شرح
العقيدة الطحاوية

شرح
العقيدة الطحاوية

للعلّامة ابن أبي العزّ الحنفيّ
ضبط نصه وخرّج أحاديثه واعتنى به
محمد بن رياض الأحمد

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب ٧٠، ٧١]

أما بعد، فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة

في النار، وبعد:

فهذا تعليق لطيف على كتاب شرح العقيدة الطحاوية للإمام ابن أبي العز الحنفي رحمه الله تعالى والذي شرح فيه العقيدة الطحاوية شرحاً وافياً، تضمن أبحاثاً دقيقة عميقة، وتحقيقات بديعة متقنة في بيان العقيدة الصحيحة، عقيدة سلف الأمة أهل السنة والجماعة.

والله أسال أن ينفع بهذا الكتاب النفع العميم، ويكتب له القبول في الأرض وهو الرحمن الرحيم.

كما أسأله سبحانه وهو العليم الحكيم أن يبصر جميع المسلمين بالعقيدة الصحيحة، ويثبتهم على منهاج النبي ﷺ، ويغفر لهم ويرحمهم، إنه جواد كريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وكتب

الفقير إلى عفو ربه الغفور

محمد بن رياض الأحمد

ترجمة موجزة للإمام الطحاوي
(صاحب المتن)

هو الإمام العلامة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي.

ولد بطحا وهي قرية في صعيد مصر تتبع محافظة المنيا حاليّاً.

وكان مولده رحمه الله سنة «٢٣٩هـ» ونشأ في بيت علم وفضل، فقد كان أبوه من أهل العلم، وأمه معدودة في أصحاب الشافعي الذين كانوا يحضرون مجلسه، وخاله هو الإمام المزني أفقه أصحاب الإمام الشافعي، وناشر علمه.

تفقه رحمه الله على خاله المزني، وسمع منه مروياته عن الشافعي، ودرس على عدد من العلماء في عصره، منهم:

الإمام القاضي أحمد بن عمران البغدادي (٢٧٠هـ).

الإمام الحافظ الربيع بن سليمان المرادي صاحب الإمام الشافعي (٢٧٠هـ).

الإمام الحافظ أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (٢٨١هـ).

الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣ هـ).

الإمام الحافظ علي بن عبد العزيز البغوي (٢٨٠ هـ).

الإمام الحافظ أبو بكر بن أبي داود السجستاني (٣١٦هـ) وغيرهم كثير.

ولما بلغ سن العشرين من عمره ترك مذهب الشافعي، وتحول إلى مذهب أبي حنيفة.

وقد تتلمذ على يديه عدد من أهل العلم، فسمعوا منه، وانتفعوا بعلمه، ورووا عنه، منهم:

الإمام الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠ هـ).

الإمام الحافظ أبو سعيد بن يونس المصري (٣٤٧).

الإمام الحافظ أبو بكر بن المقرىء (٣٨١) وغيرهم.

وكان الإمام الطحاوي رحمه الله رجل علم وفضل، وجمع بين الفقه والحديث وغير ذلك من الفنون، ومن نظر في مصنفاته علم محله من العلم وسعة معارفه، فقد ألف العديد من الكتب المتنوعة في العقيدة والتفسير والحديث والفقه وغيرها، ومن هذه المصنفات:

١ ـ شرح معاني الآثار.

٢ ـ شرح مشكل الآثار

٣ ـ مختصر الطحاوي في الفقه الحنفي.

٤ ـ سنن الشافعي.

٥ ـ العقيدة الطحاوية، وغيرها من المصنفات النافعة.

ـ توفي رحمه الله تعالى سنة «٣٢١ هـ» عن بضع وثمانين سنة، ودفن بالقرافة في تربة بني الأشعث، رحمه الله رحمة واسعة وأدخله فسيح الجنة.

ترجمة موجزة للإمام ابن أبي العز الحنفي (صاحب الشرح)

هو الإمام العلامة صدر الدين أبو الحسن علي بن علاء الدين علي بن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن شرف الدين أبي البركات محمد بن عز الدين أبي العز الحنفي الأذرعي الصالحي الدمشقي، ولد سنة «٧٣١ هـ) ونشأ رحمه الله في أسرة عريقة، فقد كان أبوه قاضياً وكذا جده كان قاضياً للقضاة.

اشتغل رحمه الله بطلب العلم، وتتلمذ على عدد من العلماء في عصره من بينهم الإمام الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى.

كان ماهراً في دروسه وفتاويه وخطبه، وتولى المناصب العلمية التي لا ينالها إلا من عظمت منزلته.

تولّى التدريس في عدد من المدارس ثم تولّى قضاء الحنفية بدمشق، وألّف العديد من الكتب النافعة منها هذا الشرح النفيس القيم للعقيدة الطحاوية، وكتاب الاتباع، وكتاب التنبيه على مشكلات الهداية، وغيرها.

امتحن رحمه الله بسبب اعتراضه على قصيدة لابن أيبك وقع فيها بعض الأمور الشركية، فأوذي رحمه الله وحبس بالقلعة.

توفي رحمه الله تعالى في ذي القعدة سنة «٧٩٢ هـ» ودفن بسفح قاسيون، رحمه الله رحمة واسعة وأدخله فسيح الجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله [،نحمده، و] نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

[علم أصول الدين أشرف العلوم:]

أما بعد: فإنه لما كان علم أصول الدين أشرف العلوم، إذ شرف العلم بشرف المعلوم، وهو الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع، ولهذا سمى الإمام أبو حنيفة رحمة الله عليه ما قاله وجمعه في أوراق من أصول الدين: «الفقه الأكبر» وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة، لأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم ولا طمأنينة، إلا بأن تعرف ربَّها ومعبودها وفاطرها، بأسمائه وصفاته وأفعاله. ويكون مع ذلك كله أحب إليها مما سواه، ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون غيره من سائر خلقه.

ومن المحال أن تستقل العقول بمعرفة ذلك وإدراكه على التفصيل، فاقتضت رحمة العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرِّفين، وإليه داعين، ولمن أجابهم مبشرين، ولمن خالفهم منذرين، وجعل مفتاح دعوتهم، وزبدة رسالتهم، معرفة المعبود سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله، إذ على هذه المعرفة تبنى مطالب الرسالة كلها من أولها إلى آخرها ثم يتبع ذلك أصلان عظيمان:

أحدهما: تعريف الطريق الموصل إليه، وهي شريعته المتضمنة لأمره ونهيه.

والثاني: تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول إليه من النعيم المقيم.

فأعرف الناس بالله عزَّ وجلَّ أتبعهم للطريق الموصل إليه، وأعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه. ولهذا سمى الله ما أنزله على رسوله روحاً، لتوقف الحياة الحقيقية عليه، ونوراً لتوقف الهداية عليه. فقال الله تعالى: ﴿يُلْقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [المؤمن: ١٥]. وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]. ولا روح إلا فيما جاء به الرسول، ولا نور إلا في الاستضاءة به، وسماه الشفاء، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]. فهو وإن كان هدى وشفاء مطلقاً، لكن لما كان المنتفع بذلك هم المؤمنين، خصوا بالذكر.

والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، فلا هدى إلا فيما جاء به.

ولا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيماناً عاماً مجملاً ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرضٌ على الكفاية،

فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله، وداخل في تدبُّر القرآن وعقله وفهمه، وعلم الكتاب والحكمة، وحفظ الذكر، والدعاء إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين، فهو واجب على الكفاية منهم.

وأما ما يجب على أعيانهم: فهذا يتنوع بتنوع قُدَرِهم، وحاجتهم ومعرفتهم، وما أمر به أعيانُهم، ولا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك. ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتي والمحدِّث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك.

وينبغي أن يُعرف أن عامة من ضل في هذا الباب أو عجز فيه عن معرفة الحق، فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته. فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا، كما قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾ [طه: ١٢٣ـ ١٢٦].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: تكفّل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه، أن لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة[1] ثم قرأ هذه الآيات.

وكما في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها ستكون فتن» قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل، ليس بالهزل، من تركه من جبَّار قصمه الله، ومن ابتغى

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٨١)، وصححه ووافقه الذهبي.

الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا تنقضي عجائبه، ولا تشبع منه العلماء، من قال به صَدَق، ومن عمل به أجِر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدِي إلى صراط مستقيم»[(١)] إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث، الدالة على مثل هذا المعنى.

ولا يقبل الله من الأولين والآخرين ديناً يدينون به، إلا أن يكون موافقاً لدينه الذي شرعه على ألسنة رسله عليهم السلام.

وقد نزَّه الله تعالى نفسه عمّا يصفه العباد، إلا ما وصفه به المرسَلون بقوله سبحانه: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصافات: ١٨٠ ـ ١٨٢]. فنزّه نفسه سبحانه عما يصفه به الكافرون، ثم سلّم على المرسلين، لسلامة ما وصفوه به من النقائص والعيوب، ثم حمد نفسه على تفرده بالأوصاف التي يستحق عليها كمال الحمد.

ومضى على ما كان عليه الرسول ﷺ خيرُ القرون، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان، يوصي به الأول الآخر ويقتدي فيه اللاحق بالسابق. وهم في ذلك كله بنبيهم محمد ﷺ مقتدون، وعلى منهاجه سالكون، كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ﴾ [يوسف: ١٠٨]. فإن كان قوله: (ومن اتَّبعني) معطوفاً على الضمير في (أدعو)، فهو دليل على أن أتباعه هم الدعاة إلى الله. وإن كان معطوفاً على الضمير المنفصل، فهو صريح أن أتباعه هم أهل البصيرة فيما جاء به دون غيرهم، وكلا المعنيين حق.

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٣٠٨٢)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٤٣٥)، وقال الترمذي: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول وفي الحارث مقال».
والحديث ضعفه العلاّمة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن الترمذي» برقم (٥٥٤).

وقد بلَّغ الرسول ﷺ البلاغ المبين، وأوضح الحجة للمستبصرين، وسلك سبيلَه خيرُ القرون.

ثم خلف من بعدهم خلف اتبعوا أهواءهم، وافترقوا، فأقام الله لهذه الأمة من يحفظ عليها أصول دينها، كما أخبر الصادق ﷺ بقوله: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم»(١).

وممن قام بهذا الحق من علماء المسلمين: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، تغمده الله برحمته، بعد المائتين، فإن مولده سنة تسع وثلاثين ومائتين، ووفاته سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

فأخبر رحمه الله عما كان عليه السلف، ونقل عن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وصاحبيه أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الحميري الأنصاري، ومحمد بن الحسن الشيباني ـ رضي الله عنهم ـ ما كانوا يعتقدون من أصول الدين، ويدينون به رب العالمين.

وكلما بعُد العهد، ظهرت البدع، وكثُر التحريف، الذي سماه أهله تأويلاً ليقبل، وقل من يهتدي إلى الفرق بين التحريف والتأويل. إذ قد يسمى صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله اللفظ في الجملة تأويلاً، وإن لم يكن ثَمَّ قرينة توجب ذلك، ومن هنا حصل الفساد. فإذا سموه تأويلاً قُبل وراج على من لا يهتدي إلى الفرق بينهما.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٩٢٠)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٢٣٠)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٠)، من حديث ثوبان رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٦٤٠، ٧٣١١، ٧٤٥٩)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٩٢١)، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه بلفظ.. «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون».
وأخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٦٤١، ٧٣١٢، ٧٤٦٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٠٣٧) (١٧٥) كتاب الإمارة، من حديث معاوية رضي الله عنه بلفظ: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس».

فاحتاج المؤمنون بعد ذلك إلى إيضاح الأدلة، ودفع الشبه الواردة عليها، وكثر الكلام والشغب، وسبب ذلك إصغاؤهم إلى شُبه المبطلين، وخوضهم في الكلام المذموم، الذي عابه السلف، ونهوْا عن النظر فيه والاشتغال به والإصغاء إليه، امتثالاً لأمر ربهم، حيث قال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]. فإن معنى الآية يشملهم.

وكلٌّ من التحريف والانحراف على مراتب: فقد يكون كفراً، وقد يكون فسقاً، وقد يكون معصية، وقد يكون خطأ.

[وجوب اتباع الرسول ﷺ في كل شيء:]

فالواجب اتباع المرسلين، واتباع ما أنزله الله عليهم. وقد ختمهم الله بمحمد ﷺ، فجعله آخر الأنبياء، وجعل كتابه مهيمناً على ما بين يديه من كتب السماء، وأنزل عليه الكتاب والحكمة، وجعل دعوته عامة لجميع الثقلين، الجن والإنس، باقية إلى يوم القيامة، وانقطعت به حجة العباد على الله. وقد بيَّن الله به كل شيء، وأكمل له ولأمته الدين خبراً وأمراً، وجعل طاعته طاعة له، ومعصيته معصية له، وأقسم بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكّموه فيما شجر بينهم، وأخبر أن المنافقين يريدون أن يتحاكموا إلى غيره، وأنهم إذا دعوا إلى الله والرسول ـ وهو الدعاء إلى كتاب الله وسُنَّة رسوله ـ صَدوا صدوداً. وأنهم يزعمون أنهم إنما أرادوا إحساناً وتوفيقاً، كما يقوله كثير من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم: إنما نريد أن نُحس الأشياء بحقيقتها، أي ندركها ونعرفها، ونريد التوفيق بين الدلائل التي يسمونها العقليات ـ وهي في الحقيقة: جهليات ـ وبين الدلائل النقلية المنقولة عن الرسول، أو نريد التوفيق بين الشريعة والفلسفة. وكما يقوله كثير من المبتدعة، من المتنسّكة والمتصوفة: إنما نريد الأعمال بالعمل الحسن، والتوفيق بين الشريعة وبين ما يدَّعونه من الباطل، الذي يسمونه: حقائق وهي جهل وضلال. وكما يقوله كثير من

المتكلمة والمتأثرة: إنما نريد الإحسان بالسياسة الحسنة، والتوفيق بينها وبين الشريعة، ونحو ذلك.

فكل من طلب أن يُحكِّم في شيء من أمر الدين غير ما جاء به الرسول، ويظن أن ذلك حسن، وأن ذلك جمع بين ما جاء به الرسول وبين ما يخالفه ـ فله نصيب من ذلك، بل ما جاء به الرسول كافٍ كامل، يدخل فيه كل حق، وإنما وقع التقصير من كثير من المنتسبين إليه، فلم يعلم ما جاء به الرسول في كثير من الأمور الكلامية الاعتقادية، ولا في كثير من الأحوال العبادية، ولا في كثير من الإمارة السياسية، أو نسبوا إلى شريعة الرسول، بظنهم وتقليدهم، ما ليس منها، وأخرجوا عنها كثيراً مما هو منها.

فبسبب جهل هؤلاء وضلالهم وتفريطهم، وبسبب عدوان أولئك وجهلهم ونفاقهم، كثر النفاق، ودَرَس كثير من علم الرسالة.

بل [إنما يكون] البحث التام، والنظر القوي، والاجتهاد الكامل، فيما جاء به الرسول ﷺ، ليعلم ويعتقد، ويُعمل به ظاهراً وباطناً فيكون قد تُلي حق تلاوته، وأن لا يهمل منه شيء.

وإن كان العبد عاجزاً عن معرفة بعض ذلك، أو العمل به، فلا ينهى عما عجز عنه مما جاء به الرسول، بل حسبه أن يسقط عنه اللوم لعجزه، لكن عليه أن يفرح بقيام غيره به، ويرضى بذلك، ويود أن يكون قائماً به، وأن لا يؤمن ببعضه ويترك بعضه، بل يؤمن بالكتاب كله، وأن يُصان عن أن يدخل فيه ما ليس منه، من رواية أو رأي، أو يتَّبع ما ليس من عند الله، اعتقاداً أو عملاً، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة: ٤٢].

وهذه كانت طريقة السابقين الأولين، وهي طريقة التابعين لهم بإحسان إلى يوم القيامة. وأولهم السلف القديم من التابعين الأولين، ثم من بعدهم.

ومن هؤلاء أئمة الدين المشهود لهم عند الأمة الوسط[١] بالإمامة.

[أقوال السلف في ذم الكلام:]

فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لبشر المريسي: العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار الرجل رأساً في الكلام قيل: زنديق، أو رمي بالزندقة. أراد بالجهل به اعتقاد عدم صحته، فإن ذلك علم نافع، أو أراد به الإعراض عنه أو ترك الالتفات إلى اعتباره. فإن ذلك يصون علم الرجل وعقله فيكون علماً بهذا الاعتبار. والله أعلم.

وعنه أيضاً أنه قال: من طلب العلم بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيميا أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذِب.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسُّنَّة وأقبل على الكلام[٢].

وقال أيضاً رحمه الله تعالى:

كل العلوم سوى القرآن مشغلة إلا الحديث وإلا الفقه في الدين

العلم ما كان فيه قال حدثنا وما سوى ذاك وسواس الشياطين

وذكر الأصحاب في الفتاوى: أنه لو أوصى لعلماء بلده: لا يدخل المتكلمون، ولو أوصى إنسان أن يوقف من كتبه ما هو من كتب العلم، فأفتى السلف أن يباع ما فيها من كتب الكلام. ذكر ذلك بمعناه في «الفتاوى الظهيرية»[٣].

---

(١) الوسط هنا: أي خيار الناس وعدولهم كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾.

(٢) انظر «مناقب الشافعي» (١/ ٤٦٢) للبيهقي.

(٣) وهي لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد عمر البخاري الفقيه الأصولي المتوفى سنة (٦١٩هـ).

فكيف يرام الوصول إلى علم الأصول، بغير اتباع ما جاء به الرسول؟! ولقد أحسن القائل:

أيّها المغتدي ليطلُبَ علماً كلُّ علم عبدٌ لعلم الرسول
تطلبُ الفرعَ كي تصحِّحَ أصلاً كيف أغفلْتَ علمَ أصلِ الأصول

ونبينا ﷺ أوتي فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه، فبعث بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والآخرية على أتم الوجوه، ولكن كلما ابتدع شخص بدعة اتسعوا في جوابها، فلذلك صار كلام المتأخرين كثيراً، قليل البركة، بخلاف كلام المتقدمين، فإنه قليل، كثير البركة، لا كما يقوله ضُلال المتكلمين وجهلتهم: أن طريقة القوم من المنتسبين إلى الفقه: أنهم لم يتفرغوا لاستنباطه وضبط قواعده وأحكامه اشتغالاً منهم بغيره! والمتأخرون تفرغوا لذلك، فهم أفقه!!.

فكل هؤلاء محجوبون عن معرفة مقادير السلف، وعمق علومهم، وقلة تكلفهم، وكمال بصائرهم. وتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي كانت همة القوم مراعاة أصولها، وضبط قواعدها، وشد معاقدها، وهممهم مشمَّرة إلى المطالب العالية في كل شيء. فالمتأخرون في شأن، والقوم في شأن آخر، وقد جعل الله لكل شيء قدراً.

وقد شرح هذه العقيدة غير واحد من العلماء، ولكن رأيت بعض الشارحين قد أصغى إلى أهل الكلام المذموم، واستمد منهم، وتكلم بعباراتهم.

والسلف لم يكرهوا التكلم بالجوهر والجسم والعرض ونحو ذلك لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معانٍ صحيحة، كالاصطلاح على ألفاظ العلوم الصحيحة، ولا كرهوا أيضاً الدلالة على الحق والمحاجة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق، ومن ذلك مخالفتها الكتاب والسُّنَّة، ولهذا لا تجد عند أهلها من اليقين والمعرفة ما عند عوام المؤمنين، فضلاً عن علمائهم.

ولاشتمال مقدماتهم على الحق والباطل، كثر المراء والجدال، وانتشر القيل والقال، وتولد لهم عنها من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال. وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قوله: «فمن رام علم ما حظر عنه علمه».

وقد أحببت أن أشرحها سالكاً طريق السلف في عباراتهم، وأنسج على منوالهم، متطفلاً عليهم، لعلي أن أنضَمَّ في سلكهم، وأدخل في عدادهم، وأحشر في زمرتهم: ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء: ٦٩]. ولما رأيت النفوس مائلة إلى الاختصار، آثرته على التطويل والإسهاب. ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] [هو حسبنا ونعم الوكيل].

[التوحيد أول دعوة الرسل:]

قوله: (نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله أن الله واحد لا شريك له)[1].

---

(١) قال الإمام العلّامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله تعالى:
قوله: (نقول في توحيد الله..) إلخ اعلم أن التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب ينقسم إلى أقسام ثلاثة حسب استقراء النصوص من الكتاب والسُّنَّة وحسب واقع المكلفين.
القسم الأول: توحيد الربوبية وهو توحيد الله بأفعاله سبحانه وهو الإيمان بأنه الخالق الرازق المدبر لأمور خلقه المتصرف في شؤونهم في الدنيا والآخرة لا شريك له في ذلك كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۖ﴾ [يونس: ٣]. وهذا النوع قد أقر به المشركون عباد الأوثان وإن جحد أكثرهم البعث والنشور ولم يدخلهم في الإسلام لشركهم بالله في العبادة وعبادتهم الأصنام والأوثان معه سبحانه وعدم إيمانهم بالرسول محمد ﷺ.
القسم الثاني: توحيد العبادة ويسمى توحيد الألوهية وهي العبادة، وهذا القسم هو =

ش: اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله عزَّ وجلَّ. قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]. وقال هود عليه السلام لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٦٥]. وقال صالح عليه السلام لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ ﴿٧٣﴾﴾ [الأعراف: ٧٣]. وقال شعيب عليه السلام لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ﴾ [الأعراف: ٨٥].

= الذي أنكره المشركون فيما ذكر الله عنهم سبحانه بقوله: ﴿وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴿٤﴾ أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾ [ص: ٤، ٥]. وأمثالها كثير. وهذا القسم يتضمن إخلاص العبادة لله وحده والإيمان بأنه المستحق لها وأن عبادة ما سواه باطلة، وهذا هو معنى لا إله إلا الله، فإن معناها لا معبود حق إلا الله كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢].

القسم الثالث: توحيد الأسماء والصفات: وهو الإيمان بكل ما ورد في كتاب الله العزيز وفي السُّنَّة الصحيحة عن رسول الله ﷺ من أسماء الله وصفاته وإثباتها لله سبحانه على الوجه الذي يليق به من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل كما قال سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص ١ـ ٤]. وقال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠] والآيات في هذا المعنى كثيرة، والمثل الأعلى هو الوصف الأعلى الذي لا نقص فيه وهذا هو قول أهل السُّنَّة والجماعة من أصحاب الرسول ﷺ وأتباعهم بإحسان يمرون آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت، ويثبتون معانيها لله سبحانه إثباتاً بريئاً من التمثيل، وينزهون الله سبحانه عن مشابهة خلقه تنزيهاً بريئاً من التعطيل، وبما قالوا تجتمع الأدلة من الكتاب والسُّنَّة وتقوم الحجة على من خالفهم، وهم المذكورون في قوله سبحانه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠] جعلنا الله منهم بمنّه وكرمه والله المستعان.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله»(١).

ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله، لا النظرُ، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك، كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم. بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقيب بلوغه، بل يؤمر بالطهارة والصلاة إذا بلغ أو ميز عند من يرى ذلك. ولم يوجب أحد منهم على وليه أن يخاطبه حينئذٍ بتجديد الشهادتين، وإن كان الإقرار بالشهادتين واجباً باتفاق المسلمين، ووجوبه يسبق وجوب الصلاة، لكن هو أدى هذا الواجب قبل ذلك.

وهنا مسائل تكلم فيها الفقهاء: كمن صلى ولم يتكلم بالشهادتين، أو أتى بغير ذلك من خصائص الإسلام، ولم يتكلم بهما، هل يصير مسلماً أم لا؟ والصحيح أنه يصير مسلماً بكل ما هو من خصائص الإسلام.

فالتوحيد أول ما يدخل به الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا، كما

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وتمامه: «ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله».
وأخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١٣٩٩، ١٤٥٧، ٦٩٢٤، ٧٢٨٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢١)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦٠٦)، والنسائي في سننه (٥/ ١٤)، وأبو داود في «سننه» (١/ ٢٤٣)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٩، ٣٥، ٤٧)، (٢/ ٤٢٣، ٥٢٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله تعالى».

قال النبي ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»[١]. فهو أول واجب وآخر واجب.

[أنواع التوحيد ومعانيه:]

فالتوحيد أول الأمر وآخره، أعني: توحيد الإلهية، فإن التوحيد يتضمن ثلاثة أنواع:

أحدها: الكلام في الصفات. **والثاني**: توحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء. **والثالث**: توحيد الإلهية، وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يعبد وحده لا شريك له.

[توحيد الصفات:]

أما الأول: فإن نفاة الصفات أدخلوا نفي الصفات في مسمى التوحيد، كجهم بن صفوان ومن وافقه، فإنهم قالوا: إثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب، وهذا القول معلوم الفساد بالضرورة، فإن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يتصور لها وجود في الخارج، وإنما الذهن قد يفرض المحال ويتخيله وهذا غاية التعطيل. وهذا القول قد أفضى بقوم إلى القول بالحلول والاتحاد، وهو أقبح من كفر النصارى، فإن النصارى خصوه بالمسيح، وهؤلاء عموا جميع المخلوقات. ومن فروع هذا التوحيد: أن فرعون وقومه كاملو الإيمان، عارفون بالله على الحقيقة.

ومن فروعه: أن عبّاد الأصنام على الحق والصواب، وأنهم إنما عبدوا الله لا غيره.

ومن فروعه: أنه لا فرق في التحريم والتحليل بين الأم والأخت

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٣١١٦)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٣٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٥١)، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وحسنه العلّامة الألباني رحمه الله في «الإرواء» برقم (٦٨٧).

والأجنبية، ولا فرق بين الماء والخمر، والزنا والنكاح، والكل من عين واحدة، لا بل هو العين الواحدة.

ومن فروعه: أن الأنبياء ضيقوا على الناس.

تعالى الله عما يقولون علوّاً كبيراً.

[توحيد الربوبية:]

وأما الثاني: وهو توحيد الربوبية، كالإقرار بأنه خالق كل شيء، وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، وهذا التوحيد حق لا ريب فيه، وهو الغاية عند كثير من أهل النظر والكلام وطائفة من الصوفية، وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضة طائفة معروفة من بني آدم، بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل فيما حكى الله عنهم: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وأشهر من عُرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقناً به في الباطن، كما قال له موسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وقال تعالى عنه وعن قومه: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]. ولهذا لما قال: وما رب العالمين؟ على وجه الإنكار له تجاهلَ العارف، قال له موسى: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الشعراء: ٢٤ـ ٢٨].

وقد زعم طائفة أن فرعون سأل موسى مستفهماً عن الماهية، وأن المسؤول عنه لما لم تكن له ماهية عجز موسى عن الجواب وهذا غلط. وإنما هذا استفهام إنكار وجحد، كما دل سائر آيات القرآن على أن فرعون كان جاحداً لله نافياً له، لم يكن مثبتاً له طالب للعلم بماهيته. فلهذا بيَّن لهم

موسى أنه معروف، وأن آياته ودلائل ربوبيته أظهر وأشهر من أن يُسأل عنه بما هو؟ بل هو سبحانه أعرف وأظهر وأبْين من أن يُجهل، بل معرفته مستقرة في الفطر أعظم من معرفة كل معروف. ولم يُعرف عن أحد من الطوائف أنه قال: إن العالم له صانعان متماثلان في الصفات والأفعال، فإن الثنوية من المجوس، والمانوية القائلين بالأصلين: النور والظلمة، وأن العالم صدر عنهما ـ: متفقون على أن النور خير من الظلمة، وهو الإله المحمود، وأن الظلمة شريرة مذمومة، هم متنازعون في الظلمة، هل هي قديمة أو محدَثة؟ فلم يثبتوا ربَّين متماثلين.

وأما النصارى القائلون بالتثليث، فإنهم لم يثبتوا للعالم ثلاثة أرباب ينفصل بعضهم عن بعض، بل متفقون على أن صانع العالم واحد، ويقولون: باسم الابن والأب وروح القدس إله واحد. وقولهم في التثليث متناقض في نفسه، وقولهم في الحلول أفسد منه، ولهذا كانوا مضطربين في فهمه، وفي التعبير عنه، لا يكاد واحد منهم يعبر عنه بمعنى معقول، ولا يكاد اثنان يتفقان على معنى واحد، فإنهم يقولون: هو واحد بالذات، ثلاثة بالأقنوم! والأقانيم يفسرونها تارة بالخواص، وتارة بالصفات، وتارة بالأشخاص. وقد فطر الله العباد على فساد هذه الأقوال بعد التصور التام. وبالجملة فهم لا يقولون بإثبات خالقين متماثلين.

والمقصود هنا: أنه ليس في الطوائف من يثبت للعالم صانعين متماثلين، مع أن كثيراً من أهل الكلام والنظر والفلسفة تعبوا في إثبات هذا المطلوب وتقريره. ومنهم من اعترف بالعجز عن تقرير هذا بالعقل، وزعم أنه يتلقى من السمع.

والمشهور عند أهل النظر إثباته بدليل التمانع، وهو: أنه لو كان للعالم صانعان فعند اختلافهما مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم وآخر تسكينه، أو يريد أحدهما إحياءه والآخر إماتته ـ: فإما أن يحصل مرادهما، أو مراد

أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما. والأول ممتنع، لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثالث ممتنع، لأنه يلزم خلوّ الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم أيضاً عجز كل منهما، والعاجز لا يكون إلهاً، وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر، كان هذا هو الإله القادر، والآخر عاجزاً لا يصلح للإلهية، وتمام الكلام على هذا الأصل معروف في موضعه.

[توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية:]

وكثير من أهل النظر يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الإلهية الذي بيَّنه القرآن، ودعت إليه الرسل عليهم السلام، وليس الأمر كذلك، بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب، هو توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فإن المشركين من العرب كانوا يقرُّون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السماوات والأرض واحد، كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]. ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [المؤمنون: ٨٤، ٨٥]. ومثل هذا كثير في القرآن، ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالم، بل كان حالهم فيها كحال أمثالهم من مشركي الأمم من الهند والترك والبربر وغيرهم، تارة يعتقدون أن هذه تماثيل قوم صالحين من الأنبياء والصالحين، ويتخذونهم شفعاء، ويتوسلون بهم إلى الله، وهذا كان أصل شرك العرب، قال تعالى حكاية عن قوم نوح: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣].

وقد ثبت في «صحيح البخاري»، وكتب التفسير، وقصص الأنبياء وغيرها، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وغيره من السلف، أن هذه أسماء قوم صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوَّروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد، فعبدوهم وأن هذه الأصنام بعينها صارت إلى

قبائل العرب، ذكرها ابن عباس رضي الله عنهما، قبيلة قبيلة[١].

وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي الهيَّاج الأسدي، قال: قال لي عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه: ألا أبعثك على ما بعثني رسول الله ﷺ؟ «أمرني أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته»[٢].

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال في مرض موته: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذِّر ما فعلوا، قالت عائشة رضي الله عنها: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكنه كره أن يتخذ مسجداً[٣].

وفي «الصحيحين» أنه ذكر في مرض موته كنيسة بأرض الحبشة، وذكر من حسنها وتصاوير فيها، فقال: «إنَّ أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوّروا فيه تلك التصاوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة»[٤].

وفي «صحيح مسلم» عنه ﷺ أنه قال قبل أن يموت بخمس: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٩٢٠).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٩٦٩)، وأبو داود في «سننه» برقم (٣٢١٨)، والترمذي في «سننه» برقم (١٠٤٩)، والنسائي في «سننه» (٤/ ٨٨)، وأحمد في «المسند» (١/ ٩٦، ١٢٩).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١٣٣٠، ١٣٩٠، ٤٤٤١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٥٢٩)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٨٠، ١٢١، ١٤٦، ٢٥٢، ٢٥٥).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٤٢٧، ٤٣٤، ١٣٤١، ٣٨٧٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٥٢٨)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٥١)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٥٣٢)، من حديث جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

ومن أسباب الشرك عبادة الكواكب واتخاذ الأصنام بحسب ما يظن أنه مناسب للكواكب من طباعها.

وشرك قوم إبراهيم عليه السلام كان ـ فيما يقال ـ من هذا الباب. وكذلك الشرك بالملائكة والجن واتخاذ الأصنام لهم.

وهؤلاء كانوا مقرين بالصانع وأنه ليس للعالم صانعان، ولكن اتخذوا هذه الوسائط شفعاء، كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]. ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يونس: ١٨].

وكذلك كان حال الأمم السالفة المشركين الذين كذبوا الرسل. كما حكى الله تعالى عنهم في قصة صالح عليه السلام عن التسعة الرهط الذين تقاسموا بالله ـ أي تحالفوا بالله ـ لنبيتنَّه وأهله. فهؤلاء المفسدون المشركون تحالفوا بالله على قتل نبيهم وأهله، وهذا بيِّن أنهم كانوا مؤمنين بالله إيمان المشركين.

فعلم أن التوحيد المطلوب هو توحيد الإلهية، الذي يتضمن توحيد الربوبية. قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾ وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ ۚ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣٤﴾ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُواْ بِهِۦ يُشْرِكُونَ ﴿٣٥﴾ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الروم: ٣٠ـ ٣٦] وقال تعالى: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وقال ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهوِّدانه أو ينصِّرانه أو يمجسانه»[(١)] ولا يقال: إن معناه يولد ساذجاً لا يعرف توحيداً ولا شركاً، كما قاله بعضهم ـ لما تلونا، ولقوله ﷺ فيما يروي عن ربه عزَّ وجلَّ: «خلقت عبادي حنفاء، فاجتالتهم الشياطين»[(٢)] الحديث.

وفي الحديث المتقدم ما يدل على ذلك، حيث قال: «يهوِّدانه أو ينصِّرانه أو يمجسانه» ولم يقل: ويسلمانه. وفي رواية «يولد على الملَّة» وفي أخرى: «على هذه الملَّة».

وهذا الذي أخبر به ﷺ هو الذي تشهد الأدلة العقلية بصدقه. منها؛ أن يقال: لا ريب أن الإنسان قد يحصل له من الاعتقادات والإرادات ما يكون حقاً، وتارة ما يكون باطلاً، وهو حساس متحرك بالإرادات، ولا بد له من أحدهما، ولا بد له من مرجح لأحدهما. ونعلم أنه إذا عرض على كل أحد أن يصدق وينتفع وأن يكذِّب ويتضرر، مال بفطرته إلى أن يصدق وينتفع، وحينئذٍ فالاعتراف بوجود الصانع الإيمان به هو الحق أو نقيضه، والثاني فاسد قطعاً، فتعين الأول، فوجب أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفة الصانع والإيمان به. وبعد ذلك: إما أن يكون في فطرته [محبته أنفع للعبد أو لا. والثاني: فاسد قطعاً، فوجب أن يكون في فطرته] محبة ما ينفعه.

ومنها: أنه مفطور على جلب المنافع ودفع المضار بحسبه. وحينئذٍ لم تكن فطرة كل واحد مستقلة بتحصيل ذلك، بل يحتاج إلى سبب معين للفطرة، كالتعليم ونحوه، فإذا وجد الشرط وانتفى المانع استجابت لما فيها من المقتضي لذلك.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٨٥، ٤٧٧٥، ٦٥٩٩)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٥٨)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٧٥، ٣٩٣، ٤١٠، ٤٨١)، والترمذي في «سننه» برقم (٢١٣٨)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧١٤)، والطيالسي في «مسنده» برقم (٢٣٥٩، ٢٤٣٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) جزء من حديث أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٨٦٥)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١٦٢، ١٦٣، ٢٦٦)، من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه.

ومنها: أن يقال: من المعلوم أن كل نفس قابلة للعلم وإرادة الحق، ومجرد التعليم والتحضيض لا يوجب العلم والإرادة، لولا أن في النفس قوة تقبل ذلك، وإلا فلو علم الجهال والبهائم وحضِّضا لم يقبلا. ومعلوم أن حصول إقرارها بالصانع ممكن من غير سبب منفصل من خارج، وتكون الذات كافية في ذلك، فإذا كان المقتضي قائماً في النفس وقُدِّر عدم المعارض، فالمقتضي السالم عن المعارض يوجب مقتضاه، فعلم أن الفطرة السليمة إذا لم يحصل لها من يفسدها، كانت مقرة بالصانع عابدة له.

ومنها: أن يقال؛ إنه إذا لم يحصل المفسد الخارج ولا المصلح الخارج، كانت الفطرة مقتضية للصلاح، لأن المقتضي فيها للعلم والإرادة قائم، والمانع منتف.

ويحكى عن أبي حنيفة رحمه الله: أن قوماً من أهل الكلام أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية. فقال لهم: أخبروني قبل أن نتكلم في هذه المسألة عن سفينة في دجلة، تذهب فتمتلىء من الطعام والمتاع وغيره بنفسها، وتعود بنفسها، فترسي بنفسها، وتفرغ وترجع، كل ذلك من غير أن يدبِّرها أحد؟!! فقالوا: هذا محال لا يمكن أبداً! فقال لهم: إذا كان هذا محالاً في سفينة، فكيف في هذا العالم كله علوه وسفله!! وتحكى هذه الحكاية أيضاً عن غير أبي حنيفة.

فلو أقر رجل بتوحيد الربوبية، الذي يقر به هؤلاء النظار، ويفنى فيه كثير من أهل التصوف، ويجعلونه غاية السالكين، كما ذكره صاحب «منازل السائرين»[1] وغيره، وهو مع ذلك إن لم يعبد الله وحده ويتبرأ من عبادة ما سواه ـ كان مشركاً من جنس أمثاله من المشركين.

[القرآن مملوء بالآيات التي تقرر توحيد الألوهية:]

والقرآن مملوء من تقرير هذا التوحيد وبيانه وضرب الأمثال له. ومن

(١) وهو الإمام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الهروي المتوفى سنة ٤٨١ هـ.

ذلك أنه يقرر توحيد الربوبية، ويبين أنه لا خالق إلا الله، وأن ذلك مستلزم أن لا يُعبد إلا الله، فيجعل الأول دليلاً على الثاني، إذ كانوا يسلِّمون [في] الأول، وينازعون في الثاني، فيبين لهم سبحانه أنكم إذا كنتم تعلمون أنه لا خالق إلا الله [وحده]، وأنه هو الذي يأتي العباد بما ينفعهم، ويدفع عنهم ما يضرهم، لا شريك له في ذلك، فلم تعبدون غيره، وتجعلون معه آلهة أخرى؟

كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [النمل: ٥٩، ٦٠] الآيات. يقول الله تعالى في آخر كل آية: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ﴾ أي أإله مع الله فعل هذا؟ وهذا استفهام إنكار، يتضمن نفي ذلك، وهم كانوا مقرين بأنه لم يفعل ذلك غير الله، [فاحتج عليهم بذلك، وليس المعنى أنه استفهام: هل مع الله إله، كما ظنه بعضهم، لأن هذا المعنى لا يناسب سياق الكلام، والقوم كانوا يجعلون مع الله] آلهة أخرى، كما قال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ ۚ﴾ [الأنعام: ١٩]. وكانوا يقولون: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾ [ص: ٥]. لكنهم ما كانوا يقولون: إن معه إلهاً ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ﴾ [النمل: ٦١]. بل هم مقرُّون بأن الله وحده فعل هذا، وهكذا سائر الآيات. وكذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة: ٢١]. وكذلك قوله في سورة الأنعام: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِۦ ۗ﴾ [الأنعام: ٤٦]. وأمثال ذلك.

وإذا كان توحيد الربوبية، الذي يجعله هؤلاء النظار، ومن وافقهم من الصوفية هو الغاية في التوحيد ـ: داخلاً في التوحيد الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، فليعلم أن دلائله متعددة، كدلائل إثبات الصانع ودلائل صدق الرسول، فإن العلم كلما كان الناس إليه أحوج كانت أدلته أظهر، رحمة من الله بخلقه.

والقرآن قد ضرب الله للناس فيه من كل مَثل، وهي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية، لكن القرآن يبين الحق في الحكم والدليل فماذا بعد الحق إلا الضلال؟ وما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفقاً عليها، استدل بها، ولم يحتج إلى الاستدلال عليها.

والطريقة الفصيحة في البيان أن تحذف، وهي طريقة [القرآن، بخلاف ما يدعيه الجهال، الذين يظنون أن القرآن ليس فيه طريقة] برهانية، بخلاف ما قد يشتبه ويقع فيه نزاع، فإنه يبينه ويدل عليه.

ولما كان الشرك في الربوبية معلوم الامتناع عند الناس كلهم، باعتبار إثبات خالقين متماثلين في الصفات والأفعال، وإنما ذهب بعض المشركين إلى أن ثَمَّ خالقاً خلق بعض العالم، كما يقوله الثنوية في الظلمة، وكما يقوله القدَرية في أفعال الحيوان، وكما يقوله الفلاسفة الدُّهرية في حركة الأفلاك أو حركات النفوس، أو الأجسام الطبيعية، فإن هؤلاء يثبتون أموراً محدثة بدون إحداث الله إياها، فهم مشركون في بعض الربوبية، وكثير من مشركي العرب وغيرهم قد يظن في آلهته شيئاً من نفع أو ضر، بدون أن يخلق الله ذلك.

فلما كان هذا الشرك في الربوبية موجوداً في الناس، بيَّن القرآن بطلانه، كما في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]. فتأمل هذا البرهان الباهر، بهذا اللفظ الوجيز الظاهر. فإن الإله الحق لا بد أن يكون خالقاً فاعلاً يوصل إلى عابده النفع ويدفع عنه الضر، فلو كان معه سبحانه إله آخر يشركه في ملكه، لكان له خلق وفعل، وحينئذٍ فلا يرضى تلك الشركة، بل إن قدر على قهر ذلك الشريك وتفرده بالملك والإلهية دونه فعل، وإن لم يقدر على ذلك انفرد [بخلقه وذهب بذلك الخلق، كما ينفرد ملوك الدنيا بعضهم عن بعض بملكه، إذا لم يقدر المنفرد] منهم على قهر الآخر والعلو عليه. فلا بد من أحد ثلاثة أمور:

إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه.

وإما أن يعلو بعضهم على بعض.

وإما أن يكونوا تحت قهر ملك واحد يتصرف فيهم كيف يشاء، ولا يتصرفون فيه، بل يكون وحده هو الإله، وهم العبيد المربوبون المقهورون من كل وجه.

وانتظام أمر العالم كله وإحكام أمره، من أدل دليل على أن مدبِّره إله واحد، وملك واحد، ورب واحد، لا إله للخلق غيره، ولا رب لهم سواه. كما قد دل دليل التمانع على أن خالق العالم واحد، لا رب غيره ولا إله سواه، فذلك تمانع في الفعل والإيجاد، وهذا تمانع في العبادة والإلهية. فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان، كذلك يستحيل أن يكون لهم إلٰهان معبودان.

فالعلم بأن وجود العالم عن صانعين متماثلين ممتنع لذاته، مستقر في الفطر معلوم بصريح العقل بطلانه، فكذا تبطل إلهية اثنين. فالآية الكريمة موافقة لما ثبت واستقر في الفطر من توحيد الربوبية، دالة مثبتة مستلزمة لتوحيد الإلهية.

وقريب من معنى هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. وقد ظن طوائف أن هذا دليل التمانع الذي تقدم ذكره، وهو أنه لو كان للعالم صانعان إلخ، وغفلوا عن مضمون الآية، فإنه سبحانه أخبر أنه لو كان فيهما آلهة غيره، ولم يقل أرباب.

وأيضاً فإن هذا إنما هو بعد وجودهما، وأنه لو كان فيهما وهما موجودتان آلهة سواه لفسدتا.

وأيضاً فإنه قال: (لفسدتا)، وهذا فساد بعد الوجود، ولم يقل: لم يوجدا. ودلت الآية على أنه لا يجوز أن يكون فيهما آلهة متعددة، بل لا يكون الإله إلا واحد، وعلى أنه لا يجوز أن يكون هذا الإله الواحد إلا الله سبحانه وتعالى، وأن فساد السماوات والأرض يلزم من كون الآلهة فيهما متعددة، ومن كون الإله الواحد غير الله وأنه لا صلاح لهما إلا بأن يكون الإله فيهما هو الله وحده لا غيره. فلو كان للعالم إلٰهان معبودان لفسد نظامه كله، فإن قيامه إنما هو بالعدل، وبه قامت السماوات والأرض.

وأظلم الظلم على الإطلاق الشرك، وأعدل العدل التوحيد.

وتوحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية دون العكس. فمن لا يقدر على أن يخلق يكون عاجزاً، والعاجز لا يصلح أن يكون إلهاً. قال تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾ [الأعراف: ١٩١]. وقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل: ١٧]. وقال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾﴾ [الإسراء: ٤٢].

وفيها للمتأخرين قولان: **أحدهما**: لاتخذوا سبيلاً إلى مغالبته، **والثاني** ـ وهو الصحيح المنقول عن السلف، كقتادة وغيره، وهو الذي ذكره ابن جرير ولم يذكر غيره ـ: لاتخذوا سبيلاً بالتقرب إليه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿١٩﴾﴾ [الدهر: ٢٩]. وذلك أنه قال: ﴿لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ وهم لم يقولوا: إن العالم [له] صانعان، بل جعلوا معه آلهة اتخذوهم شفعاء، وقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، بخلاف الآية الأولى.

[أنواع التوحيد الذي دعت إليه الرسل:]

ثم التوحيد الذي دعت إليه رسل الله ونزلت به كتبه نوعان: توحيد في الإثبات والمعرفة، وتوحيد في الطلب والقصد.

فالأول: هو إثبات حقيقة ذات الرب تعالى وصفاته وأفعاله وأسمائه، ليس كمثله شيء في ذلك كله، كما أخبر به عن نفسه، وكما أخبر رسوله ﷺ، وقد أفصح القرآن عن هذا [النوع] كل الإفصاح، كما في أول (الحديد) و(طه) وآخر (الحشر) وأول (الم تنزيل السجدة) وأول (آل عمران) وسورة (الإخلاص) بكمالها، وغير ذلك.

والثاني: وهو توحيد الطلب والقصد، مثل ما تضمنته سورة ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾﴾، و﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأول سورة (تنزيل الكتاب) وآخرها، وأول سورة (يونس) وأوسطها وآخرها، وأول سورة (الأعراف) وآخرها، وجملة سورة (الأنعام).

وغالب سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد، بل كل سورة في القرآن. فالقرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته، وهو التوحيد العلمي الخبري. وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يُعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي.

وأما أمر ونهي وإلزام بطاعته، فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته. وأما خبر عن إكرامه لأهل توحيده، وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده.

وأما خبر عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحلُّ بهم في العقبى من العذاب فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد.

فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم. فـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ توحيد، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ توحيد، ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ توحيد، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ توحيد، ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ توحيد متضمن لسؤال الهداية إلى طريق أهل التوحيد، ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ الذين فارقوا التوحيد.

وكذلك شهد الله لنفسه بهذا التوحيد، وشهدت له به ملائكته وأنبياؤه ورسله. قال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١٨ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ ۝١٩﴾ [آل عمران: ١٨، ١٩] فتضمنت هذه الآية الكريمة إثبات حقيقة التوحيد، والرد على جميع طوائف الضلال، فتضمنت أجلَّ شهادة وأعظمها وأعدلها وأصدقها، من أجلِّ شاهد، بأجلِّ مشهود به.

[معنى الشهادة ومراتبها:]

وعبارات السلف في «شهد» تدور على الحكم، والقضاء، والإعلام، والبيان، والإخبار. وهذه الأقوال كلها حق لا تنافي بينها: فإن الشهادة تتضمن

كلام الشاهد وخبره، وتتضمن إعلامه وإخباره وبيانه.

فلها أربع مراتب: **فأول مراتبها**: علم ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به وثبوته. **وثانيها**: تكلمه بذلك، وإن لم يُعلم به غيره، بل يتكلم بها مع نفسه ويتذكرها وينطق بها أو يكتبها. **وثالثها**: أن يُعلم غيره بما يشهد به ويخبره [به] ويبينه له. **ورابعها**: أن يلزمه بمضمونها ويأمره به.

فشهادة الله سبحانه لنفسه بالوحدانية والقيام بالقسط تضمنت هذه المراتب الأربع: علمه بذلك سبحانه، وتكلمه به، وإعلامه وإخباره لخلقه به، وأمرهم وإلزامهم به.

فأما مرتبة العلم فإن الشهادة تضمنتها ضرورة، وإلا كان الشاهد شاهداً بما لا علم له به. قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. وقال ﷺ: «على مثلها فاشهد»(١)، وأشار إلى الشمس.

وأما مرتبة التكلم والخبر، فقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الزخرف: ١٩]. فجعل ذلك منهم شهادة، وإن لم يتلفظوا بلفظ الشهادة ولم يؤدوها عند غيرهم.

وأما مرتبة الإعلام والإخبار فنوعان: إعلام بالقول، وإعلام بالفعل. وهذا شأن كل معلم لغيره بأمر: تارة يعلمه به بقوله، وتارة بفعله. ولهذا كان

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٩٨)، والبيهقي في «سننه» (١٠/ ١٥٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٨٠)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٢١٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الشهادة، فقال: «هل ترى الشمس؟» قال: نعم، قال: «على مثلها فاشهد أو دع».
وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ورده الذهبي بقوله: قلت: واهٍ، فعمرو بن مالك البصري قال ابن عدي: كان يسرق الحديث، وابن مسمول ضعفه غير واحد.
والحديث ضعفه العلّامة الألباني رحمه الله في «الإرواء» برقم (٢٦٦٧).

من جعل داره مسجداً وفتح بابها وأفرزها بطريقها وأذن للناس بالدخول والصلاة فيها ـ: معلماً أنها وقْف، وإن لم يتلفظ به. وكذلك من وجَد متقرباً إلى غيره بأنواع المسارِّ، يكون معلماً له ولغيره أنه يحبه، وإن لم يتلفظ بقوله، وكذلك بالعكس. وكذلك شهادة الرب عزَّ وجلَّ وبيانه وإعلامه، يكون بقوله تارة، وبفعله أخرى. فالقول ما أرسل به رسله وأنزل به كتبه. وأما بيانه وإعلامه بفعله فكما قال ابن كيسان: شهد الله بتدبيره العجيب وأموره المحكمة عند خلقه ـ: أنه لا إله إلا هو. وقال آخر:

وفي كلِّ شيءٍ لهُ آيةٌ تدُلُّ على أنَّهُ واحدُ

ومما يدل على أن الشهادة تكون بالفعل، قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٧] فهذه شهادة منهم على أنفسهم بما يفعلونه.

والمقصود أنه سبحانه يشهد بما جعل آياته المخلوقة دالة عليه، ودلالتها إنما هي بخلقه وجعله.

وأما مرتبة الأمر بذلك والإلزام به، وأن مجرد الشهادة لا يستلزمه، لكن الشهادة في هذا الموضع تدل عليه وتتضمنه ـ فإنه سبحانه شهد به شهادة من حَكم به، وقضى وأمر وألزم عباده به، كما قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]. وقال الله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]. وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥]. ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [التوبة: ٣١]. وقال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الإسراء: ٢٢ و٣٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٨]. والقرآن كله شاهد بذلك.

ووجه استلزام شهادته سبحانه لذلك: أنه إذا شهد أنه لا إله إلا هو، فقد أخبر وبيَّن وأعلم وحكم وقضى أن ما سواه ليس بإله، أو آلهية ما سواه باطلة، فلا يستحق العبادة سواه، ما لا تصلح الإلهية لغيره، وذلك يستلزم الأمر باتخاذه وحده إلهاً، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلهاً، وهذا يفهمه المخاطَب من

هذا النفي والإثبات، كما إذا رأيت رجلاً يستفتي رجلاً أو يستشهده أو يستطبّه وهو ليس أهلاً لذلك، ويدع من هو أهل له، فتقول: هذا ليس بمفْت ولا شاهد ولا طبيب، المفتي فلان، والشاهد فلان، والطبيب فلان، فإن هذا أمر منه ونهي.

وأيضاً: فالآية دلت على أنه وحده المستحق للعبادة، فإذا أخبر أنه هو وحده المستحق للعبادة، تضمن هذا الإخبار أمر العباد وإلزامهم بأداء ما يستحق الرب تعالى عليهم، وأن القيام بذلك هو خالص حقه عليهم.

وأيضاً: فلفظ «الحكم» و«القضاء» يستعمل في الجملة الخبرية، ويقال للجملة الخبرية: قضية، وحكم، وقد حكم فيها بكذا. قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [الصافات: ١٥١ـ ١٥٤]. فجعل هذا الإخبار المجرد منهم حكماً، وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [القلم: ٣٥، ٣٦]. لكن هذا حكم لا إلزام معه.

والحكم والقضاء بأنه لا إله إلا هو متضمن الإلزام ولو كان المراد مجرد شهادة لم يتمكنوا من العلم بها، [ولم ينتفعوا بها،] ولم تقم عليهم بها الحجة. بل قد تضمنت البيان للعباد ودلالتهم وتعريفهم بما شهد به، كما أن الشاهد من العباد إذا كانت عنده شهادة ولم يبينها بل كتمها، لم ينتفع بها أحد، ولم تقم بها حجة.

وإذا كان لا ينتفع بها إلا ببيانها، فهو سبحانه قد بينها غاية البيان بطرق ثلاثة: السمع، والبصر، والعقل.

أما السمع: فبسمع آياته المتلوة المبينة لما عرفنا إياه من صفات كماله كلها، الوَحْدانية وغيرها، غاية البيان، لا كما يزعمه الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة ومعطلة بعض الصفات من دعوى احتمالات توقع في الحيرة، تنافي البيان الذي وصف الله به كتابه العزيز ورسوله الكريم، كما قال تعالى: ﴿حمٓ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾﴾ [الزخرف: ١، ٢]. ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ

﴿ٱلْمُبِينِ ۝٦﴾ [يوسف: ١]. ﴿الٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ۝١﴾ [الحجر: ١]. ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ۝١٣٨﴾ [آل عمران: ١٣٨]. ﴿فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢، والتغابن: ١٢]. ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. وكذلك السُّنَّة تأتي مبينة أو مقررة لما دل عليه القرآن، لم يحوجنا ربنا سبحانه وتعالى إلى رأي فلان، [ولا إلى ذوق فلان] ووجده في أصول ديننا.

ولهذا نجد من خالف الكتاب والسُّنَّة مختلفين مضطرين. بل قد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. فلا يحتاج في تكميله إلى أمر خارج عن الكتاب والسُّنَّة.

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ أبو جعفر الطحاوي فيما يأتي من كلامه من قوله: لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سَلم في دينه إلا من سلم لله عزَّ وجلَّ ولرسوله ﷺ.

وأما آياته العيانية الخلقية: فالنظر فيها والاستدلال بها يدل على ما تدل عليه آياته القولية السمعية، والعقل يجمع بين هذه وهذه، ويجزم بصحة ما جاءت به الرسل، فتتفق شهادة السمع والبصر والعقل والفطرة.

فهو سبحانه لكمال عدله ورحمته وإحسانه وحكمته ومحبته للعذر وإقامة الحجة، لم يبعث نبيّاً إلا معه آية تدل على صدقه فيما أخبر به، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥] وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٤٣ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۝٤٤﴾ [النحل: ٤٣، ٤٤]. [وقال تعالى: ﴿قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٣]]. وقال تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ ۝١٨٤﴾ [آل عمران: ١٨٤]. وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧]. حتى أن مِن أخفى آيات الرسل آيات هود، حتى قال له قومه: يا هود ما جئتنا ببينة، ومع هذا فبينته من أوضح البينات لمن وفَّقه الله لتدبرها، وقد أشار إليه بقوله: ﴿إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّى

بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِن دُونِهِۦۖ فَكِيدُونِي جَمِيعٗا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾ إِنِّي تَوَكَّلۡتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمۡۚ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٦﴾﴾ [هود: ٥٤ـ ٥٦]. فهذا من أعظم الآيات: أن رجلاً واحداً يخاطب أمة عظيمة بهذا الخطاب، غير جزع ولا فزع ولا خوَّار، بل هو واثق بما قاله، جازم به، فأشهدَ الله أولاً على براءته من دينهم وما هم عليه، إشهاد واثق به معتمد عليه، معلم لقومه أنه وليه وناصره وغيرُ مسلِّط لهم عليه. ثم أشهدهم إشهاد مجاهر لهم بالمخالفة أنه بريء من دينهم وآلهتهم التي يوالون عليها ويعادون عليها ويبذلون دماءهم وأموالهم في نصرتهم لها، ثم أكد ذلك عليهم بالاستهانة لهم واحتقارهم وازدرائهم. ولو يجتمعون كلهم على كيده وشفاء غيظهم منه، ثم يعاجلونه ولا يمهلونه [لم يقدروا على ذلك إلا ما كتبه الله عليه]. ثم قرر دعوتهم أحسن تقرير، وبين أن ربه تعالى وربهم الذي نواصيهم بيده هو وليه ووكيله القائم بنصره وتأييده، وأنه على صراط مستقيم، فلا يخذل من توكل عليه وأقر به، ولا يُشمت به أعداءه.

فأي آية وبرهان أحسن من آيات الأنبياء عليهم السلام وبراهينهم وأدلتهم؟ وهي شهادة من الله سبحانه لهم بينها لعباده غاية البيان.

ومن أسمائه تعالى «المؤمن» وهو في أحد التفسيرين: المصدق الذي يصدق الصادقين بما يقيم لهم من شواهد صدقهم، فإنه لا بد أن يُري العباد من الآيات الأفقية والنفسية ما يبين لهم أن الوحي الذي بلَّغه رسلُه حق، قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّۗ﴾ [فصلت: ٥٣] أي القرآن، فإنه هو المتقدم في قوله: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [فصلت: ٥٢]. ثم قال: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]. فشهد سبحانه لرسوله بقوله أن ما جاء به حق، ووعد أنه يُري العباد من آياته الفعلية الخَلْقية ما يشهد بذلك أيضاً. ثم ذكر ما هو أعظم من ذلك كله وأجلّ، وهو شهادته سبحانه [بأنه] على كل شيء شهيد، فإن من أسمائه الشهيد الذي لا يغيب عنه شيء، ولا يعزب عنه، بل هو مطلع على كل شيء مشاهد له، عليم بتفاصيله. وهذا استدلال بأسمائه وصفاته، والأول استدلال بقوله وكلماته، واستدلاله بالآيات الأفقية

والنفسية استدلال بأفعاله ومخلوقاته.

[الاستدلال بأسماء الله وصفاته وأفعاله على وحدانيته:]

فإن قلت: كيف يستدل بأسمائه وصفاته، فإن الاستدلال بذلك لا يعهد في الاصطلاح؟

فالجواب: أن الله تعالى قد أودع في الفطرة التي لم تتنجس بالجحود والتعطيل، ولا بالتشبيه والتمثيل، أنه سبحانه الكامل في أسمائه وصفاته، وأنه الموصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسله، وما خفي عن الخلق من كماله أعظم وأعظم مما يعرفونه منه. ومن كماله المقدَّس شهادته على كل شيء واطلاعه عليه، بحيث لا يغيب عنه ذرة في السماوات ولا في الأرض باطناً وظاهراً. ومَن هذا شأنه كيف يليق بالعباد أن يشركوا به، وأن يعبدوا غيره ويجعلوا معه إلهاً آخر؟ وكيف يليق بكماله أن يقرَّ من يكذب عليه أعظم الكذب، ويخبرَ عنه بخلاف ما الأمر عليه، ثم ينصرَه على ذلك ويؤيدَه ويعلي شأنه ويجيبَ دعوته ويهلك عدوه، ويظهر على يديه من الآيات والبراهين ما يعجز عن مثله قوى البشر، وهو مع ذلك كاذب غير مفترٍ؟!

ومعلوم أن شهادته سبحانه على كل شيء وقدرته وحكمته وعزته وكماله المقدس يأبى ذلك. ومن جوَّز ذلك فهو من أبعد الناس عن معرفته.

والقرآن مملوء من هذه الطريق، وهي طريق الخواص، يستدلون بالله على أفعاله وما يليق به أن يفعل ولا يفعله، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقة: ٤٤ـ ٤٧]. وسيأتي لذلك زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

ويُستدل أيضاً بأسمائه وصفاته على وحدانيته وعلى بطلان الشرك، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحشر: ٢٣]. وأضعاف ذلك في القرآن. وهذه الطريق قليل سالكها، لا يهتدي إليها إلا الخواصّ. وطريقة الجمهور الاستدلال بالآيات المشاهدة،

لأنها أسهل تناولاً وأوسع . والله سبحانه يُفَضِّلُ بعض خلقه على بعض.

فالقرآن العظيم قد اجتمع فيه ما لم يجتمع في غيره، فإنه الدليل والمدلول عليه، والشاهد والمشهود له. قال تعالى لمن طلب آية تدل على صدق رسوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العنكبوت: ٥١].

[أكمل الناس توحيداً الأنبياء والمرسلون:]

وإذا عرف أن توحيد الإلهية هو التوحيد الذي أُرسلت به الرسل وأُنزلت به الكتب، كما تقدمت إليه الإشارة ـ فلا يلتفت إلى قول من قسم التوحيد إلى ثلاثة أنواع، وجعل هذا النوع توحيدَ العامة، والنوع الثاني توحيد الخاصة، وهو الذي يَثْبُتُ بالحقائق، والنوعُ الثالثُ توحيد قائم بالقدم، وهو توحيد خاصة الخاصة، فإن أكمل الناس توحيداً الأنبياء صلوات الله عليهم، والمرسلون منهم أكمل في ذلك، وأولو العزم من الرسل أكملهم توحيداً، وهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد، صلى الله وسلم عليهم أجمعين. وأكملهم توحيداً الخليلان: محمد وإبراهيم، صلوات الله عليهما وسلامه، فإنهما قاما من التوحيد بما لم يقم به غيرهما علماً، ومعرفة، وحالاً، ودعوة للخلق وجهاداً، فلا توحيد أكمل من الذي قامت به الرسل، ودعوا إليه، وجاهدوا الأمم عليه. ولهذا أمر سبحانه نبيه أن يقتدي بهم فيه، كما قال تعالى، بعد ذكر مناظرة إبراهيم قومه في بطلان الشرك وصحة التوحيد وذكر الأنبياء من ذريته: ـ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ﴾ [الأنعام: ٩٠]. فلا أكمل من توحيد من أُمر رسول الله ﷺ أن يقتدي بهم.

وكان ﷺ يعلم أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا: «أصبحنا على فطرة الإسلام وكلمة الإخلاص ودين نبينا محمد وملّة أبينا إبراهيم حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين»[1]. فملّة إبراهيم: التوحيد، ودين محمد ﷺ: ما جاء به

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٤٠٦، ٤٠٧)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٢٩٢)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» برقم (٣٤)، والنسائي في «عمل اليوم =

من عند الله قولاً وعملاً واعتقاداً. وكلمة الإخلاص: هي شهادة أن لا إله إلا الله. وفطرة الإسلام: هي ما فطر عليه عباده من محبته وعبادته وحده لا شريك له، والاستسلام له عبودية وذلاً وانقياداً وإنابة.

فهذا توحيد خاصة الخاصة، الذي من رغب عنه فهو من أسفه السفهاء. قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [البقرة: ١٣٠، ١٣١]. وكل من له حس سليم وعقل يميز به، لا يحتاج في الاستدلال إلى أوضاع أهل الكلام والجدل واصطلاحهم وطرقهم البتة، بل ربما يقع بسببها في شكوك وشُبه يحصل له بها الحيرة والضلال والريبة، فإن التوحيد إنما ينفع إذا سَلِم قلب صاحبه من ذلك، وهذا هو القلب السليم الذي لا يفلح إلا من أتى الله به. ولا شك أن النوع الثاني والثالث من التوحيد الذي ادعوا أنه توحيد الخاصة وخاصة الخاصة، ينتهي إلى الفناء الذي يشمّر إليه غالب الصوفية، وهو درب خطر، يُفضي إلى الاتحاد. انظر إلى ما أنشد شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري رحمه الله تعالى حيث يقول:

ما وحد الواحد من واحد ... إذ كل من وحده جاحد
توحيد من ينطق عن نعته ... عارية أبطلها الواحد
توحيده إياه توحيده ... ونعت من ينعته لاحِدُ

وإن كان قائله رحمه الله لم يرد به الاتحاد، لكن ذكر لفظاً مجملاً محتملاً جذبه به الاتحادي إليه، وأقسم بالله جهد أيمانه أنه معه، ولو سلك الألفاظ الشرعية التي لا إجمال فيها كان أحق، مع أن المعنى الذي حام حوله لو كان مطلوباً منا لنبَّه الشارع عليه ودعا الناس إليه وبَيَّنَهُ، فإن على الرسول البلاغ المبين، فأين قال الرسول: هذا توحيد العامة، وهذا توحيد الخاصة،

= والليلة» (١/ ١٣٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» برقم (٦٥٩١، ٩٣٢٦)، من حديث عبد الرحمن بن أبزي رضي الله عنه، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» برقم (٢٩٨٩).

وهذا توحيد خاصة الخاصة؟ أو ما يقرب من هذا المعنى؟ أو أشار إلى هذه النقول والعقول حاضرة.

[ذم الغلو في الدين:]

فهذا كلام الله المنزل على رسوله ﷺ، وهذه سُنة الرسول، وهذا كلام خير القرون بعد الرسول، وسادات العارفين من الأئمة، هل جاء ذكر الفناء فيها، وهذا التقسيم عن أحد منهم؟ وإنما حصل هذا من زيادة الغلو في الدين، المشبه لغلو [الخوارج، بل] لغلو النصارى في دينهم. وقد ذم الله تعالى الغلو في الدين ونهى عنه، فقال: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [النساء: ١٧١]. ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ٧٧﴾ [المائدة: ٧٧].

وقال ﷺ: «لا تشددوا فيشدد الله عليكم، فإن من كان قبلكم شدَّدوا فشدَّد الله عليهم، فتلك بقاياهم في الصوامع والديارات، رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم»[(١)] رواه أبو داود.

[تفسير قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾:]

قوله: (ولا شيء مثله).

ش: اتفق أهل السُّنَّة على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله. ولكن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظاً مجملاً يراد به المعنى الصحيح، وهو ما نفاه القرآن ودل عليه العقل، من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات، ولا يماثله شيء

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٩٠٤)، وأبو يعلى في «مسنده» برقم (٣٦٩٤)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وضعفه العلاّمة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن أبي داود» برقم (١٠٤٩)، وفي «الضعيفة» برقم (٣٤٦٨).

من المخلوقات في شيء من صفاته: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ردّ على الممثلة المشبهة ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، رد على النفاة المعطلة، فمن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق، فهو المشبِّه المبطل المذموم، ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق، فهو نظير النصارى في كفرهم، ويراد به أنه لا يثبت لله شيء من الصفات، فلا يقال: له قدرة، ولا علم، ولا حياة، لأن العبد موصوف بهذه الصفات! ولازم هذا القول أنه لا يقال له: حي، عليم، قدير، لأن العبد يسمى بهذه الأسماء، وكذلك كلامه وسمعه وبصره [وإرادته] وغير ذلك. وهم يوافقون أهل السُّنَّة على أنه موجود، عليم قدير، حي. والمخلوق يقال له: موجود حي عليم قدير، ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه، وهذا مما دل عليه الكتاب والسُّنَّة وصريح العقل، ولا يخالف فيه عاقل، فإن الله سمى نفسه بأسماء، وسمى بعض عباده بها، وكذلك سمى صفاته بأسماء، وسمى ببعضها صفات خلقه، وليس المسمَّى كالمسمي فسمى نفسه: حيًّا عليماً، قديراً، رؤوفاً، رحيماً، عزيزاً، حكيماً، سميعاً، بصيراً، ملكاً، مؤمناً، جباراً، متكبراً. وقد سمى بعض عباده بهذه الأسماء فقال: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥، والروم: ١٩]. ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨] ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [الصافات: ١٠١]. ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]. ﴿فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الدهر: ٢]. ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴿٥١﴾﴾ [يوسف: ٥١]. ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]. ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [السجدة: ١٨]. ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [المؤمن: ٣٥]. ومعلوم أنه لا يماثل الحيُّ الحيَّ، ولا العليمُ العليمَ، ولا العزيزُ العزيزَ، وكذلك سائر الأسماء، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]. ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات: ٥٨] ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [حمّ، السجدة: ١٥] وعن جابر رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «إذا همّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم

ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ـ أو قال: عاجل أمري وآجله ـ فاقدُرْهُ لي، ويسره لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ـ أو قال: عاجل أمري وآجله ـ فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم رضِّني به. قال: ويسمي حاجته»[(١)]. رواه البخاري.

وفي حديث عمار بن ياسر الذي رواه النسائي وغيره، عن النبي ﷺ، أنه كان يدعو بهذا الدعاء: «اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق، أحْيِني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفَّني إذا كانت الوفاة خيراً لي، اللهم إني أسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضى، وأسألك القصد في الغنى والفقر، وأسألك نعيماً لا يَنْفَدُ، وقرة عين لا تنقطع، وأسألك الرضى بعد القضاء، وأسألك بَرْدَ العيش بعد الموت، وأسألك لذَّة النظر إلى وجهك الكريم، والشوق إلى لقائك، غير ضَرَّاء مضرة، ولا فتنة مُضِلة، اللهم زينا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين»[(٢)].

[إثبات الصفات لله تعالى لا يستلزم التشبيه والتجسيم:]

فقد سمى الله ورسوله صفات الله علماً وقدرة وقوة. وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٖ ضَعۡفٗا﴾ [الـــــــروم: ٥٤]. ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٖ لِّمَا عَلَّمۡنَٰهُ﴾

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١١٦٢، ٦٣٨٢، ٧٣٩٠)، والترمذي في «سننه» برقم (٤٨٠)، وأبو داود في «سننه» برقم (١٥٣٨)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٣٧٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٢٨٥)، والبغوي في «شرح السنة» برقم (١٠١٦)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٨٨٧ إحسان)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (٥/ ٢٤٩، ٢٥٠).

(٢) أخرجه النسائي في «سننه» (٣/ ٥٤ ـ ٥٥)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٢٤)، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في تخريجه للكلم الطيب (ص ٦٦).

[يوسف: ٦٨]. ومعلوم أنه ليس العلم كالعلم، ولا القوة كالقوة، ونظائر هذا كثيرة. وهذا لازم لجميع العقلاء. فإن من نفى صفة من صفاته التي وصف الله بها نفسه، كالرضى والغضب، والحب والبغض، ونحو ذلك، ورغم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم! قيل له: فأنت تثبت له الإرادة والكلام والسمع والبصر، مع أن ما تثبته له ليس مثل صفات المخلوقين، فقل فيما نفيته وأثبته الله ورسوله مثل قولك فيما أثبتَّه، إذ لا فرق بينهما.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً من الصفات! قيل له: فأنت تثبت له الأسماء الحسنى، مثل: عليم، حي، قادر. العبد يسمى بهذه الأسماء، وليس ما يثبت للرب من هذه الأسماء مماثلاً لما يثبت للعبد فقل في صفاته نظير قولك في مسمى أسمائه.

فإن قال: وأنا لا أثبت له الأسماء الحسنى، بل أقول: هي مجاز، وهي أسماء لبعض مبتدعاته، كقول غلاة الباطنية والمتفلسفة!

قيل له: فلا بد أن تعتقد أنه موجود حق قائم بنفسه، والجسم موجود قائم بنفسه، وليس هو مماثلاً له.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً، بل أنكر وجود الواجب.

قيل له: معلوم بصريح العقل أن الموجود إما واجب بنفسه، وإما غير واجب بنفسه، وإما قديم أزلي، وإما حادث كائن بعد أن لم يكن، وإما مخلوق مفتقر إلى خالق، وإما غير مخلوق ولا مفتقر إلى خالق، وإما فقير إلى ما سواه، وإما غني عما سواه. وغير الواجب بنفسه لا يكون إلا بالواجب بنفسه، والحادث لا يكون إلا بقديم، والمخلوق لا يكون إلا بخالق، والفقير لا يكون إلا بغني عنه، فقد لزم على تقدير النقيضين وجود موجود واجب بنفسه قديم أزلي خالق غني عما سواه، وما سواه بخلاف ذلك.

وقد علم بالحس والضرورة وجود موجود حادث كائن بعد أن لم يكن، والحادث لا يكون واجباً بنفسه، ولا قديماً أزليًّا، ولا خالقاً لما سواه، ولا غنياً عما سواه، فثبت بالضرورة وجود موجودين: أحدهما واجب، والآخر ممكن، أحدهما قديم، والآخر حادث، أحدهما غني، والآخر فقير، أحدهما

خالق، والآخر مخلوق. وهما متفقان في كون كل منهما شيئاً موجوداً ثابتاً، ومن المعلوم أيضاً أن أحدهما ليس مماثلاً للآخر في حقيقته، إذ لو كان كذلك لتماثلا فيما يجب ويجوز ويمتنع، وأحدهما يجب قِدَمُهُ وهو موجود بنفسه، والآخر لا يجب قدمه ولا هو موجود بنفسه، وأحدهما خالق والآخر ليس بخالق، وأحدهما غني عما سواه، والآخر فقير.

[انتفاء التماثل بين الخالق والمخلوق:]

فلو تماثلا للزم أن يكون كل منهما واجب القدم ليس بواجب القدم، موجوداً بنفسه غير موجود بنفسه، خالقاً ليس بخالق، غنياً غير غني، فيلزم اجتماع الضدين على تقدير تماثلهما. فعلم أن تماثلهما منتفٍ بصريح العقل، كما هو منتفٍ بنصوص الشرع.

فعلم بهذه الأدلة اتفاقهما من وجه، واختلافهما من وجه. فمن نفى ما اتفقا فيه كان معطلاً قائلاً بالباطل، ومن جعلهما متماثلين كان مشبهاً قائلاً بالباطل، والله أعلم. وذلك لأنهما وإن اتفقا في مسمى ما اتفقا فيه، فالله [تعالى] مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته، والعبد لا يشركه في شيء من ذلك، والعبد أيضاً مختص بوجوده وعلمه، وقدرته، والله تعالى منزه عن مشاركة العبد في خصائصه.

وإذا اتفقا في مسمى الوجود والعلم والقدرة، فهذا المشترك مطلق كلي يوجد في الأذهان لا في الأعيان، والموجود في الأعيان مختص لا اشتراك فيه.

وهذا موضع اضطراب فيه كثير من النظار، حيث توهموا أن الاتفاق في مسمى هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذي للرب كالوجود الذي للعبد.

وطائفة ظنت أن لفظ الوجود يقال بالاشتراك اللفظي، وكابروا عقولهم،

فإن هذه الأسماء عامة قابلة للتقسيم، كما يقال: الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، وقديم وحادث. ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام، واللفظ المشترك كلفظ المشتري الواقع على المبتاع والكوكب، لا ينقسم معناه، ولكن يقال: لفظ المشتري يقال على كذا [أو على كذا]، وأمثال هذه المقالات التي قد بسط الكلام عليها في موضعه.

وأصل الخطأ والغلط: توهمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هذا المعين وهذا المعين، وليس كذلك، فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقاً كليًا، [بل] لا يوجد إلا معيناً مختصًا، وهذه الأسماء إذا سمي الله بها كان مسماها معيَّناً مختصًا به، فإذا سمي بها العبد كان مسماها مختصاً به، فوجود الله وحياته لا يشاركه فيها غيره، بل وجود هذا الموجود المعين لا يشركه فيه غيره، فكيف بوجود الخالق؟ ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك، فالمشار إليه واحد لكن بوجهين مختلفين.

وبهذا ومثله يتبين لك أن المشبهة أخذوا هذا المعنى وزادوا فيه على الحق فضلُّوا، وأن المعطلة أخذوا نفي المماثلة بوجه من الوجوه. وزادوا فيه على الحق حتى ضلوا. وأن كتاب الله دل على الحق المحض الذي تعقله العقول السليمة الصحيحة، وهو الحق المعتدل الذي لا انحراف فيه.

فالنفاة أحسنوا في تنزيه الخالق سبحانه عن التشبيه بشيء من خلقه، ولكن أساؤوا في نفي المعاني الثابتة لله تعالى في نفس الأمر.

والمشبهة أحسنوا في إثبات الصفات، ولكن أساؤوا بزيادة التشبيه.

واعلم أن المخاطب لا يفهم المعاني المعبر عنها باللفظ إلا أن يعرف عينها أو ما يناسب عينها، ويكون بينها قدر مشترك ومشابهة في أصل المعنى، وإلا فلا يمكن تفهيم المخاطبين بدون هذا قط، حتى في أول تعليم معاني الكلام بتعليم معاني الألفاظ المفردة، مثل تربية الصبي الذي يُعلم البيان واللغة، ينطق له باللفظ المفرد ويشار له إلى معناه إن كان مشهوداً بالإحساس الظاهر أو الباطن، فيقال له: لبن، خبز، أم، أب، سماء، أرض، شمس، قمر

ماء، ويشار له مع العبارة إلى كل مسمى من هذه المسميات، وإلا لم يفهم معنى اللفظ ومراد الناطق به، وليس أحد من بني آدم يستغني عن التعليم السمعي، كيف وآدم أبو البشر وأول ما علمه الله تعالى أصول الأدلة السمعية وهي الأسماء كلها، وكلمه وعلمه بخطاب الوحي ما لم يعلمه بمجرد العقل.

فدلالة اللفظ على المعنى هي بواسطة دلالته على ما عناه المتكلم وأراده، وإرادته وعنايته في قلبه، فلا يعرف باللفظ ابتداء، ولكن [لا] يعرف المعنى بغير اللفظ حتى يعلم أولاً أن هذا المعنى المراد هو الذي يراد بذلك اللفظ ويعنى به، فإذا عرف ذلك ثم سمع اللفظ مرة ثانية، عرف المعنى المراد بلا إشارة إليه. وإن كانت الإشارة إلى ما يحس بالباطن، مثل الجوع والشبع والريّ والعطش والحزن والفرح، فإنه لا يعرف اسم ذلك حتى يجده من نفسه، فإذا وجده أشير له إليه، وعرف أن اسمه كذا.

والإشارة تارة تكون إلى جوع نفسه أو عطش نفسه، مثل أن يراه أنه قد جاع فيقول له: جعت، أنت جائع، فيسمع اللفظ ويعلم ما عينه بالإشارة أو ما يجري مجراها من القرائن التي تعين المراد، مثل نظر أمه إليه في حال جوعه وإدراكه بنظرها أو نحوه جنها تعني جوعه، أو يسمعهم يعبرون بذلك عن جوع غيره.

إذا عُرف ذلك فالمخاطب المتكلم إذا أراد بيان معانٍ، فلا يخلو إما أن يكون مما أدركها المخاطب المستمع بإحساسه وشهوده، أو بمعقوله، وإما أن لا يكون كذلك. فإن كانت من القسمين الأولين لم يحتج إلا إلى معرفة اللغة، بأن يكون قد عرف معاني الألفاظ المفردة ومعنى التركيب، فإذا قيل له بعد ذلك: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ۝٨ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ۝٩﴾ [البلد: ٨، ٩]، أو قيل له: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝٧٨﴾ [النحل: ٧٨]. ونحو ذلك، فهم المخاطب بما أدركه بحسه، وإن كانت المعاني التي يراد تعريفه بها ليست مما أحسه وشهده بعينه، ولا بحيث صار له معقول كلي يتناولها حتى يفهم به المراد بتلك الألفاظ، بل هي مما لم يدركه بشيء من حواسه الباطنة والظاهرة، فلا بد في تعريفه من طريق القياس والتمثيل والاعتبار بما بينه وبين

معقولات الأمور التي شاهدها من التشابه والتناسب، وكلما كان التمثيل أقوى، كان البيان أحسن، والفهم أكمل.

فالرسول صلوات الله وسلامه عليه لما بين لنا أموراً لم تكن معروفة قبل ذلك، وليس في لغتهم لفظ يدل عليها بعينها، أتى بألفاظ تناسب معانيها تلك المعاني، وجعلها أسماء لها، فيكون بينها قدر مشترك، كالصلاة، والزكاة، والصوم، والإيمان، والكفر. وكذلك لما أخبرنا بأمور تتعلق بالإيمان بالله وباليوم الآخر، وهم لم يكونوا يعرفونها قبل ذلك حتى يكون لهم ألفاظ تدل عليها بعينها، أخذ من اللغة الألفاظ المناسبة لتلك بما تدل عليه من القدر المشترك بين تلك المعاني الغيبية، والمعاني الشهودية التي كانوا يعرفونها، وقرن بذلك من الإشارة ونحوها ما يُعلم به حقيقة المراد، كتعليم الصبي، كما قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: الناس في حجور علمائهم كالصبيان في حجور آبائهم.

وأما ما يخبر به الرسول من الأمور الغائبة، فقد يكون مما أدركوا نظيره بحسهم وعقلهم، كإخبارهم بأن الريح قد أهلكت عاداً، فإن عاداً، من جنسهم والريح من جنس ريحهم، وإن كانت أشد. وكذلك غرق فرعون في البحر، وكذا بقية الأخبار عن الأمم الماضية. ولهذا كان الإخبار بذلك فيه عبرة لنا، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١]. وقد يكون الذي يخبر به الرسول ما لم يدركوا مثله الموافق له في الحقيقة من كل وجه لكن في مفرداته ما يشبه مفرداتهم من بعض الوجوه. كما إذا أخبرهم عن الأمور الغيبية المتعلقة بالله واليوم الآخر، فلا بد أن يعلموا معنى مشتركاً وشبهاً بين مفردات تلك الألفاظ وبين مفردات ما علموه في الدنيا بحسهم وعقلهم. فإذا كان ذلك المعنى الذي في الدنيا لم يشهدوه بعد، ويريد أن يجعلهم يشهدونه مشاهدة كاملة ليفهموا به القدر المشترك بينه وبين المعنى الغائب، أشهدهم إياه، وأشار لهم إليه، وفعل قولاً يكون حكاية له وشبهاً، به يعلم المستمعون أن معرفتهم بالحقائق المشهودة هي الطريق التي يعرفون بها الأمور الغائبة.

[المراتب الثلاث التي لا بد منها في كل خطاب:]

فينبغي أن يعرف هذه الدرجات: **أولها**: إدراك الإنسان المعاني الحسية المشاهدة. **وثانيها**: عقله لمعانيها الكلية. **وثالثها**: تعريف الألفاظ الدالة على تلك المعاني الحسية والعقلية. فهذه المراتب الثلاث لا بد منها في كل خطاب. فإذا أخبرنا عن الأمور الغائبة فلا بد من تعريفنا المعاني المشتركة بينها وبين الحقائق المشهودة والاشتباه الذي بينهما، وذلك بتعريفنا الأمور المشهودة. ثم إن كانت مثلها لم يحتج إلى ذكر الفارق، كما تقدم في قصص الأمم، وإن لم يكن مثلها بيَّن ذلك بذكر الفارق، بأن يقال: ليس ذلك مثل هذا، ونحو ذلك. وإذا تقرر انتفاء المماثلة كانت الإضافة وحدها كافية في بيان الفارق، وانتفاء التساوي لا يمنع وجود القدر المشترك الذي هو مدلول اللفظ المشترك، وبه صرنا نفهم الأمور الغائبة ولولا المعنى المشترك ما أمكن ذلك قط.

[تفسير القدرة وأن الله تعالى لا يعجزه شيء:]

قوله: (ولا شيء يعجزه).

ش: لكمال قدرته. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥]. ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤] ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. «لا يؤودُه» أي: لا يكْرِثُه[1] ولا يثقله ولا يعجزه. فهذا النفي لثبوت كمال ضده، وكذلك كل نفي يأتي في صفات الله تعالى في الكتاب والسُّنَّة إنما هو لثبوت كمال ضده، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، لكمال عدله. ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى

(١) قال في «القاموس»: كرثه الغم يكرِثه ويكرُثه ـ بكسر الراء وضمها ـ: اشتد عليه، كأكرثه.

﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]، لكمال علمه. وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [قٓ: ٣٨]، لكمال قدرته. ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لكمال حياته وقيّوميته. ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، لكمال جلاله وعظمته وكبريائه، وإلا فالنفي الصِّرف لا مدح فيه، ألا ترى أن قول الشاعر:

قُبَيِّلَةٌ لا يغدرون بذمة ولا يظلمون الناس حَبَّةَ خردل

لما اقترن بنفي الغدر والظلم عنهم ما ذكره قبل هذا البيت وبعده، وتصغيرهم بقوله: «قُبيلة» عُلم أن المراد عجزهم وضعفهم، لا كمال قدرتهم. وقول الآخر:

لكنَّ قومي وإن كانوا ذوي عدد ليسوا من الشَّرِّ في شيء وإن هانا

لما اقترن بنفي الشر عنهم ما يدل على ذمهم، عُلم أن المراد عجزهم وضعفهم أيضاً.

[منهج السلف الإثبات المفصل والنفي المجمل:]

ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً، والنفي مجملاً، عكس طريقة أهل الكلام المذموم: فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل، يقولون: ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ولا بذي لون ولا رائحة ولا طعم، ولا مجسَّة ولا بذي حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة ولا طول ولا عرض ولا عمق ولا اجتماع ولا افتراق، ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتبعض، وليس بذي أبعاض وأجزاء وجوارح وأعضاء، وليس بذي جهات، ولا بذي يمين ولا شمال وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يحيط به مكان ولا يجري عليه زمان ولا يجوز عليه المماسة ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يوصف بأنه متناهٍ، ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب في الجهات وليس بمحدود، ولا والد ولا مولود، ولا تحيط به الأقدار ولا تحجبه الأستار إلى آخر ما نقله أبو الحسن الأشعري رحمه الله عن المعتزلة.

وفي هذه الجملة حق وباطل. ويظهر ذلك لمن يعرف الكتاب والسُّنَّة. وهذا النفي المجرَّد مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة أدب، فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبال ولا كساح ولا حجام ولا حائك! لأدبك على هذا الوصف وإن كنت صادقاً، وإنما تكون مادحاً إذا أجملت النفي فقلت: أنت لست مثل أحد من رعيتك، أنت أعلى منهم وأشرف وأجل. فإذا أجملت في النفي أجملت في الأدب.

[التعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية هو سبيل أهل السُّنَّة والجماعة:]

والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السُّنَّة والجماعة. والمعطلة يعرضون عما قاله الشارع من الأسماء والصفات، ولا يتدبرون معانيها، ويجعلون ما ابتدعوه من المعاني والألفاظ هو المحكم الذي يجب اعتقاده واعتماده. وأما أهل الحق والسُّنَّة والإيمان فيجعلون ما قاله الله ورسوله هو الحق الذي يجب اعتقاده واعتماده. والذي قاله هؤلاء إما أن يعرضوا عنه إعراضاً جمليًّا، أو يبينوا حاله تفصيلاً، ويُحكم عليه بالكتاب والسُّنَّة، لا يحكم به على الكتاب والسُّنَّة.

والمقصود: أن غالب عقائدهم السلوب، ليس بكذا، ليس بكذا، وأما الإثبات فهو قليل، وهي أنه عالم قادر حي، وأكثر النفي المذكور ليس متلقى عن الكتاب والسُّنَّة، ولا عن الطرق العقلية التي سلكها غيرهم من مثبتة الصفات، فإن الله تعالى قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. ففي هذا الإثبات ما يقرر معنى النفي. ففهم أن المراد انفراده سبحانه بصفات الكمال، فهو سبحانه وتعالى موصوف بما وصف به نفسه، ووصف به رسله، ليس كمثله شيء في صفاته ولا في أسمائه ولا في أفعاله، مما أخبرنا به من صفاته، وله صفات لم يطلع عليها أحد من خلقه، كما قال رسوله الصادق ﷺ في دعاء الكرب: «اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني

وذهاب همي وغمي»[(١)]. وسيأتي التنبيه على فساد طريقتهم في الصفات إن شاء الله تعالى.

وليس قول الشيخ رحمه الله تعالى: «ولا شيء يعجزه» من النفي المذموم، فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا﴾ [فاطر: ٤٤]، فنبه سبحانه وتعالى في آخر الآية على دليل انتفاء العجز، وهو كمال العلم والقدرة، فإن العجز إنما ينشأ إما من الضعف عن القيام بما يريده الفاعل، وإما من عدم علمه به، والله تعالى لا يعزُب عنه مثقال ذرة، وهو على كل شيءٍ قدير، وقد علم ببدائه العقول والفطر كمال قدرته وعلمه، فانتفى العجز، لما بينه وبين القدرة من التضاد، ولأن العاجز لا يصلح أن يكون إلهاً، تعالى الله عن ذكر ذلك علوًّا كبيراً.

[تفسير كلمة لا إله إلا الله:]

قوله: (ولا إله غيره).

ش: هذه كلمة التوحيد التي دعت إليها الرسل كلهم، كما تقدم ذكره. وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر، فإن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال. ولهذا ـ والله أعلم ـ لما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [البقرة: ١٦٣] قال بعده: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]. فإنه قد يخطر ببال أحد خاطر شيطاني: هب أن إلهنا واحد، فلغيرنا إله غيره، فقال تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

وقد اعترض صاحب «المنتخب» على النحويين في تقدير الخبر في «لا

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٩١، ٤٥٢)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» برقم (٣٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٢٣٧٢)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٠٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٢٥٣)، والطبراني في «معجمه الكبير» (٣/ ١/ ٧٤)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» برقم (١٩٩).

إله إلا هو»[1] ـ فقالوا: تقديره: لا إله في الوجود إلا الله، فقال: يكون ذلك نفياً لوجود الإله. ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود، فكان إجراء الكلام على ظاهره والإعراض عن هذا الإضمار أولى.

وأجاب أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسي في «ريّ الظمآن» فقال: هذا كلام من لا يعرف لسان العرب، فإن «إله» في موضع المبتدأ على

---

(١) قال والدنا سماحة الشيخ العلّامة عبد العزيز بن باز رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح الجنة معلقاً على هذا الكلام:

ما قاله صاحب المنتخب ليس بجيد وهكذا ما قاله النحاة وأيده الشيخ أبو عبد الله المرسي من تقدير الخبر بكلمة (في الوجود) ليس بصحيح، لأن الآلهة المعبودة من دون الله كثيرة وموجودة، وتقدير الخبر بلفظ: «في الوجود» لا يحصل به المقصود من بيان أحقية ألوهية الله سبحانه وبطلان ما سواها، لأن لقائل أن يقول: كيف تقولون: «لا إله في الوجود إلا الله»؟ وقد أخبر الله سبحانه عن وجود آلهة كثيرة للمشركين، كما في قوله سبحانه: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ۖ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ وقوله سبحانه: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً﴾ الآية.

فلا سبيل إلى التخلص من هذا الاعتراض وبيان عظمة هذه الكلمة وأنها كلمة التوحيد المبطلة لآلهة المشركين وعبادتهم من دون الله، إلا بتقدير الخبر بغير ما ذكره النحاة، وهو كلمة «حق» لأنها هي التي توضح بطلان جميع الآلهة وتبين أن الإله الحق والمعبود بالحق هو الله وحده كما نبه على ذلك جمع من أهل العلم منهم أبو العباس ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وآخرون رحمهم الله.

ومن أدلة ذلك قوله سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ فأوضح سبحانه في هذه الآية أنه هو الحق وأن ما دعاه الناس من دونه هو الباطل، فشمل ذلك جميع الآلهة المعبودة من دون الله من البشر والملائكة والجن وسائر المخلوقات، واتضح بذلك أنه المعبود بالحق وحده، ولهذا أنكر المشركون هذه الكلمة وامتنعوا من الإقرار بها لعلمهم بأنها تبطل آلهتهم، لأنهم فهموا أن المراد بها نفي الألوهية بحق عن غير الله سبحانه، ولهذا قالوا جواباً لنبينا محمد ﷺ لما قال لهم: قولوا: لا إله إلا الله ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾ وقالوا أيضاً: ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ وما في معنى ذلك من الآيات.

وبهذا التقدير يزول جميع الإشكال ويتضح الحق المطلوب، والله ولي التوفيق.

قول سيبويه، وعند غيره اسم «لا»، وعلى التقديرين فلا بد من خبر المبتدأ، وإلا فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسد. وأما قوله: إذا لم يضمر يكون نفياً للماهية ـ فليس بشيء، لأن نفي الماهية هو نفي الوجود، لا تتصور الماهية إلا مع الوجود، فلا فرق بين «لا ماهية» و«لا وجود». وهذا مذهب أهل السُّنَّة، خلافاً للمعتزلة، فإنهم يثبتون ماهية عارية عن الوجود، و «إلا اللَّهُ» ـ مرفوع، بدلاً من «لا إله» لا يكون خبراً لـ «لا»، ولا للمبتدأ. وذكر الدليل على ذلك.

وليس المراد هنا ذكر الإعراب، بل المراد رفع الإشكال الوارد على النحاة في ذلك، وبيان أنه من جهة المعتزلة. وهو فاسد: فإن قولهم: نفي الوجود ليس تقييداً، لأن العدم ليس بشيء، قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩]. ولا يقال: ليس قوله: غيره كقوله: إلا الله، لأن غير تعرب بإعراب الاسم الواقع بعد إلا. فيكون التقدير للخبر فيهما واحداً. فلهذا ذكرت هذا الإشكال وجوابه هنا.

[تفسير صفتي القدم والبقاء:]

قوله: (قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء)[1].

---

(١) قال الإمام العلّامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله تعالى:
قوله: (قديم بلا ابتداء)، هذا اللفظ لم يرد في أسماء الله الحسنى كما نبه عليه الشارح رحمه الله وغيره وإنما ذكره كثير من علماء الكلام ليثبتوا به وجوده قبل كل شيء، وأسماء الله توقيفية لا يجوز إثبات شيء منها إلا بالنص من الكتاب العزيز أو السُّنَّة الصحيحة، ولا يجوز إثبات شيء منها بالرأي كما نص على ذلك أئمة السلف الصالح. ولفظ القديم لا يدل على المعنى الذي أراده أصحاب الكلام، لأنه يقصد به في اللغة العربية المتقدم على غيره وإن كان مسبوقاً بالعدم كما في قوله سبحانه: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يسّ: ٣٩]، وإنما يدل على المعنى الحق بالزيادة التي ذكرها المؤلف وهو قوله: (قديم بلا ابتداء) ولكن لا ينبغي عده في أسماء الله الحسنى لعدم ثبوته من جهة النقل، ويغني عنه اسمه سبحانه الأول كما قال عز وجل: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ ﴿٣﴾﴾ [الحديد: ٣] والله ولي التوفيق.

ش: قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]. وقال ﷺ: «اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء»(١). فقول الشيخ قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء هو معنى اسمه الأول والآخر. والعلم بثبوت هذين الوصفين مستقر في الفطر، فإن الموجودات لا بد أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته، قطعاً للتسلسل. فإنا نشاهد حدوث الحيوان والنبات والمعادن وحوادث الجو كالسحاب والمطر وغير ذلك، وهذه الحوادث وغيرها ليست ممتنعة، فإن الممتنع لا يوجد، ولا واجبة الوجود بنفسها، فإن واجب الوجود بنفسه لا يقبل العدم، وهذه كانت معدومة ثم وجدت، فعدمها ينفي وجودها، ووجودها ينفي امتناعها، وما كان قابلاً للوجود والعدم لم يكن وجوده بنفسه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور: ٣٥]. يقول سبحانه: أحدثوا من غير محدث أم هم أحدثوا أنفسهم؟ ومعلوم أن الشيء المحدَث لا يوجِدُ نفسه، فالممكن الذي ليس له من نفسه وجود ولا عدم لا يكون موجوداً بنفسه، بل إن حصل ما يوجده وإلا كان معدوماً، وكل ما أمكن وجوده بدلاً عن عدمه وعدمه بدلاً عن وجوده، فليس له من نفسه وجود ولا عدم لازم له.

وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية، وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية بأفصح عبارة وأوجزها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما لا يوجد عندهم مثله، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الفرقان: ٣٣].

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٧١٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» برقم (١٢١٢)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٨١، ٤٠٤)، وأبو داود في «سننه» برقم (٥٠٥١)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٣٩٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه بتمامه: كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا أخذنا مضجعنا أن نقول: «اللّهم رب السماوات والأرض ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، ومنزل التوراة والإنجيل والفرقان، أعوذ بك من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته، اللّهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقضِ عنّا الدين، وأغننا من الفقر».

ولا نقول: لا ينفع الاستدلال بالمقدمات الخفية والأدلة النظرية ـ: فإن الخفاء والظهور من الأمور النسبية، فربما ظهر لبعض الناس ما خفي على غيره، ويظهر للإنسان الواحد في حال ما خفي عليه في حال أخرى. وأيضاً فالمقدمات وإن كانت خفية فقد يسلمها بعض الناس وينازع فيما هو أجلى منها، وقد تفرح النفس بما علمته من البحث والنظر ما لا تفرح بما علمته من الأمور الظاهرة. ولا شك أن العلم بإثبات الصانع ووجوب وجوده أمر ضروري فطري، وإن كان يحصل لبعض الناس من الشبه ما يخرجه إلى الطرق النظرية.

وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله تعالى القديم، وليس هو من الأسماء الحسنى، فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره، فيقال: هذا قديم، للعتيق، وهذا حديث، للجديد. ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره، لا فيما لم يسبقه عدم، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]. والعرجون القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وجد الجديد قيل للأول: قديم، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]، أي متقدم في الزمان. وقال تعالى: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [الشعراء: ٧٥، ٧٦]. فالأقدم مبالغة في القديم، ومنه: القول القديم والجديد للشافعي رحمه الله تعالى. وقال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، أي يتقدمهم. ويستعمل منه الفعل لازماً ومتعدياً، كما يقال: أخذت ما قدُم وما حدُث، ويقال: هذا قدم هذا وهو يقدمه. ومنه سميت القَدم قدماً، لأنها تقدم بقية بدن الإنسان وأما إدخال القديم في أسماء الله تعالى، فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام. وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف، منهم ابن حزم. ولا ريب أنه إذا كان مستعملاً في نفس التقدم، فإن ما تقدم على الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره. لكن أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يمدح به، والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها، فلا يكون من الأسماء الحسنى. وجاء الشرع باسمه الأول. وهو أحسن من

القديم، لأنه يشعر بأن ما بعده آيل إليه وتابع له، بخلاف القديم. والله تعالى له الأسماء الحسنى لا الحسنة.

[بيان أن الله تعالى لا يفنى ولا يبيد ولا يكون إلا ما يريد:]

قوله: (لا يفنى ولا يبيد).

ش: إقرار بدوام بقائه سبحانه وتعالى، قال عز من قائل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]. والفناء والبيد متقاربان في المعنى، والجمع بينهما في الذكر للتأكيد، وهو أيضاً مقرِّر ومؤكِّد لقوله: دائم بلا انتهاء.

قوله: (ولا يكون إلا ما يريد).

ش: هذا رد لقول القَدَرية والمعتزلة، فإنهم زعموا أن الله أراد الإيمان من الناس كلِّهم والكافرُ أراد الكفر. وقولهم فاسد مردود، لمخالفته الكتاب والسُّنَّة والمعقول الصحيح، وهي مسألة القدر المشهورة، وسيأتي لها زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

وسموا قَدَرية لإنكارهم القَدَر، وكذلك تسمى الجبرية المحتجون بالقدر قدرية أيضاً. والتسمية على الطائفة الأولى أغلب.

[الفرق بين الإرادة والمحبة:]

أما أهل السُّنَّة فيقولون: إن الله وإن كان يريد المعاصي قَدَراً ـ فهو لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها، بل يبغضها ويسخطها ويكرهها وينهى عنها. وهذا قول السلف قاطبة، فيقولون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. ولهذا اتفق الفقهاء على أن الحالف لو قال: والله لأفعلن كذا إن شاء الله ـ لم يحنث ـ إذا لم يفعله وإن كان واجباً أو مستحباً. ولو قال: إن أحب الله ـ حنث ـ إذا كان واجباً أو مستحبًّا.

[الإرادة وأنواعها:]

والمحققون من أهل السُّنَّة يقولون: الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة قدرية كونية خَلْقية، وإرادة دينية أمرية شرعية، فالإرادة الشرعية هي المتضمنة للمحبة والرضى، والكونية هي المشيئة الشاملة لجميع الموجودات.

وهذا كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وقوله تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ﴾ [هود: ٣٤]. وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما الإرادة الدينية الشرعية الأمرية، فكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾﴾ [النساء: ٢٦]. ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ [النساء: ٢٧، ٢٨]. وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

فهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريده الله، أي: لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به.

وأما الإرادة الكونية فهي الإرادة المذكورة في قول المسلمين: ما شاء الله كان ولم يشأ لم يكن.

والفرق ثابت بين إرادة المريد أن يفعل، وبين إرادته من غيره أن يفعل. فإذا أراد الفاعل أن يفعل فعلاً فهذه الإرادة معلقة بفعله، وإذا أراد من غيره أن يفعل فعلاً فهذه الإرادة لفعل الغير، وكلا النوعين معقول للناس، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى، فالله تعالى إذا أمر العباد بأمر فقد يريد إعانة المأمور على [ما] أمر به وقد لا يريد ذلك، وإن كان مريداً منه فعله.

وتحقيق هذا مما يبين فصل النزاع في أمر الله تعالى: هل هو مستلزم لإرادته أم لا؟ فهو سبحانه أمر الخلق على ألسن رسله عليهم السلام بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم، ولكن منهم من أراد أن يخلق فعله، فأراد سبحانه أن يخلق ذلك الفعل ويجعله فاعلاً له. ومنهم من لم يرد أن يخلق فعله، فجهة خلقه سبحانه لأفعال العباد وغيرها من المخلوقات، غير جهة أمره للعبد على وجه البيان لما هو مصلحة للعبد أو مفسدة، وهو سبحانه ـ إذ أمر فرعون وأبا لهب وغيرهما بالإيمان ـ كان قد بيّن لهم ما ينفعهم ويصلحهم إذا فعلوه، ولا يلزم إذا أمرهم أن يعينهم، بل قد يكون في خلقه لهم ذلك الفعل وإعانتهم عليه وجه مفسدة من حيث هو فعل له، فإنه يخلق ما يخلق لحكمة، ولا يلزم إذا كان الفعل المأمور به مصلحة للمأمور، إذا فعله ـ أن يكون مصلحة للأمر إذا فعله هو أو جعل المأمور فاعلاً له. فأين جهة الخلق من جهة الأمر؟ فالواحد من الناس يأمر غيره وينهاه مريداً لنصحه ومبيناً لما ينفعه، وإن كان مع ذلك لا يريد أن يعينه على ذلك الفعل، إذ ليس كل ما كان مصلحتي في أن آمر به غيري وأنصحه ـ يكون مصلحتي في أن أعاونه أنا عليه، بل قد تكون مصلحتي إرادة ما يضاده. فجهة أمره لغيره نصحاً غير جهة فعله لنفسه، وإذا أمكن الفرق في حق المخلوقين فهو في حقّ الله أولى بالإمكان.

والقدرية تضرب مثلاً بمن أمر غيره بأمره، فإنه لا بد أن يفعل ما يكون المأمور أقرب إلى فعله، كالبشر والطلاقة وتهيئة المساند والمقاعد ونحو ذلك.

فيقال لهم: هذا يكون على وجهين: **أحدهما**: أن تكون مصلحة الأمر تعود إلى الآمر، كأمر الملك جنده بما يؤيد ملكه، وأمر السيد عبده بما يصلح ملكه، وأمر الإنسان شريكه بما يصلح الأمر المشترك بينهما، ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون الآمر يرى الإعانة للمأمور مصلحة له، كالآمر بالمعروف، وإذا أعان المأمور على البر والتقوى فإنه قد علم أن الله يثيبه على إعانته على الطاعة، وأنه في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه. فأما إذا

قدر أن الآمر إنما أمر المأمور لمصلحة المأمور، لا لنفع يعود على الآمر من فعل المأمور، كالناصح المشير، وقدر أنه إذا أعانه لم يكن ذلك مصلحة للآمر، وأن في حصول مصلحة المأمور مضرة على الآمر، مثل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى وقال لموسى عليه السلام: ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٠]. فهذا مصلحته في أن يأمر موسى عليه السلام بالخروج، لا في أن يعينه على ذلك، إذ لو أعانه لضره قومه. ومثل هذا كثير.

وإذا قيل: إن الله أمر العباد بما يصلحهم، لم يلزم من ذلك أن يعينهم على ما أمرهم به، لا سيما وعند القدرية لا يقدر أن يعين أحداً على ما به يصير فاعلاً. وإذا عللت أفعاله بالحكمة، فهي ثابتة في نفس الأمر، وإن كنا نحن لا نعلمها. فلا يلزم إذا كان نفس الآمر له حكمة في الأمر أن يكون في الإعانة على فعل المأمور به حكمة، بل قد تكون الحكمة تقتضي أن لا يعينه على ذلك، فإنه إذا أمكن في المخلوق أن يكون مقتضى الحكمة والمصلحة أن يأمر لمصلحة المأمور، وأن تكون الحكمة والمصلحة للآمر أن لا يعينه على ذلك ـ: فإمكان ذلك في حق الرب أولى وأحرى.

والمقصود: أنه يمكن في حق المخلوق الحكيم أن يأمر غيره بأمر ولا يعينه عليه، فالخالق أولى بإمكان ذلك في حقه مع حكمته. فمن أمره وأعانه على فعل المأمور كان ذلك المأمور به قد تعلق به خلقه وأمره إنشاءً وخلقاً ومحبة، فكان مراداً بجهة الخلق ومراداً بجهة الأمر. ومن لم يُعنْه على فعل المأمور كان ذلك المأمور قد تعلق به أمره ولم يتعلق به خلقه، لعدم الحكمة المقتضية لتعلق الخلق به، ولحصول الحكمة المقتضية لخلق ضده. وخلق أحد الضدين ينافي خلق الضد الآخر، فإن خلق المرض ـ الذي يحصل به ذل العبد لربه ودعاؤه وتوبته وتكفير خطاياه ويرق به قلبه ويذهب عنه الكبرياء والعظمة والعدوان ـ يضاد خلق الصحة التي لا تحصل معها هذه المصالح. ولذلك [كان] خلق ظلم الظالم ـ الذي يحصل به للمظلوم من جنس ما يحصل بالمرض ـ يضاد خلق عدله الذي لا يحصل به هذه المصالح، وإن كانت مصلحته هو في أن يعدل.

وتفصيل حكمة الله عزَّ وجلَّ في خلقه وأمره، يعجز عن معرفته عقول البشر، والقدرية دخلوا في التعليل على طريقة فاسدة: مثَّلوا الله فيها بخلقه، ولم يثبتوا حكمة تعود إليه.

[بيان أن الله تعالى لا ينتهي إليه وهم ولا يحيط به علم:]

قوله: (لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام).

ش: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] قال في «الصحاح»: توهمت الشيء: ظننته، وفهمت الشيء: علمته. فمراد الشيخ رحمه الله: أنه لا ينتهي إليه وهم، ولا يحيط به علم. قيل: الوهم ما يرجى كونه، أي: يظن أنه على صفة كذا، والفهم: هو ما يحصله العقل ويحيط به. والله تعالى لا يعلم كيف هو إلا هو سبحانه وتعالى، وإنما نعرفه سبحانه بصفاته، وهو أنه أحد، صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر: ٢٣، ٢٤].

[تنزيه الله تعالى عن مشابهة مخلوقاته:]

قوله: (ولا يشبهه الأنام).

ش: هذا رد لقول المشبِّهة، الذين يشبهون الخالق بالمخلوق، سبحانه وتعالى، قال عزَّ وجلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وليس المراد نفي الصفات كما يقول أهل البدع فمن كلام أبي حنيفة رحمه الله في «الفقه الأكبر»: لا يشبه شيئاً من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه. ثم قال بعد ذلك: وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا. انتهى.

وقال نعيم بن حماد: من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه.

وقال إسحاق بن راهويه: من وصف الله فشبَّه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم. وقال: علامة جهم وأصحابه؛ دعواهم على أهل السُّنَّة والجماعة ما أُولعوا به من الكذب ـ: أنهم مشبِّهة، بل هم المعطلة.

[علامة الجهمية:]

وكذلك قال خلق كثير من أئمة السلف: علامة الجهمية تسميتُهم أهل السُّنَّة مشبهة، فإنه ما من أحد من نفاة شيء من الأسماء والصفات إلا يسمي المثبتَ لها مشبهاً، فمن أنكر أسماء الله بالكلية من غالية الزنادقة؛ القرامطة والفلاسفة، وقال: إن الله لا يقال له: عالم ولا قادر ـ: يزعم أن من سماه بذلك فهو مشبه، لأن الاشتراك في الاسم يوجب الاشتباه في معناه، ومن أثبت الاسم وقال: هو مجاز، كغالية الجهمية، يزعم أن من قال: إن الله عالم حقيقة، قادر حقيقة ـ: فهو مشبه، ومن أنكر الصفات وقال: إن الله ليس له علم ولا قدرة ولا كلام ولا محبة ولا إرادة ـ قال لمن أثبت الصفات: إنه مشبه، وإنه مجسم. ولهذا كُتُب نفاة الصفات، من الجهمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم، كلها مشحونة بتسمية مثبتة الصفات مشبهة ومجسمة، ويقولون في كتبهم: إن من جملة المجسمة قوماً يقال لهم: المالكية، يُنسبون إلى رجل يقال له: مالك بن أنس، وقوماً يقال لهم الشافعية، ينسبون إلى رجل يقال له: محمد بن إدريس!! حتى الذين يفسرون القرآن منهم، كعبد الجبار، والزمخشري، وغيرهما، يسمُّون كل من أثبت شيئاً من الصفات وقال بالرؤية ـ مشبِّهاً، وهذا الاستعمال قد غلب عند المتأخرين من غالب الطوائف.

ولكن المشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السُّنَّة المشهورين: أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات، ولا يصفون به كل من أثبت الصفات. بل مرادهم أنه لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله، كما تقدم من كلام أبي حنيفة رحمه الله أنه تعالى يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا

كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا. وهذا معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فنفى المثل وأثبت الصفة.

وسيأتي في كلام الشيخ إثبات الصفات، تنبيهاً على أنه ليس نفي التشبيه مستلزماً لنفي الصفات.

ومما يوضح هذا: أن العلم الإلهي لا يجوز أن يُستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي أفراده، فإن الله سبحانه ليس كمثْله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها. ولهذا لما سلكت طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية ـ لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعدَ التناهي الحيرة والاضطراب، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافيها.

ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى، سواء أكان تمثيلاً أم شمولاً، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]. مثل أن يعلم أن كل كمال للممكن أو للمحدث، لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزم للعدم بوجه ـ: فالواجب القديم أولى به. وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ثبت نوعه للمخلوق والمربوب المدبَّر ـ: فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبِّره، وهو أحق به منه. وأن كل نقص وعيب في نفسه، وهو ما تضمن سلب هذا الكمال، إذا وَجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات ـ: فإنه يجب نفيه عن الرب تعالى بطريق الأولى.

ومن أعجب العجب: أن من غلاة نفاة الصفات الذين يستدلون بهذه الآية الكريمة على نفي الصفات والأسماء، ويقولون: واجب الوجود لا يكون كذا ولا يكون كذا ـ ثم يقولون: أصل الفلسفة هي التشبيه بالإله على قدر الطاقة، ويجعلون هذا غاية الحكمة ونهاية الكمال الإنساني، ويوافقهم على ذلك بعض من يطلق هذه العبارة. ويروى عن النبي ﷺ أنه قال: «تخلَّقوا

بأخلاق الله»[(١)]، فإذا كانوا ينفون الصفات، فبأي شيء يتخلق العبد على زعمهم؟ وكما أنه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته تعالى، لا يشبهه شيء من مخلوقاته، لكن المخالف في هذا النصارى والحلولية والاتحادية لعنهم الله تعالى. ونفي مشابهة شيء من مخلوقاته له، مستلزم لنفي مشابهته لشيء من مخلوقاته. فلذلك اكتفى الشيخ رحمه الله بقوله: ولا يُشبهه الأنام. والأنام: الناس، وقيل: كل ذي روح، وقيل: الثقلان. وظاهر قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾ [الرحمن: ١٠] ـ يشهد للأول أكثر من الباقي. والله أعلم.

[بيان أن الله تعالى حي لا يموت قيوم لا ينام:]

قوله: (حي لا يموت قيوم لا ينام).

ش: قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فنفيُ السِّنة والنوم دليل على كمال حياته وقيُّوميته. وقال تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۝٣﴾ [آل عمران: ١ـ ٣]. وقال تعالى: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَىِّ ٱلْقَيُّومِ ۖ﴾ [طه: ١١١]. وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ ۚ﴾ [الفرقان: ٥٨] وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥] وقال ﷺ: «إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام»[(٢)]، الحديث.

---

(١) لا يعرف له أصل في شيء من كتب السُّنَّة، وذكره السيوطي في كتابه: «تأييد الحقيقة العلية» (ق٨٩/ ١) لكنه لم يعزه إلى أحد.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٧٩)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٩٥، ١٩٦)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٣٩٥، ٤٠١، ٤٠٥)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٢٦٦)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٩١)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال: «إن الله عزَّ وجلَّ لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور ـ وفي رواية النار ـ لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه».

لما نفى الشيخ رحمه الله التشبيه، أشار إلى ما تقع به التفرقة بينه وبين خلقه، بما يتصف به تعالى دون خلقه: فمن ذلك: أنه حي لا يموت، لأن صفة الحياة الباقية مختصة به تعالى، دون خلقه، فإنهم يموتون. ومنه: أنه قيوم لا ينام، إذ هو مختص بعدم النوم والسِّنة، دون خلقه، فإنهم ينامون. وفي ذلك إشارة إلى [أن] نفي التشبيه ليس المراد منه نفي الصفات، بل هو سبحانه موصوف بصفات الكمال، لكمال ذاته.

فالحي بحياة باقية لا يشبه الحي بحياة زائلة، ولهذا كانت الحياة الدنيا متاعاً ولهواً ولعباً وأن الدار الآخرة لهي الحَيَوان، فالحياة الدنيا كالمنام، والحياة الآخرة كاليقظة، ولا يقال: فهذه الحياة الآخرة كاملة، وهي للمخلوق ـ: لأنا نقول: الحي الذي الحياة من صفات ذاته اللازمة لها، هو الذي وهب المخلوق تلك الحياة الدائمة، فهي دائمة بإدامة الله لها، لا أن الدوام وصف لازم لها لذاتها، بخلاف حياة الرب تعالى. وكذلك سائر صفاته، فصفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به.

واعلم أن هذين الاسمين، أعني: الحي القيوم مذكوران في القرآن معاً في ثلاث سور كما تقدم، وهما من أعظم أسماء الله الحسنى، حتى قيل: إنهما الاسم الأعظم، فإنهما يتضمنان إثبات صفات الكمال أكمل تضمن وأصدقه، ويدل القيوم على معنى الأزلية والأبدية ما لا يدل عليه لفظ القديم. ويدل أيضاً على كونه موجوداً بنفسه، وهو معنى كونه واجب الوجود. والقيوم أبلغ من «القَيَّام» لأن الواو أقوى من الألف، ويفيد قيامه بنفسه، باتفاق المفسرين وأهل اللغة، وهو معلوم بالضرورة. وهل تفيد إقامته لغيره وقيامه عليه؟ فيه قولان، **أصحهما**: أنه يفيد ذلك. وهو يفيد دوام قيامه وكمال قيامه، لما فيه من المبالغة، فهو سبحانه لا يزول [و] لا يأفل، فإن الأفل قد زال قطعاً، أي: لا يغيب ولا ينقص ولا يفنى ولا يعدم، بل هو الدائم الباقي الذي لم يزل ولا يزال، موصوفاً بصفات الكمال. واقترانه بالحي يستلزم سائر صفات الكمال، ويدل على دوامها وبقائها، وانتفاء النقص والعدم عنها أزلاً وأبداً. ولهذا كان قوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾

[البقرة: ٢٥٥]. أعظم آية في القرآن، كما ثبت ذلك في «الصحيح» عن النبي ﷺ[(١)].

[مدار الأسماء الحسنى كلها على اسمي الحي والقيوم:]

فعلى هذين الاسمين مدار الأسماء الحسنى كلها، وإليهما ترجع معانيها، فإن الحياة مستلزمة لجميع صفات الكمال، فلا يتخلف عنها صفة منها إلا لضعف الحياة، فإذا كانت حياته تعالى أكمل حياة وأتمها، استلزم إثباتُها إثبات كل كمال يضاد نفيه كمال الحياة. وأما القيوم فهو متضمن كمال غناه وكمال قدرته، فإنه القائم بنفسه، فلا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه. المقيم لغيره، فلا قيام لغيره إلا بإقامته. فانتظم هذان الاسمان صفات الكمال أتم انتظام.

[تفسير صفتي الخلق والرزق:]

قوله: (خالق بلا حاجة، رازق بلا مؤنة).

ش: قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝٥٧ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝٥٨﴾ [الذاريات: ٥٦ـ ٥٨]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ۝١٥﴾ [فاطر: ١٥]. ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]. ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]. وقال ﷺ، من حديث أبي ذر رضي الله عنه: «يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً،

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٨١٠)، وأبو داود في «سننه» برقم (١٤٦٠)، وأحمد في «المسند» (٥/ ١٤٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٠٤)، من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: «يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: الله لا إله إلا هو الحي القيوم، قال: فضرب في صدري وقال: «والله ليهنك العلم أبا المنذر».

يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك في ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد، فسألوني، فأعطيت كل إنسان مسألته ـ ما نقص ذلك مما عندي إلا كما يَنْقُصُ الْمِخيطُ إذا أدخِلَ البحر»[1] الحديث. رواه مسلم.

وقوله بلا مؤنة: بلا ثقل ولا كلفة.

[الإماتة والبعث:]

قوله: (مميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة).

ش: الموت صفة وجودية، خلافاً للفلاسفة ومن وافقهم. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]. والعدم لا يوصف بكونه مخلوقاً. وفي الحديث: أنه «يؤتى بالموت يوم القيامة على صورة كبش أملح، فيذبح بين الجنة والنار»[2]. وهو وإن كان عرضاً فالله تعالى يقلبه عيناً، كما ورد في العمل الصالح: «أنه يأتي صاحبه في صورة الشاب الحسن، والعمل القبيح على أقبح صورة»[3]. وورد في القرآن: «أنه يأتي على صورة الشاب الشاحب اللون»[4]، الحديث. أي قراءة القارىء.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٥٧٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» برقم (٤٩٠)، وأحمد في «المسند» (٥/ ١٦٠)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٤٩٥)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٢٥٧)، وتمامه: «يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٧٣٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٨٤٩)، والترمذي في «سننه» برقم (٣١٥٦)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٩).

(٣) يشير إلى حديث البراء رضي الله عنه الطويل في عذاب القبر ونعيمه وسؤال الملكين وهو عند أحمد وغيره، وسيأتي الحديث بتمامه في بحث عذاب القبر، وانظر تخريجه هناك.

(٤) يشير إلى حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «يجيء القرآن يوم القيامة كالرجل الشاحب فيقول لصاحبه: أنا الذي أسهرت ليلك، وأظمأت نهارك» =

وورد في الأعمال: «أنها توضع في الميزان»[(١)]، والأعيان هي التي تقبل الوزن دون الأعراض. وورد في سورة البقرة وآل عمران: أنهما يوم القيامة «يُظلَّان صاحبهما كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف»[(٢)]. وفي الصحيح: «أن أعمال العباد تصعد إلى السماء»[(٣)] وسيأتي الكلام على البعث والنشور. إن شاء الله تعالى.

= وفي لفظ: «.. وأن القرآن يلقى صاحبه يوم القيامة حتى ينشق عنه قبره كالرجل الشاحب، فيقول له: هل تعرفني؟ فيقول: ما أعرفك، فيقول: أنا صاحبك القرآن الذي أظمأتك في الهواجر، وأسهرت ليلك، وإن كل تاجر وراء تجارته، وإنك اليوم من وراء كل تجارة، فيعطى الملك بيمينه، والخلد بشماله، ويوضع على رأسه تاج الوقار، ويُكسى والداه حلتين لا يقوم لهما أهل الدنيا، فيقولان: بم كسينا هذه؟ فيقال: بأخذ ولدكما القرآن..» الحديث.

وقد أخرجه ابن ماجه في «سننه» برقم (٣٧٨١)، واللفظ الأول له، والدارمي في «سننه» (٢/ ٤٥٠، ٤٥١)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٣٤٨، ٣٥٢)، واللفظ الثاني له، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (١١٩٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٥٦)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٥)، وإسناده يحتمل التحسين كما قال العلّامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٣٠٤٨)، فإن في إسناده بشير بن المهاجر وهو صدوق لين الحديث.

(١) وفي ذلك أحاديث كثيرة سيأتي ذكرها في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٨٠٤)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (١١٩٣)، من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرؤوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه، اقرؤوا الزهراوين البقرة وسورة آل عمران فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو كأنهما غيايتان، أو كأنهما فِرقان من طير صواف، تحاجّان عن أصحابهما..» الحديث.

(٣) كما أخرج البخاري في صحيحه برقم (٧٩٩) وأبو داود في سننه برقم (٧٧٠) والنسائي في سننه (٢/ ١٩٦) وأحمد في المسند (٤/ ٣٤٠) ومالك في الموطأ (١/ ٢١١ ـ ٢١٢) من حديث رفاعة بن رافع الزرقي رضي الله عنه قال: كنا نصلي يوماً وراء النبي ﷺ، فلما رفع رأسه من الركعة قال: سمع الله لمن حمده، قال رجل: ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف قال: «من المتكلم»؟ قال: أنا، قال: «رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أول».

ورواه الترمذي في سننه برقم (٧٧٣) من طريق أخرى عن رفاعة به نحوه بلفظ: «لقد ابتدرها بضعة وثلاثون ملكاً أيهم يصعد بها» وإسناده جيد.

[بيان أن الله سبحانه لم يزل متصفاً بصفات الكمال:]

قوله: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً).

ش: أي: أن الله سبحانه وتعالى لم يزل متصفاً بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل. ولا يجوز أن يعتقد أن الله وُصف بصفة بعد أن لم يكن متصفاً بها، لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفاً بضده. ولا يرد على هذه صفات الفعل والصفات الاختيارية ونحوها، كالخلق والتصوير، والإماتة والإحياء، والقبض والبسط والطي، والاستواء والإتيان والمجيء والنزول، والغضب والرضى، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا، كما قال الإمام مالك رضي الله عنه، لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وغيرها: كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول[١]. وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت، كما في حديث الشفاعة: «إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله»[٢]. لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلماً بالأمس لا يقال: إنه حدث له الكلام، ولو كان غير متكلم، لأنه لآفة كالصغر، والخرس، ثم تكلم يقال ـ: حدث له الكلام، فالساكت لغير آفة يسمى متكلماً بالقوة، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء، وفي حال تكلمه يسمى متكلماً

---

(١) وتمام كلامه رحمه الله: «الإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٣٤٠، ٣٣٦١، ٤٧١٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٩٤)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٤٣٤)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وسيأتي بطوله إن شاء الله تعالى.

بالفعل، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتباً في حال عدم مباشرته الكتابة.

وحول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سُنة، وفيه إجمال: فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن ـ فهذا نفي صحيح. وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته ـ فهذا نفي باطل.

وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيسلم السُّنِّي للمتكلم ذلك، على ظن أنه نفى عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو [غير] لازم له. وإنما أُتي السُّنِّي من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه.

وكذلك مسألة الصفة: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها مجمل، وكذلك لفظ الغير، فيه إجمال، فقد يراد به ما ليس هو إياه، وقد يراد به ما جاز مفارقته له.

ولهذا كان أئمة السُّنَّة رحمهم الله تعالى لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه غيره، ولا أنه ليس غيره. لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يشعر بأنه هو هو، إذا كان لفظ الغير فيه إجمال، فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل: فإن أريد به أن هناك ذاتاً مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها ـ فهذا غير صحيح، وإن أريد به أن الصفات زائدة على الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة ـ فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها، وإنما يفرض الذهن ذاتاً وصفة، كلاً وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة،

فإن هذا محال. ولو لم يكن إلا صفة الوجود، فإنها لا تنفك عن الموجود، وإن كان الذهن يفرض ذاتاً ووجوداً، يتصور هذا وحده، وهذا وحده، لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخارج.

وقد يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره. هذا له معنى صحيح، وهو: أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته شيء واحد غير متعدد. والتحقيق أن يفرّق بين قول القائل: الصفات غير الذات، وبين قوله: صفات الله غير الله، فإن الثاني باطل، لأن مسمى الله يدخل فيه صفاته بخلاف مسمى الذات، فإنه لا يدخل فيه الصفات، لأن المراد أن الصفات زائدة على ما أثبته المثبتون من الذات، والله تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة، ولهذا قال الشيخ رحمه الله: «لا زال بصفاته» ولم يقل لا زال وصفاته، لأن العطف يؤذن بالمغايرة، وكذلك قال الإمام أحمد رحمه الله في مناظرته الجهمية: لا نقول: الله وعلمه، الله وقدرته، الله ونوره، ولكن نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره هو إله واحد سبحانه وتعالى.

فإذا قلت: أعوذ بالله فقد عذت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدسة الثابتة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه.

وإذا قلت: أعوذ بعزة الله، فقد عذت بصفة من صفات الله تعالى، ولم أعذ بغير الله.

وهذا المعنى يفهم من لفظ الذات، فإن ذات في أصل معناها لا تستعمل إلا مضافة، أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عز، ذات علم، ذات كرم، إلى غير ذلك من الصفات. فذات كذا بمعنى صاحبة كذا: تأنيث ذو. هذا أصل معنى الكلمة، فعلم أن الذات لا يتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه، وإن كان الذهن قد يفرض ذاتاً مجردة عن الصفات، كما يفرض المحال. و[قد] قال ﷺ: «أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد

وأحاذر»[(١)]. وقال ﷺ: «أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق»[(٢)]. ولا يعوذ ﷺ بغير الله. وكذا قال ﷺ: «اللّهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك»[(٣)].

وقال ﷺ: «ونعوذ بعظمتك أن نُغتال من تحتنا»[(٤)]. وقال ﷺ: «أعوذ

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٢٠٢)، ومالك في «الموطأ» (٢/ ٩٤٢)، وأبو داود في «سننه» برقم (٣٨٩١)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٠٨٠)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٢١٧ و٦/ ٣٩٠)، من حديث عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه أنه شكا إلى رسول الله ﷺ وجعاً يجده في جسده منذ أسلم، فقال له رسول الله ﷺ: «ضع يدك على الذي تألم من جسدك، وقل: باسم الله ثلاثاً، وقل سبع مرات: أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر» واللفظ لمسلم، وليس عند الباقين قوله: «وأحاذر».

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٧٠٨)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٤٣٧)، وابن ماجه في سننه برقم (٣٥٤٧)، ومالك في «الموطأ» (٢/ ٩٧٨)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٣٧٧، ٤٠٩)، من حديث خولة بنت حكيم السلمية رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من نزل منزلاً ثم قال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك».

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٤٨٦)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٨٤١)، من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: «اللّهم أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك».

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٥٠٧٤)، والنسائي في «سننه» (٨/ ٢٨٢)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٨٧١)، والبخاري في الأدب المفرد برقم (٦٩٨، ١٢٠٠)، وأحمد في «المسند» (٢/ ١٢٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: لم يكن رسول الله ﷺ يدع هؤلاء الدعوات حين يمسي وحين يصبح: «اللّهم إني أسألك العفو والعافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي، اللّهم استر عوراتي، وآمن روعاتي، اللّهم احفظني من بين يدي ومن خلفي، وعن يميني وعن شمالي ومن فوقي، وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي».
والحديث صححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (٣١٢١).

بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات»[(١)].

وكذلك قولهم: الاسم عين المسمى أو غيره؟ وطالما غلط كثير من الناس في ذلك، وجهلوا الصواب فيه: فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، ونحو ذلك ـ فهذا المراد به المسمَّى نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحيم من أسماء الله تعالى ونحو ذلك ـ فالاسم هاهنا [هو المراد لا] المسمى، ولا يقال غيره، لما في لفظ الغير من الإجمال: فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم ـ: فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى.

[الرد على الجهمية والمعتزلة في الصفات:]

والشيخ رحمه الله أشار بقوله: ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه إلى آخر كلامه ـ إلى الرد على المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة. فإنهم قالوا: إنه تعالى صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه، لكونه صار الفعل والكلام ممكناً بعد أن كان ممتنعاً، وأنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي! وعلي بن كلاب والأشعري ومن وافقهما، فإنهم قالوا: إن الفعل صار ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً منه. وأما الكلام عندهم فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة، بل هو شيء واحد لازم لذاته.

وأصل هذا الكلام من الجهمية، فإنهم قالوا: إن دوام الحوادث ممتنع، وأنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ، لامتناع حوادث لا أول لها، فيمتنع أن يكون الباري عزَّ وجلَّ لم يزل فاعلاً متكلماً بمشيئة، بل يمتنع أن يكون قادراً

---

(١) أخرجه ابن إسحاق في «السيرة» كما في «سيرة ابن هشام» (١/ ٤٢٠) بسند ضعيف معضل كما قال العلاّمة الألباني رحمه الله في «الضعيفة» برقم (٢٩٣٣)، وفي تخريج «فقه السيرة» (ص ١٣٢).

على ذلك، لأن القدرة على الممتنع ممتنعة! وهذا فاسد، فإنه يدل على امتناع حدوث العالم وهو حادث، والحادث إذا حدث بعد أن لم يكن محدثاً فلا بد أن يكون ممكناً، والإمكان ليس له وقت محدود، وما من وقت يُقدر إلا والإمكان ثابت فيه، وليس لإمكان الفعل وجوازه وصحته مبدأ ينتهي إليه، فيجب أنه لم يزل الفعل ممكناً جائزاً صحيحاً، فيلزم أنه لم يزل الرب قادراً عليه، فيلزم جواز حوادث لا نهاية لأولها.

قالت الجهمية ومن وافقهم: نحن لا نسلم أن إمكان الحوادث لا بداية له، لكن نقول: إمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا بداية له، وذلك لأن الحوادث عندنا تمتنع أن تكون قديمة النوع، بل يجب حدوث نوعها ويمتنع قدم نوعها، لكن لا يجب الحدوث في وقت بعينه، فإمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا أول له، بخلاف جنس الحوادث.

فيقال لهم: هب أنكم تقولون ذلك، لكن يقال: إمكان جنس الحوادث عندكم له بداية، فإنه صار جنس الحدوث عندكم ممكناً بعد أن لم يكن ممكناً، وليس لهذا الإمكان وقت معين، بل ما من وقت يفرض إلا والإمكان ثابت قبله، فيلزم دوام الإمكان، وإلا لزم انقلاب الجنس من الامتناع إلى الإمكان من غير حدوث شيء. ومعلوم أن انقلاب حقيقة جنس الحدوث أو جنس الحوادث أو جنس الفعل، أو جنس الأحداث، أو ما أشبه هذا من العبارات ـ من الامتناع إلى الإمكان، وهو مصيّر ذلك ممكناً جائزاً بعد أن كان ممتنعاً من غير سبب تجدد، وهذا ممتنع في صريح العقل، وهو أيضاً انقلاب الجنس من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي، فإن ذات جنس الحوادث عندهم تصير ممكنة بعد أن كانت ممتنعة، وهذا الانقلاب لا يختص بوقت معين، فإنه ما من وقت يقدَّر إلا والإمكان ثابت قبله، فيلزم أنه لم يزل هذا الانقلاب ممكناً، فيلزم أنه لم يزل الممتنع ممكناً! وهذا أبلغ في الامتناع من قولنا: لم يزل الحادث ممكناً، فقد لزمهم فيما فروا إليه أبلغ مما لزمهم فيما فروا منه! فإنه يعقل كون الحادث ممكناً، ويعقل أن هذا الإمكان لم يزل، وأما كون الممتنع ممكناً فهو ممتنع في نفسه، فكيف إذا قيل: لم يزل إمكان هذا الممتنع؟! وهذا مبسوط في موضعه.

فالحاصل: أن نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا؟ أو في المستقبل فقط؟ أو الماضي فقط؟

فيه ثلاثة أقوال معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم:

أضعفها: قول من يقول: لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل، كقول جهم بن صفوان وأبي الهُديل العلاف.

وثانيها قول من يقول: يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي، كقول كثير من أهل الكلام ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم.

والثالث: قول من يقول: يمكن دوامها في الماضي والمستقبل، كما يقوله أئمة الحديث، وهي من المسائل الكبار. ولم يقل أحد يمكن دوامها في الماضي دون المستقبل.

ولا شك أن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون: إن كل ما سوى الله تعالى مخلوق كائن بعد أن لم يكن، وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم.

ومن المعلوم بالفطرة أن كون المفعول مقارناً لفاعله لم يزل ولا يزال معه ـ ممتنع محال، ولما كان تسلسل الحوادث في المستقبل لا يمنع أن يكون الرب سبحانه هو الآخر الذي بعده شيء، فكذا تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع أن يكون سبحانه وتعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء. فإن الرب سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال، يفعل ما يشاء ويتكلم إذا يشاء. قال تعالى: ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]. وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقال تعالى: ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٦﴾ [البروج: ١٥، ١٦]. وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]. وقال تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩﴾ [الكهف: ١٠٩].

والمثبَتُ إنما هو الكمال الممكن الوجود، وحينئذٍ فإذا كان النوع دائماً

فالممكن والأكمل هو التقدم على كل فرد من الأفراد بحيث لا يكون في أجزاء العالم شيء يقارنه بوجه من الوجوه.

وأما دوام الفعل فهو أيضاً من الكمال، فإن الفعل إذا كان صفة كمال فدوامه دوام كمال.

قالوا: والتسلسل لفظ مجمل، لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ولا سُنَّة، ليجب مراعاة لفظه، وهو ينقسم إلى واجب وممتنع وممكن: فالتسلسل في المؤثرين محال ممتنع لذاته، وهو أن يكون مؤثرون كل واحد منهم استفاد تأثيره مما قبله لا إلى غاية.

والتسلسل الواجب: ما دل عليه العقل والشرع، من دوام أفعال الرب تعالى في الأبد، وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيماً آخر لا نفاد له، وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل، وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر، فهذا واجب في كلامه، فإنه لم يزل متكلماً إذا شاء، ولم تحدث له صفة الكلام في وقت، وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته، فإن كل حي فعَّال، والفرق بين الحي والميت: الفعل، ولهذا قال غير واحد من السلف: الحي الفعَّال، وقال عثمان بن سعيد: كل حي فعَّال، ولم يكن ربنا تعالى قط في وقت من الأوقات معطَّلاً عن كماله، من الكلام والإرادة والفعل.

وأما التسلسل الممكن: فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف، كما تتسلسل في طرف الأبد، فإنه إذا لم يزل حيًّا قادراً مريداً متكلماً، وذلك من لوازم ذاته ـ فالفعل ممكن له بموجب هذه الصفات له، وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه، فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدماً لا أول له، فلكل مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن.

قالوا: وكل قول سوى هذا فصريح العقل يردّه ويقضي ببطلانه، وكل من اعترف بأن الرب تعالى لم يزل قادراً على الفعل لزمه أحد أمرين، لا بد

له منهما: إما أن يقول بأن الفعل لم يزل ممكناً، وإما أن يقول لم يزل واقعاً، وإلا تناقض تناقضاً بيناً، حيث زعم أن الرب تعالى لم يزل قادراً على الفعل، والفعل محال ممتنع لذاته، لو أراده لم يمكن وجوده، بل فرض إرادته عنده محال وهو مقدور له. وهذا قول ينقض بعضه بعضاً.

والمقصود: أن الذي دل عليه الشرع والعقل، أن كل ما سوى الله تعالى محدَث كائن بعد أن لم يكن. أما كون الرب تعالى لم يزل معطَّلاً عن الفعل ثم فعل، فليس في الشرع ولا في العقل ما يثبته، بل كلاهما يدل على نقيضه.

وقد أورد أبو المعالي في «إرشاده» وغيره من النظار على التسلسل في الماضي، فقالوا: إنك لو قلت: لا أعطيك درهماً إلا أعطيك بعده درهماً، كان هذا ممكناً، ولو قلت: لا أعطيك درهماً حتى أعطيك قبله درهماً، كان هذا ممتنعاً.

وهذا التمثيل والموازنة غير صحيحة، بل الموازنة الصحيحة أن تقول: ما أعطيتك درهماً إلا أعطيتك قبله درهماً، فتجعل ماضياً قبل ماض، كما جعلت هناك مستقبلاً بعد مستقبل. وأما قول القائل: لا أعطيك حتى أعطيك قبله، فهو نفي للمستقبل حتى يحصل في المستقبل ويكون قبله. فقد نفى المستقبل حتى يوجد المستقبل، وهذا ممتنع. أما نفي الماضي حتى يكون قبله ماضٍ، فإن هذا ممكن. والعطاء المستقبل ابتداؤه من المستقبل. والمعطي الذي له ابتداء وانتهاء لا يكون قبله ما لا نهاية له، فإن ما لا نهاية له فيما يتناهى ممتنع.

[تفسير صفتي الخالق والبارىء:]

قوله: (ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم «الخالق» ولا بأحداثه البرية استفاد اسم «الباري»).

ش: ظاهر كلام الشيخ رحمه الله أنه يمنع تسلسل الحوادث في الماضي، ويأتي في كلامه ما يدل على أنه لا يمنعه في المستقبل، وهو قوله:

«والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان»، وهذا مذهب الجمهور كما تقدم. ولا شك في فساد قول من منع ذلك في الماضي والمستقبل، كما ذهب إليه الجهم وأتباعه، وقال بفناء الجنة والنار، لما يأتي من الأدلة إن شاء الله تعالى.

[المعاني المستنبطة من قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾:]

وأما قول من قال بجواز حوادث لا أول لها، من القائلين بحوادث لا آخر لها ـ فأظهر في الصحة من قول من فرق بينهما، فإنه سبحانه لم يزل حيًّا، والفعل من لوازم الحياة، فلم يزل فاعلاً لما يريد، كما وصف بذلك نفسه، حيث يقول: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٥، ١٦].

والآية تدل على أمور:

أحدها: أنه تعالى يفعل بإرادته ومشيئته.

الثاني: أنه لم يزل كذلك، لأنه ساق ذلك في معرض المدح والثناء على نفسه، [و] أن ذلك من كماله سبحانه، ولا يجوز أن يكون عادماً لهذا الكمال في وقت من الأوقات. وقد قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل: ١٧]. ولما كان من أوصاف كماله ونعوت جلاله لم يكن حادثاً بعد أن لم يكن.

الثالث: أنه إذا أراد شيئاً فعله، فإن «ما» موصولة عامة، أي: يفعل كل ما يريد أن يفعله، وهذا في إرادته المتعلقة بفعله. وأما إرادته المتعلقة بفعل العبد فتلك لها شأن آخر: فإن أراد فعل العبد ولم يرد من نفسه أن يعينه عليه ويجعله فاعلاً لم يوجد الفعل وإن أراده حتى يريد من نفسه أن يجعله فاعلاً. وهذه هي النكتة التي خفيت على القدَرية والجبرية، وخبطوا في مسألة القدر، لغفلتهم عنها، وفرق بين إرادته أن يفعل العبد وإرادة أن يجعله فاعلاً، وسيأتي الكلام على مسألة القدر في موضعه إن شاء الله تعالى.

الرابع: أن فعله وإرادته متلازمان، فما أراد أن يفعل فَعل، وما فعله فقد أراده. بخلاف المخلوق، فإنه يريد ما لا يفعل، وقد يفعل ما لا يريده. فما ثَمَّ فعَّال لما يريد إلا الله وحده.

الخامس: إثبات إرادات متعددة بحسب الأفعال، وأن كل فعل له إرادة تخصه، هذا هو المعقول في الفطَر، فشأنه سبحانه أنه يريد على الدوام ويفعل ما يريد.

السادس: أن كل ما صح أن تتعلق به إرادته جاز فعله، فإذا أراد أن ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وأن يجيء يوم القيامة لفصل القضاء، وأن يُري عباده نفسه، وأن يتجلى لهم كيف شاء، ويخاطبهم، ويضحك إليهم، وغير ذلك مما يريد سبحانه ـ لم يمتنع عليه فعله، فإنه تعالى فعَّال لما يريد. وإنما يتوقف صحة ذلك على إخبار الصادق به، فإذا أخبر وجب التصديق، وكذلك محو ما يشاء، وإثبات ما يشاء، كل يوم هو في شأن، سبحانه وتعالى.

والقول بأن الحوادث لها أول، يلزم منه التعطيل قبل ذلك، وأن الله سبحانه وتعالى لم يزل غير فاعل ثم صار فاعلاً. ولا يلزم من ذلك قِدم العالم، لأن كل ما سوى الله تعالى محدَث ممكن الوجود، موجود بإيجاد الله تعالى له، ليس له من نفسه إلا العدم، والفقر والاحتياج وصف ذاتي لازم لكل ما سوى الله تعالى، والله تعالى واجب الوجود لذاته، غني لذاته، والغنى وصف ذاتي لازم له سبحانه وتعالى.

[اختلاف أهل العلم في أول هذا العالم ما هو؟:]

والناس قولان في هذا العالم: هل هو مخلوق من مادة أم لا؟ واختلفوا في أول هذا العالم ما هو؟ وقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾ [هود: ٧].

وروى البخاري وغيره عن عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: «قال

أهل اليمن لرسول الله ﷺ: جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن [أول] هذا الأمر، فقال: كان الله ولم يكن شيء قبله»[(١)] وفي رواية: «ولم يكن شيء معه»، وفي رواية «غيره»: «وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض»، وفي لفظ: «ثم خلق السماوات والأرض».

فقوله «كتب في الذكر»، يعني اللوح المحفوظ، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] سمّى ما يكتب في الذكر ذكراً، كما يسمى ما يكتب في الكتاب كتاباً.

والناس في هذا الحديث على قولين: منهم من قال: إن المقصود إخباره بأن الله كان موجوداً وحده ولم يزل كذلك دائماً، ثم ابتدأ إحداث جميع الحوادث، فجنسها وأعيانها مسبوقة بالعدم، وأن جنس الزمان حادث لا في زمان، وأن الله صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئاً من الأزل إلى حين ابتداء الفعل كان الفعل ممكناً. **والقول الثاني**: المراد إخباره عن مبدأ خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن بذلك في غير موضع، وفي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «قدر الله تعالى مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»[(٢)]. فأخبر ﷺ: «أن تقدير هذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبل خلقه السماوات

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٤١٨)، بلفظ: «ولم يكن شيء قبله» وأخرجه برقم (٣١٩١)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ١٤) وابن خزيمة في التوحيد (ص ٣٧٦) بلفظ: «كان الله ولم يكن شيء غيره».
وأخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٤٣١)، بلفظ: «كان الله تبارك وتعالى قبل كل شيء».
ورواية: «معه» لم أقف عليها، وانظر «فتح الباري» (٦/ ٢٠٦).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٥٣)، بلفظ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء».
وأخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢١٥٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ١٦٩)، بدون قوله ﷺ: «وعرشه على الماء».

بخمسين ألف سنة، وأن عرش الرب تعالى كان حينئذٍ على الماء».

دليل صحة هذا القول الثاني من وجوه:

أحدها: أن قول أهل اليمن «جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر»، وهو إشارة إلى حاضر مشهود موجود، والأمر هنا بمعنى المأمور، أي الذي كوَّنه الله بأمره. وقد أجابهم النبي ﷺ عن بدء هذا العالم الموجود، لا عن جنس المخلوقات، لأنهم لم يسألوه عنه، وقد أخبرهم عن خلق السماوات والأرض حال كون عرشه على الماء، ولم يخبرهم عن خلق العرش، وهو مخلوق قبل خلق السماوات والأرض. وأيضاً فإنه قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله»، وقد روي «معه»، وروي «غيره»، والمجلس كان واحداً، فعلم أنه قال أحد الألفاظ والآخران رؤيا بالمعنى، ولفظ «القَبْل» ثبت عنه في غير هذا الحديث. ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أنه كان يقول في دعائه: «اللّهم أنت الأول فليس قبلك شيء»[1]، الحديث. واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما في موضع آخر، ولهذا كان كثير من أهل الحديث إنما يرويه بلفظ القَبْل، كالحميدي والبغوي وابن الأثير.

وإذا كان كذلك لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث، ولا لأول مخلوق. وأيضاً فإنه يقال: «كان الله ولم يكن شيء قبله» أو «معه» أو «غيره»، «وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء». فأخبر عن هذه الثلاثة بالواو، و «خلق السماوات والأرض» روي بالواو وبثم، فظهر أن مقصوده إخباره إياهم ببدء خلق السماوات والأرض وما بينهما، وهي المخلوقات التي خلقت في ستة أيام، لا ابتداء خلق ما خلقه الله قبل ذلك، وذَكر السماوات والأرض بما يدل على خلقهما، وذكر ما قبلهما بما يدل على كونه ووجوده، ولم يتعرض لابتداء خلقه له. وأيضاً: فإنه إذا كان الحديث قد ورد بهذا وهذا، فلا يجزم بأحدهما إلا بدليل، فإذا رجح أحدهما

---

(١) حديث صحيح وقد تقدم.

فمن جزم بأن الرسول أراد المعنى الآخر فهو مخطىء قطعاً، ولم يأتِ في الكتاب ولا في السُّنَّة ما يدل على المعنى الآخر، فلا يجوز إثباته بما يظن أنه معنى الحديث، ولم يرد «كان الله ولا شيء معه» مجرداً، وإنما ورد على السياق المذكور، فلا يظن أن معناه الإخبار بتعطيل الرب تعالى دائماً عن الفعل حتى خلق السماوات والأرض. وأيضاً: فقوله ﷺ: «كان الله ولا شيء قبله، أو معه، أو غيره، وكان عرشه على الماء»، لا يصح أن يكون المعنى أنه تعالى موجود وحده لا مخلوق معه أصلاً، لأن قوله: «وكان عرشه على الماء» يرد ذلك، فإن هذه الجملة وهي «وكان عرشه على الماء» إما حالية، أو معطوفة، وعلى كلا التقديرين فهو مخلوق موجود في ذلك الوقت، فعلم أن المراد ولم يكن شيء من هذا العالم المشهود.

قوله: (له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق).

ش: يعني أن الله تعالى موصوف بأنه «الرب» قبل أن يوجد مربوب، وموصوف بأنه «خالق» قبل أن يوجد مخلوق. قال بعض المشايخ الشارحين: وإنما قال: «له معنى الربوبية ومعنى الخالق» دون الخالقية، لأن الخالق هو المخرج للشيء من العدم إلى الوجود لا غير، والرب يقتضي معاني كثيرة، وهي: الملك والحفظ والتدبير والتربية وهي تبليغ الشيء كماله بالتدريج، فلا جرم أتى بلفظ يشمل هذه المعاني، وهي الربوبية. انتهى. وفيه نظر، لأن الخلق يكون بمعنى التقدير أيضاً.

قوله: (وكما أنه محيي الموتى بعدما أحيا استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم).

ش: يعني: أنه سبحانه وتعالى موصوف بأنه محيي الموتى قبل إحيائهم، فكذلك يوصف بأنه خالق قبل خلقهم، إلزاماً للمعتزلة ومن قال بقولهم، كما حكينا عنهم فيما تقدم. وتقدم تقرير أنه تعالى لم يزل يفعل ما يشاء.

قوله: (ذلك بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير، لا يحتاج إلى شيء، ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير).

ش: ذلك إشارة إلى ثبوت صفاته في الأزل قبل خلقه. والكلام على كل وشمولها وشمول «كل» [في كل] مقام بحسب ما يحتف به من القرائن، يأتي في مسألة الكلام إن شاء الله تعالى.

وقد حرَّفت المعتزلة المعنى المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٢٨٤]، فقالوا: إنه قادر على كل ما هو مقدور له، وأما نفس أفعال العباد فلا يقدر عليها عندهم، وتنازعوا: هل يقدر على مثلها أم لا؟! ولو كان المعنى على ما قالوا لكان هذا بمنزلة أن يقال: هو عالم بكل ما يعلمه وخالق لكل ما يخلقه ونحو ذلك من العبارات التي لا فائدة فيها. فسلبوا صفة كمال قدرته على كل شيء.

وأما أهل السُّنَّة، فعندهم أن الله على كل شيءٍ قدير، وكل ممكن فهو مندرج في هذا. وأما المحال لذاته، مثل كون الشيء الواحد موجوداً معدوماً في حال واحدة، فهذا لا حقيقة له، ولا يتصور وجوده، ولا يسمى شيئاً، باتفاق العقلاء. ومن هذا الباب: خلق مثل نفسه، وإعدام نفسه وأمثال ذلك من المحال.

وهذا الأصل هو الإيمان بربوبيته العامة التامة، فإنه لا يؤمن بأنه رب كل شيء إلا من آمن أنه قادر على تلك الأشياء، ولا يؤمن بتمام ربوبيته وكمالها إلا من آمن بأنه على كل شيءٍ قدير. وإنما تنازعوا في المعدوم الممكن: هل هو شيء أم لا؟ والتحقيق: أن المعدوم ليس بشيء في الخارج، ولكن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون، ويكتبه، وقد يذكره ويخبر به، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، فيكون شيئاً في العلم والذكر والكتاب، لا في الخارج، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢]، قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩]، أي: لم تكن شيئاً في الخارج وإن كان شيئاً في علمه تعالى. وقال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴿١﴾﴾ [الدهر: ١].

وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾، رد على المشبهة. وقوله تعالى:

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، رد على المعطِّلة، فهو سبحانه وتعالى موصوف بصفات الكمال، وليس له فيها شبيه. فالمخلوق وإن كان يوصف بأنه سميع بصير ـ فليس سمعه وبصره كسمع الرب وبصره، ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيه، إذ صفات المخلوق كما يليق به، وصفات الخالق كما يليق به.

ولا تنفِ عن الله ما وصف به نفسه وما وصفه به أعرف الخلق بربه وما يجب له وما يمتنع عليه، وأنصحهم لأمته، وأفصحهم وأقدرهم على البيان. فإنك إن نفيت شيئاً من ذلك كنت كافراً بما أنزل على محمد ﷺ، وإذا وصفته بما وصف به نفسه فلا تشبهه بخلقه، فليس كمثله شيء، فإذا شبهته بخلقه كنت كافراً به. قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: من شبه الله [بخلقه] فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً. وسيأتي في كلام الشيخ الطحاوي رحمه الله «ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه زلَّ ولم يُصب التنزيه».

[بيان أن الله تعالى له المثل الأعلى:]

وقد وصف الله تعالى نفسه بأن له المثل الأعلى، فقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ﴾ [النحل: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧]. فجعل سبحانه مثل السَّوء ـ المتضمن للعيوب والنقائص وسلب الكمال ـ لأعدائه المشركين وأوثانهم، وأخبر أن المثل الأعلى ـ المتضمن لإثبات الكمال كله ـ لله وحده. فمن سلب صفات الكمال عن الله تعالى فقد جعل له مثل السَّوء، ونفى عنه ما وصف به نفسه من المثل الأعلى، وهو الكمال المطلق، المتضمن للأمور الوجودية، والمعاني الثبوتية، التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل ـ كان بها أكمل وأعلى من غيره.

ولما كانت صفات الرب [سبحانه] وتعالى أكثر وأكمل، كان له المثل الأعلى، وكان أحقَّ به من كل ما سواه. بل يستحيل أن يشترك في المثل

الأعلى المطلق اثنان، لأنهما إن تكافآ من كل وجه، لم يكن أحدهما أعلى من الآخر، وإن لم يتكافآ، فالموصوف به أحدهما وحده، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثل أو نظير.

[اختلاف عبارات المفسرين في المثل الأعلى:]

واختلفت عبارات المفسرين في المثَل الأعلى. ووفق بين أقوالهم بعض من وفقه الله وهداه، فقال: المثل الأعلى يتضمن: الصفة العليا، وعلم العالمين بها، ووجودها العلمي، والخبر عنها وذكرها، وعبادة الرب تعالى بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكريه.

فهاهنا أمور أربعة:

الأول: ثبوت الصفات العليا لله سبحانه وتعالى، سواء علمها العباد أو لا، وهذا معنى قول من فسرها بالصفة.

الثاني: وجودها في العلم والشعور، وهذا معنى قول من قال من السلف والخلف: إنه ما في قلوب عابديه وذاكريه، من معرفته وذكره، ومحبته وجلاله، وتعظيمه، وخوفه ورجائه، والتوكل عليه والإنابة إليه. وهذا الذي في قلوبهم من المثل الأعلى لا يشركه فيه غيره أصلاً، بل يختص به في قلوبهم، كما اختص به في ذاته. وهذا معنى قول من قال من المفسرين: إن معناه: أهل السماوات يعظمونه ويحبونه ويعبدونه، وأهل الأرض كذلك، وإن أشرك [به من أشرك]، وعصاه من عصاه، وجحد صفاته من جحدها، فأهل الأرض معظّمون له، مجلُّون، خاضعون لعظمته، مستكينون لعزته وجبروته. قال تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الروم: ٢٦].

الثالث: ذكر صفاته والخبر عنها وتنزيهها من العيوب والنقائص والتمثيل.

الرابع: محبة الموصوف بها وتوحيده، والإخلاص له، والتوكل عليه،

والإنابة إليه. وكلما كان الإيمان بالصفات أكمل كان هذا الحب والإخلاص [أقوى].

فعبارات السلف كلها تدور على هذه المعاني الأربعة. فمن أضل ممن يعارض بين قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧] وبين قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؟ ويستدل بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ على نفي الصفات ويعمى عن تمام الآية وهو قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]! حتى أفضى هذا الضلال ببعضهم، وهو أحمد بن أبي دُؤاد القاضي، إلى أن أشار على الخليفة المأمون أن يكتب على ستر الكعبة: ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم، حرَّف كلام الله لينفي وصفه تعالى بأنه السميع البصير كما قال الضال الآخر، جهم بن صفوان: وددت أني أحُكُّ من المصحف قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فنسأل الله العظيم السميع البصير أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، بمنّه وكرمه.

[إعراب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾:]

وفي إعراب «كمثله» ـ وجوه: **أحدها**: [أن] الكاف صلة زيدت للتأكيد، قال أوس بن حَجَر:

ليس كمثل الفتى زهير خلق يوازيه في الفضائل

وقال آخر:

ما أن كَمِثْلِهِمُ في الناس من بشر

وقال آخر:

وقَتْلَى كمثل جذوع النخيلْ

فيكون «مثله» خبر «ليس» واسمها «شيء». وهذا وجه قوي حسن، تعرف العرب معناه في لغتها، ولا يخفى عنها إذا خوطبت به، وقد جاء عن العرب أيضاً زيادة الكاف للتأكيد في قول بعضهم:

وصـــالـــيـــات كـــكـــمـــا يُـــؤْثَـــفَـــيْـــنْ

وقول الآخر:

فـأصـبـحـت مـثـلَ كـعـصـف مـأكـول

الوجه الثاني: أن الزائد مثل أي: ليس كهو شيء، وهذا القول بعيد، لأن مثل اسم والقول بزيادة الحرف للتأكيد أولى من القول بزيادة الاسم.

الثالث: أنه ليس ثم زيادة أصلاً، بل هذا من باب قولهم: مثلك لا يفعل كذا، أي: أنت لا تفعله، وأتى بمثل للمبالغة، وقالوا في معنى المبالغة هنا: أي: ليس كمثله مثل لو فرض المثل، فكيف ولا مثل له. وقيل غير ذلك، والأول أظهر.

[بيان إن الله تعالى خلق الخلق بعلمه:]

قوله: (خلق الخلق بعلمه).

ش: خلق: أي: أوجد وأنشأ وأبدع. ويأتي خلق أيضاً بمعنى: قدر. والخلق: مصدر، وهو هنا بمعنى المخلوق. وقوله: «بعلمه» في محل نصب على الحال، أي: خلقهم عالماً بهم، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٤]. وقال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ﴿٦٠﴾﴾ [الأنعام: ٥٩، ٦٠]. وفي ذلك رد على المعتزلة.

قال الإمام عبد العزيز المكّي صاحب الإمام الشافعي رحمه الله وجليسه، في كتاب «الحيْدة»، الذي حكى فيه مناظرته بشراً المريسي عند المأمون حين سأله عن علمه تعالى: فقال بشر: أقول: لا يجهل، فجعل يكرر السؤال عن صفة العلم، تقريراً له، وبشر يقول: لا يجهل، ولا يعترف له أنه عالم بعلم، فقال الإمام عبد العزيز: نفي الجهل لا يكون صفة مدح، فإن هذه الأسطوانة لا تجهل، وقد مدح الله تعالى الأنبياء والملائكة

والمؤمنين بالعلم، لا بنفي الجهل. فمن أثبت العلم فقد نفى الجهل، ومن نفى الجهل لم يثبت العلم، وعلى الخلق أن يثبتوا ما أثبته الله تعالى لنفسه، وينفوا ما نفاه، ويمسكوا عما أمسك عنه.

والدليل العقلي على علمه تعالى: أنه يستحيل إيجاده الأشياء مع الجهل، ولأن إيجاده الأشياء بإرادته، والإرادة تستلزم تصور المراد، وتصور المراد: هو العلم بالمراد، فكان الإيجاد مستلزماً للإرادة، والإرادة مستلزمة للعلم، فالإيجاد مستلزم للعلم. ولأن المخلوقات فيها من الأحكام والإتقان ما يستلزم علم الفاعل لها، لأن الفعل المحكم المتقن يمتنع صدوره عن غير عالم، ولأن من المخلوقات ما هو عالم، والعلم صفة كمال، ويمتنع أن لا يكون الخالق عالماً. وهذا له طريقان: **أحدهما**: أن يقال: نحن نعلم بالضرورة أن الخالق أكمل من المخلوق، وأن الواجب أكمل من الممكن، ونعلم ضرورة أنا لو فرضنا شيئين، أحدهما عالم والآخر غير عالم ـ كان العالم أكمل، فلو لم يكن الخالق عالماً لزم أن يكون الممكن أكمل منه، وهو ممتنع. **الثاني**: أن يقال: كل علم في الممكنات، التي هي المخلوقات ـ فهو منه، ومن الممتنع أن يكون فاعل الكمال ومبدعه عارياً منه بل هو أحق به. والله تعالى له المثل الأعلى، ولا يستوي هو والمخلوقات، لا في قياس تمثيلي، ولا في قياس شمولي، بل كلُّ ما ثبت للمخلوق من كمال فالخالق به أحق، وكل نقص تنزه عنه مخلوق ما فتنزيه الخالق عنه أولى.

[تقدير الأقدار وضرب الآجال:]

قوله: (وقدر لهم أقداراً).

ش: قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]. وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾﴾ [الأعلى: ٢، ٣]. وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «قدَّر الله مقادير الخلق قبل أن

يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»[(١)].

قوله: (وضرب لهم آجالاً).

ش: يعني: أن الله سبحانه وتعالى قدر آجال الخلائق، بحيث إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون. قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١]. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَـٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]. وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود قال: «قالت أم حبيبة زوج النبي ﷺ ورضي الله عنها: اللّهم أمتعني بزوجي رسول الله، وبأبي سفيان، وبأخي معاوية، قال: فقال النبي ﷺ: قد سألت الله لآجال مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة، لن يعجل شيئاً قبل حِلّه، ولن يؤخر شيئاً عن أجله، ولو كنت سألت الله أن يعيذك من عذاب في النار وعذاب في القبر، كان خيراً وأفضل»[(٢)].

فالمقتول ميت بأجله، فعلم الله تعالى وقدَّر وقضى أن هذا يموت بسبب المرض، وهذا بسبب القتل، وهذا بسبب الهدم، وهذا بسبب الحرق، وهذا بالغرق، إلى غير ذلك من الأسباب. والله سبحانه خلق الموت والحياة، وخلق سبب الموت والحياة. وعند المعتزلة: المقتول مقطوع عليه أجله، ولو لم يقتل لعاش إلى أجله فكأن له أجلان وهذا باطل، لأنه لا يليق أن ينسب إلى الله تعالى أنه جعل له أجلاً يعلم أنه لا يعيش إليه البتة، أو يجعل أجله أحد الأمرين، كفعل الجاهل بالعواقب، ووجوب القصاص والضمان على القاتل، لارتكابه المنهي عنه ومباشرته السبب المحظور. وعلى هذا يخرج قوله ﷺ: «صلة الرحم تزيد في العمر»[(٣)] أي: سبب طول العمر. وقد قدَّر الله أن هذا

---

(١) حديث صحيح وقد تقدم.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٦٣)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٩٠، ٤١٣، ٤٣٣، ٤٤٥، ٤٤٦)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» برقم (٢٦٢، ٢٦٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ١٩٠ـ ١٩١).

(٣) أخرجه القضاعي في «مسنده» برقم (١٠٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «صلة الرحم تزيد في العمر، وصدقة السر تطفىء غضب الرب» =

يصل رحمه فيعيش بهذا السبب إلى هذه الغاية، ولولا ذلك السبب لم يصل إلى هذه الغاية، ولكن قدر هذا السبب وقضاه، وكذلك قدر أن هذا يقطع رحمه فيعيش إلى كذا، كما قلنا في القتل وعدمه.

فإن قيل: هل يلزم من تأثير صلة الرحم في زيادة العمر ونقصانه تأثير الدعاء في ذلك أم لا؟

فالجواب: أن ذلك غير لازم، لقوله ﷺ لأم حبيبة رضي الله عنها: «قد سألت الله تعالى لآجال مضروبة» الحديث، كما تقدم. فعلم أن الأعمار مقدرة، لم يشرع الدعاء بتغيرها، بخلاف النجاة من عذاب الآخرة. فإن الدعاء مشروع له نافع فيه، ألا ترى أن الدعاء بتغيير العمر لما تضمن النفع الأخروي - شرع كما في الدعاء رواه النسائي من حديث عمار بن ياسر عن النبي ﷺ أنه قال: «اللّهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي»[(١)]، إلى آخر الدعاء. ويؤيد هذا ما رواه الحاكم في صحيحه[(٢)] من حديث ثَوْبان رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «لا يرد القدَر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر، وإن الرجل ليُحرم الرزق بالذنب يصيبه»[(٣)].

= وإسناده ضعيف جداً لكن معناه صحيح يشهد له أحاديث كثيرة منها ما أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٠٦٧، ٥٩٨٦)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٥٥٧)، وأبو داود في سننه برقم (١٦٩٣)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٥٦، ٢٤٧، ٢٦٦)، من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره، فليصل رحمه».

(١) قطعة من حديث صحيح وقد تقدم.

(٢) وفي إطلاق لفظ الصحيح على المستدرك نظر، لكثرة الأحاديث الضعيفة والمنكرة بل والموضوعة الواقعة فيه.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٠٢٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ١٥٧/ ٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤/ ١٦٩)، والطبراني في «معجمه الكبير» (١/ ١٤٧/ ٢)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٩٣)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (٤/ ٨١/ ٢)، من حديث =

وفي الحديث رد على من يظن أن النذر سبب في دفع البلاء وحصول النعماء، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ: أنه نهى عن النذر، وقال: «إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل»(١).

[الدعاء المشروع وآثاره:]

واعلم أن الدعاء يكون مشروعاً نافعاً في بعض الأشياء دون بعض، وكذلك هو. ولهذا لا يجيب الله المعتدين في الدعاء. وكان الإمام أحمد رحمه الله يكره أن يدعى له بطول العمر، ويقول: هذا أمر قد فرغ منه.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر: ١١]، فقد قيل في الضمير المذكور في قوله تعالى: ﴿مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ أنه بمنزلة قولهم: عندي درهم ونصفه، أي: ونصف درهم آخر، فيكون المعنى: ولا ينقص من عمر معمر آخر، وقيل: الزيادة والنقصان في الصحف التي في أيدي الملائكة، وحمل قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴿٣٨﴾ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد: ٣٨، ٣٩]، على أن المحو والإثبات من الصحف التي في أيدي الملائكة، وأن قوله: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾. اللوح المحفوظ. ويدل على هذا الوجه سياق الآية، وهو قوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾، ثم قال: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ﴾ [الرعد: ٣٩]،

= ثوبان رضي الله عنه، وإسناده ضعيف، لكن يشهد لشطره الأول والثاني فقط حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه عند الترمذي في سننه برقم (٢١٣٩)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤/ ١٦٩)، والمقدسي في «الدعاء» (١٤٢ـ ١٤٣)، وفي سنده ضعف، والحديث حسنه العلاّمة الألباني رحمه الله بدون زيادة «وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه»، كما في السلسلة الصحيحة برقم (١٥٤).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٦٦٠٨، ٦٦٩٢، ٦٦٩٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٦٣٩)، وأبو داود في «سننه» برقم (٣٢٨٧)، والنسائي في «سننه» (٢/ ١٤٢)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٢١٢٢)، والدارمي في «سننه» (٢/ ١٨٥)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٦١، ٨٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١/ ٣٦٢، ٣٦٣)، والبيهقي في «سننه» (١٠/ ٧٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

أي: من ذلك الكتاب، ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، أي: أصله، وهو اللوح المحفوظ. وقيل: يمحو الله ما يشاء من الشرائع وينسخه ويثبت ما يشاء فلا ينسخه، والسياق أدل على هذا الوجه من الوجه الأول، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾. فأخبر تعالى أن الرسول لا يأتي بالآيات من قبل نفسه، بل من عند الله، ثم قال: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴿٣٨﴾ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد: ٣٨، ٣٩]، أي: أن الشرائع لها أجل وغاية تنتهي إليها، ثم تنسخ بالشريعة الأخرى، فينسخ الله ما يشاء من الشرائع عند انقضاء الأجل، ويثبت ما يشاء. وفي الآية أقوال أخرى، والله أعلم بالصواب.

قوله: (ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم).

ش: فإنه سبحانه يعلم ما كان وما يكون [و]ما لم يكن أن لو كان كيف يكون، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]. وإن كان يعلم أنهم لا يُردون، ولكن أخبر أنهم لو ردوا لعادوا، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنفال: ٢٣]. وفي ذلك رد على الرافضة والقدرية، والذين قالوا: إنه لا يعلم الشيء قبل أن يخلقه ويوجده. وهي من فروع مسألة القدر، وسيأتي لها زيادة بيان، إن شاء الله تعالى.

قوله: (وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته).

ش: ذكر الشيخ الأمر والنهي، بعد ذكره الخلق والقدر، إشارة إلى أن الله تعالى خلق الخلق لعبادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ﴾ [الملك: ٢].

[كل شيء يجري بتقدير الله ومشيئته:]

قوله: (وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة

للعباد، إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن).

ش: قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الدهر: ٣٠] وقال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وقال تعالى حكاية [عن] نوح عليه السلام إذ قال لقومه: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]. وقال تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]. إلى غير ذلك من الأدلة على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. وكيف يكون في ملكه ما لا يشاء ومن أضل سبيلاً وأكفر ممن يزعم أن الله شاء الإيمان من الكافر والكافر شاء الكفر فغلبت مشيئة الكافر مشيئة الله!! تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيراً.

فإن قيل: يشكل على هذا قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، الآية. وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، الآية. وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُمْ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الزخرف: ٢٠]. فقد ذمهم الله تعالى حيث جعلوا الشرك كائناً منهم بمشيئة الله، وكذلك ذم إبليس حيث أضاف الإغواء إلى الله تعالى، إذ قال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [الحجر: ٣٩].

قيل: قد أجيب على هذا بأجوبة، من أحسنها: أنه أنكر عليهم ذلك لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبته، وقالوا: لو كره ذلك وسخطه لما

شاءه، فجعلوا مشيئته دليل رضاه، فرد الله عليهم ذلك. أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله دليل على أمره به. أو أنه أنكر عليهم معارضته شرعه وأمره الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه بقضائه وقدره، فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره، دافعين بها لشرعه، كفعل الزنادقة، والجهّال إذا أمِروا أو نُهوا احتجوا بالقدر. وقد احتج سارق على عمر رضي الله عنه بالقدَر، فقال: وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره. يشهد لذلك قوله تعالى في الآية: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. فعلم أن مرادهم التكذيب، فهو من قبل الفعل، من أين له أن الله لم يقدره؟ أطَّلع الغيب؟

[حديث احتجاج آدم على موسى وبيان معناه:]

فإن قيل: فما تقولون في احتجاج آدم على موسى عليهما السلام بالقدر، إذ قال له: أتلومني على أمر قد كتبه الله عليّ قبل أن أخلق بأربعين عاماً؟ وشهد النبي ﷺ أن آدم حج موسى[1]، أي: غلب عليه بالحجة؟

قيل: تتلقاه بالقبول والسمع والطاعة، لصحته عن رسول الله ﷺ، ولا تتلقاه بالرد والتكذيب لراوية، كما فعلت القدرية، ولا بالتأويلات الباردة. بل الصحيح أن آدم لم يحتجَّ بالقضاء والقدر على الذنب، وهو كان أعلم بربه وذنبه، بل آحاد بنيه من المؤمنين لا يحتجُّ بالقدر، فإنه باطل. وموسى عليه السلام كان أعلم بأبيه وبذنبه من أن يلوم آدم على ذنب قد تاب منه وتاب الله عليه واجتباه وهداه، وإنما وقع اللوم على المصيبة التي أخرجت أولادَه من الجنة، فاحتج آدم بالقدر على المصيبة، لا على الخطيئة، فإن

---

(١) حديث احتجاج آدم وموسى أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٤٠٩، ٤٧٣٦، ٤٧٣٨، ٦٦١٤، ٧٥١٥)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٥٢)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧٠١)، والترمذي في «سننه» برقم (٢١٣٤)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٨٠)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٤٨، ٢٦٤، ٢٦٨، ٣٩٨)، ومالك في «الموطأ» (٢/ ٨٩٨)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٦٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

القدر يحتج به عند المصائب، لا عند المعائب. وهذا المعنى أحسن ما قيل في الحديث. فما قُدِّر من المصائب يجب الاستسلام له، فإنه من تمام الرضى بالله رباً، وأما الذنوب فليس للعبد أن يذنب، وإذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوب. فيتوب من المعائب، ويصبر على المصائب. قال تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾ [المؤمن: ٥٥]. وقال تعالى: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـٔٗا﴾ [آل عمران: ١٢٠].

وأما قول إبليس: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾، إنما ذم على احتجاجه بالقدر، لا على اعترافه بالمقدر وإثباته له. ألم تسمع قول نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡۚ هُوَ رَبُّكُمۡ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٣٤﴾ [هود: ٣٤]. ولقد أحسن القائل:

فما شئتَ كان وإن لم أشأ ... وما شئتُ إن لم تشأ لم يكن

وعن وهب بن منبه، أنه قال: نظرت في القدر فتحيرت، ثم نظرت فيه فتحيرت، ووجدت أعلم الناس بالقدر أكفَّهم عنه، وأجهل الناس بالقدر أنطقهم به.

[الهدى والضلال:]

قوله: (يهدي من يشاء، ويعصم ويعافي، فضلاً. ويضل من يشاء، ويخذل ويبتلي، عدلاً).

ش: هذا رد على المعتزلة في قولهم بوجوب فعل الأصلح للعبد على الله، وهي مسألة الهدى والضلال. قالت المعتزلة: الهدى من الله: بيان طريق الصواب، والإضلال: تسمية العبد ضالاً. وحكمه تعالى على العبد بالضلال عند خلق العبد الضلال في نفسه. وهذا مبني على أصلهم الفاسد: أن أفعال العباد مخلوقة لهم. والدليل على ما قلناه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [القصص: ٥٦]. ولو كان الهدى بيان الطريق ـ لما صح هذا النفي عن نبيه، لأنه ﷺ بين الطريق لمن أحب وأبغض. وقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ٣١].

﴿يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ ٣١﴾ [المدثر: ٣١]. ولو كان الهدى من الله البيان، وهو عام في كل نفس ـ لما صح التقييد بالمشيئة. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا نِعۡمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُحۡضَرِينَ ٥٧﴾ [الصافات: ٥٧]. وقوله: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الأنعام: ٣٩].

قوله: (وكلهم يتقلبون في مشيئته، بين فضله وعدله).

ش: فإنهم كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ فَمِنكُمۡ كَافِرٞ وَمِنكُم مُّؤۡمِنٞۚ﴾ [التغابن: ٢]. فمن هداه إلى الإيمان فبفضله، وله الحمد، ومن أضله فبعدله، وله الحمد. وسيأتي لهذا المعنى زيادة إيضاح، إن شاء الله تعالى، فإن الشيخ رحمه الله لم يجمع الكلام في القدر في مكان واحد، بل فرقه، فأتيت به على ترتيبه.

[بيان أن الله سبحانه متعالٍ عن الأضداد والأنداد:]

قوله: (وهو متعالٍ عن الأضداد والأنداد).

ش: الضد: المخالف، والنِّد: المثْل. فهو سبحانه لا معارض له، بل ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا مثْل له، كما قال تعالى: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾ [الإخلاص: ٤]. ويشير الشيخ رحمه الله ـ بنفي الضد والند ـ إلى الرد على المعتزلة، في زعمهم أن العبد يخلق فعله.

قوله: (لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، ولا غالب لأمره).

ش: أي: لا يرد قضاء الله راد، ولا يعقب، أي لا يؤخر حكمه مؤخر، ولا يغلب أمره غالب، بل هو الله الواحد القهّار.

قوله: (آمنا بذلك كله، وأيقنا أن كلاً من عنده).

ش: أما الإيمان فسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى. والإيقان: الاستقرار، من قر الماء في الحوض إذا استقر. والتنوين في «كلاً» بدل الإضافة، أي: كل كائن محدث من عند الله، أي: بقضائه وقدره [وإرادته] ومشيئته وتكوينه. وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه، إن شاء الله تعالى.

[وجوب الإيمان بنبوة النبي ﷺ ورسالته:]

قوله: (وإن محمداً عبده المصطفى، ونبيه المجتبى، ورسوله المرتضى).

ش: الاصطفاء والاجتباء والارتضاء: متقارب المعنى. واعلم أن كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى. وكلما ازداد العبد تحقيقاً للعبودية ازداد كماله وعلت درجته ومن توهم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجه من الوجوه، وأن الخروج عنها أكمل، فهو [من] أجهل الخلق وأضلهم، قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۚ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦﴾ [الأنبياء: ٢٦]. إلى غير ذلك من الآيات. وذكر الله نبيه ﷺ باسم العبد في أشرف المقامات، فقال في ذكر الإسراء: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ يَدۡعُوهُ﴾ [الجن: ١٩]. وقال تعالى: ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ ١٠﴾ [النجم: ١٠]. وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]. وبذلك استحق التقديم على الناس في الدنيا والآخرة. ولذلك يقول المسيح عليه السلام يوم القيامة، إذا طلبوا منه الشفاعة بعد الأنبياء عليهم السلام ـ: «اذهبوا إلى محمد، عبد غُفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر»(١). فحصلت له تلك المرتبة بتكميل عبوديته لله تعالى.

وقوله: «وإن محمداً» بكسر الهمزة، عطفاً على قوله: «إن الله واحد لا شريك له». لأن الكل معمول القول، أعني: قوله: «نقول في توحيد الله».

[دلائل نبوة الأنبياء كثيرة ومتنوعة:]

والطريقة المشهورة عند أهل الكلام والنظر، تقرير نبوة الأنبياء

---

(١) قطعة من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه الطويل في الشفاعة، وقد أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٥١٦)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٩٣)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١١٦، ٢٤٤، ٢٤٧)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٣١٢)، وسيذكره المصنف رحمه الله بطوله.

بالمعجزات، لكن كثير منهم لا يعرف نبوّة الأنبياء إلا بالمعجزات، وقرروا ذلك بطرق مضطربة، والتزم كثير منهم إنكار خرق العادات لغير الأنبياء، حتى أنكروا كرامات الأولياء والسحر، ونحو ذلك.

ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح، لكن الدليل غير محصور في المعجزات، فإن النبوة إنما يدعيها أصدق الصادقين أو أكذب الكاذبين، ولا يلتبس هذا بهذا إلا على أجهل الجاهلين. بل قرائن أحوالهما تعرب عنهما، وتعرّفُ بهما والتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما دون دعوى النبوة، فكيف بدعوة النبوة؟ وما أحسن ما قال حسان رضي الله عنه:

لو لم يكن فيه آيات مبيِّنة كانت بديهتُه تأتيك بالخبر

وما من أحد ادعى النبوة من الكذابين إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشياطين عليه ـ ما ظهر لمن له أدنى تمييز. فإن الرسول لا بد أن يخبر الناس بأمور ويأمرهم بأمور، ولا بد أن يفعل أموراً [يبين بها صدقه]. والكاذب يظهر في نفس ما يأمر به ويخبر عنه وما يفعله ما يبين به كذبه من وجوه كثيرة. والصادق ضده. بل كل شخصين ادعيا أمراً: أحدهما صادق والآخر كاذب ـ لا بد أن يظهر صدق هذا وكذب هذا ولو بعد مدة، إذ الصدق مستلزم للبر، والكذب مستلزم للفجور، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، [وإن] البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصْدق [ويتحرى الصدق]، حتى يكتب عند الله صديقاً، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب، حتى يكتب عند الله كذاباً»[1].

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٠٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» برقم (٣٨٦)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٩٨٩)، والترمذي في «سننه» برقم (١٩٧١)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٨٤، ٣٩٣، ٤٠٥، ٤١٠، ٤٢٤، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٩).
وأخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٦٠٩٤)، مختصراً بنحوه بلفظ: «إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكون صديقاً، =

ولهذا قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝٢٢٢ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ ۝٢٢٣ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ۝٢٢٤ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ۝٢٢٥ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ۝٢٢٦﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٦]. فالكهان ونحوهم، وإن كانوا أحياناً يخبرون بشيء من المغيبات، ويكون صدقاً ـ فمعهم من الكذب والفجور ما يبين أن الذي يخبرون به ليس عن ملَك، وليسوا بأنبياء ولهذا لما قال النبي ﷺ لابن صَيّاد: «قد خبأت لك خبأ، فقال: الدُّخُّ» ـ قال له النبي ﷺ: «اخسأ، فلن تعدو قدرك»[(١)] يعني: إنما أنت كاهن. وقد قال للنبي ﷺ: «يأتيني صادق وكاذب»[(٢)]. وقال: «أرى عرشاً على الماء»[(٣)]، وذلك هو عرش الشيطان وبين أن الشعراء يتبعهم الغاوون، والغاوي: الذي يتبع هواه وشهوته، وإن كان ذلك مضرًّا له في العاقبة.

فمن عرف الرسول وصدقه ووفاءه ومطابقة قوله لعمله ـ علم علماً يقيناً أنه ليس بشاعر ولا كاهن.

والناس يميزون بين الصادق والكاذب بأنواع من الأدلة، حتى في المدعي للصناعات والمقالات، كمن يدعي الفلاحة والنساجة والكتابة، وعلم النحو والطب والفقه وغير ذلك. والنبوة مشتملة على علوم وأعمال لا بد أن يتصف الرسول بها، وهي أشرف العلوم وأشرف الأعمال. فكيف يشتبه

= وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً».

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١٣٥٤، ٣٠٥٥، ٦١٧٣، ٦٦١٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٩٣٠)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٣٢٩)، والترمذي في سننه برقم (٢٢٥٠)، وأحمد في «المسند» (٢/١٤٨، ١٤٩)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) انظر التخريج السابق.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٩٢٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وفيه أن النبي ﷺ رد عليه فقال: «ترى عرش إبليس على البحر».

الصادق فيها بالكاذب؟ ولا ريب أن المحققين على أن خبر الواحد والاثنين والثلاثة ـ: قد يقترن به من القرائن ما يحصل معه العلم الضروري، كما يعرف الرجل رضى الرجل وحبه [وبغضه] وفرحه وحزنه وغير ذلك مما في نفسه، بأمور تظهر على وجهه، قد لا يمكن التعبير عنها، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَـٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَـٰهُمْ﴾ [محمد: ٣٠]. ثم قال: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠] وقد قيل: ما أسرَّ أحد سريرة إلا أظهرها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه. فإذا كان صدق المخبر وكذبه يُعلم بما يقترن من القرائن، فكيف بدعوى المدعي أنه رسول الله، كيف يخفى صدق هذا من كذبه؟ وكيف لا يتميز الصادق في ذلك من الكاذب بوجوه من الأدلة؟

ولهذا لما كانت خديجة رضي الله عنها تعلم من النبي ﷺ أنه الصادق البار، قال لها لما جاءه الوحي: «إني قد خشيت على نفسي» فقالت: كلا ـ والله لا يخزيك الله [أبداً]، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكَل، وتقري الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق»(١).

فهو لم يخف من تعمد الكذب، فهو يعلم من نفسه ﷺ أنه لم يكذب، وإنما خاف أن يكون قد عرض له عارض سوء، وهو المقام الثاني، فذكرت خديجة ما ينفي هذا، وهو ما كان مجبولاً عليه من مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وقد عُلم من سُنَّة الله أن من جبله على الأخلاق المحمودة ونزهه عن الأخلاق المذمومة ـ: فإنه لا يخزيه.

وكذلك قال النجاشي لما استخبرهم عما يخبر به واستقرأهم القرآن فقرؤوا عليه: «إن هذا والذي جاء به عيسى عليه السلام ليخرج من مشكاة

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣، ٤٩٥٣، ٦٩٨٢)، ومسلم في صحيحه برقم (١٦٠)، وأحمد في «المسند» (٦/ ١٥٣، ٢٣٢)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٦٣٦)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٣٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

واحدة»[١]. وكذلك ورقة بن نوفل، لما أخبره النبي ﷺ بما رآه، وكان ورقة قد تنصَّر، وكان يكتب الإنجيل بالعربية، فقالت له خديجة: «أي: عم، اسمع من ابن أخيك ما يقول، فأخبره النبي ﷺ بما رأى فقال: هذا هو الناموس[٢] الذي كان يأتي موسى»[٣].

وكذلك هرقل ملك الروم، فإن النبي ﷺ لما كتب إليه كتاباً يدعوه فيه إلى الإسلام، طلب مَن كان هناك من العرب، وكان أبو سفيان قد قدم في طائفة من قريش في تجارة إلى الشام، وسألهم عن أحوال النبي ﷺ، فسأل أبا سفيان، وأمر الباقين إن كذب أن يكذبوه، فصاروا بسكوتهم موافقين له في الإخبار، سألهم: هل كان في آبائه من ملك؟ فقالوا: لا، قال: هل قال هذا القول أحدٌ قبله؟ فقالوا: لا، وسألهم: أهو ذو نسب فيكم؟ فقالوا: نعم، وسألهم: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فقالوا: لا، ما جربنا عليه كذباً، وسألهم: هل اتبعه ضعفاء الناس أم أشرافهم؟ فذكروا أن الضعفاء اتبعوه؟ وسألهم: هل يزيدون أم ينقصون؟ فذكروا أنهم يزيدون، وسألهم: هل يرجع أحد منهم عن دينه سخطة له بعد أن يدخل فيه؟ فقالوا: لا، وسألهم: هل قاتلتموه؟ قالوا: نعم، وسألهم عن الحرب بينهم وبينه؟ فقالوا: يُدال علينا مرة ونُدال عليه أخرى، وسألهم: هل يغدر؟ فذكروا أنه لا يغدر، وسألهم: بماذا يأمركم؟ فقالوا: يأمرنا أن نعبد الله وحده لا نشرك به شيئاً، وينهانا عما كان يعبد آباؤنا، ويأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة. وهذه أكثر من عشر مسائل، ثم بين لهم ما في هذه المسائل من الأدلة،

---

(١) قطعة من حديث طويل أخرجه ابن إسحاق كما في «سيرة ابن هشام» (١/ ٣٣٤ـ ٣٣٧)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٠١ـ ٢٠٣، ٥/ ٢٩٠ـ ٢٩٢)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها في قصة هجرتها إلى الحبشة، وإسناده حسن، وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٢٤): رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير ابن إسحاق وقد صرح بالسماع.

(٢) الناموس هو صاحب سر الوحي والمراد به جبريل عليه السلام.

(٣) جزء من حديث عائشة رضي الله عنها في قصة بدء الوحي والذي تقدم قبل قليل.

فقال: سألتكم هل كان في آبائه من ملك؟ فقلتم: لا، قلت: لو كان في آبائه [من] ملك لقلت: رجل يطلب ملك أبيه، وسألتكم هل قال هذا القول [فيكم] أحد قبله؟ فقلتم: لا، فقلت: لو قال هذا القول أحد [قبله] لقلت: رجل ائتم بقول قيل قبله، وسألتكم هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فقلتم: لا، فقلت: قد علمت أنه لم يكن ليَدع الكذب على الناس ثم يذهب فيكذب على الله تعالى، وسألتكم أضعفاء الناس يتبعونه أم أشرافهم؟ فقلتم: ضعفاؤهم وهم أتباع الرسل، يعني في أول أمرهم، ثم قال: وسألتكم هل يزيدون أم ينقصون؟ فقلتم: بل يزيدون، وكذلك الإيمان حتى يتم وسألتكم هل يرتد أحد منهم عن دينه سخطة له بعد أن يدخل فيه؟ فقلتم: لا، وكذلك الإيمان، إذا خالطت بشاشته القلوب لا يسخطه أحد[1].

وهذا من أعظم علامات الصدق والحق، فإن الكذب والباطل لا بد أن ينكشف في آخر الأمر، فيرجع عنه أصحابه، ويمتنع عنه من لم يدخل فيه، والكذب لا يروج إلا قليلاً ثم ينكشف.

وسألتكم كيف الحرب بينكم وبينه؟ فقلتم: إنها دول، وكذلك الرسل تُبتلى وتكون العاقبة لها، قال: وسألتكم هل يغدر؟ فقلتم: لا، وكذلك الرسل لا تغدر.

وهو لما كان عنده من علمه بعادة الرسل وسُنَّة الله فيهم أنه تارة ينصرهم وتارة يبتليهم وأنهم لا يغدرون ـ علم أن هذه علامات الرسل، وأن سُنَّة الله في الأنبياء والمؤمنين أن يبتليهم بالسرّاء والضرّاء، لينالوا درجة الشكر والصبر.

كما في «الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «والذي نفسي بيده، لا يقضي الله للمؤمن قضاءً إلا كان خيراً له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» مطولاً ومختصراً بالأرقام (٧، ٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٦٢، ٢٧٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أصابته سرّاء شكر، فكان خيراً له، وإن أصابته ضرّاء صبر، فكان خيراً له»[(١)].

والله تعالى قد بين في القرآن ما في إدالة العدو عليهم يوم أُحد من الحكمة فقال: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [آل عمران: ١٣٩]، الآيات. وقال تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾﴾ [العنكبوت: ١، ٢] الآيات. إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على سُنَّته في خلقه وحكمته التي بهرت العقول.

قال: وسألتكم عما يأمر به؟ فذكرتم أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف والصلة، وينهاكم عما كان يعبد آباؤكم، وهذه صفة نبي، وقد كنت أعلم أن نبياً يبعث، ولم أكن أظنه منكم، ولوددت أني أخلص إليه، ولولا ما أنا فيه من الملك لذهبت إليه، وإن يكن ما تقول حقًّا فسيملك موضع قدميَّ هاتين. وكان المخاطب بذلك أبو سفيان بن حرب، وهو حينئذٍ كافر من أشد الناس بغضاً وعداوة للنبي ﷺ، قال أبو سفيان بن حرب: فقلت لأصحابي ونحن خروج: لقد أمِر أمر ابن أبي كبشة، إنه ليعظمه ملك بني الأصفر، وما زلت موقناً بأن أمر النبي ﷺ سيظهر، حتى أدخل الله عليَّ الإسلام وأنا كاره[(٢)].

ومما ينبغي أن يعرف: أن ما يحصل في القلب بمجموع أمور، قد لا يستقل بعضها به، بل ما يحصل للإنسان ـ من شبع وري وشكر وفرح وغم ـ

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٩٩٩)، من حديث صهيب بن سنان الرومي رضي الله عنه.
وأخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٣٣٢)، من حديثه بلفظ: «عجبت من أمر المؤمن إن أمره كله له خير..» الحديث والباقي مثله سواء.
وأخرجه أيضاً (٦/ ١٦)، من حديثه بلفظ: بينما رسول الله ﷺ مع أصحابه إذ ضحك فقال: «ألا تسألوني مم أضحك؟» قالوا: يا رسول الله ومم تضحك؟ قال: «عجبت لأمر المؤمن..» الحديث، وإسناده صحيح.

(٢) جزء من حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي تقدم قبل قليل.

فأمور مجتمعة، لا يحصل ببعضها، لكن ببعضها قد يحصل بعض الأمر.

وكذلك العلم بخبر من الأخبار، فإن خبر الواحد يحصِّل للقلب نوع ظن، ثم الآخر يقويه، إلى أن ينتهي إلى العلم، حتى يتزايد ويقوى. وكذلك الأدلة على الصدق والكذب ونحو ذلك.

وأيضاً: فإن الله سبحانه أبقى في العالم الآثار الدالة على ما فعله بأنبيائه والمؤمنين من الكرامة، وما فعله بمكذبيهم من العقوبة، كثبوت الطوفان، وإغراق فرعون وجنوده، ولما ذكر سبحانه قصص الأنبياء نبيًّا بعد نبي، في سورة الشعراء، كقصة موسى وإبراهيم ونوح ومن بعده، يقول في آخر كل قصة: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٩﴾﴾ [الشعراء: ٨، ٩].

وبالجملة: فالعلم بأنه كان في الأرض من يقول إنه رسول الله، وأن أقواماً اتبعوهم، وأن أقواماً خالفوهم، وأن الله نصر الرسل والمؤمنين، وجعل العاقبة لهم، وعاقب أعداءهم -: هو من أظهر العلوم المتواترة وأجلاها. ونقل أخبار هذه الأمور أظهر وأوضح من نقل أخبار من مضى من الأمم من ملوك الفرس وعلماء الطب، كبقراط وجالينوس وبطليموس وسقراط وأفلاطون وأرسطو وأتباعه.

ونحن اليوم إذا علمنا بالتواتر من أحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم - علمنا يقيناً أنهم كانوا صادقين على الحق من وجوه متعددة: منها: أنهم أخبروا الأمم بما سيكون من انتصارهم وخذلان أولئك وبقاء العاقبة لهم. ومنها: ما أحدثه الله لهم من نصرهم وإهلاك عدوهم، إذا عرف الوجه الذي حصل عليه، - كغرق فرعون وغرق قوم نوح وبقية أحوالهم - عُرف صدق الرسل. ومنها: أن من عَرف ما جاءت به الرسل من الشرائع وتفاصيل أحوالها، تبين له أنهم أعلم الخلق، وأنه لا يحصل مثل ذلك من كذاب جاهل، وأن فيما جاؤوا به من المصلحة والرحمة والهدى والخير ودلالة الخلق على ما ينفعهم ومنع ما يضرهم - ما يبين أنه لا يصدر إلا عن راحم بَرٍّ يقصد غاية الخير والمنفعة للخلق.

ولذكر دلائل نبوة محمد ﷺ من المعجزات وبسطها موضع آخر، وقد أفردها الناس بمصنفات، كالبيهقي وغيره.

[إنكار رسالة النبي ﷺ طعن في الرب تبارك وتعالى:]

بل إنكار رسالته ﷺ طعن في الرب تبارك وتعالى، ونسبةٌ له إلى الظلم والسفه، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً، بل جحدٌ للرب بالكلية وإنكار.

وبيان ذلك: أنه إذا كان محمد عندهم ليس بنبي صادق، بل ملك ظالم، فقد تهيأ له أن يفتري على الله ويتقول عليه، ويستمر حتى يحلل ويحرم، ويفرض الفرائض، ويشرع الشرائع وينسخ الملل، ويضرب الرقاب، ويقتل أتباع الرسل [وهم] أهل الحق، ويسبي نساءهم ويغنم أموالهم وذراريهم وديارهم، ويتم له ذلك حتى يفتح الأرض، وينسب ذلك كله إلى أمر الله له به ومحبته له، والرب تعالى يشاهده وهو يفعل بأهل الحق، وهو مستمر في الافتراء عليه ثلاثاً وعشرين سنة، وهو مع ذلك كله يؤيده وينصره، ويُعلي أمره، ويمكِّن له من أسباب النصر الخارجة عن عادة البشر، وأبلغ من ذلك أنه يجيب دعواته، ويهلك أعداءه، ويرفع له ذكره، هذا وهو عندهم في غاية الكذب والافتراء والظلم، فإنه لا أظلم ممن كذب على الله وأبطل شرائع أنبيائه وبدَّلها وقتل أولياءه، واستمرت نصرته عليهم دائماً، والله تعالى يقره على ذلك، ولا يأخذ منه باليمين، ولا يقطع منه الوتين فيلزمهم أن يقولوا: لا صانع للعالم ولا مدبر، ولو كان له مدبر قدير حكيم، لأخذ على يديه ولقابله أعظم مقابلة، وجعله نكالاً للصالحين. إذ لا يليق بالملوك غير ذلك، فكيف بملك الملوك وأحكم الحاكمين؟ ولا ريب أن الله تعالى قد رفع له ذكرَه، وأظهر دعوته والشهادة له بالنبوة على رؤوس الأشهاد في سائر البلاد، ونحن لا ننكر أن كثيراً من الكذابين قام في الوجود، وظهرت له شوكة، ولكن لم يتم أمره، ولم تطل مدته، بل سلط الله عليه رسله وأتباعهم، وقطعوا دابره واستأصلوه. هذه سُنَّة الله التي قد خلت من قبل، حتى إن الكفار يعلمون ذلك. قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ

ٱلْمَنُونِ ﴿٣٠﴾ قُلْ تَرَبَّصُوا۟ فَإِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُتَرَبِّصِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الطور: ٣٠، ٣١]. أفلا تراه يخبر أن كماله وحكمته وقدرته تأبى أن يقر من تقوَّل عليه بعض الأقاويل، لا بد أن يجعله عبرة لعباده كما جرت بذلك سُنَّته في المتقولين عليه. وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]. وهنا انتهى جواب الشرط، ثم أخبر خبراً جازماً غير معلق: أنه يمحو الباطل ويحق الحق. وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]. فأخبر سبحانه أن من نفى عنه الإرسال والكلام لم يقدره حق قدره.

[الفرق بين النبي والرسول:]

وقد ذكروا فروقاً بين النبي والرسول، وأحسنها: أن من نبَّأه الله بخبر السماء، إن أمره أن يبلغ غيره، فهو نبي رسول، وإن لم يأمره أن يبلغ غيره، فهو نبي وليس برسول. فالرسول أخص من النبي، فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، ولكن الرسالة أعم من جهة نفسها، فالنبوة جزء من الرسالة، إذ الرسالة تتناول النبوة وغيرها، بخلاف الرسل، فإنهم لا يتناولون الأنبياء وغيرهم، بل الأمر بالعكس، فالرسالة أعم من جهة نفسها، وأخص من جهة أهلها.

وإرسال الرسل من أعظم نعم الله على خلقه، وخصوصاً محمد ﷺ، كما قال [تعالى]: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عمران: ١٦٤]. وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

[نبينا ﷺ خاتم الأنبياء وإمام المرسلين وحبيب رب العالمين:]

قوله: (وأنه خاتم الأنبياء):

ش: قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وقال ﷺ: «مثلي ومثل الأنبياء كمثل قصر أحسن بناؤه، وتُرك منه موضع لبنة، فطاف به النظار يتعجبون من حسن بنائه، إلا موضع تلك اللبنة، لا يعيبون سواها، فكنت أنا سددت موضع تلك اللبنة ختم بي البنيان وختم بي الرسل»(١)، أخرجاه في الصحيحين.

وقال ﷺ: «إن لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي، يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر، الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب، والعاقب الذي ليس بعده نبي»(٢).

وفي صحيح مسلم عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «وإنه سيكون في أمتي ثلاثون كذابون، كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي»(٣)، الحديث.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٥٣٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٢٨٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٥٦، ٣١٢، ٣٩٨، ٤١٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «مثلي ومثل الأنبياء كمثل رجل بنى بنياناً فأحسنه وأجمله، فجعل الناس يطيفون به يقولون: ما رأينا بنياناً أحسن من هذا، إلا هذه اللبنة، فكنت أنا تلك اللبنة».
وأخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٥٣٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٢٨٧)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٣٦١)، من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «مثلي ومثل الأنبياء كمثل رجل بنى داراً فأتمها وأكملها إلا موضع لبنة، فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون منها ويقولون: لولا موضع اللبنة» قال رسول الله ﷺ: «فأنا موضع اللبنة، جئت فختمت الأنبياء [عليهم السلام]».
واللفظ الذي ذكره المصنف رحمه الله عند ابن عساكر في تاريخ دمشق من حديث أبي هريرة رضي الله عنه كما في الجامع الكبير للسيوطي (٢/ ٢٠٣/ ١).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٥٣٢، ٤٨٩٦)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٥٤)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٨٤٢)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٨١، ٨٤)، من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٣) حديث ثوبان أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٨٨٩) وغيره، لكن الجزء الذي ذكره المصنف لم يرد في رواية مسلم، وإنما هو عند أبي داود في «سننه» برقم (٤٢٥٢)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٧٨)، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣٥٧٧).

ولمسلم: أن رسول الله ﷺ قال: «فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلَّت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأرسلت [إلى] الخلق كافة، وختم بي النبيون»(١).

قوله: (وإمام الأتقياء).

ش: هو ﷺ؛ الإمام الذي يؤتم به، أي: يقتدون به. والنبي ﷺ إنما بعث للاقتداء به، لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وكل من اتبعه واقتدى به فهو من الأتقياء.

قوله: (وسيد المرسلين).

ش: قال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مُشفَّع»(٢) رواه مسلم.

وفي أول حديث الشفاعة: «أنا سيد الناس يوم القيامة»(٣).

وروى مسلم والترمذي عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم»(٤).

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٢٣)، والترمذي في «سننه» برقم (١٥٥٣) وأحمد في «المسند» (٢/ ٤١١)، وأبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٣٩٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٢٧٨)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٧٣)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٥٤٠)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٣٤٠، ٤٧١٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٩٤)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٤٣٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٤٣٣٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٢٧٦)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٦١٢)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١٠٧)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٣٦١٣).

فإن قيل: يشكل على هذا قوله ﷺ: «لا تفضلوني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فأجد موسى باطشاً بساق العرش، فلا أدري هل أفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله؟»[(١)] خرجاه في الصحيحين، فكيف يُجمع بين هذا وبين قوله: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»[(٢)].

فالجواب: أن هذا كان له سبب، فإنه كان قد قال يهودي: لا والذي اصطفى موسى على البشر، فلطمه مسلمٌ، وقال: أتقول هذا ورسول الله ﷺ بين أظهرنا؟ فجاء اليهودي فاشتكى من المسلم الذي لطمه، فقال النبي ﷺ هذا، لأن التفضيل إذا كان على وجه الحمية والعصبية وهوى النفس كان مذموماً، بل نفس الجهاد إذا قاتل الرجل حمية وعصبية كان مذموماً، فإن الله حرم الفخر، وقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]. وقال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَـٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. فعُلم أن المذموم إنما هو التفضيل على وجه الفخر، أو على وجه الانتقاص بالمفضول. وعلى هذا يحمل أيضاً قوله ﷺ: «لا تفضلوا بين الأنبياء»[(٣)]، إن كان ثابتاً، فإن هذا قد روي في نفس حديث

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٤١١، ٣٤٠٨، ٣٤١٤، ٤٨١٣، ٦٥١٧، ٦٥١٨، ٧٤٢٨، ٧٤٧٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٧٣) (١٦٠)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٧١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «لا تخيروني..».

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٣٦١٨)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٣٠٨)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفي إسناده ضعف إلا أن له شواهد تقوية ذكرها العلّامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» برقم (١٥٧١).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٤١٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٧٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: بينما يهودي يعرض سلعة له أعطي بها شيئاً، كرهه أو لم يرضه، قال: لا والذي اصطفى موسى عليه السلام على البشر، قال: فسمعه رجل من الأنصار فلطم وجهه، قال: تقول: والذي اصطفى موسى عليه السلام على البشر ورسول الله ﷺ بين أظهرنا؟ قال: فذهب اليهودي إلى رسول الله ﷺ، =

موسى، وهو في البخاري وغيره. لكن بعض الناس يقول: إن فيه علة، بخلاف حديث موسى، فإنه صحيح لا علة فيه باتفاقهم.

وقد أجاب بعضهم بجواب آخر، وهو: أن قوله ﷺ: «لا تفضلوني على موسى»[١]، وقوله: «لا تفضلوا بين الأنبياء»[٢] نهي عن التفضيل الخاص، أي: لا يفضل بعض الرسل على بعض بعينه، بخلاف قوله: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»[٣] فإنه تفضيل عام فلا يمنع منه. وهذا كما لو قيل: فلان أفضل أهل البلد، لا ينصب على أفرادهم، بخلاف ما لو قيل لأحدهم: فلان أفضل منك. ثم إني رأيت الطحاوي رحمه الله قد أجاب بهذا الجواب في «شرح معاني الآثار».

وأما ما يروى أن النبي ﷺ قال: «لا تفضلوني على يونس [بن مَتَّى]»[٤]، وأن بعض الشيوخ قال: لا يفسر لهم هذا الحديث حتى يعطى مالاً جزيلاً، فلما أعطوه فسره بأن قرب يونس من الله وهو في بطن الحوت كقربي من الله ليلة المعراج وعدوا هذا تفسيراً عظيماً. وهذا يدل على جهلهم بكلام الله وبكلام رسوله لفظاً ومعنى، فإن هذا الحديث بهذا اللفظ لم يروه أحد من أهل الكتب التي يعتمد عليها، وإنما اللفظ الذي في الصحيح: «لا

= فقال: يا أبا القاسم إن لي ذمة وعهداً، وقال: فلان لطم وجهي، فقال رسول الله ﷺ: «لم لطمت وجهه؟» قال: قال يا رسول الله: والذي اصطفى موسى عليه السلام على البشر، وأنت بين أظهرنا، قال: فغضب رسول الله ﷺ حتى عرف الغضب في وجهه ثم قال: «لا تُفضّلوا بين أنبياء الله، فإنه ينفخ في الصور فيصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله، قال: ثم ينفخ فيه أخرى فأكون أول من بُعث، أو في أول من بُعث، فإذا موسى عليه السلام آخذ بالعرش، فلا أدري أحوسب بصعقته يوم الطور، أو بعث قبلي، ولا أقول: إن أحداً أفضل من يونس بن متّى عليه السلام».

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) لم أجده بهذا اللفظ وقد تقدم قبل قليل في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «... ولا أقول: إن أحداً أفضل من يونس بن متّى عليه السلام».

ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى»[(١)]. وفي رواية: «من قال إني خير من يونس بن متى فقد كذب»[(٢)]. وهذا اللفظ يدل على العموم، «لا ينبغي لأحد أن يفضل نفسه على يونس بن متى»، ليس فيه نهي المسلمين أن يفضلوا محمداً على يونس، وذلك لأن الله تعالى قد أخبر عنه أنه التقمه الحوت وهو مليم، أي: فاعل ما يلام عليه. وقال تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٨٧﴾ [الأنبياء: ٨٧]. فقد يقع في نفس بعض الناس أنه أكمل من يونس، فلا يحتاج إلى هذا المقام، إذ لا يفعل ما يلام عليه. ومن ظن هذا فقد كذب، بل كل عبد من عباد الله يقول ما قال يونس: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، كما قال أول الأنبياء وآخرهم، فأولهم: آدم، قد قال: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٢٣﴾ [الأعراف: ٢٣]. وآخرهم وأفضلهم وسيدهم: محمد ﷺ، قال في الحديث الصحيح، حديث الاستفتاح، من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره، بعد قوله: «وجهت وجهي» آخره: «اللّهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي، واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعاً، لا يغفر الذنوب إلا أنت»[(٣)]، إلى آخر الحديث.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٣٩٥، ٣٤١٣، ٤٦٣٠، ٤٦٣٣، ٧٥٣٩)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٧٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
وأخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٤١٦، ٤٦٣١، ٤٦٣٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٧٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «قال ـ يعني الله تبارك وتعالى: ـ لا ينبغي لعبد لي ـ وفي لفظ: لعبدي ـ أن يقول: أنا خير من يونس بن متى عليه السلام».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٦٠٤، ٤٨٠٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٧٧١)، والترمذي في «سننه» بالأرقام (٣٤١٧، ٣٤١٨، ٣٤١٩)، وأبو داود في «سننه» برقم (٧٦٠)، والنسائي في «سننه» (٢/ ١٢٩ـ ١٣٠)، وأحمد في «المسند» (١/ ٩٤، ٩٥)، من حديث علي رضي الله عنه.

وكذا قال موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١٦﴾﴾ [القصص: ١٦]. وأيضاً: فيونس عليه السلام لما قيل فيه: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨]، فنهي نبينا ﷺ عن التشبه به، وأمره بالتشبه بأولي العزم حيث قيل له: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، فقد يقول من يقول: «أنا خير من يونس» ـ: للأفضل أن يفخر على من دونه، فكيف إذا لم يكن أفضل، فإن الله لا يحب كل مختال فخور، وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «أوحي إليَّ أن تواضعوا، حتى لا يفخر أحدٌ على أحد، ولا يبغي أحد على أحد»[(١)]. فالله تعالى نهى أن يفخر على عموم المؤمنين، فكيف على نبي كريم؟ فلهذا قال: «لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى»[(٢)]. فهذا نهي عام لكل أحد أن يتفضل ويفتخر على يونس. وقوله: «من قال إني خير من يونس بن متى فقد كذب»[(٣)]، فإنه لو قدر أنه كان أفضل، فهذا الكلام يصير نقصاً، فيكون كاذباً، وهذا لا يقوله نبي كريم، بل هو تقدير مطلق، أي: من قال هذا فهو كاذب، وإن كان لا يقوله نبي، كما قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وإن كان ﷺ معصوماً من الشرك، لكن الوعد والوعيد لبيان مقادير الأعمال.

وإنما أخبر ﷺ أنه سيد ولد آدم، لأنا لا يمكننا أن نعلم ذلك إلا بخبره، إذ لا نبي بعده يخبرنا بعظيم قدره عند الله، كما أخبرنا هو بفضائل الأنبياء قبله، صلى الله عليهم وسلم أجمعين. ولهذا أتبعه بقوله: «ولا فخر»، كما جاء في رواية. وهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: إن مقام الذي أسري به إلى

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٨٦٥) (٦٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» برقم (٤٢٨)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٨٩٥)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤١٧٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٧)، والطبراني في «معجمه الكبير» (١٧/ ٣٦٤/ ١٠٠٠)، والبيهقي في «سننه» (١٠/ ٢٣٤)، من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

ربه وهو مقرب معظم مكرم ـ كمقام الذي ألقي في بطن الحوت وهو مليم؟! وأين المعظم المقرب من الممتحن المؤدب؟! فهذا في غاية التقريب، وهذا في غاية التأديب. فانظر إلى هذا الاستدلال، لأنه بهذا المعنى المحرف اللفظ لم يقله الرسول، وهل يقاوم هذا الدليل على نفي علو الله تعالى عن خلقه الأدلة الصحيحة الصريحة القطعية على علو الله تعالى على خلقه، التي تزيد على ألف دليل، كما تأتي الإشارة إليها عند قول الشيخ رحمه الله: «محيط بكل شيء وفوقه»، إن شاء الله تعالى.

[ثبوت الخلة للنبي ﷺ:]

قوله: (وحبيب رب العالمين).

ش: ثبت له ﷺ أعلى مراتب المحبة، وهي الخُلة، كما صح عنه ﷺ أنه قال: «إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً»(١).

وقال: «ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الرحمن»(٢).

والحديثان في الصحيح وهما يبطلان قول من قال: الخلة لإبراهيم والمحبة لمحمد، فإبراهيم خليل الله ومحمد حبيبه.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٥٣٢)، من حديث جندب رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإن الله تعالى قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك».

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٨٣) (٦)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٦٥٦)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٩٣)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٧٧، ٣٨٩، ٤٠٩، ٤٣٣)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت ابن أبي قحافة خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الله» واللفظ الذي ذكره المصنف هو في المصنف لابن أبي شيبة (١١/ ٤٧٣).

وفي الصحيح أيضاً: «إني أبرأ إلى كل خليل من خلته»[(١)]. والمحبة قد ثبتت لغيره. قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]. ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. فبطل قول من خص الخُلة بإبراهيم والمحبة بمحمد، بل الخلة خاصة بهما، والمحبة عامة.

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه الترمذي الذي فيه: «إن إبراهيم خليل الله، ألا وأنا حبيب الله ولا فخر»[(٢)]: لم يثبت.

[مراتب المحبة:]

والمحبة مراتب: **أولها**: العلاقة، وهي تعلق القلب بالمحبوب. **والثانية**: الإرادة، وهي ميل القلب إلى محبوبه وطلبه له. **الثالثة**: الصبابة، وهي انصباب القلب إليه بحيث لا يملكه صاحبه، كانصباب الماء في الحدور. **الرابعة**: الغرام، وهو الحب اللازم للقلب، ومنه الغريم، لملازمته، ومنه: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥]. **الخامسة**: المودة، والود، وهي صفو المحبة وخالصها ولبُّها، قال تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]. **السادسة**: الشغف، وهو وصول المحبة إلى شغاف القلب. **السابعة**: العشق: وهو الحب المفرط الذي يخاف على صاحبه منه، ولكن لا يوصف به الرب تعالى ولا العبد في محبة ربه، وإن كان قد أطلقه بعضهم. واختلف في سبب المنع، فقيل: عدم التوقيف، وقيل غير ذلك. ولعل امتناع

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٨٣) (٧)، وغيره من حديث ابن مسعود رضي الله عنه بلفظ: «ألا إني أبرأ إلى كل خلٍّ من خلّه..» الحديث.
وقد تقدم حديث جندب رضي الله عنه بلفظ: «إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل...» الحديث.

(٢) جزء من حديث طويل أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٣٦٢٠)، والدارمي في «سننه» (٢٦/١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وضعفه العلّامة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن الترمذي» برقم (٧٤٢).

إطلاقه: أن العشق محبة مع شهوة. **الثامنة**: التَّيْم، وهو بمعنى التعبد. **التاسعة**: التعبد. **العاشرة**: الخلة، وهي المحبة التي تخللت روح المحب وقلبه. وقيل في ترتيبها غير ذلك. وهذا الترتيب تقريب حسن، [لا] يعرف حسنه [إلا] بالتأمل في معانيه.

واعلم أن وصف الله تعالى بالمحبة والخلة هو كما يليق بجلال الله تعالى وعظمته، كسائر صفاته تعالى، وإنما يوصف الله تعالى من هذه الأنواع بالإرادة والود والمحبة والخلة، حسبما ورد النص.

وقد اختلف في تحديد المحبة على أقوال، نحو ثلاثين قولاً. ولا تُحد المحبة بحد أوضح منها، فالحدود لا تزيدها إلا خفاءً. وهذه الأشياء الواضحة لا تحتاج إلى تحديد، كالماء والهواء والتراب والجوع ونحو ذلك.

قوله: (وكل دعوى النبوة بعده فغي وهوى).

ش: لما ثبت أنه خاتم النبيين، علم أن من ادعى بعده النبوة فهو كاذب. ولا يقال: فلو جاء المدعي للنبوة بالمعجزات الخارقة والبراهين الصادقة كيف يقال بتكذيبه؟ لأنا نقول: هذا لا يتصور أن يوجد، وهو من باب فرض المحال، لأن الله تعالى لما أخبر أنه خاتم النبيين، فمن المحال أن يأتي مدَّع يدعي النبوة ولا يظهر أمارة كذبه في دعواه. والغي: ضد الرشاد. والهوى: عبارة عن شهوة النفس. أي: أن تلك الدعوى بسبب هوى النفس، لا عن دليل، فتكون باطلة.

[عموم بعثته إلى الإنس والجن:]

قوله: (وهو المبعوث إلى عامة الجن وكافة الورى، بالحق والهدى، وبالنور والضياء).

ش: أما كونه مبعوثاً إلى عامة الجن، فقال تعالى حكاية عن قول الجن: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، الآية. وكذا سورة الجن تدل على أنه أرسل إليهم أيضاً. قال مقاتل: لم يبعث الله رسولاً إلى الإنس والجن قبله وهذا قول بعيد. فقد قال تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾

[الأنعام: ١٣٠]، الآية، والرسل من الإنس فقط، وليس من الجن رسول، كذا قال مجاهد وغيره من السلف والخلف. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: الرسل من بني آدم، ومن الجن نُذرٌ. وظاهر قوله تعالى حكاية عن الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٠]، الآية: تدل على أن موسى مرسلٌ إليهم أيضاً. والله أعلم.

وحكى ابن جرير عن الضحّاك بن مزاحم: أنه زعم أن في الجن رسلاً، واحتج بهذه الآية الكريمة. وفي الاستدلال بها على ذلك نظر لأنها محتملة وليست بصريحة، وهي ـ والله أعلم ـ كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ [الرحمن: ٢٢] والمراد: من أحدهما.

وأما كونه مبعوثاً إلى كافة الورى، فقد قال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]. وقد قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]. وقال تعالى: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]. أي: وأنذر من بلغه. وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] وقال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢]، الآية. وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾ [الفرقان: ١] وقد قال تعالى: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [آل عمران: ٢٠]. وقال ﷺ: «أعطِيت خمساً لم يعطهن أحدٌ من الأنبياء قبلي: نُصرت بالرعب مسيرة شهر، وجُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصلِّ وأحلت لي الغنائم، ولم تحلَّ لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة»[(١)]، أخرجاه في الصحيحين. وقال ﷺ: «لا يسمع

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٣٥، ٤٣٨، ٣١٢٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٥٢١)، والنسائي في «سننه» ١/ ٢٠٩)، والدارمي في «سننه» (١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، والبيهقي في «سننه» (١/ ٢١٢)، من حديث جابر رضي الله عنه.

بي رجل من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار»[(١)]، رواه مسلم. وكونه ﷺ مبعوثاً إلى الناس كافة معلومٌ من دين الإسلام بالضرورة.

وأما قول بعض النصارى إنه رسول إلى الرب خاصة ـ: فظاهر البطلان، فإنهم لما صدقوا بالرسالة لزمهم تصديقه في كل ما يخبر به. وقد قال إنه رسول الله إلى الناس عامة، والرسول لا يكذب، فلزم تصديقه حتماً، فقد أرسل رسله وبعث كتبه في أقطار الأرض إلى كسرى وقيصر والنجاشي والمقوقس وسائر ملوك الأطراف، يدعو إلى الإسلام.

وقوله: وكافة الورى في جر كافة نظر، فإنهم قالوا: لم تستعمل «كافة» في كلام العرب إلا حالاً، واختلفوا في إعرابها في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، على ثلاثة أقوال: **أحدها**: أنها حالٌ من الكاف في «أرسلناك» وهي اسم فاعل والتاء فيها للمبالغة، أي: إلا كافًّا للناس عن الباطل، وقيل: هي مصدر كف، فهي بمعنى كفًّا أي: إلا [أن] تكفَّ الناس كفًّا، [و]وقوع المصدر حالاً كثير. **الثاني**: أنها حال من «الناس». واعترض بأن حال المجرور لا يتقدم عليه عند الجمهور، وأجيب بأنه قد جاء عن العرب كثيراً فوجب قبوله، وهو اختيار ابن مالك رحمه الله، أي: وما أرسلناك إلا للناس كافة. **الثالث**: أنها صفة لمصدر محذوف، أي: رسالة كافة. واعتُرض بما تقدم أنها لم تستعمل إلا حالاً.

وقوله: بالحق والهدى وبالنور والضياء. هذه أوصاف ما جاء به

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٥٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار».
وأخرجه ابن منده في «التوحيد» (ق ٤٤/ ١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي رجل من هذه الأمة ولا يهودي ولا نصراني ثم لم يؤمن بي إلا كان من أهل النار» وإسناده صحيح كما قال العلاّمة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة برقم (١٥٧).

رسول الله ﷺ من الدين والشرع المؤيد بالبراهين الباهرة من القرآن وسائر الأدلة. والضياء: أكمل من النور، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥].

[القرآن كلام الله:]

قوله: و (وإن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية. فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر حيث قال تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر: ٢٥] **ـ علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر).**

ش: هذه قاعدة شريفة، وأصل كبير من أصول الدين، ضل فيه طوائف كثيرة من الناس. وهذا الذي حكاه الطحاوي رحمه الله هو الحق الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسُّنَّة لمن تدبرهما، وشهدت به الفطرة السليمة التي لم تغير بالشبهات والشكوك والآراء الباطلة.

[افتراق الناس في مسألة الكلام وبيان مذهب أهل السُّنَّة في القرآن:]

وقد افترق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال:

أحدها: أن كلام الله هو ما يفيض على النفوس من معاني، إما من العقل الفعّال عند بعضهم، أو من غيره، وهذا قول الصابئة والمتفلسفة.

وثانيها: أنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه، وهذا قول المعتزلة.

وثالثها: أنه معنى واحد قائم بذات الله، هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، وإن عبّر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبّر عنه بالعبرانية كان توراة، وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه، كالأشعري وغيره.

ورابعها: أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام ومن أهل الحديث.

وخامسها: أنه حروف وأصوات، لكن تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلماً، وهذا قول الكرّامية وغيرهم.

وسادسها: أن كلامه يرجع إلى ما يُحدثه من علمه وإرادته القائم بذاته، وهذا يقوله صاحب المعتبر، ويميل إليه الرازي في «المطالب العالية».

وسابعها: أن كلامه يتضمن معنًى قائماً بذاته هو ما خلقه في غيره، وهذا قول أبي منصور الماتريدي.

وثامنها: أنه مشترك بين المعنى القديم القائم بالذات وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات، وهذا قول أبي المعالي ومن اتبعه.

وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسُّنَّة.

وقول الشيخ رحمه الله: وإن القرآن كلام الله إن بكسر الهمزة ـ عطف على قوله: إن الله واحد لا شريك له ثم قال: وإن محمداً عبده المصطفى. وكسر همزة إن في المواضع الثلاثة، لأنها معمول القول، أعني قوله في أول كلامه: نقول في توحيد الله.

وقوله: كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً: ـ رد على المعتزلة وغيرهم. فإن المعتزلة تزعم أن القرآن لم يبد منه، كما تقدم حكاية قولهم، قالوا: وإضافته إليه إضافة تشريف، كبيت الله، وناقة الله، يحرفون الكلام عن مواضعه! وقولهم باطل، فإن المضاف إلى الله تعالى معانٍ وأعيانٌ، فإضافة الأعيان إلى الله للتشريف، وهي مخلوقة له، كبيت الله، وناقة الله، بخلاف إضافة المعاني، كعلم الله، وقدرته، وعزته، وجلاله، وكبريائه، وكلامه، وحياته، وعلوه، وقهره ـ فإن هذا كله من صفاته، لا يمكن أن يكون شيء من ذلك مخلوقاً.

والوصف بالتكلم من أوصاف الكمال، وضده من أوصاف النقص. قال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ

﴿لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]. فكان عبَّاد العجل ـ مع كفرهم ـ أعرف بالله من المعتزلة، فإنهم لم يقولوا لموسى: وربك لا يتكلم أيضاً. وقال تعالى عن العجل أيضاً: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۝٨٩﴾ [طه: ٨٩]. فعلم أن نفي رجوع القول ونفي التكلم نقص يستدل به على عدم ألوهية العجل.

وغاية شبهتهم أنهم يقولون: يلزم منه التشبيه والتجسيم؟ فيقال لهم: إذا قلنا إنه تعالى يتكلم كما يليق بجلاله انتفتْ شبهتهم. ألا ترى أنه تعالى قال: ﴿هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِئُونَ ۝٥٦﴾ [يس: ٦٥]. فنحن نؤمن أنها تتكلم، ولا نعلم كيف تتكلم. وكذا قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]. وكذلك تسبيح الحصا والطعام، وسلام الحجر، كل ذلك بلا فم يخرج منه الصوت الصاعد من لديه المعتمد على مقاطع الحروف.

وإلى هذا أشار الشيخ رحمه الله بقوله: منه بدا بلا كيفية قولاً، أي: ظهر منه ولا ندري كيفية تكلمه به. وأكَّد هذا المعنى بقوله: «قولاً»، أتى بالمصدر المعرف للحقيقة، كما أكد الله تعالى التكليم بالمصدر المثبت النافي للمجاز في قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. فماذا بعد الحق إلا الضلال؟!

ولقد قال بعضهم لأبي عمرو بن العلاء ـ أحد القرّاء السبعة ـ: أريد أن تقرأ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾، بنصب اسم الله، ليكون موسى هو المتكلم لا الله! فقال أبو عمرو: هب أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾؟! فبُهت المعتزلي!

وكم في الكتاب والسُّنَّة من دليل على تكليم الله تعالى لأهل الجنة وغيرهم. قال تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ۝٥٨﴾ [يس: ٥٨]، فعن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «بينا أهل الجنة في نعيمهم إذْ سطع لهم نور، فرفعوا أبصارهم، فإذا الرب جلَّ جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة، وهو قول الله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا

﴿مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ۝٥٨﴾ [يسٓ: ٥٨]، قال: [فينظر إليهم وينظرون إليه] فلا يلتفتون إلى شيء مما هم فيه من النعيم، ما داموا ينظرون إليه، حتى يحتجب عنهم، وتبقى بركته ونوره [عليهم في ديارهم]»[(١)]. رواه ابن ماجه وغيره.

ففي هذا الحديث إثبات صفة الكلام، وإثبات الرؤية، وإثبات العلوِّ، وكيف يصح مع هذا أن يكون كلام الرب كله معنى واحداً، و[قد] قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، فأهانهم بترك تكليمهم، والمراد أنه لا يكلمهم تكليم تكريم، [و]هو الصحيح، إذ قد أخبر في الآية الأخرى أنه يقول لهم في النار: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ۝١٠٨﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، فلو كان لا يكلم عباده المؤمنين، لكانوا في ذلك هم وأعداؤه سواء، ولم يكن في تخصيص أعدائه بأنه لا يكلمهم فائدةٌ أصلاً.

وقال البخاري في «صحيحه»[(٢)]: باب كلام الرب تبارك وتعالى مع أهل الجنة، وساق فيه عدة أحاديث. فأفضل نعيم أهل الجنة رؤية وجهه تبارك وتعالى، وتكليمه لهم. فإنكار ذلك إنكار لروح الجنة. وأعلى نعيمها وأفضله الذي ما طابت لأهلها إلا به.

[الرد على من ادعى أن القرآن مخلوق:]

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، والقرآن شيء، فيكون داخلاً في عموم «كل» فيكون مخلوقاً!! فمن أعجب العجب. وذلك: أن أفعال العباد كلها عندهم غير مخلوقة لله تعالى، وإنما يخلقها العباد جميعها، لا يخلقها الله فأخرجوها من عموم «كل»، وأدخلوا

---

(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه» برقم (١٨٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩)، والبزار في «مسنده» برقم (٢٢٥٣)، من حديث جابر رضي الله عنه، وفي إسناده أبو عاصم العباداني وهو عبد الله بن عبيد الله: واهٍ، والفضل الرقاشي: منكر الحديث. والحديث ضعفه العلّامة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن ابن ماجه» برقم (٣٣).

(٢) (١٣/ ٤٨٧).

كلام الله في عمومها، مع أنه صفة من صفاته، به تكون الأشياء المخلوقة، إذ بأمره تكون المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٣]. ففرَّق بين الخلق والأمر، فلو كان الأمر مخلوقاً للزم أن يكون مخلوقاً بأمر آخر، والآخر بآخر، إلى ما لا نهاية له، فيلزم التسلسل، وهو باطل. وطرد باطلهم: أن تكون جميع صفاته تعالى مخلوقة، كالعلم والقدرة وغيرهما، وذلك صريح الكفر، فإن علمه شيء، وقدرته شيء، وحياته شيء، فيدخل ذلك في عموم كل، فيكون مخلوقاً بعد أنْ لم يكن، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيراً.

وكيف يصح أن يكون متكلماً بكلام يقوم بغيره؟ ولو صح ذلك للزم أن يكون ما أحدثه من الكلام في الجمادات كلامه! وكذلك أيضاً ما خلقه في الحيوانات، ولا يفرق حينئذٍ بين نَطق وأنطَق. وإنما قالت الجلود: ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ﴾ [فصلت: ٢١]، ولم تقل: نطق الله، بل يلزم أن يكون متكلماً بكل كلام خلقه في غيره، زوراً كان أو كذباً أو كفراً أو هذياناً!! تعالى الله عن ذلك. وقد طرد ذلك الاتحادية، فقال ابن عربي:

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه!!

ولو صح أن يوصف أحد بصفة قامتْ بغيره، لصح أن يقال للبصير: أعمى، وللأعمى: بصير! لأن البصير قد قام وصف العمى بغيره، والأعمى قد قام وصف البصر بغيره! ولصح أن يوصف الله تعالى بالصفات التي خلقها في غيره، من الألوان والروائح والطعوم والطول والقصر ونحو ذلك.

وبمثل ذلك ألزم الإمام عبد العزيز المكي بشراً المريسي بين يدي المأمون، بعد أن تكلم معه ملتزماً أن لا يخرج عن نص التنزيل، وألزمه الحجة، فقال بشر: يا أمير المؤمنين، ليدع مطالبتي بنص التنزيل، ويناظرني بغيره، فإن لم يدع قوله ويرجع عنه، ويقر بخلق القرآن الساعة وإلا فدمي حلال. قال عبد العزيز: تسألني أم أسألك؟ فقال بشر: [اسأل] أنت، وطمع فيَّ فقلت له: يلزمك واحدة من ثلاث لا بد منها: إما أن تقول: إن الله خلق القرآن، وهو عندي أنا كلامه ـ في نفسه، أو خلقه قائماً بذاته ونفسه، أو

خلقه في غيره؟ قال: أقول: خلقه كما خلق الأشياء كلها. وحاد عن الجواب. فقال المأمون: اشرح أنت هذه المسألة، ودَع بشراً فقد انقطع. فقال عبد العزيز: إن قال خلق كلامه في نفسه، فهذا محال، لأن الله لا يكون محلاً للحوادث المخلوقة، ولا يكون فيه شيء مخلوق وإن قال خلقه في غيره فيلزم في النظر والقياس أن كل كلام خلقه الله في غيره فهو كلامه، فهو محال أيضاً، لأنه يلزم قائله أن يجعل كل كلام خلقه الله في غيره ـ هو كلام الله! وإن قال خلقه قائماً بنفسه وذاته، فهذا محال: لا يكون الكلام إلا من متكلم، كما لا تكون الإرادة إلا من مريد، ولا العلم إلا من عالم، ولا يعقل كلام قائم بنفسه يتكلم بذاته. فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقاً، علم أنه صفة لله. هذا مختصر من كلام الإمام عبد العزيز في «الحيدة».

وعموم كل في كل موضع بحسبه، ويعرف ذلك بالقرائن. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، ومساكنهم شيء، ولم تدخل في عموم كل شيء دمرته الريح؟ وذلك لأن المراد تدمر كل شيء يقبل التدمير بالريح عادة وما يستحق التدمير. وكذا قوله تعالى حكاية عن بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، المراد من كل شيء يحتاج إليه الملوك، وهذا القيد يفهم من قرائن الكلام. إذْ مراد الهدهد أنها ملكة كاملة في أمر الملك، غير محتاجة إلى ما يكمل به أمر ملكها، ولهذا نظائر كثيرة.

والمراد من قوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، أي كل شيء مخلوق، وكل موجود سوى الله فهو مخلوق، فدخل في هذا العموم أفعال العباد حتماً، ولم يدخل في العموم الخالق تعالى، وصفاته ليست غيره، لأنه سبحانه وتعالى هو الموصوف بصفات الكمال، وصفاته ملازمة لذاته المقدسة، لا يتصور انفصال صفاته عنه، كما تقدم الإشارة إلى هذا المعنى عند قوله: ما زال قديماً بصفاته قبل خلقه. بل نفس ما استدلوا به يدل عليهم. فإذا كان قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ مخلوقاً، لا يصح أن يكون دليلاً.

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، فما أفسده من استدلال! فإن «جعل» إذا كان بمعنى خَلَق يتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠] ﴿وَجَعَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الأنبياء: ٣١]. ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢]. وإذا تعدى إلى مفعولين لم يكن بمعنى خَلق، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]. وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر: ٩١] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩]. وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]. ونظائره كثيرة. فكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣].

وما أفسد استدلالهم بقوله تعالى: ﴿نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠] ـ على أن الكلام خلقه الله تعالى في الشجرة فسمعه موسى منها! وعموا عما قبل هذه الكلمة وما بعدها، فإن الله تعالى قال: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [القصص: ٣٠]، والنداء هو الكلام من بُعد، فسمع موسى عليه السلام النداء من حافة الوادي، ثم قال: ﴿فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠] أي أن النداء كان في البقعة المباركة من عند الشجرة، كما يقول سمعت كلام زيد من البيت، يكون من البيت لابتداء الغاية، لا أن البيت هو المتكلم! ولو كان الكلام مخلوقاً في الشجرة، لكانت الشجرة هي القائلة: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]. وهل قال: ﴿إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، غيرُ رب العالمين؟ ولو كان هذا الكلام بدا من غير الله لكان قول فرعون: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤] ـ صدقاً، إذ كل من الكلامين عندهم مخلوق قد قاله غيرُ الله! وقد فرقوا بين الكلامين على أصولهم الفاسدة: أن ذاك كلام خلقه الله في الشجرة، وهذا كلام خلقه فرعون!!

فحرفوا وبدلوا واعتقدوا خالقاً غير الله. وسيأتي الكلام على مسألة أفعال العباد، إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾﴾ [الحاقة: ٤٠، والتكوير: ١٩]. وهذا يدل على أن الرسول أحدثه، إما جبرائيل أو محمد.

قيل: ذكر الرسول معرِّف أنه مبلِّغ عن مرسلِه، لأنه لم يقل إنه قول ملك أو نبي، فعلم أنه بلغه عمن أرسله به، لا أنه أنشأ من جهة نفسه. وأيضاً: فالرسول في إحدى الآيتين جبرائيل، وفي الأخرى محمد، فإضافته إلى كل منهما تبين أن الإضافة للتبليغ، إذ لو أحدثه أحدهما امتنع أن يحدثه الآخر. وأيضاً: فقوله رسول أمين، دليل على أنه لا يزيد في الكلام الذي أرسل بتبليغه، ولا ينقص منه، بل هو أمين على ما أرسل به، يبلغه عن مرسله. وأيضاً: فإن الله قد كفَّر من جعله قول البشر، ومحمد ﷺ بشر، فمن جعله قول محمد، بمعنى أنه أنشأه ـ فقد كفر. ولا فرق بين أن يقول: إنه قول بشر، أو جني، أو مَلك، والكلام كلام من قاله مبتدئاً، لا من قاله مبلغاً. ومن سمع قائلاً يقول:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ

ـ قال: هذا شعر امرىء القيس، ومن سمعه يقول: «إنما الأعمال بالنيّات وإنما لكل امرىء ما نوى»[1] ـ: قال: هذا كلام الرسول، وإن سمعه يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ ـ: قال: هذا كلام الله، إن كان عنده خبر ذلك، وإلا قال: لا أدري كلام من هذا؟ ولو أنكر عليه أحد ذلك لكذب. ولهذا من سمع من غيره نظماً أو نثراً، يقول له: هذا كلام من؟ هذا

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١، ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٩٠٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٢٢٠١)، والترمذي في «سننه» برقم (١٦٤٧)، والنسائي في «سننه» (١/ ٥٨ ـ ٦٠ و٦/ ١٥٨ و٧/ ١٣)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٥، ٤٣)، ومالك في «الموطأ» (٣٤١/ ٩٨٣) من رواية محمد بن الحسن، من حديث عمر بن الخطّاب رضي الله عنه.

كلامك أو كلام غيرك؟

[اتفاق أهل السُّنَّة والجماعة على أن كلام الله غير مخلوق:]

وبالجملة، فأهل السُّنَّة كلهم، من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من السلف والخلف، متفقون على أن كلام الله غير مخلوق. ولكن بعد ذلك تنازع المتأخرون في أن كلام الله هل هو معنى واحد قائم بالذات، أو أنه حروف وأصوات تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلماً، أو أنه لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء وأن نوع الكلام قديم، وقد يطلق بعض المعتزلة على القرآن أنه غير مخلوق، ومرادهم أنه غير مختلَق مفترى مكذوب، بل هو حق وصدق، ولا ريب أن هذا المعنى منتفٍ باتفاق المسلمين.

والنزاع بين أهل القبلة إنما هو في كونه مخلوقاً خلقه الله، أو هو كلامه الذي تكلم به وقام بذاته؟ وأهل السُّنَّة إنما سئلوا عن هذا، وإلا فكونه مكذوباً مفترى مما لا ينازع مسلم في بطلانه. ولا شك أن مشايخ المعتزلة وغيرهم من أهل البدع ـ معترفون بأن اعتقادهم في التوحيد والصفات والقدَر لم يتلقوه لا عن كتاب ولا سُنَّة، ولا عن أئمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنما يزعمون أن عقلهم دلهم عليه، وإنما يزعمون أنهم تلقوا من الأئمة الشرائع.

ولو ترك الناس على فطرهم السليمة وعقولهم المستقيمة، لم يكن بينهم نزاع، ولكن ألقى الشيطان إلى بعض الناس أغلوطة من أغاليطه، فرَّق بها بينهم. ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]. والذي يدل عليه كلام الطحاوي رحمه الله: أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء كيف شاء، وأن نوع كلامه قديم. وكذلك ظاهر كلام الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأكبر، فإنه قال: والقرآن [كلام الله] في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي ﷺ منزَّل، ولفظنا بالقرآن مخلوق [وكتابتنا له مخلوقة، وقراءتنا له مخلوقة]، والقرآن غير مخلوق، وما ذكر الله في القرآن [حكاية] عن موسى عليه السلام وغيره [من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام]، وعن فرعون وإبليس ـ فإن ذلك [كله]

كلام الله إخباراً عنهم، [كلام الله غير مخلوق] وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق، والقرآن كلام الله لا كلامهم، وسمع موسى عليه السلام كلام الله تعالى، فلما كلم موسى كلمه بكلامه الذي هو من صفاته لم يزل، وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويتكلم لا ككلامنا. انتهى[1].

فقوله: ولما كلَّم موسى كلمه بكلامه الذي هو من صفاته ـ يُعلم منه أنه حين جاء كلمه، لا أنه لم يزل ولا يزال أزلاً وأبداً يقول يا موسى، كما يفهم ذلك من قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ففهم منه الرد على من يقول من أصحابه أنه معنى واحد قائم بالنفس لا يتصور أن يسمع، وإنما يخلق الله الصوت في الهواء، كما قال أبو منصور الماتريدي وغيره. وقوله: الذي هو من صفاته لم يزل ردٌّ على من يقول إنه حدث له وصف الكلام بعد أن لم يكن متكلماً.

وبالجملة: فكل ما تحتج به المعتزلة مما يدل على أنه كلام متعلق بمشيئته وقدرته، وأنه يتكلم إذا شاء، وأنه يتكلم شيئاً بعد شيء، فهو حق يجب قبوله. وما يقوله من يقول: إن كلام الله قائم بذاته، وأنه صفة له. والصفة لا تقوم إلا بالموصوف ـ: فهو حق يجب قبوله والقول به. فيجب الأخذ بما في قول كل من الطائفتين من الصواب، والعدول عما يرده الشرع والعقل من قول كل منهما.

فإذا قالوا لنا: فهذا يلزم أن تكون الحوادث قامت به. قلنا: هذا القول مجمل، ومن أنكر قبلكم قيام الحوادث بهذا المعنى به تعالى من الأئمة؟ ونصوص القرآن والسُّنَّة تتضمن ذلك، ونصوص الأئمة أيضاً، مع صريح العقل.

ولا شك أن الرسل الذين خاطبوا الناس وأخبروهم أن الله قال ونادى وناجى ويقول، لم يفهموهم أن هذه مخلوقات منفصلة عنه، بل الذي أفهموهم

---

(١) شرح الفقه الأكبر (ص ٥٠) وما بين حاصرتين منه.

إياه: أن الله نفسه هو الذي تكلم، والكلام قائم به لا بغيره، وأنه هو الذي تكلم به وقاله، كما قالت عائشة رضي الله عنها في حديث الإفك: «ولشأني في نفسي كان أحقرَ من أن يتكلم الله فيَّ بوحي يُتلى»[(١)]. ولو كان المراد من ذلك كله خلاف مفهومه لوجب بيانه، إذْ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز. ولا يعرف في لغة ولا عقل قائلٌ متكلمٌ لا يقوم به القول والكلام وإن زعموا أنهم فروا من ذلك حذراً من التشبيه، فلا يثبتوا صفة غيره، فإنهم إذا قالوا: يعلم لا كعلمنا، قلنا: ويتكلم لا كتكلمنا، وكذلك سائر الصفات. وهل يعقل قادرٌ لا تقوم به القدرة، أو حي لا تقوم به الحياة؟ وقد قال ﷺ: «أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن برّ ولا فاجر»[(٢)]، فهل يقول عاقل إنه ﷺ عاذ بمخلوق؟ بل هذا كقوله: «أعوذ برضاك من سَخطك. وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك»[(٣)]، وكقوله: «أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر»[(٤)]. وكقوله: «وأعوذ بعظمتك أن نُغتال من تحتنا»[(٥)]. كل هذه من صفات الله تعالى.

وهذه المعاني مبسوطة في مواضعها، وإنما أشير إليها هنا إشارة.

وكثير من متأخري الحنفية على أنه معنى واحد، والتعدد والتكثر

---

(١) قطعة من حديث الإفك الطويل الذي أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٦٦١، ٤١٤١، ٤٧٥٠)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٧٠)، وأحمد في المسند (٦/ ١٩٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٤١٩)، وابن السني في عمل اليوم والليلة برقم (٦٣١) من حديث عبد الرحمن بن حنيش رضي الله عنه مرفوعاً، وتمامه: «من شر ما خلق وذرأ، ومن شر ما ينزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر ما ذرأ في الأرض، ومن شر ما يخرج منها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر كل طارق بخير يا رحمنُ» وإسناده صحيح.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم تخريجه.

والتجزؤ والتبعض حاصل في الدلالات، لا في المدلول. وهذه العبارات مخلوقة، وسميت «كلام الله» لدلالتها عليه وتأديه بها، فإن عبّر بالعربية فهو قرآن، وإن عبّر بالعبرانية فهو توراة، فاختلفت العبارات لا الكلام. قالوا: وتسمى هذه العبارات كلام الله مجازاً!

وهذا الكلام فاسد، فإن لازمه أن معنى قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]، هو معنى قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]. ومعنى آية الكرسي هو معنى آية الدَّين! ومعنى سورة الإخلاص هو معنى ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴿١﴾﴾ [المسد: ١]. وكلما تأمل الإنسان هذا القول تبين له فساده، وعلِم أنه مخالف لكلام السلف. والحق: أن التوراة والإنجيل والزبور والقرآن من كلام الله حقيقة، وكلام الله تعالى لا يتناهى، فإنه لم يزل يتكلم بما شاء إذا شاء كيف شاء، ولا يزال كذلك. قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف: ١٠٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴿٢٧﴾﴾ [لقمان: ٢٧]. ولو كان ما في المصحف عبارة عن كلام الله، وليس هو كلام الله، لما حرم على الجنب والمحدث مسه، ولو كان ما يقرأه القارىء ليس كلام الله لما حرم على الجنب والمحدث قراءته. بل كلام الله محفوظ في الصدور، مقروء بالألسن، مكتوب في المصاحف، كما قال أبو حنيفة في «الفقه الأكبر». وهو في هذه المواضع كلها حقيقةٌ، وإذا قيل: فيه خط فلان وكتابته ـ: فُهم منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: فيه مداد قد كتب به ـ: فُهم منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: المداد في المصحف ـ: كانت الظرفية فيه غير الظرفية المفهومة من قول القائل: فيه السماوات والأرض، وفيه محمد وعيسى، ونحو ذلك. وهذان المعنيان مغايران لمعنى قول القائل: فيه كلام الله. ومن لم يتنبه للفروق بين هذه المعاني ضل ولم يهتد للصواب.

وكذلك الفرق بين القراءة التي هي فعل القارىء والمقروء الذي هو قول الباري، من لم يهتد له فهو ضال أيضاً، ولو أن إنساناً وجد في ورقة مكتوباً:

«ألا كل شيء ما خلا الله باطل».

من خط كاتب معروف. لقال: هذا من كلام لبيد حقيقة، وهذا خط فلان حقيقة، وهذا كل شيء حقيقة، وهذا خبر حقيقة، ولا تشتبه هذه الحقيقة بالأخرى.

والقرآن في الأصل: مصدر، فتارة يذكر ويراد به القراءة، قال تعالى: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]. وقال ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»(١). وتارة يذكر ويراد به المقروء، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾﴾ [النحل: ٩٨]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾﴾ [الأعراف: ٢٠٤]. وقال ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف»(٢). إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على كل من المعنيين المذكورين. فالحقائق لها وجود عيني وذهني ولفظي ورسمي، ولكن الأعيان تُعلم، ثم تُذكر، ثم تكتب. فكتابتها في المصحف هي المرتبة الرابعة. وأما الكلام فإنه ليس بينه وبين المصحف واسطة، بل هو الذي يكتب بلا واسطة ولا لسان.

والفرق بين كونه في زبُر الأولين، وبين كونه في رق منشور، أو لوح محفوظ، أو في كتاب مكنون ـ: واضح. فقوله عن القرآن: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٩٦﴾﴾ [الشعراء: ١٩٦]، أي ذكره ووصفه والإخبار عنه، كما أن محمداً

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (١٤٦٨)، والنسائي في «سننه» (٢/ ١٧٩ـ ١٨٠)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٣٤٢)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٤٧٤)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٠٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٧٢)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٦٦٠)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح أبي داود» برقم (١٣٢٠).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٤١٩، ٤٩٩٢، ٥٠٤١، ٧٥٥٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٨١٨)، وأبو داود في «سننه» برقم (١٤٧٥)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٩٤٤)، والنسائي في «سننه» (٢/ ١٥٠، ١٥١)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٤، ٤٠، ٤٣)، ومالك في الموطأ (١/ ٢٠١)، من حديث عمر بن الخطّاب رضي الله عنه.

مكتوب عندهم. إذ القرآن أنزله الله على محمد، لم ينزله على غيره أصلاً، ولهذا قال في الزبر، ولم يقل في الصحف، ولا في الرق، لأن «الزبر» جمع «زبور» و «الزَّبْر» هو: الكتابة والجمع، فقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٩٦﴾﴾ [الشعراء: ١٩٦] أي: مزبور الأولين، ففي نفس اللفظ واشتقاقه ما يبين المعنى المراد، ويبين كمال بيان القرآن وخلوصه من اللبس. وهذا مثل قوله: ﴿ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، أي: ذِكره، بخلاف قوله: ﴿فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ﴿٣﴾﴾ [الطور: ٣] و﴿لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج: ٢٢] و﴿كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾﴾ [الواقعة: ٧٨]، لأن العامل في الظرف إما أن يكون من الأفعال العامة، مثل الكون والاستقرار والحصول ونحو ذلك، أو يقدر: مكتوب في كتاب، أو في رق. والكتاب: تارة يذكر ويراد به محل الكتابة، وتارة يذكر ويراد به الكلام المكتوب. ويجب التفريق بين كتابة الكلام في الكتاب، وكتابة الأعيان الموجودة في الخارج فيه ـ فإن تلك إنما يكتب ذكرها. وكلما تدبر الإنسان هذا المعنى وضح له الفرق.

وحقيقة كلام الله تعالى الخارجية: هي ما يسمع منه أو من المبلغ عنه، فإذا سمعه السامع علمه وحفظه. فكلام الله مسموع له معلوم محفوظ، فإذا قاله السامع فهو مقروء له متلوٌّ، فإن كتبه فهو مكتوب له مرسوم. وهو حقيقة في هذه الوجوه كلها لا يصح نفيه. والمجاز يصح نفيه، فلا يجوز أن يقال: ليس في المصحف كلام الله، ولا: ما قرأ القارىء كلام الله، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. وهو لا يسمع كلام الله من الله، وإنما يسمعه من مبلغه عن الله. والآية تدل على فساد قول من قال: إن المسموع عبارةٌ عن كلام الله وليس هو كلام الله، فإنه تعالى قال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ولم يقل حتى يسمع ما هو عبارةٌ عن كلام الله. والأصل الحقيقة. ومن قال: إن المكتوب في المصاحف عبارة عن كلام‌الله، أو حكاية كلام الله، وليس فيها كلام الله ـ: فقد خالف الكتاب والسُّنَّة وسلف الأمة، وكفى بذلك ضلالاً.

وكلام الطحاوي رحمه الله يرد قول من قال: إنه معنى واحد لا يتصور

سماعه منه، وأن المسموع المنزَّل المقروء والمكتوب ليس كلام الله، وإنما هو عبارة عنه. فإن الطحاوي رحمه الله يقول: كلام الله منه بدأ. وكذلك قال غيره من السلف، ويقولون: منه بدأ، وإليه يعود. وإنما قالوا: منه بدأ، لأن الجهمية من المعتزلة وغيرهم كانوا يقولون إنه خلق الكلام في محل، فبدأ الكلام من ذلك المحل. فقال السلف: «منه بدأ» أي هو المتكلم به، فمنه بدأ، لا من بعض المخلوقات، كما قال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾ [الزمر: ١]. ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السجدة: ١٣]. ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. ومعنى قولهم: وإليه يعود -: يرفع من الصدور والمصاحف، فلا يبقى في الصدور منه آية ولا في المصاحف. كما جاء ذلك في عدة آثار[(١)].

وقوله بلا كيفية: أي: لا تعرف كيفية تكلمه به قولاً ليس بالمجاز، وأنزله على رسوله وحياً، أي: أنزله إليه على لسان المَلك، فسمعه الملك جبرائيل من الله، وسمعه الرسول محمد ﷺ من الملك، وقرأ على الناس. قال تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ۝١٠٦﴾ [الإسراء: ١٠٦]. وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٥]. وفي ذلك إثبات صفة العلو لله تعالى.

وقد أورد على ذلك أن إنزال القرآن نظير إنزال المطر، أو إنزاله الحديد، وإنزال ثمانية أزواج من الأنعام.

---

(١) كما أخرج ابن ماجه في «سننه» برقم (٤٠٤٩)، وغيره من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَدْرُسُ الإسلام كما يَدْرُسُ وَشْيُ الثوب حتى لا يُدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة، وليسرى على كتاب الله عزَّ وجلَّ في ليلة، فلا يبقى في الأرض منه آية، وتبقى طوائف من الناس: الشيخ الكبير والعجوز يقولون: أدركنا آباءنا على هذه الكلمة: لا إله إلا الله فنحن نقولها» وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (٣٢٧٣).

والجواب: أن إنزال القرآن فيه مذكور أنه إنزال من الله. قال تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢﴾ [غافر: ٢]. وقال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾ [الزمر: ١]. وقال تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢﴾ [فصلت: ٢]. وقال تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [حمّ السجدة: ٤٢]. وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝٥﴾ [الدخان: ٣ـ ٥]. وقال تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٤٩﴾ [القصص: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]. وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢].

وإنزال المطر مقيد بأنه منزل من السماء. قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]. والسماء: العلو. وقد جاء في مكان آخر أنه منزل من المزن، والمزن: السحاب. وفي مكان آخر أنه منزل من المعصرات. وإنزال الحديد والأنعام مطلق، فكيف يشبَّه هذا الإنزال بهذا الإنزال، وهذا الإنزال بهذا الإنزال؟! فالحديد إنما يكون من المعادن التي في الجبال، وهي عالية على الأرض، وقد قيل إنه كلما كان معدنه أعلى كان حديده أجود. والأنعام تُخلق بالتوالد، المستلزم إنزال الذكور الماء من أصلابها إلى أرحام الإناث، ولهذا يقال: أنزل ولم يُقل نزَّل ثم الأجنة تنزل من بطون الأمهات إلى وجه الأرض. ومن المعلوم أن الأنعام تعلو فحولها إناثَها عند الوطء، وينزل ماء الفحل من علو إلى رحم الأنثى، وتلقي ولدها عند الولادة من علو إلى سُفل. وعلى هذا فيحتمل قوله: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الزمر: ٦] ـ: وجهين: **أحدهما**: أن تكون «من» لبيان الجنس. **الثاني**: أن تكون «من» لابتداء الغاية. وهذان الوجهان يحتملان في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا﴾ [الشورى: ١١].

وقوله: وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً الإشارة إلى ما ذكره من التكلم على الوجه المذكور وإنزاله، أي هذا قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهم السلف الصالح، وأن هذا حق وصدق.

وقوله: وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية رد على المعتزلة وغيرهم بهذا القول ظاهر. وفي قوله: بالحقيقة رد على من قال: إنه معنى واحد قام بذات الله لم يسمع منه وإنما هو الكلام النفساني، لأنه لا يقال لمن قام به الكلام النفساني ولم يتكلم به ـ: أن هذا كلامٌ حقيقة، وإلا للزم أن يكون الأخرس متكلماً، ولزم أن لا يكون الذي في المصحف عند الإطلاق هو القرآن ولا كلام الله، ولكن عبارة عنه ليست هي كلام الله، كما لو أشار أخرس إلى شخص بإشارة فهم بها مقصوده، فكتب ذلك الشخص عبارته عن المعنى الذي أوحاه إليه ذلك الأخرس، فالمكتوب هو عبارة ذلك الشخص عن ذلك المعنى. وهذا المثل مطابق غاية المطابقة لما يقولونه، وإن كان الله تعالى لا يسميه أحد «أخرس»، لكن عندهم أن الملك فهم منه معنى قائماً بنفسه، لم يسمع منه حرفاً ولا صوتاً، بل فهم معنى مجرداً، ثم عبر عنه، فهو الذي أحدث نظم القرآن وتأليفه العربي، وأنَّ الله خلق في بعض الأجسام كالهوى الذي هو دون الملك هذه العبارة.

ويقال لمن قال إنه معنى واحد ـ: هل سمع موسى عليه السلام جميع المعنى أو بعضه؟ فإن قال: سمعه كله، فقد زعم أنه سمع جميع كلام الله! وفساد هذا ظاهر. وإن قال: بعضه، فقد قال يتبعض. وكذلك كل من كلمه الله أو أنزل إليه شيئاً من كلامه.

ولما قال تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]. ولما قال لهم: ﴿ٱسْجُدُواْ لِآدَمَ﴾. وأمثال ذلك ـ: هل هذا جميع كلامه أو بعضه؟ فإن قال: إنه جميعه، فهذا مكابرة، وإن قال: بعضه، فقد اعترف بتعدده.

[مذاهب الناس في مسمى الكلام والقول:]

وللناس في مسمى الكلام والقول عند الإطلاق ـ: أربعة أقوال:

أحدها: أنه يتناول اللفظ والمعنى جميعاً، كما يتناول لفظ الإنسان الروح والبدن معاً، وهذا قول السلف.

الثاني: اسم اللفظ فقط، والمعنى ليس جزء مسماه، بل هو مدلول مسماه، وهذا قول جماعة من المعتزلة وغيرهم.

الثالث: أنه اسم «للمعنى» فقط، وإطلاقه على اللفظ مجاز، لأنه دالٌّ عليه، وهذا قول ابن كلاب ومن اتبعه.

الرابع: أنه مشترك بين اللفظ والمعنى، وهذا قول بعض المتأخرين من الكلابية، ولهم قول خامس، يروى عن أبي الحسن، أنه مجاز في كلام الله، حقيقة في كلام الآدميين لأن حروف الآدميين تقوم بهم، فلا يكون الكلام قائماً بغير المتكلم، بخلاف كلام الله، فإنه لا يقوم عنده بالله، فيمتنع أن يكون كلامه. وهذا مبسوط في موضعه. وأما من قال إنه معنىً واحد، واستدل عليه بقول الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جُعل اللسان على الفؤاد دليلا

فاستدلال فاسد. ولو استدل مستدل بحديث في «الصحيحين» لقالوا هذا خبر واحد! ويكون مما اتفق العلماء على تصديقه وتلقيه بالقبول والعمل به! فكيف وهذا البيت قد قيل إنه موضوع منسوب إلى الأخطل، وليس هو في ديوانه؟! وقيل: إنما قال: «إن البيان لفي الفؤاد» وهذا أقرب إلى الصحة، وعلى تقدير صحته عنه فلا يجوز الاستدلال به، فإن النصارى قد ضلوا في معنى الكلام، وزعموا أن عيسى عليه السلام نفسُ كلمة الله واتحد اللاهوت بالناسوت! أي: شيء من الإله بشيء من الناس! أفيستدل بقول نصراني قد ضل في معنى الكلام على معنى الكلام، ويترك ما يُعلم من معنى الكلام في لغة العرب؟! وأيضاً: فمعناه غير صحيح، إذ لازمه أن الأخرس يسمى متكلماً لقيام الكلام بقلبه وإن لم ينطق به ولم يُسمع منه، والكلام على ذلك مبسوط في موضعه، وإنما أشير إليه إشارة.

وهنا معنى عجيب، وهو: أن هذا القول له شبه قوي بقول النصارى القائلين باللاهوت والناسوت! فإنهم يقولون: كلام الله هو المعنى القائم بذات الله الذي لا يمكن سماعه، وأما النظم المسموع فمخلوق، فإفهام المعنى القديم بالنظم المخلوق يشبه امتزاج اللاهوت بالناسوت الذي قالته

النصارى في عيسى عليه السلام، فانظر إلى هذا الشبه ما أعجبه!

ويرد قول من قال: بأن الكلام هو المعنى القائم بالنفس ـ: قوله ﷺ: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»(١).

وقال: «إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن مما أحدث أن لا تكلَّموا في الصلاة»(٢).

واتفق العلماء على أن المصلي إذا تكلم في الصلاة عامداً لغير مصلحتها بطلتْ صلاتُه. واتفقوا كلهم على أن ما يقوم بالقلب، من تصديق بأمور دنيوية وطلب ـ لا يبطل الصلاة، وإنما يبطلها التكلم بذلك. فعُلم اتفاق المسلمين على أن هذا ليس بكلام.

وأيضاً: ففي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدَّثت به أنفسها، ما لم تتكلم به أو تعمل به»(٣).

فقد أخبر أن الله عفا عن حديث النفس إلا أن تتكلم، ففرق بين حديث النفس وبين الكلام، وأخبر أنه لا يؤاخذ به حتى يتكلم به، والمراد: حتى ينطق به اللسان، باتفاق العلماء. فعلم أن هذا هو الكلام في اللغة، لأن

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٥٣٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٩٣٠)، والنسائي في «سننه» (٣/ ١٤)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٤٤٨ـ ٤٤٩)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(٢) علقه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٤٩٦) مجزوماً، وأخرجه موصولاً أبو داود في «سننه» برقم (٩٢٤)، والنسائي في «سننه» (١/ ١٨١)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٠٩، ٤١٥، ٤٣٥، ٤٦٣)، والبيهقي في «سننه» (٢/ ٢٤٨، ٢٦٠)، والطيالسي في «مسنده» (١/ ١٠٦)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وحسنه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح أبي داود» برقم (٨٥٧).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٥٢٨، ٦٦٦٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٢٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٢٢٠٩) والنسائي في «سننه» (٦/ ١٥٦)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٢٠٤٠، ٢٠٤٤)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٥٥، ٢٨١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الشارع إنما خاطبنا بلغة العرب.

وأيضاً ففي «السنن»: أن معاذاً رضي الله عنه قال: يا رسول الله، وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ فقال: «وهل يَكُبُّ الناسَ في النار على مناخرهم إلا حصائدُ ألسنتهم»(١). فبين أن الكلام إنما هو باللسان. فلفظ «القول» و«الكلام» وما تصرف منهما، من فعل ماضٍ ومضارع وأمر واسم فاعل ـ: إنما يُعرف في القرآن والسُّنَّة وسائر كلام العرب إذا كان لفظاً ومعنى. ولم يكن في مسمى «الكلام» نزاع بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنما حصل النزاع بين المتأخرين من علماء أهل البدع، ثم انتشر.

ولا ريب أن مسمى الكلام والقول ونحوهما ـ ليس هو مما يحتاج فيه إلى قول شاعر، فإن هذا مما تكلم به الأولون والآخرون من أهل اللغة، وعرفوا معناه، كما عرفوا مسمى الرأس واليد والرجل ونحو ذلك.

ولا شك أن من قال: إن كلام الله معنى واحد قائم بنفسه تعالى وأن المتلو المحفوظ المكتوب المسموع من القارىء حكاية كلام الله وهو مخلوق ـ: فقد قال بخلق القرآن وهو لا يشعر، فإن الله يقول: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء: ٨٨]. أفتراه سبحانه وتعالى يشير إلى ما في نفسه أو إلى المتلو المسموع؟ ولا شك أن الإشارة إنما هي إلى هذا المتلو المسموع، إذ ما في ذات الله غير مشار إليه، ولا منزل ولا متلو ولا مسموع.

وقوله: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ ـ أفتراه سبحانه يقول: لا يأتون بمثل ما في نفسي مما لم يسمعوه ولم يعرفوه، وما في نفس الله عزَّ وجلَّ لا حيلة إلى الوصول إليه، ولا إلى الوقوف عليه.

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢٦١٦)، والنسائي في «سننه الكبرى» كما في «التحفة» (٨/ ٣٩٩)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٩٧٣)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٣١)، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (٣٢٠٩).

فإن قالوا: إنما أشار إلى حكاية ما في نفسه وعبارته وهو المتلو المكتوب المسموع، فأما أن يشير إلى ذاته فلا ـ فهذا صريح القول بأن القرآن مخلوق، بل هم في ذلك أكفر من المعتزلة، فإن حكاية الشيء بمثله وشبهه. وهذا تصريح بأن صفات الله محكية، ولو كانت هذه التلاوة حكاية لكان الناس قد أتوا بمثل كلام الله، فأين عجزهم؟! ويكون التالي ـ في زعمهم ـ قد حكى بصوت وحرف ما ليس بصوت وحرف. وليس القرآن إلا سوراً مسوَّرة، وآيات مسطَّرة، في صحف مطهرة. قال تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود: ١٣]. ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [العنكبوت: ٤٩]. ﴿فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾﴾ [عبس: ١٣، ١٤]. ويكتب لمن قرأ بكل حرف عشر حسنات. قال ﷺ: «أما إني لا أقول (الم) حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»(١). وهو المحفوظ في صدور الحافظين المسموع من ألسن التالين. قال الشيخ حافظ الدين النسفي رحمه الله في «المنار»: إن القرآن اسم للنظم والمعنى. وكذا قال غيره من أهل الأصول. وما يُنسب إلى أبي حنيفة رحمه الله: أن من قرأ في الصلاة بالفارسية أجزأه ـ فقد رجع عنه ـ وقال: لا يجوز القراءة مع القدرة بغير العربية. وقالوا: لو قرأ بغير العربية إما أن يكون مجنوناً فيداوى، أو زنديقاً فيُقتل، لأن الله تكلم به بهذه اللغة، والإعجاز حصل بنظمه ومعناه.

[تكفير من أنكر أن القرآن كلام الله وزعم أنه قول البشر:]

وقوله: ومن سمعه وقال إنه كلام البشر فقد كفر. لا شك في تكفير من

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢٩١٠)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٤٢٩)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٥٥)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، ولفظه بتمامه: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: «ألم» حرف، لكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف».
والحديث صححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن الترمذي» برقم (٢٣٢٧).

أنكر أن القرآن كلام الله، بل قال إنه كلام محمد أو غيره من الخلق، مَلكاً كان أو بشراً. وأما إذا أقر أنه كلام الله، ثم أوَّل وحرَّف ـ فقد وافق قول من قال: «إنْ هذا إلا قول البشر». في بعض ما به كفر، وأولئك الذين استزلهم الشيطان ـ وسيأتي الكلام عليه عند قول الشيخ «ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله» إن شاء الله تعالى.

وقوله: ولا يشبه قول البشر، يعني أنه أشرف وأفصح وأصدق. قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]. وقال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨]. الآية. وقال تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨]. فلما عجزوا ـ وهم فصحاء العرب، مع شدة العداوة ـ عن الإتيان بسورة مثله، تبين صدق الرسول ﷺ أنه من عند الله. وإعجازه من جهة نظمه ومعناه، لا من جهة أحدهما فقط. هذا مع أنه قرآن عربي غير ذي عوج بلسان عربي مبين، أي بلغة العربية. فنفي المشابهة من حيث التكلم، ومن حيث التكلم به، ومن حيث النظم والمعنى، لا من حيث الكلمات والحروف. وإلى هذا وقعت الإشارة بالحروف المقطعة في أوائل السور، أي أنه في أسلوب كلامهم وبلغتهم التي يخاطبون بها. ألا ترى أنه يأتي بعد الحروف المقطعة بذكر القرآن؟ كما في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ۝٢﴾ [البقرة: ١، ٢]. ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۝٣﴾ [آل عمران: ١ـ ٣] الآية. ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ ۝٢﴾ [الأعراف: ١، ٢]، الآية. ﴿الٓرَ ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾ [يونس: ١]. وكذلك الباقي ينبههم أن هذا الرسول الكريم لم يأتكم بما لا تعرفونه، بل خاطبكم بلسانكم.

ولكن أهل المقالات الفاسدة يتذرعون بمثل هذا إلى نفي تكلم الله به، وسماع جبرائيل منه، كما يتذرعون بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ [الشورى: ١١]، إلى نفي الصفات. وفي الآية ما يرد عليهم قولهم، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. كما في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨] ما يرد على من ينفي الحرف، فإنه قال: ﴿فَأْتُوا۟

بِسُورَةٍ﴾، ولم يقل فأتوا بحرف، أو بكلمة. وأقصر سورة في القرآن ثلاث آيات. ولهذا قال أبو يوسف ومحمد: إن أدنى ما يجزىء في الصلاة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة، لأنه لا يقع الإعجاز بدون ذلك. والله أعلم.

[صفات الله تعالى ليست تحقيقات البشر:]

قوله: (ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر، فقد كفر. من أبصر هذا اعتبر. وعن مثل قول الكفار انزجر. علم أنه بصفاته ليس كالبشر).

ش: لما ذكر فيما تقدم أن القرآن كلام الله حقيقة، منه بدأ، نبّه بعد ذلك على أنه تعالى بصفاته ليس كالبشر، نفياً للتشبيه عقيب الإثبات، يعني أن الله تعالى وإن وُصف بأنه متكلم، لكن لا يوصف بمعنى من معاني البشر التي يكون الإنسان بها متكلماً، فإن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل -: باللبن الخالص السائغ للشاربين، يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه. والمعطل يعبد عدماً، والمشبه يعبد صنماً. وسيأتي في كلام الشيخ: ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه. وكذا قوله: وهو بين التشبيه والتعطيل. أي دين الإسلام، ولا شك أن التعطيل شر من التشبيه، بما سأذكره إن شاء الله تعالى. وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً، بل صفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به.

وقوله: فمن أبصر هذا اعتبر. أي من نظر بعين بصيرته فيما قاله من إثبات الوصف ونفي التشبيه ووعيد المشبه اعتبر وانزجر عن مثل قول الكفار.

[إثبات رؤية الله تعالى لأهل الجنة والرد على من أنكر ذلك:]

قوله: (والرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]. وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث

الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عزَّ وجلَّ ولرسوله ﷺ. ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه).

ش: المخالف في الرؤية الجهميةُ والمعتزلةُ ومن تبعهم من الخوارج والإمامية. وقولهم باطل مردود بالكتاب والسُّنَّة. وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وأهل الحديث، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السُّنَّة والجماعة.

وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين وأجلها، وهي الغاية التي شمَّر إليها المشمَّرون، وتنافس المتنافسون، وحُرِمها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مردودون.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله من الأدلة قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]. وهي من أظهر الأدلة. وأما من أبى إلا تحريفها بما يسميه تأويلاً ـ: فتأويل نصوص المعاد والجنة والنار والحساب، أسهل من تأويلها على أرباب التأويل. ولا يشاء مبطل أن يتأول النصوص ويحرِّفها عن مواضعها إلا وجد إلى ذلك من السبيل ما وجده متأول هذه النصوص.

وهذا الذي أفسد الدنيا والدين. وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم. وأبى المبطلون إلا سلوك سبيلهم، وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جناية. فهل قتل عثمان رضي الله عنه إلا بالتأويل الفاسد؟ وكذا ما جرى في يوم الجمل، وصِفِّين، ومقتل الحسين، والحرة؟ وهل خرجت الخوارج، واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض، وافترقت الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، إلا بالتأويل الفاسد؟!

وإضافة النظر إلى الوجه، الذي هو محله، في هذه الآية، وتعديته بأداة «إلى» الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على خلاف حقيقته وموضوعه، صريح في أن الله أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى الرب جلَّ جلاله.

فإن النظر له عدة استعمالات، بحسب صِلاته وتعديه بنفسه: فإن عدي بنفسه فمعناه: التوقف والانتظار: ﴿ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ﴾ [الحديد: ١٣]. وإن عدي بـ «في» فمعناه: التفكر والاعتبار، كقوله: ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]. وإن عدي بـ «إلى» فمعناه: المعاينة بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩]. فكيف إذا أضيف إلى الوجه الذي هو محل البصر؟ وروى ابن مردويه بسنده إلى ابن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ ـ في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢﴾ قال: من البهاء والحُسن ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾، قال في وجه الله عزَّ وجلَّ[(١)].

عن الحسن قال: نظرت إلى ربها فنضرت بنوره. وقال أبو صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما، [﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ قال: تنظر إلى وجه ربها عزَّ وجلَّ. وقال عكرمة: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢﴾، قال: من النعيم، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾، قال: تنظر إلى ربها نظراً، ثم حكى عن ابن عباس مثله]. وهذا قول المفسرين من أهل السُّنَّة والحديث. وقال تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ ۝٣٥﴾ [قٓ: ٣٥]. قال الطبري: قال علي بن أبي طالب وأنس بن مالك: هو النظر إلى وجه الله عزَّ وجلَّ. وقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾ [يونس: ٢٦]، فالحسنى: الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجهه الكريم، فسرها بذلك رسول الله ﷺ والصحابة من بعده، كما روى مسلم في صحيحه عن صهيب، قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾ [يونس: ٢٦]، قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى منادٍ: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يُثقِل موازيننا ويبيِّض وجوهنا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة»[(٢)].

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٩/ ١٢٠)، وإسناده ضعيف جدًّا، فيه ثوير بن أبي فاختة كذبه الثوري، وقال الدارقطني: متروك، وجزم الحفاظ في التقريب بضعفه.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٨١)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٥٥٥، ٣١٠٤)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٨٧)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٣٣٢، ٣٣٣).

ورواه غيره بأسانيد متعددة وألفاظ أخر، معناها أن الزيادة النظر إلى وجه الله عزَّ وجلَّ. وكذلك فسرها الصحابة رضي الله عنهم. روى ابن جرير [ذلك] عن جماعة، منهم: أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وحذيفة، وأبو موسى الأشعري، وابن عباس، رضي الله عنهم.

وقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]. احتج الشافعي رحمه الله وغيره من الأئمة بهذه الآية على الرؤية لأهل الجنة، ذكر ذلك الطبري وغيره عن المزني عن الشافعي. وقال الحاكم: حدثنا الأصم حدثنا الربيع بن سليمان قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعي، وقد جاءته رقعة من الصعيد فيها: ما تقول في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]؟ فقال الشافعي: لما أن حُجب هؤلاء في السخط، كان في هذا دليل على أن أولياءه يرونه في الرضى.

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وبقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ـ فالآيتان دليل عليهم:

أما الآية الأولى: فالاستدلال منها على ثبوت رؤيته من وجوه: **أحدها**: أنه لا يظن بكليم الله ورسوله الكريم وأعلم الناس بربه في وقته ـ أن يسأل ما لا يجوز عليه، بل هو عندهم من أعظم المحال. **الثاني**: أن الله لم ينكر عليه سؤاله، ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر سؤاله، وقال: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]. **الثالث**: أنه تعالى قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، ولم يقل: إني لا أُرى، أو لا تجوز رؤيتي، أو لستُ بمرئي. والفرق بين الجوابين ظاهر. ألا ترى أن من كان في كمه حجر فظنه رجل طعاماً فقال: أطعمنيه، فالجواب الصحيح: أنه لا يؤكل، أما إذا كان طعاماً صح أن يقال: إنك لن تأكله. وهذا يدل على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار، لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى. يوضحه: **الوجه الرابع**: وهو قوله: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]. فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت للتجلي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خُلق من ضعف؟ **الخامس**: أن الله سبحانه قادر على أن يجعل الجبل مستقرًّا، وذلك ممكن، وقد علق به الرؤية، ولو

كانت محالاً لكان نظير أن يقول: إن استقر الجبل فسوف آكل وأشرب وأنام. والكل عندهم سواء. **السادس**: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فإذا جاز أن يتجلى للجبل، الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب، فكيف يمتنع أن يتجلى لرسوله وأوليائه في دار كرامته؟ ولكن الله أعلم موسى أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار، فالبشر أضعف. **السابع**: أن الله كلم موسى وناداه وناجاه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبه كلامه بغير واسطة ـ فرؤيته أولى بالجواز. ولهذا لا يتم إنكار رؤيته إلا بإنكار كلامه، وقد جمعوا بينهما. وأما دعواهم تأييد النفي بـ «لن» وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة ـ: ففاسد، فإنها لو قيدت بالتأبيد لا يدل على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلقت؟ قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا﴾ [البقرة: ٩٥]، مع قوله: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]. ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء ذلك، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف: ٨٠]. فثبت أن «لن» لا تقتضي النفي المؤبد.

قال الشيخ جمال الدين ابن مالك رحمه الله:

ومن رأى النفي بلن مؤبدا فقوله اردد وسواه فاعضدا

وأما الآية الثانية: فالاستدلال بها على الرؤية من وجه حسن لطيف، وهو: أن الله تعالى إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال فلا يمدح به، وإنما يمدح الرب تعالى بالنفي إذا تضمن أمراً وجودياً، كمدحه بنفي السِّنَة والنوم، المتضمن كمال القيُّومية، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة، ونفي اللغوب والإعياء، المتضمن كمال القدرة، ونفي الشريك والصاحبة والولد والظهير، المتضمن كمال الربوبية والألوهية وقهره، ونفي الأكل والشرب المتضمن كمال صمديته وغناه، ونفي الشفاعة عنده إلا بإذنه المتضمن كمال توحده وغناه عن خلقه، ونفي الظلم، المتضمن كمال عدله وعلمه وغناه، ونفي النسيان وعزوب شيء عن علمه، المتضمن كمال علمه وإحاطته، ونفي المثل، المتضمن لكمال ذاته وصفاته.

ولهذا لم يتمدح بعدم محض لم يتضمن أمراً ثبوتياً، فإن المعدم يشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه، فإن المعنى: أنه يُرى ولا يُدرك ولا يحاط به، فقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، يدل على كمال عظمته، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث يحاط به، فإن «الإدراك» هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآ﴾ [الشعراء: ٦٢]، فلم ينفِ موسى الرؤية، وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك، كما يعلم ولا يحاط به علماً، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية، كما ذكرت أقوالهم في تفسير الآية. بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها على ما هي عليه.

[تواتر الأحاديث الدالة على الرؤية:]

وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه، الدالة على الرؤية فمتواترة، رواها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن.

فمنها: حديث أبي هريرة: «أن ناساً قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا، قال: فإنكم ترونه كذلك»[(١)]، الحديث، أخرجاه في «الصحيحين» بطوله.

وحديث أبي سعيد الخدري أيضاً في «الصحيحين»[(٢)] نظيره.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٤٣٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٨٢)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧٣٠)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٥٦٠)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٧٥، ٢٩٣، ٣٦٨، ٥٢٤).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٥٨١، ٧٤٣٩)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٨٣).

وحديث جرير بن عبد الله البجلي، قال: «كنا جلوساً مع النبي ﷺ، فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة، فقال: إنكم سترون ربكم عياناً، كما ترون هذا، لا تضامون في رؤيته»[(١)] الحديث أخرجاه في «الصحيحين».

وحديث صهيب المتقدم[(٢)]، رواه مسلم وغيره.

وحديث أبي موسى عن النبي ﷺ، قال: «وجنتان من فضة، آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب، آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن يروا ربهم تبارك وتعالى إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن»[(٣)]، أخرجاه في «الصحيحين».

ومن حديث عدي بن حاتم: «وليلقَيَن الله أحدُكم يوم يلقاه، وليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان يترجم له، فيقول: ألم أبعث إليك رسولاً فيبلغك؟ فيقول: بلى يا رب، فيقول: ألم أعطك مالاً وأفضل عليك؟ فيقول: بلى يا رب»[(٤)]. أخرجه البخاري في «صحيحه».

وقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابياً. ومن أحاط بها معرفة يقطع بأن الرسول قالها، ولولا أني التزمت الاختصار لسقت ما في الباب من الأحاديث.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٥٥٤، ٥٧٣، ٤٨٥١، ٧٤٣٤، ٧٤٣٥، ٧٤٣٦)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٦٣٣)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٥٥٤)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧٢٩)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٧٧)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٥).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٤٨٧٨، ٤٨٨٠، ٧٤٤٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٨٠)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٥٣٠)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٨٥).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١٤١٣، ٣٥٩٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٠١٦) (٦٧)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٤١٥)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٨٥)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٢٥٦، ٣٧٧).

ومن أراد الوقوف عليها فليواظب سماع الأحاديث النبوية، فإن فيها مع إثبات الرؤية أنه يكلم من شاء إذا شاء، وأنه يأتي لفصل القضاء يوم القيامة، وأنه فوق العالم، وأنه يناديهم بصوت يَسمَعُهُ من بعُد كما يسمعه من قرُب، وأنه يتجلى لعباده، وأنه يضحك، إلى غير ذلك من الصفات التي سماعها على الجهمية بمنزلة الصواعق.

[أصول الدين لا تعلم إلا من الكتاب والسُّنَّة:]

وكيف تعلم أصول دين الإسلام من غير كتاب الله وسُنَّة رسوله؟ وكيف يفسر كتاب الله بغير ما فسره به رسوله ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم، الذين نزل القرآن بلغتهم؟ وقد قال ﷺ: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»[(١)]. وفي رواية: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»[(٢)].

وسئل أبو بكر رضي الله عنه عن قوله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١﴾ [عبس: ٣١]. ما الأب؟ فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تُقلني، إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم[(٣)]؟

وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه. وإلا فهل تعقل رؤية بلا مقابلة؟ ومن قال: يرى لا في جهة - فليراجع عقله!! فإما أن يكون مكابراً لعقله وفي عقله شيء، وإلا فإذا قال يرى لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته، رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة.

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢٩٥٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وضعفه العلّامة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن الترمذي» برقم (٥٧٠).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢٩٥١)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٣٣، ٢٦٩، ٣٢٣، ٣٢٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وضعفه العلّامة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن الترمذي» برقم (٥٦٩).

(٣) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن كما في تفسير ابن كثير (١/ ١٦).

[عجز الأبصار عن رؤيته سبحانه في الدنيا:]

ولهذا ألزم المعتزلة من نفي العلو بالذات بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تعقل رؤية بلا مقابلة بغير جهة، وإنما لم نره في الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤية، فهذه الشمس إذا حدق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها، لا لامتناع في ذات المرئي، بل لعجز الرائي، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قُوى الآدميين حتى أطاقوا رؤيته. ولهذا لما تجلى الله للجبل: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، بأنه لا يراك حيٌّ إلا مات، ولا يابس إلا تدهده، ولهذا كان البشر يعجزون عن رؤية الملَك في صورته، إلا من أيده الله كما أيد نبينا، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [الأنعام:٨]. قال غير واحد من السلف: لا يطيقون أن يروا الملك في صورته، فلو أنزلنا عليهم ملكاً لجعلناه في صورة بشر، وحينئذٍ يشتبه عليهم: هل هو بشر أو ملك؟ ومن تمام نعمة الله علينا أن بعث فينا رسولاً منَّا.

وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لما وافقوهم على أنه لا داخل العالم ولا خارجه. لكن قول من أثبت موجوداً يرى لا في جهة ـ أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجوداً قائماً بنفسه لا يُرى ولا في جهة.

ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمراً وجودياً؟ أو أمراً عدميًّا؟ فإن أراد بها أمراً وجوديًّا كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يُرى، وهذه المقدمة ممنوعة، ولا دليل على إثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يُرى، وليس العالم في عالم آخر. وإن أردت بالجهة أمراً عدمياً، فالمقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار.

وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسُّنَّة، وإنما يتلقاه من قول فلان؟! وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول، ولا ينظر فيها، ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات النقَلة، الذين تخيرهم النقاد،

فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده، بل نقلوا نظْمه ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان، بل يتعلمونه بمعانيه. ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه وما يظنه دين الله ولم يتلق ذلك من الكتاب فهو مأثوم وإِن أصاب، ومن أخذ من الكتاب والسُّنَّة فهو مأجور وإِن أخطأ، لكن إِن أصاب يضاعف أجره.

وقوله: والرؤية حق لأهل الجنة، تخصيص أهل الجنة بالذكر، يفهم منه نفي الرؤية عن غيرهم. ولا شك في رؤية أهل الجنة لربهم في الجنة، وكذلك يرونه في المحشر قبل دخولهم الجنة، كما ثبت ذلك في «الصحيحين» عن رسول الله ﷺ[(١)].

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤]. واختلف في رؤية أهل المحشر على ثلاثة أقوال: **أحدها**: أنه لا يراه إِلا المؤمنون. **الثاني**: يراه أهل الموقف، مؤمنهم وكافرهم، ثم يحتجب عن الكفار ولا يرونه بعد ذلك. **الثالث**: يراه مع المؤمنين المنافقون دون بقية الكفار. وكذلك الخلاف في تكليمه لأهل الموقف.

[اتفاق الأمة على أن الله تعالى لا يراه أحد في الدنيا بعينيه:]

واتفقت الأمة على أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه، ولم يتنازعوا في ذلك إِلا في نبينا ﷺ خاصة: منهم من نفى رؤيته بالعين، ومنهم من أثبتها له ﷺ. وحكى القاضي عياض في كتابه «الشفا» اختلاف الصحابة ومن بعدهم في رؤيته ﷺ، وإِنكار عائشة رضي الله عنها أن يكون ﷺ رأى ربه بعين رأسه، وأنها قالت لمسروق حين سألها: هل رأى محمد ربه؟ فقالت: لقد قَفَّ شعري مما قلت، ثم قالت: من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب[(٢)]. ثم قال: وقال جماعة بقول عائشة رضي الله عنها، وهو المشهور

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٨٥٥، ٧٣٨٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٧٧)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٤٩ ـ ٥٠).

عن ابن مسعود وأبي هريرة واختلف عنه، وقال بإنكار هذا وامتناع رؤيته في الدنيا جماعة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه ﷺ رآه بعينه[١]، وروى عطاء عنه: أنه رآه بقلبه[٢].

ثم ذكر أقوالاً وفوائد، ثم قال: وأما وجوبه لنبينا ﷺ والقول بأنه رآه بعينه فليس فيه قاطع ولا نص، والمعوَّل فيه على آيتي النجم، والتنازع فيهما مأثور، والاحتمال لهما ممكن. وهذا القول الذي قاله القاضي عياض رحمه الله هو الحق، فإن الرؤية في الدنيا ممكنة، إذ لو لم تكن ممكنة، لما سألها موسى عليه السلام، لكن لم يرد نص بأنه ﷺ رأى ربه بعين رأسه، بل ورد ما يدل على نفي الرؤية، وهو ما رواه مسلم في «صحيحه» عن أبي ذر رضي الله عنه قال: «سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أنَّى أراه». وفي رواية: «رأيت نوراً»[٣].

وقد روى مسلم أيضاً عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال: «قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات، فقال: إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يُرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور»، (وفي رواية: النار)، «لو كشفه لأحرقت سُبُحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»[٤].

فيكون ـ والله أعلم ـ معنى قوله لأبي ذر «رأيت نوراً»: أنه رأى الحجاب، ومعنى قوله: «نورٌ أنَّى أراه»: النور الذي هو الحجاب يمنع من

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٧١٦)، عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠] قال: هي رؤيا عين، أريها رسول الله ﷺ ليلة أسري به.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٧٦)، عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: رآه بقلبه، وفي لفظ: رآه بفؤاده مرتين.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٧٨)، وأحمد في «المسند» (٥/ ١٤٧).

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٧٩)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٤٠٥)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٩٥).

رؤيته، فأنَّى أراه؟ أي فكيف أراه والنور حجاب بيني وبينه يمنعني من رؤيته؟ فهذا صريح في نفي الرؤية . والله أعلم.

وحكى عثمان بن سعيد الدارمي اتفاق الصحابة على ذلك، ونحن إلى تقرير رؤيته لجبريل أحوج منا إلى تقرير رؤيته لربه تعالى، وإن كانت رؤية الرب تعالى أعظم وأعلى، فإن النبوة لا يتوقف ثبوتها عليها البتة.

وقوله: بغير إحاطة ولا كيفية ـ هذا لكمال عظمته وبهائه، سبحانه وتعالى، لا تُدركه الأبصار ولا تحيط به، كما يُعلم ولا يحاط به علماً. قال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

وقوله: وتفسيره على ما أراد الله وعلمه، إلى أن قال: لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا. أي كما فعلت المعتزلة بنصوص الكتاب والسُّنَّة في الرؤية، وذلك تحريف لكلام الله وكلام رسوله عن مواضعه. فالتأويل الصحيح هو الذي يوافق ما جاءت به السُّنَّة، والفاسد المخالف له. فكل تأويل لم يدل عليه دليل من السياق، ولا معه قرينة تقتضيه، فإن هذا لا يقصده المبين الهادي بكلامه، إذ لو قصده لحفَّ بالكلام قرائن تدل على المعنى المخالف لظاهره، حتى لا يوقع السامع في اللبس والخطأ، فإن الله أنزل كلامه بياناً وهدى، فإذا أراد به خلاف ظاهره، ولم يحف به قرائن تدل على المعنى الذي يتبادر غيره إلى فهم كل أحد، لم يكن بياناً ولا هدى. فالتأويل إخبار بمراد المتكلم، لا إنشاء.

وفي هذا الموضع يغلط كثير من الناس، فإن المقصود فهم مراد المتكلم بكلامه، فإذا قيل: معنى اللفظ كذا وكذا، كان إخباراً بالذي عنى المتكلم، فإن لم يكن الخبر مطابقاً كان كذباً على المتكلم.

[الطرق التي يعرف بها مراد المتكلم:]

ويُعرف مراد المتكلم بطرق متعددة:

منها: أن يصرح بإرادة ذلك المعنى.

ومنها: أن يستعمل اللفظ الذي له معنى ظاهر بالوضع، ولا يبين بقرينة تصحب الكلام أنه لم يرد ذلك المعنى، فكيف إذا حف بكلامه ما يدل على أنه إنما أراد حقيقته وما وضع له، كقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. و«إنكم ترون ربكم عياناً كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب»[(١)]. فهذا مما يقطع به السامع له بمراد المتكلم، فإذا أخبر عن مراده بما دل عليه حقيقة لفظه الذي وُضع له مع القرائن المؤكدة، كان صادقاً في إخباره. وأما إذا تأول الكلام بما لا يدل عليه ولا اقترن به ما يدل عليه، فإخباره بأن هذا مراده كذبٌ عليه، وهو تأويل بالرأي، وتوهم بالهوى.

وحقيقة الأمر: أن قول القائل: نحمله على كذا، أو: نتأوله بكذا، إنما هو من باب دفع دلالة اللفظ عما وضع له، فإن منازِعه لما احتج عليه به ولم يمكنه دفع وروده، دفع معناه، وقال: أحمله على خلاف ظاهره.

فإن قيل: بل للحمل معنى آخر، لم تذكروه، وهو: أن اللفظ لما استحال أن يراد به حقيقته وظاهره، ولا يمكن تعطيله، استدللنا بوروده وعدم إرادة ظاهره على أن مجازه هو المراد، فحملناه عليه دلالة لا ابتداء.

قيل: فهذا المعنى هو الإخبار عن المتكلم أنه أراده، وهو إما صدق وإما كذب، كما تقدم، ومن الممتنع أن يريد خلاف حقيقته وظاهره ولا يبين للسامع المعنى الذي أراده، بل يعرف بكلامه ما يؤكد إرادة الحقيقة. ونحن لا نمنع أن المتكلم قد يريد بكلامه خلاف ظاهره، إذا قصد التعمية على السامع حيث يسوغ ذلك، ولكن المنكَر أن يريد بكلامه خلاف حقيقته وظاهره إذا قصد البيان والإيضاح وإفهام مراده! كيف والمتكلم يؤكد كلامه بما ينفي المجاز، ويكرره غير مرة، ويضرب له الأمثال.

وقوله: فإنه ما سلم في دينه إلا من سلَّم لله عزَّ وجلَّ ولرسوله ﷺ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه. أي: سلم لنصوص الكتاب والسُّنَّة، ولم يعترض عليها بالشكوك والشبه والتأويلات الفاسدة، أو بقوله: العقل يشهد

---

(١) تقدم تخريجه.

بضد ما دل عليه النقل! والعقل أصل النقل!! فإذا عارضه قدمنا العقل!! وهذا لا يكون قط. لكن إذا جاء ما يوهم مثل ذلك: فإن كان النقل صحيحاً فذلك الذي يدَّعي أنه معقول إنما هو مجهول، لو حقق النظر لظهر ذلك. وإن كان النقل غير صحيح فلا يصلح للمعارضة، فلا يُتصور أن يتعارض عقل صريح ونقل صحيح أبداً. ويعارض كلام من يقوله ذلك بنظيره، فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل، لأن الجمع بين المدلولين جمعٌ بين النقيضين، ورفعهما رفع النقيضين، وتقديم العقل ممتنع، لأن العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل، ولو أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضاً للنقل، لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجباً عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه. وهذا بين واضح، فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته، وأن خبره مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكون الدلالة باطلة لبطلان النقل لزم أن لا يكون العقل دليلاً صحيحاً، وإذا لم يكن دليلاً صحيحاً لم يجز أن يُتبع بحال، فضلاً عن أن يقدم، فصار تقديم العقل على النقل قدحاً في العقل.

[وجوب التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره:]

فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل نسميه معقولاً، أو نحمله شبهة أو شكاً، أو نقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فنوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما نوحد المرسِل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسِل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا نحاكم إلى غيره، ولا نرضى بحكم غيره، ولا نوقف تنفيذ أمره وتصديق خبره على عرضه على قول شيخه وإمامه وذوي مذهبه وطائفته ومن يعظمه، فإن أذنوا له نفَّذه وقبل خبره، وإلا فإن طلب السلامة فوضه إليهم وأعرض عن أمره وخبره، وإلا

حرَّفه عن مواضعه، وسمى تحريفه تأويلاً وحملاً، فقال: نؤوله ونحمله. فلأن يلقى العبد ربه بكل ذنب ـ ما خلا الإشراك بالله ـ خيرٌ له من أن يلقاه بهذه الحال. بل إذا بلغه الحديث الصحيح يعدُّ نفسه كأنه سمعه من رسول الله ﷺ، فهل يسوغ أن يؤخر قبوله والعمل به حتى يعرضه على رأي فلان وكلامه ومذهبه؟! بل كان الفرض المبادرة إلى امتثاله، من غير التفات إلى سواه، ولا يستشكل قوله لمخالفته رأي فلان، بل يستشكل الآراء لقوله، ولا يعارض نصه بقياس، بل نهدر الأقيسة، ونتلقى نصوصه، ولا نحرف كلامه عن حقيقته، لخيال يسميه أصحابه معقولاً، نعم هو مجهول، وعن الصواب معزول! ولا يوفق قبول قوله على موافقة فلان دون فلان، كائناً من كان.

قال الإمام أحمد: حدثنا أنس بن عياض، حدثنا أبو حازم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: لقد جلست أنا وأخي مجلساً ما أحب أن لي به حمر النعم، أقبلت أنا وأخي، وإذا مشيخةٌ من أصحاب رسول الله ﷺ جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق بينهم، فجلسنا حَجرة، إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ مغضباً، قد احمر وجهه، يرميهم بالتراب، ويقول: «مهلاً يا قوم! بهذا أهلِكت الأمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضاً، بل يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه»(١).

ولا شك أن الله قد حرم القول عليه بغير علم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ١٨١، ١٨٥، ١٩٥، ١٩٦)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٨٥)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (١٢١)، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (٦٩).

﴿يُنَزِّلَ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. فعلى العبد أن يجعل ما بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يعرضه عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم: هل خالفه أو وافقه ـ يكون ذلك الكلام مجملاً لا يَعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده لكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو بتكذيبه ـ فإنه يمسك عنه، ولا يتكلم إلا بعلم، والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، وقد يكون علمٌ من غير الرسول، لكن في الأمور الدنيوية، مثل الطب والحساب والفلاحة، وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية، فهذه العلم فيها ما أخِذ عن الرسول لا غير.

قوله: (ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام).

ش: هذا من باب الاستعارة، إذ القدم الحسي لا تثبت إلا على ظهر شيء. أي لا يثبت إسلام من لم يسلِّم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها، ولا يعترض عليها ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه. روى البخاري عن الإمام محمد بن شهاب الزهري رحمه الله أنه قال: من الله الرسالة، ومن الرسول البلاغ، وعلينا التسليم[1]. وهذا كلام جامع نافع.

وما أحسن المثل المضروب للنقل مع العقل، وهو: أن العقل مع النقل كالعامي المقلد مع العالم المجتهد، بل هو دون ذلك بكثير، فإن العامي يمكنه أن يصير عالماً، ولا يمكن العالم أن يصير نبياً رسولاً، فإذا عرف العامي المقلد عالماً، فدل عليه عامياً آخر. ثم اختلف المفتي والدال، فإن المستفتي يجب عليه قبول قول المفتي، دون الدال، فلو قال الدال: الصواب معي دون المفتي، لأني أنا الأصل في علمك بأنك مفتٍ، فإذا قدمت قوله على قولي قدحت في الأصل الذي به عرفت أنه مفتٍ، فلزم القدح في فرعه!

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣/ ٥٠٣).

فيقول له المستفتي: أنت لما شهدت له بأنه مفتٍ، ودللت عليه، شهدت له بوجوب تقليده دونك، فموافقتي لك في هذا العلم المعين، لا تستلزم موافقتك في كل مسألة، وخطؤك فيما خالفت فيه المفتي الذي هو أعلم منك، لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفتٍ، هذا مع علمه أن ذلك المفتي قد يخطىء.

والعاقل يعلم أن الرسول معصوم في خبره عن الله تعالى، لا يجوز عليه الخطأ، فيجب عليه التسليم له والانقياد لأمره، وقد علمنا بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال للرسول: هذا القرآن الذي تلقيه علينا، والحكمة التي جئتنا بها، قد تضمن كل منهما أشياء كثيرة تناقض ما علمناه بعقولنا، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا، فلو قبلنا جميع ما تقوله مع أن عقولنا تناقض ذلك لكان قدحاً في ما علمنا به صدقك، فنحن نعتقد موجب العقول الناقضة لما ظهر من كلامك، وكلامك نعرض عنه، لا نتلقى منه هدياً ولا علماً، لم يكن مثل هذا الرجل مؤمناً بما جاء به الرسول، ولم يرض منه الرسول بهذا، بل يعلم أن هذا لو ساغ لأمكن كل أحد أن يؤمن بشيء مما جاء به الرسول، إذ العقول متفاوتة، والشبهات كثيرة، والشياطين لا تزال تلقي الوسواس في النفوس، فيمكن كل أحد أن يقول مثل هذا في كل ما أخبر به الرسول وما أمر به!! وقد قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [النور: ٥٤]. وقال: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]. وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٤]. ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]. ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢﴾ [الدخان: ١، ٢، والزخرف: ١، ٢]. ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢﴾ [يوسف: ٢]. ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١]. ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]. ونظائر ذلك كثيرة في القرآن. فأمر الإيمان بالله واليوم الآخر: إما أن يكون الرسول تكلم فيه بما يدل على

الحق أم لا؟ الثاني باطل، وإن كان قد تكلم [بما يدل] على الحق بألفاظ مجملة محتملة، فما بلَّغ البلاغ المبين، وقد شهد له خير القرون بالبلاغ، وأشهد الله عليهم في الموقف الأعظم، فمن يدعي أنه في أصول الدين لم يبلغ البلاغ المبين، فقد افترى عليه ﷺ.

قوله: (فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان).

[النهي عن التكلم في أصول الدين وغيرها بغير علم:]

ش: هذا تقرير للكلام الأول، وزيادة تحذير أن يتكلم في أصول الدين ـ بل وفي غيرها ـ بغير علم. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ﴿٣﴾ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٤﴾﴾ [الحج: ٣، ٤]. وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ لَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٩﴾﴾ [الحج: ٨، ٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]. وقال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى.

وعن أبي أُمامة الباهلي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ضل قوم بعد هدًى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل» ثم تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا﴾[1] [الزخرف: ٥٨]. رواه الترمذي، وقال: حديث حسن. وعن عائشة

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٣٢٥٠)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٨) وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٥٢، ٢٥٦)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨)، وحسنه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (٤٥).

رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصِم»(١). خرجاه في «الصحيحين».

ولا شك أن من لم يسلم للرسول نقص توحيده، فإنه يقول برأيه وهواه، ويقلد ذا رأي وهوى بغير هدى من الله، فينقص من توحيده بقدر خروجه عما جاء به الرسول، فإنه قد اتخذه في ذلك إلهاً غير الله. قال تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]. أي: عبد ما تهواه نفسه. وإنما دخل الفساد في العالم من ثلاث فرق، كما قال عبد الله بن المبارك رحمة الله عليه:

رأيت الذنوب تميتُ القلوب ... وقد يورث الذلَّ إدمانُها

وتركُ الذنوب حياةُ القلوب ... وخيرٌ لنفسك عصيانُها

وهل أفسد الدينَ إلا الملوكُ ... وأحبارُ سوءٍ ورهبانُها

فالملوك الجائرة يعترضون على الشريعة بالسياسات الجائرة، ويعارضونها بها، ويقدمونها على حكم الله ورسوله. وأحبار السوء، وهم العلماء الخارجون عن الشريعة بآرائهم وأقيستهم الفاسدة، المتضمنة تحليل ما حرم الله ورسوله، وتحريم ما أباحه، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وإطلاق ما قيده، وتقييد ما أطلقه، ونحو ذلك. والرهبان وهم جهال المتصوفة، المعترضون على حقائق الإيمان والشرع، بالأذواق والمواجيد والخيالات والكشوفات الباطلة الشيطانية، المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله، وإبطال دينه الذي شرعه على لسان نبيه ﷺ، والتعوض عن حقائق الإيمان بخدع الشيطان وحظوظ النفس. فقال الأولون: إذا تعارضت السياسة والشرع قدمنا السياسة! وقال الآخرون: إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل! وقال أصحاب الذوق إذا تعارض الذوق والكشف، وظاهر الشرع قدمنا الذوق والكشف.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٥٢٣، ٧١٨٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٦٨)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٩٧٦)، والنسائي في «سننه» (٨/ ٢٤٨)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٥٥، ٦٢، ٢٠٥).

[كلام الغزالي في علم الجدل والكلام:]

ومن كلام أبي حامد الغزالي رحمه الله في كتابه الذي سماه «إحياء علوم الدين» وهو من أجلِّ كتبه، أو أجلُّها: «فإن قلت: فعلم الجدل والكلام مذموم كعلم النجوم أو هو مباح أو مندوب إليه؟ فاعلم أن للناس في هذا غلوًّا وإسرافاً في أطراف. فمن قائل: إنه بدعة وحرام، وإن العبد أن يلقى الله بكل ذنب سوى الشرك خيرٌ له من أن يلقاه بالكلام. ومن قائل: إنه فرضٌ، إما على الكفاية، وإما على الأعيان، وإنه أفضل الأعمال وأعلى القربات، فإنه تحقيق لعلم التوحيد ونضال عن دين الله. قال: وإلى التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان وجميع أئمة الحديث من السلف» وساق الألفاظ عن هؤلاء. قال: وقد اتفق أهل الحديث من السلف على هذا. لا ينحصر ما نقل عنهم من التشديدات فيه، قالوا: ما سكت عنه الصحابة ـ مع أنهم أعرف بالحقائق وأفصحُ بترتيب الألفاظ من غيرهم ـ إلا لما يتولد منه من الشر. وكذلك قال ﷺ: «هلك المتنطعون»[1]. أي المتعمقون في البحث والاستقصاء.

واحتجوا أيضاً بأن ذلك لو كان من الدين لكان أهم ما يأمر به رسول الله ﷺ ويعلم طريقه ويثني على أربابه. ثم ذكر بقية استدلالهم، ثم ذكر استدلال الفريق الآخر. إلى أن قال: فإن قلت: فما المختار عندك؟ فأجاب بالتفصيل، فقال: فيه منفعة، وفيه مضرة: فهو في وقت الانتفاع حلال أو مندوب أو واجب، كما يقتضيه الحال. وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار ومحله حرام.

قال: فأما مضرته، فإثارة الشبهات، وتحريف العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم، وذلك مما يحصل بالابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوك فيه،

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٧٠)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٠٨)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٨٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

ويختلف فيه الأشخاص. فهذا ضرره في اعتقاد الحق، وله ضرر في تأكيد اعتقاد البدعة، وتثبيتها في صدورهم، بحيث تنبعث دواعيهم ويشتد حرصهم على الإِصرار عليه، ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يثور من الجدل.

قال: وأما منفعته، فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه وهيئتها، فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخبيط والتضليل أكثر من الكشف والتعريف. قال: وهذا إِذا سمعته من محدِّث أو حشوي ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا، فاسمع هذا ممن خبر الكلام، ثم قاله بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل فيه إِلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم أخرى سوى نوع الكلام، وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود. ولعمري لا ينفك الكلام عن كشف وتعريف وإِيضاح لبعض الأمور، ولكن على الندور. انتهى ما نقلته عن الغزالي رحمه الله.

وكلام مثله في ذلك حجة بالغة، والسلف لم يكرهوه لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معانٍ صحيحة، كالاصطلاح على ألفاظ العلوم الصحيحة، ولا كرهوا أيضاً الدلالة على الحق والمحاجة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق.

ومن ذلك: مخالفتها للكتاب والسُّنَّة وما فيه من علوم صحيحة، فقد وعروا الطريق إلى تحصيلها، وأطالوا الكلام في إِثباتها مع قلة نفعها، فهي لحم جمل غثّ على رأس جبل وَعر، لا سهلٌ فيرْتقى، ولا سمين فينتقى. وأحسن ما عندهم فهو في القرآن أصح تقريراً، وأحسنُ تفسيراً، فليس عندهم إِلا التكلف والتطويل والتعقيد. كما قيل:

لولا التنافس في الدنيا لما وُضعت كتبُ التناظر لا «المغني» ولا «العمدُ»
يُحللون بزعم منهمُ عُقَدا وبالذي وضعوه زادت العُقدُ

فهم يزعمون أنهم يدفعون بالذي وضعوه، الشُّبه والشكوك، والفاضلُ الذي يعلم أن الشبه والشكوك زادت بذلك.

ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب الله وكلام رسوله، ويحصلَ من كلام هؤلاء المتحيرين. بل الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبرَ معناه ويعقله، ويعرفَ برهانه ودليله العقلي والخبري السمعي، ويعرفَ دلالته على هذا وهذا، ويجعلَ أقوالَ الناس التي توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحابها: هذه الألفاظ تحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قُبلَ، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد. وهذا مثل لفظ المركب والجسم والتحيز والجوهر والجهة والحيز والعرض، ونحو ذلك. فإن هذه الألفاظ لم تأتِ في الكتاب والسُّنَّة بالمعنى الذي يريده أهل الاصطلاح، بل ولا في اللغة، بل هم يخصون بالتعبير بها عن معانٍ لم يعبر غيرهم عنها بها، فتفسر تلك المعاني بعبارات أخر، وينظر ما دل عليه القرآن من الأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل.

مثال ذلك، في التركيب. فقد صار له معانٍ: **أحدها**: التركيب من متباينين فأكثر. ويسمى: تركيب مزج، كتركيب الحيوان من الطبائع الأربع والأعضاء ونحو ذلك، وهذا المعنى منفي عن الله سبحانه وتعالى، ولا يلزم من وصف الله تعالى بالعلوِّ ونحوه من صفات الكمال، أن يكون مركباً بهذا المعنى المذكور. **والثاني**: تركيب الجوار، كمصراعي الباب ونحو ذلك، ولا يلزم أيضاً من ثبوت صفاته تعالى إثبات هذا التركيب. **الثالث**: التركيب من الأجزاء المتماثلة، وتسمى: الجواهر المفردة. **الرابع**: التركيب من الهيولى والصورة، كالخاتم مثلاً، هيولاه: الفضة، وصورته معروفة. وأهل الكلام قالوا: إن الجسم يكون مركباً من الجواهر المفردة، ولهم كلام في ذلك يطول، ولا فائدة فيه، وهو أنه: هل يمكن التركيب من جزءين، أو من أربعة، أو ستة، أو ثمانية، أو ستة عشر؟ وليس هذا التركيب لازماً لثبوت صفاته تعالى وعلوه على خلقه. والحق أن الجسم غير مركب من هذه الأشياء، وإنما قولهم مجرد دعوى، وهذا مبسوط في موضعه. **الخامس**: التركيب من الذات والصفات، هم سموه تركيباً لينفوا به صفات الرب تعالى،

وهذا اصطلاح منهم لا يعرف في اللغة، ولا في استعمال الشارع، فلسنا نوافقهم على هذه التسمية ولا كرامة. ولئن سموا إثبات الصفات تركيباً ـ: فنقول لهم: العبرة للمعاني لا للألفاظ، سموه ما شئتم، ولا يترتب على التسمية بدون المعنى حكم! فلو اصطلح على تسمية اللبن خمراً، لم يحرم بهذه التسمية. **السادس**: التركيب من الماهية ووجودها، وهذا يفرضه الذهن أنهما غيران، وأما في الخارج، هل يمكن ذاتٌ مجردة عن وجودها، ووجودها مجردٌ عنها؟ هذا محال. فترى أهل الكلام يقولون: هل ذات الرب وجوده أم غير وجوده؟ ولهم في ذلك خبط كثير. وأمثلهم طريقة رأيُ الوقف والشك في ذلك. وكم يزول بالاستفسار والتفصيل كثيرٌ من الأضاليل والأباطيل.

[سبب الإضلال الإعراض عن تدبر كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ والاشتغال بعلم الكلام:]

وسبب الإضلال الإعراض عن تدبر كلام الله وكلام رسوله، والاشتغال بكلام اليونان والآراء المختلفة. وإنما سمي هؤلاء: أهل الكلام، لأنهم لم يفيدوا علماً لم يكن معروفاً، وإنما أتوا بزيادة كلام قد لا يفيد، وهو ما يضربونه من القياس لإيضاح ما علم بالحس، وإن كان هذا القياس وأمثاله ينتفع به في موضع آخر، ومع من ينكر الحس. وكل من قال برأيه وذوقه وسياسته ـ مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول ـ فقد ضاهى إبليس، حيث لم يسلم لأمر ربه، بل قال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ [الأعراف: ١٢]. وقال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ٨٠﴾ [النساء: ٨٠]. وقال تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣١﴾ [آل عمران: ٣١]. وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥﴾ [النساء: ٦٥]. أقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكِّموا نبيه ويرضوا بحكمه ويسلموا تسليماً.

قوله: (فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسْوساً تائهاً، شاكاً، لا مؤمناً مصدقاً، ولا جاحداً مكذباً).

[اعتراف كبار علماء الكلام بوقوعهم في الحيرة والشك:]

ش: يتذبذب: يضطرب ويتردد. وهذه الحالة التي وصفها الشيخ رحمه الله حال كل من عدل عن الكتاب والسُّنَّة إلى علم الكلام المذموم، أو أراد أن يجمع بينه وبين الكتاب والسُّنَّة، وعند التعارض يتأول النص ويرده إلى الرأي والآراء المختلفة، فيؤول أمره إلى الحيرة والضلال والشك، كما قال ابن رشد الحفيد، وهو من أعلم الناس بمذاهب الفلاسفة ومقالاتهم، في كتابه «تهافت التهافت»: «ومن الذي قال في الإلهيات شيئاً يعتد به؟». وكذلك الآمدي، أفضل أهل زمانه، واقف في المسائل الكبار حائر. وكذلك الغزالي رحمه الله، انتهى آخر أمره إلى الوقف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق وأقبل على أحاديث الرسول ﷺ، فمات و[صحيح الإمام] البخاري على صدره. وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، قال في كتابه الذي صنفه في أقسام اللذات:

نهاية إقدام العقول عِقالُ ... وغايةُ سعي العالمين ضَلالُ
وأرواحنا في وَحشة من جسومنا ... وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه: قيل وقالوا
فكم قد رأينا من رجال ودولة ... فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علتْ شرفاتِها ... رجالٌ، فزالوا والجبالُ جبالُ

لقد تأملتُ الطرقَ الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا ترْوي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]. ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]. ثم قال: «ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي».

وكذلك قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، إنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم، حيث قال:

لعمري لقد طفتُ المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أرَ إلا واضعاً كفَّ حائرٍ على ذَقَنٍ أو قارعاً سنَّ نادمِ

وكذلك قال أبو المعالي الجويني: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفتُ أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به. وقال عند موته: لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي، أو قال: على عقيدة عجائز نيسابور. وكذلك قال شمس الدين الخسرو شاهي، وكان من أجل تلامذة فخر الدين الرازي، لبعض الفضلاء، وقد دخل عليه يوماً، فقال: ما تعتقده؟ قال: ما يعتقده المسلمون، فقال: وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به؟ أو كما قال، فقال: نعم، فقال: أشكر الله على هذه النعمة، لكني والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، وبكى حتى أخضل لحيته. ولابن أبي الحديد. الفاضل المشهور بالعراق:

فيك يا أُغلوطة الفكر حار أمري وانقضى عُمري
سافرتْ فيك العقول فما ربحتْ إلا أذى السفر
فلحى اللَّهُ الألى زعموا أنك المعروف بالنظر
كذَبوا إن الذي ذكروا خارجٌ عن قوة البشر

وقال الخوفجي عند موته: ما عرفت مما حصلته شيئاً سوى أن الممكن يفتقر إلى المرجح، ثم قال: الافتقار وصف سلبي، أموت وما عرفت شيئاً. وقال آخر: أضطجع على فراشي وأضع اللحفة على وجهي، وأقابل بين حجج هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي منها شيء.

ومن يصل إلى مثل هذه الحال إن لم يتداركه الله برحمته وإلا تزندق، كما قال أبو يوسف: من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال

بالكيمياء أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب. وقال الشافعي رحمه الله: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسُّنَّة وأقبل على الكلام. وقال: لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت مسلماً يقوله، ولأن يُبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه ـ ما خلا الشرك بالله ـ خيرٌ له من أن يبتلى بالكلام. انتهى.

وتجد أحد هؤلاء عند الموت يرجع إلى مذهب العجائز، فيقر بما أقروا به ويعرض عن تلك الدقائق المخالفة لذلك، التي كان يقطع بها، ثم تبين له فسادها، أو لم يتبين له صحتها، فيكونون في نهاياتهم ـ إذا سلموا من العذاب ـ بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء والأعراب.

والدواء النافع لمثل هذا المرض، ما كان طبيب القلوب صلوات الله وسلامه عليه يقوله ـ إذا قام من الليل يفتتح الصلاة ـ: «اللّهم ربَّ جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختُلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»[(١)]. خرجه مسلم.

توسل ﷺ إلى ربه بربوبية جبرائيل وميكائيل وإسرافيل أن يهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إذ حياة القلب بالهداية. وقد وكل الله سبحانه هؤلاء الثلاثة بالحياة: فجبرائيل موكل بالوحي الذي هو سبب حياة القلوب، وميكائيل بالقَطر الذي هو سبب حياة الأبدان وسائر الحيوان، وإسرافيل بالنفخ في الصور الذي هو سبب حياة العالم وعود الأرواح إلى أجسادها. فالتوسل إلى الله سبحانه بربوبية هذه الأرواح العظيمة الموكلة بالحياة، له تأثير عظيم في حصول المطلوب. والله المستعان.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٧٧٠)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٤١٦)، وأبو داود في «سننه» برقم (٧٧٦)، والنسائي في «سننه» (٣/ ٢١٢ـ ٢١٣)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٣٥٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

قوله: (ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهم، أو تأولها بفهم، إذ كان تأويل الرؤية ـ وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ـ بترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين، ومن لم يَتَوَقَّ النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه).

ش: يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على المعتزلة ومن يقول بقولهم في نفي الرؤية، وعلى من يشبه الله بشيء من مخلوقاته. فإن النبي ﷺ قال: «إنكم ترَوْن ربكم كما ترَوْن القمر ليلة البدر»[1]، الحديث: أدخل «كاف» التشبيه على «ما» المصدرية [أو] الموصولة بـ «ترون» التي تتأول مع صلتها إلى المصدر الذي هو الرؤية، فيكون التشبيه في الرؤية لا في المرئي. وهذا بيِّن واضح في أن المراد إثبات الرؤية وتحقيقها، ودفع الاحتمالات عنها. وماذا بعد هذا البيان وهذا الإيضاح؟! فإذا سُلِّط التأويل على مثل هذا النص، كيف يستدل بنص من النصوص؟! وهل يحتمل هذا النص أن يكون معناه: إنكم تعلمون ربكم كما تعلمون القمر ليلة البدر؟! ويستشهد لهذا التأويل الفاسد بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١﴾ [الفيل: ١]. ونحو ذلك مما استعمل فيه «رأى» التي من أفعال القلوب!! ولا شك أن «ترى» تارة تكون بصرية، وتارة تكون قلبية، وتارة تكون من رؤيا الحلم، وغير ذلك، ولكن ما يخلو الكلام من قرينة تخلّص أحد معانيه من الباقي. وإلا لو أخلى المتكلم كلامه من القرينة المخلّصة لأحد المعاني لكان مجملاً مُلغزاً، لا مبيَّناً موضحاً. وأي بيان وقرينة فوق قوله: «ترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب»[2]؟ فهل مثل هذا مما يتعلق برؤية البصر، أو برؤية القلب؟ وهل يخفى مثل هذا إلا على من أعمى الله قلبه؟

فإن قالوا: ألجأنا إلى هذا التأويل، حكم العقل بأن رؤيته تعالى محال لا يُتصور إمكانها!

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

فالجواب: أن هذه دعوى منكم، خالفكم فيها أكثر العقلاء، وليس في العقل ما يحيلها، بل لو عرض على العقل موجود قائم بنفسه لا يمكن رؤيته لحكم بأن هذا محال.

وقوله: «لمن اعتبرها منهم بوهم»، أي توهم أن الله تعالى يُرى على صفة كذا، فيتوهم تشبيهاً، ثم بعد هذا التوهم ـ إن أثبت ما توهمه من الوصف ـ فهو مشبه، وإن نفى الرؤية من أصلها لأجل ذلك التوهم ـ فهو جاحد معطل. بل الواجب دفع ذلك الوهم وحده، ولا يعم بنفيه الحق والباطل، فينفيهما ردًّا على من أثبت الباطل، بل الواجب رد الباطل وإثبات الحق.

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ رحمه الله بقوله: «ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه» فإن هؤلاء المعتزلة يزعمون أنهم ينزهون الله بهذا النفي! وهل يكون التنزيه بنفي صفة الكمال؟ فإن نفي الرؤية ليس بصفة كمال، إذ المعدوم لا يرى، وإنما الكمال في إثبات الرؤية ونفي إدراك الرائي له إدراك إحاطة، كما في العلم، فإن نفي العلم به ليس بكمال، وإنما الكمال في إثبات العلم ونفي الإحاطة به علماً. فهو سبحانه لا يحاط به رؤية، كما لا يحاط به علماً.

وقوله: «أو تأولها بفهم» أي ادعى أنه فهم لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وما يفهمه كل عربي من معناها، فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل: أنه صرف اللفظ عن ظاهره، وبهذا تسلط المحرّفون على النصوص، وقالوا: نحن نتأول ما يخالف قولنا، فسموا التحريف: تأويلاً، تزييناً له وزخرفة ليقبل، وقد ذم الله الذين زخرفوا الباطل، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]. والعبرة للمعاني لا للألفاظ. فكم من باطل قد أقيم عليه دليل مزخرفٌ عورض به دليل الحق. وكلامه هنا نظير قوله فيما تقدم: «لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا». ثم أكد هذا المعنى بقوله: «إذا كان تأويل الرؤية ـ وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ـ: بترك

التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين». ومراده ترك التأويل [الذي] يسمونه تأويلاً، وهو تحريف. ولكن الشيخ رحمه الله تأدب وجادل بالتي هي أحسن، كما أمر الله تعالى بقوله: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥]. وليس مراده ترك كل ما يسمى تأويلاً، ولا ترك شيئاً من الظواهر لبعض الناس لدليل راجح من الكتاب والسُّنَّة. وإنما مراده ترك التأويلات الفاسدة المبتدعة، المخالفة لمذهب السلف، التي يدل الكتاب والسُّنَّة على فسادها، وترك القول على الله بلا علم.

فمن التأويلات الفاسدة، تأويل أدلة الرؤية، وأدلة العلو، وأنه لم يكلم موسى تكليماً، ولم يتخذ إبراهيم خليلاً!

ثم قد صار لفظ «التأويل» مستعملاً في غير معناه الأصلي.

[معنى التأويل في الكتاب والسُّنَّة:]

فالتأويل في كتاب الله وسُنَّة رسوله: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام. فتأويل الخبر: هو عين المخبر به، وتأويل الأمر: نفس الفعل المأمور به. كما قالت عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه: سبحانك اللّهم ربنا وبحمدك، اللّهم اغفر لي» يتأول القرآن[1]. وقال تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]. ومنه تأويل الرؤيا، وتأويل العمل، كقوله: ﴿هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]. وقوله: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ٦]. وقوله: ﴿ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلٗا﴾ [النساء: ٥٩]. وقوله: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأۡوِيلِ مَا لَمۡ تَسۡطِع عَّلَيۡهِ صَبۡرًا﴾ [الكهف: ٧٨]، إلى قوله:

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٧٩٤، ٨١٧، ٤٢٩٣، ٤٩٦٧، ٤٩٦٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٤٨٤)، وأبو داود في «سننه» برقم (٨٧٧)، والنسائي في «سننه» (٢/ ١٩٠/ ٢١٩)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٨٨٩)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٢٣٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

﴿ذَٰلِكَ تَأۡوِيلُ مَا لَمۡ تَسۡطِع عَّلَيۡهِ صَبۡرٗا﴾ [الكهف: ٨٢]، فمن ينكر وقوع مثل هذا التأويل، والعلم بما تعلق بالأمر والنهي منه؟ وأما ما كان خبراً، كالإخبار عن الله واليوم الآخر، فهذا قد لا يُعلم تأويله، الذي هو حقيقته، إذ كانت لا تعلم بمجرد الإخبار، فإن المخبر إن لم يكن قد تصور المخبر به، أو ما يعرفه قبل ذلك ـ لم يعرف حقيقته، التي هي تأويله، بمجرد الإخبار. وهذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله. لكن لا يلزم من نفي العلم بالتأويل نفي العلم بالمعنى الذي قصد المخاطب إفهام المخاطَب إياه، فما في القرآن آية إلا وقد أمر الله بتدبرها، وما أنزل آية إلا وهو يحب أن يعلم ما عنى بها، وإن كان من تأويله ما لا يعلمه إلا الله. فهذا معنى التأويل في الكتاب والسُّنَّة وكلام السلف، وسواء كان هذا التأويل موافقاً للظاهر أو مخالفاً له.

والتأويل في كلام كثير من المفسرين، كابن جرير ونحوه، يريدون به تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالف، وهذا اصطلاح معروف. وهذا التأويل كالتفسير، يحمد حقه، ويُرد باطلُه. وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ٧]، الآية ـ فيها قراءتان: قراءة من يقف على قوله: (إلا الله)، وقراءة من لا يقف عندها، وكلتا القراءتين حق. ويراد بالأولى المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله. ويراد بالثانية المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره، وهو تأويله.

ولا يريد من وَقَف على قوله: (إلا الله) أن يكون التأويل بمعنى التفسير للمعنى، فإن لازم هذا أن يكون الله أنزل على رسوله كلاماً لا يعلم معناه جميعُ الأمة ولا الرسول، ويكون الراسخون في العلم لا حظّ لهم في معرفة معناها سوى قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ [آل عمران: ٧]. وهذا القدر يقوله غير الراسخ في العلم من المؤمنين، والراسخون في العلم يجب امتيازهم عن عوام المؤمنين في ذلك. وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله[1]. ولقد صدق رضي الله

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» برقم (٦٦٣٢).

عنه، فإن النبي ﷺ دعا له وقال: «اللّهم فقّهه في الدين، وعلّمه التأويل»[(١)]. رواه البخاري وغيره. ودعاؤه ﷺ لا يردّ. قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس، من أوله إلى آخره، أقفه عند كل آية وأسأله عنها. وقد تواترت النقول عنه أنه تكلم في جميع معاني القرآن، ولم يقل عن آية إنها من المتشابه الذي لا يعلم أحدٌ تأويله إلا الله.

وقول الأصحاب رحمهم الله في الأصول: المتشابه: الحروف المقطعة في أوائل السور، ويروى هذا عن ابن عباس. مع أن هذه الحروف قد تكلم في معناها أكثر الناس، فإن كان معناها معروفاً، فقد عرف معنى المتشابه، وإن لم يكن معروفاً، وهي المتشابه، كان ما سواها معلومَ المعنى، وهذا المطلوب.

وأيضاً فإن الله قال: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. وهذه الحروف ليست آيات عند جمهور العادّين.

[معنى التأويل في كلام المتأخرين:]

والتأويل في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك. وهذا هو التأويل الذي تنازع الناس فيه في كثير من الأمور الخبرية والطلبية. فالتأويل الصحيح منه: الذي يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسُّنَّة، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد، وهذا مبسوط في موضعه. وذكر في «التبصرة» أن

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥)، والطبراني في «معجمه الكبير» (١/ ٨٤/ ٢) بهذا اللفظ، وإسناده صحيح.
وأخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١٤٣) بلفظ: «اللّهم فقهه في الدين» وهو عند مسلم برقم (٢٤٧٧) بلفظ: «اللّهم فقهه».
وأخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٥، ٧٢٧٠)، بلفظ: «اللّهم علّمه الكتاب».
وفي لفظ: «اللّهم علّمه الحكمة» وقد أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٧٥٦)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٨٢٤)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٦٦).

نصير بن يحيى البلخي روى عن عمرو بن إسماعيل بن حماد بن أبي يحيى بن محمد بن الحسن رحمهم الله: أنه سئل عن الآيات والأخبار التي فيها من صفات الله تعالى ما يؤدي ظاهره إلى التشبيه؟ فقال: نمرُّها كما جاءتْ، ونؤمن بها، ولا نقول: كيف وكيف. ويجب أن يعلم أن المعنى الفاسد الكفريّ ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه، وأن من فهم ذلك منه فهو لقصور فهمه ونقص علمه، وإذا كان قد قيل في قول بعض الناس:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وآفتُهُ مِن الفهم السّقيمِ

وقيل:

عليَّ نحتُ القوافي مِنْ مَعَادِنها وما عليَّ إذا لم تفهمِ البقرُ

فكيف يقال في قول الله، الذي هو أصدق الكلام وأحسن الحديث، وهو الكتاب الذي: ﴿أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]. إن حقيقة قولهم إن ظاهر القرآن والحديث هو الضلال، وإنه ليس فيه بيان ما يصلح من الاعتقاد، ولا فيه بيان التوحيد والتنزيه؟! هذا حقيقة قول المتأولين. والحقُّ أن ما دل عليه القرآن فهو حق، وما كان باطلاً لم يدل عليه. والمنازعون يدّعون دلالته على الباطل الذي يتعين صرفه!

فيقال لهم: هذا الباب الذي فتحتموه، وإن كنتم تزعمون أنكم تنتصرون به على إخوانكم المؤمنين في مواضع قليلة خفية ـ: فقد فتحتم عليكم باباً لأنواع المشركين والمبتدعين، لا تقدرون على سده، فإنكم إذا سوغتم صرف القرآن عن دلالته المفهومة بغير دليل شرعي، فما الضابط فيما يسوغ تأويله وما لا يسوغ؟ فإن قلتم: ما دل القاطعُ العقلي على استحالته تأولناه، وإلا أقررناه! قيل لكم: وبأي عقل نزن القاطع العقلي؟ فإن القرمطي الباطني يزعم قيام القواطع على بطلان ظواهر الشرع! ويزعم الفيلسوف قيام القواطع على بطلان حشر الأجساد! ويزعم المعتزلي قيام القواطع على امتناع رؤية الله تعالى، وعلى امتناع قيام علم أو كلام أو رحمة به تعالى!! وباب التأويلات التي يدعي أصحابها وجوبها بالمعقولات أعظمُ من أن تنحصر في هذا المقام.

ويلزم حينئذٍ محذوران عظيمان:

أحدهما: أن لا نقرّ بشيء من معاني الكتاب والسُّنَّة حتى نبحث قبل ذلك بحوثاً طويلة عريضة في إمكان ذلك بالعقل! وكل طائفة من المختلفين في الكتاب يدَّعون أن العقل يدل على ما ذهبوا إليه، فيؤول الأمر إلى الحيرة.

المحذور الثاني: أن القلوب تتخلى عن الجزم بشيء تعتقده مما أخبر به الرسول. إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسُّنَّة عن الدلالة والإرشاد إلى ما أنبأ الله به العباد، وخاصة النبي هي الإنباء، والقرآن هو النبأ العظيم. ولهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسُّنَّة للاعتضاد لا للاعتماد، إن وافقت ما ادعوا أن العقل دل عليه قبلوه، وإن خالفته أولوه! وهذا فتح باب الزندقة، نسأل الله العافية.

[من أمراض القلوب النفي والتشبيه:]

قوله: (ومن لم يَتَوَقَّ النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه).

ش: النفي والتشبيه مرضان من أمراض القلوب، فإن أمراض القلوب نوعان: مرض شبهة، ومرض شهوة، وكلاهما مذكور في القرآن، قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. فهذا مرض الشهوة، وقال تعالى: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]. وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]. فهذا مرض الشبهة، وهو أردأ من مرض الشهوة، إذ مرض الشهوة يرجى له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرض الشبهة لا شفاء له إن لم يتداركه الله برحمته. والشبهة التي في مسألة الصفات نفيها وتشبيهها، وشبه النفي أردأ من شبه التشبيه، فإن شبه النفي ردّ وتكذيب لما جاء به الرسول ﷺ، وشبه التشبيه غلو مجاوزة للحد فيما جاء به الرسول ﷺ. وتشبيه الله بخلقه كفر فإن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ونفي الصفات كفر، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وهذا أصل نوعي التشبيه، فإن التشبيه نوعان: تشبيه

الخالق بالمخلوق، وهذا الذي يتعب أهل الكلام في ردِّه وإبطاله، وأهله في الناس أقل من النوع الثاني، الذين هم أهل تشبيه المخلوق بالخالق، كعبَّاد المشايخ، وعزير، والشمس والقمر، والأصنام، والملائكة، والنار، والماء، والعجل، والقبور، والجن، وغير ذلك. وهؤلاء هم الذين أرسلت إليهم الرسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له.

[ربنا سبحانه موصوف بصفات الوحدانية:]

قوله: (فإن ربنا جلَّ وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية).

ش: يشير الشيخ رحمه الله إلى تنزيه الرب تعالى بالذي هو وصْفه كما وصف نفسه نفياً وإثباتاً. وكلام الشيخ مأخوذ من معنى سورة الإخلاص. فقوله: موصوف بصفات الوحدانية. مأخوذ من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: ١، ٢]. وقوله: منعوت بنعوت الفردانية. من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٢، ٣]. وقوله: ليس في معناه أحد من البرية من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]. وهو أيضاً مؤكد لما تقدم من إثبات الصفات ونفي التشبيه. والوصف والنعت مترادفان، وقيل: متقاربان. فالوصف للذات، والنعت للفعل، وكذلك الوحدانية والفردانية. وقيل في الفرق بينهما: إن الوحدانية للذات، والفردانية للصفات، فهو تعالى متوحد في ذاته، متفرد بصفاته. وهذا المعنى حقٌّ ولم ينازع فيه أحد، ولكن في اللفظ نوع تكرير. وللشيخ نظير هذا التكرير في مواضع من العقيدة، وهو بالخطب والأدعية أشبه منه بالعقائد، والتسجيع[1] بالخطب أليق. و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. أكمل في التنزيه من قوله: ليس في معناه أحد من البرية.

---

(١) التسجيع ـ بالسين المهملة ـ يعني: السجع.

[تنزيه الله تعالى عن الحدود والغايات:]

قوله: (وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات)[1].

ش: أذكر بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رحمه الله مقدمة، وهي: أن الناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها،

---

(١) قال الإمام العلاّمة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله تعالى:
قوله: (تعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات والجهات الست كسائر المبتدعات)، هذا الكلام فيه إجمال قد يستغله أهل التأويل والإلحاد في أسماء الله وصفاته وليس لهم بذلك حجة لأن مراده رحمه الله تنزيه البارىء سبحانه عن مشابهة المخلوقات لكنه أتى بعبارة تحتاج إلى تفصيل حتى يزول الاشتباه، فمراده بالحدود يعني التي يعلمها البشر فهو سبحانه لا يعلم حدوده إلا هو سبحانه لأن الخلق لا يحيطون به علماً كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه: ١١٠]. ومن قال من السلف بإثبات الحد في الاستواء أو غيره فمراده حد يعلمه الله سبحانه ولا يعلمه العباد. وأما الغايات والأركان والأعضاء والأدوات، فمراده رحمه الله تنزيهه عن مشابهة المخلوقات في حكمته وصفاته الذاتية من الوجه واليد والقدم ونحو ذلك فهو سبحانه موصوف بذلك لكن ليست صفاته مثل صفات الخلق ولا يعلم كيفيتها إلا هو سبحانه، وأهل البدع يطلقون مثل هذه الألفاظ لينفوا بها الصفات بغير الألفاظ التي تكلم الله بها وأثبتها لنفسه حتى لا يفتضحوا وحتى لا يشنع عليهم أهل الحق. والمؤلف الطحاوي رحمه الله لم يقصد هذا المقصد لكونه من أهل السُّنَّة المثبتين لصفات الله وكلامه في هذه العقيدة يفسر بعضه بعضاً ويصدق بعضه بعضاً ويفسر مشتبهه بمحكمه وهكذا قوله: لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات، مراده الجهات الست المخلوقة وليس مراده نفي علو الله واستواءه على عرشه، لأن ذلك ليس داخلاً في الجهات الست بل هو فوق العالم ومحيط، به وقد فطر الله عباده على الإيمان بعلوه سبحانه وأنه في جهة العلو، وأجمع أهل السُّنَّة والجماعة من أصحاب النبي ﷺ وأتباعهم بإحسان على ذلك، والأدلة من الكتاب والسُّنَّة الصحيحة المتواترة كلها تدل على أنه في العلو سبحانه، فتنبه لهذا الأمر العظيم أيها القارىء الكريم واعلم أنه الحق وما سواه باطل، والله ولي التوفيق.

وطائفة تفصِّل، وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا تبين، ما أثبت بها فهو ثابت، وما نُفي بها فهو منفي. لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي. ولهذا كان النفاة ينفون بها حقًّا وباطلاً، ويذكرون عن مثبتها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل لها معنى باطلاً، مخالفاً لقول السلف، ولما دل عليه الكتاب والميزان. ولم يرد نص من الكتاب ولا من السُّنَّة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله نفياً ولا إثباتاً، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

[الواجب في باب الصفات إثبات ما أثبته الله ورسوله ونفي ما نفاه الله ورسوله:]

فالواجب أن ينظر في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه. والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني. وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها: فإن كان معنى صحيحاً قُبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة، إلا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد، والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، ونحو ذلك.

والشيخ رحمه الله أراد الرد بهذا الكلام على المشبهة، كداود الجواربي وأمثاله القائلين: إن الله جسم، وإنه جثة وأعضاء وغير ذلك! تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيراً. فالمعنى الذي أراده الشيخ رحمه الله من النفي الذي ذكره هنا حق، لكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقًّا وباطلاً، فيحتاج إلى بيان ذلك. وهو: أن السلف متفقون على أن البشر لا يعلمون لله حدًّا، وأنهم لا يحدون شيئاً من صفاته. قال أبو داود الطيالسي: كان سفيان وشعبة

وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة ـ لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون، يروون الحديث ولا يقولون: كيف؟ وإذا سئلوا قالوا بالأثر. وسيأتي في كلام الشيخ: وقد أعجز خلقه عن الإحاطة به. فعلم أن مراده أن الله يتعالى عن أن يحيط أحدٌ بحدّه، لأن المعنى أنه متميز عن خلقه منفصل عنهم مباين لهم. سئل عبد الله بن المبارك: بم نعرف ربنا؟ قال: بأنه على العرش، بائن من خلقه، قيل: بحدّ؟ قال: بحد، انتهى. ومن المعلوم أن الحد يقال على ما ينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره، والله تعالى غير حالّ في خلقه، ولا قائم بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم لما سواه. فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب ونفي حقيقته. وأما الحدُّ بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد، فهذا منتفٍ بلا منازعة بين أهل السُّنَّة. قال أبو القاسم القشيري في «رسالته»: سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمي، سمعت أبا منصور بن عبد الله، سمعت أبا الحسن العنبري، سمعت سهل بن عبد الله التُّستري يقول، وقد سُئل عن ذات الله فقال: ذات الله موصوفة بالعلم، غير مدرَكة بالإحاطة، ولا مرئية بالأبصار في دار الدنيا، وهي موجودة بحقائق الإيمان، من غير حدّ ولا إحاطة ولا حلول، وتراه العيون في العقبى، ظاهراً في ملكه وقدرته، وقد حجب الخلق عن معرفة كنه ذاته، ودلهم عليه بآياته، فالقلوب تعرفه، والعيون لا تدركه، ينظر إليه المؤمن بالأبصار، من غير إحاطة ولا إدراك نهاية.

وأما لفظ الأركان والأعضاء والأدوات ـ فيستدل بها النفاة على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد والوجه. قال أبو حنيفة رضي الله عنه في «الفقه الأكبر»: له يد ووجه ونفس، كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس، فهو له صفة بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته ونعمته، لأن فيه إبطال الصفة، انتهى. وهذا الذي قاله الإمام رضي الله عنه، ثابت بالأدلة القاطعة: قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾

[الزمر: ٦٧]. وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]. ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٧]. وقال تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]. وقال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]. وقال تعالى: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴿٤١﴾﴾ [طه: ٤١]. وقال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]. وقال ﷺ في حديث الشفاعة لمّا يأتي الناسُ آدمَ فيقولون له: «خلقك الله بيده وأسجد لك ملائكته وعلمك أسماء كل شيء»(١)، الحديث. ولا يصح تأويل من قال: إن المراد باليد: بالقدرة، فإن قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [صّ: ٧٥]. لا يصح أن يكون معناه بقدرتي مع تثنية اليد، ولو صح ذلك لقال إبليس: وأنا أيضاً خلقتني بقدرتك، فلا فضل له عليّ بذلك. فإبليس ـ مع كفره ـ كان أعرف بربه من الجهمية. ولا دليل لهم في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ﴿٧١﴾﴾ [يسّ: ٧١]. لأنه تعالى جمع الأيدي لما أضافها إلى ضمير الجمع، ليتناسب الجمعان، فاللفظان للدلالة على الملك والعظمة. ولم يقل: «أيدي» مضافاً إلى ضمير المفرد، ولا «يدينا» بتثنية اليد مضافاً إلى ضمير الجمع. فلم يكن قوله: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ نظير قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾. وقال النبي ﷺ عن ربه عزَّ وجلَّ: «حجابه النور، ولو كشفه لأحرقتْ سبُحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»(٢).

ولكن لا يقال لهذه الصفات إنها أعضاء، أو جوارح، أو أدوات، أو أركان، لأن الركن جزء الماهية، والله تعالى هو الأحد الصمد، لا يتجزأ، سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية(٣)، تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر: ٩١].

---

(١) قطعة من حديث أنس الطويل في «الشفاعة» أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٤٧٦)، وفي غير موضع، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٩٣)، واللفظ للبخاري.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) التعضية: التقطيع، وجعل الشيء أعضاء.

والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع. وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرَّة. وكل هذه المعاني منتفية عن الله تعالى، ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى. فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سالمة من الاحتمالات الفاسدة، فكذلك يجب أن لا يُعدل عن الألفاظ الشرعية نفياً ولا إثباتاً، لئلا يثبت معنى فاسد، أو يُنفى معنى صحيحٌ. وكل هذه الألفاظ المجملة عرضة للمحق والمبطل.

وأما لفظ الجهة، فقد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهة أمرٌ موجودٌ غيرُ الله تعالى كان مخلوقاً، والله تعالى لا يحصره شيء، ولا يحيط به شيء من المخلوقات، تعالى الله عن ذلك. وإن أريد بالجهة أمر عدمي، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده. فإذا قيل: إنه في جهة بهذا الاعتبار، فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم حيثُ انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع، عالٍ عليه. ونفاة لفظ «الجهة» الذين يريدون بذلك نفي العلوّ، يذكرون من أدلتهم: أن الجهات كلها مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات، وأن من قال إنه في جهة يلزمه القول بقدم شيء من العالم، وأنه كان مستغنياً عن الجهة ثم صار فيها. وهذه الألفاظ ونحوها إنما تدل على أنه ليس في شيء من المخلوقات، سواء سمي جهة أو لم يسم، وهذا حق. ولكن الجهة ليست أمراً وجوديًّا، بل أمرٌ اعتباريّ، ولا شك أن الجهات لا نهاية لها، وما لا يوجد فيما لا نهاية له فليس بموجود.

وقول الشيخ رحمه الله: لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات .ـ هو حق، باعتبار أنه لا يحيط به شيء من مخلوقاته، بل هو محيط بكل شيء وفوقه. وهذا المعنى هو الذي أراده الشيخ رحمه الله، لما يأتي في كلامه: أنه تعالى محيط بكل شيء وفوقه. فإذا جمع بين كلاميه، وهو قوليه: لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات، وقوله: محيط بكل شيء وفوقه ـ عُلم أن مراده أن الله تعالى لا يحويه شيء، ولا يحيط به شيء، كما يكون لغيره من المخلوقات، وأنه تعالى هو المحيط بكل شيء، العالي عن كل شيء.

لكن بقي في كلامه شيئان: أن إطلاق مثل هذا اللفظ ـ مع ما فيه من الإجمال والاحتمال ـ كان تركه أولى، وإلا تسلط عليه، وألزم بالتناقض في إثبات الإحاطة والفوقية ونفي جهة العلو، وإن أجيب عنه بما تقدم، من أنه إنَّما نفى أن يحويه شيء من مخلوقاته، فالاعتصام بالألفاظ الشرعية أولى.
الثاني: أن قوله: كسائر المبتدعات ـ يفهم منه أنه ما من مبتدع إلا وهو محويّ!! وفي هذا نظر. فإنه إن أراد أنه محوي بأمر وجودي، فممنوع، فإن العالم ليس في عالم آخر، وإلا لزم التسلسل. وإن أراد أمراً عدميًّا، فليس كل مبتدع في العدم، بل منها ما هو داخل في غيره، كالسماوات والأرض في الكرسي، ونحو ذلك، ومنها ما هو منتهى المخلوقات، كالعرش. فسطح العالم ليس في غيره من المخلوقات، قطعاً للتسلسل، كما تقدم.

ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال: بأن «سائر» بمعنى البقية، لا بمعنى الجميع، وهذا أصل معناها، ومنه «السؤر»، وهو ما يبقيه الشارب في الإناء. فيكون مراده غالبَ المخلوقات، لا جميعها، إذ «السائر» على الغالب أدل منه على الجميع، فيكون المعنى: أن الله تعالى غير محويّ ـ كما يكون أكثر المخلوقات محويًّا، بل هو غير محوي ـ بشيء، تعالى الله عن ذلك. ولا نظن بالشيخ رحمه الله أنه ممن يقول: إن الله تعالى ليس داخل العالم ولا خارجه بنفي التعيينين، كما ظنه بعض الشارحين، بل مراده: أن الله تعالى منزه عن أن يحيط به شيء من مخلوقاته، وأن يكون مفتقراً إلى شيء منها، العرش أو غيره.

وفي ثبوت هذا الكلام عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه نظر، فإن أضداده قد شنعوا عليه بأشياء أهون منه، فلو سمعوا مثل هذا الكلام لشاع عنهم تشنيعهم عليه به، وقد نقل أبو مطيع البلخي عنه إثبات العلو، كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى. وظاهر هذا الكلام يقتضي نفيه، ولم يرد بمثله كتاب ولا سُنَّة، فلذلك قلت: إن في ثبوته عن الإمام نظراً، وأن الأولى التوقف في إطلاقه، فإن الكلام بمثله خطر، بخلاف الكلام بما ورد عن الشارع، كالاستواء والنزول ونحو ذلك. ومن ظن من الجهال أنه إذا «نزل

إلى سماء الدنيا»[1] كما أخبر الصادق ﷺ ـ يكون العرش فوقه، ويكون محصوراً بين طبقتين من العالم! فقوله مخالف لإجماع السلف، مخالف للكتاب والسُّنَّة. وقال شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني: سمعت الأستاذ أبا منصور بن [حماد] ـ بعد روايته حديث النزول ـ يقول: سُئل أبو حنيفة رضي الله عنه؟ فقال: ينزل بلا كيف. انتهى.

وإنما توقف من توقف في نفي ذلك، لضعف علمه بمعاني الكتاب والسُّنَّة وأقوال السلف، ولذلك ينكر بعضهم أن يكون فوق العرش، بل يقول: لا مباينٌ، ولا مجانبٌ، لا داخل العالم ولا خارجه، فيصفونه بصفة العدم والممتنع، ولا يصفونه بما وصف به نفسه من العلوِّ والاستواء على العرش، ويقول بعضهم: بحلوله في كل موجود، أو يقول: هو وجود كل موجود ونحو ذلك، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوًّا كبيراً.

وسيأتي لإثبات صفة العلو لله تعالى زيادة بيان، عند الكلام على قول الشيخ رحمه الله: محيط بكل شيء وفوقه، إن شاء الله تعالى.

[الإسراء والمعراج حق:]

قوله: (والمعراج حق، وقد أسري بالنبي ﷺ وعُرج بشخصه في اليقظة، إلى السماء، ثم إلى حيث شاء الله من العلا وأكرمه الله بما شاء،

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١١٤٥، ٦٣٢١، ٧٤٩٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٧٥٨)، وأبو داود في «سننه» برقم (١٣١٥)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٤٩٣)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٣٦٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٨٢، ٤١٩، ٤٨٧، ٥٠٤)، والدارمي في «سننه» (١/ ٣٤٦، ٣٤٧)، ومالك في «الموطأ» (١/ ٢١٤/ ٣٠)، والبيهقي في «سننه» (٣/ ٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له».

وأوحى إليه ما أوحى، ما كذب الفؤاد ما رأى. فصلى الله عليه وسلم في الآخرة والأولى).

ش: «المعراج»: مفعال، من العروج، أي الآلة التي يعرج فيها، أي يُصعد، وهو بمنزلة السُّلم، لكن لا يعلم كيف هو، وحكمه كحكم غيره من المغيَّبات، نؤمن به ولا نشتغل بكيفيته.

وقوله: وقد أسري بالنبي ﷺ وعُرج بشخصه في اليقظة ـ اختلف الناس في الإسراء.

فقيل: كان الإسراء بروحه ولم يُفقد جسده، نقله ابن إسحاق عن عائشة ومعاوية رضي الله عنهما، ونقل عن الحسن البصري نحوه. لكن ينبغي أن يعرف الفرق بين أن يقال: كان الإسراء مناماً، وبين أن يقال: كان بروحه دون جسده، وبينهما فرق عظيم. فعائشة ومعاوية رضي الله عنهما لم يقولا: كان مناماً، وإنما قالا: أسري بروحه ولم يُفقد جسده، وفرق ما بين الأمرين: [أن] ما يراه النائم قد يكون أمثالاً مضروبة للمعلوم في الصورة المحسوسة، فيرى كأنه قد عرج إلى السماء، وذهب به إلى مكة، وروحه لم تصعد ولم تذهب، وإنما ملك الرؤيا ضرب له المثال. فما أرادا أن الإسراء مناماً، وإنما أرادا أن الروح ذاتها أسري بها، ففارقت الجسد ثم عادت إليه، ويجعلان هذا من خصائصه، فإن غيره لا تنال ذاتُ روحه الصعود الكامل إلى السماء إلا بعد الموت.

وقيل: كان الإسراء مرتين، مرة يقظة، ومرة مناماً. وأصحاب هذا القول كأنهم أرادوا الجمع بين حديث شريك وقوله: «ثم استيقظتُ»[1]، وبين سائر الروايات. وكذلك منهم من قال: بل كان مرتين، مرة قبل الوحي، ومرة بعده. ومنهم من قال: بل ثلاث مرات، مرة قبل الوحي، ومرتين بعده. وكلما اشتبه

(١) وهذا مما تفرد به شريك في روايته لحديث الإسراء، ومما انتقده عليه أهل العلم، انظر: «فتح الباري» (١٣/ ٤٠٤، ٤٠٥).

عليهم لفظٌ زادوا مرة، للتوفيق!! وهذا يفعله ضعفاء أهل الحديث، وإلا فالذي عليه أئمة النقل: أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة، بعد البعثة، قبل الهجرة بسنة، وقيل: بسنة وشهرين، ذكره ابن عبد البرّ. قال شمس الدين ابن القيم: يا عجباً لهؤلاء الذين زعموا أنه كان مراراً! كيف ساغ لهم أن يظنوا أنه في كل مرة يفرض عليهم الصلوات خمسين، ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى تصير خمساً، فيقول: «أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي»، ثم يعيدها في المرة الثانية إلى خمسين، ثم يحطها إلى خمس؟! وقد غلط الحفّاظ شريكاً في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسند منه، ثم قال: «فقدَّم وأخَّر وزاد ونقص». ولم يسرد الحديث. وأجاد رحمه الله. انتهى كلام الشيخ شمس الدين رحمه الله[1].

وكان من حديث الإسراء: أنه ﷺ أسري بجسده في اليقظة، على الصحيح، من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، راكباً على البراق، صحبة جبرائيل عليه السلام، فنزل هناك، صلى بالأنبياء إماماً، وربط البراق بحلقة باب المسجد. وقد قيل: إنه نزل بيت لحم وصلى فيه، ولا يصح عنه ذلك البتة.

ثم عرج به من بيت المقدس تلك الليلة إلى السماء الدنيا، فاستفتح له جبرائيل، ففُتح لهما، فرأى هناك آدم أبا البشر، فسلم عليه، فرحب به ورد عليه السلام، وأقرّ بنبوته، ثم عُرج به إلى السماء الثانية، فاستفتح له، فرأى فيها يحيى بن زكريا وعيسى ابن مريم، فلقيهما، فسلم عليهما، فردَّا عليه السلام، ورحبا به، وأقرَّا بنبوته، ثم عرج به إلى السماء الثالثة، فرأى فيها يوسف، فسلم عليه ورحب به وأقر بنبوته، ثم عرج به إلى السماء الرابعة، فرأى فيها إدريس، فسلم عليه ورحب به وأقر بنبوته، ثم عرج به إلى السماء الخامسة، فرأى فيها هارون بن عمران، فسلم عليه ورحب به وأقر بنبوته، ثم عرج إلى السماء السادسة، فلقي فيها موسى فسلم عليه ورحب به

(١) انظر: «زاد المعاد» (٣/ ٤٢).

وأقر بنبوته، فلما جاوزه بكى موسى، فقيل له: ما يبكيك؟ قال: أبكي لأن غلاماً بُعث بعدي يدخل الجنة من أمته أكثر مما يدخلها من أمتي، ثم عرج إلى السماء السابعة، فلقي فيها إبراهيم، فسلم عليه ورحب به وأقر بنبوته، ثم رُفع إلى سدرة المنتهى، ثم رفع له البيت المعمور، ثم عُرج به إلى الجبَّار، جلَّ جلاله وتقدست أسماؤه، فدنا منه حتى كان قاب قوسين أو أدنى، فأوحى إلى عبده ما أوحى، وفرض عليه خمسين صلاة، فرجع حتى مر على موسى، فقال: بمَ أمِرت؟ قال: بخمسين صلاة، فقال: إن أمتك لا تطيق ذلك، ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف لأمتك، فالتفت إلى جبرائيل كأنه يستشيره في ذلك، فأشار: أن نعم، إن شئت، فعلا به جبرائيل حتى أتى به إلى الجبَّار تبارك وتعالى وهو في مكانه ـ هذا لفظ البخاري في صحيحه وفي بعض الطرق ـ فوضع عنه عشراً، ثم نزل حتى مر بموسى، فأخبره، فقال: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف، فلم يزل يتردد بين موسى وبين الله تبارك وتعالى، حتى جعلها خمساً، فأمره موسى بالرجوع وسؤال التخفيف، فقال: قد استحييتُ من ربي، ولكن أرضى وأسلّم، فلما نفذ، نادى منادٍ: قد أمضيتُ فريضتي وخففتُ عن عبادي[1].

وقد تقدم ذكر اختلاف الصحابة في رؤيته ﷺ ربَّه عزَّ وجلَّ بعين رأسه، وأن الصحيح أنه رآه بقلبه، ولم يره بعين رأسه، وقوله: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴿١١﴾﴾ [النجم: ١١]، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [النجم: ١٣]، صح عن النبي ﷺ أن

(١) حديث الإسراء أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٢٠٧، ٣٨٨٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٦٤)، والنسائي في «سننه» (١/ ٢١٧)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٢٠٨، ٢١٠)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٤٨)، من رواية أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة رضي الله عنهما، واللفظ الذي ذكره المصنف رحمه الله منقول من كتاب «زاد المعاد» للإمام ابن القيم رحمه الله وقد أورده بالمعنى.
ولفظ الدنو الوارد فيه هو من رواية شريك الذي غلطه الحفاظ وانتقدوا عليه بعض الألفاظ من حديث الإسراء كما تقدم.
وانظر للفائدة رسالة الإسراء والمعراج للعلّامة الألباني رحمه الله تعالى فإنها نفيسة.

هذا المرئيّ [جبرائيل]، رآه مرتين على صورته التي خُلق عليها[١].

وأما قوله تعالى في سورة النجم: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨﴾، فهو غير الدنوّ والتدلي المذكورَين في قصة الإسراء، فإن الذي في سورة النجم هو دنو جبرائيل وتدلّيه، كما قالت عائشة وابنُ مسعود رضي الله عنهما، فإنه قال: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨﴾ [النجم: ٥ ـ ٨]. فالضمائر كلها راجعة إلى هذا المعلم الشديد القوى، وأما الدنوّ والتدلي الذي في حديث الإسراء، فذلك صريح في أنه دنوّ الرب تعالى وتدليه[٢]. وأما الذي في سورة النجم: أنه رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى، فهذا هو جبرائيل، رآه مرتين، مرة في الأرض، ومرة عند سدرة المنتهى.

ومما يدل على أن الإسراء بجسده في اليقظة، قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. والعبد عبارةٌ عن مجموع الجسد والروح، كما أن الإنسان اسم لمجموع الجسد والروح، هذا هو المعروف عند الإطلاق، وهو الصحيح. فيكون الإسراء بهذا المجموع، ولا يمتنع ذلك عقلاً، ولو جاز استبعاد صعود البشر لجاز استبعاد نزول الملائكة، وذلك يؤدي إلى إنكار النبوة وهو كُفر.

فإن قيل: فما الحكمة في الإسراء إلى بيت المقدس أولاً؟ فالجواب ـ والله أعلم ـ: أن ذلك كان إظهاراً لصدق دعوى الرسول ﷺ المعراج حين سألتْه قريشٌ عن نعت بيت المقدس فنعته لهم[٣] وأخبرهم عن عيرهم التي مر عليها في طريقه، ولو كان عروجه إلى السماء من مكة لما حصل ذلك، إذ لا يمكن اطلاعهم على ما في السماء لو أخبرهم عنه، وقد

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) وفي ثبوت ذلك نظر كما تقدم قبل قليل.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٨٨٦، ٤٧١٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٧٠)، من حديث جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لما كذبتني قريش، قمت في الحجر فجلا الله لي بيت المقدس فطفقت أخبرهم عن آياته وأنا أنظر إليه».

اطلعوا على بيت المقدس، فأخبرهم بنعته.

وفي حديث المعراج دليل على ثبوت صفة العلو لله تعالى من وجوه، لمن تدبره، وبالله التوفيق.

[ذكر الحوض والأحاديث الواردة فيه:]

قوله: (والحوض ـ الذي أكرمه الله تعالى به غياثاً لأمته ـ حق).

ش: الأحاديث الواردة في ذكر الحوض تبلغ حد التواتر، رواها من الصحابة بضعٌ وثلاثون صحابيًّا، ولقد استقصى طرقها شيخنا الشيخ عماد الدين بن كثير، تغمده الله برحمته، في آخر تاريخه الكبير، المسمى بـ «البداية والنهاية»(١).

فمنها: ما رواه البخاري رحمه الله تعالى، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إن قدر حوضي كما بين أيلة إلى صنعاء من اليمن، وأن فيه من الأباريق كعدد نجوم السماء»(٢).

وعنه أيضاً عن النبي ﷺ قال: «ليردنَّ عليَّ ناس من أصحابي، حتى إذا عرفتهم اختُلجوا دوني، فأقول: أصحابي، فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك»(٣). رواه مسلم.

وروى الإمام أحمد عن أنس بن مالك، قال: أغفى رسول الله ﷺ إغفاءة، فرفع رأسه مبتسماً، إما قال لهم، وإما قالوا له: لم ضحكتَ؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنه أنزلت عليَّ آنفاً سورة، فقرأ: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١]، حتى ختمها، ثم قال

---

(١) انظر: «البداية والنهاية» (١/ ٣٣٧ ـ ٣٧٣).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٦٥٨٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٠٣)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٤٤٤)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٢٣٠).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٦٥٨٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٠٤)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

لهم: هل تدرون ما الكوثر؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: هو نهر أعطانيه ربي عزَّ وجلَّ في الجنة، عليه خير كثير، تردُ عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عدد الكواكب، يُختلج العبد منهم، فأقول: يا رب إِنه من أمتي، فيقال لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»[(١)].

ورواه مسلم، ولفظه: «هو نهر وعدنيه ربي، عليه خير كثير، هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة»[(٢)]، والباقي مثله. ومعنى ذلك أنه يشخب[(٣)] فيه ميزابان من ذلك الكوثر إِلى الحوض، والحوض في العرصات قبل الصراط، لأنه يختلج عنه، ويمنع منه، أقوامٌ قد ارتدُّوا على أعقابهم، ومثل هؤلاء لا يجاوزون الصراط.

وروى البخاري ومسلم عن جندب بن عبد الله البجلي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا فَرطكم على الحوض»[(٤)]. والفَرط: الذي يسبق إِلى الماء.

وروى البخاري عن سهل بن سعد الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِني فرطكم على الحوض، من مر عليَّ شرب، ومن شرب لم يظمأ أبداً، ليردَن عليّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفونني، ثم يحال بيني وبينهم» قال أبو حازم: فسمعني النعمان ابن أبي عياش فقال: هكذا سمعت من سهل؟ فقلت: نعم. فقال: أشهد على أبي سعيد الخدري، سمعته وهو يزيد: فأقول: «إِنهم من أمتي» فقال: إِنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. فقال: «سُحقاً سحقاً لمن غيَّر بعدي»[(٥)]. سحقاً: أي بُعداً.

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ١٠٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٤٠٠)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧٤٧)، والنسائي في «سننه» (٢/ ١٣٣).

(٢) انظر: التخريج السابق.

(٣) يشخب أي: يسيل، من الشخب وهو السيلان.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٦٥٨٩)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٢٨٩)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٣١٣).

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٠٥٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٢٩٠).

والذي يتلخص من الأحاديث الواردة في صفة الحوض: أنه حوض عظيم، ومورد كريم، يمد من شراب الجنة، من نهر الكوثر، الذي هو أشد بياضاً من اللبن، وأبرد من الثلج، وأحلى من العسل وأطيب ريحاً من المسك، وهو في غاية الاتساع، عرضه وطوله سواء، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر وفي بعض الأحاديث: أنه كلما شرب منه وهو في زيادة واتساع، وأنه ينبت في حالٍ من المسك والرضراض من اللؤلؤ وقضبان الذهب، ويثمر ألوان الجواهر، فسبحان الخالق الذي لا يعجزه شيء. وقد ورد في أحاديث: أن لكل نبي حوضاً، وأن حوض نبينا ﷺ أعظمها وأحلاها وأكثرها وارداً[(١)]. جعلنا الله منهم بفضله وكرمه.

قال العلاّمة أبو عبد الله القرطبي [رحمه الله] في «التذكرة»[(٢)]: واختلف في الميزان والحوض: أيهما يكون قبل الآخر؟ فقيل: الميزان، وقيل: الحوض. قال أبو الحسن القابسي: والصحيح أن الحوض قبل. قال القرطبي: والمعنى يقتضيه، فإن الناس يخرجون عطاشاً من قبورهم، كما تقدم فيقدَّم قبل الميزان والصراط. قال أبو حامد الغزالي رحمه الله، في كتاب «كشف علم الآخرة»: حكى بعض السلف من أهل التصنيف، أن الحوض يورد بعد الصراط، وهو غلط من قائله. قال القرطبي: هو كما قال، ثم قال القرطبي: ولا يخطر ببالك أنه في هذه الأرض، بل في الأرض المبدلة، أرض بيضاء كالفضة، لم يسفك فيها دم، ولم يظلم على ظهرها أحد قط، تظهر لنزول الجبَّار جلّ جلاله لفصل القضاء. انتهى. فقاتل الله المنكرين لوجود الحوض، وأخلقْ بهم أن يُحال بينهم وبين وروده يوم العطش الأكبر.

---

(١) كما أخرج الترمذي في «سننه» (٣/ ٢٩٩ـ ٣٠٠)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١/ ٤٤)، من حديث سمرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل نبي حوضاً، وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردة، وإني أرجو الله أن أكون أكثرهم واردة» والحديث صححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «سلسلة الأحاديث الصحيحه» برقم (١٥٨٩).

(٢) (١/ ٣٠٢).

[إثبات الشفاعة وأنواعها والأحاديث الواردة فيها:]

قوله: (والشفاعة التي ادخرها لهم حق، كما روي في الأخبار).

ش: الشفاعة أنواع: منها ما هو متفق عليه بين الأمة، ومنها ما خالف فيه المعتزلة ونحوهم من أهل البدع.

النوع الأول: الشفاعة الأولى، وهي العظمى، الخاصة بنبينا ﷺ من بين سائر إِخونه من الأنبياء والمرسلين، صلوات الله عليهم أجمعين. في «الصحيحين» وغيرهما عن جماعة من الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين، أحاديث الشفاعة.

منها: عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «أُتِي رسول الله ﷺ بلحم، فرُفِع إِليه منها الذراع، وكانت تعجبه، فنهس منها نهسة، ثم قال: أنا سيد الناس يوم القيامة، وهل تدرون لِمَ ذلك؟ يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد [واحد]، فيقول بعض الناس لبعض: ألا ترون إِلى ما أنتم فيه؟ ألا ترون إِلى ما قد بلغكم؟ ألا تنظرون من يشفع لكم إِلى ربكم؟ فيقول بعض الناس لبعض: أبوكم آدم، فيأتون آدم، فيقولون: يا آدم، أنت أبو البشر، فاشفع لنا إِلى ربك، ألا ترى إِلى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول آدم: إِن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإِنه نهاني عن الشجرة فعصيته، نفسي نفسي، [نفسي نفسي]، اذهبوا إِلى غيري، اذهبوا إِلى نوح، فيأتون نوحاً، فيقولون: يا نوح، أنت أول الرسل إِلى أهل الأرض، وسماك الله عبداً شكوراً، فاشفع لنا إِلى ربك، ألا ترى إِلى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول نوح: إِن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإِنه كانت لي دعوة دعوت بها على قومي، نفسي نفسي [نفسي نفسي]، اذهبوا إِلى غيري، اذهبوا إِلى إِبراهيم، فيأتون إِبراهيم، فيقولون: يا إِبراهيم، أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض، ألا ترى [إِلى] ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول: إِن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله،

وذكر كذْباتِه، نفسي نفسي [نفسي نفسي]، اذهبوا إِلى غيري، اذهبوا إِلى موسى، فيأتون موسى: فيقولون: يا موسى، أنت رسول الله، اصطفاك الله برسالاته وبتكليمه على الناس، اشفع لنا إِلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم موسى: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإِني قتلت نفساً لم أومر بقتلها، نفسي نفسي [نفسي نفسي]، اذهبوا إِلى غيري، اذهبوا إِلى عيسى، فيأتون عيسى، فيقولون: يا عيسى أنت رسول الله وكلمتُه ألقاها إِلى مريم، وروحٌ منه، قال: هكذا هو، وكلَّمتَ الناس في المهد، فاشفع لنا إِلى ربك، ألا ترى [إِلى] ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم عيسى: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده [مثله، ولم يذكر له ذنباً]، اذهبوا إِلى غيري، اذهبوا إِلى محمد ﷺ، فيأتوني، فيقولون: يا محمد، أنت رسول الله، وخاتم الأنبياء، غفر الله لك ذنبك، ما تقدم منه وما تأخر، فاشفع لنا إِلى ربك، ألا ترى إِلى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فأقوم، فآتي تحت العرش، فأقع ساجداً لربي عزَّ وجلَّ، ثم يفتح الله عليَّ ويلهمني من محامده وحسن الثناء عليه شيئاً لم يفتحه على أحد قبلي، فيقال: يا محمد، ارفعْ رأسك، سلْ تعطه، اشفع تُشفَّع، فأقول: [يا] رب أمتي أمتي، [يا رب أمتي أمتي، يا رب أمتي أمتي]، فيقول: أدخلْ من أمتك من لا حساب عليه من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم شركاء الناس فيما سواه من الأبواب، ثم قال: والذي نفسي بيده، إن ما بين مصراعين من مصاريع الجنة كما بين مكة وهجرَ، أو كما بين مكة وبُصرَى»[1].

أخرجاه في «الصحيحين» بمعناه، واللفظ للإِمام أحمد.

والعجب كل العجب، من إِيراد الأئمة لهذا الحديث من أكثر طرقه، لا يذكرون أمر الشفاعة الأولى، في مأتى الرب سبحانه وتعالى لفصل القضاء،

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٣٤٠، ٤٧١٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٩٤)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٤٣٥).

كما ورد هذا في حديث الصُّور[١]، فإنه المقصود في هذا المقام، ومقتضى سياق أول الحديث، فإن الناس إنما يستشفعون إلى آدم فمن بعده من الأنبياء في أن يفصل بين الناس ويستريحوا من مقامهم، كما دلت عليه سياقاته من سائر طرقه، فإذا وصلوا إلى الجزاء إنما يذكرون الشفاعة في عُصاة الأمة وإخراجهم من النار. وكان مقصود السلف ـ في الاقتصار على هذا المقدار من الحديث ـ هو الرد على الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة، الذين أنكروا خروج أحد من النار بعد دخولها، فيذكرون هذا القدر من الحديث الذي فيه النص الصريح في الرد عليهم، فيما ذهبوا إليه من البدعة المخالفة للأحاديث. وقد جاء التصريح بذلك في حديث الصور، ولولا خوف الإطالة لسقته بطوله، لكن من مضمونه: أنهم يأتون آدم ثم نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، ثم يأتون رسول الله محمداً ﷺ، فيذهب فيسجد تحت العرش في مكان يقال له: الفحص، فيقول الله: ما شأنك؟ وهو أعلم، قال رسول الله ﷺ: فأقول: يا رب، وعدتَني الشفاعة، فشفِّعني، في خلقك، فاقضِ بينهم، فيقول سبحانه وتعالى: شفَّعتك، أنا آتيكم فأقضي بينهم، قال: فأرجع فأقف مع الناس، ثم ذكر انشقاق السماوات، وتنزل الملائكة في الغمام، ثم يجيء الرب سبحانه وتعالى لفصل القضاء، والكروبيون والملائكة المقربون يسبحون بأنواع التسبيح، قال: فيضع الله كرسيه حيث شاء من أرضه، ثم يقول: إني أنصتُّ لكم منذ خلقتكم إلى يومكم هذا أسمع أقوالكم، وأرى أعمالكم، فأنصتوا إليّ، فإنما هي أعمالكم وصحفكم تقرأ عليكم، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه، إلى أن قال: فإذا أفضى أهل الجنة إلى الجنة، قالوا: من يشفع لنا إلى ربنا فندخل الجنة؟ فيقولون: من أحق بذلك من أبيكم، إنه خلقه الله بيده، ونفخ فيه روحه، [وكلمه] قُبُلاً، فيأتون آدم، فَيُطْلَبُ ذلك إليه، وذكر نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، ثم محمداً ﷺ.. إلى أن قال: قال

(١) سيأتي بإذن الله تعالى بعد قليل.

رسول الله ﷺ: «فآتي الجنة، فآخذ بحلقة الباب، ثم أستفتح، فيفتح لي، فأُحيَّا ويرحب بي، فإذا دخلت الجنة فنظرتُ إلى ربي عزَّ وجلَّ خررت له ساجداً، فيأذن لي من حمده وتمجيده بشيء ما أذن به لأحد من خلقه، ثم يقول الله لي: ارفع يا محمد، واشفع تشفّع، وسل تعطه، فإذا رفعت رأسي، قال الله ـ وهو أعلم ـ: ما شأنك؟ فأقول: يا رب، وعدتني الشفاعة، فشفعني في أهل الجنة يدخلون الجنة، فيقول الله عزَّ وجلَّ: قد شفعتك، وأذنت لهم في دخول الجنة»[1]... الحديث. رواه الأئمة: ابن جرير في تفسيره، والطبراني، وأبو يعلى الموصلي، والبيهقي وغيرهم.

النوع الثاني والثالث من الشفاعة: شفاعته ﷺ في أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة، وفي أقوام آخرين قد أمِر بهم إلى النار، أن لا يدخلوها.

النوع الرابع: شفاعته ﷺ في رفع درجات من يدخل الجنة فيها فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم. وقد وافقت المعتزلة هذه الشفاعة خاصة، وخالفوا فيما عداها من المقامات، مع تواتر الأحاديث فيها.

النوع الخامس: الشفاعة في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب، ويحسن أن يستشهد لهذا النوع بحديث عكاشة بن محصن، حين دعا له رسول الله ﷺ أن يجعله من السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، ٢٤/ ٣٠، ١٨٦ ـ ١٨٧)، من طريق إسماعيل بن رافع المدني عن يزيد بن أبي زياد عن رجل من الأنصار عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً به.
وإسناده ضعيف جدًّا، إسماعيل بن رافع المدني ضعيف كما في التقريب (ص ٤٦) وقال أحمد: منكر الحديث، وقال النسائي والدارقطني: متروك كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٥٠).
ويزيد بن أبي زياد: متروك كما في «التقريب» (ص ٥٣٠)، كما أن في إسناده مجهولاً لم يسم.

حساب[١]، والحديث مخرَّج في الصحيحين.

النوع السادس: الشفاعة في تخفيف العذاب عمن يستحقه، كشفاعته في عمه أبي طالب أن يخفف عنه عذابه[٢]. ثم قال القرطبي في «التذكرة» بعد ذكر هذا النوع: «فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثّر: ٤٨]. قيل له: لا تنفعه في الخروج من النار، كما تنفع عصاة الموحدين، الذين يُخرجون منها ويدخلون الجنة.

النوع السابع: شفاعته أن يؤذن لجميع المؤمنين في دخول الجنة، كما تقدم. وفي «صحيح مسلم» عن أنس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «أنا أول شفيع في الجنة»[٣].

النوع الثامن: شفاعته في أهل الكبائر من أمته، ممن دخل النار، فيخرجون منها، وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث. وقد خفي علم ذلك على الخوارج والمعتزلة، فخالفوا في ذلك، جهلاً منهم بصحة الأحاديث، وعناداً ممن علم ذلك واستمر على بدعته. وهذه الشفاعة تشاركه فيها الملائكة والنبيون والمؤمنون أيضاً. وهذه الشفاعة تتكرر منه ﷺ أربع مرات. ومن

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٥٨١١، ٦٥٤٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢١٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يدخل الجنة من أمتي زمرة هي سبعون ألفاً تضيء وجوههم إضاءة القمر» فقام عكاشة بن محصن الأسدي يرفع نمرة عليه قال: ادع الله لي يا رسول الله أن يجعلني منهم. فقال: «اللّهم اجعله منهم» ثم قام رجل من الأنصار فقال: يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم فقال رسول الله ﷺ: «سبقك عكاشة».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٨٨٣، ٦٢٠٨، ٦٥٧٢)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ١٣٤، ١٣٥)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠)، من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ: ما أغنيت عن عمك فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: «هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار».

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٩٦)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٤٠).

أحاديث هذا النوع، حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»[(١)]. رواه الإمام أحمد رحمه الله.

وروى البخاري رحمه الله في كتاب «التوحيد»: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا معبد بن هلال العنزي، قال: اجتمعنا ناسٌ من أهل البصرة، فذهبنا إلى أنس بن مالك، وذهبنا معنا بثابت [البناني إليه]، يسأله لنا عن حديث الشفاعة، فإذا هو في قصره، فوافقناه يصلي الضحى، فاستأذنا، فأذن لنا وهو قاعد على فراشه، فقلنا لثابت: لا تسأله عن شيء أول من حديث الشفاعة، [فقال: يا أبا حمزة، هؤلاء إخوانك من أهل البصرة، جاؤوك يسألونك عن حديث الشفاعة]، فقال: حدثنا محمد ﷺ، قال: «إذا كان يوم القيامة، ماج الناس بعضهم في بعض، فيأتون آدم، فيقولون: اشفعْ لنا إلى ربك، فيقول: لست لها ولكن عليكم بإبراهيم، فإنه خليل الرحمن، فيأتون إبراهيم، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بموسى، فإنه كليم الله، فيأتون موسى، فيقول: لست لها، لكن عليكم بعيسى، فإنه روح الله وكلمته، فيأتون عيسى، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بمحمد ﷺ، فيأتوني، فأقول: أنا لها، فأستأذن على ربي فيؤذن لي، ويلهمني محامد أحمده بها، لا تحضرني الآن، فأحمده بتلك المحامد، وأخِر له ساجداً فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يُسمع لك، واشفع تشفَّع، وسل تعط، فأقول: يا رب أمتي أمتي، فيقال: انطلق فأخرج [منها] من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان، فأنطلق فأفعل، ثم أعود فأحمده بتلك المحامد، ثم أخر له ساجداً، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، واشفع تشفَّع، وسل تعط، فأقول: يا رب أمتي أمتي، فيقال: انطلق

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٧٣٩)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٤٣٥)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٢١٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٩)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٢٥٩٦)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح موارد الظمآن» برقم (٢١٩٧).

فأخرج [منها] من كان في قلبه مثقال ذرة أو خردلة من إيمان، فأنطلق فأفعل، ثم أعود بتلك المحامد، ثم أخر له ساجداً، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعط، واشفع تشفع، فأقول: يا رب، أمتي أمتي، فيقول: انطلق فأخرج من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال حبة من خردل من إيمان، فأخرجه من النار، فأنطلق فأفعل». قال: فلما خرجنا من عند أنس، قلت [لبعض أصحابنا]: لو مررنا بالحسَن، وهو متوارٍ في منزل أبي خليفة، فحدثْناه بما حدثنا به أنس بن مالك، فأتيناه فسلمنا عليه، فأذن لنا، فقلنا له: يا أبا سعيد، جئناك من عندك أخيك أنس بن مالك، فلم نرَ مثل ما حدثنا في الشفاعة، فقال: هيه؟ فحدثناه بالحديث، فانتهى إلى هذا الموضع، فقال: هيه؟ فقلنا لم يزدْ لنا على هذا، فقال: لقد حدثني وهو جميعٌ، منذ عشرين سنة، فما أدري، أنسي أم كره أن تَتَّكِلُوا؟ فقلنا: يا أبا سعيد، فحدثنا، فضحك وقال: خُلق الإنسان عجولاً! ما ذكرته إلا وأنا أريد أن أحدثكم، حدثني كما حدثكم [به]، قال: «ثم أعود الرابعة فأحمده بتلك المحامد، ثم أخِرُّ له ساجداً، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يُسْمَعْ، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأقول: يا رب، ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي، وكبريائي وعظمتي، لأخرجن منها من قال: لا إله إلا الله»[(١)]. وهكذا رواه مسلم.

وروى الحافظ أبو يعلى عن عثمان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٥١٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٩٣) (٣٢٦)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١١٦، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه في «سننه» برقم (٤٣١٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٣٣١)، وهو حديث موضوع كما قال العلاّمة الألباني رحمه الله في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» برقم (١٩٧٨)، وفي «ضعيف الجامع» برقم (٦٤٢٨).

وفي «الصحيح» من حديث أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً، قال: «فيقول الله تعالى: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار، فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط»[(١)]، الحديث.

[الناس في الشفاعة على أقوال:]

ثم إن الناس في الشفاعة على ثلاثة أقوال: فالمشركون والنصارى والمبتدعون من الغلاة في المشايخ وغيرهم: يجعلون شفاعة من يعظّمونه عند الله كالشفاعة المعروفة في الدنيا. والمعتزلة والخوارج أنكروا شفاعة نبينا ﷺ وغيره في أهل الكبائر. وأما أهل السُّنَّة والجماعة، فيقرون بشفاعة نبينا ﷺ في أهل الكبائر، وشفاعة غيره، لكن لا يشفع أحدٌ حتى يأذن الله له ويَحُد له حدًّا، كما في الحديث الصحيح، حديث الشفاعة: «إنهم يأتون آدم، ثم نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، فيقول لهم عيسى عليه السلام: اذهبوا إلى محمد، فإنه عبدٌ غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيأتوني، فأذهب، فإذا رأيت ربي خررتُ له ساجداً، فأحمد ربي بمحامد يفتحها علي، لا أحسنها الآن، فيقول: أيْ محمد، ارفعْ رأسك، وقل يُسمع، واشفع تشفع، فأقول: ربي: أمتي، فيحدُّ لي حدًّا، فأدخلهم الجنة، ثم أنطلق فأسجد، فيحد لي حدًّا»[(٢)] ذكرها ثلاث مرات.

[حكم الاستشفاع لرسول الله ﷺ وغيره في الدنيا:]

وأما الاستشفاع بالنبي ﷺ وغيره في الدنيا إلى الله تعالى في الدعاء، ففيه تفصيل: فإن الداعي تارة يقول: بحق نبيّك أو بحق فلان، يقسم على الله بأحد

---

(١) قطعة من حديث طويل أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٤٣٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٨٣) (٣٠٢) واللفظ له، وأحمد في «المسند» (٣/ ٩٤).

(٢) قطعة من حديث الشفاعة الطويل وقد تقدم.

من مخلوقاته، فهذا محذور من وجهين: **أحدهما**: أنه أقسم بغير الله. **والثاني**: اعتقاده أنَّ لأحد على الله حقًّا. ولا يجوز الحلف بغير الله، وليس لأحد على الله حق إلا ما أحقه على نفسه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وكذلك ما ثبت في «الصحيحين» أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ رضي الله عنه، وهو رديفه: «يا معاذ»، أتدري ما حقُّ الله على عباده؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، أتدري ما حقُّ العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: حقُّهم عليه أن لا يعذبهم»[(١)].

فهذا حق وجب بكلماته التامة ووعده الصادق، لا أن العبد نفسه مستحق على الله شيئاً كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير، وحقهم الواجب بوعده هو أن لا يعذبهم، وتركُ تعذيبهم معنى لا يصلح أن يقسَم به، ولا أن يُسأل بسببه ويتوسل به، لأن السبب هو ما نصبه الله سبباً. وكذلك الحديث الذي في «المسند» من حديث أبي سعيد عن النبي ﷺ، في قول الماشي إلى الصلاة: «أسألك بحق ممشايَ هذا، وبحق السائلين عليك»[(٢)]، فهذا حق السائلين، هو أوجبه على نفسه، فهو الذي أحق

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٨٥٦، ٥٩٦٧، ٦٢٦٧، ٦٥٠٠، ٧٣٧٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٣٠)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦٤٥)، والنسائي في «سننه الكبرى» كما في «التحفة» (٨/ ٣٩٨)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٢٩٦)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٢).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٢١)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٧٧٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من بيته إلى الصلاة فقال: اللّهم إني أسألك بحق السائلين عليك وأسألك بحق ممشاي هذا، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة، خرجت اتقاء سخطك، وابتغاء مرضاتك، فأسألك أن تعيذني من النار، وأن تغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، أقبل الله عليه بوجهه، واستغفر له سبعون ألف ملك» وإسناده ضعيف كما قال العلاّمة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن ابن ماجه» برقم (١٨)، وفي «الضعيفة» برقم (٢٤).

للسائلين أن يجيبهم، وللعابدين أن يثيبهم، ولقد أحسن القائل:

ما للعباد عليه حقٌّ واجبٌ كلاَّ، ولا سعي لديه ضائعُ

إن عُذبوا فبِعدْله، أو نعِّموا فبفضْله وهو الكريم السامع

فإن قيل: فأي فرق بين قول الداعي: «بحق السائلين عليك» وبين قوله: «بحق نبيك» أو نحو ذلك؟ فالجواب: أن معنى قوله: «بحق السائلين عليك» أنك وعدتَ السائلين بالإجابة، وأنا من جملة السائلين، فأجب دعائي، بخلاف قوله: بحق فلان ـ فإن فلاناً وإن كان له حقّ على الله بوعده الصادق ـ فلا مناسبة بين ذلك وبين إجابة دعاء هذا السائل. فكأنه يقول: لكون فلان من عبادك الصالحين أجب دعاي! وأي مناسبة في هذا وأي ملازمة؟ وإنما هذا من الاعتداء في الدعاء! وقد قال تعالى: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأعراف: ٥٥]. وهذا ونحوه من الأدعية المبتدعة، ولم ينقل عن النبي ﷺ، ولا عن الصحابة، ولا عن التابعين، ولا عن أحد من الأئمة رضي الله عنهم، وإنما يوجد مثل هذا في الحروز والهياكل التي يكتب بها الجهال والطرقية. والدعاء من أفضل العبادات، والعبادات مبناها على السُّنَّة والاتباع، لا على الهوى والابتداع.

وإن كان مراده الإقسام على الله بحق فلان، فذلك محذورٌ أيضاً، لأن الإقسام بالمخلوق لا يجوز، فكيف على الخالق؟! وقد قال ﷺ: «من حلف بغير الله فقد أشرك»[1].

ولهذا قال أبو حنيفة وصاحباه رضي الله عنهم: يكره أن يقول الداعي:

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٣٢٥١)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٦٩، ٨٧، ١٢٥)، والطيالسي في «مسنده» برقم (١٨٩٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بهذا اللفظ.

وأخرجه الترمذي في «سننه» برقم (١٥٣٥)، بلفظ: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك».

والحديث صححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «الإرواء» برقم (٢٥٦١).

أسألك بحق فلان، أو بحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت الحرام، والمشعر الحرام، ونحو ذلك حتى كره أبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما أن يقول الرجل: اللّهم إِني أسألك بمعقد العزّ من عرشك[١]، ولم يكرهه أبو يوسف رحمه الله لما بلغه الأثر فيه.

وتارة يقول: بجاه فلان عندك، يقول: نتوسل إِليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك. ومراده أنَّ فلاناً عندك ذو وجاهة وشرف ومنزلة فأجب دعاءنا. وهذا أيضاً محذور، فإِنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلونه في حياة النبي ﷺ لفعلوه بعد موته، وإِنما كانوا يتوسلون في حياته بدعائه، يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمِّنون على دعائه، كما في الاستسقاء وغيره. فلما مات ﷺ قال عمر رضي الله عنه ـ لما خرجوا يستسقون ـ: اللّهم إِنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إِليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إِليك بعم نبينا[٢]. معناه بدعائه هو ربه وشفاعته وسؤاله، ليس المراد أنا نقسم عليك به، أو نسألك بجاهه عندك، إِذ لو كان ذلك مراداً لكان جاه النبي ﷺ أعظمَ وأعظمَ من جاه العباس.

وتارة يقول: باتباعي لرسولك ومحبتي له وإِيماني به وسائر أنبيائك ورسلك وتصديقي لهم، ونحو ذلك. فهذا من أحسن ما يكون في الدعاء والتوسل والاستشفاع.

فلفظ التوسل بالشخص والتوجه به فيه إِجمالٌ، غلط بسببه من لم يفهم معناه: فإِن أريد به التسبب به لكونه داعياً وشافعاً، وهذا في حياته يكون، أو لكون الداعي محباً له، مطيعاً لأمره، مقتدياً به، وذلك أهل للمحبة والطاعة والاقتداء، فيكون التوسل إِما بدعاء الوسيلة وشفاعته، وإِما بمحبة السائل واتباعه، أو يراد به الإِقسام به والتوسل بذاته، فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه.

---

(١) وهذا حديث موضوع لا يصح، وانظر «نصب الراية» (٤/ ٢٧٣).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١٠١٠، ٣٧١٠)، من حديث أنس رضي الله عنه.

وكذلك السؤال بالشيء، قد يراد به التسبب به، لكونه سبباً في حصول المطلوب، وقد يراد [به] الإقسام به.

ومن الأول: حديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار، وهو حديث مشهور في «الصحيحين» وغيرهما، فإن الصخرة انطبقت عليهم، فتوسلوا إلى الله بذكر أعمالهم الصالحة الخالصة، وكل واحد منهم يقول: فإن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه، فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون[1].

فهؤلاء دعوا الله بصالح الأعمال، لأن الأعمال الصالحة هي أعظم ما يتوسل به العبد إلى الله، ويتوجه به إليه، ويسأله به، لأنه وعد أن يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله.

فالحاصل أن الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر، فإن الشفيع عند البشر كما أنه شافعٌ للطالب شفعة في الطلب، بمعنى أنه صار شفعاً فيه بعد أن كان وتراً، فهو أيضاً قد شَفعَ المشفوع إليه، وبشفاعته صار فاعلاً للمطلوب، فقد شَفَع الطالبَ والمطلوبَ منه، واللَّهُ تعالى وتر، لا يشفعه أحدٌ، [فلا يشفعُ عنده أحدٌ] إلا بإذنه، فالأمر كله إليه، فلا شريك له بوجه. فسيد الشفعاء يوم القيامة إذا سجد وحمد الله تعالى فقال له الله: «ارفع رأسك، وقل يُسمع، [واسأل تعطه]، واشفع تشفع»، فيحد له حدًّا فيدخلهم الجنة، فالأمر كله لله. كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. وقال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فإذا كان لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه لمن يشاء، ولكن يُكرم الشفيع

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٢١٥، ٢٢٧٢، ٢٣٣٣، ٣٤٦٥، ٥٩٧٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٧٤٣)، وأحمد في «المسند» (٢/ ١١٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

بقبول شفاعته، كما قال ﷺ: «اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله على لسان نبيه ما يشاء»(١).

وفي «الصحيح»: أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، لا أملك لكم من الله شيئاً، يا صفيةُ يا عمةَ رسول الله ﷺ لا أملك لك من الله شيئاً، يا عباسُ عمَّ رسول الله، لا أملك لكَ من الله شيئاً»(٢).

وفي «الصحيح» أيضاً عن النبي ﷺ: «لا ألفينّ أحدَكم يأتي يوم القيامة على رقبته بعيرٌ له رُغاءٌ، أو شاة لها يعار، أو رقاع تخفِق، فيقول: أغثني أغثني، فأقول: قد أبلغتك، لا أملك لك من الله من شيء»(٣).

فإذا كان سيد الخلق وأفضل الشفعاء يقول لأخص الناس به: «لا أملك لكم من الله من شيء» فما الظن بغيره؟ وإذا دعاه الداعي، وشَفع عنده الشفيعُ، فسمع الدعاءَ، وقبِل الشفاعة، لم يكن هذا هو المؤثر فيه كما يؤثر المخلوق في المخلوق، فإنه سبحانه [وتعالى] هو الذي جعل هذا يدعو ويشفع، وهو الخالق لأفعال العباد، فهو الذي وفَّق العبد للتوبة ثم قبلها، وهو الذي وفقه للعمل ثم أثابه، وهو الذي وفقه للدعاء ثم أجابه. وهذا مستقيمٌ على أصول أهل السُّنَّة المؤمنين بالقدَر، وأن الله خالق كل شيء.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١٤٣٢، ٦٠٢٧، ٦٠٢٨، ٧٤٧٦)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٢٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٥١٣١)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦٧٤)، والنسائي في «سننه» (٥/ ٧٧ـ ٧٨)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٤٠٠، ٤٠٩، ٤١٣).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٧٥٣، ٣٥٢٧، ٤٧٧١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٠٤)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٣٣، ٣٥٠، ٣٦٠، ٣٩٨، ٣٩٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٠٧٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٨٣١)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٤٢٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[الميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم وذريته:]

قوله: (والميثاقُ الذي أخذه الله تعالى من آدم وذريته حقّ).

ش: قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأعراف: ١٧٢]. أخبر سبحانه أنه استخرج ذرية بني آدم من أصلابهم شاهدين على أنفسهم أن الله ربهم ومليكهم وأنه لا إله إلا هو. وقد وردت أحاديث في أخذ الذرية من صلب آدم عليه السلام، وتمييزهم إلى أصحاب اليمين وإلى أصحاب الشمال، وفي بعضها الإشهاد عليهم بأن الله ربهم:

فمنها: ما رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ، قال: «إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم عليه السلام بنَعمان ـ يعني عرفة ـ فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها، فنثرها بين يديه، ثم كلمهم قُبُلاً، قال: ألست بربكم؟ قالوا: بلى، شهدنا.. إلى قوله: المبطلون»[(١)].

ورواه النسائي أيضاً، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والحاكم في «المستدرك»، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وروى الإمام أحمد أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أنه سُئل عن هذه الآية، فقال: «سمعت رسول الله ﷺ سئل عنها، فقال: إن الله خلق آدم عليه السلام، ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية، قال: خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون. ثم مسح ظهره، فاستخرج منه ذرية، قال: خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون، فقال رجل: يا

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٧٢)، والطبري في «تفسيره» برقم (١٥٣٣٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٤٤)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» برقم (٢٠٢)، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «سلسلة الأحاديث الصحيحة..» برقم (١٦٢٣).

رسول الله، ففيم العمل؟ قال رسول الله ﷺ: [إن الله عزَّ وجلَّ] إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة، حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخل [به] الجنة، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار، حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخل به النار»(١).

ورواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن أبي حاتم، وابن جرير، وابن حبان في «صحيحه».

وروى الترمذي عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لما خلق الله آدم مسح على ظهره، فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة، وجعل بين عيني كل إنسان منهم وبيصاً من نور، ثم عرضهم على آدم، فقال: أي ربّ، من هؤلاء؟ قال: هؤلاء ذريتك، فرأى رجلاً منهم، فأعجبه وبيصُ ما بين عينيه، فقال: أي رب، من هذا؟ قال: هذا رجل من آخر الأمم من ذريتك يقال له: داود، قال: [ربّ]، كم عمره؟ قال: ستون سنة، قال: أي رب، زده من عمري أربعين سنة، فلما انقضى عمر آدم، جاء ملك الموت، قال: أو لم يبق من عمري أربعون سنة؟ قال: أو لم تعطها ابنك داود؟ قال: فجحد! فجحدت ذريته، ونسي آدم فنسيت ذريته، وخطىء آدم، فخطئت ذريته»(٢). ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٤٤ ـ ٤٥)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧٠٣)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٠٧٥)، والنسائي في «سننه الكبرى» كما في «التحفة» (٨/ ١١٤)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٧٧)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٦١٣٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥)، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣٩٣٦) إلا مسح الظهر، وانظر «الضعيفة» برقم (٣٠٧٠).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٣٢٨٥)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٦١٣٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٤)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» برقم (٢٠٤، ٢٠٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن الترمذي» برقم (٢٤٥٩).

صحيح. ورواه الحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

وروى الإمام أحمد أيضاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «يقال للرجل من أهل النار يوم القيامة: أرأيت لو كان لك ما على الأرض من شيء»، أكنتَ مفتدياً به؟ قال: فيقول: نعم، قال: فيقول: قد أردت منك أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لا تشرك بي شيئاً فأبيت إلا أن تشرك بي شيئاً»[(١)]. وأخرجاه في «الصحيحين» أيضاً.

وذكر أحاديث أخرى أيضاً كلها دالة على أن الله استخرج ذرية آدم من صلبه، وميز بين أهل النار وأهل الجنة. ومن هنا قال من قال: إن الأرواح مخلوقة قبل الأجساد[(٢)]. وهذه الآثار لا تدل على سبق الأرواح الأجساد سبقاً مستقراً ثابتاً، وغايتها أن تدل على أن باريها وفاطرها سبحانه صوَّر النسمة وقدَّر خلقها وأجلها وعملها، واستخرج تلك الصور من مادتها، ثم أعادها إليها، وقدَّر خروج كل فرد من أفرادها في وقته المقدر له، ولا يدل على أنها خلقت خلقاً مستقراً واستمرت موجودة ناطقة كلها في موضع واحد ثم يرسل منها إلى الأبدان جملة بعد جملة، كما قاله ابن حزم. فهذا لا تدل الآثار عليه. نعم، الربُّ سبحانه يخلق منها جملة بعد جملة، [كما قاله] على الوجه الذي سبق به التقدير أولاً، فيجيء الخلق الخارجي مطابقاً للتقدير السابق، كشأنه سبحانه في جمع مخلوقاته، فإنه قدر لها أقداراً وآجالاً، وصفات وهيئات، ثم أبرزها إلى الوجود مطابقة لذلك التقدير السابق. فالآثار المروية في ذلك إنما تدل على القدر السابق، وبعضها يدل على أنه سبحانه استخرج أمثالهم وصورهم وميز أهل السعادة من أهل الشقاوة. وأما الإشهاد عليهم هناك، فإنما هو في حديثين

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٣٣٤، ٦٥٣٨، ٦٥٥٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٨٠٥)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٢٧، ١٢٩، ٢١٨).

(٢) انظر: كتاب «الروح» لابن القيم (ص ٢١١ ـ ٢١٦) و«تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٦١ ـ ٢٦٤).

موقوفين على ابن عباس وابن عمرو رضي الله عنهم. ومن ثم قال قائلون من السلف والخلف: إن المراد بهذا الإشهاد إنما هو فطرتهم على التوحيد، كما تقدم [كلام المفسرين على هذه الآية الكريمة] في حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ومعنى قوله: (شهدنا): أي قالوا: بلى شهدنا أنك ربنا. وهذا قول ابن عباس وأُبيّ بن كعب. وقال ابن عباس أيضاً: أشهد بعضهم على بعض. وقيل: (شهدنا) من قول الملائكة، [و] الوقف على قوله (بلى). وهذا قول مجاهد والضحّاك وقال السُّدِّي أيضاً: هو خبر من الله تعالى عن نفسه وملائكته أنهم شهدوا على إقرار بني آدم. والأول أظهر، وما عداه احتمال لا دليل عليه، وإنما يشهد ظاهر الآية للأول.

واعلم أن من المفسرين من لم يذكر سوى القول بأن الله استخرج ذرية آدم من ظهره وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم، كالثعلبي والبغوي وغيرهما. ومنهم من لم يذكره، بل ذكر أنه نصب لهم الأدلة على ربوبيته ووحدانيته وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها الله فيهم، كالزمخشري وغيره، ومنهم من ذكر القولين، كالواحدي والرازي والقرطبي وغيرهم، لكن نسب الرازي القول الأول إلى أهل السُّنَّة، والثاني إلى المعتزلة. ولا ريب أن الآية لا تدل على القول الأول، أعني أن الأخذ كان من ظهر آدم، وإنما فيها أن الأخذ من ظهور بني آدم، وإنما ذكر الأخذ من ظهر آدم والإشهاد عليهم هناك في بعض الأحاديث، وفي بعضها الأخذ والقضاء بأن بعضهم إلى الجنة وبعضهم إلى النار، كما في حديث عمر رضي الله عنه، وفي بعضها الأخذ وإراء آدم إياهم من غير قضاء ولا إشهاد، كما في حديث أبي هريرة. والذي فيه الإشهاد ـ على الصفة التي قالها أهل القول الأول ـ موقوفٌ على ابن عباس وابن عمرو، وتكلم فيه أهل الحديث، ولم يخرجه أحد من أهل الصحيح غير الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» والحاكم معروف التساهل رحمه الله.

والذي فيه القضاء بأن بعضهم إلى الجنة وبعضهم إلى النار دليل على مسألة القدَر. وذلك شواهده كثيرة، ولا نزاع فيه بين أهل السُّنَّة، وإنما يخالف فيه القدرية المبطلون المبتدعون.

وأما الأول: فالنزاع فيه بين أهل السُّنَّة من السلف والخلف، ولولا ما التزمته من الاختصار لبسطت الأحاديث الواردة في ذلك، وما قيل من الكلام عليها، وما ذكر فيها من المعاني المعقولة ودلالة ألفاظ الآية الكريمة.

قال القرطبي: وهذه الآية مشكلة، وقد تكلم العلماء في تأويلها، فنذكر ما ذكروه من ذلك، حسب ما وقفنا عليه. فقال قوم: معنى الآية: أن الله أخرج من ظهر بني آدم بعضهم من بعض، ومعنى ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، دلهم على توحيده، لأن كل بالغ يعلم ضرورة أن له ربًّا واحداً [سبحانه وتعالى] قال: فقام ذلك مقام الإشهاد عليهم، كما قال تعالى في السماوات والأرض: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، ذهب إلى هذا القفَّال وأطنب. وقيل: إنه [سبحانه وتعالى] أخرج الأرواح قبل خلق الأجساد، وإنه جعل فيها من المعرفة ما علمت به ما خاطبها. ثم ذكر القرطبي بعد ذلك الأحاديث الواردة في ذلك، إلى آخر كلامه.

وأقوى ما يشهد لصحة القول الأول: حديث أنس المخرج في «الصحيحين»! الذي فيه: قد أردت منك ما هو أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لا تشرك بي شيئاً فأبيت إلا أن تشرك بي[1].

ولكن قد روي من طريق أخرى: قد سألتك أقل من ذلك وأيسر فلم تفعل، فيرد إلى النار. وليس فيه: في ظهر آدم. وليس في الرواية الأولى إخراجهم من ظهر آدم على الصفة التي ذكرها أصحاب القول الأول.

بل القول الأول متضمن لأمرين عجيبين:

أحدهما: كون الناس تكلموا حينئذٍ وأقروا بالإيمان وأنه بهذا تقوم الحجة عليهم يوم القيامة.

والثاني: أن الآية دلت على ذلك، والآية لا تدل عليه لوجوه:

أحدها: أنه قال: «من بني آدم»، ولم يقل: من آدم.

---

(١) تقدم تخريجه.

الثاني: أنه قال: «من ظهورهم»، ولم يقل: من ظهره، وهذا بدل بعض، أو بدل اشتمال، وهو أحسن.

الثالث: أنه قال: «ذرياتهم» ولم يقل: ذريته.

الرابع: أنه قال: «وأشهدهم على أنفسهم»، ولا بد أن يكون الشاهد ذاكراً لما شهد به، وهو إنما يذكر شهادته بعد خروجه إلى هذه الدار ـ كما تأتي الإشارة إلى ذلك ـ لا يذكر شهادة قبله.

الخامس: أنه سبحانه أخبر أن حكمة هذا الإشهاد إقامة للحجة عليهم، لئلا يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، والحجة إنما قامت عليهم بالرسل والفطرة التي فطروا عليها، كما قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

السادس: تذكيرهم بذلك، لئلا يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ومعلوم أنهم غافلون عن الإخراج لهم من صلب آدم كلهم وإشهادهم جميعاً ذلك الوقت، فهذا لا يذكره أحد منهم.

السابع: قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، فذكر حكمتين في هذا الإشهاد: لئلا يدّعوا الغفلة، أو يدَّعوا التقليد، فالغافل لا شعور له، والمقلد متبع في تقليده لغيره. ولا تترتب هاتان الحكمتان إلا على ما قامت به الحجة من الرسل والفطرة.

الثامن: قوله: ﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، أي لو عذبهم بجحودهم وشركهم لما قالوا ذلك، وهو سبحانه إنما يهلكهم بمخالفة رسله وتكذيبهم، وقد أخبر سبحانه أنه لم يكن ليهلك القرى بظلم وأهلها غافلون، وإنما يهلكهم بعد الإعذار والإنذار بإرسال الرسل.

التاسع: أنه سبحانه أشهد كل واحد على نفسه أنه ربُّه وخالقه، واحتجّ عليه بهذا في غير موضع من كتابه، كقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، فهذه هي الحجة التي أشهدهم على أنفسهم بمضمونها، وذكَّرتهم بها رسله، بقولهم: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

العاشر: أنه جعل هذا آية، وهي الدلالة الواضحة البينة المستلزمة لمدلولها، وهذا شأن آيات الرب تعالى، فقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٧٤﴾﴾ [الأعراف: ١٧٤]، وإنما ذلك بالفطرة التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله، فما من مولود إلا يولد على الفطرة، لا يولد مولود على غير هذه الفطرة، هذا أمر مفروغ منه، لا تبديل ولا تغيير. وقد تقدمت الإشارة إلى هذا. والله أعلم.

وقد تفطن لهذا ابن عطية وغيره، ولكن هابوا مخالفة ظاهر تلك الأحاديث التي فيها التصريح بأن الله أخرجهم وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم. وكذلك حكى القولين الشيخ أبو منصور الماتريدي في «شرح التأويلات» ورجح القول الثاني، وتكلم عليه ومال إليه.

[الإقرار بالربوبية أمر فطري والشرك طارىء:]

ولا شك أن الإقرار بالربوبية أمر فطري، والشرك حادث طارىء، والأبناء تقلدوه عن الآباء، فإذا احتجوا يوم القيامة بأن الآباء أشركوا ونحن جرينا على عادتهم كما يجري الناس على عادة آبائهم في المطاعم والملابس والمساكن، يقال لهم: أنتم كنتم معترفين بالصانع، مقرين بأن الله ربكم لا شريك له، وقد شهدتم بذلك على أنفسكم، فإن شهادة المرء على نفسه هي إقراره بالشيء ليس إلا، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]. وليس المراد أن يقول: أشهد على نفسي بكذا، بل من أقرَّ بشيء فقد شهد على نفسه به، فلم عدلتم عن هذه المعرفة والإقرار الذي شهدتم به على أنفسكم إلى الشرك؟ بل عدلتم عن المعلوم المتيقن إلى ما لا يعلم له حقيقة، تقليداً لمن لا حجة معه، بخلاف اتباعهم في العادات الدنيوية، فإن تلك لم يكن عندكم ما يعلم به فسادها، وفيه مصلحة لكم، بخلاف الشرك، فإنه كان عندكم من المعرفة والشهادة على أنفسكم ما يبين فساده وعدولكم فيه عن الصواب.

فإن الدين الذي يأخذه الصبي عن أبويه هو: دين التربية والعادة، وهو

لأجل مصلحة الدنيا، فإن الطفل لا بدّ له من كافل، وأحقُّ الناس به أبواه، ولهذا جاءت الشريعة بأن الطفل مع أبويه على دينهما في أحكام الدنيا الظاهرة، وهذا الدين لا يعاقبه الله عليه ـ على الصحيح ـ حتى يَبْلُغَ ويعقلَ وتقومَ عليه الحجة، وحينئذٍ فعليه أن يتبع: دينَ العلم والعقل، وهو الذي يعلم بعقله هو أنه دينٌ صحيح، فإن كان آباؤه مهتدين، كيوسف الصديق مع آبائه، قال: ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨]، وقال ليعقوب بنوه: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وإن كان الآباء مخالفين الرسل، كان عليه أن يتبع الرسل، كما قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ﴾ [العنكبوت: ٨]، الآية.

فمن اتبع دين آبائه بغير بصيرة وعلم، بل يعدل عن الحق المعلوم إليه، فهذا اتبع هواه، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ [البقرة: ١٧٠].

وهذه حال كثير من الناس من الذين ولدوا على الإسلام، يتبع أحدهم أباه فيما كان عليه من اعتقاد ومذهب، وإن كان خطأ ليس هو فيه على بصيرة، بل هو من مُسلِمة الدار، لا مسلمة الاختيار، وهذا إذا قيل له في قبره: من ربك؟ قال: هاه هاه، لا أدري، سمعتُ الناس يقولون شيئاً فقلته.

فليتأمل اللبيبُ هذا المحل، ولينصح نفسه، وليقم معه، ولينظر من أي الفريقين هو؟ والله الموفق، فإن توحيد الربوبية لا يحتاج إلى دليل، فإنه مركوز في الفطر. وأقربُ ما ينظر فيه المرء أمرُ نفسه لمّا كان نطفة، وقد خرج من بين الصلب والترائب [والترائب]: عظام الصدر، ثم صارت تلك النطفة في قرار مكين، في ظلمات ثلاث، وانقطع عنها تدبير الأبوين وسائر الخلائق، ولو كانت موضوعة على لوح أو طبق، واجتمع حكماء العالم على أن يصوّروا منها شيئاً لم يقدروا.

ومحال توهم عمل الطبائع فيها، لأنها موَاتٌ عاجزة، ولا توصف

بحياة، ولن يتأتى من الموات فعل وتدبير، فإذا تفكر في ذلك وانتقال هذه النطفة من حال إلى حال، علم بذلك توحيد الربوبية، فانتقل منه إلى توحيد الإلهية. فإنّه إذا علم بالعقل أن له ربًّا أوجده، كيف يليق به أن يعبد غيره؟ وكلما تفكَّر وتدبر ازداد يقيناً وتوحيداً، والله الموفق، لا رب غيره، ولا إله سواه.

[قد علم الله تعالى في الأزل عدد أهل الجنة وعدد أهل النار:]

قوله: (وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار، جملة واحدة، فلا يزداد في ذلك العدد ولا ينقص منه. وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه).

ش: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ﴿٧٥﴾﴾ [الأنفال: ٧٥]. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]. فالله تعالى موصوف بأنه بكل شيءٍ عليم أزلاً وأبداً، لم يتقدم علمَه بالأشياء جهالةٌ. وما كان ربك نسيًّا.

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا رسول الله ﷺ، فقعد وقعدنا حوله، ومعه مخصرة، فنكس رأسه فجعل ينكت بمخصرته ثم قال: ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كُتبت شقية أو سعيدة، قال: فقال رجل: يا رسول الله، أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل؟ فقال: من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة. ثم قال: اعملوا فكل ميسَّر لما خلق له، أما أهل السعادة فييسَّرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسۡتَغۡنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ ﴿١٠﴾﴾[1] [الليل: ٥ـ ١٠]، خرجاه في «الصحيحين».

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١٣٦٢، ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، ٦٢١٧، ٦٦٠٥، ٧٥٥٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٤٧)، وأبو داود في =

[كل إنسان ميسر لما خلق الله:]

قوله: وكلٌّ ميسرٌ لما خُلق له، والأعمال بالخواتيم، والسعيد من سعد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله).

ش: تقدم حديث علي رضي الله عنه وقوله ﷺ: «اعملوا فكل ميسر لما خُلق له»، وعن زهير عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: جاء سُرَاقة بن مالك بن جُعشم، فقال: يا رسول الله، بيّن لنا ديننا كأنا خُلقنا الآن، فيم العمل اليوم؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير، أم فيما يستقبل؟ قال: لا، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير، قال: ففيم العمل؟ قال زهير: ثم تكلم أبو الزبير بشيء لم أفهمه، فسألت: ما قال؟ فقال: اعملوا فكل ميسر»(١). رواه مسلم.

وعن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة»(٢)، خرجاه في «الصحيحين» وزاد البخاري: «وإنما الأعمال بالخواتيم».

وفي «الصحيحين» أيضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: حدثنا رسول الله ﷺ ـ وهو الصادق المصدوق ـ: «إن أحدكم يُجمع خلقُه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، فوالذي لا إله غيره، إن أحدكم ليعمل بعمل

= «سننه» برقم (٤٦٩٤)، والترمذي في «سننه» برقم (٢١٣٦، ٣٣٤٤)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٧٨)، وأحمد في «المسند» (١/ ٨٢، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٠).

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٤٨)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٢٩٢، ٢٩٣)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (١٨٠٨، ١٨٠٩).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٨٩٨، ٤٢٠٢، ٤٢٠٧، ٦٤٩٣، ٦٦٠٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١١٢)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٣٣٢).

أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبقُ عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها»[1] والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وكذلك الآثار عن السلف.

قال أبو عمرو بن عبد البر في «التمهيد»[2]: قد أكثر الناس من تخريج الآثار في هذا الباب، وأكثر المتكلمون من الكلام فيه، وأهلُ السُّنَّة مجتمعون على الإيمان بهذه الآثار واعتقادها وترك المجادلة فيها، وبالله العصمة والتوفيق.

[أصل القدر سر الله تعالى في خلقه:]

وقوله: (وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرَّب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسُلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣]. فمن سأل: لم فعل؟ فقد ردَّ حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب، كان من الكافرين).

ش: أصل القدر سر الله في خلقه، وهو كونه أوجد وأفنى، وأفقر وأغنى، وأمات وأحيا، وأضل وهدى. قال علي كرّم الله وجهه ورضي الله عنه: القدر سر الله فلا تكشفه. والنزاع بين الناس في مسألة القدر مشهور.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٢٠٨، ٣٣٣٢، ٦٥٩٤، ٧٤٥٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٤٣)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧٠٨)، والترمذي في «سننه» برقم (٢١٣٨)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٧٦)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٨٢، ٤١٤، ٤٣٠).

(٢) (٦/ ١٢).

والذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة: أن كل شيء بقضاء الله وقدره، وأن الله تعالى خالق أفعال العباد. قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. وأن الله تعالى يريد الكفر من الكافر ويشاؤه، ولا يرضاه ولا يحبه، فيشاؤه كوناً، ولا يرضاه ديناً.

وخالف في ذلك القدرية والمعتزلة، وزعموا: أن الله شاء الإيمان من الكافر، ولكنَّ الكافر شاء الكفر، فردوا إلى هذا لئلا يقولوا: شاء الكفر من الكافر وعذَّبه عليه! ولكن صاروا: كالمستجير من الرمضاء بالنار!. فإنهم هربوا من شيء فوقعوا فيما هو شر منه! فإنه يلزم أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة الله تعالى، فإن الله قد شاء الإيمانَ منه ـ على قولهم ـ والكافر شاء الكفر، فوقعتْ مشيئةُ الكافر دون مشيئة الله تعالى!! وهذا من أقبح الاعتقاد، وهو قول لا دليل عليه، بل هو مخالف للدليل.

روى اللالكائي، من حديث بقية عن الأوزاعي، حدثنا العلاء بن الحجاج، عن محمد بن عبيد المكي: عن ابن عباس قال: قيل لابن عباس: إن رجلاً قدم علينا يكذّب بالقدر، فقال: دلوني عليه، وهو يومئذٍ قد عمي، فقالوا له: ما تصنع به؟ فقال: والذي نفسي بيده، لئن استمكنت منه لأعضّنَّ أنفه حتى أقطعه، ولئن وقعت رقبته بيدي لأدقنَّها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كأني بنساء بني فهر يطفن بالخزرج، تصطفق ألياتهن مشركات، هذا أول شرك في الإسلام، والذي نفسي بيده لينتهين بهم سوء رأيهم حتى يُخرجوا الله من أن يقدّر الخير، كما أخرجوه من أن يقدّر الشر»[(١)].

قوله: وهذا أول شرك في الإسلام. إلى آخره، من كلام ابن عباس.

---

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (٤/ ١٢٢٥)، وإسناده ضعيف، فيه العلاء بن الحجاج مجهول لم يوثقه أحد.

وهذا يوافق قوله: «القدر نظام التوحيد، فمن وحَّد الله وكذّب بالقدر نقض تكذيبُه توحيدَه»[(١)].

وروى عمرو بن الهيثم قال: خرجنا في سفينة، وصحبنا فيها قدري ومجوسي، فقال القدري للمجوسي: أسلم، قال المجوسي: حتى يريد الله، فقال القدري: إن الله يريد ولكن الشيطان لا يريد! قال المجوسي: أراد الله وأراد الشيطان، فكان ما أراد الشيطان! هذا شيطان قوي!! وفي رواية أنه قال: فأنا مع أقواهما!!. ووقف أعرابي على حلْقة فيها عمرو بن عبيد، فقال: يا هؤلاء إن ناقتي سُرقت فادعوا الله أن يردّها علي، فقال عمرو بن عبيد: اللّهم إنك لم تُرد أن تُسرق ناقته فسرقتْ، فاردُدْها عليه! فقال الأعرابي: لا حاجة لي في دعائك! قال: ولم؟ قال: أخافُ ـ كما أراد أن لا تُسرق فسرقتْ ـ أن يريد ردّها فلا تُرد!!. وقال رجل لأبي عصام القسطلاني: أرأيت إن منعني الهدى وأوردني الضلال ثم عذّبني، أيكون منصفاً؟ فقال له أبو عصام: إن يكن الهدى شيئاً هو له فله أن يعطيه من يشاء ويمنعه من يشاء.

وأما الأدلة من الكتاب والسُّنَّة: فقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾﴾ [السجدة: ١٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يونس: ٩٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩]. ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الدهر: ٣٠]. وقال تعالى: ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]. وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (١/ ١٤٢، ١٢/ ٢١٢٢) موقوفاً، وإسناده ضعيف.
وقد روي مرفوعاً بإسناد ضعيف أيضاً، وانظر «الضعيفة» برقم (٤٠٧٢).

يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

[منشأ الضلال من التسوية بين المشيئة والإرادة والمحبة والرضى:]

ومنشأ الضلال: من التسوية بين: المشيئة، والإرادة، وبين: المحبة، والرضى، فسوّى الجبرية والقدرية، ثم اختلفوا، فقالت الجبرية: الكون كله بقضائه وقدَره، فيكون محبوباً مرضياً. وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبة لله ولا مرضية له، فليست مقدَّرة ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه. وقد دل على الفرق بين: المشيئة، والمحبة. الكتابُ والسُّنَّةُ والفطرةُ الصحيحة. أما نصوص المشيئة والإرادة من الكتاب، فقد تقدم ذكر بعضها. وأما نصوص المحبة والرضى، فقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]. ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]. وقال تعالى عَقيب ما نهى عنه من الشرك والظلم والفواحش والكبر: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾﴾ [الإسراء: ٣٨].

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ: «إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»(١).

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١٤٧٧، ٢٤٠٨، ٥٩٧٥، ١٢٤٧٣، ٧٢٩٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٧١٥) (١٢)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٢٤١٢، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥)، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله عزَّ وجلَّ حرّم عليكم عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنعاً وهات، وكره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال».
وأخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٧١٥) (١٠)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٢٧، ٣١٢٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويكره لكم ثلاثاً، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، ويكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال».

وفي «المسند»: إِن الله يحب أن يؤخذ برخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته[١].

وكان من دعائه: «اللّهم إِني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك»[٢].

فتأمل ذكر استعاذته بصفة الرضى من صفة السخط، وبفعل المعافاة من فعل العقوبة. **فالأول**: الصفة، **والثاني**: أثرها المرتب عليها، ثم ربط ذلك كله بذاته سبحانه، وأن ذلك كله راجع إِليه وحده لا إِلى غيره، فما أعوذ منه واقع بمشيئتك وإِرادتك، وما أعوذ به من رضاك ومعافاتك هو بمشيئتك وإِرادتك، إن شئت أن ترضى عن عبدك وتعافيه، وإن شئت أن تغضب عليه وتعاقبه، فإِعاذتي مما أكره ومنعه أن يحل بي، هي بمشيئتك أيضاً، فالمحبوب والمكروه كله بقضائك ومشيئتك، فعياذي بك منك، وعياذي بحولك وقوتك ورحمتك مما يكون بحولك وقوتك وعدلك وحكمتك، فلا أستعيذ بغيرك من غيرك، ولا أستعيذ بك من شيء صادر عن غير مشيئتك، بل هو منك. فلا يعلم ما في هذه الكلمات من التوحيد والمعارف والعبودية، إِلا الراسخون في العلم بالله ومعرفته ومعرفة عبوديته[٣].

فإِن قيل: كيف يريد الله أمراً ولا يرضاه ولا يحبه؟ وكيف يشاؤه ويكوّنه؟ وكيف يجمع إرادته له وبغضه وكراهته؟

قيل: هذا السؤال هو الذي افترق الناس لأجله فرقاً، وتباينت طرقهم وأقوالهم. فاعلم أن المراد نوعان: مرادٌ لنفسه، ومراد لغيره. فالمراد لنفسه، مطلوب محبوب لذاته وما فيه من الخير، فهو مراد إِرادةَ الغايات والمقاصد. والمراد لغيره، قد لا يكون مقصوداً لما يريد، ولا فيه مصلحة له بالنظر إِلى

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ١٠٨)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٥٤٥، ٩١٤)، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «الإرواء» برقم (٥١٢٤).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

ذاته، وإن كان وسيلة إلى مقصوده ومراده، فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مراد له من حيث قضاؤه وإيصاله إلى مراده. فيجتمع فيه الأمران: بغضه، وإرادته. ولا يتنافيان، لاختلاف متعلقهما. وهذا كالدواء الكريه، إذا علم المتناول له أن فيه شفاءه، وقطع العضو المتأكل، إذا علم أن في قطعه بقاء جسده، وكقطع المسافة الشاقة، إذا علم أنها توصل إلى مراده ومحبوبه. بل العاقل يكتفي في إيثار هذا المكروه وإرادته بالظن الغالب، وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف ممن لا يخفى عليه خافية.

فهو سبحانه يكره الشيء، ولا ينافي ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه سبباً إلى أمر هو أحبُّ إليه من فوقه.

من ذلك: أنه خلق إبليس، الذي هو مادة لفساد الأديان والأعمال والاعتقادات والإرادات، وهو سبب لشقاوة كثير من العباد، وعملهم بما يغضب الرب سبحانه تبارك وتعالى وهو الساعي في وقوع خلاف ما يحبه الله ويرضاه. ومع هذا فهو وسيلة إلى محابّ كثيرة للرب تعالى ترتبت على خلقه، ووجودها أحبُّ إليه من عدمها.

منها: أنه يظهر للعباد قدرة الرب تعالى على خلق المتضادات المتقابلات، فخلق هذه الذات، التي هي أخبث الذوات وشرها، وهي سبب كل شر، في مقابلة ذات جبرائيل، التي هي من أشرف الذوات وأطهرها وأزكاها، وهي مادة كل خير، فتبارك خالق هذا وهذا. كما ظهرت قدرته في خلق الليل والنهار، والدواء والداء، والحياة والموت، والحسن والقبيح، والخير والشر. وذلك أدل دليل على كمال قدرته وعزته وملكه وسلطانه، فإنه خلق هذه المتضادات، وقابلها بعضها ببعض، وجعلها محالّ تصرفه وتدبيره. فخلو الوجود عن بعضها بالكلية تعطيل لحكمته وكمال تصرفه وتدبير ملكه.

ومنها: ظهور آثار أسمائه القهرية، مثل: القهّار، والمنتقم، والعدل، والضار، والشديد العقاب، والسريع الحساب، وذي البطش الشديد، والخافض، والمذل. فإن هذه الأسماء والأفعال كمال، لا بد من وجود متعلَّقها، ولو كان الجن والإنس على طبيعة الملائكة لم يظهر أثر هذه الأسماء.

ومنها: ظهور آثار أسمائه المتضمنة لحلمه وعفوه ومغفرته وستره وتجاوزه عن حقه وعتقه لمن شاء من عبيده، فلولا خلق ما يكرهه من الأسباب المفضية إلى ظهور آثار هذه الأسماء لتعطلت هذه الحكم والفوائد. وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا بقوله: «لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ويستغفرون فيغفر لهم»(١).

ومنها: ظهور آثار أسماء الحكمة والخبرة، فإنه الحكيم الخبير، الذي يضع الأشياء مواضعها، وينزلها منازلها اللائقة بها، فلا يضع الشيء في غير موضعه، ولا ينزله غير منزلته التي يقتضيها كمال علمه وحكمته وخبرته. فهو أعلم حيث يجعل رسالاته، وأعلم بمن يصلح لقبولها ويشكره على انتهائها إليه، وأعلم بمن لا يصلح لذلك. فلو قدر عدم الأسباب المكروهة، لتعطلت حكم كثيرة، ولفاتت مصالح عديدة، ولو عطلت تلك الأسباب لما فيها من الشر، لتعطل الخير الذي هو أعظم من الشر الذي في تلك الأسباب، وهذا كالشمس والمطر والرياح، التي فيها من المصالح ما هو أضعاف أضعاف ما يحصل بها من الشر.

ومنها: حصول العبودية المتنوعة التي لولا خلق إبليس لما حصلت، فإن عبودية الجهاد من أحبّ أنواع العبودية إليه سبحانه. ولو كان الناس كلهم مؤمنين لتعطلت هذه العبودية وتوابعها من الموالاة لله سبحانه [وتعالى] والمعاداة فيه، وعبودية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعبودية الصبر ومخالفة الهوى وإيثار محابّ الله تعالى، وعبودية التوبة والاستغفار، وعبودية الاستعاذة بالله أن يجيره من عدوه ويعصمه من كيده وأذاه. إلى غير ذلك من الحكم التي تعجز العقول عن إدراكها.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٧٤٩)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٠٥، ٣٠٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
وأخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٧٤٨)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٥٣٩)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٤١٤)، من حديث أبي أيوب رضي الله عنه.

فإن قيل: فهل كان يمكن وجود تلك الحكم بدون هذه الأسباب؟

فهذا سؤال فاسد! وهو فرض وجود الملزوم بدون لازمه، كفرض وجود الابن بدون الأب. والحركة بدون المتحرك، والتوبة بدون التائب.

فإن قيل: فإذا كانت هذه الأسباب مرادة لما تفضي إليه من الحكم، فهل تكون مرضية محبوبة من هذا الوجه، أم هي مسخوطة من جميع الوجوه؟ هذا السؤال يرد على وجهين: **أحدهما**: من جهة الرب تعالى، وهل يكون محبًّا لها من جهة إفضائها إلى محبوبه، وإن كان يبغضها لذاتها؟ **والثاني**: من جهة العبد، وهو أنه هل يسوغ له الرضى بها من تلك الجهة أيضاً؟ فهذا سؤال له شأن.

فاعلم أن الشر كله يرجع إلى العدم، أعني عدم الخير وأسبابه المفضية إليه، وهو من هذه الجهة شر، وأما من جهة وجوده المحض فلا شر فيه. مثاله: أن النفوس الشريرة وجودها خير من حيث هي موجودة، وإنما حصل لها الشر بقطع مادة الخير عنها، فإنها خلقت في الأصل متحركة، فإن أعينت بالعلم وإلهام الخير تحركت به، وإن تركت تحركت بطبعها إلى خلافه. وحركتُها من حيث هي حركة: خير، وإنما تكون شرًّا بالإضافة، لا من حيث هي حركة، والشر كله ظلم، وهو وضع الشيء في غير محله، فلو وضع في موضعه لم يكن شراً، فعلم أن جهة الشر فيه نسبية إضافية.

ولهذا كانت العقوبات الموضوعة في محالّها خيراً في نفسها، وإن كانت شرًّا بالنسبة إلى المحل الذي حلّت به، لما أحدثتْ فيه من الألم الذي كانت الطبيعة قابلة لضده من اللذة مستعدة له، فصار ذلك الألم شرًّا بالنسبة إليها، وهو خير بالنسبة إلى الفاعل حيث وضعه في موضعه، فإنه سبحانه لم يخلق شرًّا محضاً من جميع الوجوه والاعتبارات، فإن حكمته تأبى ذلك. فلا يمكن في جناب الحق تعالى أن يريد شيئاً يكون فساداً من كل وجه، لا مصلحة في خلقه بوجه ما، هذا من أبين المحال، فإنه سبحانه الخير كله بيديه، والشر ليس إليه، بل كل ما إليه فخير، والشر إنما حصل لعدم هذه

الإضافة والنسبة إليه، فلو كان إليه لم يكن شرًّا، فتأمله. فانقطاع نسبته إليه هو الذي صيره شرًّا.

فإن قيل: لم تنقطع نسبته إليه خلقاً ومشيئة؟ قيل: هو من هذه الجهة ليس بشرّ، فإن وجوده هو المنسوب إليه، وهو من هذه الجهة ليس بشرّ، والشر الذي فيه من عدم إمداده بالخير وأسبابه، والعدم ليس بشيء، حتى ينسب إلى من بيده الخير.

[أسباب الخير ثلاثة: الإيجاد والإعداد والإمداد:]

فإن أردت مزيد إيضاح لذلك، فاعلم أن أسباب الخير ثلاثة: الإيجاد، والإعداد، والإمداد. فإيجاد هذا خير، وهو إلى الله، وكذلك إعداده وإمداده، فإن لم يحدث فيه إعداد ولا إمداد حصل فيه الشر بسبب هذا العدم الذي ليس إلى الفاعل، وإنما إليه ضده.

فإن قيل: هلاّ أمده إذا أوجده؟ قيل: ما اقتضت الحكمة إيجاده وإمداده، وإنما اقتضت إيجاده وترك إمداده. فإيجاده خير، والشر وقع من عدم إمداده.

فإن قيل: فهلاّ أمد الموجودات كلها؟ فهذا سؤال فاسد، يظن مُورده أن التسوية بين الموجودات أبلغ في الحكمة! وهذا عين الجهل! بل الحكمة في هذا التفاوت العظيم الذي بين الأشياء، وليس في خلق كل نوع منها تفاوت، فكل نوع منها ليس في خلقه تفاوت، والتفاوت إنما وقع لأمور عدمية لم يتعلق بها الخلق، وإلا فليس في الخلق من تفاوت. فإن اعتاص عليك هذا، ولم تفهمه حق الفهم، فراجع قول القائل:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه ... وجاوزه إلى ما تستطيع

فإن قيل: كيف يرضى لعبده شيئاً ولا يعينه عليه؟ قيل: لأن إعانته عليه قد تستلزم فوات محبوب له أعظمَ من حصول تلك الطاعة التي رضيها له، وقد يكون وقوع تلك الطاعة منه يتضمن مفسدة هي أكره إليه سبحانه من

محبته لتلك الطاعة. وقد أشار تعالى إلى ذلك في قوله: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦] ـ الآيتين. فأخبر سبحانه أنه كره انبعاثهم إلى الغزو مع رسوله، وهو طاعة، فلما كرهه منهم ثبَّطهم عنه، ثم ذكر سبحانه بعض المفاسد التي كانت تترتب على خروجهم مع رسوله، فقال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧]، أي فساداً وشرًّا، ﴿وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، أي سعوْا بينكم بالفساد والشرّ، ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، أي قابلون منهم مستجيبون لهم، فيتولد من سعي هؤلاء وقبول هؤلاء من الشرّ ما هو أعظم من مصلحة خروجهم، فاقتضت الحكمة والرحمة أن أقعدهم عنه. فاجعلْ هذا المثال أصلاً، وقس عليه.

وأما الوجه الثاني، وهو الذي من جهة العبد: فهو أيضاً ممكن، بل واقع. فإن العبد يسخط الفسوق والمعاصي ويكرهها، من حيث هي فعل العبد، واقعة بكسبه وإرادته واختياره، ويرضى بعلم الله وكتابه ومشيئته وإرادته وأمره الكوني، فيرضى بما منَّ الله ويسخط ما هو منه. فهذا مسلك طائفة من أهل العرفان. وطائفة أخرى كرهتها مطلقاً، وقولهم يرجع إلى هذا القول، لأن إطلاقهم الكراهة لا يريدون به شموله لعلم الرب وكتابته ومشيئته. وسر المسألة: أن الذي إلى الرب منها غيرُ مكروه، والذي إلى العبد مكروه.

فإن قيل: ليس إلى العبد شيء منها. قيل: هذا هو الجبر الباطل الذي لا يمكن صاحبه التخلص من هذا المقام الضيق، والقدَري المنكِر أقربُ إلى التخلص منه من الجبري. وأهل السُّنَّة، المتوسطون بين القدَرية والجبرية أسعدُ بالتخلص من الفريقين.

فإن قيل: كيف يتأتَّى الندم والتوبة مع شهود الحكمة في التقدير، ومع شهود القيُّومية والمشيئة النافذة؟ قيل: هذا هو الذي أوقع من عميتْ بصيرته في شهود الأمر على خلاف ما هو عليه، فرأى تلك الأفعال طاعات، لموافقته فيها المشيئة والقدَر، وقال: إن عصيتُ أمرَه فقد أطعتُ إرادته! وفي ذلك قيل:

أصبحتُ منفعلاً لما يختاره مني، ففعلي كله طاعات!

وهؤلاء أعمى الخلق بصائر، وأجهلهم بالله وأحكامه الدينية والكونية، فإن الطاعة هي موافقة الأمر الديني الشرعي، لا موافقةُ القدر والمشيئة، ولو كان موافقة القدر طاعةً لكان إبليس من أعظم المطيعين له، ولكان قومُ نوح وهود وصالح ولوط وشعيب وقوم فرعون ـ كلهم مطيعين! وهذا غاية الجهل، لكن إذا شهد العبد عجزَ نفسه، ونفوذ الأقدار فيه، وكمال فقره إلى ربه، وعدمَ استغنائه عن عصمته وحفظه طرفةَ عين: كان بالله في هذه الحال لا بنفسه، فوقوع الذنب منه لا يتأتى في هذه الحال البتة، فإنّ عليه حصناً حصيناً، فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي، فلا يتصور منه الذنب في هذه الحال، فإذا حجب عن هذا المشهد وبقي بنفسه، استولى عليه حكم النفس، فهنالك نُصبت عليه الشِّباكُ والأشراك، وأرسلتْ عليه الصيادون، فإذا انقشع عنه ضبابُ ذلك الوجود الطبعي، فهنالك يحضره الندم والتوبة والإنابة، فإنه كان في المعصية محجوباً بنفسه عن ربه، فلما فارق ذلك الوجودَ صار في وجود آخر، فبقي بربه لا بنفسه.

فإن قيل: إذا كان الكفر بقضاء الله وقدره، ونحن مأمورون أن نرضى بقضاء الله، فكيف ننكره ونكرهه؟!

فالجواب: أن يقال **أولاً**: نحن غير مأمورين بالرضى بكل ما يقضيه الله ويقدّره، ولم يرد بذلك كتابٌ ولا سُنَّة، بل من المقضيّ ما يُرضَى به، ومنه ما يُسخط ويمقت، كما لا يرضى به القاضي لأقضيته سبحانه، بل من القضاء ما يَسخط، كما أن من الأعيان المقضية ما يغضب عليه ويمقت ويلعن ويذم.

ويقال **ثانياً**: هنا أمران: قضاء الله، وهو فعل قائم بذات الله تعالى. ومفضي: وهو المفعول المنفصل عنه. فالقضاء كله خير وعدل وحكمة، نرضى به كله. والمقضي قسمان: منه ما يُرضى به، ومنه ما لا يُرضى به.

ويقال **ثالثاً**: القضاء له وجهان: **أحدهما**: تعلقه بالرب تعالى ونسبته إليه، فمن هذا الوجه يرضى به. **والوجه الثاني**: تعلقه بالعبد ونسبته إليه، فمن هذا الوجه ينقسم إلى ما يرضى به وإلى ما لا يرضى به. مثال ذلك: قتل النفس، له

اعتباران: فمن حيث قدّره الله وقضاه وكتبه وشاءه وجعله أجلاً للمقتول ونهاية لعمره ـ يُرضى به، ومن حيث صدَر من القتل وباشره وكسبه وأقدم عليه باختياره وعصى الله بفعله ـ نسخطه ولا نرضى به.

وقوله: والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان. آخره ـ التعمق: هو المبالغة في طلب الشيء. والمعنى: أن المبالغة في طلب القدر والغوص في الكلام فيه ذريعة الخذلان. الذريعة: الوسيلة. والذريعة والدرجة والسلم ـ متقاربة المعنى، وكذلك الخذلان والحرمان والطغيان متقاربة المعنى أيضاً. لكن الخذلان في مقابلة الظفر. والطغيان في مقابلة الاستقامة.

وقوله: «فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة».

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ إلى رسول الله ﷺ، فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدُنا أن يتكلم به؟ قال: «وقد وجدتموه؟» قالوا: نعم، قال: «ذلك صريح الإيمان»[(١)]. رواه مسلم.

الإشارة بقوله: «ذلك صريح الإيمان» إلى تعاظم أن يتكلموا به.

ولمسلم أيضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: سئل رسول الله ﷺ عن الوسوسة؟ فقال: «تلك محض الإيمان»[(٢)].

وهو بمعنى حديث أبي هريرة، فإن وسوسة النفس أو مدافعة وسوَاسها بمنزلة المحادثة الكائنة بين اثنين، فمدافعة الوسوسة الشيطانية واستعظامها صريحُ الإيمان ومحضُ الإيمان. هذه طريقة الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان. ثم خلف من بعدهم خلفٌ، سوّدُوا الأوراقَ بتلك

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٣٢)، وأبو داود في «سننه» برقم (٥١١١)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٩٧، ٤٤١، ٤٥١٢)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (١٤٥، ١٤١٢).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٣٣)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (١٤٩)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٥٩).

الوساوس، التي هي شكوك وشبه، بل سوّدُوا الأوراقَ بتلك الوساوس، التي هي شكوك وشبه، بل وسوّدوا القلوب، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق، ولذلك أطنب الشيخ رحمه الله في ذم الخوض في الكلام في القدر والفحص عنه. وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أبغض الرجال إلى الله الألد الخصِم»[(١)].

وقال الإمام أحمد حدثنا أبو معاوية حدثنا داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناسُ يتكلمون في القدَر، قال: فكأنما تفقَّأ في وجهه حبّ الرّمان من الغضب، قال: فقال لهم: «ما لكم تضربون كتاب الله بعضَه ببعض؟ بهذا هلك من كان قبلكم». قال: فما غبطتُ نفسي بمجلس فيه رسول الله لم أشهده، بما غبطتُ نفسي بذلك المجلس، أنّي لم أشهده[(٢)]. ورواه ابن ماجه أيضاً.

وقال تعالى: ﴿فَٱسْتَمْتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩]، الخلاق: النصيب، قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، أي استمتعتم بنصيبكم كما استمتع الذين من قبلكم بنصيبهم وخضتم كالذي خاضوا، أي كالخوض الذي خاضوه، أو كالفوج أو الصنف أو الجيل الذي خاضوا.

[فساد الدين يأتي من الشبهات والشهوات:]

وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلاق وبين الخوض، لأن فساد الدين إما في العمل وإما في الاعتقاد، فالأول من جهة الشهوات، والثاني من جهة الشبهات.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ١٧٨، ١٨١، ١٨٥، ١٩٥)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٨٥)، وعبد الرزاق في «المصنف» برقم (٢٠٣٦٧)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (١٢١)، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (٦٩).

وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «لتأخذنَّ أمتي مأخذ القرون قبلها شبراً بشبر، وذراعاً بذراع»، قالوا: فارس والروم؟ قال: «فمن الناسُ إلا أولئك»[(١)].

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتينّ على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذْوَ النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من أتى أُمه علانية كان من أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرّقوا على اثنتين وسبعين ملّة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملّة، كلهم في النار إلا ملّة واحدة» قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»[(٢)]. رواه الترمذي.

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «تفرقت [اليهود] على إحدى وسبعين فرقة أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»[(٣)]. رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح. وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على اثنتين وسبعين ملّة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة» ـ يعني: الأهواء ـ كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٣١٩)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٢٥، ٣٦٧).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢٦٤١)، وإسناده ضعيف، لكن له شواهد تقويه، وانظر «الصحيحة» برقم (١٣٤٨)، و«صحيح الجامع» برقم (٥٢١٩).

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٥٩٦)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦٤٠)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٩٩١)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٣٢)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (١٨٣٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٢٨)، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» برقم (٢٠٣).

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٥٩٧)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٢٤١)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١٠٢)، واللالكائي و«شرح أصول الاعتقاد» (١/ ٢٣)، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» برقم (٢٠٤).

وأكبر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الأمة: مسألة القدَر. وقد اتسع الكلام فيها غاية الاتساع.

وقوله: فمن سأل: لم فعل؟ فقد ردّ حكم الكتاب، ومن ردّ حكم الكتاب كان من الكافرين.

[مبنى العبودية والإيمان على التسليم:]

اعلم أن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله ـ على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع. ولهذا لم يحكِ الله سبحانه عن أمة نبيّ صدقت بنبيها وآمنت بما جاء به، أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به ونهاها عنه وبلَّغها عن ربها، ولو فعلتْ ذلك لما كانت مؤمنة بنبيها، بل انقادت وسلمت وأذعنت، وما عرفتْ من الحكمة عرفته، وما خفي عنها لم تتوقف في انقيادها وتسليمها على معرفته، ولا جعلتْ ذلك من شأنها، وكان رسولها أعظم عندها من أن تسأله عن ذلك، كما في الإنجيل: «يا بني إسرائيل لا تقولوا: لم أمر ربنا؟ ولكن قولوا: بم أمر ربنا»، ولهذا كان سلف هذه الأمة، التي هي أكمل الأمم عقولاً ومعارف وعلوماً ـ لا تسأل نبيها: لمَ أمر الله بكذا؟ ولمَ نهى عن كذا؟ ولمَ قدَّر كذا؟ ولمَ فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضادّ للإيمان والاستسلام، وأن قدَم الإسلام لا تثبت إلا على درجة التسليم. فأول مراتب تعظيم الأمر التصديقُ به، ثم العزم الجازمُ على امتثاله، ثم المسارعة إليه والمبادرة به، والحذرُ عن القواطع والموانع، ثم بذلُ الجهد والنصح في الإتيان به على أكمل الوجوه، ثم فعلُه لكونه مأموراً، بحيث لا يتوقف الإتيان به على معرفة حكمته ـ فإن ظهرتْ له فعله وإلا عطَّله، فإن هذا ينافي الانقياد، ويقدح في الامتثال. قال القرطبي ناقلاً عن ابن عبد البرّ: فمن سأل مستفهماً راغباً في العلم ونفي الجهل عن نفسه، باحثاً عن معنى يجب الوقوف في الديانة عليه: فلا بأس به، فشفاء العي السؤال. ومن سأل متعنتاً غير متفقه ولا متعلم، فهو الذي لا يحل قليلُ سؤاله ولا كثيره.

قال ابن العربي: الذي ينبغي للعالم أن يشتغل به هو بسط الأدلة، وإيضاح سبل النظرة، وتحصيل مقدمات الاجتهاد، وإعداد الآلة المعينة على الاستمداد. قال: فإذا عرضتْ نازلة، أتيتْ من بابها ونُشدت من مظانها، والله يفتح وجه الصواب فيها. انتهى. وقال ﷺ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»(١). رواه الترمذي وغيره.

ولا شك في تكفير من رد حكم الكتاب، ولكن من تأول حكم الكتاب لشبهة عرضت له، بُين له الصواب ليرجع إليه، فالله سبحانه وتعالى لا يسأل عما يفعل، لكمال حكمته ورحمته وعدله، لا لمجرّد قهره وقدرته، كما يقول جهم وأتباعه. وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قول الشيخ: ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله.

قوله: (فهذا جملة ما يحتاج إليه من هو منوَّرٌ قلبه من أولياء الله تعالى، وهي درجة الراسخين في العلم، لأن العلم علمان: علم في الخلق موجود، وعلم في الخلق مفقود(٢)، فإنكار العلم الموجود كفر، وادعاء العلم المفقود

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢٣١٧)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٩٧٦)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٤١٣٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (٣٢١١).

(٢) قال الإمام العلّامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله تعالى:
مراده رحمه الله بالعلم المفقود هو علم الغيب وهو مختص بالله عزَّ وجلَّ ومن ادعاه من الناس كفر لقول الله سبحانه: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ١٢٥]، وقول النبي ﷺ: «مفاتح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله» ثم تلا قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [لقمان: ٣٤]. والأحاديث صحيحة كثيرة وردت في الباب تدل على أن النبي ﷺ لا يعلم الغيب مع أنه أفضل الخلق وسيد الرسل فغيره من باب أولى، وهو ﷺ لا يعلم من ذلك إلا ما علمه إياه سبحانه، ولما تكلم أهل الإفك في عائشة رضي الله عنها لم يعلم براءتها إلا بنزول الوحي، ولما ضاع عقدها في بعض أسفاره ﷺ بعث جماعة في طلبه ولم يعلم مكانه حتى أقاموا البعير فوجدوه تحته، والأدلة من الكتاب والسُّنَّة في هذا كثيرة.

كفر، ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود، وترك طلب العلم المفقود).

ش: الإشارة بقوله: فهذا. إلى ما تقدم ذكره، مما يجب اعتقاده والعمل به، مما جاءت به الشريعة. وقوله: وهي درجة الراسخين في العلم. أي علم ما جاء به الرسول جملة وتفصيلاً، نفياً وإثباتاً. ويعني بالعلم المفقود: علم القَدَر الذي طواه الله عن أنامه، ونهاهم عن مرامه. ويعني بالعلم الموجود: علمَ الشريعة، أصولها وفروعها، فمن أنكر شيئاً مما جاء به الرسول كان من الكافرين، ومن ادعى علم الغيب كان من الكافرين. قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴿٢٧﴾﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧]، الآية. وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٣٤﴾﴾ [لقمان: ٣٤]. ولا يلزم من خفاء حكمة الله علينا عدمُها، ولا من جهلنا انتفاءُ حكمته. ألا ترى أن خفاء حكمة الله علينا في خلق الحيّات والعقارب والفأر والحشرات، التي لا يعلم منها إلا المضرة: لم يَنف أن يكون الله تعالى خالقاً لها، ولا يلزم أن لا يكون فيها حكمة خفيتْ علينا، لأن عدم العلم لا يكون علماً بالمعدوم.

[الإيمان باللوح المحفوظ والقلم:]

قوله: (ونؤمن باللوح والقلم، وبجميع ما فيه قد رقم).

ش: قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]. وروى الحافظ أبو القاسم الطبراني بسنده إلى النبي ﷺ أنه قال: «إن الله خلق لوحاً محفوظاً، من دُرة بيضاء، صفحاتها ياقوتة حمراء، قلمه نور وكتابه نور، لله فيه كل يوم ستون وثلاثمائة لحظة، وعرضه ما بين السماء والأرض، ينظر فيه كل يوم ستين وثلاثمائة نظرة، يخلق ويرزق ويميت ويحيي، ويعز ويذل، ويفعل ما يشاؤه»[1].

---

(١) أخرجه الطبراني في «معجمه الكبير» (٣/ ١٦٥/ ١)، وإسناده ضعيف كما قال العلّامة الألباني رحمه الله في «ضعيف الجامع» برقم (١٦٠٨).

اللوح المذكور هو الذي كتب الله مقادير الخلائق فيه، والقلم المذكور هو الذي خلقه الله وكتب به في اللوح المذكور المقاديرَ، كما في «سنن أبي داود»، عن عُبادة بن الصامت، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «[إن] أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتبْ، قال: يا رب، وما[ذا] أكتبُ؟ قال: اكتبْ مقاديرَ كل شيء حتى تقوم الساعة»(١).

[اختلاف العلماء في أول المخلوقات:]

واختلف العلماء: هل القلم أول المخلوقات، أو العرش؟ على قولين، ذكرهما الحافظ أبو العلاء الهمداني، **أصحهما**: أن العرش قبل القلم، لما ثبت في «الصحيح» من حديث عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، [قال]: وعرشه على الماء»(٢). فهذا صريح أن التقدير وقع بعد خلق العرش، والتقدير وقع عند أول خلق القلم، بحديث عبادة هذا. ولا يخلو قوله: «أول ما خلق الله القلم»، إلخ ـ إما أن يكون جملة أو جملتين. فإن كان جملة، وهو الصحيح، كان معناه: أنه عند أول خلقه قال له: «اكتب»، [كما في اللفظ: «أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب] «بنصب» أول و«القلم»، وإن كان جملتين، وهو مروي برفع «أولُ» و«القلم»، فيتعين حمله على أنه أول المخلوقات من هذا العالم، فيتفقُ الحديثان، إذ حديث عبد الله بن عمرو صريح في أن العرش سابق على التقدير، والتقدير مقارن لخلق القلم. وفي اللفظ الآخر: «لما خلق الله القلم قال له: اكتب».

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٧٠٠)، والترمذي في «سننه» برقم (٢١٥٥، ٣٣١٩)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٣١٧)، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣٩٣٣).

(٢) تقدم تخريجه.

فهذا **القلم أول** الأقلام وأفضلها وأجلها. وقد قال غير واحد من أهل التفسير: إنه القلم الذي أقسم الله به في قوله تعالى: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١﴾ [القلم: ١].

والقلم الثاني: قلم الوحي: وهو الذي يكتب به وحي الله إلى أنبيائه ورسله، وأصحاب هذا القلم هم: الحكَّام على العالم. والأقلام كلها خدَمٌ لأقلامهم. وقد رُفع النبي ﷺ لله ليلةَ أسري به إلى مستوىً يسمع فيه صريفَ الأقلام، فهذه الأقلام هي التي تكتب ما يوحيه الله تبارك وتعالى من الأمور التي يدبرها، أمر العالم العلوي والسفلي.

[جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة:]

قوله: (فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن، ليجعلوه غير كائن ـ لم يقدروا عليه. ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله تعالى فيه، ليجعلوه كائناً ـ لم يقدروا عليه. جفَّ القلمُ بما هو كائن إلى يوم القيامة).

ش: تقدم حديث جابر عن رسول الله ﷺ، قال: جاء سراقة بن مالك بن جُعشم، فقال: يا رسول الله، بيّن لنا ديننا كأنا خُلقنا الآن، فيم العملُ اليوم، أفيما جفت به الأقلام وجرتْ به المقادير؟ أم فيما استقبل؟ قال: «لا، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير»[1].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كنت خلف رسول الله ﷺ يوماً، فقال: يا غلام ألا أعلمك كلمات: «احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تُجاهَك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفعت

(١) تقدم تخريجه.

الأقلامُ، وجفت الصحف»[١]. رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح. وفي رواية غير الترمذي: «احفظ الله تجده أمامك، تعرّف إِلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك، واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفَرجَ مع الكرب، وأن مع العسر يسراً».

وقد جاءت «الأقلام» في هذه الأحاديث وغيرها مجموعة، فدل ذلك على أن للمقادير أقلاماً غير القلم الأول، الذي تقدم ذكره مع اللوح المحفوظ.

والذي دلت عليه السُّنَّة أن الأقلام أربعة، وهذا التقسيم غير التقسيم المقدَّم ذكره:

القلم الأول: العام الشامل لجميع المخلوقات، وهو الذي تقدم ذكره مع اللوح.

القلم الثاني: حين خلق آدم، وهو قلم عام أيضاً، لكن لبني آدم، ورد في هذا آياتٌ تدل على أن الله قدَّر أعمال بني آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم، عقيب خلق أبيهم.

القلم الثالث: حين يُرسل الملك إِلى الجنين في بطن أمه، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد[٢]. كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة.

القلم الرابع: الموضوع على العبد عند بلوغه، الذي بأيدي الكرام الكاتبين، الذين يكتبون ما يفعله بنو آدم، كما ورد ذلك في الكتاب والسُّنَّة.

وإذا علم العبد أن كلاًّ من عند الله، فالواجب إِفراده سبحانه بالخشية

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢٥١٦)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٩٣)، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن الترمذي» برقم (٢٠٤٣).

(٢) تقدم تخريجه.

والتقوى قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]. ﴿وَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]. ﴿وَإِيَّىَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]. ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [النور: ٥٢]. ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثّر: ٥٦].

ونظائر هذا المعنى في القرآن كثيرة. ولا بد لكل عبد أن يتقي أشياء، فإنه لا يعيش وحده، ولو كان ملكاً مطاعاً فلا بد أن يتقي أشياء يراعي بها رعيته. فحينئذٍ فلا بد لكل إنسان أن يتقي، فإن لم يتقِ الله اتقى المخلوق، والخلق لا يتفق حبهم كلهم وبغضهم، بل الذي يريده هذا يبغضه هذا، فلا يمكن إرضاؤهم كلهم، كما قال الشافعي رضي الله عنه: رضى الله غاية لا تُدرَك، فعليك بالأمر الذي يصلحك فالزمه، ودع ما سواه فلا تُعانه. فإرضاء الخلق لا مقدور ولا مأمور، وإرضاء الخالق مقدورٌ ومأمور.

وأيضاً فالمخلوق لا يغني عنه من الله شيئاً، فإذا اتقى العبد ربَّه كفاه مؤنة الناس. كما كتبت عائشة إلى معاوية، روي مرفوعاً، وروي موقوفاً عليها: من أرضى الله بسخط الناس، رضي الله عنه وأرضى عنه الناس، ومن أرضى الناس بسخط الله، عاد حامده من الناس [له] ذامًّا[1]. فمن أرضى الله كفاه مؤنة الناس ورضي عنه، ثم فيما بعد يرضون، إذ العاقبة للتقوى، ويحبه الله فيحبه الناس. كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أحب الله العبد نادى: يا جبرائيل، إني أحب فلاناً فأحبه، فيحبه جبرائيل، ثم ينادي جبرائيل في السماء: إن الله يحب فلاناً فأحبوه، فيحبه أهل السماء، ثم يوضع له القبول في الأرض»[2].

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢٤١٤)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٤٢١٣)، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن الترمذي» برقم (١٩٦٧).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٢٠٩، ١٢٠٤٠، ٧٤٨٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٣٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٦٧، ٣٤١، ٤١٣، ٥٩٠)، والترمذي في «صحيحه» برقم (٣١٦٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال في البغض مثل ذلك. فقد بين أنه لا بد لكل مخلوق من أن يتقي إما المخلوق، وإما الخالقَ. وتقوى المخلوق ضررها راجح على نفعها من وجوه كثيرة، وتقوى الله هي التي يحصل بها سعادة الدنيا والآخرة، فهو سبحانه أهل التقوى، وهو أيضاً أهل المغفرة، فإنه هو الذي يغفر الذنوب، لا يقدر مخلوق على أن يغفر الذنوب ويجير من عذابها غيره، وهو الذي يجيرُ ولا يجار عليه. قال بعض السلف: ما احتاج تقي قط، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، فقد ضمن الله للمتقين أن يجعل لهم مخرجاً مما يضيق على الناس، وأن يرزقهم من حيث لا يحتسبون، فإذا لم يحصل ذلك دل على أن في التقوى خللاً، فليستغفر الله وليتبْ إليه، ثم قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ﴾ [الطلاق: ٣]، أي فهو كافيه، لا يحوجه إلى غيره.

[الرد على من ظن أن التوكل ينافي تعاطي الأسباب:]

وقد ظن بعض الناس أن التوكل ينافي الاكتساب وتعاطي الأسباب، وأن الأمور إذا كانت مقدرة فلا حاجة إلى الأسباب! وهذا فاسد، فإن الاكتساب: منه فرضٌ، ومنه مستحبّ، ومنه مباح، ومنه مكروه، ومنه حرام، كما قد عرف في موضعه. وقد كان النبي ﷺ أفضلَ المتوكلين، يلبس لأمةَ الحرب، ويمشي في الأسواق للاكتساب، حتى قال الكافرون: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ﴾ [الفرقان: ٧]. ولهذا تجد كثيراً ممن يرى الاكتساب ينافي التوكل يرزقون على يد من يعطيهم، إما صدقة وإما هدية، وقد يكون [ذلك] من مكّاس، أو والي شرطة، أو نحو ذلك، وهذا مبسوط في موضعه، لا يسعه هذا المختصر. وقد تقدمت الإشارة إلى بعض الأقوال التي في [تفسير] قوله تعالى: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ۝٣٩﴾ [الرعد: ٣٩]. وأما قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن: ٢٩] ـ فقال البغوي. قال مقاتل: نزلت في اليهود حين قالوا: إن الله لا يقضي يوم السبت! قال المفسرون: من شأنه أنه يحيي ويميت، ويرزق، ويعز قوماً ويذل آخرين، ويشفي مريضاً، ويفك عانياً، ويفرج

مكروباً، ويجيب داعياً، ويعطي سائلاً، ويغفر ذنباً، إلى ما لا يحصى من أفعاله وإحداثه في خلقه ما يشاء.

قوله: (وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه).

ش: هذا بناءً على ما تقدم من أن المقدور كائن لا محالة، ولقد أحسن القائل حيث يقول:

ما قضى الله كائن لا محالهْ والشقي الجهول من لام حالهْ

والقائل الآخر:

اقنع بما ترزق يا ذا الفتى فليس ينسى ربُّنا نملهْ

إنْ أقبل الدهرُ فقم قائماً وإن تولى مدبراً نم لهْ

قوله: (وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدر ذلك تقديراً محكماً مبرماً، ليس فيه ناقض، ولا معقِّب ولا مزيل ولا مغير ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه).

[سبق علم الله تعالى بالكائنات قبل خلقها:]

ش: هذا بناءً على ما تقدم من أن الله تعالى قد سبق علمه بالكائنات، وأنه قدر مقاديرها قبل خلقها، كما قال ﷺ: «قدّر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء»[1].

فيعلم أن الله قد علم أن الأشياء تصير موجودة لأوقاتها، على ما اقتضته حكمته البالغة فكانت كما علم. فإن حصول المخلوقات على ما فيها من غرائب العلم لا يتصوّر إلا من عالم قد سبق علمه على إيجادها. قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٤]. وأنكر غلاة المعتزلة أن الله كان عالماً في الأزل، وقالوا: إن الله تعالى لا يعلم أفعال العباد حتى يفعلوا! تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيراً. قال الإمام الشافعي

(١) تقدم تخريجه.

رضي الله عنه: ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقرّوا به خُصموا، وإن أنكروا كفروا. فإن الله تعالى يعلم أن هذا مستطيع يفعل ما استطاعه فيثيبه، وهذا مستطيع لا يفعل ما استطاعه فيعذبه، فإنما يعذبه لأنه لا يفعل مع القدرة، وقد علم الله ذلك منه، ومن لا يستطيع لا يأمره ولا يعذبه على ما لم يستطعه.

وإذا قيل: فيلزم أن يكون العبد قادراً على تغيير علم الله، لأن الله علم أنه لا يفعل، فإذا قدر على الفعل قدر على تغيير علم الله؟ قيل: هذه مغالطة، وذلك أن مجرد مقدرته على الفعل لا تستلزم تغيير العلم، وإنما يظن من يظن تغيير العلم إذا وقع الفعل، ولو وقع الفعل لكان المعلوم وقوعَه لا عدمَ وقوعه، فيمتنع أن يحصل وقوع الفعل مع علم الله بعدم وقوعه، بل إن وقع كان الله قد علم أنه يقع، وإن لم يقع كان الله قد علم أنه لا يقع. ونحن لا نعلم علم الله إلا بما يظهر، وعلم الله مطابق للواقع، فيمتنع أن يقع شيء يستلزم تغيير العلم، بل أي شيء وقع كان هو المعلوم، والعبد الذي لم يفعل لم يأتِ بما يغيّر العلم، بل هو قادر على فعل لم يقع، ولو وقع لكان الله قد علم أنه يقع، لا أنه لا يقع.

وإذا قيل: فمن عدم وقوعه يعلم الله أنه لا يقع، فلو قدر العبد على وقوعه قدر على تغيير العلم؟ قيل: ليس الأمر كذلك، بل العبد يقدر على وقوعه وهو لم يوقعه، ولو أوقعه لم يكن المعلوم إلا وقوعه، فمقدور العبد إذا وقع لم يكن المعلوم إلا وقوعه. وهؤلاء فرضوا وقوعه مع العلم بعدم وقوعه! وهو فرض محال. وذلك بمنزلة من يقول: افرض وقوعه مع عدم وقوعه! وهو جمع بين النقيضين.

فإن قيل: فإذا كان وقوعه مع علم الرب عدم وقوعه محالاً لم يكن مقدوراً؟ قيل: لفظ المحال مجمل، وهذا ليس محالاً لعدم استطاعته له ولا لعجزه عنه ولا لامتناعه في نفسه، بل هو ممكن مقدور مستطاع، ولكن إذا وقع كان الله عالماً بأنه سيقع، وإذا لم يقع كان عالماً بأنه لا يقع، فإذا فرض وقوعه مع انتفاء لازم الوقوع صار محالاً من جهة إثبات الملزوم بدون لازمه.

وكل الأشياء بهذا الاعتبار هي محال! مما يُلزم هؤلاء: أن لا يبقى أحد قادراً على شيء، لا الرب، ولا الخلق، فإن الرب إذا علم من نفسه أنه سيفعل كذا لا يلزم من علمه ذلك انتفاء قدرته على تركه، وكذلك إذا علم من نفسه أنه لا يفعله لا يلزم منه انتفاء قدرته على فعله، فكذلك ما قدّره من أفعال عباده. والله تعالى أعلم.

قوله: (وذلك من عقد الإيمان وأصول المعرفة والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته، كما قال تعالى في كتابه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]).

ش: الإشارة إلى ما تقدم من الإيمان بالقدر وسبق علمه بالكائنات قبل خلقها. قال ﷺ في جواب السائل عن الإيمان: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدَر خيره وشرّه». وقال ﷺ في آخر الحديث: «يا عمر أتدري من السائل؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال: فإنه جبرائيل، أتاكم يعلمكم دينكم»[1]. رواه مسلم.

[القدرية مجوس هذه الأمة:]

وقوله: والاعتراف بتوحيد الله وربوبيته، أي لا يتم التوحيد والإقرار بالربوبية إلا بالإيمان بصفاته تعالى، فإن من زعم خالقاً غير الله فقد أشرك، فكيف بمن يزعم أن كل أحد يخلق فعله؟! ولهذا كانت القدَريةُ مجوسَ هذه

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٨)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٩٥)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦١٠)، والنسائي في «سننه» (٨/ ٩٧)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٢٣)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٨، ٥١، ٥٢)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (١٦٨)، من حديث عمر بن الخطّاب رضي الله عنه. وأخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٥٠، ٤٧٧٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٩)، والنسائي في «سننه» (٨/ ١٠١)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٦٤)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٤٢٦)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (١٥٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه.

الأمة، وأحاديثهم في «السنن». وروى أبو داود عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «القدرية مجوس هذه الأمة، إِن مرضوا فلا تعودوهم، وإِن ماتوا فلا تشهدوهم»(١).

وروى أبو داود أيضاً عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل أمة مجوس، ومجوسُ هذه الأمة الذين يقولون: لا قدَرَ، من مات منهم فلا تشهدوا جنازته، ومن مرض منهم فلا تعودوهم، وهم شيعة الدجّال، وحق على الله أن يلحقهم بالدجّال»(٢).

وروى أبو داود أيضاً عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «لا تجالسوا أهل القَدر ولا تفاتحوهم»(٣).

وروى الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من بني آدم ليس لهم في الإِسلام نصيب: المرجئةُ والقدريةُ»(٤).

لكن كل أحاديث القدرية المروعة ضعيفة. وإِنما يصح الموقوفُ منها: فعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: القدر نظام التوحيد، فمن وحَّد الله وكذَّب بالقدر نقض تكذيبهُ توحيدَه»(٥).

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٦٩١)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٨٥)، وإسناده ضعيف لكن له طرق يتقوى بها، وقد حسنه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣٩٢٥).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٦٩٢)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٤٠٧)، وضعفه العلاّمة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن أبي داود» برقم (١٠١٠).

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٧١٠، ٤٧٢٠)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٨٥)، وضعفه العلاّمة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن أبي داود» برقم (١٠١٢، ١٠١٣).

(٤) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢١٤٩)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٦٢)، وضعفه العلاّمة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن ابن ماجه» برقم (١٠).

(٥) أخرجه اللالكائي في «شرح السُّنَّة» برقم (١١١٢)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٧٦١)، وإسناده ضعيف.

وهذا لأن الإيمان بالقدر يتضمن الإيمان بعلم الله القديم وما أظهر من علمه الذي لا يحاط به وكتابة مقادير الخلائق. وقد ضل في هذا الموضع خلائق من المشركين والصابئين والفلاسفة وغيرهم، ممن ينكر علمه بالجزئيات أو بغير ذلك، فإن ذلك كله مما يدخل في التكذيب بالقدر. وأما قدرة الله على كل شيء فهوَ الذي يكذب به القدريةُ جملة، حيث جعلوه لم يخلق أفعال العباد، فأخرجوها عن قدرته وخلقه.

والقدرُ، الذي لا ريب في دلالة الكتاب والسُّنَّة والإجماع عليه، وأن الذي جحدوه هم القدَرية المحضة بلا نزاع: هو ما قدّره الله من مقادير العباد. وعامة ما يوجد من كلام الصحابة والأئمة في ذم القدرية يعني به هؤلاء، كقول ابن عمر رضي الله عنهما، لما قيل له: يزعمون أنْ لا قدر وأن الأمر أنُفٌ[1]: أخبرهم أني منهم بريء وأنهم مني بُرَآء.

[أصول القدر:]

والقدر، الذي هو التقدير المطابق للعلم: يتضمن أصولاً عظيمة:

أحدها: أنه عالم بالأمور المقدَّرة قبل كونها، فيثبت علمه القديم، وفي ذلك الرد على من ينكر علمه القديم.

الثاني: أن التقدير يتضمن مقادير المخلوقات، ومقاديرها هي صفاتها المعينة المختصة بها، فإن الله قد جعل لكل شيء قَدْراً، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. فالخلق يتضمن التقدير، تقديرَ الشيء في نفسه، بأن يجعل له قَدْراً، وتقديره قبل وجوده. فإذا كان قد كتب لكل مخلوق قدره الذي يخصه في كميته وكيفيته، كان ذلك أبلغ في العلم بالأمور الجزئية المعيَّنة، خلافاً لمن أنكر ذلك وقال: إنه يعلم الكليات دون الجزئيات! فالقدَر يتضمن العلم القديم والعلمَ بالجزئيات.

الثالث: أنه يتضمن أنه أخبر بذلك وأظهره قبل وجود المخلوقات

---

(١) أي مستأنف لم يتقدم فيه قدر ولا مشيئة.

إخباراً مفصلاً، فيقضي أنه يمكن أن يعلم العباد الأمور قبل وجودها علماً مفصلاً، ، فيدل ذلك بطريق التنبيه على أن الخالق أولى بهذا العلم، فإنه كان يُعلم عبادَه بذلك فكيف لا يعلمه هو؟!

الرابع: أنه يتضمن أنه مختار لما يفعله، محدث له بمشيئته وإرادته، ليس لازماً لذاته.

الخامس: أنه يدل على حدوث هذا المقدور، وأنه كان بعد أن لم يكن، فإنه يقدِّره ثم يخلُقه.

قوله: (فويل لمن صار لله تعالى في القدر خصيماً، وأحضر للنظر فيه قلباً سقيماً، لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سرًّا كتيماً، وعاد بما قال فيه أفّاكاً أثيماً).

[للقلب حياة وموت ومرض وشفاء:]

ش: [اعلم أن] القلب له حياة وموت، ومرض وشفاء، وذلك أعظم مما للبدن. قال تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]. أي كان ميتاً بالكفر فأحييناه بالإيمان. فالقلب الصحيح الحي إذا عرض عليه الباطل والقبائح نفر منها بطبعه وأبغضها ولم يلتفت إليها، بخلاف القلب الميت، فإنه لا يفرق بين الحسن والقبيح، كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «هلك من لم يكن له قلب يعرف به المعروف والمنكر»[(١)].

وكذلك القلب المريض بالشهوة، فإنه لضعفه يميل إلى ما يعرض له من ذلك بحسب قوة المرض وضعفه.

ومرض القلب نوعان، كما تقدم: مرض شهوة، ومرض شبهة، وأردؤها مرض الشبهة، وأردأ الشُّبه ما كان من أمر القدر. وقد يمرض القلب

(١) أخرجه الطبراني في «معجمه الكبير» برقم (٨٥٦٤).

ويشتد مرضه ولا يشعر به صاحبه، لاشتغاله وانصرافه عن معرفة صحته وأسبابها، بل قد يموت وصاحبه لا يشعر بموته، وعلامة ذلك أنه لا تؤلمه جراحات القبائح، ولا يوجعه جهله بالحق وعقائدهُ الباطلة. فإن القلب إذا كان فيه حياة تألم بورود القبيح عليه، وتألم بأهله بالحقّ بحسب حياته و:

مـــا لِـــجُـــرْحٍ بِـــمَـــيِّـــتٍ إِيـــلاَمُ[1]

وقد يشعر بمرضه، ولكن يشتد عليه تحمل مرارة الدواء والصبر عليها، فيؤثر بقاء ألمه على مشقة الدواء فإن دواءه في مخالفة الهوى، وذلك أصعب شيء على النفس، وليس له أنفع منه، وتارة يوطن نفسه على الصبر، ثم ينفسخ عزمه ولا يستمر معه، لضعف علمه وبصيرته وصبره، كمن دخل في طريق مخوف مفضٍ إلى غاية الأمن، وهو يعلم أنه إن صبر عليه انقضى في الخوف وأعقبه الأمن، فهو محتاج إلى قوة صبر وقوة يقين بما يصير إليه، ومتى ضعف صبره ويقينه رجع من الطريق ولم يتحمل مشقتها، ولا سيما إن عدم الرفيق واستوحشَ من الوحدة وجعل يقول: أين ذهب الناس فلي أسوة بهم! وهذه حال أكثر الخلق، وهي التي أهلكتهم. فالبصير الصادق لا يستوحش من قلة الرفيق ولا من فقده، إذا استشعر قلبُه مرافقة الرَّعيل الأول، ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء: ٦٩].

وما أحسن ما قال أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة ـ في كتاب «الحوادث والبدع» ـ: حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة، فالمراد لزوم الحق واتباعه، وإن كان المتمسك به قليلاً والمخالف له كثيراً، لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، ولا ننظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم.

وعن الحسن البصري رحمه الله أنه قال: السُّنَّة ـ والذي لا إله إلا هو ـ

---

(١) عجز بيت للمتنبي وصدره:

مَـنْ يَـهُـنْ يَـسْـهُـلِ الـهـوانُ عَـلَـيْـهِ ..... .

بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها رحمكم الله، فإن أهل السُّنَّة كانوا أقلّ الناس فيما مضى، وهم أقلّ الناس فيما بقي، الذين [لم] يذهبوا مع أهل الإترافِ في إترافهم، ولا مع أهل البدع في بدعتهم، وصبَروا على سنّتهم حتى لقوا ربهم، فكذلك فكونوا.

وعلامة مرض القلب عدوله عن الأغذية النافعة الموافقة، إلى الأغذية الضارة، وعدوله عن دوائه النافع، إلى دوائه الضار. فهاهنا أربعة أشياء: غذاء نافع، ودواء شافٍ، وغذاء ضار، ودواء مهلك. فالقلب الصحيح يؤثر النافع الشافي، على الضارّ المؤذي، والقلب المريض بضد ذلك.

وأنفعُ الأغذية غذاء الإيمان، وأنفعُ الأدوية دواءُ القرآن، وكل منهما فيه الغذاء والدواء، فمن طلب الشفاء في غير الكتاب والسُّنَّة فهو من أجهل الجاهلين وأضلّ الضالين، فإن الله تعالى يقول: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤]. وقال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾﴾ [الإسراء: ٨٢]. و«من» في قوله: «من القرآن» لبيان الجنس، لا للتبعيض. وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [يونس: ٥٧]. فالقرآن هو الشفاء التام من جميع الأدواء القلبية والبدنية، وأدواء الدنيا والآخرة، وما كل أحد يُؤهل للاستشفاء به. وإذا أحسن العليلُ التداويَ به، ووضعه على دائه بصدق وإيمان وقبول تامّ واعتقاد جازم واستيفاء شروطه: لم يقاوم الداءُ أبداً. وكيف تقاوم الأدواءُ كلامَ ربّ الأرض والسماء، الذي لو نزل على الجبال لصدَعها، أو على الأرض لقطَعها؟! فما من مرض [من أمراض] القلوب والأبدان إلا وفي القرآن سبيلُ الدلالة على دوائه وسببه والحِمْية منه، لمن رزقه الله فهماً في كتابه.

وقوله: لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سرًّا كتيماً. أي طلب بوهمه في البحث عن الغيب سراً مكتوماً، إذ القدر سر الله في خلقه، فهو يروم ببحثه الاطلاع على الغيب، وقد قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ

غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴿٢٧﴾﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧]، إلى آخر السورة. وقوله: وعاد بما قال فيه، أي في القدر: أفّاكاً كذاباً أثيماً، أي مأثوماً.

[العرش والكرسي حق:]

وقوله: (والعرش والكرسي حق).

ش: كما بيّن تعالى في كتابه، قال تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٥، ١٦]. ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥]. ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، في غير ما آية من القرآن[1]: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]. ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦]. ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴿٢٦﴾﴾ [النمل: ٢٦]. ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر: ٧]. ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]. ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥]. وفي دعاء الكرب المروي في «الصحيح»: لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا هو رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السماوات ورب الأرض رب العرش الكريم[2].

وروى الإمام أحمد في حديث الأوعال عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «هل تدرون كم بين السماء

---

(١) انظر: (سورة الأعراف، الآية: ٥٣)، (سورة يونس، الآية: ٣)، (سورة الرعد، الآية: ٢)، (سورة الفرقان، الآية: ٥٩)، (سورة السجدة، الآية: ٤)، (سورة الحديد، الآية: ٤).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٦٣٤٥، ٦٣٤٦، ٧٤٢٦، ٧٤٣١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٧٣٠)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٤٣٥)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٨٨٣)، وأحمد في «المسند» (١/٢٢٨، ٢٤٥، ٢٥٩، ٢٦٨، ٢٨٠، ٣٣٩، ٣٥٦).

والأرض؟ قال: قلنا الله ورسوله أعلم، قال: بينهما مسيرة خمسمائة سنة، ومن كل سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة سنة، وكِثَفُ كل سماء مسيرة خمسمائة، وفوق السماء السابعة بحر بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، [ثم فوق ذلك ثمانية أوعال، بين ركبهن وأظلافهنّ ـ كما بين السماء والأرض]، ثم فوق ذلك العرش بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، والله فوق ذلك، ليس يخفى عليه من أعمال بني آدم شيء»[(١)] ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

وروى أبو داود وغيره، بسنده إلى رسول الله ﷺ، من حديث الأطِيط، أنه ﷺ قال: «إن عرشه على سماواته لهكذا، وقال بأصابعه، مثل القبة»[(٢)]. الحديث.

وفي «صحيح» البخاري عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة، وفوقه عرش الرحمن»[(٣)]. يروى «وفوقَه» بالنصب على الظرفية، وبالرفع على الابتداء، أي: وسقفه.

وذهب طائفة من أهل الكلام إلى أَن العرش فلك مستدير من جميع جوانبه محيط بالعالم من كل جهة، وربما سموه: الفلكَ الأطلس، والفلكَ التاسع! وهذا ليس بصحيح، لأنه قد ثبت في الشرع أن له قوائم تحمله الملائكة، كما قال ﷺ:

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٠٦، ٢٠٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧٢٣)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٣٢٠)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٩٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٠٠، ٥٠١)، وضعفه العلاّمة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن أبي داود» برقم (١٠١٤).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٧٢٦)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ٢٤) وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» برقم (٥٧٥، ٥٧٦)، وضعفه العلاّمة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن أبي داود» برقم (١٠١٧).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٧٩٠، ٧٤٢٣)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٣٥، ٣٣٩)، وابن حبان في «صحيحه» بالأرقام (١٧٤٤، ٤٥٩٢، ٧٣٤٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

«فإن الناس يصعقون، فأكون أول من يفيق، فإذا أنا بموسى آخذٌ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور»[(١)].

والعرش في اللغة: عبارة عن السرير الذي للمَلك، كما قال تعالى عن بلقيس: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]. وليس هو فلكاً، ولا تفهم منه العرب ذلك، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، فهو: سرير ذو قوائم تحمله الملائكة، وهو كالقبة على العالم، وهو سقفُ المخلوقات. فمن شعر أمية ابن أبي الصّلت:

مجدوا الله فهو للمجد أهل ... ربنا في السماء أمسى كبيرَا
بالبناء العالي الذي بهر النا ... س وسوى فوق السماء سريرَا
شَرْجَعَاً لا ينناله بصر العـ ... ـين ترى حوله الملائك صُورَا

الصُّور هنا: جمع: أصْوَر، وهو: المائل العنق لنظره إلى العلو. والشرْجع: هو العالي المنيف. والسرير: هو العرش في اللغة. ومن شعر عبد الله بن رَوَاحة رضي الله عنه، الذي عرَّض به عن القراءة لامرأته حين اتهمته بجاريته:

شهدتُ بأن وعد الله حق ... [وأن] النار مثوى الكافرينَا
وأن العرش فوق الماء طاف ... وفوقَ العرش ربُّ العالمينَا
وتحمله ملائكةٌ شداد ... ملائكة الإله مسوَّمينا

ذكره ابن عبد البرّ وغيره من الأئمة، وروى أبو داود عن النبي ﷺ أنه قال: «أذن لي أن أحدِّث عن ملَك من ملائكة الله عزَّ وجلَّ من حملة العرش، إن ما بين [شحمة] أذنه إلى عاتقه مسيرةُ سبعمائة عام»[(٢)]. ورواه ابن أبي حاتم ولفظه: «تخفق الطير سبعمائة عام».

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٧٢٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٣٩٨) وأبو الشيخ في «العظمة» (٣/ ٩٤٨ـ ٩٤٩)، من حديث جابر رضي الله عنه، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» برقم (١٥١).

وأما من حرف كلام الله، وجعل العرش عبارة عن المُلْك، كيف يصنع بقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]. وقوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]. أيقول: ويحمل ملكَه يومئذٍ ثمانية؟! وكان ملكه على الماء! ويكون موسى عليه السلام آخذاً من قوائم الملك؟! هل يقول هذا عاقلٌ يدري ما يقول؟!

وأما الكرسي فقال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]. وقد قيل: هو العرش. والصحيح أنه غيره، نقل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره. روى ابن أبي شيبة في كتاب «صفة العرش»، والحاكم في «مستدركه»، وقال: إنه على شرط الشيخين ولم يخرجاه، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أنه قال: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدّر قدْره إلا الله تعالى(١). وقد روي مرفوعاً، والصواب أنه موقوف على ابن عباس.

وقال السدي: السموات والأرض في جوف الكرسي بين يدي العرش(٢).

وقال ابن جرير: قال أبو ذر رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقوله: «ما الكرسي في العرش إلا كحلْقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض»(٣).

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب «العرش»، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٨٢)، وصححه ووافقه الذهبي، والطبراني في «معجمه الكبير» برقم (١٢٤٠٤)، والطبري في «تفسيره» برقم (٥٧٩٢).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» برقم (٥٧٩٠).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «كتاب العرش» (١/ ١١٤)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٩٤ موارد) وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٨٧، ٦٤٨)، والطبري في «تفسيره» (٥/ ٣٩٩)، من طرق عن أبي ذر رضي الله عنه.
والحديث صححه العلاّمة الألباني رحمه الله بمجموع الطرق في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» برقم (١٠٩).

وقيل: كرسيه علمه، وينسب إلى ابن عباس[١]. والمحفوظ عنه ما رواه ابن أبي شيبة، كما تقدم. ومن قال غير ذلك فليس له دليل إلا مجرد الظن. والظاهر أنه من جراب الكلام المذموم، كما قيل في العرش. وإنما هو ـ كما قال غير واحد من السلف: بين يدي العرش كالمرقاة إليه.

[استغناء الله تعالى عن العرش وإحاطته بكل شيء:]

قوله: (وهو مستغنٍ عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء وفوقه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه).

ش: أما قوله: وهو مستغنٍ عن العرش وما دونه. فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٦]. وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]. وإنما قال الشيخ رحمه الله هذا الكلام هنا، لأنه لما ذكر العرش والكرسي، ذكر بعد ذلك غناه سبحانه عن العرش وما دون العرش، ليبين أن خلقه العرش لاستوائه عليه، ليس لحاجته إليه، بل له في ذلك حكمة اقتضته، وكون العالي فوق السافل، لا يلزم أن يكون السافل حاوياً للعالي، محيطاً به، حاملاً له، ولا أن يكون الأعلى مفتقراً إليه. فانظر إلى السماء، كيف هي فوق الأرض وليست مفتقرة إليها؟ فالرب تعالى أعظم شأناً وأجلّ من أن يلزم من علوّه ذلك، بل لوازم علوه من خصائصه، وهي حمله بقدرته للسافل، وفقرُ السافل، وغناه هو سبحانه عن السافل، وإحاطتُه عزَّ وجلَّ به، فهو فوق العرش مع حمله بقدرته للعرش وحملته، وغناه عن العرش، وفقر العرش إليه، وإحاطته بالعرش، وعدم إحاطة العرش به، وحصره للعرش، وعدم حصر العرش له. وهذه اللوازم منتفية عن المخلوق.

ونفاةُ العلوّ، أهلُ التعطيل، لو فصّلوا بهذا التفصيل، لهُدوا إلى سواء السبيل، وعلموا مطابقة العقل للتنزيل، ولسلكوا خلف الدليل، ولكن فارقوا الدليل، فضَلُّوا عن سواء السبيل. والأمر في ذلك كما قال الإمام مالك

(١) انظر: «تفسير الطبري» برقم (٥٧٨٧، ٥٧٨٨).

رحمه الله، لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٣] وغيرها: كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم والكيف مجهول. ويروى هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً إِلى النبي ﷺ(١).

وأما قوله: محيط بكل شيء وفوقه، وفي بعض النسخ: محيط بكل شيء فوقه، [بحذف الواو] من قوله: فوقه، والنسخة الأولى هي الصحيحة، ومعناها: أنه تعالى محيط بكل شيء وفوق كل شيء. ومعنى الثانية: أنه محيط بكل شيء فوق العرش. وهذه ـ والله أعلم إِما أن يكون أسقطها بعض النساخ سهواً، ثم استنسخ بعض الناس من تلك النسخة، أو أن بعض المحرفين الضالين أسقطها قصداً للفساد، وإنكارًا لصفة الفوقية! وإِلا فقد قام الدليل أن العرشَ فوقَ المخلوقات وليس فوقه شيء من المخلوقات، فلا يبقى لقوله: محيط ـ بمعنى: محيط بكل شيء فوق العرش، والحالة هذه: معنىً! إِذْ ليس فوق العرش من المخلوقات ما يحيط به، فتعيَّن ثبوت الواو. ويكون المعنى: أنه سبحانه محيط بكل شيء، وفوق كل شيء.

أما كونه محيطاً بكل شيء، فقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ ۝٢٠﴾ [البروج: ٢٠]. ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ﴾ [السجدة: ٥٤]. ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطًا ۝١٢٦﴾ [النساء: ١٢٦]. وليس المراد من إِحاطته بخلقه أنه كالفلك، وأن المخلوقات داخل ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً. وإِنما المراد: إِحاطة عظمةٍ وسَعَةٍ وعِلْمٍ وقدرةٍ، وأنها بالنسبة إِلى عظمته كخردلة. كما روي عن ابن عباس رضيَ الله عنهما أنه قال: ما السماوات السبع والأرضون السبع وما فيهن وما بينهن في يد الرحمن ـ إِلا كخردلة في يد أحدكم.

---

(١) ولا يصح، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٦٥): وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه. ا هـ والصواب وقفه على الإمام مالك رحمه الله تعالى كما أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (٣/ ٣٩٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٠٨)، وجوّد إسناده الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٠٦).

ومن المعلوم ـ ولله المثل الأعلى ـ أن الواحد منا إذا كان عنده خردلة، إن شاء قبضها وأحاط قبضته بها، وإن شاء جعلها تحته، وهو في الحالين مباين لها، عالٍ عليها فوقها من جميع الوجوه، فكيف بالعظيم الذي لا يحيط بعظمته وصف واصف. فلو شاء لقبض السماوات والأرض اليومَ، وفعل بها كما يفعل بها يوم القيامة، فإنه لا يتجدد به إذْ ذاك قدرة ليس عليها الآن، فكيف يستبعد العقل مع ذلك أنه يدنو سبحانه من بعض أجزاء العالم وهو على عرشه فوق سماواته؟ أو يُدني إليه من يشاء من خلقه؟ فمن نفى ذلك لم يقدُرْه حقّ قدره. وفي حديث أبي رَزين المشهور الذي رواه عن النبي ﷺ في رؤية الرب تعالى: فقال له أبو زرين: كيف يسعنا ـ يا رسول الله ـ وهو واحد ونحن جميع؟ فقال: سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله: هذا القمر، آيةٌ من آيات الله، كلكم يراه مُخْلِياً به، والله أكبر من ذلك وإذا أفل تبين أنه أعظم وأكبر من كل شيء[1]. فهذا يزيل كل إشكال، ويبطل كل خيال.

[إثبات أن الله تعالى فوق خلقه:]

وأما كونه فوق المخلوقات، فقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨ و ٦١]. ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]. وقال ﷺ في حديث الأوعال المتقدم ذكره: «والعرش فوق ذلك، والله فوق ذلك كله»[2].

وقد أنشد عبد الله بن رَوَاحة شعره المذكور بين يدي النبي ﷺ وأقرّه على ما قال، وضحك منه[3]. وكذا أنشده حسان بن ثابت رضي الله عنه قوله:

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٧٣١)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٨٠)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١١، ١٢)، وحسنه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (١٥٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) وإسناده ضعيف.

شـــهـــدت بـــإذن الله أن مـــحـــمـــداً رسول الذي فوقَ السماوات من علُ
وأن أبـا يـحـيـى ويـحـيـى كـلاهـمـا لـه عـمـل مـن ربـه مـتـقـبـلُ
وأن الـذي عـادى الـيـهـود ابـن مـريـم رسول أتى من عند ذي العرش مرسل
وأنـا أخـا الأحـقـاف إذْ قـام فـيـهـم يـجـاهـد فـي ذات الإلـه ويـعـدل

فقال النبي ﷺ: «وأنا أشهد»(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش: أن رحمتي سبقت غضبي»(٢) وفي رواية: «تغلب غضبي» رواه البخاري وغيره.

وروى ابن ماجه عن جابر يرفعه، قال: «بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نورٌ، فرفعوا إليه رؤوسهم، فإذا الجبّار جلَّ جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، وقال: يا أهل الجنة، سلام عليكم، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ۝٥٨﴾ [يسّ: ٥٨]. فينظر إليهم، وينظرون إليه، فلا يلتفتون إلى شيء من النعيم ما داموا ينظرون إليه»(٣).

وروى مسلم عن النبي ﷺ، في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] بقوله: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»(٤).

والمراد بالظهور هنا: العلو. ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]، أي يعلوه. فهذه الأسماء الأربعة متقابلة: اسمان

---

(١) وإسناده ضعيف.
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣١٩٤، ٧٤٠٤، ٧٤٢٢، ٧٤٥٣، ٧٥٥٣، ٧٥٥٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٧٥١)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٢٩٥)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٤٢، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٩٣، ٣٥٨، ٣٨١، ٣٩٧، ٤٣٣، ٤٦٦).
(٣) تقدم تخريجه.
(٤) تقدم تخريجه.

منها لأزلية الرب سبحانه وتعالى وأبديته، واسمان لعلوه وقربه.

وروى أبو داود عن جُبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده، قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابي، فقال: يا رسول الله، جُهدت الأنفس [وضاعت العيال] ونهكت الأموال، [وهلكت الأنعام]، فاستسق الله لنا، فإنا نستشفع بك على الله، ونستشفع بالله عليك، فقال رسول الله ﷺ: ويحك! أتدري ما تقول؟ وسبّح رسول الله ﷺ، فما زال يسبح حتى عُرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: ويحك! إنه لا يُستشفع بالله على أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك ويحك! أتدري ما الله؟ إن الله فوق عرشه، وعرشه فوق سماواته، وقال بأصابعه! مثل القبة [عليه]، وإنه ليئِطّ به أطيط الرّحل بالراكب»[(١)].

وفي قصة سعد بن معاذ يوم بني قريظة، لما حكم فيهم أن تقتل مقاتلتهم وتسبى ذراريهم، فقال النبي ﷺ: «لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبع سماوات»[(٢)]. هو حديث صحيح، أخرجه الأموي في مغازيه، وأصله في «الصحيحين».

وروى البخاري عن زينب رضي الله عنها؛ أنها كانت تفخر على أزواج النبي ﷺ، وتقول: زوجكنّ أهاليكن، وزوجني الله من فوق سبع سماوات[(٣)].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه دون قوله: «من فوق سبع سماوات»: البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٠٤٣، ٣٨٠٤، ٤١٢١، ٦٢٦٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٧٦٨)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٢٢)، وغيرهم.
وأما الزيادة المذكورة فقد أخرجها ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٤٢٦)، والذهبي في «العلو» (ص ١٠٢)، وتفرد بها محمد بن صالح التمار وهو صدوق يخطىء كما في التقريب فمثله لا يقبل تفرده.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٤٢٠)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٢١٣)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٨٠)، من حديث أنس رضي الله عنه.

وعن عمر رضي الله عنه: أنه مر بعجوز فاستوقفته، فوقف معها يحدثها، فقال رجل: يا أمير المؤمنين، حبستَ الناس بسبب هذه العجوز فقال: ويلك! أتدري من هذه؟ امرأةٌ سمع الله شكواها من فوق سبع سماوات، هذه خولة التي أنزل الله فيها: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١][1] أخرجه الدارمي.

وروى عكرمة عن ابن عباس، في قوله: ﴿ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧]، قال: ولم يستطع أن يقول من فوقهم، لأنه قد علم أن الله سبحانه من فوقهم[2].

ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف، وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر. ولا ريب أن الله سبحانه لما خَلق لم يخلقهم في ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك، فإنه الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، فتعين أنه خلقهم خارجاً عن ذاته، ولو لم يتصف سبحانه بفوقية الذات، مع أنه قائم بنفسه غير مخالط للعالم، لكان متصفاً بضدّ ذلك، لأن القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده، وضد الفوقية: السفول، وهو مذموم على الإطلاق، لأنه مستقر إبليس وأتباعه وجنوده.

فإن قيل: لا نسلم أنه قابل للفوقية حتى يلزم من نفيها ثبوت ضدها. قيل: لو لم يكن قابلاً للعلو والفوقية لم يكن له حقيقة قائمة بنفسها، فمتى أقررتم بأنه ذات قائم بنفسه، غير مخالط للعالم، وأنه موجود في الخارج، ليس وجوده ذهنيّاً فقط، بل وجوده خارج الأذهان قطعاً، وقد علم العقلاء كلهم بالضرورة أن ما كان وجوده كذلك فهو: إما داخل العالم وإما خارج عنه، وإنكار ذلك إنكار ما هو أجلى وأظهر من الأمور البديهيات الضرورية بلا ريب، فلا يستدل على ذلك بدليل إلا كان العلم بالمباينة أظهر منه، وأوضح وأبين. وإذا كان صفة العلو والفوقية صفة كمال، لا نقص فيه، ولا

(١) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ٢٦)، وإسناده ضعيف.
(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» برقم (١٤٣٨٢)، وإسناده ضعيف.

يستلزم نقصاً، ولا يوجب محذوراً، ولا يخالف كتاباً ولا سُنة ولا إجماعاً، فنفي حقيقته يكون عينَ الباطل والمحال الذي لا تأتي به شريعة أصلاً. فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجوده وتصديق رسله، والإيمان بكتابه وبما جاء به رسوله ـ: إلا بذلك؟ فكيف إذا انضم إلى ذلك شهادةُ العقول السليمة، والفطر المستقيمة، والنصوص الواردة المتنوعة المحكمة على علو الله على خلقه، وكونه فوق عباده، التي تقرب من عشرين نوعاً:

[دلالة النصوص على علو الله تعالى على خلقه وكونه فوق عباده:]

أحدها: التصريح بالفوقية مقروناً بأداة من، المعينة للفوقية بالذات، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

الثاني: ذكرها مجردة عن الأداة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨ و٦١].

الثالث: التصريح بالعروج إليه نحو: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. وقوله ﷺ: «يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم»(١).

الرابع: التصريح بالصعود إليه. كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

الخامس: التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه، كقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]. وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

---

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٥٥٥، ٣٢٢٣، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٦٣٢)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٥٧، ٣١٢، ٤٨٦) والنسائي في «سننه» (١/ ٢٤٠، ٢٤١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ـ وهو أعلم بهم ـ كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون».

السادس: التصريح بالعلو المطلق، الدال على جميع مراتب العلو، ذاتاً وقدراً وشرفاً، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]. ﴿إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١].

السابع: التصريح بتنزيل الكتاب منه، كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢﴾ [غافر: ٢]. ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾ [الزمر: ١]. ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢﴾ [فصلت: ٢]. ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]. ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢] ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝٥﴾ [الدخان: ١ـ ٥].

الثامن: التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده، وأن بعضها أقرب إليه من بعض، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٩]. ففرق بين «من له» عموماً وبين «من عنده» من ملائكته وعبيده خصوصاً. وقول النبي ﷺ في الكتاب الذي كتبه الرب تعالى على نفسه: «أنه عنده فوق العرش»[(١)].

التاسع: التصريح بأنه تعالى في السماء، وهذا عند المفسرين من أهل السُّنَّة على أحد وجهين: إما أن تكون «في» بمعنى «على»، وإما أن يراد بالسماء العلو، لا يختلفون في ذلك، ولا يجوز الحمل على غيره.

العاشر: التصريح بالاستواء مقروناً بأداة «على» مختصاً بالعرش، الذي هو أعلى المخلوقات، مصاحباً في الأكثر لأداة: «ثم» الدالة على الترتيب والمهلة.

الحادي عشر: التصريح برفع الأيدي إلى الله تعالى، كقوله ﷺ: «إن الله يستحيي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفراً»[(٢)]. والقول بأن

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٤٣٨)، وأبو داود في «سننه» برقم (١٤٨٨)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٥٥١)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٨٦٥)، وابن حبان=

العلو قبلة الدعاء فقط ـ باطل بالضرورة والفطرة، وهذا يجده من نفسه كل داعٍ، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

الثاني عشر: التصريح بنزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلى سفل.

الثالث عشر: الإشارة إليه حساً إلى العلو، كما أشار إليه من هو أعلم به وبما يجب له ويمتنع عليه من جميع البشر، لما كان بالمجمع الأعظم الذي لم يجتمع لأحد مثله، في اليوم الأعظم، في المكان الأعظم، قال لهم: «أنتم مسؤولون عني، فماذا أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلَّغت وأدّيتَ ونصحتَ»، فرفع أصبعه الكريمة إلى السماء رافعاً لها إلى من هو فوقها وفوق كل شيء، قائلاً: «اللّهم اشهد»[(١)].

فكأنّا نشاهد تلك الأصبع الكريمة وهي مرفوعة إلى الله، وذلك اللسان الكريم وهو يقول لمن رفع أصبعه إليه: «اللّهم اشهد»، ونشهد أنه بلَّغ البلاغ المبين، وأدى رسالة ربه كما أمر، ونصح أمته غاية النصيحة، فلا يحتاج مع بيانه وتبليغه وكشفه وإيضاحه إلى تنطُّع المتنطِّعين، وحذلقة المتحذلقين! والحمد لله رب العالمين.

الرابع عشر: التصريح بلفظ: «الأين» كقول أعلم الخلق به، وأنصحهم لأمته، وأفصحهم بياناً عن المعنى الصحيح، بلفظ لا يوهم باطلاً بوجه: «أين الله»[(٢)]، في غير موضع.

= في «صحيحه» برقم (٢٣٩٩)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٩٧)، من حديث سلمان رضي الله عنه، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (١٣٢٠).

(١) قطعة من حديث جابر الطويل في بيان صفة حجة النبي ﷺ أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٢١٨)، وأبو داود في «سننه» برقم (١٩٠٥)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٠٧٤)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٤٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» برقم (٢٨٠٩).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٥٣٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٩٣٠)، والنسائي في «سننه» (٣/ ١٤)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٤٤٧، ٤٤٨)، من حديث معاوية=

الخامس عشر: شهادته ﷺ لمن قال إن ربه في السماء ـ بالإيمان.

السادس عشر: إخباره تعالى عن فرعون أنه رام الصعود إلى السماء، ليطَّلع إلى إله موسى فيكذبه فيما أخبره من أنه سبحانه فوق السماوات، فقال: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِّي صَرْحًا لَّعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [القصص: ٣٨]. فمن نفى العلو من الجهمية فهو فرعوني، ومن أثبته فهو موسوي محمدي.

السابع عشر: إخباره ﷺ: أنه تردد بين موسى عليه السلام وبين ربه ليلة المعراج بسبب تخفيف الصلاة، فيصعد إلى ربه ثم يعود إلى موسى عدة مرار(١).

الثامن عشر: النصوص الدالة على رؤية أهل الجنة له تعالى، من الكتاب والسُّنَّة، وإخبار النبي ﷺ أنهم يرونه كرؤية الشمس والقمر ليلة البدر ليس دونه سحاب، فلا يرونه إلا من فوقهم، كما قال ﷺ: «بينا أهل الجنة في نعيمهم، إذْ سطع لهم نور، فرفعوا رؤوسهم، فإذا الجبار جلَّ جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، وقال: يا أهل الجنة، سلام عليكم، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴿٥٨﴾﴾ [يسٓ: ٥٨]. ثم يتوارى عنهم، وتبقى رحمتُه وبركتُه عليهم في ديارهم»(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند»، وغيره، من حديث جابر رضي الله عنه.

ولا يتم إنكار الفوقية إلا بإنكار الرؤية. ولهذا طرد الجهمية النفيين، وصدّق أهل السُّنَّة بالأمرين معاً، وأقروا بهما، وصار من أثبت الرؤية ونفى العلوّ مذبذباً بين ذلك، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء! وهذه الأنواع من الأدلة لو بُسطت أفرادها لبلغت نحو ألف دليل، فعلى المتأول أن يجيب عن ذلك كله! وهيهات له بجواب صحيح عن بعض ذلك!

= ابن الحكم السلمي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال للجارية: «أين الله؟» قالت: في السماء، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة».

(١) تقدم تخريجه.

(٢) حديث ضعيف وقد تقدم تخريجه، وليس هو في «مسند أحمد» بل أخرجه ابن ماجه وغيره.

[كلام السلف في إثبات صفة العلو:]

وكلام السلف في إثبات صفة العلو كثير جدّاً: فمنه: ما روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه الفاروق، بسنده إلى مطيع البلخي: أنه سأل أبا حنيفة عمن قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؟ فقال: قد كفر، لأن الله يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وعرشه فوق سبع سماواته، قلت: فإن قال: إنه على العرش، ولكن يقول: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر، لأنه أنكر أنه في السماء، فمن أنكر أنه في السماء فقد كفر. وزاد غيره: لأن الله في أعلى عليين، وهو يُدعى من أعلى، لا من أسفل. انتهى. ولا يلتفت إلى من أنكر ذلك ممن ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة، فقد انتسب إليه طوائف معتزلة وغيرهم، مخالفون له في كثير من اعتقاداته. وقد ينتسب إلى مالك والشافعي وأحمد من يخالفهم في [بعض] اعتقاداتهم. وقصة أبي يوسف في استتابة بشر المريسي، لما أنكر أن يكون الله عزَّ وجلَّ فوق العرش ـ: مشهورة. رواها عبد الرحمن بن أبي حاتم وغيره.

ومن تأول «فوق»، بأنه خير من عباده وأفضل منهم، وأنه خير من العرش وأفضل منه، كما يقال: الأمير فوق الوزير، والدينار فوق الدرهم ـ: فذلك مما تنفر عنه العقول السليمة، وتشمئز منه القلوب الصحيحة! فإن قول القائل ابتداء: الله خير من عباده، وخير من عرشه: من جنس قوله: الثلج بارد، والنار حارة، والشمس أضوأ من السراج، والسماء أعلى من سقف الدار، والجبل أثقل من الحصى، ورسول الله أفضل من فلان اليهودي، والسماء فوق الأرض!! وليس في ذلك تمجيد ولا تعظيم ولا مدح، بل هو من أرذل الكلام وأسمجه وأهجنه! فكيف يليق بكلام الله، الذي لو اجتمع الإنس والجن على أن يأتوا بمثله لما أتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً؟! بل في ذلك تنقّص، كما قيل في المثل السائر:

ألم ترَ أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

ولو قال قائل: الجوهر فوق قشر البصل وقشر السمك! لضحك منه

العقلاء، للتفاوت الذي بينهما، فإن التفاوت الذي بين الخالق والمخلوق أعظم وأعظم. بخلاف ما إذا كان المقام يقتضي ذلك، بأن كان احتجاجاً على مبطل، كما في قول يوسف الصديق عليه السلام: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]. وقوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]. ﴿وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [طه: ٧٣].

وإنما يثبت هذا المعنى من الفوقية في ضمن ثبوت الفوقية المطلقة من كل وجه، فله سبحانه وتعالى فوقية القهر، وفوقية القدر، وفوقية الذات. ومن أثبت البعض ونفى البعض فقد تنقّص، وعلوه تعالى مطلق من كل الوجوه. فإن قالوا، بل علو المكانة لا المكان؟ فالمكانة: تأنيث المكان، والمنزلة: تأنيث المنزل، فلفظ «المكانة والمنزلة» تستعمل في المكانات النفسانية والروحانية، كما يستعمل لفظ «المكان والمنزل» في الأمكنة الجسمانية، فإذا قيل: لك في قلوبنا منزلة، ومنزلة فلان في قلوبنا وفي نفوسنا أعظم من منزلة فلان، كما جاء في الأثر: «إذا أحب أحدكم أن يعرف كيف منزلته عند الله، فلينظرْ كيف منزلةُ الله في قلبه، فإن الله ينزل العبد من نفسه حيث أنزله العبد من قلبه»[(١)].

فقوله: «منزلة الله في قلبه»: هو ما يكون في قلبه من معرفة الله ومحبته وتعظيمه وغير ذلك، فإذا عُرف أن «المكانة والمنزلة»: تأنيث المكان والمنزل، والمؤنث فرع على المذكر في اللفظ والمعنى، وتابعٌ له، فعلوُّ المثل الذي يكون في الذهن يتبع علوَّ الحقيقة، إذا كان مطابقاً كان حقًّا، وإلا باطلاً. فإن قيل: المراد علوه في القلوب، وأنه أعلى في القلوب من كل شيء. قيل: وكذلك هو، وهذا العلوّ مطابق لعلوه في نفسه على كل شيء، فإن لم يكن عالياً بنفسه على كل شيء، كان علوُّه في القلوب غيرَ مطابق، كمن جعل ما ليس بأعلى أعلى.

وعلوه سبحانه وتعالى كما هو ثابت بالسمع، ثابت بالعقل، والفطرة، أما

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥) بنحوه، وإسناده ضعيف، وانظر «الضعيفة» برقم (٥٤٢٧).

ثبوته بالعقل فمن وجوه: **أحدها**: العلم البديهي القاطع بأن كل موجودَين، إما أن يكون أحدهما سارياً في الآخر قائماً به كالصفات، وإما أن يكون قائماً بنفسه بائناً من الآخر. **الثاني**: أنه لما خلق العالم، فإما أن يكون خلقه في ذاته أو خارجاً عن ذاته، والأول باطل: أما **أولاً**: فبالاتفاق، وأما **ثانياً**: فلأنه يلزم أن يكون محلاً للخسائس والقاذورات تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً. والثاني يقتضي كونَ العلم واقعاً خارج ذاته، فيكون منفصلاً، فتعينت المباينة، لأن القول بأنه غير متصل بالعالم وغير منفصل عنه ـ غيرُ معقول. **الثالث**: أن كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ـ: يقتضي [نفي] وجوده بالكلية، لأنه غير معقول: فيكون موجوداً إما داخله وإما خارجه. والأول باطل فتعين الثاني، فلزمت المباينة.

وأما ثبوته بالفطرة، فإن الخلق جميعاً بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم عند الدعاء، ويقصدون جهة العلوّ بقلوبهم عند التضرع إلى الله تعالى. وذكر محمد بن طاهر المقدسي أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مجلس الأستاذ أبي المعالي الجويني المعروف بإمام الحرمين، وهو يتكلم في نفي صفة العلوّ، ويقول: كان الله ولا عرشَ وهو الآن على ما كان! فقال الشيخ أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذُ عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا؟ فإنه ما قال عارف قط: يا الله، إلاّ وجد في قلبه ضرورة تطلب العلوّ، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع بهذه الضرورة عن أنفسنا؟ قال: فلطم أبو المعالي على رأسه ونزل! وأظنه قال: وبكى! وقال: حيَّرني الهمداني حيَّرني الهمداني! أراد الشيخ: أنّ هذا أمر فطر الله عليه عباده، من غير أن يتلقّوه من المرسلين، يجدون في قلوبهم طلباً ضروريًّا يتوجه إلى الله ويطلبه في العلو.

وقد اعتُرض على الدليل العقلي بإنكار بداهته، لأنه أنكره جمهور العقلاء، فلو كان بديهيًّا لما كان مختلفاً فيه بين العقلاء، بل هو قضية وهمية خيالية؟ والجواب عن هذا الاعتراض مبسوط في موضعه، ولكن أشيرُ إليه هنا إشارة مختصرة، وهو أن يقال: إن العقل إن قَبل قولكم فهو لقولنا أقبل، وإن ردّ العقلُ قولنا فهو لقولكم أعظم ردًّا، فإن كان قولنا باطلاً في العقل،

فقولكم أبطل، وإن كان قولكم حقًّا مقبولاً في العقل، فقولنا أولى أن يكون مقبولاً في العقل. فإن دعوى الضرورة مشتركة، فإنا نقول: نعلم بالضرورة بطلان قولكم، وأنتم تقولون كذلك، فإذا قلتم: تلك الضرورة التي تحكم ببطلان قولنا هي من حكم الوهم لا من حكم العقل؟ قابلناكم بنظير قولكم، وعامةُ فطر الناس، ـ ليسوا منكم ولا منّا ـ يوافقوننا على هذا، فإن كان حكم فطر بني آدم مقبولاً ترجحنا عليكم، وإن كان مردوداً غير مقبول بطل قولكم بالكلية، فإنكم إنما بنيتم قولكم على ما تدَّعون أنه مقدماتٌ معلومة بالفطرة الآدمية، وبطلتْ عقلياتنا أيضاً، وكان السمعُ الذي جاءت به الأنبياء معنا لا معكم، فنحن مختصون بالسمع دونكم، والعقل مشترك بيننا وبينكم.

فإن قلتم: أكثر العقلاء يقولون بقولنا؟ قيل: ليس الأمر كذلك، فإن الذين يصرحون بأن صانع العالم شيء موجود ليس فوقَ العالم، وأنه لا مباين للعالم ولا حالّ في العالم ـ: طائفةٌ من النظار، وأول من عرف عنه ذلك في الإسلام جهم بن صفوان وأتباعه.

واعتُرض على الدليل الفطري: أن ذلك إنما لكون السماء قبلة للدعاء، كما أن الكعبة قبلة للصلاة، ثم هو منقوض بوضع الجبهة على الأرض مع أنه ليس في جهة الأرض؟ وأجيب على هذا الاعتراض من وجوه:

أحدها: أن قولكم: إن السماء قبلة للدعاء ـ لم يقله أحدٌ من سلف الأمة، ولا أنزل الله به من سلطان، وهذا من الأمور الشرعية الدينية، فلا يجوز أن يخفى على جميع سلف الأمة وعلمائها.

الثاني: أن قبلة الدعاء هي قبلة الصلاة، فإنه يُستحبُّ للداعي أن يستقبل القبلة، وكان النبي ﷺ يستقبل القبلة في دعائه في مواطن كثيرة[1]، فمن قال إن للدعاء قبلة غير قبلة الصلاة، أو أن له قبلتين: إحداهما الكعبة والأخرى

(١) كما أخرج البخاري في «صحيحه» برقم (١٠١٢)، وفي غير موضع ومسلم في «صحيحه» برقم (٨٩٤)، من حديث عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه قال: خرج النبي ﷺ إلى المصلى فاستسقى واستقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين.

السماء ـ: فقد ابتدع في الدين، وخالف جماعة المسلمين.

الثالث: أن القبلة: هي ما يستقبله العابد بوجهه، كما تستقبل الكعبة في الصلاة والدعاء، والذكر والذبح، وكما يوجه المحتضر والمدفون، ولذلك سميت وجهة. والاستقبال خلاف الاستدبار، فالاستقبال بالوجه، والاستدبار بالدبر، فأما ما حاذاه الإنسان برأسه أو يديه أو جنبه فهذا لا يسمى قبلة، لا حقيقة ولا مجازاً، فلو كانت السماء قبلة الدعاء لكان المشروع أن يوجه الداعي وجهه إليها، وهذا لم يُشرع، والموضع الذي ترفع اليدُ إليه لا يسمى قبلة، لا حقيقة ولا مجازاً، ولأن القبلة في الدعاء أمر شرعي تنبع فيه الشرائع، ولم تأمر الرسل أن الداعي يستقل السماء بوجهه، بل نَهوا عن ذلك، ومعلوم أن التوجه بالقلب، واللجأ والطلب الذي يجده الداعي من نفسه أمرٌ فطري، يفعله المسلم والكافر والعالم والجاهل، وأكثر ما يفعله المضطر والمستغيث بالله، كما فُطر على أنه إذا مسه الضر يدعو الله، مع أن أمر القبلة مما يقبل النسخ والتحويل، كما تحولت القبلة من الصخرة إلى الكعبة.

وأمر التوجّه في الدعاء إلى الجهة العلوية مركوزٌ في الفطر، والمستقبل للكعبة يعلم أن الله تعالى ليس هناك، بخلاف الداعي، فإنه يتوجه إلى ربه وخالقه، ويرجو الرحمة أن تنزل من عنده. وأما النقض بوضع الجبهة فما أفسده من نقض، فإن واضع الجبهة إنما قصدُه الخضوع لمن فوقه بالذلّ له، لا أن يميل إليه إذْ هو تحته! هذا لا يخطر في قلب ساجد. لكن يحكى عن بشر المريسي أنه سُمع وهو يقول في سجوده: سبحان ربي الأسفل!! تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوًّا كبيراً. وإنّ من أفضى به النفي إلى هذه الحال حري أن يتزندق، إن لم يتداركه الله برحمته، وبعيد من مثله الصلاح، قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصفّ: ٥]. فمن لم يطلب الاهتداء من مظانه يعاقبْ بالحرمان. نسأل الله العفو والعافية.

وقوله: وقد أعجز عن الإحاطة خلقه ـ أي لا يحيطون به علماً ولا

رؤية، ولا غير ذلك من وجوه الإحاطة، بل هو سبحانه محيط بكل شيء، ولا يحيط به شيء.

[إن الله تعالى اتخذ إبراهيم خليلاً وكلم موسى تكليماً:]

قوله: (ونقول: إن الله اتخذ إبراهيم خليلاً، وكلّم الله موسى تكليماً، إيماناً وتصديقاً وتسليماً).

ش: قال [الله] تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. الخلة: كمال المحبة. وأنكرت الجهمية حقيقة المحبة من الجانبين، زعماً منهم أن المحبة لا تكون إلا لمناسبة بين المحب والمحبوب، وأنه لا مناسبة بين القديم والمحدَث توجب المحبة! وكذلك أنكروا حقيقة التكليم، كما تقدم، وكان أول من ابتدع هذا في الإسلام هو الجعد بن درهم، في أوائل المائة الثانية فضحَّى به خالدُ بن عبد الله القسري أميرُ العراق والمشرق بواسط، خطب الناس يوم الأضحى فقال: أيها الناس ضَحوا، تقبل الله ضحاياكم، فإني مُضَحّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، ثم نزل فذبحه[1].

وكان ذلك بفتوى أهل زمانه من علماء التابعين رضي الله عنهم، فجزاه الله عن الدين وأهله خيراً.

وأخذ هذا المذهب عن الجعد الجهم بن صفوان، فأظهره وناظر عليه، وإليه أضيف قول: «الجهمية». فقتله سلم بن أحوز أمير خراسان بها، ثم انتقل ذلك إلى المعتزلة أتباع عمرو بن عُبيد، وظهر قولهم في أثناء خلافة المأمون، حتى امتُحن أئمة الإسلام، ودعوهم إلى الموافقة لهم على ذلك. وأصل هذا مأخوذ عن المشركين والصابئة، وهم ينكرون أن يكون إبراهيم خليلاً وموسى

---

(١) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص ٦٩)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ١١٣).

كليماً، لأن الخلّة هي كمال المحبة المستغرقة للمحب، كما قيل:

قد تخللت مسلك الروح مني ولذا سمي الخليل خليلا

[محبة الله تعالى وخلته كما يليق به جلَّ وعلا:]

ولكن محبته وخلته كما يليق به تعالى، كسائر صفاته. ويشهد لما دلت عليه الآية الكريمة ما ثبت في «الصحيح» عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذتُ أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الله»، يعني نفسه. وفي رواية: «إِني أبرأ إِلى كل خليل من خلته، ولو كنت [متخذاً] من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً». وفي رواية: «إِن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إِبراهيم خليلاً»(١).

فبين ﷺ أنه لا يصلح له أن يتخذ من المخلوقين خليلاً، وأنه لو أمكن ذلك لكان أحق الناس به أبو بكر الصديق. مع أنه ﷺ قد وصف نفسه بأنه يحبّ أشخاصاً، كقوله لمعاذ: «والله إِني لأحبك»(٢).

وكذلك قوله للأنصار(٣).

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (١٥٢٢)، والنسائي في «سننه» (٣/ ٥٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» برقم (٦٩٠)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٤٥، ٢٤٧)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٢٣٤٥)، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أخذ بيده وقال: «يا معاذ والله إني لأحبك» فقال: «أوصيك يا معاذ لا تدعن في دبر كل صلاة أن تقول: اللّهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح أبي داود» برقم (١٣٦٢).

(٣) يشير إلى حديث أنس رضي الله عنه قال: جاءت امرأة من الأنصار إلى رسول الله ﷺ ومعها صبي لها فكلمها رسول الله ﷺ فقال: «والذي نفسي بيده إنكم أحب الناس إليّ (مرتين)».
أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٧٨٦، ٥٢٣٤، ٦٦٤٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٥٠٩).

وكان زيد بن حارثة حِبَّ رسول الله ﷺ، وابنه أسامةُ حِبه. وأمثال ذلك. وقال له عمرو بن العاص: أي الناس أحبّ إليك؟ قال: «عائشة»، قال: فمن الرجال؟ قال: «أبوها»(١).

فعلم أن الخلة أخص من مطلق المحبة، والمحبوب بها لكمالها يكون محباً لذاته، لا لشيء آخر، إذ المحبوب لغيره هو مؤخر في الحب عن ذلك الغير، ومن كمالها لا تقبل الشركة [ولا] المزاحمة، لتخللها المحبة، ففيها كمال التوحيد وكمال الحب. ولذلك لما اتخذ الله إبراهيم خليلاً، وكان إبراهيم قد سأل ربه أن يهب له ولداً صالحاً، فوهب له إسماعيل، فأخذ هذا الولد شعبة من قلبه، فغار الخليل على قلب خليله أن يكون فيه مكان لغيره، فامتحنه به بذبحه، ليظهر سر الخلة في تقديمه محبةَ خليله على محبة ولده، فلما استسلم لأمر ربه، وعزم على فعله، فظهر سلطان الخلة في الإقدام على ذبح الولد إيثاراً لمحبة خليله على محبته، نسخ الله ذلك عنه، وفداه بالذبح العظيم، لأن المصلحة في الذبح كانت ناشئة من العزم وتوطين النفس على ما أمِر، فلما حصلت هذه المصلحة عاد الذبح نفسه مفسدة، فنسخ في حقه، وصارت الذبائح والقرابين من الهدايا والضحايا سُنَّة في أتباعه إلى يوم القيامة. وكما أن منزلة الخلة الثابتة لإبراهيم صلوات الله عليه قد شاركه فيها نبينا ﷺ كما تقدم، كذلك منزلة التكليم الثابتة لموسى صلوات الله عليه قد شاركه فيها نبينا ﷺ، كما ثبت ذلك في حديث الإسراء.

وهنا سؤال مشهور، وهو: أن النبي ﷺ أفضل من إبراهيم ﷺ، فكيف طلب له من الصلاة مثل ما لإبراهيم، مع أن المشبَّه به أصله أن يكون فوق المشبه؟ وكيف الجمع بين هذين الأمرين المتنافيين؟

وقد أجاب عنه العلماء بأجوبة عديدة، يضيق هذا المكان عن بسطها. وأحسنها: أن آل إبراهيم فيهم الأنبياء الذين ليس في آل محمد مثلهم، فإذا

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٦٦٢، ٤٣٥٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٨٤)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٢٠٣).

طلب للنبي ﷺ ولآله من الصلاة مثل ما لإبراهيم وآله وفيهم الأنبياء، حصل لآل محمد ما يليق بهم لأنهم لا يبلغون مراتب الأنبياء، وتبقى الزيادة التي للأنبياء وفيهم إبراهيم لمحمد ﷺ، فيحصل له من المزية ما لم يحصل لغيره. وأحسن من هذا: أن النبي ﷺ من آل إبراهيم، بل هو أفضل آل إبراهيم، فيكون قولنا: «كما صليت على آل إبراهيم» ـ متناولاً الصلاة عليه وعلى سائر النبيين من ذرية إبراهيم وهو متناول لإبراهيم أيضاً. كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران: ٣٣]. فإبراهيم وعمران دخلا في آل إبراهيم وآل عمران، وكما في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]. فإن لوطاً داخل في آل لوط، وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] وقوله: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [المؤمن: ٤٦] فإن فرعون داخل في آل فرعون. ولهذا والله أعلم، أكثر روايات حديث الصلاة على النبي ﷺ إنما فيها كما صليت على آل إبراهيم. وفي كثير منها: كما صليت على إبراهيم ولم يرد: كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إلا في قليل من الروايات وما ذلك إلا لأن في قوله: كما صليت على إبراهيم، يدخل آله تبعاً. وفي قوله: كما صليت على آل إبراهيم، هو داخل آل إبراهيم. وكذلك لما جاء أبو أوفى رضي الله عنه بصدقة إلى النبي ﷺ دعا له النبي ﷺ وقال: «اللّهم صلِّ على آل أبي أوفى»[1] فعلى رواية من روى: «كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم» لا يدخل فيهم لإفراده بالذكر.

ولما كان بيت إبراهيم عليه السلام أشرف بيوت العالم على الإطلاق، خصهم الله بخصائص: **منها**: أنه جعل فيه النبوة والكتاب، فلم يأتِ بعد إبراهيم نبي إلا من أهل بيته.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١٤٩٧، ٤١٦٦، ٦٣٣٢، ٦٣٥٩)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٠٧٨)، وأبو داود في «سننه» برقم (١٥٩٠)، والنسائي في «سننه» (٥/ ٣١)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٧٩٦)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٨٣)، من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

ومنها: أنه سبحانه جعلهم أئمة يهدون بأمره إلى يوم القيامة، فكل من دخل الجنة من أولياء الله بعدهم فإنما دخل من طريقهم وبدعوتهم.

ومنها: أنه سبحانه اتخذ منهم الخليلين، كما تقدم ذكره.

ومنها: أنه جعل صاحب هذا البيت إماماً للناس. قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

ومنها: أنه أجرى على يديه بناء بيته الذي جعله قياماً للناس ومثابة للناس وأمناً، وجعله قبلة لهم وحجاً، فكان ظهور هذا البيت في الأكرمين.

ومنها: أنه أمر عباده أن يصلُّوا على أهل البيت. إلى غير ذلك من الخصائص.

[الإيمان بالملائكة والنبيين والكتب المنزلة على المرسلين:]

قوله: (ونؤمن بالملائكة والنبيين، والكتب المنزلة على المرسلين، ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين).

ش: هذه الأمور من أركان الإيمان. قال تعالى: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ـ الآيات. وقال تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ١٧٧] ـ الآية. فجعل الله سبحانه وتعالى الإيمانَ هو الإيمانُ بهذه الجملة، وسمى من آمن بهذه الجملة مؤمنين، كما جعل الكافرين من كفر بهذه الجملة، بقوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]. وقال ﷺ، في الحديث المتفق على صحته، حديث جبرائيل وسؤاله للنبي ﷺ عن الإيمان، فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»[1]. فهذه الأصول التي اتفقت عليها

---

(١) تقدم تخريجه.

الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم وسلامه، ولم يؤمن بها حقيقةَ الإِيمان إِلا أتباع الرسل.

[حقيقة قول الفلاسفة وأهل البدع في الأصول التي اتفقت عليها الرسل:]

وأما أعداؤهم ومن سلك سبيلهم من الفلاسفة وأهل البدع، فهم متفاوتون في جحدها وإِنكارها، وأعظم الناس لها إِنكاراً الفلاسفة المسمّون عند من يعظمهم بالحكماء، فإِن من علم حقيقة قولهم عَلم أنهم لم يؤمنوا بالله ولا رسله ولا كتبه ولا ملائكته ولا باليوم الآخر، فإِن مذهبهم أن الله سبحانه موجود لا ماهيةَ له ولا حقيقة، فلا يعلم الجزئيات بأعيانها، وكل موجود في الخارج فهو جزئي، ولا يفعل عندهم بقدرته ومشيئته، وإِنما العالم عندهم لازمٌ له أزلاً وأبداً، وإِن سموه مفعولاً له فمصانعة ومصالحة للمسلمين في اللفظ، وليس عندهم بمفعول ولا مخلوق ولا مقدور عليه، وينفون عنه سمعه وبصره وسائر صفاته! فهذا إِيمانهم بالله. وأما كتبه عندهم، فإِنهم لا يصفونه بالكلام، فلا يكلم ولا يتكلم، ولا قال ولا يقول، والقرآن عندهم فيض فاض من العقل الفعَّال على قلب بشر زكي النفس طاهر، متميز عن النوع الإِنساني بثلاث خصائص: قوة الإِدراك وسرعته، لينال [من] العلم أعظم ما يناله غيره! وقوة النفس، ليؤثر بها في هيولى العالم يقلب صورة إِلى صورة! وقوة التخييل، ليخيل بها القوى العقلية في أشكال محسوسة، وهي الملائكة عندهم! وليس في الخارج ذات منفصلة تصعد وتنزل وتذهب وتجيء وترى وتخاطب الرسول، وإِنما ذلك عندهم أمور ذهنية لا وجود لها في الأعيان.

وأما اليوم الآخر، فهم أشد الناس تكذيباً وإِنكاراً له في الأعيان، وعندهم أن هذا العالم لا يخرب، ولا تنشق السماوات ولا تنفطر، ولا تنكدر النجوم ولا تكوَّر الشمس والقمر، ولا يقوم الناس من قبورهم ويبعثون إِلى جنة ونار! كل هذا عندهم أمثال مضروبة لتفهيم العوام، لا حقيقةَ لها في الخارج، كما يفهم منها أتباع الرسل. فهذا إِيمان هذه الطائفة ـ الذليلة الحقيرة ـ بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. وهذه هي أصول الدين الخمسة.

[أصول المعتزلة الخمسة التي هدموا بها كثيراً من الدين:]

وقد أبدلتها المعتزلة بأصولهم الخمسة التي هدموا بها كثيراً من الدين: فإنهم بنوْا أصل دينهم على الجسم والعرض، الذي هو الموصوف والصفة عندهم، واحتجوا بالصفات التي هي الأعراض، على حدوث الموصوف الذي هو الجسم، وتكلموا في التوحيد على هذا الأصل، فنفوا عن الله كل صفة، تشبيهاً بالصفات الموجودة في الموصوفات التي هي الأجسام، ثم تكلموا بعد ذلك في أفعاله التي هي القَدَر، وسموا ذلك «العدل»، ثم تكلموا في النبوة والشرائع والأمر والنهي والوعد والوعيد، وهي مسائل الأسماء والأحكام، التي هي المنزلة بين المنزلتين، ومسألة إنفاذ الوعيد، ثم تكلموا في إلزام الغير بذلك، الذي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمَّنوه جواز الخروج على الأئمة بالقتال. فهذه أصولهم الخمسة، التي وضعوها بإزاء أصول الدين الخمسة التي بعث بها الرسول.

والرافضة المتأخرون، جعلوا الأصول أربعة: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة.

وأصول أهل السُّنَّة والجماعة تابعة لما جاء به الرسول. وأصل الدين: الإيمان بما جاء به الرسول، كما تقدم بيان ذلك، ولهذا كانت الآيتان من آخر سورة البقرة ـ لما تضمنتا هذا الأصل ـ: لهما شأن عظيم ليس لغيرهما، ففي «الصحيحين» عن أبي مسعود عقبة بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال: «من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفَتاه»(١).

وفي «صحيح مسلم» عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «بينا

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٤٠٠٨، ٥٠٠٨، ٥٠٠٩، ٥٠٤٠، ٥٠٥١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٨٠٨)، وأبو داود في «سننه» برقم (١٣٩٧)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٨٨١)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٣٦٩)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١١٨، ١٢١، ١٢٢)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (١١٩٩).

جبرائيل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضاً من فوقه، فرفع رأسه، فقال: هذا باب من السماء فتح اليوم، لم يفتح قط إلا اليوم، فنزل منه ملك، فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض، لم ينزل قط إلا اليوم، فسلم، وقال: أبشِر بنورين أوتيتهما، لم يؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلا أوتيته»[(١)].

وقال أبو طالب المكي: أركان الإيمان سبعة، يعني هذه الخمسة، والإيمان بالقدر، والإيمان بالجنة والنار. وهذا حق، والأدلة عليه ثابتة محكمة قطعية. وقد تقدمت الإشارة إلى دليل التوحيد والرسالة.

وأما الملائكة فهم الموكلون بالسماوات والأرض، فكل حركة في العالم فهي ناشئة عن الملائكة، كما قال تعالى: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ۝٥﴾ [النازعات: ٥]. ﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا ۝٤﴾ [الذاريات: ٤]. وهم الملائكة عند أهل الإيمان وأتباع الرسل، وأما المكذبون بالرسل المنكرون للصانع فيقولون: هي النجوم. وقد دل الكتاب والسُّنَّة على أصناف الملائكة، وأنها موكلة بأصناف المخلوقات، وأنه سبحانه وكَّل بالجبال ملائكة، ووكل بالسحاب والمطر ملائكة، ووكل بالرحم ملائكة تدبر أمر النطفة حتى يتم خلقها، ثم وكَّل بالعبد ملائكة لحفظ ما يعمله وإحصائه وكتابته، ووكَّل بالموت ملائكة، ووكل بالسؤال في القبر ملائكة، ووكل بالأفلاك ملائكة يحركونها، ووكل بالشمس والقمر ملائكة، ووكل بالنار وإيقادها وتعذيب أهلها وعمارتها ملائكة، ووكل بالجنة وعمارتها وغرسها وعمل آلاتها ملائكة. فالملائكة أعظم جنود الله **ومنهم**: المرسلات عرفاً والناشرات نشراً والفارقات فرقاً والملقيات ذكراً **ومنهم**: النازعات غرقاً والناشطات نشطاً والسابحات سبحاً فالسابقات سبقاً، **ومنهم**: الصافات صفاً، فالزاجرات زجراً، فالتاليات ذكراً.

ومعنى جمع التأنيث في ذلك كله: الفِرَق والطوائف والجماعات، التي

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٨٠٦)، والنسائي في «سننه» (٢/ ١٣٨)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (١٢٠٠).

مفردها: «فرقة» و «طائفة» و «جماعة»، ومنهم ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، وملائكة قد وكلوا بحمل العرش، وملائكة قد وكلوا بعمارة السموات بالصلاة والتسبيح والتقديس، إلى غير ذلك من أصناف الملائكة التي لا يحصيها إلا الله. ولفظ «المَلك» يشعر بأنه رسول منفّذ لأمر مرسِله، فليس لهم من الأمر شيء، بل الأمر كله للواحد القهّار، وهم ينفذون أمره: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء: ٢٧، ٢٨]. ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النحل: ٥٠]. فهم عباد مكرَمون، منهم الصافون، ومنهم المسبِّحون، ليس منهم إلا له مقام معلوم، ولا يتخطاه، وهو على عمل قد أمر به، لا يقصر عنه ولا يتعداه، وأعلاهم الذين عنده ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء: ١٩، ٢٠].

ورؤساؤهم الأملاك الثلاثة: جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، الموكلون بالحياة، فجبرائيل موكَّل بالوحي الذي به حياة القلوب والأرواح، وميكائيل، موكل بالقطر الذي به حياة الأرض والنبات والحيوان، وإسرافيل موكل بالنفخ في الصور الذي به حياة الخلق بعد مماتهم.

فهم رسل الله في خلقه وأمره، وسفراؤه بينه وبين عباده، ينزلون الأمر من عنده في أقطار العالم، ويصعدون إليه بالأمر، قد أطّت السماوات بهم، وحقّ لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك قائم أو راكع أو ساجد لله[1]، ويدخل البيتَ المعمور منهم كل يوم سبعون ألفاً لا

---

(١) يشير إلى حديث أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون، إن السماء أطت وحقّ لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجداً لله..» الحديث.
أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢٣١٢)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤١٩٠)، وأحمد في «المسند» (٥/ ١٧٣)، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (٣٣٧٨).

يعودون إليه آخر ما عليهم[١].

والقرآن مملوء بذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم، فتارة يقرن الله تعالى اسمه باسمهم، وصلاته بصلاتهم، ويضيفهم إليه في مواضع التشريف، وتارة يذكر حفَّهم بالعرش وحملهم له، ومراتبهم من الدنو[٢]، وتارة يصفهم بالإكرام والكرم، والتقريب والعلو والطهارة والقوة والإخلاص. قال تعالى: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]. ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [الأحزاب: ٤٣]. ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [غافر: ٧]. ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥]. ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]. ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩ ﴿٢٠٦﴾﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ ۩ ﴿٣٨﴾﴾ [فصلت: ٣٨]. ﴿كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الانفطار: ١١]. ﴿كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [عبس: ١٦]. ﴿يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿٢١﴾﴾ [المطففين: ٢١]. ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨]. وكذلك الأحاديث النبوية طافحة بذكرهم. فلهذا كان الإيمان بالملائكة أحدَ الأصول الخمسة التي هي أركان الإيمان.

[كلام الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر:]

وقد تكلم الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر، ويُنسب إلى أهل السُّنَّة تفضيل صالحي البشر والأنبياء فقط على الملائكة، وإلى المعتزلة

---

(١) يشير إلى حديث الإسراء الطويل الذي أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما وفيه أن رسول الله ﷺ قال: «ثم دفع بي إلى البيت المعمور وإذا هو يدخله في كل يوم سبعون ألفاً لا يعودون إليه آخر ما عليهم».

(٢) في الأصل: وبراءتهم من الذنوب.

تفضيل الملائكة. وأتباع الأشعري على قولين: منهم من يفضل الأنبياء والأولياء، ومنهم من يقف ولا يقطع في ذلك قولاً. وحكي عن بعضهم ميلهم إلى تفضيل الملائكة. وحكي ذلك عن غيرهم من أهل السُّنَّة وبعض الصوفية.

وقالت الشيعة: إن جميع الأئمة أفضل من جميع الملائكة. ومن الناس من فصَّل تفصيلاً آخر. ولم يقل أحد ممن له قول يؤثر إن الملائكة أفضل من بعض الأنبياء دون بعض. وكنتُ ترددت في الكلام على هذه المسألة، لقلة ثمرتها، وأنها قريب مما لا يَعني، و«من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»[(١)].

والشيخ رحمه الله لم يتعرض إلى هذه المسألة بنفي ولا إثبات، ولعله يكون قد ترك الكلام فيها قصداً، فإن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه وقف في الجواب عنها على ما ذكره في «مآل الفتاوى»[(٢)]، فإنه ذكر مسائل لم يقطع أبو حنيفة فيها بجواب، وعدَّ منها: التفضيل بين الملائكة والأنبياء. وهذا هو الحق، فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبيين، وليس علينا أن نعتقد أي الفريقين أفضل، فإن هذا لو كان من الواجب لبين لنا نصّاً. وقد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]. وفي «الصحيح»[(٣)]: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدّ حدوداً فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء ـ رحمة بكم غير نسيان ـ فلا تسألوا عنها»[(٤)].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) وهو للإمام ناصر الدين السمرقندي الحنفي رحمه الله تعالى.

(٣) وهذا يوهم أنه في أحد الصحيحين، وليس كذلك بل هو حديث ضعيف، وانظر التخريج الآتي.

(٤) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤/ ١٨٤)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١١٥)، والبيهقي في «سننه» (١٠/ ١٢، ١٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٧)، من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.
والحديث ضعفه العلّامة الألباني رحمه الله في «غاية المرام» برقم (٤).

فالسكوت عن الكلام في هذه المسألة نفياً وإثباتاً والحالة هذه أولى.
ولا يقال: إن هذه المسألة نظيرُ غيرها من المسائل المستنبطة من الكتاب والسُّنَّة، لأن الأدلة هنا متكافئة، على ما أشيرُ إليه، إن شاء الله تعالى.
وحملني على بسط الكلام هنا: أن بعض الجاهلين يسيئون الأدب بقولهم: كان الملَك خادماً للنبي ﷺ! أو: أن بعض الملائكة خدّام بني آدم!! يعنون الملائكة الموكَّلين بالبشر، ونحو ذلك من الألفاظ المخالفة للشرع، المجانبة للأدب. والتفضيل إذا كان على وجه التنقص أو الحمية والعصبية للجنس ـ: لا شكّ في رده، وليس هذه [المسألة] نظير المفاضلة بين الأنبياء، فإن تلك قد وُجد فيها نصٌّ، وهو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] ـ الآية. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]. وقد تقدم الكلام في ذلك عند قول الشيخ: وسيد المرسلين، يعني النبي ﷺ.

والمعتبر رُجحانُ الدليل، ولا يُهجر القول لأن بعض أهل الأهواء وافق عليه، بعد أن تكون المسألة مختلفاً فيها بين أهل السُّنَّة. وقد كان أبو حنيفة رضي الله عنه يقول أولاً بتفضيل الملائكة على البشر، ثم قال بعكسه، والظاهر أن القول بالتوقف أحد أقواله.

والأدلة في هذه المسألة من الجانبين إنما تدل على الفضل، لا على الأفضلية، ولا نزاع في ذلك. وللشيخ تاج الدين الفزاري رحمه الله مصنف سماه «الإشارة في البشارة» في تفضيل البشر على الملك، قال في آخره: اعلم أن هذه المسألة من بدع علم الكلام، التي لم يتكلم فيها الصدر الأول من الأمة، ولا من بعدهم من أعلام الأئمة، ولا يتوقف عليه أصل من أصول العقائد، ولا يتعلق بها من الأمور الدينية كثير من المقاصد. ولهذا خلا عنها طائفة من مصنفات هذا الشأن، وامتنع من الكلام فيها جماعةٌ من الأعيان، وكل متكلم فيه من علماء الظاهر بعلمه، لم يخلُ كلامه عن ضعف واضطراب. انتهى والله الموفق للصواب.

فمما استدل به على تفضيل الأنبياء على الملائكة: أن الله أمر الملائكة

أن يسجدوا لآدم، وذلك دليل على تفضيله عليهم، ولذلك امتنع إبليس واستكبر وقال: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢].

قال الآخرون: إن سجود الملائكة كان امتثالاً لأمر ربهم، وعبادة وانقياداً وطاعة له، وتكريماً لآدم وتعظيماً، ولا يلزم من ذلك الأفضلية، كما لم يلزم من سجود يعقوب لابنه عليهما السلام تفضيل ابنه عليه، ولا تفضيل الكعبة على بني آدم بسجودهم إليها امتثالاً لأمر ربهم.

وأما امتناع إبليس، فإنه عارض النص برأيه وقياسه الفاسد بأنه خير منه، وهذه المقدمة الصغرى، والكبرى محذوفة، تقديرها: والفاضل لا يسجد للمفضول! وكلتا المقدمتين فاسدة:

أما **الأولى**: فإن التراب يفوق النار في أكثر صفاته، ولهذا خان إبليسَ عنصرُه، فأبى واستكبر، فإن من صفات النار طلب العلوّ والخفةَ والطيش والرعونة، وإفساد ما تصل إليه ومحقه وإهلاكه وإحراقه، ونفع آدمَ عنصرُه، في التوبة والاستكانة، والانقياد والاستسلام لأمر الله، والاعتراف وطلب المغفرة، فإن من صفات التراب الثبات والسكون والرصانة، والتواضعَ والخضوع والخشوع والتذلل، وما دنا منه ينبتُ ويزكو، وينمي ويبارك فيه، ضد النار.

وأما **المقدمة الثانية**، وهي: أن الفاضل لا يسجد للمفضول ـ: فباطلة، فإن السجود طاعة لله وامتثال لأمره، ولو أمر الله عباده أن يسجدوا لحجر لوجب عليهم الامتثال والمبادرة، ولا يدل ذلك على أن المسجود له أفضلُ من الساجد، وإن كان فيه تكريمه وتعظيمه، وإنما يدل على فضله، قالوا: وقد يكون قوله: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، بعد طرده لامتناعه عن السجود له، لا قبله، لينتفي الاستدلال به.

ومنه: أن الملائكة لهم عقول وليست لهم شهوات، والأنبياء لهم عقول وشهوات، فلما نهوْا أنفسهم عن الهوى، ومنعوها عما تميل إليه الطباع، كانوا بذلك أفضل.

وقال الآخرون: يجوز أن يقع [من الملائكة] [من] مداومة الطاعة وتحمل العبادة وترك الونى والفتور فيها ـ: ما يفي بتجنب الأنبياء شهواتهم، مع طول مدة عبادة الملائكة.

ومنه: أن الله تعالى جعل [الملائكة] رسلاً إلى الأنبياء، وسفراء بينه وبينهم. وهذا الكلام قد اعتل به من قال: إن الملائكة أفضل، واستدلالتهم به أقوى، فإن الأنبياء المرسلين، إن ثبت تفضيلهم على المرسَل إليهم بالرسالة، ثبت تفضيل الرسل من الملائكة إليهم عليهم، فإن الرسول الملكي يكون رسولاً إلى الرسول البشري.

ومنه: قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، الآيات.

قال الآخرون: وهذا دليل على الفضل لا على التفضيل، وآدم والملائكة لا يعلمون إلا ما علَّمهم الله، وليس الخضرُ أفضلَ من موسى، بكونه علم ما لم يعلمه موسى، وقد سافر موسى وفتاه في طلب العلم إلى الخضر، وتزوّدا لذلك، وطلب موسى منه العلم صريحاً، وقال له الخضر: إنك على علم من علم الله، إلى آخر كلامه. ولا الهدهد أفضلَ من سليمان عليه السلام، بكونه أحاط بما لم يحط به سليمان عليه السلام [علماً].

ومنه: قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥] قال الآخرون: هذا دليل الفضل لا الأفضلية، وإلا لزم تفضيله على محمد ﷺ. فإن قلتم: هو من ذريته؟ فمن ذريته البَر والفاجر، بل يومَ القيامة إذا قيل لآدم: «ابعثْ من ذريتك بعثاً إلى النار»، «يبعث من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين إلى النار، وواحداً إلى الجنة»[1]. فما بال هذا التفضيل سرى إلى هذا الواحد من الألف فقط.

ومنه: قول عبد الله بن سلام رضي الله عنه: ما خلق الله خلقاً أكرم

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٣٤٨، ٤٧٤١، ٦٥٣٠، ٧٤٨٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٢٢)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٣٢ ـ ٣٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

عليه من محمد ﷺ[(١)]، الحديث، فالشأن في ثبوته وإن صح عنه فالشأن في ثبوته في نفسه، فإنه يحتمل أن يكون من الإسرائيليات.

ومنه: حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الملائكة قالت: يا ربنا، أعطيتَ بني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون ويلبسون، ونحن نُسبح بحمدك، ولا نأكل ولا نشرب ولا نلهو فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة؟ قال: لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له: كن فكان»[(٢)]. أخرجه الطبراني. وأخرجه عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل عن عروة بن رُوَيم، [أنه] قال: أخبرني الأنصاري، عن النبي ﷺ «أن الملائكة قالوا»، الحديث، وفيه: «وينامون ويستريحون، فقال الله تعالى: لا، فأعادوا القول ثلاث مرت، كل ذلك يقول: لا». والشأن في ثبوتهما، فإن في سنديهما مقالاً، وفي متنهما شيئاً، فكيف يظن بالملائكة الاعتراض على الله مرات عديدة؟ وقد أخبر الله تعالى عنهم أنهم لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون؟ وهل يظن بهم أنهم متبرمون بأحوالهم، متشوفون إلى ما سواها من شهوات بني آدم؟ والنوم أخو الموت، فكيف يغبطونهم به؟ وكيف يظن بهم أنهم يغبطونهم باللهو، وهو من الباطل؟ قالوا: بل الأمر بالعكس، فإن إبليس إنما وسوس إلى آدم ودلاه بغرور، إذْ أطمعه [في] أن يكون مَلكاً بقوله: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]. فدلّ أن أفضلية الملك أمر معلوم مستقرّ في الفطرة، يشهد لذلك قوله تعالى، حكاية عن النسوة اللاتي قطَّعن أيديهن عند رؤية يوسف: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ﴾ [يوسف: ٣١]. وقال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠].

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٦٨ ـ ٥٦٩)، وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه الطبراني في «مجمعه الكبير والأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (١/ ٨٢)، وقال: وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي وهو كذاب متروك، وفي إسناد الأوسط طلحة بن زيد وهو كذاب أيضاً.

قال الأولون: إن هذا إنما كان لما هو مركوز في النفس: أن الملائكة خلْق جميل عظيم، مقتدرٌ على الأفعال الهائلة، خصوصاً العرب، فإن الملائكة كانوا في نفوسهم من العظمة بحيث قالوا إن الملائكة بنات الله، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيراً.

ومنه قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران: ٣٣]. قال الآخرون: قد يذكر «العالمون»، ولا يقصد به العموم المطلق، بل في كل مكان بحسبه، كما في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]. ﴿قَالُوٓاْ أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٠﴾﴾ [الحجر: ٧٠]. ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الشعراء: ١٦٥]. ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [الدخان: ٣٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٧﴾﴾ [البيّنة: ٧]. والبرية: مشتقة من البَرْء، بمعنى الخلق، فثبت أن صالحي البشر خير الخلق.

قال الآخرون: إنما صاروا خير البرية لكونهم آمنوا وعملوا الصالحات، والملائكة في هذا الوصف أكمل، فإنهم لا يسأمون ولا يفترون، فلا يلزم أن يكونوا خيراً من الملائكة. هذا على قراءة من قرأ «البريئة» بالهمز وعلى قراءة من قرأ بالياء، إن قلنا: إنها مخففة من الهمزة، وإن قلنا: إنها نسبة إلى البرى وهو التراب، كما قاله الفراء فيما نقله عنه الجوهري في «الصحاح» ـ: يكون المعنى: أنهم خير من خلق من التراب، فلا عموم فيها، إذ الغير من خلق من التراب.

قال الأولون: إنما تكلمنا في تفضيل صالحي البشر إذا كملوا، ووصلوا إلى غايتهم وأقصى نهايتهم، وذلك إنما يكون إذا دخلوا الجنة ونالوا الزلفى، وسكنوا الدرجات العلى، وحباهم الرحمن بمزيد قربه، وتجلى لهم ليستمتعوا بالنظر إلى وجهه الكريم.

وقال الآخرون: الشأن في أنهم هل صاروا إلى حالة يفوقون فيها الملائكة أو يساوونهم فيها؟ فإن كان قد ثبت لهم أنهم يصيرون إلى حال يفوقون فيها الملائكة سُلِّم المدعَى، وإلا فلا.

ومما استُدل به على تفضيل الملائكة على البشر: قوله تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]. وقد ثبت من طريق اللغة أن مثل هذا الكلام يدل على أن المعطوف أفضل من المعطوف عليه، لأنه لا يجوز أن يقال: لن يستنكف الوزير أن يكون خادماً للملك، ولا الشرطي أو الحارس! وإنما يقال: لن يستنكف الشرطي أن يكون خادماً للملك ولا الوزير. ففي مثل هذا التركيب يترقى من الأدنى إلى الأعلى، فإذا ثبت تفضيلهم على عيسى عليه السلام ثبت في حق غيره، إذْ لم يقل أحد إنهم أفضل من بعض الأنبياء دون بعض.

أجاب الآخرون بأجوبة، أحسنها، أو من أحسنها: أنه لا نزاع في فضل قوة الملك وقدرته وشدته وعظم خلقه، وفي العبودية خضوع وذل وانقياد، وعيسى عليه السلام لا يستنكف عنها ولا مَن هو أقدرُ منه وأقوى وأعظم خَلقاً، ولا يلزم من مثل هذا التركيب الأفضلية المطلقة من كل وجه.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠]. ومثل هذا يقال بمعنى: إني لو قلت ذلك لادعيتُ فوق منزلتي، ولست ممن يدعي ذلك.

أجاب الآخرون: إنّ الكفار كانوا قد قالوا: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]. فأمر أن يقول لهم: إني بشر مثلكم أحتاج إلى ما يحتاج إليه البشر من الاكتساب والأكل والشرب، لستُ من الملائكة الذين لم يجعل الله لهم حاجة إلى الطعام والشراب، فلا يلزم حينئذٍ الأفضلية المطلقة.

ومنه ما روى مسلم بإسناده، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن القويّ خير وأحبّ إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلٍّ خيرٌ»[1]. ومعلوم أن قوة البشر لا تداني قوة الملك ولا تقاربها.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٦٤)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٧٩)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٦٦، ٣٧٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١/ ١٠١).

قال الآخرون: الظاهر أن المراد المؤمن من البشر ـ والله أعلم ـ فلا تدخل الملائكة في هذا العموم.

ومنه ما ثبت في «الصحيح» عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال فيما يروي عن ربه عزَّ وجلَّ، قال: «يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم»[(١)] الحديث. وهذا نص في الأفضلية.

قال الآخرون: يحتمل أن يكون المراد خيراً منه للمذكور لا الخيرة المطلقة.

ومنه ما رواه إمام الأئمة محمد بن خزيمة، بسنده في كتاب «التوحيد» عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «بينا أنا جالس إذْ جاء جبرائيل، فوكز بين كتفيّ، فقمت إلى شجرة مثل وكري الطير، فقعد في إحداها، وقعدتُ في الأخرى، فسمتْ وارتفعتْ حتى سدَّت الخافقين، وأنا أقلِّب بصري، ولو شئت أن أمسَّ السماء مسِستُ، فنظرتُ إلى جبرائيل كأنه حِلسٌ لاطىء، فعرفتُ فضل علمه بالله عليّ»[(٢)]، الحديث.

قال الآخرون: في سنده مقال فلا نسلم الاحتجاج به إلا بعد ثبوته.

وحاصل الكلام: أن هذه المسألة من فضول المسائل. ولهذا لم يتعرض لها كثير من أهل الأصول، وتوقف أبو حنيفة رضي الله عنه في الجواب عنها، كما تقدم. والله أعلم بالصواب.

وأما الأنبياء والمرسلون، فعلينا الإيمان بمن سمّى الله تعالى في كتابه

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٧٤٠٥، ٧٥٠٥، ٧٥٣٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٧٥)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٣٨٨)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٨٢٢)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٥١، ٤١٣، ٤٨٠، ٤٨٢، ٥٣٤).

(٢) أخرجه ابن خزيمة في «كتاب التوحيد» (ص ٢٠٩ ـ ٢١٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣١٦)، وإسناده ضعيف فيه الحارث بن عبيد الأبادي وهو ضعيف لسوء حفظه.

من رسله، والإيمان بأن الله تعالى أرسل رسلاً سواهم وأنبياء، لا يعلم أسماءَهم وعددَهم إلا الله تعالى الذي أرسلهم.

فعلينا الإيمان بهم جملةً لأنه لم يأتِ في عددهم نصّ. وقد قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وعلينا الإيمان بأنهم بلَّغوا جميعَ ما أرسلوا به على ما أمرهم الله به، وأنهم بيَّنوه بياناً لا يسع أحداً ممن أرسلوا إليه جهله، ولا يحل خلافه. قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]. ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٨٢﴾﴾ [النحل: ٨٢]. [﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا ۚ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]. ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿١٢﴾﴾ [التغابن: ١٢].

[أولو العزم من الرسل:]

وأما أولو العزم من الرسل. فقد قيل فيهم أقوال أحسنها: ما نقله البغوي وغيره عن ابن عباس وقتادة: أنهم نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى ومحمد، صلوات الله وسلامه عليهم. قال: وهم المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ۖ ﴿٧﴾﴾ [الأحزاب: ٧]. وفي قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ۖ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ﴾ [الشورى: ١٣].

وأما الإيمان بمحمد ﷺ، فتصديقه واتباع ما جاء به من الشرائع إجمالاً وتفصيلاً.

وأما الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين، فنؤمن بما سمَّى الله تعالى منها في كتابه، من التوراة والإنجيل والزبور، ونؤمن بأن لله تعالى سوى ذلك كتباً أنزلها على أنبيائه، لا يعرف أسماءَها وعددَها إلا الله [تعالى].

وأما الإيمان بالقرآن، فالإقرار به، واتباع ما فيه، وذلك أمر زائد على الإيمان بغيره من الكتب. فعلينا الإيمان بأن الكتب المنزلة على رسل الله أتتهم من عند الله، وأنها حق وهدى ونور وبيان وشفاء. قال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]. إلى قوله: ﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ١٣٦]. ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢﴾ [آل عمران: ١، ٢]. إلى قوله: ﴿وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ﴾ [آل عمران: ٢]. ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ۝٨٢﴾ [النساء: ٨٢]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الله تكلم بها، وأنها نزلت من عنده. وفي ذلك إثبات صفة الكلام والعلو. وقال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [البقرة: ٢١٣]. ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ۝٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ۝٤٢﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢]. ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ﴾ [سبأ: ٦]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٥٧﴾ [يونس: ٥٧]. ﴿قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۖ﴾ [السجدة: ٤٤]. ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلۡنَاۚ﴾ [التغابن: ٨]. وأمثال ذلك في القرآن كثيرة.

[أهل القبلة مسلمون مؤمنون:]

قوله: (ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين).

ش: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له ما لنا وعليه ما علينا»(١).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٩١)، وغيره من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته».

ويشير الشيخ رحمه الله بهذا الكلام إلى أن الإسلام والإيمان واحد، وأن المسلم لا يخرج من الإسلام بارتكاب الذنب ما لم يستحله. والمراد بقوله: أهل قبلتنا، من يدعي الإسلام ويستقبل الكعبة وإن كان من أهل الأهواء، أو من أهل المعاصي، ما لم يكذب بشيء مما جاء به الرسول ﷺ. وسيأتي الكلام على هذين المعنيين عند قول الشيخ: ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله. وعند قوله: والإسلام والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء.

[النهي عن الخوض في الله تعالى والمماراة في دينه:]

قوله: (ولا نخوض في الله، ولا نُماري في دين الله).

ش: يشير الشيخ رحمه الله إلى الكف عن كلام المتكلمين الباطل، وذم علمهم، فإنهم يتكلمون في الإله بغير علم وغير سلطان أتاهم. ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣]. وعن أبي حنيفة رحمه الله، أنه قال: لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذاته بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه. وقال بعضهم: الحق سبحانه يقول: من ألزمتُه القيامَ مع أسمائي وصفاتي ألزمته الأدبَ، ومن كشفت له حقيقة ذاتي ألزمته العطب، فاختر الأدب أو العطب. ويشهد لهذا: أنه سبحانه لما كشف للجبل عن ذاته ساخ الجبل وتدكدك ولم يثبت على عظمة الذات. قال الشبلي: الانبساط بالقول مع الحق تركُ الأدب.

وقوله: ولا نماري في دين الله. معناه: لا نخاصم أهل الحق بإلقاء شبهات أهل الأهواء عليهم، التماساً لامترائهم وميلهم، لأنه في معنى الدعاء إلى الباطل، وتلبيس الحق، وإفساد دين الإسلام.

[النهي عن الجدال في القرآن:]

قوله: (ولا نجادل في القرآن، ونشهد أنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، فعلمه سيد المرسلين محمداً ﷺ. وهو كلام الله تعالى، لا

يساويه شيء من كلام المخلوقين، ولا نقول بخلقه، ولا نخالف جماعة المسلمين).

ش: فقوله ولا نجادل في القرآن، يحتمل أنه أراد: أنّا لا نقول فيه كما قال أهل الزيغ واختلفوا، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق، بل نقول: إنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، إلى آخر كلامه.

ويحتمل أنه أراد: أنّا لا نجادل في القراءة الثابتة، بل نقرؤه بكل ما ثبت وصح. وكلٌّ من المعنيين حقّ. [و]يشهد بصحة المعنى الثاني، ما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أنه قال: سمعت رجلاً قرأ آية سمعت رسول الله ﷺ يقرأ خلافها، فأخذت بيده، فانطلقت به إلى رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له، فعرفتُ في وجهه الكراهة، وقال: «كلاكما محسن، لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا» رواه مسلم[(١)].

نَهى رسول الله ﷺ عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفين ما مع صاحبه من الحق، لأن كلا القارئين كان محسناً فيما قرأه، وعلَّل ذلك بأن من كان قبلنا اختلفوا فهلكوا. ولهذا قال حذيفة رضي الله عنه، لعثمان رضي الله عنه: أدرك هذه الأمة لا تختلفْ كما اختلفت الأمم قبلهم[(٢)]. فجمعَ الناس على حرف واحد اجتماعاً سائغاً. وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك تركٌ لواجب، ولا فعل لمحظور، إذْ كانت قراءة القرآن على سبعة أحرف جائزةً لا واجبةً، رخصةً من الله تعالى، وقد جعل الاختيار إليهم في أي حرف اختاروه.

كما أن ترتيب السور لم يكن واجباً عليهم منصوصاً. ولهذا كان ترتيبُ مصحف عبد الله على غير ترتيب المصحف العثماني، وكذلك مصحف غيره. وأما ترتيب آيات السور فهو ترتيب منصوص عليه، فلم يكن لهم أن

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٤١٠، ٣٤٧٦، ٥٠٦٢)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٩٣، ٤١٢، ٤٥٦)، ولم يخرجه مسلم.

(٢) انظر: «صحيح البخاري» برقم (٤٩٨٧).

يقدموا آيةً على آية، بخلاف السور. فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل إِنْ لم تجتمع على حرف واحد ـ جمعهم الصحابة عليه. هذا قول جمهور السلف من العلماء والقرّاء. قاله ابن جرير[١] وغيره.

ومنهم من يقول: إِن الترخص في الأحرف السبعة كان في أول الإِسلام، لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولاً، فلما تذللتْ ألسنتهم بالقراءة، وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم، وهو أوفق لهم ـ: أجمعوا على الحرف الذي كان في العَرْضة الأخيرة.

وذهب طوائفُ من الفقهاء وأهل الكلام إِلى أن المصحف يشتمل على الأحرف السبعة لأنه لا يجوز أن يهمل شيء من الأحرف السبعة. وقد اتفقوا على نقل المصحف العثماني. وترك ما سواه. وقد تقدمت الإِشارةُ إِلى الجواب، وهو: أن ذلك كان جائزاً لا واجباً، أو أنه صار منسوخاً.

وأما من قال عن ابن مسعود إِنه كان يجوّز القراءةَ بالمعنى! فقد كذب عليه، وإِنما قال: قد نظرتُ إِلى القرّاء فرأيتُ قراءتهم متقاربةً، وإِنما هو كقول أحدكم: هلم، وأقبلْ، وتعال، فاقرؤوا كما علمتم[٢]. أو كما قال.

والله تعالى قد أمرنا أن لا نجادل أهل الكتاب إِلا بالتي هي أحسن إِلا الذين ظلموا منهم، فكيف بمناظرة أهل القبلة؟ فإِن أهل القبلة من حيث الجملة خير من أهل الكتاب، فلا يجوز أن يناظر من لم يظلم منهم إِلا بالتي هي أحسن، وليس إذا أخطأ يقال: إِنه كافر، قبل أن تقامَ عليه الحجة التي حكم الرسول بكفر من تركها. والله تعالى قد عفا لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان[٣]. ولهذا ذم السلفُ أهلَ الأهواء، وذكر[وا] أن آخر أمرهم السيف

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١/ ٥٦ ـ ٥٩).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٤٨).

(٣) كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أخرجه ابن ماجه في «سننه» برقم (٢٠٤٥)، وغيره، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (١٦٦٤)، وفي «الإرواء» برقم (٨٢).

وسيأتي لهذا المعنى زيادة بيان، إن شاء الله تعالى، عند قول الشيخ: ونرى الجماعة حقّاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً.

[الشهادة بأن القرآن كلام رب العالمين:]

وقوله: ونشهد أنه كلام رب العالمين، قد تقدم الكلام على هذا المعنى عند قوله: وإن القرآن كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً.

وقوله: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣]، هو جبرائيل عليه السلام، سمي رُوحاً لأنه حامل الوحي الذي به حياةُ القلوب إلى الرسل من البشر صلوات الله عليهم أجمعين، وهو أمينٌ حقَّ أمين، صلوات الله عليه. قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣ـ ١٩٥]. وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير: ١٩ـ ٢١]. وهذا وصف جبرائيل. بخلاف قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴿٤١﴾﴾ [الحاقة: ٤٠، ٤١]، الآيات. فإن الرسول هنا هو محمد ﷺ.

وقوله: فعلَّمه سيد المرسلين، تصريح بتعليم جبرائيل إياه، إبطالاً لتوهم القرامطة وغيرهم أنه تصوره في نفسه إلهاماً.

وقوله: ولا نقول بخلقه، ولا نخالف جماعة المسلمين، تنبيه على أن من قال بخلق القرآن فقد خالف جماعة المسلمين، فإن سلف الأمة كلهم متفقون على أنه كلام الله بالحقيقة غير مخلوق، بل قوله: ولا نخالف جماعة المسلمين، مجرى على إطلاقه: أنا لا نخالف جماعة المسلمين في جميع ما اتفقوا عليه فإن خلافهم زيغٌ وضلال وبدعة.

[لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله:]

قوله: (ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنبٍ، ما لم يستحله[1]، ولا نقول لا يضر مع الإِيمان ذنب لمن عمله).

ش: أراد بأهل القبلة الذين تقدم ذكرهم في قوله: ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، [ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قال وأخبر مصدّقين]، يشير الشيخ رحمه الله [بهذا الكلام] إِلى الرد على الخوارج القائلين بالتكفير بكل ذنب.

واعلم ـ رحمك الله وإِيانا ـ أن باب التكفير وعدم التكفير، بابٌ عظمت الفتنةُ والمحنة فيه، وكثر فيه الافتراق، وتشتت فيه الأهواء والآراء، وتعارضت فيه دلائلهم. فالناس فيه، في جنس تكفير أهل المقالات والعقائد الفاسدة، المخالفة للحق الذي بعث الله به رسوله في نفس الأمر، أو المخالفة لذلك في اعتقادهم، على طرفين ووسط، من جنس الاختلاف في تكفير أهل الكبائر العملية.

---

(١) قال الإمام العلاّمة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله تعالى:
قوله: (ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله) فمراده رحمه الله أن أهل السُّنَّة والجماعة لا يكفرون المسلم الموحد المؤمن بالله واليوم الآخر بذنب يرتكبه كالزنا وشرب الخمر والربا وعقوق الوالدين وأمثال ذلك ما لم يستحل ذلك فإن استحله كفر لكونه بذلك مكذباً لله ولرسوله، خارجاً عن دينه، أما إذا لم يستحل ذلك فإنه لا يكفر عند أهل السُّنَّة والجماعة بل يكون ضعيف الإيمان وله حكم ما تعاطاه من المعاصي في التفسيق وإقامة الحدود وغير ذلك حسبما جاء في الشرع المطهر، وهذا هو قول أهل السُّنَّة والجماعة خلافاً للخوارج والمعتزلة ومن سلك مسلكهم الباطل، فإن الخوارج يكفرون بالذنوب، والمعتزلة يجعلونه من منزلة بين المنزلتين يعني بين الإسلام والكفر في الدنيا، وأما في الآخرة فيتفقون مع الخوارج بأنه مخلد في النار، وقول الطائفتين باطل بالكتاب والسُّنَّة وإجماع سلف الأمة، وقد التبس أمرهما على بعض الناس لقلة علمه، ولكن أمرهما بحمد الله واضح عند أهل الحق كما بيّنا، وبالله التوفيق.

فطائفة تقول: لا نكفر من أهل القبلة أحداً، فتنفي التكفيرَ نفياً عامّاً، مع العلم بأن في أهل القبلة المنافقين، الذين فيهم من هو أكفر من اليهود والنصارى بالكتاب والسُّنَّة والإجماع، وفيهم من قد يُظهر بعض ذلك حيث يمكنهم، وهم يتظاهرون بالشهادتين.

وأيضاً: فلا خلاف بين المسلمين أن الرجل لو أظهر إنكار الواجبات الظاهرة المتواترة، والمحرمات الظاهرة المتواترة، ونحو ذلك؛ فإنه يستتاب، فإن تاب، وإلا قُتل كافراً مرتدّاً. والنفاقُ والردة مظنتها البِدع والفجور، كما ذكره الخلّال في كتاب السُّنَّة، بسنده إلى محمد بن سيرين، أنه قال: إنّ أسرع الناس ردةً أهلُ الأهواء، وكان يرى هذه الآية نزلت فيهم: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨].

ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأنَّا لا نكفر أحداً بذنب، بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب، كما تفعله الخوارج، وفرْقٌ بين النفي العامّ ونفي العموم. والواجب إنما هو نفي العموم، مناقضةً لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب.

ولهذا ـ والله أعلم ـ قيده الشيخ رحمه الله بقوله: ما لم يستحله. وفي قوله: ما لم يستحله إشارةٌ إلى أن مراده من هذا النفي العام لكل ذنب [من] الذنوب العملية لا العلمية. وفيه إشكال فإن الشارع لم يكتفِ من المكلف في العمليات بمجرد العمل دون العلم، ولا في العلميات بمجرد العلم دون العمل، وليس العمل مقصوراً على عمل الجوارح، بل أعمال القلوب أصلٌ لعمل الجوارح، وأعمال الجوارح تبعٌ. إلا أن يضمن قوله: يستحله بمعنى: يعتقده، أو نحو ذلك.

وقوله: ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله.. إلى آخر كلامه، ردّ على المرجئة، فإنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنبٌ، كما لا ينفع مع الكفر طاعةٌ. فهؤلاء في طرف، والخوارج في طرف، فإنهم يقولون نكفّر المسلم بكل ذنب، أو بكل ذنب كبير، وكذلك المعتزلة الذين يقولون يحبط إيمانه كله بالكبيرة، فلا يبقى معه شيء من الإيمان. لكن الخوارج

يقولون: يخرج من الإِيمان ويدخل في الكفر! والمعتزلة يقولون: يخرج من الإِيمان ولا يدخل في الكفر، وهذه المنزلة بين المنزلتين!! وبقولهم بخروجه من الإِيمان أوجبوا له الخلود في النار!

وطوائفُ من أهل الكلام والفقه والحديث لا يقولون ذلك في الأعمال، لكن في الاعتقادات البِدْعية، وإِن كان صاحبها متأولاً، فيقولون: يكفر كل من قال هذا القول، لا يفرقون بين المجتهد المخطىء وغيره، أو يقولون: يكفر كل مبتدع. وهؤلاء يدخل عليهم في هذا الإِثبات العام أمورٌ عظيمة، فإِن النصوص المتواترة قد دلت على أنه يخرج من النار من في قلبه [مثقالُ] ذرة من إِيمان، ونصوصُ الوعد التي يحتجّ بها هؤلاء تعارض نصوصَ الوعيد التي يحتج بها أولئك.

والكلام في الوعيد مبسوط في موضعه. وسيأتي بعضه عند الكلام على قول الشيخ: وأهل الكبائر في النار لا يخلدون، إِذا ماتوا وهم موحدون.

والمقصود هنا: أن البدع هي من هذا الجنس، فإِن الرجل يكون مؤمناً باطناً وظاهراً، لكن تأول تأويلاً أخطأ فيه، إِما مجتهداً وإِما مفرطاً مذنباً، فلا يقال: إِن إِيمانه حبطَ لمجرد ذلك، إِلا أن يدل على ذلك دليل شرعي، بل هذا من جنس قول الخوارج والمعتزلة، ولا نقول: لا يكفر، بل العدلُ هو الوسط، وهو: أن الأقوال الباطلة المبتدَعة المحرّمة المتضمنة نفيَ ما أثبته الرسول، أو إِثباتَ ما نفاه، أو الأمرُ بما نهى عنه، أو النهي عما أمر به ـ: يقال فيها الحق، ويثبت لها الوعيد الذي دلت عليه النصوص، ويبين أنها كفر، ويقال: من قالها فهو كافر، ونحو ذلك، كما يذكر من الوعيد في الظلم في النفس والأموال، وكما قد قال كثير من أهل السُّنَّة المشاهير بتكفير من قال بخلق القرآن وأن الله لا يرى في الآخرة ولا يعلم الأشياء قبل وقوعها. وعن أبي يوسف رحمه الله، أنه قال: ناظرت أبا حنيفة رحمه الله مدةً، حتى اتفق رأيي ورأيه: أن من قال بخلق القرآن فهو كافر[1].

(١) أخرجه الذهبي في «العلو» (ص ١٤٠).

وأما الشخص المعيَّن، إذا قيل: هل تشهدون أنه من أهل الوعيد وأنه كافر؟ فهذا لا نشهد عليه إلاّ بأمر تجوز معه الشهادة، فإنه من أعظم البغي أن يُشهد على معين أن الله لا يغفر له ولا يرحمه بل يخلده في النار، فإن هذا حكم الكافر بعد الموت.

ولهذا ذكر أبو داود في سننه في كتاب الأدب: «باب النهي عن البغي»، وذكر فيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كان رجلان في بني إسرائيل متواخيين، فكان أحدُهما يذنب، والآخر مجتهد في العبادة، فكان لا يزال المجتهد يَرَى الآخر على الذنب، فيقول: أقصرْ، فوجده يوماً على ذنب، فقال له: أقصر. فقال: خلّني وربي، أَبُعثْتَ عليَّ رقيباً؟ فقال: والله لا يغفر الله لك، أو لا يدخلك [اللهُ] الجنة فقبض أرواحهما، فاجتمعا عند رب العالمين، فقال لهذا المجتهد: أكنت بي عالماً؟ أو كنتَ على ما في يديّ قادراً؟ وقال للمذنب: اذهب فادخل الجنة برحمتي، وقال للآخر: اذهبوا به إلى النار. قال أبو هريرة: والذي نفسي بيده، لتكلم بكلمة أوْبَقتْ دنياه وآخرته»[(١)] وهو حديث حسن.

ولأن الشخص المعين يمكن أن يكون مجتهداً مخطئاً مغفوراً له، أو يمكن أن يكون ممن لم يبلغه ما وراء ذلك من النصوص، ويمكن أن يكون له إيمان عظيم وحسنات أوجبت له رحمة الله، كما غفر للذي قال: «إذا مُتُّ فاسحقوني ثم اذْرُوني، ثم غفر الله له لخشيته»[(٢)] وكان يظن أن الله لا يقدر

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٩٠١)، وحسنه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٤٠٩٧).

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٤٨١، ٧٥٠٦)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٧٥٦)، والنسائي في «سننه» (٤/ ١١٣)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٢٥٥)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٦٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، ولفظه بتمامه: «كان رجل يسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبنيه: إذا أنا متّ فأحرقوني، ثم اطحنوني، ثم ذرّوني في الريح، فوالله لئن قدر عليّ ربي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً، فلما مات فُعِل به ذلك، فأمر الله الأرض فقال: اجمعي ما فيك =

على جمعه وإعادته، أو شكّ في ذلك. لكن هذا التوقف في أمر الآخرة لا يمنعنا أن نعاقبه في الدنيا، لمنع بدعته، وأن نستتيبه، فإن تاب وإلا قتلناه.

ثم إذا كان القول في نفسه كفراً قيل: إنه كفرٌ والقائلُ له يكفر بشروط وانتفاء موانع، ولا يكون ذلك إلا إذا صار منافقاً زنديقاً. فلا يتصور أن يكفَّر أحدٌ من أهل القبلة المظهرين الإسلام إلا من يكون منافقاً زنديقاً. وكتاب الله يبين ذلك، فإن الله صنَّف الخلق فيه ثلاثة أصناف: صنفٌ: كفار من المشركين ومن أهل الكتاب، وهم الذين لا يقرون بالشهادتين، وصنفٌ: المؤمنون باطناً وظاهراً. وصنفٌ أقرّوا به ظاهراً لا باطناً. وهذه الأقسام الثلاثة مذكورة في أول سورة البقرة. وكل من ثبت أنه كافر في نفس الأمر وكان مقراً بالشهادتين. فإنه لا يكون إلا زنديقاً، والزنديق هو المنافق.

وهنا يظهر غلط الطرفين، فإنه من كفَّر كلَّ من قال القول المبتدع في الباطن، يلزمه أن يكفِّر أقواماً ليسوا في الباطن منافقين، بل هم في الباطن يحبون الله ورسوله ويؤمنون بالله ورسوله وإن كانوا مذنبين، كما ثبت في صحيح» البخاري، عن أسلم مولى عمر رضي الله عنه، عن عمر: أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه: عبد الله، وكان يلقب: حماراً، وكان يضحك رسول الله ﷺ، وكان رسول الله ﷺ قد جلده في الشراب، فأتى به يوماً، فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللّهم العنه! ما أكثر ما يؤتى به! فقال رسول الله ﷺ: «لا تلعنه، [فوالله ما علمتُ]، إنه يحب الله ورسوله»[(١)] وهذا أمر متيقن به في طوائفَ كثيرة وأئمة في العلم والدين، وفيهم بعض مقالات الجهمية أو المرجئة أو القدرية أو الشيعة أو الخوارج. ولكن الأئمة في العلم والدين لا يكونون قائمين بجملة تلك البدعة، بل بفرع منها. ولهذا انتحل أهلُ هذه الأهواء لطوائف من السلف المشاهير. فمن عيوب أهل البدع تكفيرُ

= منه، ففعلت، فإذا هو قائم، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رب خشيتك، فغفر له».

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٦٧٨٠).

بعضهم بعضاً، ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطِّئون ولا يكفِّرون.

ولكن بقي هنا إشكال يَرِد على كلام الشيخ رحمه الله، وهو: أن الشارع قد سمّى بعض الذنوب كفراً، قال الله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. وقال ﷺ: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»(١). متفق عليه من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما.

وقال ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضربُ بعضكم رقابَ بعض»(٢). و: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر ـ فقد باء بها أحدُهما»(٣). متفق عليهما من حديث ابن عُمر رضي الله عنهما.

وقال ﷺ: «أربعٌ من كنّ فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خَصلة منهن كان فيه خَصْلةٌ من النفاق حتى يَدَعها: إذا حدّث كذَب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدَر، وإذا خاصم فجرَ»(٤). متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٤٨، ٦٠٤٤، ٧٠٧٦)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٦٤)، والترمذي في «سننه» برقم (١٩٨٣، ٢٦٣٥)، والنسائي في «سننه» (٧/ ١٢٢)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٦٩، ٣٩٣٩)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٨٥، ٤١١، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤٦، ٤٥٤، ٤٦٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٤٤٠٣، ٦١٦٦، ٦٧٨٥، ٧٠٧٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٦٦)، والنسائي في «سننه» (٧/ ١٢٦، ١٢٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٨٦)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٩٤٣)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٨٥، ٨٧، ١٠٤)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
وأخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١٢١، ٤٤٠٥، ٦٨٦٩، ٧٠٨٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٦٥)، والنسائي في «سننه» (٧/ ١٢٧ ـ ١٢٨)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٦٦)، من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٦١٠٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٦٠)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦٣٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٨٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ١٨، ٤٤، ٤٧، ٦٠، ١١٢، ١١٣، ١٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٢٤٩، ٢٥٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٤، ٢٤٥٩، ٣١٧٨)، ومسلم في =

وقال ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، والتوبةُ معروضةٌ بعدُ»(١).

وقال ﷺ: «بين المسلم وبين الكفر تركُ الصلاة»(٢) رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه.

وقال ﷺ: «من أتى كاهناً فصدّقه، أو أتى امرأة في دبرها، فقد كفر بما أنزِل على محمد»(٣).

وقال ﷺ: «من حلف بغير الله فقد كفر»(٤) رواه الحاكم بهذا اللفظ.

وقال ﷺ: «ثنتان في أمتي [بهم] كفرٌ: الطعن في الأنساب، والنياحةُ

= «صحيحه» برقم (٥٨)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٨٨)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦٣٤)، والنسائي في «سننه» (٨/ ١١٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ١٨٩)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٤٧٥، ٥٥٧٨، ٦٧٧٢، ٦٨١٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٥٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٨٩)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦٢٥)، والنسائي في «سننه» (٨/ ٦٤، ٦٥، ٣١٣)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٩٣٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٤٣، ٣١٧، ٣٧٦، ٣٨٦، ٤٧٩)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (١٨٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٨٢)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٧٨)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦١٨)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٠٧٨)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٣٧٠، ٣٨٠)، والدارمي في «سننه» (١/ ٢٨٠)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٣٤٧).

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٣٩٠٤)، والترمذي في «سننه» برقم (١٣٥)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٦٣٩)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٤٠٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣٣٠٤).

(٤) تقدم تخريجه.

على الميت»[١] ونظائر ذلك كثيرة.

والجواب: أن أهل السُّنَّة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفرُ كفراً ينقل عن الملَّة بالكلية كما قالت إن الخوارج، إذ لو كفر كفراً ينقل عن الملَّة لكان مرتدًّا يقتل على كل حال، ولا يُقبل عفو ولي القصاص، ولا تجري الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمر! وهذا القول معلومٌ بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام. ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود مع الكافرين، كما قالت المعتزلة. فإن قولهم باطل أيضاً، إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة من المؤمنين، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ﴾ [البقرة:١٧٨]، إلى أن قال: ﴿فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ [البقرة:١٧٨]. فلم يخرج القاتل من الذين آمنوا، وجعله أخاً لوليّ القصاص، والمراد أُخُوَّةُ الدين بلا ريب. وقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۚ﴾ [الحجرات: ٩]، إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ﴾ [الحجرات: ١٠].

ونصوص الكتاب والسُّنَّة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل، بل يقام عليه الحد، فدل على أنه ليس بمرتد. وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «من كانت عنده لأخيه اليومَ مظلمةٌ من عرض أو شيء فليتحلّلهُ منه اليوم، قبل أن لا يكون درهم ولا دينار، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم يكن له حسنات أخِذ من سيئات صاحبه فطُرحتْ عليه، ثم ألقي في النار»[٢]. أخرجاه في «الصحيحين».

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٦٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٧٧، ٤٤١، ٤٩٦).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٤٤٩، ٦٥٣٤)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٤١٩)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٤٣٥، ٥٠٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولم يخرجه مسلم كما ذكر المؤلف رحمه الله.

فثبت أن الظالم يكون له حسنات يستوفي المظلوم منها حقه.

وكذلك ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «ما تعدُّون المفلسَ فيكم؟ قالوا: المفلس فينا من لا له درهم ولا دينار، قال: المفلس من يأتي يوم القيامة وله حسناتٌ أمثال الجبال، [فيأتي] وقد شتم هذا، وأخذ مال هذا، وسفك دم هذا، وقذف هذا، وضرب هذا، فيقتصُّ هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإذا فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخِذ من خطاياهم فطُرحت عليه، ثم طُرح في النار»[(١)]. رواه مسلم.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٥]. فدل ذلك على أنه في حال إساءته يفعل حسنات تمحو سيئاته. وهذا مبسوط في موضعه.

والمعتزلة موافقون للخوارج هنا في حكم الآخرة، فإنهم وافقوهم على أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار، لكن قالت الخوارج: نسميه كافراً، وقالت المعتزلة: نسميه فاسقاً، فالخلاف بينهم لفظي فقط.

وأهل السُّنَّة أيضاً متفقون على أنه يستحق الوعيدَ المرتب على ذلك الذنب، كما وردت به النصوص. لا كما يقول المرجئة من أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، ولا ينفع مع الكفر طاعةٌ! وإذا اجتمعتْ نصوصُ الوعد التي استدلت بها المرجئة، ونصوصُ الوعيد التي استدلت بها الخوارج والمعتزلة ـ: تبين لك فسادُ القولين! ولا فائدة في كلام هؤلاء سوى أنك

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٥٨١)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٤١٨)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٠٣، ٣٣٤، ٣٧٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أتدرون ما المفلس؟» قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقال: «إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته فإن فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه، أخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار».

تستفيد من كلام كل طائفة فسادَ مذهب الطائفة الأخرى.

ثم بعد هذا الاتفاق تبين أن أهل السُّنَّة اختلفوا خلافاً لفظياً، لا يترتب عليه فساد، وهو: أنه هل يكون الكفر على مراتب، كفراً دون كفر؟ كما اختلفوا: هل يكون الإيمان على مراتب، إيماناً دون إيمان؟ وهذا اختلاف نشأ من اختلافهم في مسمى «الإيمان»: هل هو قول وعمل يزيدُ وينقص، أم لا؟ بعد اتفاقهم على أن من سماه الله تعالى ورسوله كافراً نسميه كافراً، إذ من الممتنع أن يسمي الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافراً، ويسمي رسولُه من تقدم ذكره كافراً ـ ولا نطلق عليهما اسم الكفر. ولكن من قال: إن الإيمان قول وعمل يزيدُ وينقص، قال: هو كفر عمليّ لا اعتقاديّ، والكفر عنده على مراتب، كفرٌ دونَ كفر، كالإيمان عنده.

ومن قال: إن الإيمان هو التصديق، ولا يدخل العمل في مسمى الإيمان، والكفر هو الجحود، ولا يزيدان ولا ينقصان، قال: هو كفر مجازيّ غير حقيقي، إذ الكفر الحقيقي هو الذي ينقل عن الملَّة. وكذلك يقول في تسمية بعض الأعمال بالإيمان، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي صلاتكم إلى بيت المقدس، إنها سميت إيماناً مجازاً، لتوقف صحتها عن الإيمان، أو لدلالتها على الإيمان، إذ هي دالة على كون مؤديها مؤمناً. ولهذا يحكم بإسلام الكافر إذا صلى صلاتنا. فليس بين فقهاء الأمة نزاعٌ في أصحاب الذنوب، إذا كانوا مقرّين باطناً وظاهراً بما جاء به الرسول وما تواتر عنهم أنهم من أهل الوعيد. ولكن الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدهم في النار، كالخوارج والمعتزلة. ولكن أردأ ما في ذلك التعصب على من يُضَادُّهم، وإلزامه لمن يخالف قوله بما لا يلزمه، والتشنيع عليه! وإذا كنا مأمورين بالعدل في مجادلة الكافرين، وأن يجادَلوا بالتي هي أحسن، فكيف لا يعدل بعضُنا على بعض في مثل هذا الخلاف؟! قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، الآية.

[الكلام على الحكم بغير ما أنزل الله تعالى:]

وهنا أمر يجب أن يُتفطَّن له، وهو: أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفراً ينقل عن الملَّة، وقد يكون معصيةً: كبيرةً أو صغيرة، ويكون كفراً: إما مجازيّاً، وإما كفراً أصغر، على القولين المذكورين. وذلك بحسب حال الحاكم: فإنه إن اعتقد أنّ الحكم بما أنزل الله غيرَ واجب، وأنه مخيَّر فيه، أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله ـ: فهذا كفرٌ أكبر. وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا عاصٍ، ويسمى كافراً كفراً مجازيّاً، أو كفراً أصغر. وإن جهل حكم الله فيها، مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه، فهذا مخطىء، له أجرٌ على اجتهاده، وخطؤه مغفور.

وأراد الشيخ رحمه الله بقوله: ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله ـ مخالفةَ المرجئة. وشبهتهم كانت قد وقعتْ لبعض الأولين، فاتفق الصحابة على قتلهم إن لم يتوبوا من ذلك. فإن قُدَامة بن مظعون[1] شرب الخمر بعد تحريمها هو وطائفة، وتأوَّلوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [المائدة: ٩٣]، الآية. فلما ذكروا ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، اتفق هو وعليّ بن أبي طالب وسائر الصحابة على أنهم إن اعترفوا بالتحريم جلدوا، وإن أصرّوا على استحلالها قُتلوا. وقال عمر لقدامة: أخطأت استُك الحفرةَ، أما إنك لو اتقيت وآمنت وعملتَ الصالحات لم تشرب الخمر. وذلك أن هذه الآية نزلتْ بسبب أن الله سبحانه لما حرم الخمر، وكان تحريمها بعد وقعة أُحد، قال بعض الصحابة: فكيف بأصحابنا الذين ماتوا وهم يشربون الخمر؟ فأنزل الله هذه الآية[2]. بيَّن فيها أن من طعم الشيء في

---

(١) في الأصل قدامة بن عبد الله والصواب قدامة بن مظعون رضي الله عنه، وخبره أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» برقم (١٧٠٧٦).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٣٠٥١، ٣٠٥٢)، وابن حبان في «صحيحه» =

الحال التي لم يحرَّم فيها فلا جناح عليه إذا كان من المؤمنين المتَّقين المصلحين، كما كان من أمر استقبال بيت المقدس. ثم إن أولئك الذين فعلوا ذلك ندموا وعلموا أنهم أخطؤوا وأيسوا من التوبة. فكتب عمر إلى قدامة يقول له: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ۝٣﴾ [غافر: ١ـ ٣]. ما أدري أيُّ ذنبيك أعظم؟ استحلالك المحرَّم أولاً؟ أم يأسُك من رحمة الله ثانياً؟ وهذا الذي اتفق عليه الصحابة هو متفق عليه بين أئمة الإسلام.

[نرجو للمحسنين العفو ودخول الجنة:]

قوله: (ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمنُ عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة[1]، ونستغفر لمسيئهم، ونخاف عليهم، ولا نقنِّطهم).

ش: وعلى المؤمن أن يعتقد هذا الذي قال الشيخ رحمه الله في حق نفسه وفي حق غيره. قال تعالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ

= برقم (١٣٧٣)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن الترمذي» برقم (٢٤٤٣، ٢٤٤٤).

(١) قال الإمام العلّامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله تعالى:
مراده رحمه الله إلا من شهد له الرسول ﷺ بالجنة كالعشرة ونحوهم كما يأتي ذلك في آخر كلامه. مع العلم بأن من عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة الشهادة للمؤمنين والمتقين على العموم بأنهم من أهل الجنة، وإن الكفار والمشركين والمنافقين من أهل النار، كما دلت على ذلك الآيات الكريمات والسُّنَّة المتواترة عن رسول الله ﷺ ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَعِيمٍ ۝١٧﴾ [الطور: ١٧]. وقوله عزَّ وجلَّ ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [التوبة: ٧٢] في آيات كثيرات تدل على هذا المعنى، وقوله سبحانه في الكفار: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ ۝٣٦﴾ [فاطر: ٣٦]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ۝١٤٥﴾ [النساء: ١٤٥]، في آيات أخرى تدل على هذا المعنى، وبالله التوفيق.

﴿ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾ [الإسراء: ٥٧]. وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]. وقال تعالى: ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾﴾ [البقرة: ٤١]. ﴿وَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى﴾ [البقرة: ١٥٠]. ومدح أهل الخوف، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [المؤمنون: ٥٧، ٥٨]. إلى قوله: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَـٰبِقُونَ ﴿٦١﴾﴾ [المؤمنون: ٦١]. وفي «المسند» والترمذي عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قلت: يا رسول الله، ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، هو الذي يزني ويشرب الخمر ويسرق؟ قال: «لا، يا ابنة الصديق، ولكنه الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه»(١).

قال الحسن رضي الله عنه: عملوا ـ والله ـ بالطاعات، واجتهدوا فيها، وخافوا أن تُردّ عليهم، إن المؤمن جمع إحساناً وخشيةً، والمنافق جمع إساءةً وأمناً. انتهى.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَـٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢١٨﴾﴾ [البقرة: ٢١٨]. فتأمل كيف جعل رجاءهم مع إيمانهم بهذه الطاعات؟ فالرجاء إنما يكون مع الإتيان بالأسباب التي اقتضتها حكمة الله تعالى، شرعه وقدره وثوابه وكرامته. ولو أن رجلاً له أرض يؤمل أن يعود عليه من مغلها ما ينفعه، فأهملها ولم يحرثها ولم يبذرها، ورجا أنه يأتي من مغلها مثل ما يأتي من حَرَث وزرع وتعاهد الأرض ـ: لعدّه الناس من أسفه السفهاء! وكذا لو رجا وحسن ظنه أن يجيئه ولدٌ من غير جماع! أو يصير أعلم أهل زمانه من غير طلب العلم وحرص تام! وأمثال ذلك. فكذلك من حسن ظنه وقوي رجاؤه في الفوز

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٣١٧٥)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤١٩٨)، وأحمد في «المسند» (٦/ ١٥٩، ٢٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤)، وحسنه العلّامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» برقم (١٦٢).

بالدرجات العلى والنعيم المقيم، من غير طاعة ولا تقرب إلى الله تعالى بامتثال أوامره واجتناب نواهيه.

[من رجا شيئاً استلزم رجاؤه أموراً:]

ومما ينبغي أن يُعلم أنّ من رجا شيئاً استلزم رجاؤه أموراً:

أحدها: محبة ما يرجوه.

الثاني: خوفه من فواته.

الثالث: سعيه في تحصيله بحسب الإمكان.

وأما رجاءٌ لا يقارنه شيء من ذلك، فهو من باب الأمانيّ، والرجاء شيءٌ والأماني شيءٌ آخر. فكل راجٍ خائف، والسائر على الطريق إذا خاف أسرع السيرَ، مخافة الفوات.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]. فالمشرك لا تُرجى له المغفرة، لأن الله نفى عنه المغفرة، وما سواه من الذنوب في مشيئة الله، إن الله غفر له، وإن شاء عذّبه.

وفي «معجم الطبراني»: الدواوين عند الله يوم القيامة ثلاثة دواوين: ديوان لا يغفر الله منه شيئاً، وهو الشرك بالله، ثم قرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]. وديوان لا يترك الله منه شيئاً، مظالم العباد بعضهم بعضاً. وديوان لا يعبأ الله به، وهو ظلم العبد نفسه بينه وبين ربه[١].

وقد اختلفت عبارات العلماء في الفرق بين الكبائر والصغائر، وستأتي الإشارة إلى ذلك عند قول الشيخ رحمه الله: وأهل الكبائر من أمة محمد في النار لا يخلدون. ولكن ثَم أمر ينبغي التفطن له، وهو: أن الكبيرة قد يقترن

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٢٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٧٥، ٥٧٦)، وإسناده ضعيف.

بها من الحياء والخوف والاستعظام لها ما يُلحقها بالصغائر، وقد يقترن بالصغيرة من قلة الحياء وعدم المبالاة وترك الخوف والاستهانة بها ما يُلحقها بالكبائر. وهذا أمر مرجعه إلى ما يقوم بالقلب، وهو قدر زائد على مجرد الفعل، والإنسان يعرف ذلك من نفسه وغيره.

[عشرة أسباب تسقط معها العقوبة:]

وأيضاً: فإنه قد يُعفى لصاحب الإحسان العظيم ما لا يعفى لغيره، فإن فاعل السيئات يسقط عنه عقوبةُ جهنم بنحو عشرة أسباب، عُرفتْ بالاستقراء من الكتاب والسُّنَّة:

السبب الأول: التوبة، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ﴾ [مريم: ٦٠، الفرقان: ٧٠]. ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ [البقرة: ١٦٠] وغيرها. والتوبة النصوح، وهي الخالصة، لا يختص بها ذنب دون ذنب، لكن هل تتوقف صحتها على أن تكون عامةً؟ حتى لو تاب من ذنب وأصر على آخر لا تقبل؟ والصحيح أنها تقبل. وهل يَجُبُّ الإسلام ما قبله من الشرك وغيره من الذنوب وإن لم يتب منها؟ أم لا بدّ مع الإسلام من التوبة من غير الشرك؟ حتى لو أسلم وهو مصرٌّ على الزنا وشرب الخمر مثلاً، هل يؤاخذ بما كان منه في كفره من الزنا وشرب الخمر؟ أم لا بدّ أن يتوب من ذلك الذنب مع إسلامه؟ أو يتوبَ توبةً عامة من كل ذنب؟ وهذا هو الأصح: أنه لا بد من التوبة مع الإسلام، وكونُ التوبة سبباً لغفران الذنوب وعدم المؤاخذة بها ـ مما لا خلاف فيه بين الأمة. وليس شيءٌ يكون سبباً لغفران جميع الذنوب إلا التوبة، قال تعالى: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذا لمن تاب، ولهذا قال: ﴿لَا تَقْنَطُواْ﴾، وقال بعدها: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الزمر: ٥٤]، الآية.

السبب الثاني: الاستغفار، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]. لكن الاستغفار تارةً يُذكر وحدَه، وتارةً يُقرن بالتوبة فإن ذكره وحده دخلتْ معه التوبة، كما إذا ذُكرت التوبةُ وحدها شملتْ

الاستغفار. فالتوبةُ تتضمن الاستغفار، والاستغفار يتضمن التوبة، وكل واحد منهما يدخل في مسمى الآخر عند الإطلاق، وأما عند اقتران إحدى اللفظتين بالأخرى، فالاستغفار: طلبُ وقاية شرّ ما مضَى، والتوبة: الرجوعُ وطلبُ وقاية شرّ ما يخافه في المستقبل من سيئات أعماله.

ونظير هذا: الفقير والمسكين، إذا ذكر أحدُ اللفظين شمل الآخر، وإذا ذكرا معاً كان لكل منهما معنى. قال تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩]. ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]. ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]. لا خلاف أن كل واحد من الاسمين في هذه الآيات لما أفرد شمل المقِلّ والمعدِمَ، ولما قرن أحدهما بالآخر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]، الآية ـ: كان المراد بأحدهما المقلّ، والآخر المعدم، على خلاف فيه.

وكذلك: الإثم والعدوان، والبر والتقوى، والفسوق والعصيان.

ويقرب من هذا المعنى: الكفر والنفاق، فإن الكفر أعم، فإذا ذكر الكفر شمل النفاق، وإن ذكرا معاً كان لكل منهما معنى. وكذلك الإيمان والإسلام، على ما يأتي الكلام فيه، إن شاء الله تعالى.

السبب الثالث: الحسنات: فإن الحسنة بعشر أمثالها، والسيئة بمثلها، فالويل لمن غلبت آحادُه عشراته. وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]. وقال ﷺ: «وأتبع السيئةَ الحسنةَ تَمحها»(١).

السبب الرابع: المصائب الدنيوية، قال ﷺ: «ما يصيب المؤمنَ من

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (١٩٨٧)، وأحمد في «المسند» (٥/ ١٥٣، ١٥٨)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٣٢٣)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، ولفظه بتمامه: «اتقِ الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن».
والحديث حسنه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن الترمذي» برقم (١٦١٨).

وصب ولا نصَب، ولا غمّ ولا هم ولا حزن، حتى الشوكة يشاكها ـ إلا كُفِّر بها من خطاياه»[(١)].

وفي «المسند»: أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] ـ قال أبو بكر: يا رسول الله، نزلت قاصمةُ الظهر، وأينا لم يعمل سوءاً؟ فقال: «يا أبا بكر، ألسْتَ تنصبُ؟ ألستَ تحزَن؟ ألستَ يُصيبك اللأواء؟ فذلك ما تجزَوْن به»[(٢)].

فالمصائب نفسها مكفرة، وبالصبر عليها يُثاب العبد، وبالتسخط يأثم. والصبر والتسخط أمر آخر غير المصيبة، فالمصيبة من فعل الله لا من فعل العبد، وهي جزاءٌ من الله للعبد على ذنبه، ويكفّر ذنبه بها، وإنما يُثاب المرء ويأثم على فعله، والصبرُ والسخط من فعله، وإن كان الأجر قد يحصل بغير عمل من العبد، بل هديةً من الغير، أو فضلاً من الله من غير سبب، قال تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]. فنفس المرض جزاءٌ وكفارة لما تقدم.

وكثيراً ما يُفهم من الأجر غفرانُ الذنوب، وليس ذلك مدلوله، وإنما يكون من لازمه.

السبب الخامس: عذاب القبر. وسيأتي الكلام عليه، إن شاء الله تعالى.

السبب السادس: دعاء المؤمنين واستغفارُهم في الحياة وبعد الممات.

السبب السابع: ما يُهدى إليه بعد الموت، من ثواب صدقة أو قراءة أو حجّ، ونحو ذلك، وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٥٦٤١، ٥٦٤٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٥٧٣)، والترمذي في «سننه» برقم (٩٦٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٠٢، ٣٣٥ و٣/ ١٨، ٤٨، ٦١، ٨١)، من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ١١)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٧٤، ٧٥)، والبيهقي في «سننه» (٣/ ٣٧٣)، وإسناده ضعيف.

السبب الثامن: أهوال يوم القيامة وشدائده.

السبب التاسع: ما ثبت في «الصحيحين»: «أن المؤمنين إذا عبروا الصراط وُقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصّ لبعضهم من بعض، فإذا هذِّبوا ونُقُّوا أذن لهم في دخول الجنة»(١).

السبب العاشر: شفاعة الشافعين، كما تقدم عند ذكر الشفاعة وأقسامها.

السبب الحادي عشر: عفو أرحم الراحمين من غير شفاعة، كما قال تعالى: ﴿يَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]. فإن كان ممن لم يشأ الله أن يغفر له لعظم جُرمه، فلا بدّ من دخوله إلى الكير، ليخلص طيبُ إيمانه من خبث معاصيه، فلا يبقى في النار من في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان، بل من قال: لا إله إلا الله، كما تقدم من حديث أنس رضي الله عنه(٢). وإذا كان الأمر كذلك، امتنع القطع لأحد معين من الأمة، غير من شهد له الرسول ﷺ بالجنة، ولكن نرجو للمحسنين، ونخاف عليهم.

[الأمن والإياس ينقلان عن ملَّة الإسلام:]

قوله: (والأمن والإياس ينقلان عن ملَّة الإسلام، وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة).

ش: يجب أن يكون العبد خائفاً راجياً، فإن الخوف المحمود الصادق: ما حال بين صاحبه وبين محارم الله، فإذا تجاوز ذلك خيف منه اليأس والقنوط. والرجاء المحمود: رجاءُ رجل عمل بطاعة الله على نور من الله، فهو راجٍ لثوابه، أو رجل أذنب ذنباً ثم تاب منه إلى الله، فهو راجٍ لمغفرته. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢١٨﴾﴾ [البقرة: ٢١٨].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٤٤٠، ٦٥٣٥)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٣، ٥٧، ٦٣، ٧٤)، ولم يخرجه مسلم.

(٢) تقدم تخريجه.

أما إذا كان الرجل متمادياً في التفريط والخطايا، يرجو رحمة الله بلا عمل، فهذا هو الغرور والتمني والرجاء الكاذب. قال أبو علي الروذباري رحمه الله: الخوف والرجاء كجناحي الطائر، إذا استويا استوى الطير وتم طيرانه، وإذا نقص أحدُهما وقع فيه النقص، وإذا ذهبا صار الطائر في حدّ الموت. وقد مدح الله أهلَ الخوف والرجاء بقوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٩]، الآية. وقال: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، الآية.

فالرجاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك لكان أمْناً، والخوفُ يستلزم الرجاء، ولولا ذلك لكان قنوطاً ويأساً. وكل أحد إذا خفتَه هربتَ منه، إلا الله تعالى، فإنك إذا خفته هربتَ إليه، فالخائف هارب من ربه إلى ربه.

وقال صاحب «منازل السائرين» رحمه الله: الرجاء أضعف منازل المريد. وفي كلامه نظر، بل الرجاء والخوف على الوجه المذكور من أشرف منازل المريد.

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ: «يقول الله عزَّ وجلَّ: أنا عند ظن عبدي بي. فليظن [بي] ما شاء»(١).

وفي «صحيح» مسلم» عن جابر رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول قبل موته بثلاث: «لا يموتَنَّ أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه»(٢).

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في «المسند» (٣/ ٤٩١ و٤/ ١٠٦)، وابن حبان في «صحيحه» بالأرقام (٧١٧، ٢٣٩٣، ٢٤٦٨)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٣٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٤٠)، من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤/ ٢٢٥).
ورواية الصحيحين ليس فيها: «فليظن بي ما شاء» وقد تقدم تخريجها.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٨٧٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٣١١٣)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤١٦٧)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٢٩٣، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٩٠).

ولهذا قيل: إن العبد ينبغي أن يكون رجاؤه في مرضه أرجح من خوفه، بخلاف زمن الصحة، فإنه يكون خوفه أرجحَ من رجائه. وقال بعضهم: مَن عَبد الله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجيء، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحِّد، ولقد أحسن محمود الوراق في قوله:

لو قد رأيت الصغير من عمل الخـ ـير ثواباً عجبتَ من كبَره

أو قد رأيت الحقير من عمل الشـ ـر جزاءً أشفقت من حذره

قوله: (ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه)[1].

ش: يشير الشيخ إلى الرد على الخوارج والمعتزلة في قوله بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرة. وفيه تقرير لما قال أولاً: إنه لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب، ما لم يستحله. وتقدم الكلام على هذا المعنى.

---

(١) قال الإمام العلاّمة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله تعالى:
هذا الحصر فيه نظر، فإن الكافر يدخل في الإسلام بالشهادتين إذا كان لا ينطق بهما فإن كان ينطق بهما دخل في الإسلام بالتوبة مما أوجب كفره وقد يخرج من الإسلام بغير الجحود لأسباب كثيرة بيّنها أهل العلم في باب حكم المرتد، من ذلك طعنه في الإسلام أو في النبي ﷺ أو استهزاؤه بالله ورسوله أو بكتابه أو بشيء من شرعه سبحانه، لقوله سبحانه: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۝٦٦﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦]. ومن ذلك عبادته للأصنام أو الأوثان أو دعوته الأموات والاستغاثة بهم وطلبه منهم المدد والعون ونحو ذلك لأن هذا يناقض قوله لا إله إلا الله، لأنها تدل على أن العبادة حق لله وحده، ومنها الدعاء والاستغاثة والركوع والسجود والذبح والنذر ونحو ذلك، فمن صرف منها شيئاً لغير الله من الأصنام والأوثان والملائكة والجن وأصحاب القبور وغيرهم من المخلوقين فقد أشرك بالله ولم يحقق قول لا إله إلا الله، وهذه المسائل كلها تخرجه من الإسلام بإجماع أهل العلم وهي ليست من مسائل الجحود وأدلتها معلومة من الكتاب والسُّنَّة، وهناك مسائل أخرى كثيرة يكفر بها المسلم وهي لا تسمى جحوداً وقد ذكرها العلماء في باب حكم المرتد فراجعها إن شئت، وبالله التوفيق.

[تعريف الإِيمان واختلاف الناس فيه:]

قوله: (والإِيمان: هو الإِقرار باللسان، والتصديق بالجنان[١]. وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق. والإِيمان واحد. وأهله في أصله سواء[٢]، والتفاضل بينهم بالخشية والتقى، ومخالفة الهوى، وملازمة الأوْلى).

ش: اختلف الناس فيما يقع عليه اسم الإِيمان، اختلافاً كثيراً: فذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإِسحاق بن راهويه وسائر أهل الحديث وأهلُ المدينة رحمهم الله وأهل الظاهر وجماعة من المتكلمين: إِلى أنه تصديق بالجَنان، وإِقرار باللسان، وعمل بالأركان. وذهب كثير من أصحابنا إِلى ما ذكره الطحاوي رحمه الله: أنه الإِقرار باللسان، والتصديق بالجنان.

ومنهم من يقول: إِن الإِقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي، وإِلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي رحمه الله، ويروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه.

---

(١) قال الإمام العلاّمة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله تعالى:
هذا التعريف فيه نظر وقصور والصواب الذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة أن الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والأدلة على ذلك من الكتاب والسُّنَّة أكثر من أن تحصى. وقد ذكر الشارح ابن أبي العز جملة منها فراجعها إن شئت، وإخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة وليس الخلاف بينهم وبين أهل السُّنَّة فيه لفظيّاً بل هو لفظي ومعنوي ويترتب على أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السُّنَّة وكلام المرجئة، والله المستعان.

(٢) قال الإمام العلاّمة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله تعالى:
قوله: (والإيمان واحد وأهله في أصله سواء) هذا فيه نظر بل هو باطل فليس أهل الإيمان فيه سواء بل هم متفاوتون تفاوتاً عظيماً، فليس إيمان الرسل كإيمان غيرهم كما أنه ليس إيمان الخلفاء الراشدين وبقية الصحابة رضي الله عنهم مثل إيمان غيرهم، وهكذا ليس إيمان المؤمنين كإيمان الفاسقين، وهذا التفاوت بحسب ما في القلب من العلم بالله وأسمائه وصفاته وما شرعه لعباده، وهو قول أهل السُّنَّة والجماعة خلافاً للمرجئة ومن قال بقولهم، والله المستعان.

وذهب الكرَّامية إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط! فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملو الإيمان، ولكنهم يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله به! وقولهم ظاهر الفساد.

وذهب الجهم بن صفوان وأبو الحسن الصالحي أحدُ رؤساء القدَرية ـ إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب! وهذا القول أظهر فساداً مما قبله! فإن لازمه أن فرعون وقومَه كانوا مؤمنين، فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام، ولم يؤمنوا بهما، ولهذا قال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾ [النمل: ١٤]. وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي ﷺ كما يعرفون أبناءهم، ولم يكونوا مؤمنين به، بل كافرين به، معادين له، وكذلك أبو طالب عنده يكون مؤمناً، فإنه قال:

ولقد علمتُ بأن دين محمد ... من خير أديان البرية دينَا

لولا الملامة أو حذار مسبَّة ... لوجدتَني سمحاً بذاك مُبينَا

بل إبليس يكون عند الجهم مؤمناً كامل الإيمان، فإنه لم يجهل ربه، بل هو عارف به، ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الحجر: ٣٦]. ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]. ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾ [ص: ٨٢]. والكفر عند الجهم هو الجهل بالرب تعالى، ولا أحد أجهل منه بربه! فإنه جعله الوجود المطلق، وسلب عنه جميع صفاته، ولا جهل أكبر من هذا، فيكون كافراً بشهادته على نفسه!

وبين هذه المذاهب مذاهب أُخَر، بتفاصيل وقيود، أعرضتُ عن ذكرها اختصاراً، ذكر هذه المذاهب أبو المعين النسفي في «تبصرة الأدلة» وغيره.

وحاصل الكل يرجع إلى أن الإيمان: إما أن يكون ما يقوم بالقلب واللسان وسائر الجوارح، كما ذهب إليه جمهور السلف من الأئمة الثلاثة وغيرهم رحمهم الله، كما تقدم، أو بالقلب واللسان دون الجوارح، كما ذكره الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله. أو باللسان وحده، كما تقدم

ذكره عن الكرامية. أو بالقلب وحده، وهو إما المعرفة، كما قاله الجهم، أو التصديق كما قاله أبو منصور الماتريدي رحمه الله. وفساد قول الكرامية والجهم بن صفوان ظاهرٌ.

والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السُّنَّة ـ اختلاف صوريّ. فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب، أو جزءاً من الإيمان، مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه، نزاع لفظي، لا يترتب عليه فساد اعتقاد. والقائلون بتكفير تارك الصلاة، ضموا إلى هذا الأصل أدلة أخرى. وإلا فقد نفى النبي ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر والمنتهب، ولم يوجب ذلك زوال اسم الإيمان عنهم بالكلية، اتفاقاً.

ولا خلاف بين أهل السُّنَّة أن الله تعالى أراد من العباد القول والعمل، وأعني بالقول: التصديق بالقلب والإقرار باللسان، وهذا الذي يُعنى به عند إطلاق قولهم: الإيمان قول وعمل. لكن هذا المطلوب من العباد: هل يشمله اسم الإيمان؟ أم الإيمان أحدُهما، وهو القول وحده، والعمل مغاير له لا يشمله اسم الإيمان عند إفراده بالذكر، وإن أطلق عليهما كان مجازاً؟ هذا محل النزاع.

وقد أجمعوا على أنه لو صدق بقلبه وأقر بلسانه، وامتنع عن العمل بجوارحه ـ: أنه عاصٍ لله ورسوله، مستحق للوعيد، لكن فيمن يقول: إن الأعمال غير داخلة في مسمى الإيمان مَن قال: لما كان الإيمان شيئاً واحداً فإيماني كإيمان أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما! بل قال: كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبرائيل وميكائيل عليهم السلام!! وهذا غلوّ منه. فإن الكفر مع الإيمان كالعمى مع البصر، ولا شك أن البصراء يختلفون في قوة البصر وضعفه، فمنهم الأخفش والأعشى، و[من] يرى الخط الثخين دون الرفيع إلا بزجاجة ونحوها، ومن يرى عن قرب زائد على العادة، وآخر بضده.

ولهذا ـ والله أعلم ـ قال الشيخ رحمه الله: وأهله في أصله سواء، يشير

إلى أن التساوي إنما هو في أصله، ولا يلزم منه التساوي من كل وجه، بل تفاوت [درجات] نور «لا إله إلا الله» في قلوب أهلها لا يحصيها إلا الله تعالى: فمن الناس من نور [«لا إله إلا الله»] في قلبه كالشمس، ومنهم من نورها في قلبه كالكوكب الدري، وآخر كالمشعل العظيم، وآخر كالسراج المضيء، وآخر كالسراج الضعيف. ولهذا تظهر الأنوار يوم القيامة بأيمانهم وبين أيديهم على هذا المقدار، بحسب ما في قلوبهم من نور الإيمان والتوحيد علماً وعملاً، وكلما اشتد نور هذه الكلمة وعظم أحرق من الشبهات والشهوات بحسب قوته، بحيث إنه ربما وصل إلى حال لا يصادف شهوة ولا شبهة ولا ذنباً إلا أحرقه، وهذه حال الصادق في توحيده، فسماء إيمانه قد حُرس بالرجوم من كل سارق. ومن عرف هذا عرف معنى قول النبي ﷺ: «إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله»[(١)]، وقوله: «لا يدخل النار من قال: لا إله إلا الله»[(٢)]، وما جاء من هذا النوع من الأحاديث التي أشكلت على كثير من الناس، حتى ظنها بعضهم منسوخة، وظنها بعضهم قبل ورود الأوامر والنواهي، وحملها بعضهم على نار المشركين والكفار، وأوَّل بعضهم الدخول بالخلود، ونحو ذلك. والشارع صلوات الله وسلامه عليه لم يجعل ذلك حاصلاً بمجرد قول اللسان فقط، فإن هذا من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فإن المنافقين يقولونها بألسنتهم، وهم تحت الجاحدين في الدرك الأسفل من النار، فإن الأعمال لا تتفاضل بصُورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب. وتأمل

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٤٢٥، ١١٨٦، ٥٤٠١، ٦٤٢٣، ٦٩٣٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٣٣)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٤٤ و٥/ ٤٤٩)، من حديث عتبان بن مالك رضي الله عنه.

(٢) ورد بمعناه عدة أحاديث منها حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لمعاذ وهو رديفه على الرحل: «ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار».
أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١٢٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٣٢).

حديث البطاقة التي توضع في كفة، ويقابلها تسعة وتسعون سجلاً، كل سجلّ منها مدُّ البصر، فتثقل البطاقة، وتطيش السجلات، فلا يعذب صاحبها[١].

ومعلوم أن كل موحد له مثل هذه البطاقة، وكثير منهم يدخل النار. وتأمل ما قام بقلب قاتل المائة[٢] من حقائق الإيمان، التي لم تشغله عند السياق عن السير إلى القرية، وحملته وهو في تلك الحال أن جعل ينوء بصدره وهو يعالج سكرات الموت وتأمل ما قام بقلب البغي من الإيمان، حيث نزعت موقعها وسقت الكلب من الركية، فغُفر لها[٣].

وهكذا العقل أيضاً، فإنه يقبل التفاضل، وأهله في أصله سواء، مستوون في أنهم عقلاء غير مجانين، وبعضهم أعقل من بعض.

وكذلك الإيجاب والتحريم، فيكون إيجاب دون إيجاب، وتحريم دون تحريم. هذا هو الصحيح، وإن كان بعضهم قد طرد ذلك في العقل والوجوب.

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢/ ١٠٦ ـ ١٠٧)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٣٠٠)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢١٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦، ٥٢٩)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: «إن الله سيخلِّص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلًّا كل سجلّ مثل مدِّ البصر ثم يقول: أتنكر من هذا شيئاً؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: أفلك عذر؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنة، فإنه لا ظلم عليك اليوم، فتخرج بطاقة فيها: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله» فيقول: أحضر وزنك، فيقول: ما هذه البطاقة مع هذه السجلّات؟ فقال: إنك لا تُظْلَمُ. قال: فتوضع السّجلّات في كفة، والبطاقة في كفة، فطاشت السّجلّات وثقلت البطاقة، فلا يثقُلُ مع اسم الله شيء» والحديث صححه العلّامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» برقم (١٣٥).

(٢) وحديثه أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٤٧٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٧٦٦) وغيرهما، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٤٦٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٢٤٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[الكلام على زيادة الإيمان:]

وأما زيادة الإيمان من جهة الإجمال والتفصيل ـ: فمعلوم أنه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله، ولا يجب على كل أحد من الإيمان المفصل مما أخبر به الرسول ما يجب على من بلغه خبره، كما في حق النجاشي وأمثاله.

وأما الزيادة بالعمل والتصديق، المستلزم لعمل القلب والجوارح ـ: [فهو] أكمل من التصديق الذي لا يستلزمه، فالعلم الذي يعمل به صاحبه أكمل من العلم الذي لا يعمل به، فإذا لم يحصل اللازم دل على ضعف الملزوم. ولهذا قال النبي ﷺ: «ليس المخبر كالمعاين»[1] وموسى عليه السلام لما أخبر أن قومه عبدوا العجل لم يلق الألواح، فلما رآهم قد عبدوه ألقاها، وليس ذلك لشك موسى في خبر الله، لكن المخبر، وإن جزم بصدق المخبر، فقد لا يتصور [المخبَر به نفسه، كما يتصوره] إذا عاينه، كما قال إبراهيم الخليل صلوات الله على نبينا محمد وعليه: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ۖ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وأيضاً: فمن وجب عليه الحج والزكاة مثلاً، يجب عليه من الإيمان أن يعلم ما أمِر به، ويؤمن بأن الله أوجب عليه ما لا يجب على غيره [الإيمان به] إلا مجملاً، وهذا يجب عليه فيه الإيمان المفصل.

وكذلك الرجل أول ما يُسلم، إنما يجب عليه الإقرار المجمل، ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤديها، فلم يتساوَ الناس فيما أمِروا به من الإيمان.

ولا شك أن من قام بقلبه التصديق الجازم، الذي لا يقوى على معارضته شهوة ولا شبهة ـ: لا تقع معه معصية، ولولا ما حصل له من

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢١٥، ٢٧١) وغيره، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «المشكاة» برقم (٥٧٣٨).

الشهوة والشبهة أو إحداهما لما عصى، بل يشتغل قلبه ذلك الوقت بما يواقعه من المعصية، فيغيبُ عنه التصديق والوعيد فيعصي. ولهذا ـ والله أعلم ـ قال ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»[(١)]، الحديث. فهو حين يزني يغيب عنه تصديقه بحرمة الزنا، وإن بقي أصل التصديق في قلبه، ثم يعاوده. فإن المتقين كما وصفهم الله بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿٢٠١﴾﴾ [الأعراف: ٢٠١]. قال ليث عن مجاهد: هو الرجل يَهُم بالذنب فيذكر الله فيدعُه. والشهوة والغضب مبدأ السيئات، فإذا أبصر رجع. ثم قال تعالى: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، أي: وإخوان الشياطين تمدهم الشياطين في الغي ثم لا يقصرون. قال ابن عباس: لا الإنس تقصر عن السيئات، ولا الشياطين تمسك عنهم. فإذا لم يبصر بقي قلبه في عمى، والشيطان يمده في غيِّه، وإن كان التصديق في قلبه لم يكذب، فذلك النور والإبصار، وتلك الخشية والخوف تخرج من قلبه. وهذا كما أن الإنسان يغمض عينه فلا يرى، وإن لم يكن أعمى، فكذلك القلب، بما يغشاه من رَيْن الذنوب، لا يبصر الحق وإن لم يكن أعمى كعمى الكافر. وجاء هذا المعنى مرفوعاً إلى النبي ﷺ: أنه قال: «إذا زنى العبد نُزع منه الإيمان، فإذا تاب أعيد إليه»[(٢)].

إذا كان النزاع في هذه المسألة بين أهل السُّنَّة نزاعاً لفظيّاً، فلا محذور فيه، سوى ما يحصل من عدوان إحدى الطائفتين على الأخرى والافتراق بسبب ذلك، وأن يصير ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام المذموم من أهل الإرجاء ونحوهم، وإلى ظهور الفسق والمعاصي، بأن يقول: أنا مؤمن مسلم حقّاً كامل الإيمان والإسلام ولي من أولياء الله! فلا يبالي بما يكون منه من

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٦٩٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا زنى العبد خرج منه الإيمان وكان كالظلة، فإذا انقلع منها رجع إليه الإيمان» وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» برقم (٥٠٩).

المعاصي. وبهذا المعنى قالت المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله! وهذا باطل قطعاً. فالإمام أبو حنيفة رضي الله عنه نظر إلى حقيقة الإيمان لغة مع أدلة من كلام الشارع. وبقية الأئمة رحمهم الله نظروا إلى حقيقته في عرف الشارع، فإن الشارع ضم إلى التصديق أوصافاً وشرائط، كما في الصلاة والصوم والحج ونحو ذلك.

فمن أدلة الأصحاب لأبي حنيفة رحمه الله: أن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق، قال تعالى خبراً عن إخوة يوسف: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، أي بمصدق لنا، ومنهم من ادعى إجماع أهل اللغة على ذلك. ثم هذا المعنى اللغوي، وهو التصديق بالقلب، هو الواجب على العبد حقّاً لله، وهو أن يصدق الرسول ﷺ فيما جاء به من عند الله، فمن صدق الرسول فيما جاء به من عند الله فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى، والإقرارُ شرطُ إجراء أحكام الإسلام في الدنيا. هذا على أحد القولين، كما تقدم، ولأنه ضد الكفر، وهو التكذيب والجحود، وهما يكونان بالقلب، فكذا ما يضادُّهما. وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، يدل على أن القلب هو موضع الإيمان، لا اللسان، ولأنه لو كان مركباً من قول وعمل، لزال كله بزوال جزئه، ولأن العمل قد عَطف على الإيمان، والعطف يقتضي المغايرة، قال تعالى: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥] وغيرها، في مواضع من القرآن.

وقد اعتُرض على استدلالهم بأن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق ـ بمنع الترادف بين التصديق والإيمان، وهب أن الأمر يصح في موضع، فلمَ قلتم إنه يوجب الترادف مطلقاً؟ وكذلك اعتُرض على دعوى الترادف بين الإسلام والإيمان. ومما يدل على عدم الترادف: أنه يقال للمخبَر إذا صدَّق: صدَّقه، ولا يقال: آمَنه، ولا آمَن به، بل يقال: آمن له، كما قال تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]. ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ﴾ [يونس: ٨٣]. وقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، ففرق بين المعدَّى بالباء والمعدَّى باللام فالأول يقال للمخبَر به، والثاني للمخبِر، ولا يرد كونه يجوز أن يقال: ما أنت بمصدِّق لنا، لأن دخول اللام لتقوية العامل، [كما إذا تقدم

المعمول، أو كان العالم] اسم فاعل، أو مصدراً، على ما عُرف في موضعه.

فالحاصل أنه لا يقال: قد آمنتُه، ولا صدقتُ له، إنما يقال: آمنت له، كما يقال: أقررت له. فكان تفسيره بأقررت ـ أقربَ من تفسيره بصدَّقتُ، مع الفرق بينهما، لأن الفرق بينهما ثابت في المعنى، فإن كل مخبر عن مشاهَد أو غيب، يقال له في اللغة: صدقتَ، كما يقال له: كذبتَ، فمن قال: السماء فوقنا، قيل له: صدقت.

وأما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا في الخبر عن الغائب، فيقال لمن قال: طلعت الشمس ـ: صدَّقناه، ولا يقال: آمنَّا له، فإن فيه أصل معنى الأمن، والائتمان إنما يكون في الخَبر عن الغائب، فالأمر الغائب هو الذي يؤتمن عليه المخبِرُ. ولهذا لم يأتِ في القرآن وغيره لفظ آمن له ـ إلا في هذا النوع. ولأنه لم يقابَل لفظ الإيمان قط بالتكذيب كما يقابَل لفظ التصديق، وإنما يقابل بالكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق ولكن لا أتبعك، بل أعاديك وأبغضك وأخالفك ـ: لكان كفراً أعظم، فعُلم أن الإيمان ليس التصديقَ فقط، ولا الكفر هو التكذيب فقط، بل إذا كان الكفر يكون تكذيباً، ويكون مخالفة ومعاداة بلا تكذيب. فكذلك الإيمان، يكون تصديقاً وموافقة وموالاة وانقياداً، ولا يكفي مجرد التصديق، فيكون الإسلامُ جزءَ مسمَّى الإيمان.

ولو سُلّم الترادفُ، فالتصديق يكون بالأفعال أيضاً. كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «العينان تزنيان، وزناهما النظر، والأذن تزني، وزناها السمع» إلى أن قال: «والفرجُ يصدِّق ذلك ويكذبه»[1].

وقال الحسن البصري رحمه الله: ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني،

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٦٢٤٣، ٦٦١٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٥٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٢١٥٢)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٧٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «كُتب على ابن آدم نصيبه من الزنى مدرك ذلك لا محالة، فالعينان زناهما النظر، والأذنان زناهما الاستماع، واللسان =

ولكنه ما وقر في الصدور وصدقته الأعمال[١].

ولو كان تصديقاً فهو تصديق مخصوص، كما في الصلاة ونحوها كما قد تقدم، وليس هذا نقلاً للفظ ولا تغييراً له، فإن الله لم يأمرنا بإيمان مطلق، بل بإيمان خاص، وصفه وبيَّنه. فالتصديق الذي هو الإيمان، أدنى أحواله أن يكون نوعاً من التصديق العام، فلا يكون مطابقاً له في العموم والخصوص، من غير تغير اللسان ولا قلبه، بل يكون الإيمان في كلام الشارع مؤلفاً من العام والخاص، كالإنسان الموصوف بأنه حيوان ناطق. ولأن التصديق التام القائم بالقلب مستلزم لما وجب من أعمال القلب والجوارح، فإن هذه من لوازم الإيمان التام، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم. ونقول: إن هذه لوازم تدخل في مسمى اللفظ تارة، وتخرج عنه أخرى، أو إن اللفظ باقٍ على معناه في اللغة، ولكن الشارع زاد فيه أحكاماً، أو أن يكون الشارع استعمله في معناه المجازي، فهو حقيقة شرعية، مجاز لغوي، أو أن يكون قد نقله الشارع. وهذه الأقوال لمن سلك هذا الطريق.

وقالوا: إن الرسول قد وافقنا على معاني الإيمان، وعلمنا من مراده علماً ضروريًّا أن من قيل إنّه صدّق ولم يتكلم بلسانه بالإيمان، مع قدرته على ذلك، ولا صلى، ولا صام، ولا أحب الله ورسوله، ولا خاف الله بل كان مبغضاً للرسول، معادياً له يقاتله ـ: أن هذا ليس بمؤمن. كما علمنا أنه رتَّب الفوز والفلاح على التكلم بالشهادتين مع الإخلاص والعمل بمقتضاهما، فقد قال ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»[٢].

= زناه الكلام، واليد زناها البطش، والرجل زناها الخُطا، والقلب يهوى ويتمنى، ويصدق ذلك الفرج ويكذبه».

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٢٢).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٩)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٣٥)، وأبو داود في سننه برقم (٤٦٧٦)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦١٤)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال أيضاً ﷺ: «الحياء شعبة من الإيمان»[(١)]. وقال أيضاً ﷺ: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنُهم خُلقاً»[(٢)]. وقال أيضاً ﷺ: «البَذاذة من الإيمان»[(٣)].

فإذا كان الإيمان أصلاً له شعب متعددة، وكل شعبة منها تسمى: إيماناً فالصلاة من الإيمان، وكذلك الزكاة والصوم والحج، والأعمال الباطنة، كالحياء والتوكل والخشية من الله والإنابة إليه، حتى تنتهي هذه الشعب إلى إماطة الأذى عن الطريق، فإنه من شُعب الإيمان. وهذه الشُّعب، منها ما يزول الإيمان بزوالها [إجماعاً]، كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعاً، كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتاً عظيماً، منها ما يقرب من شعبة الشهادة، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذى، وكما أن شُعب الإيمان إيمان، فكذا شعب الكفر كفر، فالحكم بما أنزل الله ـ مثلاً ـ من شعب الإيمان، والحكم بغير ما أنزل الله كفر.

وقد قال ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[(٤)] رواه مسلم. وفي لفظ: «ليس وراء ذلك من الإيمان حبةُ خردل»[(٥)].

---

(١) هو تتمة الحديث السابق.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٦٨٢)، والترمذي في «سننه» برقم (١١٦٢)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٥٠، ٤٧٢، ٥٢٧)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (١٣١١، ١٩٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣٩١٦).

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤١٦١)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤١١٨)، من حديث أبي أمامة الحارثي رضي الله عنه، وحسنه العلاّمة الألباني رحمه الله في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» برقم (٣٤١).

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٤٩)، وأبو داود في «سننه» برقم (١١٤٠، ٤٣٤٠)، والنسائي في «سننه» (٨/ ١١١)، والترمذي في «سننه» برقم (٢١٧٢)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٢٧٥، ٤٠١٣)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٠، ٢٠، ٤٩، ٥٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٥٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وروى الترمذي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله ـ: فقد استكمل الإيمان»[(١)]. ومعناه ـ والله أعلم ـ أن الحب والبغض أصل حركة القلب، وبذل المال ومنعه هو كمال ذلك، فإن المال آخر المتعلقات بالنفس، والبدن متوسط بين القلب والمال، فمن كان أول أمره وآخره كله لله، كان الله إلهه في كل شيء، فلم يكن فيه شيء من الشرك، وهو إرادة غير الله وقصدُه ورجاؤه، فيكون مستكملاً الإيمان. إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على قوة الإيمان وضعفه بحسب العمل.

وسيأتي في كلام الشيخ رحمه الله في شأن الصحابة رضي الله عنهم: وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان. فسمى حب الصحابة إيماناً، وبغضهم كفراً.

وما أعجب ما أجاب به أبو المعين النسفي وغيره، عن استدلالتهم بحديث شُعب الإيمان المذكور، وهو: أن الراوي قال: بضع وستون أو بضع وسبعون، فقد شهد الراوي بفعله نفسه حيث شك فقال: بضع وستون أو بضع وسبعون، ولا يُظن برسول الله ﷺ الشك في ذلك! وأن هذا الحديث مخالف للكتاب.

فطعن فيه بغفلة الراوي ومخالفته الكتاب. فانظر إلى هذا الطعن ما أعجبه! فإن تردد الراوي بين الستين والسبعين لا يلزم منه عدم ضبطه، مع أن البخاري رحمه الله إنما رواه: بضع وستون من غير شك. وأما الطعن بمخالفة الكتاب، فأين في الكتاب ما يدل على خلافه؟! وإنما فيه ما يدل على وفاقه، وإنما هذا الطعن من ثمرة شؤم التقليد والتعصب.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود في «سننه» برقم (٤٦٨١)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٤٣٨، ٤٤٠)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وحسنه العلاّمة الألباني رحمه الله في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» برقم (٣٨٠).
وأخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢٥٢١)، من حديث معاذ بن أنس مرفوعاً بلفظ: «من أعطى لله، ومنع لله، وأحب لله، وأبغض لله، وأنكح لله، فقد استكمل إيمانه».

وقالوا أيضاً: وهنا أصل آخر، وهو: أن القول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام. والعمل قسمان: عمل القلب، وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح. فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب لم ينفع بقية الأجزاء، فإن تصديق القلب شرط في اعتبارها وكونها نافعة، وإذا بقي تصديق القلب وزال الباقي فهذا موضع المعركة!!

ولا شك أنه يلزم من عدم طاعة الجوارح عدم طاعة القلب، إذ لو أطاع القلب وانقاد، لأطاعت الجوارح وانقادت، ويلزم من عدم طاعة القلب وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة. قال ﷺ: «إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب»[(١)].

فمن صلح قلبه صلح جسده قطعاً، بخلاف العكس. وأما كونه يلزم من زوال جزئه زوال كله، فإن أريد أن الهيئة الاجتماعية لم تبق مجتمعة كما كانت، فمسلَّم، ولكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء، فيزول عنه الكمال فقط.

[الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه:]

والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسُّنَّة والآثار السلفية

---

(١) قطعة من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه الذي أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٥٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٥٩٩)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٢٧١)، وأبو داود في «سننه» برقم (٣٣٢٩)، والترمذي في «سننه» برقم (١٢٠٥)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٩٨٤)، ولفظه بتمامه: «إن الحلال بيّن، وإن الحرام بيّن، وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب».

كثيرة جدّاً: منها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]. ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]. ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]. ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]. ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣]. وكيف يقال في هذه الآية والتي قبلها إن الزيادة باعتبار زيادة المؤمَن به؟ فهل في قول الناس: ﴿قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] زيادة مشروع؟ وهل في إنزال السكينة على قلوب المؤمنين زيادة مشروع؟ وإنما أنزل الله السكينة في قلوب المؤمنين مرجعهم من الحديبية ليزدادوا طمأنينة ويقيناً، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٦٧]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ [التوبة: ١٢٤، ١٢٥].

وأما ما رواه الفقيه أبو الليث السمرقندي رحمه الله، في تفسيره عند هذه الآية، فقال: حدثنا محمد بن الفضل وأبو القاسم الساباذي، قالا: حدثنا فارس بن مردويه، قال: حدثنا محمد بن الفضل بن العابد، قال: حدثنا يحيى بن عيسى، قال: حدثنا أبو مطيع، عن حماد بن سلمة، عن أبي المهزَّم، عن أبي هريرة، قال: جاء وفد ثقيف إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، الإيمان يزيد وينقص؟ فقال: «لا، الإيمان مكمل في القلب، زيادته كفر، ونقصانه شرك»(١).

فقد سئل شيخنا الشيخ عماد الدين بن كثير رحمه الله عن هذا الحديث؟ فأجاب: بأن الإسناد من أبي الليث إلى أبي مطيع مجهولون لا يعرفون في شيء من كتب التواريخ المشهورة. وأما أبو مطيع، فهو:

(١) حديث موضوع، فيه أبو المهزم متهم بالوضع، وانظر «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٢)، «واللآلىء المصنوعة» (١/ ٣٨).

الحكم بن عبد بن مسلمة البلخي، ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعمرو بن علي الفلّاس، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، وأبو حاتم الرازي، وأبو حاتم محمد بن حبان البستي، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم. وأما أبو المهزم، الراوي عن أبي هريرة، وقد تصحَّف على الكتّاب، واسمه: يزيد بن سفيان، فقد ضعفه أيضاً، غير واحد، وتركه شعبة بن الحجاج، وقال النسائي: متروك، وقد اتهمه شعبة بالوضع، حيث قال: لو أعطوه فلسين لحدثهم سبعين حديثاً!

وقد وصف النبي ﷺ النساء بنقصان العقل والدين[1]. وقال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»[2]. والمراد نفي الكمال، ونظائره كثيرة، وحديث شُعب الإيمان، وحديث الشفاعة، وأنه يخرج من النار من في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان، فكيف يقال بعد هذا: إن إيمان أهل السماوات والأرض سواء؟! وإنما التفاضل بينهم بمعانٍ أخر غير الإيمان؟! وكلام الصحابة رضي الله عنهم في هذا المعنى كثير أيضاً. منه: قول أبي الدرداء رضي الله عنه: من فِقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فِقه العبد أن يعلم أيزداد هو أم ينتقص، وكان عمر رضي الله عنه يقول لأصحابه: هلموا نزدد إيماناً، فيذكرون الله

---

(١) كما أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٠٤) وفي غير موضع ومسلم في «صحيحه» برقم (٨٠) وغيرهما، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خرج رسول الله ﷺ في أضحى أو فطر إلى المصلى فمرّ على النساء فقال: «يا معشر النساء تصدقن فإني أريتكن أكثر أهل النار» فقلن: وبم يا رسول الله؟ قال: «تكثرن اللعن وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للبّ الرجل الحازم من إحداكن» قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟» قلن: بلى، قال: «فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟» قلن: بلى، قال: «فذلك من نقصان دينها».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٤٤)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٢٠٧، ٢٧٥، ٢٧٨)، من حديث أنس رضي الله عنه.

تعالى عزَّ وجلَّ[١].

وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول في دعائه: اللّهم زدنا إيماناً ويقيناً وفقهاً.

وكان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول لرجل: اجلس بنا نؤمن ساعة[٢]. ومثله عن عبد الله بن رواحة رضي الله عنه.

وصح عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه قال: ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان: إنصاف من نفسه، والإنفاق من إقتار، وبذل السلام للعالم[٣] ذكره البخاري رحمه الله في «صحيحه». وفي هذا المقدار كفاية وبالله التوفيق.

وأما كون عطف العمل على الإيمان يقتضي المغايرة، فلا يكون العمل داخلاً في مسمى الإيمان ـ: فلا شك أن الإيمان تارة يذكر مطلقاً عن العمل وعن الإسلام، وتارة يقرن بالعمل الصالح، وتارة يقرن بالإسلام. فالمطلق مستلزم للأعمال، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، الآية. ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات: ١٥]، الآية. ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [المائدة: ٨١].

وقال ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»[٤] الحديث، «لا

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» برقم (١٠٨).

(٢) علقه البخاري في «صحيحه» (١/ ٤٥)، ووصله ابن أبي شيبة في «الإيمان» برقم (١٠٥، ١٠٧)، وإسناده صحيح.

(٣) علقه البخاري في «صحيحه» (١/ ٨٢)، ووصله ابن أبي شيبة في «الإيمان» برقم (١٣١)، وإسناده صحيح.

(٤) تقدم تخريجه.

تؤمنوا حتى تحابُّوا»[(١)]. «من غشنا فليس منا»[(٢)]. «من حمل علينا السلاح فليس منا»[(٣)].

وما أبعد قول من قال: إن معنى قوله: «فليس منّا» ـ أي فليس مثلنا! فليت شعري، فمن لم يغشَّ يكون مثل النبي ﷺ وأصحابه.

أما إذا عطف عليه العمل الصالح، فاعلم أن عطف الشيء على الشيء يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع الاشتراك في الحكم الذي ذُكر لهما، والمغايرة على مراتب.

أعلاها: أن يكونا متباينين، ليس أحدهما هو الآخر، ولا جزءاً منه، ولا بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]. ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]. وهذا هو الغالب.

ويليه: أن يكون بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة: ٤٢]. ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢].

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٥٤)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦٨٨)، وأبو داود في «سننه» برقم (٥١٩٣)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٦٨، ٣٦٩٢)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٩١، ٤٤٢، ٤٩٥، ٥١٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه بتمامه: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أوَلا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم، أفشوا السلام بينكم».

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٠٢)، والترمذي في «سننه» (١/ ٢٤٧)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٢٢٢٤)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٤٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٨ ـ ٩)، والبيهقي في «سننه» (٥/ ٣٢٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ مر على صُبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام؟» قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: «أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ من غش فليس مني».
وانظر التخريج الآتي.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٠١)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٢٥٧٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من حمل علينا السلاح فليس منّا، ومن غشنا فليس منّا».

الثالث: عطف الشيء عليه، كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]. ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ﴾ [الأحزاب: ٧]. وفي مثل هذا وجهان:

أحدهما: أن يكون داخلاً في الأول، فيكون مذكوراً مرتين.

والثاني: أن عطفه عليه يقتضي أنه ليس داخلاً فيه هنا، وإن كان داخلاً فيه منفرداً، كما قيل مثل ذلك في لفظ «الفقراء والمساكين» ونحوهما، تتنوع دلالته، بالإفراد والاقتران.

الرابع: عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين، كقوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ [غافر: ٣]. وقد جاء في الشعر العطف لاختلاف اللفظ فقط، كقوله:

فألفى قولها كذباً ومينا

ومن الناس من زعم أن في القرآن من ذلك قوله تعالى: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾ [المائدة: ٤٨]. والكلام على ذلك معروف في موضعه.

فإذا كان العطف في الكلام يكون على هذه الوجوه، نظرنا في كلام الشارع: كيف ورد فيه الإيمان فوجدناه إذا أطلق يراد به ما يراد بلفظ البر، والتقوى، والدين، ودين الإسلام. ذكر في أسباب النزول أنهم سألوا عن الإيمان؟ فأنزل الله هذه الآية: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ ١٧٧﴾ [البقرة: ١٧٧]، الآيات.

قال محمد بن نصر: حدثنا إسحق بن إبراهيم، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرىء، والملائي، قالا: حدثنا المسعودي، عن القاسم، قال: جاء رجل إلى أبي ذر رضي الله عنه، فسأله عن الإيمان؟ فقرأ: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ ١٧٧﴾ [البقرة: ١٧٧]، إلى آخر الآية، فقال الرجل: ليس عن هذا سألتك، فقال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن الذي سألتني عنه، فقرأ عليه الذي قرأتُ عليك، فقال له الذي قلتَ لي، فلما أبى أن يرضى، قال:

«إن المؤمن الذي إذا عمل الحسنة سرته ورجا ثوابها، وإذا عمل السيئة ساءته وخاف عقابها»[(١)]. وكذلك أجاب جماعة من السلف بهذا الجواب.

وفي «الصحيح» قوله لوفد عبد القيس: «آمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا الخُمس من المغنم»[(٢)].

ومعلوم أنه لم يُرد أن هذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في مواضع أنه لا بد من إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان.

وأي دليل على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان فوق هذا الدليل؟ فإنه فسر الإيمان بالأعمال ولم يذكر التصديق، للعلم بأن هذه الأعمال لا تفيد مع الجحود.

وفي «المسند» عن أنس، عن النبي ﷺ، أنه قال: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب»[(٣)]. وفي هذا الحديث دليل على المغايرة بين الإسلام

---

(١) ضعيف بهذا السياق والإسناد، لكن صح الحديث من رواية أبي أمامة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سأله رجل فقال: يا رسول الله ما الإيمان؟ قال: «إذا سرتك حسنتك وساءتك سيئتك فأنت مؤمن» قال: يا رسول الله ما الإثم؟ قال: «إذا حاك في صدرك شيء فدعه».
أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٦)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (١٠٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٤ و٢/ ١٣)، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» برقم (٥٥٠).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٥٣، ٨٧، ٥٢٣، ١٣٩٨، ٣٠٩٥، ٣٥١٠، ٤٣٦٨، ٤٣٦٩، ٦١٧٦، ٧٢٦٦، ٧٥٥٦)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٧)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦١١)، وأبو داود في «سننه» برقم (٣٦٩٢، ٤٦٧٧)، والنسائي في «سننه» (٨/ ١٢٠، ٣٢٣)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٢٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ١٣٥)، وإسناده ضعيف.

والإيمان. ويؤيده حديث جبريل عليه السلام وقد قال فيه النبي ﷺ: «هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم»[1]. فجعل الدين هو الإسلام والإيمان والإحسان، فتبين أن ديننا يجمع الثلاثة. لكن هو درجات ثلاثة: مسلم، ثم مؤمن، ثم محسن. والمراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام قطعاً، كما أنه أريد بالإحسان ما ذكر مع الإيمان والإسلام، لا أن الإحسان يكون مجرداً عن الإيمان. هذا محال. وهذا كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]. والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه، فإنه معرض للوعيد.

وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع التصديق بالقلب، لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن فإنه معرض للوعيد. فأما الإحسان فهو أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أهله، والإيمان أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أهله من الإسلام. فالإحسان يدخل فيه الإيمان، والإيمان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين. وهذا كالرسالة والنبوة، فالنبوة داخلة في الرسالة، والرسالة أعم من جهة نفسها وأخص من جهة أهلها، فكل رسول نبي، ولا ينعكس.

[أقوال الناس في مسمى الإسلام:]

وقد صار الناس في مسمى الإسلام على ثلاثة أقوال:

فطائفة جعلت الإسلام هو الكلمة، وطائفة أجابوا بما أجاب به النبي ﷺ حين سُئل عن الإسلام والإيمان، حيث فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة.

وطائفة جعلوا الإسلام مرادفاً للإيمان، وجعلوا معنى قول الرسول ﷺ:

---

(١) تقدم تخريجه.

«الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة»[١]، الحديث ـ: شعائر الإسلام. الأصل عدم التقدير، مع أنهم قالوا: إن الإيمان هو التصديق بالقلب، ثم قالوا: الإسلام والإيمان شيء واحد، فيكون الإسلام هو التصديق! وهذا لم يقله أحد من أهل اللغة، وإنما هو الانقياد والطاعة، وقد قال النبي ﷺ: «اللّهم لك أسلمتُ وبك آمنت»[٢]. وفسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة. فليس لنا إذا جمعنا بينهما أن نجيب بغير ما أجاب النبي ﷺ.

وأما إذا أفرد اسم الإيمان فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أفرد الإسلام فقد يكون مع الإسلام مؤمناً بلا نزاع، وهذا هو الواجب، وهل يكون مسلماً ولا يقال له مؤمن؟ وقد تقدم الكلام فيه.

وكذلك هل يستلزم الإسلامُ الإيمانَ؟ فيه النزاع المذكور. وإنما وعد الله بالجنة في القرآن وبالنجاة من النار باسم الإيمان، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]. وقال تعالى: ﴿سَابِقُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ

---

(١) وهو جزء من حديث جبريل عليه السلام وقد تقدم.

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١١٢٠، ٦٣١٧، ٧٣٨٥، ٧٤٤٢، ٧٤٩٩)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٧٦٩)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٤١٨)، وأبو داود في «سننه» برقم (٧٧١)، والنسائي في «سننه» (٣/ ٢٠٩ ـ ٢١٠)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٣٥٥)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٩٨، ٣٠٨، ٣٥٨)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٩٥٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل: «اللّهم لك الحمد أنت نور السماوات والأرض، ولك الحمد أنت قيّام السموات والأرض، ولك الحمد أنت رب السماوات والأرض ومن فيهن، أنت الحق، ووعدك الحق، وقولك الحق، ولقاؤك حق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق، اللّهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وأخرت، وأسررت وأعلنت، أنت إلهي لا إله إلا أنت».

﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد: ٢١].

وأما اسم الإِسلام مجرداً فما عُلق به في القرآن دخول الجنة، لكنه فرضه وأخبر أنه دينه الذي لا يقبل من أحد سواه، وبه بعث النبيين، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

فالحاصل أن حالة اقتران الإِسلام بالإِيمان غير حالة إِفراد أحدهما عن الآخر، فمثل الإِسلام من الإِيمان، كمثل الشهادتين إِحداهما من الأخرى، فشهادة الرسالة غير شهادة الوحدانية، فهما شيئان في الأعيان وإِحداهما مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم، كشيء واحد، كذلك الإِسلام والإِيمان، لا إِيمان لمن لا إِسلام له، ولا إِسلام لمن لا إِيمان له، إِذ لا يخلو المؤمن من إِسلام به يتحقق إِيمانه، ولا يخلو المسلم من إِيمان به يصح إِسلامه. ونظائر ذلك في كلام الله ورسوله وفي كلام الناس كثيرة، أعني في الإِفراد والاقتران، **منها**: لفظ الكفر والنفاق، فالكفر إِذا ذكر مفرداً في وعيد الآخرة دخل فيه المنافقون، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥]. ونظائره كثيرة. وإِذا قرن بينهما كان الكافر مَن أظهر كفره، والمنافق من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه. وكذلك لفظ البر والتقوى، ولفظ الإِثم والعدوان، ولفظ التوبة والاستغفار، ولفظ الفقير والمسكين، وأمثال ذلك.

ويشهد للفرق بين الإِسلام والإِيمان، قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، إِلى آخر السورة. وقد اعتُرض على هذا بأن معنى الآية: ﴿قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤] ـ: انقدنا بظواهرنا، فهم منافقون في الحقيقة، وهذا أحد قولي المفسرين في هذه الآية الكريمة. وأجيب بالقول الآخر، ورُجح، وهو أنهم ليسوا بمؤمنين كاملي الإِيمان، لا أنهم منافقون، كما نفى الإِيمان عن القاتل، والزاني، والسارق، ومن لا أمانة

له. ويؤيد هذا سياق الآية، فإن السورة من أولها إلى هنا في النهي عن المعاصي، وأحكام بعض العصاة، ونحو ذلك، وليس فيها ذكر المنافقين. ثم قال بعد ذلك: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤]، ولو كانوا منافقين ما نفعتهم الطاعة، ثم قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ﴾ [الحجرات: ١٥]، الآية، يعني ـ والله أعلم ـ أن المؤمنين الكاملي الإيمان، هم هؤلاء، لا أنتم، بل أنتم منتفٍ عنكم الإيمان الكامل. يؤيد هذا: أنه أمرهم، أو أذن لهم، أن يقولوا: أسلمنا، والمنافق لا يقال له ذلك، ولو كانوا منافقين لنفى عنهم الإسلام، كما نفى عنهم الإيمان، ونهاهم أن يمنُّوا بإسلامهم، فأثبت لهم إسلاماً، ونهاهم أن يمنُّوا به على رسوله، ولو لم يكن إسلاماً صحيحاً لقال: لم تسلموا، بل أنتم كاذبون، كما كذبهم في قولهم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]. والله أعلم بالصواب.

وينتفي بعد هذا التقدير والتفصيل دعوى الترادف، وتشنيعُ من ألزم بأن الإسلام لو كان هو الأمور الظاهرة لكان ينبغي أن لا يقابل بذلك، ولا يقبل إيمان المخلص! وهذا ظاهر الفساد، فإنه قد تقدم تنظير الإيمان والإسلام بالشهادتين وغيرهما، وأن حالة الاقتران غير حالة الانفراد. فانظر إلى كلمة الشهادة، فإن النبي ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»[1] الحديث، فلو قالوا: لا إله إلا الله، وأنكروا الرسالة ـ: ما كانوا يستحقون العصمة، بل لا بد أن يقولوا: لا إله إلا الله قائمين بحقها، ولا يكون قائماً بـ «لا إله إلا الله» حق القيام، إلا من صدق بالرسالة، وكذا من شهد أن محمداً رسول الله، [لا يكون قائماً بهذه الشهادة حق القيام، إلا من صدق هذا الرسول في كل ما جاء به. فانتظمت التوحيد وإذا ضُمّت شهادة أن لا إله إلا الله إلى شهادة أن محمداً رسول الله] ـ كان المراد من شهادة أن لا إله إلا الله إثبات التوحيد، ومن شهادة أن محمداً رسول الله إثبات

(١) حديث متواتر وقد تقدم تخريجه.

الرسالة. كذلك الإسلام والإيمان: إذا قرن أحدهما بالآخر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. وقوله ﷺ: «اللّهم لك أسلمت وبك آمنت»[(١)] ـ: كان المراد من أحدهما غير المراد من الآخر. وكما قال ﷺ: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب»[(٢)].

وإذا انفرد أحدهما شمل معنى الآخر وحكمه، وكما في الفقير والمسكين ونظائره، فإن لفظي الفقير والمسكين إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فهل يقال في قوله تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩] ـ أنه يعطى المقلُّ دون المعدم، أو بالعكس؟ وكذا في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ ﴿٢٧١﴾﴾ [البقرة: ٢٧١].

ويندفع أيضاً تشنيع من قال: ما حكم من آمن ولم يسلم؟ أو أسلم ولم يؤمن؟ في الدنيا والآخرة؟ فمن أثبت لأحدهما حكماً ليس بثابت للآخر ظهر بطلان قوله! ويقال له في مقابلة تشنيعه: أنت تقول: المسلم هو المؤمن، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فجعلهما غَيرَيْن، وقد قيل لرسول الله ﷺ: ما لك عن فلان والله إني لأراه مؤمناً؟ قال: «أو مسلماً»[(٣)]، قالها ثلاثاً، فأثبت له الإسلام وتوقف في اسم الإيمان، فمن قال: هما سواء ـ كان مخالفاً، والواجب رد موارد النزاع إلى الله ورسوله. وقد يتراءى في بعض النصوص معارضة، ولا معارضة بحمد الله تعالى، ولكن الشأن في التوفيق، وبالله التوفيق.

وأما الاحتجاج بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦] ـ على ترادف الإسلام

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٧، ١٤٧٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٥٠)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٨٢)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٨٣)، من حديث سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه.

والإيمان، فلا حجة فيه، لأن البيتَ المخرَج كانوا متصفين بالإسلام والإيمان، ولا يلزم من الاتصاف بهما ترادفهما.

والظاهر أن هذه المعارضات لم تثبت عن أبي حنيفة رضي الله عنه، وإنما هي من الأصحاب، فإن غالبها ساقط لا يرتضيه أبو حنيفة! وقد حكى الطحاوي حكاية أبي حنيفة مع حماد بن زيد، وأن حماد بن زيد لما روي له حديث: أي الإسلام أفضل[1] إلى آخره، قال له: ألا تراه يقول: أي الإسلام أفضل، قال: الإيمان، ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان؟ فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه: ألا تجيبه يا أبا حنيفة؟ قال: بم أجيبه؟ وهو يحدثني بهذا عن رسول الله ﷺ.

[حكم الاستثناء في الإيمان:]

ومن ثمرات هذا الاختلاف: مسألة الاستثناء في الإيمان، وهو أن يقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله. والناس فيه على ثلاثة أقوال: طرفان ووسط، منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجيزه باعتبار ويمنعه باعتبار، وهذا أصح الأقوال.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» برقم (٢٠١٠٧)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١١٤)، من طريق أبي قلابة عن عمرو بن عبسة رضي الله عنه قال: قال رجل: يا رسول الله ما الإسلام؟ قال: «أن يسلم قلبك لله عزَّ وجلَّ، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك» قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: «الإيمان» قال: وما الإيمان؟ قال: «تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت» قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: «الهجرة» قال: فما الهجرة؟ قال: «تهجر السوء» قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: «الجهاد» قال: وما الجهاد؟ قال: «أن تقاتل الكفار إذا لقيتهم»، قال: فأي الجهاد أفضل؟ قال: «من عقر جواده وأهريق دمه» قال رسول الله ﷺ: «ثم عملان هما أفضل الأعمال إلا من عمل بمثلهما: حجة مبرورة أو عمرة».
والحديث صحيح إن كان أبو قلابة واسمه عبد الله بن زيد سمعه من عمرو، وله شواهد ذكرها العلّامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» برقم (٥٥١).

أما من يوجبه فلهم مأخذان: **أحدهما**: أن الإيمان هو ما مات الإنسان عليه، والإنسان إنما يكون عند الله مؤمناً أو كافراً باعتبار الموافاة وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به، قالوا: والإيمان الذي يعقبه الكفر فيموت صاحبه كافراً ـ: ليس بإيمان كالصلاة التي أفسدها صاحبها قبل الكمال، والصيام الذي يفطر صاحبه قبل الغروب، وهذا مأخذ كثير من الكلابية وغيرهم، وعند هؤلاء أن الله يحب في الأزل من كان كافراً إذا علم منه أنه يموت مؤمناً، فالصحابة ما زالوا محبوبين قبل إسلامهم، وإبليس ومن ارتد عن دينه ما زال الله يبغضه وإن كان لم يكفر بعدُ! وليس هذا قول السلف، ولا كان يقول بهذا من يستثنى من السلف في إيمانه، وهو فاسد، فإن الله تعالى قال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فأخبر أنهم يحبهم إن اتبعوا الرسول، فاتباع الرسول شرط المحبة، والمشروط يتأخر عن الشرط، وغير ذلك من الأدلة.

ثم صار إلى هذا القول طائفة غَلَوْا فيه، حتى صار الرجل منهم يستثني في الأعمال الصالحة، يقول: صليت إن شاء الله! ونحو ذلك، يعني القبول. ثم صار كثير منهم يستثنون في كل شيء، فيقول أحدهم: هذا ثوب إن شاء الله! هذا حبل إن شاء الله! فإذا قيل لهم: هذا لا شك فيه؟ يقولون: نعم، لكن إذا شاء الله أن يغيره غيره!!

المأخذ الثاني: أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله، وترك ما نهاه عنه كله، فإذا قال الرجل: أنا مؤمن، بهذا الاعتبار ـ: فقد شهد لنفسه أنه من الأبرار المتقين، القائمين بجميع ما أمروا به، وترك كل ما نهوا عنه، فيكون من أولياء الله المقربين! وهذا مع تزكية الإنسان لنفسه، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة، لكان ينبغي أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال.

وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون، وإن جوَّزوا ترك الاستثناء، بمعنى آخر، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. ويحتجون أيضاً بجواز الاستثناء فيما لا شك فيه، كما قال تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ

ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]. وقال ﷺ حين وقف على المقابر: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»(١). وقال أيضاً: «إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله»(٢) ونظائر هذا.

وأما من يحرمه، فكل من جعل الإيمان شيئاً واحداً، فيقول: أنا أعلم أني مؤمن، كما أعلم أني تكلمت بالشهادتين، فقولي: أنا مؤمن، كقولي: أنا مسلم، فمن استثنى في إيمانه فهو شاكٌ فيه، وسموا الذين يستثنون في إيمانهم الشكَّاكة. وأجابوا عن الاستثناء الذي في قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] ـ بأنه يعود إلى الأمن والخوف، فأما الدخول فلا شك فيه! وقيل: لتدخلن جميعكم أو بعضكم، لأنه علم أن بعضهم يموت.

وفي كلا الجوابين نظر: فإنهم وقعوا فيما فروا منه، فأما الأمن والخوف فقد أخبر أنهم يدخلون آمنين، مع علمه بذلك، فلا شك في الدخول، ولا في الأمن، ولا في دخول الجميع أو البعض، فإن الله قد علم من يدخل فلا شك فيه أيضاً، فكان قول: إن شاء الله هنا تحقيقاً للدخول، كما يقول الرجل فيما عزم على شيء أن يفعله لا محالة: والله لأفعلنَّ كذا إن شاء الله، لا يقولها لشكٍّ في إرادته وعزمه، ولكن إنما لا يحنث الحالف في مثل هذه اليمين لأنه لا يجزم بحصول مراده.

وأجيب بجواب آخر لا بأس به، وهو: أنه قال ذلك تعليماً لنا كيف نستثني إذا أخبرنا عن مستقبل. وفي كون هذا المعنى مراداً من النص نظر، فإنه ما سيق الكلام إلا أن يكون مراداً من إشارة النص.

---

(١) قطعة من حديث أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٤٩)، وأبو داود في «سننه» برقم (٣٢٣٧)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٣٠٦)، والنسائي في «سننه» (١/ ٩٤ ـ ٩٥)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٠٠، ٣٧٥، ٤٠٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١١١٠)، وأبو داود في «سننه» برقم (٢٣٨٩)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٦٧، ١٥٦، ٢٤٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وأجاب الزمخشري بجوابين آخرين باطلين، وهما: أن يكون الملك قد قاله، فأثبت قرآناً! أو أن الرسول قاله!! [فعند هذا المسكين يكون من القرآن ما هو غير كلام الله! فيدخل في وعيد من قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر: ٢٥]. نسأل الله العافية].

وأما من يجوز الاستثناء وتركه، فهم أسعد بالدليل من الفريقين، وخير الأمور أوسطها: فإن أراد المستثني الشك في أصل إيمانه مُنع من الاستثناء، وهذا مما [لا خلاف فيه. وإن أراد أنه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم الله في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الأنفال: ٢ـ ٤]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات: ١٥]. فالاستثناء حينئذٍ جائز. وكذلك من استثنى وأراد عدم علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنى تعليقاً للأمر بمشيئة الله، لا شكّاً في إيمانه. وهذا القول في القوة كما ترى.

قوله: «وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق». يشير الشيخ رحمه الله بذلك إلى الرد على الجهمية والمعطلة والمعتزلة والرافضة، القائلين بأن الأخبار قسمان: متواتر وآحاد، فالمتواتر ـ وإن كان قطعيَّ السند ـ لكنه غير قطعي الدلالة، فإن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين!! ولهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصفات! قالوا: والآحاد لا تفيد العلم، ولا يُحتج بها من جهة طريقها، ولا من جهة متنها! فسدُّوا على القلوب معرفة الرب تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله من جهة الرسول، وأحالوا الناس على قضايا وهمية، ومقدمات خيالية، سموها قواطع علقية، وبراهين يقينية!! وهي في التحقيق ﴿كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ۚ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ

يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النور: ٣٩، ٤٠].

ومن العجب أنهم قدموها على نصوص الوحي، وعزلوا لأجلها النصوص، فأقفرت قلوبهم من الاهتداء بالنصوص، ولم يظفروا بالعقول الصحيحة المؤيَّدة بالفطرة السليمة والنصوص النبوية. ولو حكَّموا نصوص الوحي لفازوا بالمعقول الصحيح، الموافق للفطرة السليمة.

بل كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته، وما ظنه معقولاً. فما وافقه قال: إنه محكم، وقبله واحتج به!! وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم رده، وسمى رده تفويضاً! أو حرفه، وسمى تحريفه تأويلاً!! فلذلك اشتد إنكار أهل السُّنَّة عليهم.

وطريق أهل السُّنَّة: أن لا يعدلوا عن النص الصحيح، ولا يعارضوه بمعقول، ولا قول فلان، كما أشار إليه الشيخ رحمه الله. وكما قال البخاري رحمه الله: سمعت الحميدي يقول: كنا عند الشافعي رحمه الله، فأتاه رجل فسأله عن مسألة، فقال: قضى فيها رسول الله ﷺ كذا وكذا، فقال رجل للشافعي: ما تقول أنت؟! فقال: سبحان الله! تراني في كنيسة! تراني في بيعة! تراني على وسطي زنار! أقول لك: قضى رسول الله ﷺ، وأنت تقول: ما تقول أنت؟![1] ونظائر ذلك في كلام السلف كثير.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ﴾ [الأحزاب: ٣٦] وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، عملاً به وتصديقاً له ـ: يفيد العلم [اليقيني] عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر. ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع، كخبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنما الأعمال بالنيّات»[2]، وخبر ابن عمر رضي الله عنهما: «نهى عن بيع الولاء وهبته»[3]، وخبر أبي هريرة: «لا تنكح المرأة على عمتها

(١) انظر: «مناقب الشافعي» (١/ ٤٧٤) للبيهقي.
(٢) تقدم تخريجه.
(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٥٣٥، ٦٧٥٦)، ومسلم في «صحيحه» =

ولا على خالتها»[(١)]، وكقوله: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»[(٢)]، وأمثال ذلك. وهو نظير خبر الذي أتى مسجد قُباء وأخبر أن القبلة تحولت إلى الكعبة، فاستداروا إليها[(٣)].

وكان رسول الله ﷺ يرسل رسله آحاداً، ويرسل كتبه مع الآحاد، ولم يكن المرسَل إليهم يقولون لا نقبله لأنه خبر واحد! وقد قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣]. فلا بد أن يحفظ الله حججه وبيناته على خلقه، لئلا تبطل حججه وبيناته.

ولهذا فضح الله من كذَب على رسوله في حياته وبعد وفاته، وبيَّن حاله للناس. قال سفيان بن عيينة: ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث. وقال

= برقم (١٥٠٦)، وأبو داود في «سننه» برقم (٢٩١٩)، والترمذي في «سننه» برقم (١٢٣٦)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٢٧٤٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٩، ٧٩، ١٠٧)، ومالك في «الموطأ» (٢/ ٧٨٢).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٥١٠٩، ٥١١٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٤٠٨)، وأبو داود في «سننه» برقم (٢٠٦٥)، والترمذي في «سننه» برقم (١١٢٦)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٩٦، ٩٧)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٩٢٩)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٢٩، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٣٢، ٤٧٤، ٤٨٩، ٥٠٨، ٥١٦).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ١٤٩)، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ١٦٥)، والنسائي في «سننه» (٢/ ٨٢)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٩٣٨)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٧٥، ٢٩٠، ٣٢٩، ٣٣٩، ٣٤٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٢٧٥، ٢٧٦)، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ١٦٢)، والنسائي في «سننه» (٢/ ٨٢)، ومالك في «الموطأ» (٢/ ٦٠١)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٤٤، ٥١، ١٧٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ: «إن الرضاعة تحرم ما يحرم من الولادة».

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٤٠٣، ٤٤٨٨، ٤٤٩٠، ٤٤٩١، ٤٤٩٣، ٤٤٩٤، ٧٢٥١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٥٢٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ١٦، ١١٣)، والنسائي في «سننه» (٢/ ٦١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «بينا الناس يصلون الصبح في مسجد قباء إذ جاءهم آتٍ فقال: إن النبي ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أُمِرَ أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة».

عبد الله بن المبارك: لو هَمَّ رجل في السَّحَر أن يكذب في الحديث، لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب.

وخبر الواحد وإن كان يحتمل الصدق والكذب ـ ولكن التفريق بين صحيح الأخبار وسقيمها لا يناله أحد إلا بعد أن يكون معظم أوقاته مشتغلاً بالحديث، والبحث عن سير الرواة، ليقف على أحوالهم وأقوالهم، وشدة حذرهم من الطغيان والزلل، وكانوا بحيث لو قُتلوا لم يسامحوا أحداً في كلمة يتقولها على رسول الله ﷺ، ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك. وقد نقلوا هذا الدين إلينا كما نقل إليهم، فهم يزك الإسلام[1] وعصابة الإيمان، وهم نقاد الأخبار، وصيارفة الأحاديث. فإذا وقف المرء على هذا من شأنهم، وعرف حالهم، وخبر صدقهم وورعهم وأمانتهم ـ: ظهر له العلم فيما نقلوه ورووه. ومن له عقل ومعرفة يعلم أن أهل الحديث لهم [من] العلم بأحوال نبيهم وسيرته وأخباره، ما ليس لغيرهم به شعور، فضلاً أن يكون معلوماً لهم أو مظنوناً. كما أن النجاة عندهم من أخبار سيبويه والخليل وأقوالهما ما ليس عند غيرهم، وعند الأطباء من كلام بقراط وجالينوس ما ليس عند غيرهم، وكل ذي صنعة هو أخبر بها من غيره، فلو سألت البقّال عن أمر العطر، أو العطّار عن البز، ونحو ذلك!! لعد ذلك جهلاً كبيراً.

ولكن النفاة قد جعلوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ـ: مستنداً لهم في رد الأحاديث الصحيحة، فكلما جاءهم حديث يخالف قواعدهم وآراءهم، وما وضعته خواطرهم وأفكارهم - ردوه بـ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] تلبيساً منهم وتدليساً على من هو أعمى قلباً منهم، وتحريفاً لمعنى الآي عن مواضعه. ففهموا من أخبار الصفات ما لم يرده الله ولا رسوله، ولا فهمه أحد من أئمة الإسلام، أنه يقتضي إثباتُها التمثيلَ بما للمخلوقين! ثم استدلوا على بطلان ذلك بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] تحريفاً للنصين!! ويصنفون الكتب، ويقولون: هذا أصول دين الإسلام الذي أمر الله به وجاء من عنده، ويقرؤون كثيراً من

(١) يزك كلمة فارسية ومعناها طلائع الجيش.

القرآن ويفوضون معناه إلى الله تعالى، من غير تدبّر لمعناه الذي بيّنه الرسول، وأخبر أنه معناه الذي أراده الله. وقد ذم الله تعالى أهل الكتاب الأول على هذه الصفات الثلاث، وقص ذلك علينا من خبرهم لنعتبر وننزجر عن مثل طريقتهم. فقال تعالى: ﴿۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة: ٧٥]، إلى أن قال: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾﴾ [البقرة: ٧٨]. والأماني: التلاوة المجردة، ثم قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [البقرة: ٧٩]. فذمهم على نسبة ما كتبوه إلى الله، وعلى اكتسابهم بذلك، فكلا الوصفين ذميم: أن ينسب إلى الله ما ليس من عنده، وأن يأخذ بذلك عوضاً من الدنيا مالاً أو رياسة. نسأل الله تعالى أن يعصمنا من الزلل، في القول والعمل، بمنه وكرمه.

ويشير الشيخ رحمه الله بقوله: «من الشرع والبيان». إلى أن ما صح عن النبي ﷺ نوعان: شرع ابتدائي، وبيان لما شرعه الله في كتابه العزيز، وجميع ذلك حق واجب الاتباع.

وقوله: «وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالحقيقة ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى». وفي بعض النسخ: بالخشية والتقى بدل قوله: «بالحقيقة». ففي العبارة الأولى يشير إلى أن الكل مشتركون في أصل التصديق، ولكن التصديق يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت، كما تقدم نظيره بقوة البصر وضعفه. وفي العبارة الأخرى يشير إلى أن التفاوت بين المؤمنين بأعمال القلوب، وأما التصديق فلا تفاوت فيه. والمعنى الأول أظهر قوة، والله أعلم بالصواب.

[تفسير الولاية:]

قوله: (والمؤمنون كلهم أولياء الرحمن).

ش: قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

يَحۡزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣] الآية. الولي: من الوَلاية بفتح الواو، التي هي ضد العداوة. وقد قرأ حمزة: ﴿مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيۡءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، بكسر الواو، والباقون بفتحها. وقيل: هما لغتان. وقيل: بالفتح النصرة، وبالكسر الإمارة. قال الزجّاج: وجاز الكسر، لأن في تولي بعض القوم بعضاً جنساً من الصناعة والعمل، وكل ما كان كذلك مكسور، مثل: الخياطة ونحوها.

[المؤمنون أولياء الرحمن:]

فالمؤمنون أولياء الله، والله تعالى وليهم، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، الآية. وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ لَا مَوۡلَىٰ لَهُمۡ ﴿١١﴾﴾ [محمد: ١١]. ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ﴾ [التوبة: ٧١]، الآية. وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ﴾ [الأنفال: ٧٢]، إلى آخر السورة. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المائدة: ٥٥، ٥٦].

فهذه النصوص كلها ثبت فيها موالاة المؤمنين بعضهم لبعض، وأنهم أولياء الله، وأن الله وليهم ومولاهم. فالله يتولى عباده المؤمنين، فيحبهم ويحبونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه، ومن عادى له وليّاً فقد بارزه بالمحاربة. وهذه الولاية من رحمته وإحسانه، ليست كولاية المخلوق للمخلوق لحاجة إليه، قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلِيٞ مِّنَ ٱلذُّلِّۖ وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرَۢا ﴿١١١﴾﴾ [الإسراء: ١١١]. فالله تعالى ليس له ولي من الذل، بل لله العزة جميعاً، خلاف الملوك وغيرهم ممن يتولاه لذله وحاجته إلى ولي ينصره.

والولاية أيضاً نظير الإيمان، فيكون مراد الشيخ: أن أهلها في أصلها

سواء، وتكون كاملة وناقصة: فالكاملة تكون للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣، ٦٤]، فـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ ـ منصوب على أنه صفة أولياء الله، أو بدل منه، أو بإضمار أمدح، أو مرفوع بإضمار «هم»، أو خبر ثانٍ لـ «إن»، وأجيز فيه الجر، بدلاً من ضمير «عليهم».

وعلى هذه الوجوه كلها فالولاية لمن كان من الذين آمنوا وكانوا يتقون، وهم أهل الوعد المذكور في الآيات الثلاث. وهي عبارة عن موافقة الولي الحميد في محابه ومساخطه، ليست بكثرة صوم ولا صلاة، ولا تملق ولا رياضة. وقيل: الذين آمنوا مبتدأ، والخبر: لهم البشرى، وهو بعيد، لقطع الجملة عمّا قبلها، وانتثار نظم الآية.

ويجتمع في المؤمن ولاية من وجه، وعداوة من وجه، كما قد يكون فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاق وإيمان. وإن كان في هذا الأصل نزاع لفظي بين أهل السُّنَّة، ونزاع معنوي بينهم وبين أهل البدع، كما تقدم في الإيمان. ولكن موافقة الشارع في اللفظ والمعنى ـ أولى من موافقته في المعنى وحده، قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦]. وقال تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا ﴿١٤﴾﴾ [الحجرات: ١٤]، الآية. وقد تقدم الكلام على هذه الآية، وأنهم ليسوا منافقين على أصح القولين. وقال ﷺ: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدّث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر»[1]. وفي رواية «وإذا ائتمن خان» بدل: «وإذا وعد أخلف». أخرجاه في «الصحيحين». وحديث: «شُعب الإيمان» تقدم[2]. وقوله ﷺ: «يخرج من

(١) تقدم تخريجه.
(٢) تقدم تخريجه.

النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»[١].

فعلم أن من كان معه من الإيمان أقل القليل لم يخلَّد في النار، وإن كان معه كثير من النفاق، فهو يعذب في النار على قدر ما معه من ذلك، ثم يُخرج من النار.

فالطاعات من شعب الإيمان، والمعاصي من شعب الكفر، وإن كان رأس شعب الكفر الجحود، ورأس شعب الإيمان التصديق.

وأما ما يُروى مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال: «ما من جماعة اجتمعت إلا وفيهم ولي لله، لا هم يدرون به، ولا هو يدري بنفسه»[٢] -: فلا أصل له، وهو كلام باطل، فإن الجماعة قد يكونون كفاراً، وقد يكونون فساقاً يموتون على الفسق.

وأما أولياء الله الكاملون فهم الموصوفون في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۝٦٤﴾ [يونس: ٦٢- ٦٤] الآية.

والتقوى هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾، إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]. وهم قسمان: مقتصدون، ومقربون، فالمقتصدون: الذين يتقربون إلى الله بالفرائض من أعمال القلوب والجوارح. والسابقون: الذين يتقربون إلى الله بالنوافل بعد الفرائض. كما في «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله تعالى: من عادى لي وليّاً فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرَّب إليّ عبدي بمثل أداء ما افترضتُ عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل، حتى أحِبَّه، فإذا أحببته كنتُ سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينَّه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) وهو من الأحاديث المكذوبة الباطلة، وانظر «مجموع الفتاوى» (١١/ ٦٠).

ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموتَ وأكره مساءته»[(١)].

والولي: خلاف العدو، وهو مشتق من الولاء وهو الدنو والتقرب، فولي الله: هو من والى الله بموافقته محبوباته، والتقرب إليه بمرضاته، وهؤلاء كما قال الله تعالى فيهم: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ۝٣﴾ [الطلاق: ٢، ٣]. قال أبو ذر رضي الله عنه: لما نزلت الآية، قال النبي ﷺ: «يا أبا ذر، لو عمل الناس بهذه الآية لكفتهم»[(٢)].

فالمتقون يجعل الله لهم مخرجاً مما ضاق على الناس، ويرزقهم من حيث لا يحتسبون، فيدفع الله عنهم المضار، ويجلب لهم المنافع، ويعطيهم الله أشياء يطول شرحها، من المكاشفات والتأثيرات.

[أكرم المؤمنين عند الله أتبعهم للقرآن:]

قوله: (وأكرمهم عند الله أطوعهم وأتبعهم للقرآن).

ش: أراد أكرم المؤمنين هو الأطوعُ لله والأتبعُ للقرآن، وهو الأتقي، والأتقى هو الأكرم، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ [الحجرات: ١٣]. وفي «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأبيض على أسود، ولا لأسود على

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٦٥٠٢)، وأبو نعيم وفي «الحلية» (١/ ٤)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١/ ١٤٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «من عادى لي وليًّا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب..» الحديث.
ولفظ: «من عادى لي وليًّا فقد بارزني بالمحاربة وما تقرب....» الحديث، عند الطبراني والبيهقي في «الزهد» من حديث أبي أمامة رضي الله عنه بسند ضعيف، وانظر للفائدة «السلسلة الصحيحة» برقم (١٦٤٠).

(٢) أخرجه ابن ماجه في «سننه» برقم (٤٢٢٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٩٢)، وضعفه العلّامة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن ابن ماجه» برقم (٩٢٦).

أبيض ـ: إلا بالتقوى، الناس من آدم، وآدم من تراب»[(١)].

وبهذا الدليل يظهر ضعف تنازعهم في مسألة الفقير الصابر والغني الشاكر، وترجيح أحدهما على الآخر، وأن التحقيق أن التفضيل لا يرجع إلى ذات الفقر والغنى، وإنما يرجع إلى الأعمال والأحوال والحقائق، فالمسألة فاسدة في نفسها. فإن التفضيل عند الله بالتقوى وحقائق الإيمان، لا بفقر ولا غنى. ولهذا ـ والله أعلم ـ قال عمر رضي الله عنه: الغنى والفقر مطيتان، لا أبالي أيهما ركبت. والفقر والغنى ابتلاء من الله تعالى لعبده، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾﴾ [الفجر: ١٥]، الآية. فإن استويا، الفقير الصابر والغنيُّ الشاكر ـ في التقوى، استويا في الدرجة، وإن فضل أحدهما فيها فهو الأفضل عند الله، فإن الفقر والغنى لا يوزنان، وإنما يوزن الصبر والشكر.

ومنهم من أحال المسألة من وجه آخر: وهو أن الإيمان نصف صبر ونصف شكر، فكل منهما لا بد له من صبر وشكر. وإنما أخذ الناس فرعاً من الصبر وفرعاً من الشكر، وأخذوا في الترجيح، فجرَّدوا غنيّاً منفقاً متصدقاً باذلاً ماله في وجوب القُرب شاكراً لله عليه، وفقيراً متفرغاً لطاعة الله ولأداء العبادات صابراً على فقره. وحينئذٍ يقال: إن أكملهما أطوعهما وأتبعهما، فإن تساويا تساوت درجتهما. والله أعلم. ولو صح التجريد، لصح أن يقال: أيما أفضل معافى شاكر، أو مريض صابر، أو مطاع شاكر، أو مهان صابر، أو آمن شاكر، أو خائف صابر؟ ونحو ذلك.

[أركان الإيمان:]

قوله: (والإيمان: هو الإيمان بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر، خيره وشره، وحلوه، ومره، من الله تعالى).

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٤١١)، وهو حديث صحيح، ولم يخرجه أصحاب السنن والله أعلم.

ش: تقدم أن هذه الخصال هي أصول الدين، وبها أجاب النبي ﷺ في حديث جبرائيل المشهور المتفق على صحته حين جاء إلى النبي ﷺ على صورة رجل أعرابي، وسأله عن الإسلام؟ فقال: «أن تشهد لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً». وسأله عن الإيمان؟ فقال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر، خيره وشره»، وسأله عن الإحسان؟ فقال: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»(١).

وقد ثبت كذلك في «الصحيح» عنه ﷺ: أنه كان يقرأ في ركعتي الفجر تارة بسورتي الإخلاص: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ [الكافرون: ١]، و ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١](٢). وتارة بآيتي الإيمان والإسلام: التي في سورة البقرة: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]، الآية، والتي في آل عمران: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، الآية(٣).

وفسر ﷺ الإيمان في حديث وفد عبد القيس، المتفق على صحته، حيث قال لهم: «آمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خُمس ما غنمتم»(٤).

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٧٢٦)، وأبو داود في «سننه» برقم (١٢٥٦)، والنسائي في «سننه» (٢/ ١٥٥ـ ١٥٦)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١١٤٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٧٢٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (١٢٥٩)، والنسائي في «سننه» (٢/ ١٥٥)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٣٠، ٢٣١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) تقدم تخريجه.

ومعلوم أنه لم يُرِد أن هذه الأَعمال تكون إِيماناً بالله بدون إِيمان القلب، لما قد أخبر في غير موضع أنه لا بد من إِيمان القلب. فعلم أن هذه مع إِيمان القلب هو الإِيمان، وقد تقدم الكلام على هذا.

[لا يثبت حكم الإِيمان إلا بالعمل مع التصديق:]

والكتاب والسُّنَّة مملوءان بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإِيمان إلا بالعمل مع التصديق، وهذا أكثر من معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السُّنَّة، والإِيمان بين معناه الكتاب والسُّنَّة. فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، الآية، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات: ١٥]، الآية. وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، فنفي الإِيمان حتى توجد هذه الغاية ـ: دل على أن هذه الغاية فرض على الناس، فمن تركها كان من أهل الوعيد [و] لم يكن قد أتى بالإِيمان الواجب، الذي وُعد أهلُه بدخول الجنة بلا عذاب. ولا يقال إن بين تفسير النبي ﷺ الإِيمان في حديث جبرائيل وتفسيره إِياه في حديث وفد عبد القيس معارضة، لأنه فسر الإِيمان في حديث جبرائيل بعد تفسير الإِسلام، فكان المعنى أنه الإِيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر مع الأعمال التي ذكرها في تفسير الإِسلام، كما أن الإِحسان متضمن للإِيمان الذي قدم تفسيره قبل ذكره. بخلاف حديث وفد عبد القيس، لأنه فسره ابتداء، لم يتقدم قبله تفسير الإِسلام. ولكن هذا الجواب لا يتأتى على ما ذكره الشيخ رحمه الله من تفسير الإِيمان، فحديث وفد عبد القيس مشكل عليه.

ومما يسأل عنه: أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من الخصال الخمس التي أجاب [بها] النبي ﷺ في حديث جبرائيل المذكور، فلم قال إن الإِسلام هذه الخصال الخمس؟ وقد أجاب بعض الناس بأن هذه أظهر شعائر الإِسلام وأعظمها، وبقيامه بها يتم استسلامه، وتركه لها يشعر

بانحلال قيد انقياده. والتحقيق: أن النبي ﷺ ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لربه مطلقاً، الذي يجب لله عبادة محضة على الأعيان، فيجب على كل من كان قادراً عليه، ليعبد الله مخلصاً له الدين، وهذه هي الخمس، وما سوى ذلك فإنما يجب بأسباب مصالح، فلا يعم وجوبها جميع الناس، بل إما أن يكون فرضاً على الكفاية كالجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وما يتبع ذلك من إمارة، وحكم، وفتيا، وإقراء، وتحديث. وغير ذلك.

وأما أن يجب بسبب حق الآدميين، فيختص به من وجب له وعليه، وقد يسقط بإسقاطه، من قضاء بإسقاطه، من قضاء الديون، ورد الأمانات والغصوب، والإنصاف من المظالم، من الدماء والأموال والأعراض، وحقوق الزوجة والأولاد، وصلة الأرحام، ونحو ذلك، فإن الواجب من ذلك على زيد غير الواجب على عمرو، بخلاف صوم رمضان وحج البيت والصلوات الخمس والزكاة، فإن الزكاة وإن كانت حقاً ماليّاً فإنها واجبة لله، والأصناف الثمانية مصارفها، ولهذا وجبت فيها النية، ولم يجز أن يفعلها الغير بلا إذنه، ولم تطلب من الكفار. وحقوق العباد لا يشترط لها النية، ولو أداها غيره عنه بغير إذنه برئت ذمته، ويطالب بها الكفار. وما يجب حقّاً لله تعالى، كالكفارات، هو بسبب من العبد، وفيها معنى العقوبة، ولهذا كان التكليف شرطاً في الزكاة، فلا تجب على الصغير والمجنون عند أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى، على ما عرف في موضعه.

[الإيمان بالقدر خيره وشره:

وقوله: «والقدر خيره وشره، وحلوه ومره، من الله تعالى» ـ تقدم قوله ﷺ في حديث جبرائيل: «وتؤمن بالقدر خيره وشره»[1]، وقال تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]. وقال تعالى: ﴿وَإِن

(١) تقدم تخريجه.

تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء: ٧٩]، الآية.

فإن قيل: فكيف الجمع بين قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [النساء: ٧٨]، وبين قوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء: ٧٩]، قيل: قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۚ﴾: الخصب والجدب، والنصر والهزيمة، كلها من عند الله، وقوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾: أي ما أصابك من سيئة من الله فبذنب نفسك عقوبةً لك، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]. يدل على ذلك ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه قرأ: ﴿وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأنا كتبتها عليك﴾[1]. والمراد بالحسنة هنا النعمة، وبالسيئة البلية، في أصح الأقوال. وقد قيل: الحسنة الطاعة، والسيئة المعصية. [و] قيل: الحسنة ما أصابه يوم بدر، والسيئة ما أصابه يوم أُحد. والقول الأول شامل لمعنى القول الثالث. والمعنى الثاني ليس مراداً دون الأول قطعاً، ولكن لا منافاة بين أن تكون سيئة العمل وسيئة الجزاء من نفسه، مع أن الجميع مقدر، فإن المعصية الثانية قد تكون عقوبة الأولى، فتكون من سيئات الجزاء، مع أنها من سيئات العمل، والحسنة الثانية قد تكون من ثواب الأولى، كما دل على ذلك الكتاب والسُّنَّة.

وليس للقدرية أن يحتجوا بقوله تعالى: «فمن نفسك»، فإنهم يقولون: إن فعل العبد ـ حسنةً كان أو سيئةً ـ فهو منه لا من الله! والقرآن قد فرق بينهما، وهم لا يفرقون، ولأنه قال تعالى: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۚ﴾، فجعل الحسنات من عند الله، كما جعل السيئات من عند الله، وهم لا يقولون بذلك في الأعمال، بل في الجزاء. وقوله بعد هذا: «ما أصابك من حسنة» و «من سيئة»، مثل قوله: «وإن تصبهم حسنة» و «إن تصبهم سيئة».

وفرق سبحانه وتعالى بين الحسنات التي هي النعم، وبين السيئات التي

---

(١) انظر: «الدر المنثور» (٢/ ١٨٥).

هي المصائب، فجعل هذه من الله، وهذه من نفس الإنسان، لأن الحسنة مضافةٌ إلى الله، إذ هو أحسنَ بها من كل وجه، فما من وجه من أوجهها إلا وهو يقتضي الإضافة إليه، وأما السيئة، فهو إنما يخلقها لحكمة، وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه، فإن الرب لا يفعل سيئةً قط، بل فعله كله حسن وخير.

ولهذا كان النبي ﷺ يقول في الاستفتاح: «والخير كله بيديك، والشر ليس إليك»[(١)]. أي: فإنك لا تخلق شرّاً محضاً، بل كل ما يخلقه ففيه حكمةٌ، هو باعتبارها خيرٌ، ولكن قد يكون فيه شَرٌّ لبعض الناس، فهذا شرّ جزئي إضافي، فأما شر كُليّ، أو شر مطلق ـ: فالرب سبحانه وتعالى منزه عنه. وهذا هو الشر الذي ليس إليه.

ولهذا لا يضاف الشر إليه مفرداً قط، بل إما أن يدخل في عموم المخلوقات، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٨]، ﴿كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء: ٧٨]، وإما أن يضاف إلى السبب، كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ٢]، وإما أن يحذف فاعله، كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا ۝١٠﴾ [الجن: ١٠].

وليس إذا خلق ما يتأذّى به بعضُ الحيوان لا يكون فيه حكمة، بل لله من الرحمة والحكمة لا يقدّر قدرَه إلا الله تعالى، وليس إذا وقع في المخلوقات ما هو شر جزئي بالإضافة ـ يكون شرًّا كليّاً [عامّاً]، بل الأمور العامة الكلية لا تكون إلا خيراً أو مصلحةً للعباد، كالمطر العام، وكإرسال رسول عام.

وهذا مما يقتضي أنه لا يجوز أن يؤيد كذاباً عليه بالمعجزات التي أيَّد

---

(١) قطعة من حديث طويل في استفتاح النبي ﷺ صلاته وأوله: «وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض..» الحديث، أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٧٧١)، وأبو داود في «سننه» برقم (٧٦٠)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٤٢٢)، والنسائي في «سننه» (٢/ ١٣٠)، من حديث علي رضي الله عنه.

بها الصادقين، فإن هذا شرّ عام للناس، يضلهم، فيفسدُ عليهم دينهم ودنياهم وأخراهم.

وليس هذا كالملك الظالم والعدو، فإن الملك الظالم لا بد أن يدفع الله به من الشر أكثر من ظلمه، وقد قيل: ستون سنةً بإمام ظالم خير من ليلة واحدة بلا إمام، وإذا قُدّر كثرةُ ظلمه، فذاك خير في الدين، كالمصائب، تكون كفارةً لذنوبهم، ويثابون على الصبر عليه، ويرجعون فيه إلى الله، ويستغفرونه ويتوبون إليه، وكذلك ما يسلط عليهم من العدو. ولهذا قد يمكن الله كثيراً من الملوك الظالمين مدةً، وأما المتنبئون الكذابون فلا يطيل تمكينهم، بل لا بد أن يهلكهم، لأن فسادهم عامّ في الدين والدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الحاقة: ٤٤ـ ٤٦].

وفي قوله: «فمن نفسك» ـ من الفوائد: أن العبد لا يطمئن إلى نفسه ولا يسكن إليها، فإن الشر كامن فيها، لا يجيء إلا منها، ولا يشتغل بملام الناس ولا ذمهم إذا أساؤوا إليه، فإن ذلك من السيئات التي أصابته، وهي إنما أصابته بذنوبه، فيرجع إلى الذنوب، ويستعيذ بالله من شر نفسه وسيئات عمله، ويسأل الله أن يعينه على طاعته. فبذلك يحصل له كل خير، ويندفع عنه كل شر.

ولهذا كان أنفع الدعاء وأعظمه وأحكمه دعاء الفاتحة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾ [الفاتحة: ٥ ـ ٧]. فإنه إذا هداه هذا الصراط أعانه على طاعته وترك معصيته، فلم يصبه شر، لا في الدنيا ولا في الآخرة.

لكن الذنوب هي لوازم نفس الإنسان، هو محتاج إلى الهدى كل لحظة، وهو إلى الهدى أحوج منه إلى الطعام والشراب. ليس كما يقوله بعض المفسرين: إنه قد هداه! فلماذا يسأل الهدى؟! وأن المراد التثبيت، أو مزيد الهداية! بل العبد محتاج إلى أن يعلمه الله ما يفعله من تفاصيل أحواله،

وإلى ما يتركه من تفاصيل الأمور، في كل يوم، وإلى أن يلهمه أن يعمل ذلك. فإنه لا يكفي مجردُ علمه إن لم يجعله مريداً للعمل بما يعلمه، وإلا كان العلم حجةً عليه، ولم يكن مهتدياً. ومحتاجٌ إلى أن يجعله قادراً على العمل بتلك الإرادة الصالحة، فإن المجهول لنا من الحق أضعافُ المعلوم، وما لا نريد فعله تهاوناً وكسلاً مثلُ ما نريده أو أكثر منه أو دونه، وما لا نقدر عليه مما نريده كذلك، وما نعرف جملته ولا نهتدي لتفاصيله فأمرٌ يفوتُ الحصر. ونحن محتاجون إلى الهداية التامة، فمن كملت له هذه الأمور كان سؤالهُ سؤالَ تثبيت، وهي آخر الرتب.

وبعد ذلك كله هدايةٌ أخرى، وهي الهداية إلى طريق الجنة في الآخرة. ولهذا كان الناس مأمورين بهذا الدعاء في كل صلاة، لفرط حاجتهم إليه، فليسوا إلى شيء أحوجَ منهم إلى هذا الدعاء. فيجب أن يعلم أن الله بفضل رحمته جعل هذا الدعاء من أعظم الأسباب المقتضية للخير، المانعة من الشر، فقد بين القرآن أن السيئات من النفس، وإن كانت بقدر الله، وأن الحسنات كلها من الله تعالى.

وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يُشكر سبحانه، وأن يستغفره العبد من ذنوبه، وألا يتوكل إلا عليه وحده، فلا يأتي بالحسنات إلا هو، فأوجب ذلك توحيدَه، والتوكلَ عليه وحده، والشكر له وحده، والاستغفار من الذنوب.

وهذه الأمور كان النبي ﷺ يجمعها في الصلاة، كما ثبت عنه في «الصحيح»: أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يقول: «ربنا لك الحمد، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه»[1]. «ملء السماوات، وملء الأرض، وملء ما شئتَ من

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٩٩)، وأبو داود في «سننه» برقم (٧٧٠)، والنسائي في «سننه» (٢/ ١٩٦)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٣٤٠)، ومالك في «الموطأ» (١/ ٢١١، ٢١٢)، من حديث رفاعة بن رافع رضي الله عنه، لكن ليس من فعله ﷺ بل إنه سمع رجلاً يقول ذلك، فقال ﷺ: «لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أولاً». وانظر التخريج الآتي.

شيء بعد، أهلَ الثناء والمجد، أحقّ ما قاله العبد، وكلنا لك عبد». فهذا حمد وهو شكر لله تعالى، وبيانُ أن حمده أحقّ ما قاله العبد، ثم يقول بعد ذلك: «لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجدّ منك الجد»[(١)].

وهذا تحقيقٌ لوحدانيته، لتوحيد الربوبية، خلقاً وقدَراً، وبدايةً وهداية، هو المعطي المانع، لا مانعَ لما أعطى، ولا معطي لما منع، ولتوحيد الإلهية، شرعاً وأمراً ونهياً، وإن العباد وإن كانوا يعطَون جَدّاً: ملكاً وعظمةً وبختاً ورياسةً، في الظاهر، أو في الباطن، كأصحاب المكاشفات والتصرفات الخارقة، فلا ينفع ذا الجَدّ منك الجد، أي لا ينجيه ولا يخلّصه، ولهذا قال: لا ينفعه منك، ولم يقل ولا ينفعه عندك لأنه لو قيل ذلك أوهم أنه لا يتقرب به إليك، لكن قد لا يضرّه.

فتضمن هذا الكلام تحقيقَ التوحيد، أو تحقيق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]، فإنه لو قُدّر أن شيئاً من الأسباب يكون مستقلاً بالمطلوب، وإنما يكون بمشيئة الله وتيسيره ـ: لكان الواجب أن لا يُرجى إلا الله، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يُسأل إلا هو، ولا يُستغاث إلا به، ولا يُستعان إلا هو، فله الحمد وإليه المشتكى، وهو المستعان، وبه المستغاث، ولا حول ولا قوة إلا به. فكيف وليس شيء من الأسباب مستقلاً بمطلوب، بل لا بد من انضمام أسباب أخر إليه، ولا بد أيضاً من صرف الموانع والمعارضات عنه، حتى يحصل المقصود، فكل سبب فله شريك، وله ضد، فإن لم يعاونه شريكه، ولم ينصرف عنه ضده لم تحصل مشيئته.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٤٧٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٨٤٧)، والنسائي في «سننه» (٢/ ١٩٨، ١٩٩)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٨٧)، والدارمي في «سننه» (١/ ٣٠١)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: «ربنا لك الحمد ملء السماوات والأرض وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، اللّهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد» والمؤلف رحمه الله دمجه بالحديث السابق فأوهم أنهما واحد، فليتنبه.

والمطر وحده لا يُنبت النبات إلا بما ينضم إليه من الهواء والتراب وغير ذلك، ثم الزرع لا يتم حتى تصرف عنه الآفاتُ المفسدة له، والطعام والشراب لا يغذّي إلا بما جعل في البدن من الأعضاء والقوى، ومجموع ذلك لا يفيد إن لم تُصرف عنه المفسداتُ.

والمخلوق الذي يعطيك أو ينصرك، فهو ـ مع أن الله يجعل فيه الإرادة والقوة والفعل ـ: فلا يتم ما يفعله إلا بأسباب كثيرة، خارجة عن قدرته، تعاونه على مطلوبه، ولو كان ملكاً مطاعاً، ولا بد أن يصرف عن الأسباب المتعاونة ما يعارضها ويمانعها، فلا يتم المطلوب إلا بوجود المقتضي وعدم المانع.

وكل سبب معيَّن فإنما هو جزءٌ من المقتضي، فليس في الوجود شيء واحد هو مقتضٍ تامّ، وإن سمي مقتضياً، وسُمي سائر ما يعينه شروطاً ـ فهذا نزاع لفظي. وأما أن يكون في المخلوقات علةٌ تامةٌ تستلزمُ معلولها فهذا باطل.

ومن عَرف هذا حق المعرفة انفتح له باب توحيد الله، وعلم أنه لا يستحق أن يُسأل غيره، فضلاً عن أن يُعبد غيره، ولا يُتوكل على غيره، ولا يُرجى غيره.

قوله: (ونحن مؤمنون بذلك كله، لا نفرق بين أحد من رسله، ونصدقهم كلهم على ما جاؤوا به).

ش: الإشارة بذلك إلى ما تقدم، مما يجب الإيمان به تفصيلاً، وقوله: لا نُفرق بين أحد من رسله، إلى آخر كلامه ـ أي: لا نُفرق بينهم بأن نؤمن ببعض ونكفر ببعض، بل نؤمن بهم ونصدقهم كلهم، فإن من آمن ببعض وكفر ببعض، كافر بالكل. قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ﴿١٥١﴾﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١]. فإن المعنى الذي لأجله آمن بمن آمن [به] منهم ـ موجود في الذي لم يؤمن به، وذلك الرسول الذي آمن به قد جاء بتصديق بقية المرسلين، فإذا لم يؤمن ببعض المرسلين كان كافراً بمن في زعمه أنه

مؤمن به، لأن ذلك الرسول قد جاء بتصديق المرسلين كلهم، فكان كافراً حقّاً، وهو يظن أنه مؤمن، فكان من الأخسرين أعمالاً، الذين ضلَّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

قوله: (وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين. وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر عزَّ وجلَّ في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته. وذلك بأن الله تعالى تولَّى أهل معرفته، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته، الذين خابوا من هدايته، ولم ينالوا من ولايته. اللّهم يا وليَّ الإسلام وأهله، ثبتنا على الإسلام حتى نلقاك به).

[أهل الكبائر من أئمة محمد ﷺ لا يخلدون في النار:]

ش: فقوله: وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون ـ رد لقول الخوارج والمعتزلة، القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار. لكن الخوارج تقول بتكفيرهم، والمعتزلة بخروجهم عن الإيمان، لا بدخولهم في الكفر، بل لهم منزلة بين منزلتين، كما تقدم عند الكلام على قول الشيخ رحمه الله: ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله.

وقوله: وأهل الكبائر من أمة محمد ـ تخصيصه أمة محمد، يفهم منه أن أهل الكبائر من أمة غير محمد ﷺ قبل نسخ تلك الشرائع به، حكمهم مخالف لأهل الكبائر من أمة محمد. وفي ذاك نظر، فإن النبي ﷺ أخبر أنه: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»[1]. ولم يخص أمته بذلك، بل ذكر الإيمان مطلقاً، فتأمله. وليس في بعض النسخ ذكر الأمة.

---

(١) تقدم تخريجه.

وقوله: في النار ـ معمول لقوله: لا يخلدون، وإنما قدمه لأجل السجعة، لا أن يكون [في النار] خبر لقوله: وأهل الكبائر، كما ظنه بعض الشارحين.

[اختلاف العلماء في الكبائر والصغائر:]

واختلف العلماء في الكبائر على أقوال، فقيل: سبعة، وقيل: سبعة عشر. وقيل: ما اتفقت الشرائع على تحريمه. وقيل: ما يسد باب المعرفة بالله. وقيل: ذهاب الأموال والأبدان. وقيل: سميت كبائر بالنسبة والإضافة إلى ما دونها. وقيل: لا تعلم أصلاً. أو: أنها أخفيت كليلة القدر. وقيل: إنها إلى السبعين أقرب. وقيل: كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة. وقيل: إنها ما يترتب عليها حدٌّ أو تُوعِّدَ عليها بالنار، أو اللعنة، أو الغضب. وهذا أمثل الأقوال.

واختلفت عبارة قائليه:

منهم من قال: الصغيرة ما دون الحدَّين: حد الدنيا وحد الآخرة.

ومنهم من قال: كل ذنب لم يُختم بلعنة أو غضب أو نار.

ومنهم من قال: الصغيرة ما ليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة، والمراد بالوعيد: الوعيد الخاص بالنار أو اللعنة أو الغضب، فإن الوعيد الخاص في الآخرة كالعقوبة الخاصة في الدنيا، أعني المقدَّرة، فالتعزير في الدنيا نظير الوعيد بغير النار أو اللعنة أو الغضب.

وهذا الضابط يسلم من القوادح الواردة على غيره، فإنه يدخل فيه كل ما ثبت بالنص أنه كبيرة، كالشرك، والقتل، والزنا، والسحر، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات، ونحو ذلك، كالفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، وعقوق الوالدين، واليمين الغموس، وشهادة الزور، وأمثال ذلك.

وترجيح هذا القول من وجوه:

أحدها: أنه هو المأثور عن السلف، كابن عباس، وابن عيينة، وابن حنبل رضي الله عنهم، وغيرهم.

الثاني: أن الله تعالى قال: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [النساء: ٣١]. فلا يستحق هذا الوعد الكريم من أوعِد بغضب الله ولعنته وناره، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرةً عنه باجتناب الكبائر.

الثالث: أن هذا الضابط مرجعه إِلى ما ذكره الله ورسوله من الذنوب، فهو حد متلقى من خطاب الشارع.

الرابع: أن هذا الضابط يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر، بخلاف تلك الأقوال، فإِن من قال: سبعة، أو سبعة عشر، أو إِلى السبعين أقرب ـ: مجرد دعوى.

ومن قال: ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلفت فيه ـ: يقتضي أن شرب الخمر، والفرار من الزحف، والتزوّج ببعض المحارم، والمحرم بالرضاعة والصهرية، ونحو ذلك ـ ليس من الكبائر! وأن الحبة من مال اليتيم، والسرقة لها، والكذبة الواحدة الخفيفة، ونحو ذلك ـ: من الكبائر! وهذا فاسد. ومن قال: ما سد باب المعرفة بالله، أو ذهاب الأموال والأبدان ـ: يقتضي أن شرب الخمر، وأكل الخنزير والميتة والدم، وقذف المحصنات ـ ليس من الكبائر! وهذا فاسد. ومن قال: إنها سميت كبائر بالنسبة إِلى ما دونها، أو كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة ـ: يقتضي أن الذنوب في نفسها لا تنقسم إِلى صغائر وكبائر! وهذا فاسد، لأنه خلاف النصوص الدالة على تقسيم الذنوب إِلى صغائر وكبائر. ومن قال: إِنها لا تعلم أصلاً، أو إِنها مبهمة ـ: فإِنما أخبر عن نفسه أنه لا يعلمها فلا يمنع أن يكون قد علمها غيره. والله أعلم.

وقوله: وإِن لم يكونوا تائبين ـ لأن التوبة لا خلاف أنه تمحو الذنوب، وإِنما الخلاف في غير التائب. وقوله: بعد أن لقوا الله تعالى عارفين ـ لو قال: مؤمنين، بدل قوله: عارفين، كان أولى، لأن من عرف الله ولم يؤمن به فهو كافر، وإِنما اكتفى بالمعرفة وحدها الجهم، وقوله مردود باطل، كما تقدم. فإِن إِبليس عارف بربه، ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾﴾

[الحجر: ٣٦]. ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [ص: ٨٢، ٨٣]. وكذلك فرعون وأكثر الكافرين. قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]. ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴿٨٥﴾﴾ [المؤمنون: ٨٤، ٨٥]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى.

وكأن الشيخ رحمه الله أراد المعرفة الكاملة المستلزمة للاهتداء، التي يشير إليها أهل الطريقة، وحاشا أولئك أن يكونوا من أهل الكبائر، بل هم سادة الناس وخاصتهم.

وقوله: وهم في مشيئة الله وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، إلى آخر كلامه ـ فَصَل الله تعالى بين الشرك وغيره لأن الشرك أكبر الكبائر، كما قال ﷺ، وأخبر الله تعالى أن الشرك غير مغفور، وعلَّق غفران ما دونه بالمشيئة، والجائز يعلَّق بالمشيئة دون الممتنع، ولو كان الكل سواء لما كان للتفصيل معنى. ولأنه علق هذا الغفران بالمشيئة، وغفران الكبائر والصغائر بعد التوبة مقطوع به، غير معلَّق بالمشيئة، كما قال تعالى: ﴿۞ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر: ٥٣]. فوجب أن يكون الغفران المعلق بالمشيئة هو غفران الذنوب سوى الشرك بالله قبل التوبة.

وقوله: ذلك أن الله مولى أهل معرفته ـ فيه مؤاخذة لطيفة، كما تقدم.

وقوله: اللهم يا ولي الإسلام وأهله مسِّكنا بالإسلام، وفي نسخة: ثبِّتنا على الإسلام حتى نلقاك به ـ روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه «الفاروق»، بسنده عن أنس رضي الله عنه، قال: كان من دعاء رسول الله ﷺ يقول: «يا ولي الإسلام وأهله، مسِّكني بالإسلام حتى ألقاك عليه»[1].

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» برقم (٦٥٣)، والضياء في «الأحاديث المختارة» (ق ١/١٥٠)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» برقم (١٨٢٣).

ومناسبة ختم الكلام المتقدم بهذا الدعاء ظاهرة. وبمثل هذا الدعاء دعا يوسف الصديق صلوات الله عليه، حيث قال: ﴿۞ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠١﴾﴾ [يوسف: ١٠١]. وبه دعا السحرة الذين كانوا أول من آمن بموسى صلوات الله على نبينا وعليه، حيث قالوا: ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٦]. ومن استدل بهاتين الآيتين على جواز تمني الموت فلا دليل له فيه، فإن الدعاء إنما هو بالموت على الإسلام، لا بمطلق الموت، ولا بالموت الآن، والفرق ظاهر.

[الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة:]

قوله: (ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم).

ش: قال ﷺ: صلوا خلف كل بر وفاجر»[(١)]. رواه مكحول عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه الدارقطني، وقال: مكحول لم يلق أبا هريرة. وفي إسناده معاوية بن صالح، متكلَّم فيه، وقد احتج به مسلم في صحيحه. وخرَّج له الدارقطني أيضاً وأبو داود، عن مكحول، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلاة واجبة عليكم مع كل مسلم، برّاً كان أو فاجراً، وإن عمل بالكبائر، والجهاد واجب عليكم مع كل أمير، برّاً كان أو فاجراً، وإن عمل الكبائر»[(٢)].

وفي «صحيح البخاري»: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان يصلي

---

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٧)، والبيهقي في «سننه» (٤/ ١٩)، وإسناده ضعيف.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٥٩٤، ٢٥٣٣)، والبيهقي في «سننه» (٣/ ١٢١)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٦)، وإسناده ضعيف كسابقه، وانظر «الإرواء» برقم (٥٢٧).

خلف الحجّاج بن يوسف الثقفي، وكذا أنس بن مالك، وكان الحجاج فاسقاً ظالماً. وفي «صحيحه» أيضاً، أن النبي ﷺ قال: «يُصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطؤوا فلكم وعليهم»(١).

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «صلوا خلف من قال لا إله إلا الله، صلوا على من مات من أهل لا إله إلا الله»(٢). أخرجه الدارقطني من طرق، وضعَّفها.

اعلم، رحمك الله وإيانا: أنه يجوز للرجل أن يصلي خلف من لم يعلم منه بدعةً ولا فسقاً، باتفاق الأئمة، وليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه، فيقول: ماذا تعتقد؟! بل يصلي خلف المستور الحال، ولو صلى خلف مبتدع يدعو إلى بدعته، أو فاسق ظاهر الفسق، وهو الإمام الراتب الذي لا يمكنه الصلاة إلا خلفه، كإمام الجمعة والعيدين، والإمام في صلاة الحج بعرفة، ونحو ذلك ـ: فإن المأموم يصلي خلفه، عند عامة السلف والخلف.

ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر، فهو مبتدع عند أكثر العلماء. والصحيح أنه يصليها ولا يعيدها، فإن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفُجّار ولا يعيدون، كما كان عبد الله بن عمر يصلي خلف الحجاج بن يوسف، وكذلك أنس رضي الله عنه، كما تقدم، وكذلك عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وغيره يصلون خلف الوليد بن عُقبة بن أبي معيط، وكان يشرب الخمر، حتى إنه صلى بهم الصبح مرة أربعاً، ثم قال: أزيدكم؟! فقال له ابن مسعود: ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة!!(٣).

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٦٩٤)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٥٥، ٥٣٧)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٨٣٩).

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٣٢٠)، والخطيب في «تاريخه» (٦/ ٤٠٣)، وهو حديث ضعيف، وانظر «الإرواء» (٢/ ٣٠٥).

(٣) انظر: «الاستيعاب» (٣/ ٥٩٦ ـ ٥٩٧).

وفي «الصحيح»: أن عثمان بن عفان رضي الله عنه لما حُصر صلى بالناس شخصٌ، فسأل سائل عثمان: إنك إمام عامة، وهذا الذي صلى بالناس إمام فتنة؟ فقال: يا ابن أخي، إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسنوا فأحسِن معهم، وإذا أساؤوا فاجتنب إساءتهم[1].

والفاسق والمبتدع صلاتُه في نفسها صحيحة، فإذا صلى المأموم خلفه لم تبطل صلاته، لكن إنما كَره من كَره الصلاة خلفه، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب.

ومن ذلك: أن من أظهر بدعة وفجوراً لا يُرتب إماماً للمسلمين، فإنه يستحق التعزير حتى يتوب، فإن أمكن هجره حتى يتوب كان حسناً، وإذا كان بعض الناس إذا تَرك الصلاة خلفه وصلى خلف غيره أثَّر ذلك في إنكار المنكر حتى يتوب أو يُعزل أو ينتهي الناس عن مثل ذنبه ـ: فمثل هذا إذا ترك الصلاة خلفه كان في ذلك مصلحة شرعية، ولم تفت المأموم جمعة ولا جماعة.

وأما إذا كان ترك الصلاة خلفه يفوت المأموم الجمعة والجماعة، فهنا لا يَترك الصلاة خلفه إلا مبتدعٌ مخالفٌ للصحابة رضي الله عنهم. وكذلك إذا كان الإمام قد رتَّبه ولاةُ الأمور، ليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية، فهنا لا يَترك الصلاةَ خلفه، بل الصلاة خلفه أفضل، فإذا أمكن الإنسان أن لا يقدم مظهراً للمنكر في الإمامة، وجب عليه ذلك، لكن إذا ولاه غيره، ولم يمكنه صرفه عن الإمامة، أو كان لا يتمكن من صرفه عن الإمامة إلا بشرٍّ أعظم ضرراً من ضرر ما أظهر من المنكر ـ: فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير، ولا دفع أخف الضررين بحصول أعظمهما، فإن الشرائع جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان. فتفويتُ الجمع والجماعات أعظمُ فساداً من الاقتداء فيهما بالإمام الفاجر، لا سيما إذا كان التخلف عنها لا يدفع فجوراً، فيبقى تعطيل المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٦٩٥).

وأما إذا أمكن فعلُ الجمعة والجماعة خلف البرّ، فهذا أولى من فعلها خلف الفاجر. وحينئذٍ، فإذا صلى خلف الفاجر من غير عذر، فهو موضع اجتهاد العلماء: منهم من قال: يعيد، ومنهم من قال: لا يعيد. وموضع بسط ذلك في كتب الفروع.

وأما الإمام إذا نسي أو أخطأ، ولم يعلم المأمومُ بحاله، فلا إعادة على المأموم، للحديث المتقدم. وقد صلى عمر رضي الله عنه وغيره وهو جُنب ناسياً للجنابة. فأعادَ الصلاة، ولم يأمر المأمومين بالإعادة[1].

ولو علم أن إمامه بعد فراغه كان على غير طهارة، أعاد عند أبي حنيفة، خلافاً لمالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه. وكذلك لو فعل الإمام ما لا يسوغُ عند المأموم. وفيه تفاصيل موضعها كتب الفروع. ولو علم أن إمامه يصلي على غير وضوء!! فليس له أن يصلي خلفه، لأنه لاعبٌ، وليس بمصلٍّ.

وقد دلت نصوص الكتاب والسُّنَّة وإجماع سلف الأمة أن وليّ الأمر، وإمام الصلاة، والحاكم، وأميرَ الحرب، وعاملَ الصدقة ـ: يُطاع في مواضع الاجتهاد، وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك، وترك رأيهم لرأيه، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف، ومفسدةَ الفرقة والاختلاف، أعظمُ من أمر المسائل الجزئية. ولهذا لم يَجزْ للحكام أن ينقض بعضهم حكم بعض. والصواب المقطوع به صحةُ صلاة بعض هؤلاء خلف بعض. يروى عن أبي يوسف: أنه لما حجَّ مع هارون الرشيد، فاحتجم الخليفة، وأفتاه مالك بأنه لا يتوضأ، وصلى بالناس، فقيل لأبي يوسف: أصليت خلفه؟ قال: سبحان الله! أميرُ المؤمنين. يريد بذلك أن ترك الصلاة خلف ولاة الأمور من فعل أهل البدع. وحديث أبي هريرة، الذي رواه البخاري، أن رسول الله ﷺ قال: «يُصَلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم،

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٣٤٧ ـ ٣٤٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣٩٣).

وإن أخطؤوا فلكم وعليهم»[1] ـ: نص صحيح صريح في أن الإمام إذا أخطأ فخطؤه عليه، لا على المأموم. والمجتهد غايتُه أنه أخطأ بترك واجب اعتقد أنه ليس واجباً، أو فعل محظوراً اعتقد أنه ليس محظوراً. ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يخالف هذا الحديث الصريح الصحيح بعد أن يبلغه، وهو حجة على من يُطلق من الحنفية والشافعية والحنبلية أن الإمام إذا ترك ما يعتقدُ المأموم وجوبه لم يصح اقتداؤه به!! فإن الاجتماع والائتلاف مما يجب رعايته وترك الخلاف المفضي إلى الفساد.

وقوله: «وعلى من مات منهم» ـ أي ونرى الصلاة على من مات من الأبرار والفجّار، وإن كان يُستثنى من هذا العموم البُغاةُ وقطّاع الطريق، وكذا قاتلُ نفسه، خلافاً لأبي يوسف، لا الشهيد، خلافاً لمالك والشافعي رحمهما الله، على ما عرف في موضعه. لكن الشيخ إنما ساق هذا لبيان أنّا لا نترك الصلاة على من مات من أهل البدع والفجور، لا للعموم الكلي.

ولكن المظهرون للإسلام قسمان: إما مؤمن، وإما منافق، فمن عُلم نفاقه لم تجز الصلاة عليه والاستغفار له، ومن لم يعلم ذلك منه صُلي عليه. فإذا علم شخص نفاق شخص لم يصلّ هو عليه، وصلى عليه من لم يعلم نفاقه، وكان عمر رضي الله عنه لا يصلي على من لم يصلّ عليه حُذيفة، لأنه كان في غزوة تبوك قد عَرف المنافقين، وقد نهى الله سبحانه وتعالى رسوله ﷺ عن الصلاة على المنافقين، وأخبر أنه لا يغفر لهم باستغفاره، وعلَّل ذلك بكفرهم بالله ورسوله. فمن كان مؤمناً بالله ورسوله لم يُنهَ عن الصلاة عليه، ولو كان له من الذنوب الاعتقادية البدعية أو العملية أو الفجورية ما له، بل قد أمره الله تعالى بالاستغفار للمؤمنين، فقال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩]. فأمره سبحانه بالتوحيد والاستغفار لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات، فالتوحيد أصل الدين، والاستغفار له وللمؤمنين كماله. فالدعاء لهم بالمغفرة والرحمة

---

(١) تقدم تخريجه.

وسائر الخيرات، إما واجب وإما مستحب، وهو على نوعين: عام خاص، أما العام فظاهر، كما في هذه الآية، وأما الدعاء الخاص، فالصلاةُ على الميت، فما من مؤمن يموت إلا وقد أمِر المؤمنون أن يصلوا عليه صلاةَ الجنازة، وهم مأمورون في صلاتهم عليه أن يدعوا له، كما روى أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء»[(١)].

[لا نشهد لأحد معين بجنة ولا نار إلا من أخبر عنه النبي ﷺ بأنه من أهل الجنة أو من أهل النار:]

قوله: (ولا ننزل أحداً منهم جنة ولا ناراً).

ش: يريد: أنا لا نقول عن أحد معين من أهل القبلة إنه من أهل الجنة أو من أهل النار، إلا من أخبر الصادقُ ﷺ أنه من أهل الجنة كالعشرة رضي الله عنهم[(٢)]. وإن كنا نقول: إنه لا بد أن يدخل النار من أهل الكبائر من شاء الله إدخاله النار، ثم يخرج منها بشفاعة الشافعين، ولكنا نقف في الشخص المعيَّن، فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم، لأن الحقيقة باطنة، وما مات عليه لا نُحيط به، لكن نرجو للمحسنين، ونخاف على المسيئين.

وللسلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال:

أحدها: أن لا يُشهد لأحد إلا للأنبياء، وهذا ينقل عن محمد ابن الحنفية، والأوزاعي.

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٣١٩٩)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٤٩٧)، والبيهقي في «سننه» (٤/ ٤٠)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٧٥٤)، وحسنه العلاّمة الألباني رحمه الله في «الإرواء» برقم (٧٣٢).

(٢) وهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقّاص، وسعيد بن زيد، وأبو عبيدة بن الجراح، رضي الله عنهم أجمعين.

والثاني: أنه يُشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه النص، وهذا قول كثير من العلماء وأهل الحديث.

والثالث: أنه يُشهد بالجنة لهؤلاء ولمن شهد له المؤمنون، كما في «الصحيحين»: أنه مر بجنازة، فأثنوا عليها بخير، فقال ﷺ: «وَجبتْ، ومُر بأخرى، فأثني عليها بشر، فقال: وجبت». وفي رواية كرر: «وجبت» ثلاث مرات، فقال عمر: يا رسول الله، ما وجبت فقال رسول الله ﷺ: «هذا أثنيتم عليه خيراً وجبتْ له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرّاً وجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض»(١). وقال ﷺ: «توشكون أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار»، قالوا: بمَ يا رسول الله؟ قال: «بالثناء الحسن والثناء السيِّئ»(٢). فأخبر أن ذلك مما يُعلم به أهل الجنة وأهل النار.

[لا نشهد على أحد من أهل القبلة بالكفر ما لم يظهر منه ذلك:]

قوله: (ولا نشهد عليهم بكفر ولا بشرك ولا بنفاق، ما لم يظهر منهم شيء من ذلك، ونذر سرائرهم إلى الله تعالى).

ش: لأنَّا قد أمِرنا بالحكم بالظاهر، ونُهينا عن الظن واتباع ما ليس لنا به علم. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [الحجرات: ١١]، الآية. وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞ﴾ [الحجرات: ١٢]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ٣٦﴾ [الإسراء: ٣٦].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١٣٦٧، ٢٦٤٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٩٤٩)، والنسائي في «سننه» (٤/ ٤٩ ـ ٥٠)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٨٦)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن ماجه في «سننه» برقم (٤٢٢١)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٤١٦)، من حديث أبي زهير الثقفي رضي الله عنه، وحسنه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (٣٤٠٠).

قوله: (ولا نرى السيف على أحد من أمة محمد ﷺ إلا من وجب عليه السيف).

ش: في «الصحيح» عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يحل دم امرىء مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيّب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»(١).

[وجوب طاعة ولي الأمر وإن جار إلا في المعصية:]

قوله: (ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عزَّ وجلَّ فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة).

ش: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ، أنه قال: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعصِ الأمير فقد عصاني»(٢).

وعن أبي ذر رضي الله عنه. قال: «إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً حبشياً مجدع الأطراف»(٣). وعند البخاري: «ولو

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٦٨٧٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٦٧٦)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٣٥٢)، والترمذي في «سننه» برقم (١٤٠٢)، والنسائي في «سننه» (٧/ ٩٠، ٩١)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٢٥٣٤)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٨٢، ٤٢٨، ٤٤٤، ٤٦٥)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٢٥١٧)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧١٣٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٨٣٥)، والنسائي في «سننه» (٧/ ١٥٤)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣، ٢٨٥٩)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٥٢، ٢٧٠، ٣١٣، ٥١١)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٢٤٥٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٨٣٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» =

لحبشيّ كأن رأسه زَبيبة»[(١)].

وفي «الصحيحين» أيضاً: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحبّ وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أُمِر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»[(٢)].

وعن حذيفة بن اليمان قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر، مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشرّ، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «نعم»، فقلت: هل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «نعم، وفيه دَخَنٌ»، قال: قلت: وما دَخنُه؟ قال: «قوم يَسْتَنُّونَ بغير سُنّتي، ويهدُون بغير هديي تَعرف منهم وتُنكر»، فقلت: هل بعد ذلك الخير من شرّ؟ قال: «نعم: دعاةٌ على أبواب جهنم. من أجابهم إليها قَذَفوه فيها» فقلت: يا رسول الله، صِفهم لنا؟ قال: «نعم، قوم من جِلدتنا، يتكلمون بألسنتنا»، قلت: يا رسول الله، فما ترى إذا أدركني ذلك؟ قال: «تلزمُ جماعة المسلمين، وإمامهم» فقلت: فإن لم يكن لهم جماعةٌ ولا إمام؟ قال: «فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تَعَضّ على أصل شجرة، حتى يدركك الموت وأنت على ذلك»[(٣)].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «من رأى

= برقم (١١٣)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٢٨٦٢)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٣٩١).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٦٩٣، ٦٩٦، ٧١٤٢)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٢٨٦٠)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١١٤)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٩٥٥، ٧١٤٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٨٣٩)، وأبو داود في «سننه» برقم (٢٦٢٦)، والترمذي في «سننه» برقم (١٧٠٧)، والنسائي في «سننه» (٧/ ١٦٠)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٢٨٦٤)، وأحمد في «المسند» (٢/ ١٧، ١٤٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٦٠٦، ٧٠٨٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٨٤٧)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٩٧٩).

من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات، فميتَتُه جاهلية»[(١)]. وفي رواية: «فقد خلع رِبْقةَ الإسلام من عنقه»[(٢)].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخِرَ منهما»[(٣)].

وعن عوف بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلُّون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم»، فقلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم بالسيف عند ذلك؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة ألا مَن ولي عليه والٍ، فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يداً من طاعته»[(٤)].

فقد دلّ الكتاب والسُّنَّة على وجوب طاعة أولي الأمر، ما لم يأمروا بمعصية، فتأمل قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] ـ كيف قال: «وأطيعوا الرسول»، ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم؟ لأن أولي الأمر لا يُفردون بالطاعة، بل يُطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله. وأعاد الفعل مع الرسول لأن من يطع الرسول فقد أطاع الله، فإن الرسول لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم في ذلك، وأما وليّ الأمر فقد يأمر بغير طاعة الله، فلا يُطاع إلا فيما هو طاعةٌ لله ورسوله.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٧٠٥٣، ٧٠٥٤، ٧١٤٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٨٤٩)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٧٥، ٢٩٧، ٣١٠)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٢٤١).

(٢) قطعة من حديث طويل أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ١٣٠، ٢٠٢)، من حديث الحارث الأشعري رضي الله عنه وليس من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده صحيح، وانظر: «صحيح الترغيب والترهيب» برقم (٥٥٣).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٨٥٣).

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٨٥٥)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٢٤، ٢٨)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٤٥٨٩)، والبيهقي في «سننه» (٨/ ١٥٨)، والبخاري في «التاريخ» (٤/ ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢/ ٥٠٩ـ ٥١٠).

وأما لزوم طاعتهم وإن جارُوا، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفيرُ السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلَّطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهادُ في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى: ٣٠]. وقال تعالى: ﴿أَوَ لَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ﴾ [آل عمران: ١٦٥]. وقال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء: ٧٩]. وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّى بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾﴾ [الأنعام: ١٢٩]. فإذا أراد الرعية أن يتخلَّصوا من ظلم الأمير الظالم، فليتركوا الظلم.

وعن مالك بن دينار: أنه جاء في بعض كتب الله: «أنا الله مالكُ الملك، قلوب الملوك بيدي، فمن أطاعني جعلتُهم عليه رحمةً، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمةً، فلا تشغلوا أنفسكم بسب الملوك، لكن توبوا أعطفهم عليكم»(١).

[اتباع النبي ﷺ وصحابته ومن تبعهم هو سبيل الهدى والنجاة:]

قوله: (ونتَّبع السُّنَّة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة).

ش: السُّنَّة: طريقة الرسول ﷺ، والجماعة: جماعة المسلمين، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين. فاتباعهم هدى، وخلافهم ضلال. قال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١]. وقال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ

(١) هذا من الإسرائيليات، وقد رفعه بعضهم إلى النبي ﷺ ولا يصح، رواه الطبراني في «الأوسط» كما في «المجمع» (٥/ ٢٤٩)، وإسناده ضعيف جدًّا فيه إبراهيم بن راشد: متروك.

﴿ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥]. وقال تعالى: ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ٥٤﴾ [النور: ٥٤]. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٥٣﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٥﴾ [آل عمران: ١٠٥]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ١٥٩﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وثبت في «السنن» الحديث الذي صححه الترمذي، عن العِرباض بن سارية، قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً بليغةً، ذَرَفتْ منها العيون، ووَجِلتْ منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظةُ مُوَدِّع؟ فماذا تعهدُ إلينا؟ فقال: «أوصيكم بالسمع والطاعة، فإنه من يَعشْ منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومُحدَثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»(١).

وقال ﷺ: «إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملَّة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملَّة، يعني الأهواء، كلها في النار إلا واحدةً، وهي الجماعة»(٢). وفي رواية: قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال:

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٦٠٧)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٣، ٤٤)، والدارمي في «سننه» (١/ ٤٤ ـ ٤٥)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١٢٦ ـ ١٢٧)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٥)، والآجري في «الشريعة» (ص٤٦، ٤٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ٤)، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «الإرواء» برقم (٢٤٥٥).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٢/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٢٤١)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١٠٢)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٢٨)، واللالكائي في=

«ما أنا عليه وأصحابي»[(١)] فبيَّن ﷺ أن عامة المختلفين هالكون من الجانبين، إلا أهل السُّنَّة والجماعة.

وما أحسن قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، حيث قال: من كان منكم مستنًّا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا أفضل هذه الأمة، أبرَّها قلوباً، وأعمقها علماً وأقلَّها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم[(٢)]. وسيأتي لهذا المعنى زيادة بيان إن شاء الله تعالى، عند قول الشيخ: ونرى الجماعة حقّاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً.

[حب أهل العدل من كمال الإيمان:]

قوله: (ونحب أهل العدل والأمانة، ونبغض أهل الجور والخيانة).

ش: وهذا من كمال الإيمان وتمام العبودية، فإن العبادة تتضمن كمال المحبة ونهايتها، وكمال الذل ونهايته. فمحبة رسل الله وأنبيائه وعباده المؤمنين من محبة الله، وإن كانت المحبة التي لله لا يستحقها غيره، فغير الله يُحَب في الله، لا مع الله، فإن المحب يحب ما يحب محبوبُه، ويبغض ما يبغض، ويوالي من يواليه، ويعادي من يعاديه، ويرضى لرضائه، ويغضب لغضبه، ويأمر بما يأمر به، وينهى عما ينهى عنه، فهو موافق لمحبوبه في كل حال. والله تعالى يحب المحسنين. ويحب المتقين، ويحب التوابين، ويحب المتطهرين، ونحن نحب من أحبَّه الله.

= «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ٢٣/ ١)، من حديث معاوية رضي الله عنه، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» برقم (٢٠٤).

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢٦٤١)، وحسنه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن الترمذي» برقم (٢١٢٩).

(٢) أخرجه ابن عبد البرّ في «جامع بيان العلم وفضله» برقم (١٨١٠) بنحوه.

والله لا يحب الخائنين، ولا يحب المفسدين، ولا يحب المستكبرين، ونحن لا نحبهم أيضاً، ونبغضهم، موافقةً له سبحانه وتعالى.

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، ومن كان يحبُّ المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد أن أنقذه الله منه، كما يكره أن يُلقى في النار»(١).

فالمحبة التامة مستلزمة لموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه، وولايته، وعداوته. ومن المعلوم أن من أحب الله المحبة الواجبة فلا بد أن يبغض أعداءه، ولا بد أن يحب ما يحبه من جهادهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ۝٤﴾ [الصف: ٤].

والحب والبغض بحسب ما فيهما من خصال الخير والشر، فإن العبد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة، والحبِّ والبغض، فيكون محبوباً من وجه ومبغوضاً من وجه، والحكم للغالب. وكذلك حكم العبد عند الله، فإن الله قد يحب الشيء من وجه ويكرهه من وجه آخر، كما قال ﷺ، فيما يَرْوي عن ربه عزَّ وجلَّ: «وما تردَّدْتُ في شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموتَ، وأنا أكره مساءَته، ولا بد له منه»(٢).

فبيّن أنه يتردد، لأن التردد تعارُض إرادتين، وهو سبحانه يحب ما يحب عبده المؤمن، ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموت فهو يكرهه، كما قال: «وأنا أكره مساءته»، وهو سبحانه قضى بالموت فهو يريد كونه، فسمى

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١٦، ٢١، ٦٠٤١، ٦٩٤١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٤٣)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦٢٦)، والنسائي في «سننه» (٨/ ٩٤، ٩٦)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٠٣٣)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٠٣، ١٧٢، ١٧٤، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٧٥، ٢٨٨)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه.

ذلك ترددا، ثم بيَّن أنه لا بد من وقوع ذلك، إذْ هو يفضي إلى ما أحب منه.

[ما اشتبه علينا علمه نكله إلى الله:]

قوله: (ونقول: الله أعلم، فيما اشتبه علينا علمه).

ش: تقدم في كلام الشيخ رحمه الله أنه ما سَلم في دينه إلا من سلَّم لله عزَّ وجلَّ ولرسوله ﷺ، وردَّ علم ما اشتبه عليه إلى عالمه. ومن تكلم بغير علم فإنما يتبع هواه، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ۝٣ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۝٤﴾ [الحج: ٣، ٤] وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ۝٣٥﴾ [غافر: ٣٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٣٣﴾ [الأعراف: ٣٣]. وقد أمر الله نبيه ﷺ أن يَرُد علم ما لم يعلم إليه، فقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟ ۖ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٢٦] ﴿قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ [الكهف: ٢٢]. وقد قال ﷺ، لما سئل عن أطفال المشركين: «الله أعلم بما كانوا عاملين»[1].

وقال عمر رضي الله عنه: اتهموا الرأي في الدين، فلو رأيتني يوم أبي

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١٣٨٤، ٦٥٩٩، ٦٦٠٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٥٩)، والنسائي في «سننه» (٢/ ٥٨)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٦٦، ٣٩٣، ٤٧١، ٥١٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١٣٨٣، ٦٥٩٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٢٦٠)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧١١)، والنسائي في «سننه» (٢/ ٥٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

جندل، فلقد رأيتُني وإِني لأرُدُّ أمرَ رسول الله ﷺ برأيي، فأجتهد ولا آلو، وذلك يومَ أبي جندل، والكتاب يُكتب، وقال: اكتب ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾، قال: اكتب باسمك اللّهم، فرضي رسول الله ﷺ، وكتبَ وأبَيْتُ، فلقال: «يا عمر تَراني قد رضيتُ وتأبى؟»[1].

وقال أيضاً رضي الله عنه: السُّنَّة ما سنَّه الله ورسوله ﷺ، لا تجعلوا خطأ الرأي سُنَّةً للأمة.

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: أيّ أرض تُقلُّني، وأي سماء تُظلُّني، إِنْ قلت في آية من كتاب الله برأيي، أو بما لا أعلم.

وذكر الحسن بن علي الحُلواني، حدثنا عارم، حدثنا حمّاد بن زيد، عن سعيد بن أبي صَدقة، عن ابن سيرين قال: لم يكن أحدٌ أهيبَ لما لا يعلم من أبي بكر، ولم يكن بعد أبي بكر أهيبُ لما لا يعلم من عمر رضي الله عنه، وإِن أبا بكر نزلتْ به قضيةٌ، فلم يجد في كتاب الله منها أصلاً، ولا في السُّنَّة أثراً، فاجتهد برأيه، ثم قال: هذا رأيي، فإِن يكن صواباً فمن الله، وإِن يكن خطأً فمني، وأستغفر الله.

[تواتر المسح على الخفين:]

قوله: (ونرى المسح على الخفين، في السفر والحضر، كما جاء في الأثر).

ش: تواترت السُّنَّة عن رسول الله ﷺ بالمسح على الخفين وبغسل

---

(١) أخرجه الطبراني في «معجمه الكبير» (١/ ٥/ ١)، وابن حزم في «الأحكام» (٦/ ٤٦)، ورجاله ثقات غير فضالة بن مبارك فهو مدلّس كما في «التقريب» وقد عنعن.
وحديث صلح الحديبية أخرجه البخاري في «صحيحه» مطولاً برقم (٢٧٣١، ٢٧٣٢).
وأخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٤١٨٩)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٧٨٥) (٩٥)، من حديث سهل بن حنيف رضي الله عنه أنه قال بصفين: أيها الناس اتهموا رأيكم، والله لقد رأيتني يوم أبي جندل، ولو أني أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ لرددته.

الرجلين، والرافضةُ تخالف هذه السُّنَّة المتواترة، فيقال لهم: الذين نقلوا عن النبي ﷺ الوضوء قولاً وفعلاً، والذين تعلموا الوضوء منه توضؤوا على عهده وهو يراهم ويقرهم، ونقلوه إلى مَن بعدَهم ـ: أكثر عدداً من الذين نقلوا لفظ هذه الآية. فإن جميع المسلمين كانوا يتوضؤون على عهده، ولم يتعلموا الوضوء إلا منه، فإن هذا العمل لم يكن معهوداً عندهم في الجاهلية، وهم قد رأوه يتوضأ ما لا يحصي عدده إلا الله تعالى، ونقلوا عنه ذِكر غسل الرجلين في ما شاء الله من الحديث، حتى نقلوا عنه من غير وجه، في كتب الصحيح وغيرها، أنه قال: «ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار»[1].

مع أن الفرض إذا كان مسحَ ظاهر القدم، كان غَسلُ الجميع كلفة لا تدعو إليها الطباع، كما تدعو الطباع إلى طلب الرياسة والمال، فلو جاز الطعن في تواتر صفة الوضوء، لكان في نقل لفظ آية الوضوء أقربَ إلى الجواز، وإذا قالوا: لفظ الآية ثبت بالتواتر الذي لا يمكن فيه الكذب ولا الخطأ، فثبوت التواتر في نقل الوضوء عنه أولى وأكمل، ولفظ الآية لا يخالف ما تواتر من السُّنَّة، فإن المسح كما يطلق ويراد به الإصابة ـ كذلك يطلق ويراد به الإسالة، كما تقول العرب: تَمسَّحتُ للصلاة، وفي الآية ما يدل على أنه لم يرد بمسح الرجلين المسح الذي هو قسيم الغَسل، بل المسحَ الذي الغَسلُ قسمٌ منه، فإنه قال: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، ولم يقل: إلى الكعاب، كما قال: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، فدل على أنه ليس في

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في المسند (٤/ ١٩١)، وابن خزيمة في «صحيحه» برقم (١٦٣)، والدارقطني في «سننه» (١/ ٩٥)، والبيهقي في «سننه» (١/ ٧٠)، من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي رضي الله عنه، وإسناده صحيح. وأخرجه دون قوله: «وبطون الأقدام» البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٦٠، ٩٦، ١٦٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٤١)، وأبو داود في «سننه» برقم (٩٧)، والنسائي في «سننه» (١/ ٧٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ١٩٣، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١١، ٢٢٦)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.
وفي الباب عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم.

كل رجْل كعب واحد، كما في كل يد مرفقٌ واحد، بل في كل رجْل كعبان، فيكون تعالى قد أمر بالمسح إِلى العظمين الناتئين، وهذا هو الغَسل، فإِن من يمسح المسحَ الخاص يجعل المسحَ لظهور القدمين، وجعل الكعبين في الآية غايةً يردُّ قولهم. فدعواهم أن الفرض مسحُ الرجلين إِلى الكعبين، اللذين هما مجتمع الساق والقدم عند معقد الشِّراك ـ مردود بالكتاب والسُّنَّة.

وفي الآية قراءتان مشهورتان: النصب والخفض، وتوجيه إِعرابهما مبسوط في موضعه. وقراءة النصب نص في وجوب الغَسل، لأن العطف على المحل إِنما يكون إِذا كان المعنى واحداً، كقوله:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وليس معنى: مسحت برأسي ورجلي ـ وهو معنى: مسحت رأسي ورجلي، بل ذكر الباء يفيد معنى زائداً على مجرد المسح، وهو إِلصاق شيء من الماء بالرأس، فتعين العطف على قوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ﴾. فالسُّنَّة المتواترة تقضي على ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن، فإِن الرسول بيَّن للناس لفظَ القرآن ومعناه. كما قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يُقرئوننا القرآن: عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما: أنهم كانوا إِذا تعلموا من النبي ﷺ عشرَ آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا معناها. وفي ذكر المسح في الرجلين تنبيهٌ على قلّة الصبّ في الرجلين، فإِن السرف يُعتاد فيهما كثيراً. والمسألة معروفة، والكلام عليها في كتب الفروع.

[الحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين إِلى يوم القيامة:]

قوله: (والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين، برِّهم وفاجرهم، إِلى قيام الساعة، لا يبطلهما شيء ولا ينقضهما).

ش: يشير الشيخ رحمه الله إِلى الرد على الرافضة، حيث قالوا: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج الرضى من آل محمد، وينادي منادٍ من السماء: اتبعوه!! وبطلان هذا القول أظهر من أن يُستدلّ عليه بدليل. وهم شرطوا في الإِمام أن يكون معصوماً، اشتراطاً، من غير دليل! بل في «صحيح

مسلم» عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، [وتصلُّون عليهم] ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم»، قال: قلت: يا رسول الله، أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا مَن ولي عليه والٍ فرآه، يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزِعنَّ يداً من طاعته»(١).

وقد تقدم بعض نظائر هذا الحديث في الإمامة. ولم يقل: إن الإمام يجب أن يكون معصوماً. والرافضة أخسر الناس صفقةً في هذه المسألة، لأنهم جعلوا الإمام المعصوم هو الإمام المعدومَ، الذي لم ينفعهم في دين ولا دنيا!! فإنهم يدعون أنه الإمام المنتظر، محمد بن الحسن العسكري، الذي دخل السرْداب في زعمهم، سنة ستين ومائتين، أو قريباً من ذلك بسامُرَّا! وقد يقيمون هناك دابةً، إما بغلةً وإما فرساً، ليركبها إذا خرج! ويقيمون هناك في أوقات عَينُوا فيها من ينادي عليه بالخروج. يا مولانا، اخرج! يا مولانا، اخرج! ويَشهرون السلاح، ولا أحد هناك يقاتلهم! إلى غير ذلك من الأمور التي يضحك عليهم منها العقلاء!!.

وقوله: «مع أولي الأمر برّهم وفاجرهم» لأن الحج والجهاد فرضان يتعلقان بالسفر، فلا بد من سائس يسوس الناس فيهما، ويقاوِمُ العدو، وهذا المعنى كما يحصل بالإمام البَرّ يحصل بالإمام الفاجر.

[الإيمان بالكرام الكاتبين:]

قوله: (ونؤمن بالكرام الكاتبين، فإن الله قد جعلهم علينا حافظين).

ش: قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ۝١٢﴾ [الانفطار: ١٠ـ ١٢] وقال تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ

(١) تقدم تخريجه.

﴿ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۝١٨﴾ [ق: ١٧، ١٨].

وقال تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]. وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ۝٨٠﴾ [الزخرف: ٨٠].

وقال تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٢٨﴾ [الجاثية: ٢٨]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يونس: ٢١].

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر، فيصعد إليه الذين كانوا فيكم، فيسألهم، والله أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: أتيناهم وهم يصلون، وفارقناهم وهم يصلون»(١).

وفي الحديث الآخر: «إن معكم من لا يفارقكم إلا عند الخلاء وعند الجماع، فاستحيُوهم، وأكرموهم»(٢).

جاء في التفسير: اثنان عن اليمين وعن الشمال، يكتبان الأعمال، صاحب اليمين يكتب الحسنات، وصاحب الشمال يكتب السيئات، ومَلكان آخران يحفظانه ويحرسانه، واحد من ورائه، وواحد أمامه، فهو بين أربعة أملاك بالنهار، وأربعة آخرين بالليل، بدلاً، حافظان وكاتبان، وقال عكرمة عن ابن عباس: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، قال: ملائكةٌ يحفظونه من بين يديه ومن خلفه، فإذا جاء قَدَرُ الله خَلَّوْا عنه(٣).

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢٨٠٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والتعري فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط وحين يفضي الرجل إلى أهله، فاستحيوهم وأكرموهم» وإسناده ضعيف كما قال العلّامة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن الترمذي» برقم (٥٢٩)، وفي «الضعيفة» برقم (٢٢٤١).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» برقم (٢٠٢١٦، ٢٠٢١٧).

وروى مسلم والإمام أحمد عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا وقد وُكل به قرينُه من الجن، وقرينُه من الملائكة»، قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: «وإياي، لكن الله أعانني عليه فأسلَمَ، فلا يأمرني إلا بخير»[(١)]. الرواية بفتح الميم من «فأسلمَ» [ومن رواه «فأسلمُ» برفع الميم ـ فقد حرَّف لفظه. ومعنى «فأسلم»]، أي: فاستسلم وانقاد لي، في أصح القولين، ولهذا قال: «فلا يأمرني إلا بخير»، ومن قال: إن الشيطان صار مؤمناً ـ فقد حرَّف معناه، فإن الشيطان لا يكون مؤمناً. ومعنى: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١] ـ قيل: حفظهم له من أمر الله، أي الله أمرهم بذلك، يشهد لذلك قراءة من قرأ: يحفظونه بأمر الله.

ثم قد ثبت بالنصوص المذكورة أن الملائكة تكتب القول والفعل. وكذلك النية، لأنها فعل القلب، فدخلت في عموم ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الانفطار: ١٢]. ويشهد لذلك قوله ﷺ: «قال الله عزَّ وجلَّ: إذا همَّ عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها عليه سيئةً، وإذا هم عبدي بحسنة فلم يعملها فاكتبوها له حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشراً»[(٢)].

وقال رسول الله ﷺ: «قالت الملائكة: ذاك عبد يريد أن يعمل سيئةً، وهو أبصرُ به، فقال: ارقُبُوه، فإن عملها فاكتبوها بمثلها، وإن تركها فاكتبوها له حسنة، إنما تركها من جَرَّائي»[(٣)] خرجاهما في «الصحيحين» واللفظ لمسلم.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٨١٤)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٨٥)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٣٠٦)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٥٠١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٢٨)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٠٧٣)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٤٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٢٩)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣١٥) ولم أجده في «صحيح البخاري» بهذا اللفظ.

[الإيمان بملك الموت:]

قوله: (ونؤمن بملك الموت، الموكل بقبض أرواح العالمين).

ش: قال تعالى: ﴿۞ قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾﴾ [السجدة: ١١]. ولا تعارض هذه الآية قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢] ـ: لأن مَلك الموت يتولى قبضَها واستخراجها، ثم يأخذها منه ملائكة الرحمة أو ملائكة العذاب، ويتولَّونها بعدَه، كل ذلك بإذن الله وقضائه وقدره، وحُكمه وأمره، فصحَّتْ إضافة التوفي إلى كل بحسبه.

[البحث في الروح والنفس:]

وقد اختُلف في حقيقة النفس ما هي؟ وهل هي جزء من أجزاء البدن؟ أو عرَض من أعراضه؟ أو جسم مساكن له مودَع فيه؟ أو جوهر مجرد؟ وهل هي الروح أو غيرها؟ وهل الأمَّارة، و[هل] اللوّامة، والمطمئنة ـ نفس واحدةٌ، أم هي ثلاثة أنفس؟ وهل تموت الروح، أو الموت للبدن وحده؟ وهذه المسألة تحتمل مجلداً، ولكن أشيرُ إلى الكلام عليها مختصراً، إن شاء الله تعالى.

فقيل: الروح قديمة، وقد أجمعت الرسل على أنها محدَثة مخلوقة مصنوعة مربوبة مدبَّرة. وهذا معلوم بالضرورة من دينهم، أن العالم محدَث، ومضى على هذا الصحابة والتابعون حتى نبغتْ نابغةٌ ممن قصر فهمه في الكتاب والسُّنَّة، فزعم أنها قديمة، واحتج بأنها من أمر الله، وأمرُه غير مخلوق! وبأن الله أضافها إليه بقوله: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]، وبقوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ [الحجر: ٢٩]، كما أضاف إليه علمه وقدرته وسمعَه وبصره ويدَه. وتوقف آخرون.

واتفق أهل السُّنَّة والجماعة أنها مخلوقة. وممن نقل الإجماعَ على ذلك: محمدُ بن نصر المرْوَزي، وابن قُتيبة وغيرهما. ومن الأدلة على أن الروح مخلوقة، قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٨، والزمر: ٦٢]، فهذا عامّ لا تخصيص فيه بوجه مّا، ولا يدخل في ذلك صفاتُ الله تعالى، فإنها داخلةٌ في مسمى اسمه .فالله تعالى هو الإله الموصوف بصفات الكمال، فعلمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره وجميع صفاته ـ داخل في مسمى اسمه فهو سبحانه بذاته وصفاته الخالقُ، وما سواه مخلوق، ومعلومٌ قطعاً أن الروح ليس هي الله، ولا صفةً من صفاته، وإنما هي من مصنوعاته. ومنها قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴿١﴾﴾ [الدهر: ١]. وقوله تعالى لزكريا: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩]. والإنسان اسم لروحه وجسده، والخطاب لزكريا، لروحه وبدنه، والروح توصف بالوفاة والقبض [والإمساك] والإرسال، وهذا شأن المخلوق المحدَث. وأما احتجاجُهم بقوله: ﴿مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥] ـ فليس المراد هنا بالأمر الطلب، بل المراد به المأمور، والمصدر يُذكر ويراد به اسمُ المفعول، وهذا معلوم مشهور.

وأما استدلالهم بإضافتها إليه بقوله: ﴿مِن رُّوحِى﴾ [الحجر: ٢٩] ـ فينبغي أن يُعلم أن المضاف إلى الله نوعان:

صفاتٌ لا تقوم بأنفسها، كالعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر، فهذه إضافة صفة إلى الموصوف بها، فعلمه وكلامه وقدرته وحياته صفاتٌ له، وكذا وجهه ويدُه سبحانه.

والثاني: إضافةُ أعيان منفصلة عنه، كالبيت والناقة والعبد والرسول والروح، فهذه إضافةُ مخلوق إلى خالقه، لكن إضافةٌ تقتضي تخصيصاً وتشريفاً، يتميز بها المضاف عن غيره.

واختُلف في الروح: هل هي مخلوقة قبل الجسد أم بعده؟ وقد تقدم عند ذكر الميثاق الإشارةُ إلى ذلك.

واختلف في الروح: ما هي؟ فقيل: هي جسم، وقيل: عرَض، وقيل:

لا ندري ما الروح، أجوهر أم عرض؟ وقيل: ليس الروح شيئاً أكثر من اعتدال الطبائع الأربع، وقيل: هي الدم الصافي الخالص من الكُدرة والعفونات، وقيل: هي الحرارة الغريزية، وهي الحياة، وقيل: [هو] جوهر بسيط منبثّ في العالم كله من الحيوان، على جهة الإعمال له والتدبير، [وهي] على ما وصفت من الانبساط في العالم، غير منقسمة الذات والبِنية، وأنها في كل حيوان العالم بمعنى واحد لا غير، وقيل: النفس هي النسيم الداخل والخارج بالتنفس، وقيل غير ذلك.

وللناس في مسمى الإنسان: هل هو الروح فقط، أو البدن فقط، أو مجموعهما، أو كل منهما؟ وهذه الأقوال الأربعة لهم في كلامه: هل هو اللفظ، أو المعنى فقط، أو هما، أو كل منهما؟ فالخلاف بينهما في الناطق ونطقه. والحق: أن الإنسان اسمٌ لهما، وقد يطلق على أحدهما بقرينة، وكذا الكلام.

والذي يدل عليه الكتاب والسُّنَّة وإجماعُ الصحابة وأدلةُ العقل: أن النفس جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس، وهو جسم نوراني عُلوي، خفيف حي متحرك، ينفذ في جوهر الأعضاء، ويسري فيها سريان الماء في الورد، وسريان الدهن في الزيتون، والنار في الفحم. فما دامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف، بقي ذلك الجسم اللطيف سارياً في هذه الأعضاء، وأفادها هذه الآثار، من الحسّ والحركة الإرادية، وإذا فسدتْ هذه، بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها، وخرجت عن قبول تلك الآثار، فارق الروح البدن، وانفصل إلى عالم الأرواح.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، الآية. ففيها الإخبار بتوفّيها وإمساكها وإرسالها.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ففيها بسط الملائكة أيديهم لتناولها، ووصفها بالإخراج والخروج، والإخبار بعذابها ذلك اليوم، والإخبار عن مجيئها إلى ربها.

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، الآية. ففيها الإخبار بتوفي النفس بالليل، وبعثها إلى أجسادها بالنهار، وتوفي الملائكة لها عند الموت.

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴿٣٠﴾﴾ [الفجر: ٢٧ـ ٣٠]. ففيها وصفُها بالرجوع والدخول والرضى.

وقال ﷺ: «إن الروح إذا قبض تبعه البصر»(١). ففيه وصفُه بالقبض، وأن البصر يراه.

وقال ﷺ في حديث بلال: «قبضَ أرواحكم وردَّها عليكم»(٢).

وقال ﷺ: «نَسمة المؤمن طائرٌ يعلق في شجر الجنة»(٣).

وسيأتي في الكلام على عذاب القبر أدلة كثيرة من خطاب ملك الموت لها، وأنها تخرج تسيل كما تسيل القطرة مِن فيِّ السقاء، وأنها تصعد ويوجد منها من المؤمن كأطيب ريح، ومن الكافر كأنتن ريح، إلى غير ذلك، من

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٩٢٠)، وأبو داود في «سننه» برقم (٣١١٨)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٤٥٤)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٢٩٧)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٥٩٥، ٧٤٧١)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٣٩)، والنسائي في «سننه» (٢/ ١٠٦)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٣٠٧)، من حديث أبي قتادة رضي الله عنه قال: سرنا مع النبي ﷺ ليلة، فقال بعض القوم: لو عرست بنا يا رسول الله، قال: «أخاف أن تناموا عن الصلاة» قال بلال: أنا أوقظكم، فاضطجعوا، وأسند بلال ظهره إلى راحلته، فغلبته عيناه فنام، فاستيقظ النبي ﷺ وقد طلع حاجب الشمس، فقال: «يا بلال أين ما قلت؟» قال: ما ألقيت عليّ نومة مثلها قط، قال: «إن الله قبض أرواحكم حين شاء، وردّها عليكم حين شاء».

(٣) أخرجه النسائي في «سننه» (٤/ ١٠٨)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٢٧١)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦٠)، من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه بلفظ: «إنما نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه» وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (٣٤٤٦).

الصفات. وعلى ذلك أجمع السلف ودل العقل، وليس مع من خالف سوى الظنون الكاذبة، والشبه الفاسدة، التي لا يعارَض بها ما دل عليه نصوصُ الوحي والأدلة العقلية.

[اختلاف الناس في مسمى النفس والروح:]

وأما اختلاف الناس في مسمى النفس والروح: هل هما متغايران، أو مسمّاهما واحد؟ فالتحقيق: أن النفس تطلق على أمور، وكذلك الروح، فيتحد مدلولهما تارةً، ويختلف تارةً. فالنفس تطلق على الروح، ولكن غالب ما يسمّى نفساً إذا كانت متصلةً بالبدن، وأما إذا أخذت مجردةً فتسمية الروح أغلب عليها. ويطلق على الدم، ففي الحديث: «ما لا نفس له سائلةً لا ينجس الماء إذا مات فيه»(١).

والنفس: العين، يقال: أصابت فلاناً نفس، أي عين. والنفس: الذات، ﴿فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، ونحو ذلك. وأما الروح فلا يطلق على البدن، لا بانفراده، ولا مع النفس. وتطلق الروح على القرآن، وعلى جبرائيل، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]. ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣]. ويطلق الروح على الهواء المتردد في بدن الإنسان أيضاً. وأما ما يؤيدُ الله به أولياءَه، فهي روح أخرى، كما قال تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وكذلك القُوى التي في البدن، فإنها أيضاً تسمى أرواحاً، فيقال: الروح الباصر، والروح السامع، والروح الشامُّ.

---

(١) لا أصل له، وإنما هو من كلام الفقهاء.
وأخرج الدارقطني في «سننه» (١/ ٣٧)، والبيهقي في «سننه» (٢/ ٢٥٣)، من حديث سلمان الفارسي أن رسول الله ﷺ قال له: «يا سلمان كلّ طعام وشراب وقعت فيه دابة لها دم، فماتت فيه فهو حلال أكله وشربه ووضوؤه». وإسناده ضعيف فيه سعيد بن أبي سعيد الزبيدي وهو مجهول، وعلي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف.

ويطلق الروح على أخص من هذا كله، وهو: قوة المعرفة بالله والإنابة إليه ومحبته وانبعاث الهمة إلى طلبه وإرادته. ونسبة هذا الروح إلى الروح، كنسبة الروح إلى البدن، فالعلم روح، والإحسان روح، والمحبة روح، والتوكل روح، والصدق روح، والناس متفاوتون في هذه الأرواح: فمن الناس من تغلب عليه هذه الأرواح فيصير روحانياً، ومنهم من يَفقدها أو أكثرَها فيصير أرضيّاً بهميّاً. وقد وقع في كلام كثير من الناس أن لابن آدم ثلاث أنفس: مطمئنة، ولوّامة، وأمَّارة، قالوا: وإن منهم من تغلب عليه هذه، ومنهم من تغلب عليه هذه، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾﴾ [الفجر: ٢٧]. ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴿٢﴾﴾ [القيامة: ٢]. ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

والتحقيق: أنها نفسٌ واحدة، لها صفات، فهي أمّارة بالسوء، فإذا عارضها الإيمان صارت لوّامةً، تفعل الذنب ثم تلوم صاحبها، وتلوم بين الفعل والترك، فإذا قوي الإيمان صارت مطمئنةً. ولهذا قال النبي ﷺ: «من سرّته حسنتُه وساءته سيئتُه فهو مؤمن»[(١)]. مع قوله: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»[(٢)]، الحديث.

واختلف الناس: هل تموت الروح أم لا؟ فقالت طائفة: تموت، لأنها نفس، وكل نفس ذائقة الموت، وقد قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦ـ ٢٧]. وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

قالوا: وإذا كانت الملائكة تموت، فالنفوس البشرية أولى بالموت.

وقال آخرون: لا تموت الأرواح، فإنها خُلقت للبقاء، وإنما تموت

---

(١) قطعة من حديث أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢١٦٥)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١١٤)، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن الترمذي» برقم (١٧٥٨).

(٢) تقدم تخريجه.

الأبدان. قالوا: وقد دل على ذلك الأحاديثُ الدالة على نعيم الأرواح وعذابها بعد المفارقة إلى أن يرْجعها الله في أجسادها.

والصواب أن يقال: موت النفوس هو مفارقتُها لأأسادها وخروجُها منها، فإن أريد بموتها هذا القدر، فهي ذائقة الموت، وإن أريد أنها تعدم وتفنى بالكلية، فهي لا تموت بهذا الاعتبار، بل هي باقية بعد خلقها في نعيم أو في عذاب، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وقد أخبر سبحانه أن أهل الجنة: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، وتلك الموتةُ هي مفارقة الروح للجسد. وأما قول أهل النار: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة:٢٨] ـ فالمراد: أنهم كانوا أمواتاً وهم نُطَف في أصلاب آبائهم وفي أرحام أمهاتهم، ثم أحياهم بعد ذلك، ثم أماتهم، ثم يحييهم يوم النشور، وليس في ذلك إماتة أرواحهم قبل يوم القيامة، وإلا كانت ثلاثَ مَوْتَات. وصعقُ الأرواح عند النفخ في الصور لا يلزم منه موتُها، فإن الناس يُصعقون يوم القيامة إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، وليس ذلك بموت. وسيأتي ذكر ذلك، إن شاء الله تعالى. وكذلك صَعْق موسى عليه السلام لم يكن موتاً، والذي يدل عليه أن نفخة الصعق ـ والله أعلم ـ موت كل من لم يذق الموت قبلها من الخلائق، وأما من ذاق الموت، أو لم يُكتب عليه الموتُ من الحور والولدان وغيرهم، فلا تدل الآية على أنه يموت موتةً ثانية . والله أعلم.

[الإيمان بعذاب القبر ونعيمه:]

قوله: (وبعذاب القبر لمن كان له أهلاً، وسؤال مُنكرٍ ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه، على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة رضوان الله عليهم. والقبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النيران).

ش: قال تعالى: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۚ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٥، ٤٦].

وقال تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَـٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴿٤٥﴾ يَوْمَ لَا يُغْنِى عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٦﴾ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الطور: ٤٥ـ ٤٧]. وهذا يحتمل أن يُراد به عذابهم بالقتل وغيره في الدنيا، وأن يُراد به عذابهم في البرزَخ، وهو أظهر، لأن كثيراً منهم مات ولم يعذَّب في الدنيا، أو المراد أعم من ذلك.

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: كنا في جنازة في بَقِيع الغَرْقَد، فأتانا النبي ﷺ، فقعد وقعدنا حوله، كأنّ على رؤوسنا الطير، وهو يُلحَد له، فقال: «أعوذ بالله من عذاب القبر»، ثلاث مرات، ثم قال: «إن العبد [المؤمن] إذا كان في إقبال من الآخرة وانقطاع من الدنيا، نزلت إليه الملائكة، كأن على وجوههم الشمس، معهم كفنٌ من أكفان الجنة، وحَنوط من حنوط الجنة، فجلسوا منه مَدَّ البصر، ثم يجيء ملك الموت حتى يجلس عند رأسه، فيقول: يا أيتها النفسُ الطيبة، اخرجي إلى مغفرة من الله ورضوان»، قال: «فتخرج تسيل كما تسيل القطرةُ من فيِّ السقاء، فيأخذها، فإذا أخذها لم يَدَعوها في يده طَرفة عين، حتى يأخذوها فيجعلوها في ذلك الكفن وذلك الحَنوط، ويخرج منها كأطيب نفحة مسك وُجدت على وجه الأرض، قال: فيصعدون بها، فلا يمرون بها، يعني على ملأ من الملائكة، إلا قالوا: ما هذه الروح الطيبة؟ فيقولون: فلان ابن فلان، بأحسن أسمائه التي كانوا يسمونه بها في الدنيا، حتى ينتهوا بها إلى السماء، فيستفتحون له، فيُفتح له، فيشيعه من كل سماء مقربُوها، إلى السماء التي تليها، حتى ينتهي بها إلى السماء التي فيها الله، فيقول الله عزَّ وجلَّ: اكتبوا كتاب عبدي في عليين، وأعيدوه إلى الأرض، فإني منها خلقتهم، وفيها أعيدهم، ومنها أخرجهم تارةً أخرى، قال: فتُعاد روحه في جسده، فيأتيه ملكان، فيجلسانه، فيقولان له: من ربُّك؟ فيقول: ربي الله، فيقولان له: ما دينُك؟ فيقول: ديني

الإسلام، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله، فيقولان له: ما علمك؟ فيقول: قرأت كتاب الله فآمنت به وصدقتُ، فينادي منادٍ من السماء: أن صدق عبدي، فافرشوه من الجنة، وافتحوا له باباً إلى الجنة، قال: فيأتيه من رَوحها وطيبها، ويُفسح له في قبره مَدَّ بصره، قال: ويأتيه رجل حسنُ الوجه، حسنُ الثياب، طيب الريح، فيقول: أبشر بالذي يسرُّك هذا يومك الذي كنت تُوعَد، فيقول له: من أنت؟ فوجهك الوجه [الذي] يجيء بالخير، فيقول: أنا عملك الصالح، فيقول: يا ربّ، أقم الساعةَ حتى أرجع إلى أهلي ومالي، قال:

وإن العبد الكافر إذا كان في انقطاع إلى الدنيا وإقبال من الآخرة، نزل إليه من السماء ملائكة سود الوجوه، معهم المسوح، فيجلسون منه مدَّ البصر، ثم يجيء ملك الموت حتى يجلس عند رأسه، فيقول: أيتها النفس الخبيثة، اخرجي إلى سخط من الله وغضب، قال: فتتفرق في جسده، فينتزعها كما يُنتزع السَّفود من الصوف المبلول فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين، حتى يجعلوها في تلك المسوح، ويخرج منها كأنتن ريح خبيثة وجدتْ على وجه الأرض، فيصعدون بها، فلا يمرون بها على ملأ من الملائكة إلا قالوا: ما هذا الروح الخبيث؟ فيقولون: فلان ابن فلان، بأقبح أسمائه التي كانوا يسمونه بها في الدنيا، حتى ينتهي بها إلى السماء الدنيا، فيستفتح له، فلا يُفتح له، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، فيقول الله عز وجلَّ: اكتبوا كتابه في سجّين، في الأرض السفلى، فتطرحُ روحه طرْحاً، ثم قرأ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، فتعاد روحه في جسده، ويأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هَاهْ هَاه، لا أدري، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بُعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه، لا أدري، فينادي منادٍ من السماء: أن كذب، فافرشوه من النار، وافتحوا له باباً إلى النار، فيأتيه من حرّها وَسمومها، ويضيق عليه قبره، حتى تختلف أضلاعه ويأتيه رجل قبيح الوجه، قبيح الثياب منتن الريح، فيقول: أبشر بالذي يسوؤك، هذا يومك

الذي كنت توعد، فيقول: من أنت، فوجهك الوجه [الذي] يجيء بالشرّ، فيقول: أنا عملك الخبيث، فيقول: ربِّ لا تُقم الساعة»[(١)]. رواه الإمام أحمد وأبو داود، وروى النسائي وابن ماجه أوّله ورواه الحاكم وأبو عَوَانة الإسفرائيني في «صحيحيهما»، وابن حبان.

وذهب إلى موجب هذا الحديث جميع أهل السُّنَّة والحديث، وله شواهد من الصحيح. فذكر البخاري رحمه الله عن سعيد عن قتادة عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه، إنه ليسمع قرع نعالهم، فيأتيه ملكان، فَيُقْعِدانه، فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل، محمد ﷺ؟ فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله، فيقول له: انظر إلى مقعدك من النار أبدلك الله به مقعداً من الجنة، فيراهما جميعاً»[(٢)]. قال قتادة: ورُوي لنا أنه يُفسح له في قبره، وذكر الحديث.

وفي «الصحيحين» عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ مر بقبرين، فقال: «إنهما ليعذَّبان، وما يُعذَّبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستبرىء من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة، فدعا بجريدة رطبة، فشقها نصفين، وقال: لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا»[(٣)].

وفي «صحيح» أبي حاتم عن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: «إذا قُبر

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٢٨٧، ٢٩٥)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧٥٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٧ ـ ٤٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢)، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «أحكام الجنائز» (ص١٥٩).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١٣٣٨، ١٣٧٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٨٧٠)، والنسائي في «سننه» (٤/ ٨٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧٥١)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٢٦).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢١٦، ٢١٨، ١٣٦١، ١٣٧٨، ٦٠٥٢، ٦٠٥٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٩٢)، وأبو داود في «سننه» برقم (٢٠)، والترمذي في «سننه» برقم (٧٠)، والنسائي في «سننه» (١/ ٢٨)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٤٧)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٢٥).

أحدكم، أو الإنسانُ أتاه مَلكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما المنكر، وللآخر: النكير»[(١)]، وذكر الحديث إلخ..

وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلاً، وسؤال الملكين، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمانُ به، ولا تتكلّم في كيفيته، إذْ ليس للعقل وقوف على كيفيته، لكونه لا عهد له به في هذا الدار، والشرع لا يأتي بما تُحيله العقول، ولكنه قد يأتي بما تُحارُ فيه العقول. فإن عود الروح إلى الجسد ليس على الوجه المعهود في الدنيا، بل تعاد الروح إليه إعادةً غيرَ الإعادة المألوفة في الدنيا.

فالروح لها بالبدن خمسة أنواع من التعلق، متغايرةُ الأحكام:

أحدها: تعلقها به في بطن الأم جنيناً.

الثاني: تعلقها به بعد خروجه إلى وجه الأرض.

الثالث: تعلقها به في حال النوم، فلها به تعلق من وجه، ومفارقة من وجه.

الرابع: تعلقها به في البرزخ، فإنها وإن فارقته وتجردت عنه فإنها لم تفارقه فراقاً كليًّا بحيث لا يبقى لها إليه التفات البتة، فإنه ورد رَدها إليه وقتَ سلام المسلّم[(٢)]، وورد أنه يسمع خفق نعالهم حين يولون عنه[(٣)]. وهذا الردّ إعادة خاصة لا يوجب حياة البدن قبل يوم القيامة.

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (١٠٧١)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٧٨٠)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» برقم (٨٦٤)، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» برقم (١٣٩١).

(٢) كما أخرج أبو داود في «سننه» برقم (٢٠٤١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما من أحد يسلّم عليّ إلا رد الله روحي حتى أردّ عليه السلام» وحسنه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (١٧٩٥).

(٣) كما ثبت ذلك في حديث أنس رضي الله عنه الذي أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١٣٣٨، ١٣٤٦)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٨٧٠) وقد تقدم قبل قليل.

الخامس: تعلقها به يوم بعث الأجساد، وهو أكمل أنواع تعلقها البدن، ولا نسبة لما قبله من أنواع التعلق إِليه، إِذْ هو تعلق لا يقبل البدنُ معه موتاً ولا نوماً ولا فساداً، فالنوم أخو الموت. فتأمل هذا يُزِحْ عنك إِشكالات كثيرة.

وليس السؤال في القبر للروح وحدها، كما قال ابن حزم وغيره، وأفسد منه قول من قال: إِنه للبدن بلا روح! والأحاديث الصحيحة ترد القولين.

وكذلك عذاب القبر يكون للنفس والبدن جميعاً، باتفاق أهل السُّنَّة والجماعة، تنعم النفسُ وتعذب مفردةً عن البدن ومتصلة به.

واعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ، فكل من مات وهو مستحق للعذاب نال نصيبه منه، قُبر أو لم يقبر، أكلته السباع أو احترق حتى صار رماداً ونسف في الهواء، أو صُلب أو غرق في البحر ـ وصل إِلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إِلى المقبور.

وما ورد من إِجلاسه واختلاف أضلاعه ونحو ذلك ـ فيجب أن يُفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلوّ ولا تقصير، فلا يُحمَّل كلامه ما لا يحتمله، ولا يقصر به عن مراده وما قصدَه من الهدى والبيان، فكم حصل بإِهمال ذلك والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إِلا الله. بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإِسلام، وهو أصل كل خطأ في الفروع والأصول، ولا سيما إِن أضيفَ إِليه سوء القصد .والله المستعان.

[الدور ثلاثة: دار الدنيا ودار البرزخ ودار القرار:]

فالحاصل أن الدُّور ثلاثة: دار الدنيا، ودار البرزخ، ودار القَرار. وقد جعل الله لكل دار أحكاماً تخصها، وركَّب هذا الإِنسان من بدن ونفس، وجعل أحكام الدنيا على الأبدان، والأرواح تبعٌ لها، وجعل أحكام البرزخ على الأرواح، والأبدان تبع لها، فإِذا جاء يوم حشر الأجساد وقيام الناس من قبورهم ـ صار الحكم والنعيم والعذاب على الأرواح والأجساد جميعاً. فإِذا

تأملت هذا المعنى حقَّ التأمل، ظهر لك أن كون القبر روضة من رياض الجنة أو حُفرة من حفر النار مطابق للعقل، وأنه حق لا مرْية فيه، وبذلك يتميز المؤمنون بالغيب من غيرهم.

ويجب أن يُعلم أن النار التي في القبر والنعيم، ليس من جنس نار الدنيا ولا نعيمها، وإن كان الله تعالى يحمي عليه الترابَ والحجارة التي فوقه وتحته حتى يكون أعظم حرّاً من جمر الدنيا، ولو مسها أهل الدنيا لم يحسُّوا بها. بل أعجب من هذا أن الرجلين يُدفن أحدُهما إلى جنب صاحبه، وهذا في حفرة من النار، وهذا في روضة من رياض الجنة، لا يصل من هذا إلى جاره شيء من حرّ ناره، ولا من هذا إلى جاره شيء من نعيمه. وقدرةُ الله أوسع من ذلك وأعجب، ولكن النفوس مُولعة بالتكذيب بما لم تُحِط به علماً. وقد أرانا الله في هذه الدار من عجائب قدرته ما هو أبلغ من هذا بكثير. وإذا شاء الله أن يطلع على ذلك بعض عباده أطلعه وَغيَّبه عن غيره، ولو أطلع الله على ذلك العبادَ كلهم لزالتْ حكمةُ التكليف والإيمان بالغيب، ولما تَدافن الناس، كما في «الصحيح» عنه ﷺ: «لولا أن لا تَدافَنوا لَدَعوتُ الله أن يُسمعكم من عذاب القبر ما أسمع»[1]. ولمَّا كانت هذه الحكمةُ منتفية في حق البهائم سمعته وأدركته.

[سؤال منكر ونكير:]

وللناس في سؤال منكر ونكير: هل هو خاص بهذه الأمة أم لا ثلاثةُ أقوال: الثالث التوقف، وهو قول جماعة، منهم أبو عمر بن عبد البرّ، فقال: وفي حديث زيد بن ثابت عن النبي ﷺ، قال: «إن هذه الأمة تبتلى في قبورها»[2] ـ منهم من يرويه «تُسأل»، وعلى هذا اللفظ يحتمل أن تكون

(١) قطعة من حديث أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٨٦٧)، وأحمد في «المسند» (٥/ ١٩٠)، من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٢) قطعة من الحديث السابق.

هذه الأمة قد خصت بذلك، وهذا أمر لا يقطع به، ويظهر عدم الاختصاص، والله أعلم. وكذلك اختلف في سؤال الأطفال أيضاً.

[اختلاف الناس في مستقر الأرواح ما بين الموت إلى قيام الساعة:]

وهل يدوم عذاب القبر أو ينقطع؟ جوابه أنه نوعان: منه ما هو دائم، كما قال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۚ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦]. وكذلك في حديث البرّاء بن عازب في قصة الكافر: «ثم يفتح له باب إِلى النار فينظر إِلى مقعده فيها حتى تقومَ الساعة»[(١)]، رواه الإِمام أحمد في بعض طرقه.

والنوع الثاني: أنه مدة ثم ينقطع، وهو عذاب بعض العصاة الذين خفَّتْ جرائمهم، فيعذب بحسب جرمه، ثم يخفف عنه، كما تقدم ذكره في الممحّصات العشرة.

وقد اختلف في مستقرّ الأرواح ما بين الموت إِلى قيام الساعة:

فقيل: أرواح المؤمنين في الجنة، وأرواح الكافرين في النار، وقيل: إِن أرواح المؤمنين بفناء الجنة على بابها، يأتيهم من رَوْحها ونعيمها ورزقها. وقيل: على أفنية قبورهم.

وقال مالك: بلغني أن الروح مرسَلة، تذهب حيث شاءت. وقالت طائفة: بل أرواح المؤمنين عند الله عزَّ وجلَّ، ولم يزيدوا على ذلك. وقيل: إِن أرواح المؤمنين بالجابية من دمشق، وأرواح الكافرين ببرهوت بئر بحضرموت!

وقال كعب: أرواح المؤمنين في عليين في السماء السابعة، وأرواح الكافرين في سجين في الأرض السابعة تحت خدّ إِبليس! وقيل: أرواح المؤمنين ببئر زمزم، وأرواح الكافرين ببئر برهوت. وقيل: أرواح المؤمنين عن يمين آدم وأرواح الكفار عن شماله.

---

(١) قطعة من حديث البراء الطويل وقد تقدم تخريجه.

قال ابن حزم وغيره: مستقرها حيث كانت قبل خلق أجسادها. وقال أبو عمر بن عبد البرّ: أرواح الشهداء في الجنة، وأرواح عامة المؤمنين على أفنية قبورهم.

وعن ابن شهاب أنه قال: بلغني أن أرواح الشهداء كطير خُضر معلَّقة بالعرش، تغدو وتروح إلى رياض الجنة، تأتي ربها كل يوم تسلم عليه.

وقالت فرقة: مستقرُّها العدم المحض. وهذا قول من يقول: إن النفس عَرَض من أعراض البدن، كحياته وإدراكه! وقولهم مخالف للكتاب والسُّنَّة.

وقالت فرقة: مستقرها بعد الموت أبدانٌ أخر تُناسب أخلاقها وصفاتها التي اكتسبتها في حال حياتها، فتصير كل روح إلى بدن حيوان يشاكل تلك الروح! وهذا قول التناسخية منكري المعاد، وهو قول خارج عن أهل الإسلام كلهم.

ويضيق هذا المختصر عن بسط أدلة هذه الأقوال والكلام عليها.

ويتلخص من أدلتها: أن الأرواح في البرزخ متفاوتةٌ أعظم تفاوت، **فمنها**: أرواح في أعلى عليين، في الملأ الأعلى، وهي أرواح الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، وهم متفاوتون في منازلهم.

ومنها: أرواحٌ في حواصل طير خُضر، تسرح في الجنة حيث شاءت، وهي أرواح بعض الشهداء، لا كلّهم، بل من الشهداء من تحبس روحه عن دخول الجنة لدَين عليه، كما في «المسند» عن عبد الله بن جحش: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما لي إن قتلت في سبيل الله؟ قال: «الجنة»، فلما ولَّى، قال: «إلا الدّين، سارني به جبرائيل آنفاً»[(١)].

ومن الأرواح من يكون محبوساً على باب الجنة، كما في الحديث [الذي] قال فيه رسول الله ﷺ: «رأيت صاحبكم محبوساً على باب الجنة»[(٢)].

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ١٣٩، ٣٥٠) وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه ابن ماجه في «سننه» برقم (٢٤٣٣)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١٣٦ و٥/ ٧)، والبيهقي في «سننه» (١٠/ ١٤٢)، وأبو يعلى في «مسنده» برقم (١٥١٠)، من =

ومنهم: من يكون محبوساً في قبره، ومنهم من يكون في الأرض، ومنها أرواح في تَنُّور الزُّناة والزواني، وأرواحٌ في نهر الدم تسبح فيه وتُلقم الحجارة، كل ذلك تشهد له السُّنَّة[(١)]، والله أعلم.

وأما الحياة التي اختص بها الشهيد وامتاز بها عن غيره، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران: ١٦٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [البقرة: ١٥٤] [فهي]: أن الله تعالى جعل أرواحهم في أجواف طير خُضر. كما في حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لما أصيب إخوانكم، يعني يوم أُحد، جعل الله أرواحهم في أجواف طير خضر، ترد أنهارَ الجنة، وتأكل من ثمارها، وتأوي إلى قناديل من ذهب مظلَّة في ظل العرش»، الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود[(٢)]، وبمعناه في حديث ابن مسعود[(٣)]، رواه مسلم.

فإنهم لما بذلوا أبدانهم لله عزَّ وجلَّ حتى أتلفها أعداؤه فيه، أعاضهم منها في البرزخ أبداناً خيراً منها، تكون فيها إلى يوم القيامة، ويكون تنعمها بواسطة تلك الأبدان، أكملَ من تنعُّم الأرواح المجردة عنها.

= حديث سعد بن الأطول رضي الله عنه أن أخاه مات وترك ثلاثمائة درهم، وترك عيالاً، قال: فأردت أن أنفقها على عياله، قال: فقال لي النبي ﷺ: «إن أخاك محبوس بدينه فاذهب فاقضِ عنه» فذهبت فقضيت عنه ثم جئت، قلت: يا رسول الله، قد قضيت عنه إلا دينارين ادعتهما امرأة وليست لها بينة، قال: «أعطها فإنها محقة».
والحديث صححه العلّامة الألباني رحمه الله في «أحكام الجنائز» (ص١٥).

(١) انظر: حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه الطويل الذي أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٠٤٧).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٢٥٢٠)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٦٦)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٨٨، ٢٩٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وحسنه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٢١٩٩).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٨٨٧)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٠١٤)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٢٨٠١)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٢٠٦).

ولهذا كانت نَسمَة المؤمن في صورة طير، أو كطير، ونسمة الشهيد في جَوْف طير. وتأمل لفظ الحديثين، ففي الموطأ أن كعب بن مالك كان يحدث أن رسول الله ﷺ، قال: «إن نسمة المؤمن طائرٌ يعلق في شجر الجنة، حتى يَرْجعه الله إِلى جسده يوم يبعثه»[(١)].

فقوله: «نسمة المؤمن» تعم الشهيد وغيره، ثم خَص الشهيد بأن قال: «هي في جوف طير خضر»، ومعلوم أنها إذا كانت في جوف طير صدق عليها أنها طير، فتدخل في عموم الحديث الآخر بهذا الاعتبار، فنصيبهم من النعيم في البرزخ أكملُ من نصيب غيرهم من الأموات على فُرُشهم، وإن كان الميت أعلى درجةً من كثير منهم، فلهم نعيم يختص به لا يشاركه فيه من هو دونه، والله أعلم.

وَحرم الله على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء[(٢)]، كما روي في «السنن». وأما الشهداء فقد شُوهد منهم بعد مُدَد من دفنه كما هو لم يتغير، فيحتمل بقاؤه كذلك في تربته إِلى يوم محشره، ويحتمل أنه يَبلى مع طول المدة، والله أعلم. وكأنه ـ والله أعلم ـ كلما كانت الشهادة أكمل، والشهيد أفضل، كان بقاء جسده أطول.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (١٠٤٧)، والنسائي في «سننه» (٣/ ٩١، ٩٢)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٠٨٥)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٨)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٥٥٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٨٧)، من حديث أوس بن أوس رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة: فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا عليّ من الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة عليّ» قالوا: يا رسول الله كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت (أي: بليت)؟ فقال: «إن الله عزَّ وجلَّ حرّم على الأرض أجساد الأنبياء» وفي رواية: «أن تأكل أجسامنا».
والحديث صححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٩٢٥)، وفي «صحيح موارد الظمآن» برقم (٤٥٨).

[الإيمان بالبعث والجزاء والأدلة على ذلك:]

قوله: (ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب، وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب، والصراط والميزان).

ش: الإيمان بالمعاد مما دل عليه الكتاب والسُّنَّة، والعقل والفطرة السليمة. فأخبر الله سبحانه عنه في كتابه العزيز، وأقام الدليل عليه، وردَّ على منكريه في غالب سور القرآن. وذلك: أن الأنبياء عليهم السلام كلهم متفقون على الإيمان بالآخرة، فإن الإقرار بالربِّ عام في بني آدم، وهو فطريّ، كلهم يقرّ بالرب، إلاّ من عاند، كفرعون، بخلاف الإيمان باليوم الآخر، فإن منكريه كثيرون، ومحمد ﷺ لما كان خاتم الأنبياء، وكان قد بُعث هو والساعةَ كهاتين[(١)]، وكان هو الحاشر المقفِّي[(٢)] - بيَّن تفضيل الآخرة بياناً لا يوجد في شيء من كتب الأنبياء. ولهذا ظن طائفة من المتفلسفة ونحوهم، أنه لم يفصح بمعاد الأبدان إلا محمد ﷺ، وجعلوا هذه حجةً لهم في أنه من باب التخييل والخطاب الجمهوري.

والقرآن بيّن معاد النفس عند الموت، ومعاد البدن عند القيامة الكبرى

---

(١) كما أخرج البخاري في «صحيحه» برقم (٦٥٠٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٩٥١)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «بعثت أنا والساعة كهاتين». وفي الباب عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) كما أخرج البخاري في «صحيحه» برقم (٤٨٩٦)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٥٤)، من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يُمحى بِيَ الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على عقبي، وأنا العاقب». والعاقب الذي ليس بعده نبي.
وأخرج الترمذي في «الشمائل» برقم (٣٦٠)، من حديث حذيفة رضي الله عنه قال: لقيت النبي ﷺ في بعض طرق المدينة فقال: «أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا نبي الرحمة، ونبي التوبة، وأنا المُقَفِّي، وأنا الحاشر، ونبي الملاحم» وحسنه العلاّمة الألباني رحمه الله في «مختصر الشمائل المحمدية» برقم (٣١٦). والمقفي بكسر الفاء ومعناه الذي قفا آثار من سبقه من الأنبياء وختم به الرسالة.

في غير موضع. وهؤلاء ينكرون القيامة الكبرى، وينكرون معاد الأبدان، ويقول من يقول منهم: إنه لم يخبر به إلا محمد ﷺ على طريق التخييل! وهذا كذب، فإن القيامة الكبرى هي معروفة عند الأنبياء، من آدم إلى نوح، إلى إبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم عليهم السلام.

وقد أخبر الله بها من حين أهبط آدم، فقال تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [الأعراف: ٢٤] ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الأعراف: ٢٥]. ولما قال إبليس اللعين: ﴿رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٨٠﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿٨١﴾﴾ [ص: ٧٩ـ ٨١].

وأما نوح عليه السلام فقال: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴿١٨﴾﴾ [نوح: ١٧، ١٨].

وقال إبراهيم عليه السلام: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿٨٢﴾﴾ [الشعراء: ٨٢]. إلى آخر القصة. وقال: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴿٤١﴾﴾ [إبراهيم: ٤١]. وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٠].

وأما موسى عليه السلام، فقال الله تعالى لمّا ناجاه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [طه: ١٥، ١٦].

بل مؤمنُ آل فرعون كان يعلم المعاد، وإنما آمن بموسى، قال تعالى حكايةً عنه: ﴿وَيَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴿٣٢﴾ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٣﴾﴾ [غافر: ٣٢، ٣٣]، إلى قوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴿٣٩﴾﴾ [غافر: ٣٩]، إلى قوله: ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]. وقال موسى: ﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وقد أخبر الله في قصة البقرة: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [البقرة: ٧٣].

وقد أخبر الله أنه أرسل الرسل مبشرين ومنذرين، في آيات [من] القرآن، وأخبر عن أهل النار أنهم إذا قال لهم خزَنتها: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١].

وهذا اعتراف من أصناف الكفار الداخلين جهنم أن الرسل أنذرتهم لقاء يومهم هذا. فجميع الرسل أنذروا بما أنذر به خاتمهم، من عقوبات المذنبين في الدنيا والآخرة. فعامة سور القرآن التي فيها ذكر الوعد والوعيد، يذكر ذلك فيها: في الدنيا والآخرة.

وأمر نبيه أن يقسم به على المعاد، فقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ﴾ [سبأ: ٣]، الآيات. وقال تعالى: ﴿۞ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [يونس: ٥٣]. وقال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧﴾﴾ [التغابن: ٧].

وأخبر عن اقترابها، فقال: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴿١﴾﴾ [القمر: ١]. ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴿١﴾﴾ [الأنبياء: ١]، ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴿١﴾ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٢﴾﴾ [المعارج: ١، ٢]، إلى أن قال: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴿٧﴾﴾ [المعارج: ٦، ٧].

وذم المكذبين بالمعاد، فقال: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ [يونس: ٤٥] ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا﴾ [الأنعام: ٣١] ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٨﴾﴾ [الشورى: ١٨]. ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [النمل: ٦٦]. ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [النحل: ٣٨]. إلى أن قال: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ كَانُوا۟

كَذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٩]. ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [غافر: ٥٩]. ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧]. ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٩٨﴾﴾ [الإسراء: ٩٨]. ﴿۞ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴿٩٩﴾﴾ [الإسراء: ٩٩]. ﴿وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٤٩﴾ ۞ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ ۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۖ قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ فَسَينْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴿٥١﴾ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾﴾ [الإسراء: ٤٩ـ ٥٢].

فتأمل ما أجيبوا به عن كل سؤال على التفصيل: فإنهم قالوا أولاً: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الإسراء: ٤٩]، فقيل لهم في جواب هذا السؤال: إن كنتم تزعمون أنه لا خالق لكم ولا رب لكم، فهلا كنتم خلقاً لا يفنيه الموت، كالحجارة والحديد وما هو أكبر في صدوركم من ذلك؟! فإن قلتم: كنا خلقاً على هذه الصفة التي لا تقبل البقاء ـ فما الذي يحول بين خالقكم ومنشئكم وبين إعادتكم خلقاً جديداً؟!

وللحجة تقديرٌ آخر، وهو: لو كنتم من حجارة أو حديد أو خلق أكبر منهما، فإنه قادرٌ على أن يفنيكم ويحيل ذواتكم، وينقلها من حال إلى حال، ومن يقدر على التصرف في هذه الأجسام، مع شدتها وصلابتها، بالإفناء والإحالة ـ فما الذي يعجزه فيما دونها؟ ثم أخبر أنهم يسألون آخراً بقولهم: من يعيدنا إذا استحالت جسومنا وفنيت؟ فأجابهم بقوله: ﴿قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الإسراء: ٥١]. فلما أخذتهم الحجةُ، ولزمهم حكمها، انتقلوا إلى سؤال آخر يتعللون به بعلل المنقطع، وهو قولهم: متى هو؟ فأجيبوا بقوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾ [الإسراء: ٥١].

ومن هذا قوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾﴾ [يس: ٧٨] إلى آخر السورة. فلو رام أعلم البشر وأفصحهم

وأقدرهم على البيان، أن يأتي بأحسن من هذه الحجة، أو بمثلها بألفاظ تشابه هذه الألفاظ في الإيجاز ووضح الأدلة وصحة البرهان لما قدَرَ. فإنه سبحانه افتتح هذه الحجة بسؤال أورده ملحدٌ، اقتضى جواباً، فكان في قوله: ﴿وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ﴾ [يس: ٧٨] ما وفَّى بالجواب. وأقام الحجة وأزال الشبهة لما أراد سبحانه من تأكيد الحجة وزيادة تقريرها فقال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩]، فاحتج بالإبداء على الإعادة، وبالنشأة الأولى على النشأة الأخرى. إذ كل عاقل يعلم ضرورياً أنّ من قدَر على هذه قدَر على هذه، وأنه لو كان عاجزاً عن الثانية لكان عن الأولى أعجزَ وأعجزَ. ولما كان الخلق يستلزم قدرة الخالق على المخلوق، وعلمه بتفاصيل خلقه أتبع ذلك بقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]. فهو عليم بتفاصيل الخلق الأول وجزئياته، ومواده وصورته، فكذلك الثاني. فإذا كان تام العلم، كامل القدرة، كيف يتعذر عليه أن يحيي العظام وهي رميم؟

ثم أكد الأمر بحجة قاهرة، وبرهان ظاهر، يتضمن جواباً عن سؤال ملحد آخر يقول: العظام إذا صارت رميماً عادت طبيعتها باردةً يابسة، والحياة لا بد أن تكون مادتها وحاملها طبيعةً حارةً رطبةً بما يدل على أمر البعث، ففيه الدليل والجواب معاً، فقال: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [يس ٨٠]. فأخبر سبحانه بإخراج هذا العنصر، الذي هو في غاية الحرارة واليبوسة، من الشجر الأخضر الممتلىء بالرطوبة والبرودة، فالذي يخرج الشيء من ضده، وتنقاد له مواد المخلوقات وعناصرها [و] لا تستعصي عليه هو الذي يفعل ما أنكره الملحد ودَفعه، من إحياء العظام وهي رميم.

ثم أكد هذا بأخذ الدلالة من الشيء الأجلّ الأعظم، على الأيسر الأصغر، فإن كل عاقل يعلم أن من قدر على العظيم الجليل فهو على ما دونه بكثير أقدرُ وأقدرُ، فمن قدر على حمل قنطار فهو على حمل أوقية أشد اقتداراً، فقال: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: ٨١] فأخبر أن الذي أبدع السماوات والأرض، على جلالتهما، وعظم شأنهما، وكبر أجسامهما، وسعتهما، وعجيب خلقهما، أقدرُ على أن يحيي

عظاماً قد صارت رميماً، فيردّها إلى حالتها الأولى. كما قال في موضع آخر: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [غافر: ٥٧]. وقال: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾﴾ [يس: ٨١]. ثم أكد سبحانه ذلك وبينه ببيان آخر، وهو أنه ليس فعله بمنزلة غيره، الذي يفعل بالآلات والكلفة، والنصب والمشقة، ولا يمكنه الاستقلال بالفعل، بل لا بدّ معه من آلة ومعين، بل يكفي في خلقه لما يريد أن يخلقه ويكوِّنه نفسُ إرادته، وقوله للمكوَّن: «كن»، فإذا هو كائنٌ كما شاءه وأراده.

ثم ختم هذه الحجة بإخباره أن ملكوت كل شيء بيده، فيتصرف فيه بفعله وقوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣]. ومن هذا قوله سبحانه: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِىٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٤٠﴾﴾ [القيامة: ٣٦-٤٠]. فاحتج سبحانه على أنه لا يتركه مهملاً عن الأمر والنهي، والثواب والعقاب، وأن حكمته وقدرته تأبى ذلك أشد الإباء، كما قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ [المؤمنون: ١١٥]، إلى آخر السورة. فإن من نقَله من النطفة إلى العلقة، ثم إلى المضغة، ثم شقَّ سمعه وبصره، وركّب فيه الحواسّ والقوى، والعظامَ والمنافع، والأعصاب والرباطات التي هي أشده، وأحكم خلقه غاية الإحكام، وأخرجه على هذا الشكل والصورة، التي هي أتمّ الصور وأحسنُ الأشكال كيف يعجز عن إعادته وإنشائه مرةً ثانية؟ أم كيف تقتضي حكمته وعنايته أن يتركه سدى؟ فلا يليق ذلك بحكمته، ولا تعجز عنه قدرته. فانظر إلى هذا الاحتجاج العجيب، بالقول الوجيز، الذي لا يكون أوجز منه، والبيان الجليل، الذي لا يُتوهم أوضح منه، ومأخذه القريب، الذي لا تقع الظنون على أقرب منه.

وكم في القرآن من مثل هذا الاحتجاج، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الحج: ٥]، إلى أن قال: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [المؤمنون: ١٢]، إلى أن قال:

﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴿١٦﴾﴾ [المؤمنون: ١٦]. وذكر قصة أصحاب الكهف، وكيف أبقاهم موتى ثلاثمائة سنة شمسية، وهي ثلاثمائة وتسع سنين قمرية، وقال فيها: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ﴾ [الكهف: ٢١].

والقائلون بأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة، لهم في المعاد خبط واضطراب. وهم فيه على قولين: منهم من يقول: تُعدم الجواهر ثم تعاد. ومنهم من يقول: تفرَّق الأجزاء ثم تُجمع. فأورد عليهم: الإنسانُ الذي يأكله حيوان، وذلك الحيوان أكله إنسان، فإن أعيدت تلك الأجزاء من هذا، لم تُعدْ من هذا؟ وأورد عليهم: أن الإنسان يتحلل دائماً، فماذا الذي يعاد؟ أهو الذي كان وقت الموت؟ فإن قيل بذلك، لزم أن يعاد على صورة ضعيفة، وهو خلاف ما جاءت به النصوص، وإن كان غير ذلك، فليس بعض الأبدان بأولى من بعض! فادعى بعضهم أن في الإنسان أجزاء أصلية لا تتحلل، ولا يكون فيها شيء من ذلك الحيوان الذي أكله الثاني! والعقلاء يعلمون أن بدن الإنسان نفسه كله يتحلل، ليس فيه شيء باقٍ، فصار ما ذكروه في المعاد مما قوَّى شبهةَ المتفلسفة في إنكار معاد الأبدان.

والقول الذي عليه السلف وجمهور العقلاء: أن الأجسام تنقلب من حال إلى حال، فتستحيل تراباً، ثم ينشئها الله نشأة أخرى، كما استحال في النشأة الأولى: فإنه كان نطفةً، ثم صار علقة، ثم صار مضغة، ثم صار عظاماً ولحماً، ثم أنشأه خلقاً سويّاً. كذلك الإعادة: يعيده الله بعد أن يبلى كله إلا عَجْبَ[1] الذنَب، كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ، أنه قال: «كل ابن آدم يبلى إلا عجب الذنب، منه خُلق ابنُ آدم، ومنه يُركب»[2].

---

(١) العجب بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها موحدة: عظم لطيف في أصل الصلب، وهو رأس العصعص، وهو مكان رأس الذنب من ذوات الأربع كما قال الحافظ في الفتح.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٨١٤، ٤٩٣٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٩٥٥)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٢٢، ٤٢٨، ٤٩٩)، والنسائي في «سننه» برقم (٢٠٧٦)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧٤٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وفي حديث آخر: «إن السماء تمطر مطراً كمني الرجال، ينبتون في القبور كما ينبت النبات»[(١)].

فالنشأتان نوعان تحت جنس، يتفقان ويتماثلان من وجه، ويفترقان ويتنوعان من وجه. والمعاد هو الأول بعينه، وإن كان بين لوازم الإعادة ولوازم البداءة فرق، فعجبُ الذنب هو الذي يبقى، وأما سائره فيستحيل، فيعاد من المادة التي استحال إليها. ومعلوم أن من رأى شخصاً وهو صغير، ثم رآه وقد صار شيخاً، علم أن هذا هو ذاك، مع أنه دائماً في تحلل واستحالة. وكذلك سائر الحيوان والنبات، فمن رأى شجرة وهي صغيرة، ثم رآها كبيرة، قال: هذه تلك. وليست صفةُ تلك النشأة الثانية مماثلةً لصفة هذه النشأة، حتى يقال إن الصفات هي المغيّرة، لا سيما أهل الجنة إذا دخلوها فإنهم يدخلونها على صورة آدم، طوله ستون ذراعاً، كما ثبت في «الصحيحين» وغيرهما[(٢)]، وروي: أن عرضه سبعة أذرع. وتلك نشأةٌ باقيةٌ غيرُ مُعرّضة للآفات، وهذه النشأة فاسدة معرضة للآفات.

وقوله: وجزاء الأعمال ـ قال تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣]. ﴿يَوۡمَئِذٖ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلۡحَقَّ وَيَعۡلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ٱلۡمُبِينُ ٢٥﴾ [النور: ٢٥]. [والدِّين: الجزاء، يقال: كما تَدين تُدان، أي كما تجازِي تجازَى]، وقال تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧، والأحقاف: ١٤، والواقعة: ٢٤] ﴿جَزَآءٗ وِفَاقًا ٣٦﴾ [النبأ: ٢٦] ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ١٦٠﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ ٨٩ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ هَلۡ تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٩٠﴾ [النمل: ٨٩، ٩٠]. ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٨٤﴾ [القصص: ٨٤]. وأمثال ذلك.

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٤٦/ ١ـ ٢) في حديث طويل وإسناده ضعيف.

(٢) انظر: «صحيح البخاري» برقم (٣٣٢٦)، و«صحيح مسلم» برقم (٢٨٤١).

وقال ﷺ، فيما يروي عن ربه عزَّ وجلَّ، من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه: «يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه»(١) وسيأتي لذلك زيادة بيان عن قريب، إن شاء الله تعالى.

[العرض والحساب:]

وقوله: والعرض والحساب، وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب. قال تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴿١٥﴾ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴿١٦﴾ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا ۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾﴾ [الحاقة: ١٥ـ ١٨]، إلى آخر السورة.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴿٦﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ كَانَ فِىٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿١٣﴾ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا ﴿١٥﴾﴾ [الانشقاق: ٦ـ ١٥]. ﴿وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ﴾ [الكهف: ٤٨]. ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف: ٤٩]. ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ۖ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿٤٨﴾﴾ [إبراهيم: ٤٨]، إلى آخر السورة.

﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [غافر: ١٥]، إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [غافر: ١٧]. ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾﴾ [البقرة: ٢٨١].

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٥٧٧) وقد تقدم.

وروى البخاري رحمه الله في «صحيحه»، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «ليس أحد يحاسَب يوم القيامة إلا هلك، فقلت: يا رسول الله، أليس قد قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الانشقاق ٧، ٨]، فقال رسول الله ﷺ: «إنما ذلك العرْضُ، وليس أحد يناقَش الحسابَ يوم القيامة إلا عُذّب»(١). يعني أنه لو ناقش في حسابه لعبيده لعذَّبهم وهو غيرُ ظالم لهم، ولكنه تعالى يعفو ويصفح. وسيأتي لذلك زيادة بيان، إن شاء الله تعالى. وفي «الصحيح عن النبي ﷺ، أنه قال: «إن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى آخذٌ بقائمة العرش، فلا أدري أفاق قبلي، أم جوزي بصعقة يوم الطور؟»(٢) وهذا صعق في موقف القيامة، إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، فحينئذٍ يصعق الخلائق كلهم. فإن قيل: كيف تصنعون بقوله في الحديث: «إن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فأجد موسى باطشاً بقائمة العرش»(٣)؟ قيل: لا ريب أن هذا اللفظ قد ورد هكذا، ومنه نشأ الإشكال. ولكنه دخل فيه على الراوي حديثٌ في حديث، فركب بين اللفظين، فجاء هذان الحديثان هكذا: **أحدهما**: «أن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق»، كما تقدم، **والثاني**: «أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة»، فدخل على الراوي هذا الحديث

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١٠٣، ٤٩٣٩، ٦٥٣٦، ٦٥٣٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٨٧٦)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٣٣٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٣٠٩٣)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٤٧، ٩١، ١٠٨، ١٢٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٤١٢، ٣٢٩٨، ٤٦٣٨، ٦٩١٦، ٦٩١٧، ٧٤٢٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٧٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ولفظه بتمامه: «لا تخيروا بين الأنبياء، فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق أم حوسب بصعقة الأولى».

في الآخر. وممن نبه على هذا أبو الحجاج المزّي، وبعده الشيخ شمس الدين ابن القيم، وشيخنا الشيخ عماد ابن كثير، رحمهم الله. وكذلك اشتبه على بعض الرواة، فقال: «فلا أدري أفاق قبلي أم كان ممن استثنى الله عزَّ وجلَّ» والمحفوظ الذي تواطأت عليه الروايات الصحيحة هو الأول، وعليه المعنى الصحيح، فإن الصعق يوم القيامة لتجلي الله لعباده إذ لفصل القضاء، فموسى عليه السلام إن كان لم يصعق معهم، فيكون قد جوزي بصعقة يوم تجلى ربه للجبل فجعله دكّاً، فجعلت صعقة هذا التجلي عوضاً عن صعقة الخلائق لتجلي ربه يوم القيامة. فتأمل هذا المعنى العظيم ولا تهمله.

وروى الإمام أحمد، والترمذي، وأبو بكر بن أبي الدنيا، عن الحسن، قال: سمعت أبا موسى الأشعري يقول: قال رسول الله ﷺ: «يعرض الناس يوم القيامة ثلاثَ عرضات، فعرضتان جدالٌ ومعاذير، وعرضة تطاير الصحف، فمن أوتي كتابه بيمينه، وحوسب حساباً يسيراً، دخل الجنة، ومن أوتي كتابه بشماله، دخل النار»[1].

وقد روى ابن أبي الدنيا عن ابن المبارك: أنه أنشد في ذلك شعراً:

وطارت الصحف في الأيدي منشَّرةً ... فيها السرائر والأخبار تطَّلعُ

فكيف سهوك والأنباءُ واقعةٌ ... عما قليل، ولا تدري بما تقع

أفي الجنان فوزٌ لا انقطاعَ له ... أم الجحيمُ فلا تبقى ولا تدعُ

تهوي بساكنها طوراً وترفعهم ... إذا رجوْا مخرجاً من غمها قُمعوا

طال البكاء فلم يُرحم تضرُّعهم ... فيها، ولا رقة تغني ولا جزَعُ

لينفعِ العلمُ قبل الموت عالِمَه ... قد سال قوم بها الرُّجعى فما رجعوا

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢٤٢٧)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٢٧٧)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٤١٤)، وضعفه العلاّمة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن ابن ماجه» برقم (٩٣٢).

[الصراط:]

قوله: والصراط، أي: وتؤمن بالصراط، وهو جسر على جهنم، إذا انتهى الناس بعد مفارقتهم مكان الموقف إلى الظلمة التي دون الصراط، كما قالت عائشة رضي الله عنها: إن رسول الله ﷺ سئل: أين الناسُ يوم تبدَّل الأرض غيرَ الأرض والسماوات؟ فقال: «هم في الظلمة دون الجسر»[(١)].

وفي هذا الموضع يفترق المنافقون عن المؤمنين، ويتخلفون عنهم، ويسبقهم المؤمنون، ويحال بينهم بسور يمنعهم من الوصول إليهم. وروى البيهقي بسنده، عن مسروق، عن عبد الله، قال: «يجمع الله الناس يوم القيامة»، إلى أن [قال]: «فيعطون نورَهم على قدر أعمالهم، وقال: **فمنهم**: من يعطى نورَه مثل الجبل بين يديه، **ومنهم**: من يعطى نوره فوق ذلك، **ومنهم**: من يعطى نوره مثل النخلة بيمينه، **ومنهم**: من يعطى دون ذلك بيمينه، حتى يكون آخر من يعطى نوره على إبهام قدمه، يضيء مرةً ويطفأ مرةً، إذا أضاء قدّم قدَمه، وإذا طفئ قام، قال: فيمرُّ ويمرون على الصراط، والصراط كحد السيف، دَحْضٌ، مزَلة، فيقال لهم: امضوا على قدر نوركم، **فمنهم**: من يمر كانقضاض الكوكب، **ومنهم**: من يمر كالريح، **ومنهم**: من يمر كالطرف، **ومنهم**: من يمر كشدّ الرّجل، يَرْمُل رَمَلاً، فيمرون على قدر أعمالهم، حتى يمر الذي نوره على إبهام قدمه، تخرُّ يدٌ، وتعلقُ يد، وتُجرُّ رجْلٌ، وتعلق رجل، وتصيب جوانبه النار، فيخلصون، فإذا خلصوا قالوا: الحمد لله الذي نجَّانا منك بعد أن أرانا، لقد أعطانا الله ما لم يعطَ أحدٌ»[(٢)] ـ الحديث.

---

(١) قطعة من حديث طويل أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٣١٥)، من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٧٦ و٤/ ٥٩٠)، والطبراني في «معجمه الكبير» (٣/ ٤٦)، وهو حديث صحيح.

[المراد بالورود في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾:]

واختلف المفسرون في المراد بالورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، ما هو؟ والأظهر والأقوى أنه المرور على الصراط، قال تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾ [مريم: ٧٢]. وفي «الصحيح» أنه ﷺ قال: «والذي نفسي بيده، لا يلج النارَ أحدٌ بايع تحت الشجرة»، قالت حفصة: فقلت: يا رسول الله، أليس الله يقول: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]؟ فقال: «ألم تسمعيه قال: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾ [مريم: ٧٢]»[(١)].

وأشار ﷺ إلى أن ورود النار لا يستلزم دخولها، وأن النجاة من الشر لا تستلزم حصوله، بل تستلزم انعقاد سببه، فمن طلبه عدوُّه ليهلكوه ولم يتمكنوا منه، يقال: نجاه الله منهم. ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود: ٥٨]. ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا﴾ [هود: ٦٦]: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [هود: ٩٤]. ولم يكن العذاب أصابهم، ولكن أصاب غيرهم، ولولا ما خصهم الله به من أسباب النجاة لأصابهم ما أصاب أولئك. وكذلك حال الوارد في النار، يمرون فوقها على الصراط، ثم ينجي الله الذين اتقوا ويذَرُ الظالمين فيها جثيّاً. فقد بين ﷺ في حديث جابر المذكور: أن الورود هو الورود على الصراط.

وروى الحافظ أبو نصر الوائلي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال ﷺ: «علِّم الناس سُنَّتي وإن كرهوا ذلك، وإن أحببتَ أن لا توقف على الصراط طرفة عين حتى تدخل الجنة، فلا تُحدِثن في دين الله حدثاً برأيك»[(٢)]. أورد القرطبي.

وروى أبو بكر بن أحمد بن سليمان النجاد عن يعلى بن مُنية، عن

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٤٩٦).

(٢) حديث موضوع، وانظر «الضعيفة» برقم (٢٦٥).

رسول الله ﷺ، قال: «تقول النار للمؤمن يوم القيامة: جُزْ يا مؤمن، فقد أطفأ نورك لهبي»(١).

[الميزان:]

وقوله: والميزان، أي: ونؤمن بالميزان. قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء: ٤٧]. وقال تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣]. قال القرطبي(٢): قال العلماء: إذا انقضى الحساب كان بعده وزن الأعمال، لأن الوزن للجزاء، فينبغي أن يكون بعد المحاسبة، فإن المحاسبة لتقرير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها ليكون الجزاء بحسبها. قال: وقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. يحتمل أن يكون ثمَّ موازين متعددة توزن فيها الأعمال، ويحتمل أن يكون المراد الموزونات، فجمع باعتبار تنوع الأعمال الموزونة، والله أعلم.

والذي دلت عليه السُّنَّة: أن ميزان الأعمال له كفتان حسيتان مشاهدتان. روى الإمام أحمد، من حديث أبي عبد الرحمن الحُبلي، قال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن الله سيُخلِّصُ رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً، كل سجل مدُّ البصر، ثم يقول له: أتنكر من هذا شيئاً؟ أظلمتك كتبتي الحافظون؟ قال: لا، يا رب، فيقول: ألك عذر أو حسنة؟ فيبهت الرجل، فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنةً واحدةً، لا ظلم اليوم عليك، فتُخرج

(١) أخرجه الطبراني في «معجمه الكبير» (٢٢/ رقم (٦٦٨))، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٢٩)، وإسناده ضعيف.

(٢) في «التذكرة» (ص٣٠٩).

له بطاقةٌ فيها: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، فيقول: أحضروه، فيقول: يا رب، وما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقال: إنك لا تظلم، قال: فتوضع السجلات في كفة، [والبطاقة في كفة]، قال: فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، ولا يثقل شيء مع بسم الله الرحمن الرحيم»[(١)].

وهكذا روى الترمذي، وابن ماجه، وابن أبي الدنيا، من حديث الليث، زاد الترمذي: «ولا يثقل مع اسم الله شيء». وفي سياق آخر: «توضع الموازين يوم القيامة، فيؤتى بالرجل فيوضع في كفة»[(٢)] وفي هذا السياق فائدة جليلة، وهي أن العامل يوزن مع عمله، ويشهد له ما روى البخاري عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة، لا يزن عند الله جناح بعوضة، وقال: اقرؤوا إن شئتم: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٦]»[(٣)].

وروى الإمام أحمد، عن ابن مسعود: «أنه كان يجتني سِواكاً من الأراك، وكان دقيق الساقين، فجعلت الريح تفكؤه، فضحك القوم منه، فقال رسول الله ﷺ: «ممَّ تضحكون»؟ قالوا: يا نبي الله، من دقة ساقيه، فقال: «والذي نفسي بيده، لهما أثقل في الميزان من أُحد»[(٤)].

وقد وردت الأحاديث أيضاً بوزن الأعمال أنفسها، كما في «صحيح مسلم»، عن أبي مالك الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان»[(٥)].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) وقد أخرجه بهذا اللفظ أحمد في «المسند» (٢/ ٢٢١)، وإسناده ضعيف.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٧٢٩)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٧٨٥).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٤٢٠)، والطبراني في «معجمه» برقم (٨٤٥٢)، وإسناده حسن.

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٢٣)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٥١٧)، والنسائي في «سننه» (٥/ ٥)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٢٧٠)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٣٤٢، ٣٤٣).

وفي «الصحيح»، وهو خاتمة كتاب البخاري، قوله ﷺ: «كلمتان خفيفتان على اللسان، حبيبتان إلى الرحمن، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم»(١).

وروى الحافظ أبو بكر البيهقي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «يؤتى بابن آدم يوم القيامة، فيوقف بين كفتي الميزان، ويوكل به ملك، فإن ثقل ميزانه، نادى الملك بصوت يُسمع الخلائق: سَعد فلان سعادةً لا يشقى بعدها أبداً، وإن خف ميزانه، نادى الملك بصوت يسمع الخلائق: شقي فلان شقاوةً لا يسعد بعدها أبداً»(٢).

فلا يلتفت إلى ملحد معاند يقول: الأعمال أعراضٌ لا تقبل الوزنَ، وإنما يقبل الوزن الأجسام!! فإن الله يقلب الأعراض أجساماً، كما تقدم، وكما روى الإمام أحمد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «يؤتى بالموت كبشاً أغبر، فيوقف بين الجنة والنار، فيقال: يا أهل الجنة، فيشرئبون وينظرون، ويقال: يا أهل النار، فيشرئبون وينظرون، ويرون أن قد جاء الفرج، فيُذبح، ويقال: خلود لا موتَ»(٣). ورواه البخاري بمعناه(٤). فثبت وزنُ الأعمال والعاملِ وصحائف الأعمال، وثبت أن الميزان له كِفتان. والله تعالى أعلم بما وراء ذلك من الكيفيات.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٦٤٠٦، ٦٦٨٢، ٧٥٦٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٩٤)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٤٦٧)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٨٠٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٣٢).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٧٤)، وهو حديث موضوع.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٤٢٣)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٣٢٩)، وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٧٣٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٨٤٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يجاء بالموت يوم القيامة كأنه كبش أملح فيوقف بين الجنة والنار فيقال: يا أهل الجنة هل تعرفون هذا؟ فيشرئبون وينظرون ويقولون: نعم هذا الموت، قال: ويقال: يا أهل النار هل تعرفون هذا؟ قال: فيشرئبون وينظرون ويقولون: نعم هذا الموت، قال: فيؤمر =

فعلينا الإيمان بالغيب، كما أخبرنا الصادق ﷺ، من غير زيادة ولا نقصان. ويا خيبة من ينفي وضع الموازين القسط ليوم القيامة كما أخبر الشارع، لخفاء الحكمة عليه، ويقدح في النصوص بقوله: لا يحتاج إلى الميزان إلا البقال والفوَّال!! وما أحرَاهُ بأن يكون من الذين لا يقيمُ الله لهم يوم القيامة وزناً. ولو لم يكن من الحكمة في وزن الأعمال إلا ظهورُ عدله سبحانه لجميع عباده، فلا أحدَ أحبّ إليه العذرُ من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين. فكيف ووراء ذلك من الحكم ما لا اطلاع لنا عليه. فتأمل قول الملائكة، لما قال [الله] لهم: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]. وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وقد تقدم عند ذكر الحوض كلام القرطبي رحمه الله، أن الحوض قبل الميزان، والصراط بعد الميزان. ففي «الصحيحين»: أن المؤمنين إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصُّ لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا ونُقُّوا أذن لهم في دخول الجنة[1]. وجعل القرطبي في «التذكرة» هذه القنطرة صراطاً ثانياً للمؤمنين خاصة، وليس يسقط منه أحدٌ في النار، والله تعالى أعلم.

= به فيذبح، قال: ثم يقال: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت» قال: ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم: ٣٩] وأشار بيده إلى الدنيا.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٤٤٠، ٦٥٣٥)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٣، ٦٣، ٧٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يخلص المؤمنون من النار فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هُذِّبُوا ونُقُّوا أُذِنَ لهم في دخول الجنة، فوالذي نفس محمد بيده لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا».

[الجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان ولا تبيدان:]

قوله: (والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبداً ولا تبيدان، فإن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق، وخلق لهما أهلاً، فمن شاء منهم إلى الجنة فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه، وكل يعمل لما [قد] فرغ له، وصائر إلى ما خلق له، والخير والشر مقدَّران على العباد).

ش: أما قوله: إن الجنة والنار مخلوقتان، فاتفق أهل السُّنَّة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل أهل السُّنَّة على ذلك، حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية، فأنكرت ذلك، وقالت: بل ينشئهما الله يوم القيامة!! وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعةً لما يفعله الله، وأنه ينبغي أن يفعل كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا!! وقاسوه على خلقه في أفعالهم، فهم مشبهة في الأفعال، ودخل التجهم فيهم، فصاروا مع ذلك معطلة! وقالوا: خلقُ الجنة قبل الجزاء عبثٌ! لأنها تصير معطلةً مدداً متطاولة!! فردوا من النصوص ما خالف هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها للرب تعالى، وحرفوا النصوص عن مواضعها، وضللوا وبدّعوا من خالف شريعتهم.

فمن نصوص الكتاب: قوله تعالى عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]. ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد: ٢١]. وعن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]. ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ۝٢١ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا ۝٢٢﴾ [النبأ: ٢١، ٢٢]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ۝١٥﴾ [النجم: ١٣ ـ ١٥].

وقد رأى النبي ﷺ سدرة المنتهى، ورأى عندها جنة المأوى. كما في «الصحيحين»، من حديث أنس رضي الله عنه، في قصة الإسراء، وفي آخره: «ثم انطلق بي جبرائيل، حتى أتى سدرة المنتهى، فغشيها ألوانٌ لا أدري ما هي، قال: ثم دخلت الجنة، فإذا هي جنابذ اللؤلؤ، وإذا ترابها المسك»[1].

---

(١) تقدم تخريجه.

وفي «الصحيحين» من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة»(١).

وتقدم حديث البراء بن عازب، وفيه: «ينادي منادٍ من السماء: أنْ صدق عبدي، فأفرشوه من الجنة، وافتحوا له باباً إلى الجنة، قال: فيأتيه من رَوْحها وطيبها»(٢).

وتقدم حديث أنس بمعنى حديث البراء.

وفي «صحيح مسلم»، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فذكرت الحديث، وفيه: وقال رسول الله ﷺ: «رأيت في مقامي هذا كل شيء وعدتم به، حتى لقد رأيتني آخذ قطفاً من الجنة حين رأيتموني تقدّمت، ولقد رأيت النار يحطم بعضها بعضاً حين رأيتموني تأخرت»(٣).

وفي «الصحيحين»، واللفظ للبخاري، عن عبد الله بن عباس، قال: انخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فذكر الحديث، وفيه: فقالوا: يا رسول الله رأيناك تناولت شيئاً في مقامك، ثم رأيناك تكعكعت؟ فقال: «إني رأيت الجنة، وتناولت عنقوداً، ولو أصبته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، ورأيت النار، فلم أرَ منظراً كاليوم قط أفظع، ورأيت أكثر أهلها النساء»، قالوا: بم، يا رسول الله؟ قال: «بكفرهن»، قيل: أيكفرن بالله؟ قال: «يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلى إحداهنّ الدهرَ كله، ثم رأتْ منك

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١٣٧٩)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٨٦٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ١١٣)، ومالك في «الموطأ»(١/ ٢٣٩).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) قطعة من حديث طويل أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١٢١٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٩٠١) (٣).

شيئاً، قالت: ما رأيت خيراً قط!!»[١].

وفي «صحيح مسلم» من حديث أنس: «وايم الذي نفسي بيده، لو رأيتم ما رأيت، لضحكتم قليلاً وبكيتم كثيراً». قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: «رأيت الجنة والنار»[٢].

وفي «الموطأ والسُّنن»، من حديث كعب بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما نسمة المؤمن طيرٌ تعلق في شجر الجنة، حتى يرجعها الله إلى جسده يوم القيامة»[٣]. وهذا صريح في دخول الروح الجنة قبل يوم القيامة.

وفي «صحيح مسلم» و «السُّنن» و «المسند». من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لما خلق الله الجنة والنار، أرسل جبرائيل إلى الجنة، فقال: اذهب فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها، فذهب فنظر إليها وإلى ما أعد الله لأهلها فيها، فرجع فقال: وعزتك، لا يسمع بها أحد إلا دخلها، فأمر بالجنة، فحُفَّتْ بالمكاره، فقال: ارجع فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها، قال: فنظر إليها، ثم رجع فقال: وعزتك، لقد خشيتُ أن لا يدخلها أحد، قال: ثم أرسله إلى النار، قال: اذهب فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها، قال: فنظر إليها، فإذا هي يركبُ بعضها بعضاً، ثم رجع فقال: وعزتك، لا يدخلها أحد سمع بها، فأمر بها فحفَّتْ بالشهوات، ثم قال: اذهب فانظر إلى ما أعددت لأهلها فيها، فذهب فنظر إليها، فرجع فقال: وعزتك، لقد خشيت أن لا ينجوَ منها أحد إلا دخلها»[٤]. ونظائر ذلك في السنة كثيرة.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١٠٥٢) وفي غير موضع، ومسلم في «صحيحه» برقم (٩٠٧).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٤٢٦).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) لم يخرجه مسلم وإنما عنده منه قوله ﷺ: «حفت الجنة بالمكاره وحفت =

وأما على قول من قال: إن الجنة الموعود بها هي الجنة التي كان فيها آدم ثم أخرج منها، فالقول بوجودها الآن ظاهر، والخلاف في ذلك معروف.

وأما شبهة من قال: إنها لم تخلق بعد، وهي: أنها لو كانت مخلوقة الآن لوجب اضطراراً أن تفنى يوم القيامة وأن يهلك كل من فيها ويموت، لقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]. و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقد روى الترمذي في جامعه، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لقيت إبراهيم ليلة أسري بي، فقال: يا محمد، أقرىء أمتك مني السلام، وأخبرهم أن الجنة طيبة التربة، عذبةُ الماء، وأنها قيعان، وأن غِرَاسها سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»(١)، قال: هذا حديث حسن غريب.

وفيه أيضاً من حديث أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ، أنه قال: «من قال سبحان الله وبحمده، غرست له نخلة في الجنة»(٢)، قال: هذا حديث حسن صحيح، قالوا: فلو كانت مخلوقةً مفروغاً منها لم تكن قيعاناً، ولم يكن لهذا الغراس معنى.

= النار بالشهوات»، أخرجه في «صحيحه» برقم (٢٨٢٣)، وهو في صحيح البخاري أيضاً برقم (٦٤٨٧).
والحديث بطوله أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٧٤٤)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٥٦٣)، والنسائي في «سننه» (٧/ ٤٠٣)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٣٢، ٣٥٤، ٣٧٣)، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣٩٧٠).

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٣٤٥٨)، والطبراني في «معجمه الكبير» برقم (١٠٣٦٣)، وفي «الأوسط» برقم (٤٣٢٨)، وفي «الصغير» (ص١١١) وحسنه العلّامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» برقم (١٠٥).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٣٤٦٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ١٢٥/ ٢)، وأبو يعلى في «مسنده» برقم (٢٢٣٣)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٢٣٣٥)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٠١ـ ٥٠٢)، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» برقم (٦٤).

قالوا: وكذا قوله تعالى عن امرأة فرعون أنها قالت: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١] **فالجواب**: إنكم إن أردتم بقولكم إنها الآن معدومة بمنزلة النفخ في الصور وقيام الناس من القبور، فهذا باطل، يرده ما تقدم من الأدلة وأمثالها مما لم يذكر، وإن أردتم أنها لم يكمل خلق جميع ما أعد الله فيها لأهلها، وأنها لا يزال الله يُحدث فيها شيئاً بعد شيء، وإذا دخلها المؤمنون أحدث الله فيها عند دخولهم أموراً أخر ـ فهذا حق لا يمكن ردّه، وأدلتكم هذه إنما تدل على هذا القدر.

وأما احتجاجكم بقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، فأتيتم من سوء فهمكم معنى الآية، واحتجاجكم بها على عدم وجود الجنة والنار الآن ـ نظير احتجاج إخوانكم على فنائهما وخرابهما وموت أهلهما!! فلم توفقوا أنتم لا إخوانكم لفهم معنى الآية، وإنما وفق لذلك أئمة الإسلام. فمن كلامهم: أن المراد «كل شيء» مما كتب [الله] عليه الفناء والهلاك «هالك»، والجنة والنار خلقتا للبقاء لا للفناء، وكذلك العرش، فإنه سقف الجنة، وقيل: المراد إلا ملكه. وقيل: إلا ما أريد به وجهُه. وقيل: إن الله تعالى أنزل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦﴾ [الرحمن: ٢٦]، فقالت الملائكة: هلك أهل الأرض، وطمعوا في البقاء، فأخبر تعالى عن أهل السماء والأرض أنهم يموتون، فقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، لأنه حي لا يموت، فأيقنت الملائكة عند ذلك بالموت. وإنما قالوا ذلك توفيقاً بينها وبين النصوص المحكمة، الدالة على بقاء الجنة، وعلى بقاء النار أيضاً، على ما يذكر عن قريب، إن شاء الله تعالى.

وقوله: لا تفنيان أبداً ولا تبيدان ـ هذا قول جمهور الأئمة من السلف والخلف. وقال ببقاء الجنة وبفناء النار جماعة من السلف والخلف[1]، والقولان مذكوران في كثير من كتب التفسير وغيرها. وقال بفناء الجنة والنار

---

(١) لم يثبت القول بفناء النار عن أحد من السلف، وإنما هي آثار واهية لا تقوم بها حجة، وانظر كلام العلاّمة الألباني في مقدمة تحقيقه لكتاب «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار» للأمير الصنعاني، فإنه نفيس.

الجهم بن صفوان إمام المعطلة، وليس له سلف قط، لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، ولا من أهل السُّنَّة. وأنكره عليه عامة أهل السُّنَّة، وكفَّروه به، وصاحوا به وبأتباعه من أقطار الأرض. وهذا قاله لأصله الفاسد الذي اعتقده، وهو امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث! وهو عمدة أهل الكلام المذموم، التي استدلوا بها على حدوث الأجسام، وحدوث ما لم يخل من الحوادث، وجعلوا ذلك عمدتهم في حدوث العالم. فرأى جهم أن ما يمنع من حوادث لا أول لها في الماضي، يمنعه في المستقبل!! فدوام الفعل عنده على الرب في المستقبل ممتنع، كما هو ممتنع عنده عليه في الماضي!! وأبو الهذيل العلاّف شيخ المعتزلة، وافقه على هذا الأصل، لكن قال: إن هذا يقتضي فناء الحركات، فقال بفناء حركات أهل الجنة والنار، حتى يصيروا في سكون دائم، لا يقدر أحد منهم على حركة!! وقد تقدم الإشارة إلى اختلاف النار في تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل، وهي مسألة دوام فاعلية الرب تعالى، وهو لم يزل ربّاً قادراً فعالاً لما يريد، فإنه لم يزل حيّاً عليماً قديراً. ومن المحال أن يكون الفعل ممتنعاً عليه لذاته، ثم ينقلب فيصير ممكناً لذاته، من غير تجدد [شيء]، وليس للأول حد محدود حتى يصير الفعل ممكناً له عند ذلك الحد، ويكون قبله ممتنعاً عليه. فهذا القول تصوره كافٍ في الجزم بفساده.

فأما أبدية الجنة، وأنها لا تفنى ولا تبيد، فهذا مما يُعلم بالضرورة أن الرسول ﷺ أخبر به، قال تعالى: ﴿۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود: ١٠٨]، أي غير مقطوع، ولا ينافي [ذلك] قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾.

واختلف السلف في هذا الاستثناء: فقيل: معناه إلا مدة مكثهم في النار، وهذا يكون لمن دخل منهم إلى النار ثم أخرج منها، لا لكلهم.

وقيل: إلا مدة مقامهم في الموقف. وقيل: إلا مدة مقامهم في القبور والموقف.

وقيل: هو استثناء الرب ولا يفعله، كما تقول: والله لأضربنك إلا أن

أرى غير ذلك، وأنت لا تراه، بل تجزم بضربه. وقيل: «إلا» بمعنى الواو، وهذا على قول بعض النحاة، وهو ضعيف، وسيبويه يجعل إلا بمعنى لكن، فيكون الاستثناء منقطعاً، ورجحه ابن جرير قال: إن الله تعالى لا خلف لوعده، وقد وصل الاستثناء بقوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]. قالوا: ونظيره أن تقول: أسكنتك داري حولاً إلا ما شئتُ، أي سوى ما شئت، ولكن ما شئت من الزيادة عليه.

وقيل: الاستثناء لإعلامهم بأنهم مع خلودهم في مشيئة الله، لا أنهم يخرجون عن مشيئته، ولا ينافي ذلك عزيمته وجزمه لهم بالخلود، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾﴾ [الإسراء: ٨٦]، وقوله تعالى: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]، وقوله: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦]. ونظائره كثيرة، يخبر عباده سبحانه أن الأمور كلها بمشيئته، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

وقيل: إن «ما» بمعنى «من» أي: إلا من شاء الله دخوله النار بذنوبه من السعداء. وقيل غير ذلك. وعلى كل تقدير، فهذا الاستثناء من المتشابه، وقوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]، محكم. وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴿٥٤﴾﴾ [ص: ٥٤]. وقوله: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]. وقوله: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨].

وقد أكد الله خلود أهل الجنة بالتأبيد في عدة مواضع من القرآن، وأخبر أنهم: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، وهذا الاستثناء منقطع، وإذا ضممته إلى الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٨] ـ تبين أن المراد من الآيتين استثناء الوقت الذي لم يكونوا فيه في الجنة من مدة الخلود، كاستثناء الموتة الأولى من جملة الموت، فهذه موتة تقدمت على حياتهم الأبدية، وذلك مفارقة للجنة تقدمت على خلودهم فيها.

والأدلة من السُّنَّة على أبدية الجنة ودوامها كثيرة: كقوله ﷺ: «من

يدخل الجنة ينعم ولا يبأس، ويخلد ولا يموت»[(١)].

وقوله: «ينادي منادٍ: يا أهل الجنة، إن لكم أن تَصِحّوا فلا تَسقموا أبداً، وأن تشبّوا فلا تهرموا أبداً، وأن تحيوا فلا تموتوا أبداً»[(٢)].

وتقدم ذكر ذبح الموت بين الجنة والنار، ويقال: «يا أهل الجنة، خلود فلا موت، ويا أهل النار، خلود فلا موت»[(٣)].

[اختلاف الناس في أبدية النار:]

وأما أبدية النار ودوامها، فللناس في ذلك ثمانية أقوال:

أحدها: أن من دخلها لا يخرج منها أبد الآباد، وهذا قول الخوارج والمعتزلة.

والثاني: أن أهلها يعذبون فيها، ثم تنقلب طبيعتهم وتبقى طبيعة النارية يتلذذون بها لموافقتها لطبعهم! وهذا قول إمام الاتحادية ابن عربي الطائي!!

الثالث: أن أهلها يعذبون فيها إلى وقت محدود، ثم يخرجون منها، ويخلفهم فيها قوم آخرون، وهذا القول حكاه اليهود للنبي ﷺ، وأكذبهم فيه، وقد أكذبهم الله تعالى، فقال عزَّ من قائل: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةٗۚ قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدٗا فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓۖ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٨٠ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٨١﴾ [البقرة: ٨٠، ٨١].

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٨٣٦)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٣٣٢)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٦٩، ٤٠٧، ٤١٦، ٤٦٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «من يدخل الجنة ينعم لا يبأس، لا تبلى ثيابه ولا يفنى شبابه».

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٨٣٧)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٢٤٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣١٩ و٣/ ٣٨، ٩٥)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٣٣٤)، من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.

(٣) تقدم تخريجه.

الرابع: يخرجون منها، وتبقى على حالها ليس فيها أحد.

الخامس: أنها تفنى بنفسها، لأنها حادثة وما ثبت حدوثه استحال بقاؤه!! وهذا قول الجهم وشيعته، ولا فرق عنده في ذلك بين الجنة والنار، كما تقدم.

السادس: تفنى حركات أهلها ويصيرون جماداً، لا يحسّون بألم، وهذا قول أبي الهذيل العلَّاف كما تقدم.

السابع: أن الله يخرج منها من يشاء، كما ورد في الحديث، ثم يبقيها شيئاً، ثم يفنيها، فإنه جعل لها أمداً تنتهي إليه.

الثامن: أن الله تعالى يخرج منها من شاء، كما ورد في السُّنَّة، ويبقى فيها الكفار، بقاءً لا انقضاء له، كما قال الشيخ رحمه الله.

وما عدا هذين القولين الأخيرين ظاهر البطلان.

وهذان القولان لأهل السُّنَّة ينظر في أدلتهما.

فمن أدلة القول الأول منهما: قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]. وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ [١٠٦، ١٠٧]. ولم يأتِ بعد هذين الاستثناءين ما أتى بعد الاستثناء المذكور لأهل الجنة، وهو قوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]. وقوله تعالى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ [النبأ: ٢٣].

وهذا القول، أعني القول بفناء النار دون الجنة ـ منقول عن عمر، وابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وغيرهم. وقد روى عَبْدُ بن حميد في تفسيره المشهور، بسنده إلى عمر رضي الله عنه، أنه قال: «لو لبث أهل النار في النار كقَدْر رمل عالج، لكان لهم على ذلك وقت يخرجون فيه»[1]، ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ [النبأ: ٢٣]. قالوا:

(١) وإسناده ضعيف لانقطاعه، فالحسن لم يدرك عمر رضي الله عنه.

والنار موجَب غضبه، والجنة موجَب رحمته. وقد قال ﷺ: «لما قضى الله الخلق، كتب كتاباً، فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت غضبي»[(١)]. وفي رواية: «تغلب غضبي». رواه البخاري في «صحيحه» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قالوا: والله سبحانه يخبر عن العذاب أنه: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]. و ﴿أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٦]. و ﴿عَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٥]. [ولم يخبر] ولا في موضع واحد عن النعيم أنه نعيم يوم. وقد قال تعالى: ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]. وقال تعالى حكايةً عن الملائكة: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. فلا بد أن تسع رحمته هؤلاء المعذّبين، فلو بقوا في العذاب لا إلى غاية لم تسعهم رحمته. وقد ثبت في «الصحيح» تقدير يوم القيامة بخمسين ألف سنة[(٢)]، والمعذّبون فيها متفاوتون في مدة لبثهم في العذاب بحسب جرائمهم، وليس في حكمة أحكم الحاكمين ورحمة أرحم الراحمين أن يخلق خلقاً يعذبهم أبد الآباد عذاباً سرمداً لا نهاية له. وأما أنه يخلق خلقاً ينعم عليهم ويحسن إليهم نعيماً سرمداً، فمن مقتضى الحكمة. والإحسان مرادٌ لذاته، والانتقام مرادٌ بالعرض.

قالوا: وما ورد من الخلود فيها، والتأبيد، وعدم الخروج، وأن عذابها مقيم، وأنه غرام -: كله حق مسلَّم، لا نزاع فيه، وذلك يقتضي الخلود في دار العذاب ما دامت باقيةً، وإنما يخرج منها في حال بقائها أهل التوحيد. ففرقٌ بين من يخرج من الحبس وهو حبسٌ على حاله، وبين من يبطل حبسه بخراب الحبس وانتقاضه.

ومن أدلة القائلين ببقائها وعدم فنائها: قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧] ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [الزخرف: ٧٥]. ﴿فَلَن

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٩٨٧)، والنسائي في «سننه» (٥/ ١٢)، وأبو داود في «سننه» برقم (١٦٥٨)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٦٢، ٣٨٣، ٤٩٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ: ٣٠] ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [البينة: ٨]. ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]. ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧] ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]. ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]. ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥]، أي مقيماً لازماً.

وقد دلت السُّنَّة المستفيضة أنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله: وأحاديث الشفاعة صريحةٌ في خروج عصاة الموحدين من النار، وأن هذا حكمٌ مختصٌّ بهم، فلو خرج الكفار منها لكانوا بمنزلتهم، ولم يختصّ الخروج بأهل الإيمان. وبقاء الجنة والنار ليس لذاتهما، بل بإبقاء الله لهما.

[إن الله تعالى خلق للجنة أهلاً وللنار أهلاً:]

وقوله: وخلق لهما أهلاً ـ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، الآية. وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: دعي رسول الله ﷺ إلى جنازة صبي من الأنصار، فقلت: يا رسول الله، طوبى لهذا، عصفور من عصافير النار، لم يعمل سوءاً ولم يدركه، فقال: «أو غير ذلك يا عائشة، إن الله خلق للجنة أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم»(١). رواه مسلم وأبو داود والنسائي.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾ [الدهر: ٢، ٣]. والمراد الهداية العامة، وأعم منها الهداية المذكورة في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠].

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٦٢)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧١٣)، والنسائي في «سننه» (٤/ ٥٧)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٨٢)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٤١، ٢٠٨)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (١٣٨).

فالموجودات نوعان: **أحدهما**: مسخَّر بطبعه، **والثاني**: متحرك بإرادته فهدى الأول لما سخَّره له طبيعةً، وهدى الثاني هدايةً إرادية تابعةً لشعوره وعلمه بما ينفعه ويضره.

ثم قسم هذا النوع إلى ثلاثة أنواع:

نوع لا يريد إلا الخير ولا يتأتى منه إرادة سواه، كالملائكة، ونوع لا يريد إلا الشر ولا يتأتى منه إرادة سواه، كالشياطين، ونوع يتأتى منه إرادةُ القسمين، كالإنسان.

ثم جعله ثلاثة أصناف: صنفاً يغلب إيمانُه ومعرفتُه وعقله هواه وشهوتَه، فيلتحق بالملائكة. وصنفاً عكسه، فيلتحق بالشياطين. وصنفاً تغلبُ شهوتُه البهيمية عقلَه، فيلتحق بالبهائم.

والمقصود: أنه سبحانه أعطى الوجودَين: العيني والعلمي، فكما أنه لا موجود إلا بإيجاده، فلا هداية إلا بتعليمه، وذلك كله من الأدلة على كمال قدرته، وثبوت وحدانيته، وتحقيق ربوبيته، سبحانه وتعالى.

وقوله: «فمن شاء منهم إلى الجنة فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه» إلخ، مما يجب أن يُعلم أن الله تعالى لا يمنع الثواب إلا إذا منع سببه، وهو العمل الصالح، فإنه: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه: ١١٢]. وكذلك لا يعاقب أحداً إلا بعد حصول سبب العقاب، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى: ٣٠].

وهو سبحانه المعطي المانع، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، لكن إذا مَنَّ على الإنسان بالإيمان والعمل الصالح، لا يمنعه موجب ذلك أصلاً، بل يعطيه من الثواب والقرَب ما لا عينٌ رأتْ، ولا أذنٌ سمعتْ، ولا خطر على قلب بشر. وحيث منعه ذلك فلانتفاء سببه، وهو العمل الصالح.

ولا ريب أنه يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، لكنّ ذلك كله حكمةٌ منه وعدلٌ، فمنعه للأسباب التي هي الأعمال الصالحة من حكمته وعدله.

وأما المسببات بعد وجود أسبابها، فلا يمنعُها بحال، إذا لم تكن أسباباً غير صالحة، إما لفساد في العمل، وإما لسبب يعارض موجبه ومقتضاه، فيكون ذلك لعدم المقتضي، أو لوجود المانع. وإذا كان منعه وعقوبته من عدم الإيمان والعمل الصالح، وهو لم يعط ذلك ابتلاءً وابتداءً [إلا] حكمةً منه وعدلاً. فله الحمد في الحالين، وهو المحمود على كل حال، كل عطاء منه فضل، وكل عقوبة منه عدل، فإن الله تعالى حكيم يضعُ الأشياء في مواضعها التي تصلح لها، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. وكما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [الأنعام: ٥٣]. ونحو ذلك. وسيأتي [لذلك] زيادةٌ، إن شاء الله تعالى.

[الاستطاعة وأقسامها:]

قوله: (والاستطاعة التي يجب بها الفعل، من نحو التوفيق الذي لا [يجوز أن] يوصف المخلوق به ـ [تكون] مع الفعل. وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع، والتمكين وسلامة الآلات ـ فهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب، وهو كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]).

ش: الاستطاعة والطاقة والقدرة والوسع، ألفاظ متقاربة. وتنقسم الاستطاعة إلى قسمين، كما ذكره الشيخ رحمه الله، وهو قول عامة أهل السُّنَّة، وهو الوسط. وقالت القدرية والمعتزلة: لا تكون القدرة إلا قبل الفعل. وقابلهم طائفةٌ من أهل السُّنَّة فقالوا لا تكون إلا مع الفعل.

والذي قاله عامة أهل السُّنَّة: أن للعبد قدرةً هي مناط الأمر والنهي، وهذه قد تكون قبله، لا يجب أن تكون معه، والقدرة التي بها الفعل لا بد أن تكون مع الفعل، لا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة.

وأما القدرة التي من جهة الصحة والوسع، والتمكن وسلامة الآلات ـ

فقد تتقدم الأفعال. وهذه القدرة المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. فأوجب الحج على المستطيع، فلو لم يستطع إلا من حج لم يكن الحجُّ قد وجبَ إلاّ على من حج، ولم يعاقب أحداً على ترك الحج! وهذا خلاف المعلوم بالضرورة من دين الإسلام.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. فأوجب التقوى بحسب الاستطاعة، فلو كان من لم يتقِ الله لم يستطع التقوى، لم يكن قد أوجب التقوى إلا على من اتقى، ولم يعاقِبْ من لم يتقِ! وهذا معلوم الفساد.

وكذا قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [لمجادلة: ٤]. والمراد منه استطاعة الأسباب والآلات.

وكذا ما حكاه سبحانه من قول المنافقين: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]. وكذَّبهم في ذلك القول، ولو كانوا أرادوا الاستطاعة التي هي حقيقةُ قدرة الفعل ـ ما كانوا بنفيهم عن أنفسهم كاذبين، وحيث كذَّبهم دل [على] أنهم أرادوا بذلك المرضَ أو فقدَ المال، على ما بين تعالى بقوله: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ﴾ [التوبة: ٩١]، إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ﴾ [التوبة: ٩٣]. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ [النساء: ٢٥]. والمراد: استطاعةُ الآلات والأسباب.

ومن ذلك قوله ﷺ لعمران بن حُصَين: «صلِّ قائماً فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جَنب»[1]. إنما نفى استطاعة الفعل معها.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١١١٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٩٥٢)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٧٢)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٢٢٣)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٤٢٦)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٩٨٣)، والدارقطني في «سننه» (١/ ٣٨٠)، والبيهقي في «سننه» (٢/ ٣٠٤، ٣٠٥).

وأما دليل ثبوت الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة، فقد ذكروا فيها قوله تعالى: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]. والمراد نفي حقيقة القدرة، لا نفي الأسباب والآلات، لأنها كانت ثابتة. وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قوله: ولا يطيقون إلا ما كلفهم، إن شاء الله تعالى. وكذا قول صاحب موسى: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]. وقوله: ﴿۞ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٥﴾﴾ [الكهف: ٧٥]. والمراد منه حقيقة قدرة الصبر، لا أسباب الصبر وآلاته، فإن تلك كانت ثابتة له، ألا ترى أنه عاتبه على ذلك؟ ولا يلام مَن عَدِم آلات الفعل وأسبابه على عدم الفعل، وإنما يلام من امتنع من الفعل لتضييع قدرة الفعل، لاشتغاله بغير ما أمر به، أو [لعدم] شغله إيّاها بفعل ما أمر به. ومن قال: إن القدرة لا تكون إلا حين الفعل ـ يقولون: إن القدرة لا تصلح للضدين، فإن القدرة المقارنة للفعل لا تصلح إلا لذلك الفعل، وهي مستلزمة له، لا توجد بدونه.

وما قالته القدرية ـ بناءً على أصلهم الفاسد، وهو إقدار الله للمؤمن والكافر والبر والفاجر سواء، فلا يقولون إن الله خص المؤمن المطيع بإعانة حصَّل بها الإيمان، بل هذا بنفسه رجح الطاعة، وهذا بنفسه رجح المعصية! كالوالد الذي أعطى كل واحد من بنيه سيفاً، فهذا جاهد به في سبيل الله، وهذا قطع به الطريق ـ.

وهذا القول فاسد باتفاق أهل السُّنَّة والجماعة المثبتين للقدر، فإنهم متفقون على أن لله على عبده المطيع نعمةً دينيةً، خصه بها دون الكافر، وأنه أعانه على الطاعة إعانةً لم يعنْ بها الكافر. كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]، فالقدرية يقولون: إنَّ هذا التحبيب والتزيين عامٌّ في كل الخلق، وهو بمعنى البيان وإظهار دلائل الحق. والآية تقتضي أن هذا خاصّ بالمؤمن، ولهذا قال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]. والكفار ليسوا راشدين. وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وأمثال هذه

الآية في القرآن كثير، يبين أن سبحانه هدى هذا وأضل هذا. قال تعالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]. وسيأتي لهذه المسألة زيادة بيان، إن شاء الله تعالى.

وأيضاً فقول القائل: يرجح بلا مرجح ـ إن كان لقوله: يرجح، معنى زائد على الفعل، فذاك هو السبب المرجح، وإن لم يكن له معنى زائد كان حال الفاعل قبل وجود الفعل كحاله عند الفعل، ثم الفعل حصل في إحدى الحالتين دون الأخرى بلا مرجح! وهذا مكابرة للعقل!! فلما كان أصل قول القدرية أن فاعل الطاعات وتاركها كلاهما في الإعانة والإقدار سواء ـ امتنع على أصلهم أن يكون مع الفعل قدرة تخصّه، لأن القدرة التي تخص الفعل لا تكون للتارك، وإنما تكون للفاعل، ولا تكون القدرة إلا من الله تعالى. وهم لما رأوا أن القدرة لا بد أن تكون قبل الفعل، قالوا: لا تكون مع الفعل، لأن القدرة هي التي يكون بها الفعل والترك، وحالَ وجود الفعل يمتنع الترك، فلهذا قالوا: القدرة لا تكون إلا قبل الفعل! وهذا باطل مطلقاً، فإن وجود الأمر مع عدم بعض شروطه الوجودية ممتنع، بل لا بد أن يكون جميع ما يتوقف عليه الفعل من الأمور الوجودية موجوداً عند الفعل. فنقيض قولهم حق، وهو: أن الفعل لا بد أن يكون معه قدرة.

لكن صار أهل الإثبات هنا حزبين: حزب قالوا: لا تكون القدرة إلا معه، ظنّاً منهم أن القدرة نوع واحد لا يصلح للضدين، وظنّاً من بعضهم أن القدرة عرَض، فلا تبقى زمانين، فيمتنع وجودها قبل الفعل.

والصواب: أن القدرة نوعان كما تقدم: نوع مصحح للفعل، يمكن معه الفعل والترك، وهذه هي التي يتعلق بها الأمر والنهي، وهذه تحصل للمطيع والعاصي، وتكون قبل الفعل، وهذه تبقى إلى حين الفعل، إما بنفسها عند من يقول ببقاء الأعراض، وإما بتجدد أمثالها عند من يقول إن الأعراض لا تبقى زمانين، وهذه قد تصلح للضدَّين، وأمر الله مشروط بهذه الطاقة، فلا يكلف الله من ليس معه هذه الطاقة، وضد هذه العجز، كما تقدم.

وأيضاً: فالاستطاعة المشروطة في الشرع أخص من الاستطاعة التي

يمتنع الفعل مع عدمها، فإن الاستطاعة الشرعية قد تكون ما يتصوَّر الفعل مع عدمها وإن لم يعجز عنه. فالشارع ييسر على عباده، ويريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر، وما جعل عليكم في الدين من حرج، والمريض قد يستطيع القيام مع زيادة المرض وتأخر برئه، فهذا في الشرع غير مستطيع، لأجل حصول الضرر عليه، وإن كان قد يسمى مستطيعاً. فالشارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكان الفعل، بل ينظر إلى لوازم ذلك، فإن كان الفعل ممكناً مع المفسدة الراجحة لم تكن هذه استطاعةً شرعيةً، كالذي يقدر على الحج مع ضرر يلحقه في بدنه أو ماله، أو يصلي قائماً مع زيادة مرضه، أو يصوم الشهرين مع انقطاعه عن معيشته، ونحو ذلك. فإذا كان الشارع قد اعتبر في المكنة عدم المفسدة الراجحة، فكيف يكلِّف مع العجز؟

ولكن هذه الاستطاعة ـ مع بقائها إلى حين الفعل لا تكفي في وجود الفعل، ولو كانت كافيةً لكان التارك كالفاعل، بل لا بد من إحداث إعانة أخرى تقارن، مثل جعل الفاعل مريداً، فإن الفعل لا يتم إلا بقدرة واردة، والاستطاعة المقارنة تدخل فيها الإرادة الجازمة، بخلاف المشروطة في التكليف، فإنه لا يشترط فيها الإرادة .فالله تعالى يأمر بالفعل من لا يريده، لكن لا يأمر به من لو أراده لعجز عنه. وهكذا أمرُ الناس بعضهم لبعض، فالإنسان يأمر عبده بما لا يريده العبد، لكن لا يأمره بما يعجز عنه العبد، وإذا اجتمعت الإرادة الجازمة والقوة التامة، لزم وجود الفعل. وعلى هذا ينبني تكليف ما لا يطاق، فإن من قال: القدرة لا تكون إلا مع الفعل ـ يقول: كل كافر وفاسق قد كلّف ما لا يطيق. وما لا يطاق يفسَّر بشيئين: بما لا يطاق للعجز عنه، فهذا لم يكلفه الله أحداً، ويفسَّر بما لا يطاق للاشتغال بضده، فهذا هو الذي وقع فيه التكليف، كما في أمر العباد بعضهم بعضاً، فإنهم يفرقون بين هذا وهذا، فلا يأمر السيد عبده الأعمى بنقط المصاحف! ويأمره إذا كان قاعداً أن يقوم، ويعلم الفرق بين الأمرين بالضرورة.

[أفعال العباد خلق الله وكسب من العباد:]

قوله: (وأفعال العباد [هي] خلق الله وكسب من العباد).

ش: اختلف الناس في أفعال العباد الاختيارية. فزعمت الجبرية ورئيسهم الجهم بن صفوان السمرقندي: أن التدبير في أفعال الخلق كلها لله تعالى، وهي كلها اضطرارية، كحركات المرتعش، والعروق النابضة، وحركات الأشجار، وإضافتها إلى الخلق مجاز! وهي على حسب ما يضاف الشيء إلى محله دون ما يضاف إلى محصله!

وقابلتهم المعتزلة، فقالوا: إن جميع الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها، لا تعلق لها بخلق الله تعالى. واختلفوا فيما بينهم: أن الله تعالى يقدر على أفعال العباد أم لا؟!

وقال أهل الحق: أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي مخلوقة لله تعالى، والحق سبحانه وتعالى منفرد بخلق المخلوقات، لا خالق لها سواه. فالجبرية غلوْا في إثبات القدر، فنفوْا صنع العبد أصلاً، كما عملت المشبهة في إثبات الصفات، فشبهوا. والقدرية نفاةُ القدر جعلوا العباد خالقين مع الله تعالى. ولهذا كانوا مجوس هذه الأمة، بل أَرْدأ من المجوس، من حيث إن المجوس أثبتوا خالقَين، وهم أثبتوا خالقِين!!

وهدى الله المؤمنين أهلَ السُّنَّة لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم. فكل دليل صحيح يقيمه الجبري، فإنما يدل على أن الله خالق كل شيء، وأنه على كل شيءٍ قدير، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يدل على أن العبد ليس بفاعل في الحقيقة ولا مريد ولا مختار، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش وهبوب الرياح وحركات الأشجار.

وكل دليل صحيح يقيمه القدَري فإنما يدل على أن العبد فاعل لفعله حقيقةً، وأنه مريد له مختارٌ له حقيقةً، وأن إضافته ونسبته إليه إضافة حق، ولا يدل على أنه غير مقدور لله تعالى وأنه واقع بغير مشيئته وقدرته.

فإذا ضممت ما مع كل طائفة منهما من الحق إلى حق الأخرى ـ فإنما يدل ذلك على ما دل عليه القرآن وسائر كتب الله المنزلة، من عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقةً، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم.

وهذا هو الواقع في نفس الأمر، فإن أدلة الحق لا تتعارض، والحق يصدّق بعضه بعضاً. ويضيق هذا المختصر عن ذكر أدلة الفريقين، ولكنها تتكافأ وتتساقط، ويستفاد من دليل كل فريق بطلان قول الآخر. ولكن أذكر شيئاً مما استدل به كل من الفريقين، ثم أبيّن أنه لا يدل على ما استدل عليه من الباطل:

[الرد على أهل البدع الذين أنكروا أن أفعال العباد من جملة مخلوقات الله سبحانه:]

فما استدلت به الجبرية، قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]. فنفى الله عن نبيه الرمي، وأثبته لنفسه سبحانه، فدل على أنه لا صنع للعبد. قالوا: والجزاء غير مرتب على الأعمال، بدليل قوله ﷺ: «لن يدخل أحدٌ الجنة بعمله»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلاّ أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل»(١).

ومما استدل به القدرية، قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]. قالوا: والجزاء مرتب على الأعمال ترتب العوض، كما قال

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٥٦٧٣، ٦٣٦٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٨١٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٣٥، ٢٥٦، ٢٦٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٦٤٦٤، ٦٤٦٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٨١٨)، وأحمد في «المسند» (٦/ ١٢٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.
وأخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٨١٧)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٣٣٧، ٣٦٢)، من حديث جابر رضي الله عنه.

تعالى: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الم السجدة: ١٧، والأحقاف: ١٤، والواقعة: ٢٤]. ﴿تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٢]. ونحو ذلك.

فأما ما استدلت به الجبرية من قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] ـ فهو دليل عليهم، لأنه تعالى أثبت لرسوله ﷺ رمياً، بقوله: ﴿إِذۡ رَمَيۡتَ﴾، فعلم أن المثبت غيرُ المنفي، وذلك أن الرمي له ابتداءٌ وانتهاء: فابتداؤه الحذف، وانتهاؤه الإصابة، وكل منهما يسمى رمياً، فالمعنى حينئذٍ ـ والله تعالى أعلم: وما أصبتَ إذْ حذفت ولكن الله أصاب. وإلا فطرْدُ قولهم: وما صليت إذْ صليت ولكن الله صلى! وما صمت إذْ صمت! وما زنيت إذ زنيت! وما سرقت إذ سرقت!! وفساد هذا ظاهر.

وأما ترتّب الجزاء على الأعمال، فقد ضلت فيه الجبرية والقدرية، وهدَى الله أهل السُّنَّة، وله الحمد والمنَّة. فإن الباء التي في النفي غيرُ الباء التي في الإثبات، فالمنفي في قوله ﷺ: «لن يدخل الجنة أحد بعمله» ـ باء العِوَض، وهو أن يكون العمل كالثمن لدخول الرجل إلى الجنة، كما زعمت المعتزلة أن العامل مستحقّ دخول الجنة على ربه بعمله! بل ذلك برحمة الله وفضله. والباء التي في قوله تعالى: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الم السجدة: ١٧] وغيرها، باء السبب، أي بسبب عملكم، والله تعالى هو خالق الأسباب والمسببات، فرجع الكل إلى محض فضل الله ورحمته.

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] ـ فمعنى الآية: أحسن المصوّرين المقدّرين. و «الخلق» يذكر ويراد به التقدير، وهو المراد هنا، بدليل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٨، والزمر: ٦٢]، أي الله خالق كل شيء مخلوق، فدخلت أفعال العباد في عموم: كل. وما أفسد قولهم في إدخال كلام الله تعالى في عموم: كل، الذي هو صفة من صفاته، يستحيل عليه أن يكون مخلوقاً! وأخرجوا أفعالهم التي هي مخلوقة من عموم: كل!! وهل يدخل في عموم: كل إلا ما

هو مخلوق؟! فذاته المقدسة وصفاته غير داخلة في هذا العموم، ودخل سائر المخلوقات في عمومها. وكذا قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦].

ولا نقول إن: «ما» مصدرية، أي خلقكم وعملكم ـ إذ سياق الآية يأباه، لأن إبراهيم عليه السلام إنما أنكر عليهم عبادةَ المنحوت، لا النحت، والآية تدل على أن المنحوت مخلوق لله تعالى، وهو ما صار منحوتاً إلا بفعلهم، فيكون ما هو من آثار فعلهم مخلوقاً لله تعالى، ولو لم يكن النحت مخلوقاً لله تعالى لم يكن المنحوت مخلوقاً له، بل الخشب أو الحجر لا غير. وذكر أبو الحسين البصري إمام المتأخرين من المعتزلة: أن العلم بأن العبد يُحدث فعله ـ ضروري. وذكر الرازي أن افتقار الفعل المحدَث الممكن إلى مرجّح يجب وجوده عنده ويمتنع عنده عدمه ـ ضروري، وكلاهما صادق فيما ذكره من العلم الضروري، ثم ادعاء كل منهما أن هذا العلم الضروري يبطل ما ادعاه الآخر من الضرورة ـ غير مسلَّم، بل كلاهما صادق فيما ادعاه من العلم الضروري، وإنما وقع غلطه في إنكاره ما مع الآخر من الحق. فإنه لا منافاة بين كون العبد محدثاً لفعله وكون هذا الإحداث وجب وجوده بمشيئة الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾ [الشمس: ٧، ٨]. فقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾ [الشمس: ٨] ـ إثباتٌ للقدَر بقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾، وإثباتٌ لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوى إلى نفسه، ليعلم أنها هي الفاجرة والمتقية. وقوله بعد ذلك: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾ [الشمس: ٩، ١٠] ـ إثباتٌ أيضاً لفعل العبد. ونظائر ذلك كثيرة.

وهذه شبهة أخرى من شبه القوم التي فرَّقتهم، بل مزّقتهم كل ممزَّق، وهي: أنهم قالوا: كيف يستقيم الحكم على قولكم بأن الله يعذب المكلفين على ذنوبهم وهو خلقها فيهم؟ فأين العدل في تعذيبهم على ما هو خالقه وفاعله فيهم؟ وهذا السؤال لم يزل مطروقاً في العالم على ألسنة الناس، وكل منهم يتكلم في جوابه بحسب علمه ومعرفته، وعنه تفرقت بهم الطرق:

فطائفة أخرجت أفعالهم عن قدرة الله تعالى، وطائفة أنكرت الحكم والتعليل، وسدَّت باب السؤال. وطائفة أثبتت كسباً لا يُعقل! جعلت الثواب [والعقاب] عليه. وطائفة التزمت لأجله وقوعَ مقدور بين قادرَين، ومفعول بين فاعلَين! وطائفة التزمت الجبر، وأن الله يعذبهم على ما لا يقدرون عليه! وهذا السؤال هو الذي أوجب التفرق والاختلاف.

والجواب الصحيح عنه، أن يقال: إن ما يُبتلى به العبد من الذنوب الوجودية، وإن كانت خلقاً لله تعالى، فهي عقوبة له على ذنوب قبلها، فالذنب يكسب الذنب، ومن عقاب السيئة السيئةُ بعدها. فالذنوب كالأمراض التي يورث بعضها بعضاً.

يبقى أن يقال: فالكلام في الذنب الأول الجالب لما بعده من الذنوب؟ يقال: هو عقوبة أيضاً على عدم فعل ما خُلق له وفُطر عليه، فإن الله سبحانه خلقه لعبادته وحدَه لا شريك له، وفطره على محبته وتأليهه والإنابة إليه، كما قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ﴾ [الروم: ٣٠]. فلما لم يفعل ما خُلق له وفطر عليه، من محبة الله وعبوديته، والإنابة إليه ـ عوقب على ذلك بأن زَين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي، فإنه صادف قلباً خالياً قابلاً للخير والشر، ولو كان فيه الخيرُ الذي يمنع ضدَّه لم يتمكن منه الشر، كما قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]. وقال إبليس: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [صٓ: ٨٢، ٨٣]. وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَىَّ مُسْتَقِيمٌ ﴿٤١﴾ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴿٤٢﴾﴾ [الحجر: ٤١، ٤٢]. والإخلاص: خلوص القلب من تأليه ما سوى الله تعالى وإرادته ومحبته، فخلص لله، فلم يتمكن منه الشيطان. وأما إذا صادفه فارغاً من ذلك، تمكن منه بحسب فراغه، فيكون جعله مذنباً مسيئاً في هذه الحال عقوبةً له على عدم هذا الإخلاص. وهي محض العدل.

فإن قلت: فذلك العدم من خلقه فيه؟ قيل: هذا سؤال فاسد، فإن العدم كاسمه، لا يفتقر إلى تعلق التكوين والإحداث به، فإن عدم الفعل ليس

أمراً وجوديّاً حتى يضاف إِلى الفاعل، بل هو شر محض، والشر ليس إِلى الله سبحانه، كما قال ﷺ في حديث الاستفتاح: «لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشر ليس إِليك»[(١)].

وكذا في حديث الشفاعة يوم القيامة، حين يقول الله له: يا محمد، فيقول: «لبيك وسعديك، والخير في يديك، والشر ليس إِليك»[(٢)]. وقد أخبر الله تعالى أن تسليط الشيطان إِنما هو على الذين يتولونه والذين هم به مشركون، فلما تولوه دون الله وأشركوا به معه ـ عوقبوا على ذلك بتسليطه عليهم، وكانت هذه الولاية والإِشراك عقوبة خلوّ القلب وفراغه من الإِخلاص. فإِلهامُ البر والتقوى ثمرةُ هذا الإِخلاص ونتيجته، وإِلهام الفجور عقوبةٌ على خلوّه من الإِخلاص.

فإِن قلت: إِن كان هذا الترك أمراً وجوديّاً عاد السؤال جَذَعاً، وإِن كان أمراً عدمياً فكيف يعاقَب على العدم المحض؟

قيل: ليس هنا ترك هو كفّ النفس ومنعها عما تريده وتحبه، فهذا قد يقال: إِنه أمر وجوديّ، وإِنما هنا عدمٌ وخلو من أسباب الخير، وهذا العدم هو محض خلوّها مما هو أنفع شيء لها، والعقوبة على الأمر العدمي هي بفعل السيئات، لا بالعقوبات التي تناله بعد إقامة الحجة عليه بالرسل. فللّه فيه عقوبتان:

إِحداهما: جعله مذنباً خاطئاً، وهذه عقوبة عدم إِخلاصه وإِنابته وإِقباله على الله، وهذه العقوبة قد لا يحس بألمها ومضرتها، لموافقتها شهوته وإِرادته، وهي في الحقيقة من أعظم العقوبات.

والثانية: العقوبات المؤلمة بعد فعله للسيئات. وقد قرن الله تعالى بين

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البزّار في «مسنده» برقم (٣٤٦٢)، عن حذيفة رضي الله عنه موقوفاً، والطبراني في «الأوسط» كما في «المجمع» (١٠/ ٣٧٧) مرفوعاً، وقال الهيثمي: وفيه ليث بن أبي سليم وهو مدلّس وبقية رجاله ثقات.

هاتين العقوبتين في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]. فهذه العقوبة الأولى، ثم قال: ﴿حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً﴾ [الأنعام: ٤٤]، فهذه العقوبة الثانية.

فإن قيل: فهل كان يمكنهم أن يأتوا بالإخلاص والإنابة والمحبة له وحده ـ من غير أن يخلق ذلك في قلوبهم ويجعلهم مخلصين له منيبين له محبين له؟ أم ذلك محض جعله في قلوبهم وإلقائه فيها؟

قيل: لا، بل هو محض مِنَّته وفضله، وهو من أعظم الخير الذي هو بيده، والخير كله في يديه، ولا يقدر أحد أن يأخذ من الخير إلا ما أعطاه، ولا يتقي من الشر إلا ما وَقاه.

فإن قيل: فإذا لم يخلق ذلك في قلوبهم ولم يوفقوا له، ولا سبيل لهم إليه بأنفسهم، عاد السؤال؟ وكان منعهم منه ظلماً، ولزمكم القول بأن العدل هو تصرف المالك في ملكه بما يشاء، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون؟

قيل: لا يكون سبحانه بمنعهم من ذلك ظالماً، وإنما يكون المانع ظالماً إذا منع غيره حقّاً لذلك الغير عليه، وهذا هو الذي حرمه الربُّ على نفسه، وأوجب على نفسه خلافه. وأما إذا منع غيره ما ليس بحق له، بل هو محض فضله ومنّته عليه ـ لم يكن ظالماً بمنعه، فمنع الحق ظلم، ومنعُ الفضل والإحسان عدل. وهو سبحانه العدل في منعه، كما هو المحسن المنَّان بعطائه.

فإن قيل: فإذا كان العطاء والتوفيق إحساناً ورحمة، فهلّا كان العمل له والغلبةُ، كما أن رحمته تغلب غضبه؟

قيل: المقصود في هذا المقام بيان أن هذه العقوبة المترتبة على هذا المنع، والمنعَ المستلزم للعقوبة ـ ليس بظلم، بل هو محض العدل.

وهذا سؤالٌ عن الحكمة التي أوجبت تقديم العدل على الفضل في بعض المحالّ؟ وهلّا سوَّى بين العباد في الفضل؟ وهذا السؤال حاصله: لِمَ تفضّل على هذا ولمْ يتفضلْ على الآخر؟ وقد تولى الله سبحانه الجواب عنه

بقوله: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١].

وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢٩﴾﴾ [الحديد: ٢٩]. ولمَّا سأله اليهود والنصارى عن تخصيص هذه الأمة بأجرَين وإعطائهم هم أجراً أجراً، قال: «هل ظلمتكم من حقكم شيئاً؟ قالوا: لا، قال: فذلك فضلي أوتيه من أشاء»[(١)] وليس في الحكمة اطلاعُ كل فرد من أفراد الناس على كمال حكمته في عطائه ومنعه، بل إذا كشف الله عن بصيرة العبد، حتى أبصر طرفاً يسيراً من حكمته في خلقه، وأمره وثوابه وعقابه، وتخصيصه وحرمانه، وتأملَ أحوالَ محالِّ ذلك، استدلَّ بما علمه على ما لم يعلمه.

ولما استشكل أعداؤه المشركون هذا التخصيصَ، قالوا: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ﴾؟ قال تعالى مجيباً لهم: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]. فتأمل هذا الجواب، تَرَ في ضمنه أنه سبحانه أعلمُ بالمحلّ الذي يصلح لغرس شجرة النعمة فتثمر بالشكر، من المحل الذي لا يصلح لغرسها، فلو غُرست فيه لم تثمر، فكان غرسها هناك ضائعاً لا يليق بالحكمة، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

فإن قيل: إذا حكمتم باستحالة الإيجاد من العبد، فإذاً لا فعل للعبد أصلاً؟ قيل: العبد فاعل لفعله حقيقةً، وله قدرةٌ حقيقةً. قال تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]. ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [هود: ٣٦]، وأمثال ذلك.

وإذا ثبت كونُ العبد فاعلاً، فأفعاله نوعان:

نوع يكون منه من غير اقتران قدرته وإرادته، فيكون صفةً له ولا يكون فعلاً، كحركات المرتعش.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٥٥٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٣٤٥٩، ٥٠٢١، ٧٤٦٧، ٧٥٣٣)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٨٧١)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٦، ١١١، ١٢١، ١٢٩)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

ونوع يكون منه مقارناً لإيجاد قدرته واختياره، فيوصف بكونه صفةً وفعلاً وكسباً للعبد، كالحركات الاختيارية .والله تعالى هو الذي جعل العبد فاعلاً مختاراً، وهو الذي يقدرُ على ذلك وحده لا شريك له. ولهذا أنكر السلف الجبر، فإن الجبر لا يكون إلا من عاجز، فلا يكون إلا مع الإكراه، يقال: للأب ولايةُ إجبار البكر الصغيرة على النكاح، وليس له إجبار الثيِّب البالغ، أي: ليس له أن يزوجها مكرهة.

والله تعالى لا يوصف بالإجبار بهذا الاعتبار، لأنه سبحانه خالق الإرادة والمراد، قادرٌ على أن يجعله مختاراً بخلاف غيره. ولهذا جاء في ألفاظ الشارع: «الجبْل» دون «الجبر»، كما قال ﷺ لأشجّ عبد القيس: «إن فيك لخلتين يحبهما الله: الحلمُ والأناة» فقال: أخُلقين تخلقتُ بهما؟ أم خُلقين جُبلتُ عليهما؟ فقال: «بل خُلقان جُبلتَ عليهما» فقال: الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله [ورسوله](١).

والله تعالى إنما يعذب عبده على فعله الاختياري. والفرق بين العقاب على الفعل الاختياري وغير الاختياري مستقر في الفطَر والعقول.

وإذا قيل: خلقُ الفعل مع العقوبة عليه ظلم؟! كان بمنزلة أن يقال: خلقُ أكل السم ثم حصول الموت به ظلم!! فكما أن هذا سببٌ للموت، فهذا سبب للعقوبة، ولا ظلم فيهما.

فالحاصل: أن فعل العبد فعلٌ له حقيقةٌ، ولكنه مخلوقٌ لله تعالى،

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٥٢٢٥)، بتمامه من حديث زارع رضي الله عنه ـ وكان في وفد عبد القيس ـ وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٤٣٥٤).
والحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٧) (٢٥)، والبخاري في «الأدب المفرد» برقم (٥٨٦)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٠١١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لأشج عبد القيس: «إن فيك خصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة».

ومفعول لله تعالى، ليس هو نفسَ فعل الله. ففرْقٌ بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق. وإلى هذا المعنى أشار الشيخ رحمه الله بقوله: وأفعال العباد خلقُ الله وكسبٌ من العباد ـ أثبت للعباد فعلاً وكسباً، وأضاف الخلق لله تعالى. والكسب: هو الفعل الذي يعود على فاعله منه نفعٌ أو ضرر، كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

[لا يكلف الله العبد إلا بما يطيق:]

قوله: (ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون، ولا يطيقون[1] إلا ما كلفهم. وهو تفسير «لا حول ولا قوة إلا بالله»، نقول: لا حيلة لأحد، ولا تحوّل لأحد، ولا حركة لأحد عن معصية الله، إلا بمعونة الله، ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله، وكل شيء يجري بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره. غلبت مشيئته المشيئات كلها، [وعكست إرادته الإرادات كلها]، وغلب قضاؤه الحيل كلها. يفعل ما يشاء، وهو غير ظالم أبداً. ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]).

ش: فقوله: لم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون ـ قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢، والأعراف: ٤٢، والمؤمنون: ٦٢]. وعن أبي الحسن الأشعري أن تكليف ما لا يطاق جائزٌ عقلاً، ثم تردد أصحابُه أنه: هل ورد به الشرع أم لا؟ واحتج من قال بوروده بأمر أبي لهب بالإيمان، فإنه تعالى أخبر بأنه لا يؤمن، وأنه سيصلى ناراً ذاتَ لهب، فكان مأموراً بأن يؤمن بأنه لا يؤمن. وهذا تكليف بالجمع بين الضدين، وهو محال.

---

(١) قال الإمام العلاّمة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله تعالى:
هذا غير صحيح بل المكلفون يطيقون أكثر مما كلفهم به سبحانه، ولكنه عزَّ وجلَّ لطف بعباده ويسر عليهم، ولم يجعل عليهم في دينهم حرجاً، فضلاً منه وإحساناً، والله ولي التوفيق.

والجواب عن هذا بالمنع: فلا نسلم بأنه مأمور بأن يؤمن بأنه لا يؤمن، والاستطاعة التي بها يقدر على الإيمان كانت حاصلةً، فهو غير عاجز عن تحصيل الإيمان، فما كلف إلا ما يطيقه كما تقدم في تفسير الاستطاعة. ولا يلزم قوله تعالى للملائكة: ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١]. مع عدم علمهم بذلك، ولا للمصورين يوم القيامة: «أحيوا ما خلقتم»(١)، وأمثال ذلك ـ لأنه ليس بتكليف طلب فعل يثاب فاعله ويعاقب تاركه، بل هو خطاب تعجيز.

وكذا لا يلزم دعاء المؤمنين في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، لأن تحميل ما لا يطاق ليس تكليفاً، بل يجوز أن يحمله جبلاً لا يطيقه فيموت. وقال ابن الأنباري: أي لا تحملنا ما يثقل علينا أداؤه وإن كنا مطيقين له على تجشُّم وتحمل مكروه، قال: فخاطب العرب على حسب ما تعقل، فإن الرجل منهم يقول للرجل يبغضه: ما أطيق النظر إليك، وهو مطيق لذلك، لكنه يثقل عليه. ولا يجوز في الحكمة أن يكلفه بحمل جبل بحيث لو فعل يُثاب ولو امتنع يعاقَب، كما أخبر سبحانه عن نفسه أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها.

ومنهم: من يقول: يجوز تكليفُ الممتنع عادةً، دون الممتنع لذاته، لأن ذلك لا يتصور وجوده، فلا يعقل الأمر به، بخلاف هذا.

ومنهم: من يقول: ما لا يطاق للعجز عنه لا يجوز تكليفه، بخلاف ما

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٥٩٥١، ٧٥٥٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢١٠٨)، والنسائي في «سننه» (٨/ ٢١٥)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٤، ٢٠، ٢٦، ٥٥، ١٤١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «الذين يصنعون الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم».
وأخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢١٠٥، ٣٢٢٤، ٥١٨١، ٥٩٥٧، ٥٩٦١، ٧٥٥٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢١٠٧) (٩٦)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٧٠، ٨٠، ١٠١، ١٢٦، ١٣٩، ١٤١، ٢٢٣، ٢٤٦)، من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ: «إن أصحاب هذه الصور يعذبون، ويقال لهم: أحيوا ما خلقتم».

لا يطاق للاشتغال بضده، فإنه يجوز تكليفه. وهؤلاء موافقون للسلف والأئمة في المعنى، لكن كونهم جعلوا ما يتركه العبد لا يطاق لكونه تاركاً له مشتغلاً بضده ـ بدعةٌ في الشرع واللغة. فإن مضمونه أنّ فعل ما لا يفعله العبد لا يطيقه!

وهم التزموا هذا، لقولهم: إن الطاقة ـ التي هي الاستطاعة وهي القدرة ـ لا تكون إلا مع الفعل! فقالوا: كل من لم يفعل فعلاً فإنه لا يطيقه! وهذا خلاف الكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف، وخلافُ ما عليه عامةُ العقلاء، كما تقدمت الإشارة إليه عند ذكر الاستطاعة.

وأما ما لا يكون إلا مقارناً للفعل، فذلك ليس شرطاً في التكليف، مع أنه في الحقيقة [إنما] هناك إرادةُ الفعل. وقد يحتجون بقوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠] ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧، ٧٢، ٧٥]. وليس في ذلك إرادة ما سمّوْه استطاعةً، وهو ما لا يكون إلا مع الفعل، فإن الله ذمّ هؤلاء على كونهم لا يستطيعون السمع، ولو أراد بذلك المقارِنَ لكان جميعُ الخلق لا يستطيعون السمع قبلَ السمع! فلم يكن لتخصيص هؤلاء بذلك معنى، ولكن هؤلاء لبغضهم الحقَّ وثقله عليهم، إما حسداً لصاحبه، وإما اتِّباعاً للهوى ـ لا يستطيعون السمع. وموسى عليه السلام لا يستطيع الصبر، لمخالفة ما يراه لظاهر الشرع، وليس عنده منه علم. وهذه لغة العرب وسائر الأمم، فمن يبغض غيره يقال: إنه لا يستطيع الإحسان إليه، ومن يحبه يقال: إنه لا يستطيع عقوبته، لشدة محبته له، لا لعجزه عن عقوبته، فيقال ذلك للمبالغة، كما تقول: لأضربنه حتى يموت، والمراد الضرب الشديد. وليس هذا عذراً، فلو لم يأمر العباد إلا بما يهوونه لفسدت السماوات والأرض، قال تعالى: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١].

وقوله: «ولا يطيقون إلا ما كلفهم به» إلى آخر كلامه ـ أي: ولا يطيقون إلا ما أقدرهم عليه. وهذه الطاقة هي التي من نحو التوفيق، لا التي من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات، و «لا حول ولا قوة إلا بالله» ـ دليل

على إثبات القدَرِ. وقد فسرها الشيخ بعدها. ولكن في كلام الشيخ إشكال: فإن التكليف لا يستعمل بمعنى الإقدار، وإنما يستعمل بمعنى الأمر والنهي، وهو قد قال: لا يكلفهم إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم. وظاهره أنه يرجع إلى معنى واحد، ولا يصح ذلك، لأنهم يطيقون فوق ما كلفهم به، لكنه سبحانه يريد بعباده اليسر والتخفيف، كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]. وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. فلو زاد فيما كلفنا به لأطقناه، ولكنه تفضَّل علينا ورحمنا، وخفَّف عنا، ولم يجعل علينا في الدين من حرج. ويجاب عن هذا الإشكال بما تقدم: أن المراد الطاقة التي من نحو التوفيق، لا من جهة التمكن وسلامة الآلات، ففي العبارة قلق، فتأمله.

وقوله: «وكل شيء يجري بمشيئة الله وعلمه وقضائه وقدره» ـ يريد بقضائه القضاء الكوني لا الشرعي، فإن القضاء يكون كونيّاً وشرعيّاً، وكذلك الإرادة والأمر والإذن والكتاب والحكم والتحريم والكلمات، ونحو ذلك.

أما القضاء الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [حمّ السجدة: ١٢].

والقضاء الديني الشرعي، في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

وأما الإرادة الكونية والدينية، فقد تقدم ذكرها عند قول الشيخ: «ولا يكون إلا ما يريد».

وأما الأمر الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢]. وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾﴾ [الإسراء: ١٦]، في أحد الأقوال، وهو أقواها.

والأمر الشرعي، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠]، الآية. وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وأما الإذن الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]. والإذن الشرعي، في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥].

وأما الكتاب الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر: ١١]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

والكتاب الشرعي الديني، في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وأما الحكم الكوني، ففي قوله تعالى عن ابن يعقوب عليه السلام: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠]. وقوله تعالى: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [الأنبياء: ١١٢].

والحكم الشرعي، في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]. وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وأما التحريم الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]. ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الأنبياء: ٩٥].

والتحريم الشرعي، في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]. و ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، الآية.

وأما الكلمات الكونية، ففي قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ

﴿بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُواْۖ﴾ [الأعراف: ١٣٧]. وفي قوله ﷺ: «أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر»(١).

والكلمات الشرعية الدينية، في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ﴾ [البقرة: ١٢٤].

وقوله: «يفعل ما يشاء، وهو غير ظالم أبداً» ـ الذي دل عليه القرآن من تنزيه الله نفسه عن ظلم العباد، يقتضي قولاً وسطاً بين قولي القدرية والجبرية، فليس ما كان من بني آدم ظلماً وقبيحاً يكون منه ظلماً وقبيحاً، كما تقوله القدرية والمعتزلة ونحوهم! فإن ذلك تمثيل لله بخلقه! وقياس له عليهم! هو الرب الغني القادر، وهم العباد الفقراء المقهورون. وليس الظلم عبارةً عن الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة، كما يقوله من يقوله من المتكلمين وغيرهم، يقولون: إنه يمتنع أن يكون [في] الممكن المقدور ظلم! بل كان ما كان ممكناً فهو منه ـ لو فعله ـ عدل، إذ الظلم لا يكون إلا من مأمور من غيره منهي، والله ليس كذلك. فإن قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا ١١٢﴾ [طه: ١١٢]، وقوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ٢٩﴾ [قٓ: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ٧٦﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرٗاۗ وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۚ لَا ظُلۡمَ ٱلۡيَوۡمَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ١٧﴾ [غافر: ١٧]. يدل على نقيض هذا القول.

ومنه قوله الذي رواه عنه رسوله: «يا عبادي، إني حرّمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا»(٢). فهذا دل على شيئين:

أحدهما: أنه حرم على نفسه الظلم، والممتنع لا يوصف بذلك.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

الثاني: أنه أخبر أنه حرَّمه على نفسه، كما أخبر أنه كتب على نفسه الرحمة، وهذا يبطل احتجاجهم بأن الظلم لا يكون إلا من مأمور منهي، والله ليس كذلك. فيقال لهم: هو سبحانه كتب على نفسه الرحمة، وحرّم على نفسه الظلم، وإنما كتب على نفسه وحرَّم على نفسه ما هو قادر عليه، لا ما هو ممتنع عليه.

وأيضاً: فإن قوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] ـ قد فسره السلف، بأن الظلم: أن توضع عليه سيئات غيره، والهضم: أن ينقص من حسناته، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥].

وأيضاً فإن الإنسان لا يخاف الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة حتى يأمن من ذلك، وإنما يأمن مما يمكن، فلما آمنه من الظلم بقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ [طه: ١١٢] ـ عُلم أنه ممكن مقدور عليه. وكذا قوله: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٨]، إلى قوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩] ـ لم يعن بها نفي ما لا يقدر عليه ولا يمكن منه، وإنما نفى ما هو مقدور عليه ممكن، وهو أن يجزُوا بغير أعمالهم. فعلى قول هؤلاء ليس الله منزهاً عن شيء من الأفعال أصلاً، ولا مقدساً عن أن يفعله، بل كل ممكن فإنه لا ينزه عن فعله، بل فعله حسن، ولا حقيقةَ للفعل السُّوء، بل ذلك ممتنع، والممتنع لا حقيقة له!!

والقرآن يدل على نقيض هذا القول، في مواضع، نزَّه الله نفسه فيها عن فعل ما لا يصلح له ولا ينبغي له، فعلم أنه منزَّه مقدَّس عن فعل السوء والفعل المعيب المذموم، كما أنه منزه مقدّس عن وصف السوء والوصف المعيب المذموم. وذلك كقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ [المؤمنون: ١١٥]. فإنه نزَّه نفسه عن خلق الخلق عبثاً، وأنكر على من حسب ذلك، وهذا فعل. وقوله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [القلم: ٣٥]. وقوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ [ص: ٢٨] ـ إنكار منه على من جوَّز أن يسوّي الله بين هذا وهذا. وكذا قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن

﴿نَجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ٢١﴾ [الجاثية: ٢١] ـ إنكار على من حسب أنه يفعل هذا، وإخبار أن هذا حكم سيِّئ قبيح، وهو مما ينزه الرب عنه.

وروى أبو داود، والحاكم في «المستدرك»، من حديث ابن عباس، وعُبادة بن الصامت، وزيد بن ثابت، عن النبي ﷺ: «لو أنَّ الله عذَّب أهل سماواته وأهل أرضه، لعذّبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمتُه خيراً لهم من أعمالهم»(١).

وهذا الحديث مما يحتج به الجبرية، وأما القدرية فلا يتأتى على أصولهم الفاسدة! ولهذا قابلوه إما بالتكذيب أو بالتأويل!!

وأسعد الناس به أهل السُّنَّة، الذين قابلوه بالتصديق، وعلموا من عظمة الله وجلاله، قدر نِعَم الله على خلقه، وعدم قيام الخلق بحقوق نعمه عليهم، إما عجزاً، وإما جهلاً، وإما تفريطاً وإضاعةً، وإما تقصيراً في المقدور من الشكر، ولو من بعض الوجوه. فإن حقه على أهل السماوات والأرض أن يُطاع فلا يُعصى، ويُذْكر فلا يُنسى، ويُشكر فلا يُكفَر، وتكونَ قوة الحب والإنابة، والتوكل والخشية والمراقبة والخوف والرجاء ـ: جميعها متوجهةً إليه،

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٦٩٩)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٧٧)، وأحمد في «المسند» (٥/ ١٨٢، ١٨٥، ١٨٩)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (١٨١٧)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» برقم (٢٤٥)، من حديث ابن الديلمي قال: أتيت أبيّ بن كعب فقلت له: وقع في نفسي شيء من القدر، فحدّثني بشيء لعله أن يذهبه عني من قلبي؟ قال: إن الله لو عذب أهل سماواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم، ولو أنفقت مثل أحد في سبيل الله ما قَبِله الله منك حتى تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت على غير هذا لدخلت النار.
قال: ثم أتيت عبد الله بن مسعود، فقال مثل قوله، ثم أتيت حذيفة بن اليمان، فقال مثل قوله، ثم أتيت زيد بن ثابت فحدثني عن النبي ﷺ مثل ذلك.
والحديث صححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح موارد الظمآن» برقم (١٥٢٦).

ومتعلقةً به، بحيث يكون القلب عاكفاً على محبته وتأليهه، بل على إفراده بذلك، واللسان محبوساً على ذكره، والجوارح وقفاً على طاعته.

ولا ريب أن هذا مقدور في الجملة، ولكن النفوس تشحّ به، وهي في الشح على مراتب لا يحصيها إلا الله تعالى. وأكثر المطيعين تشحُّ به نفسه من وجه، وإن أتى به من وجه آخر. فأين الذي لا تقعُ منه إرادةٌ تزاحمُ مرادَ الله وما يحبه منه؟ ومن [ذا] الذي لم يصدر منه خلاف ما خُلق له، ولو في وقت من الأوقات؟ فلو وضع الربّ سبحانه عدله على أهل سماواته وأرضه، لعذبهم بعدله، ولم يكن ظالماً لهم.

وغاية ما يُقدَّر، توبةُ العبد من ذلك واعترافه، وقبولُ التوبة محضُ فضله وإحسانه، وإلا فلو عذَّب عبدَه على جنايته لم يكن ظالماً ولو قُدِّر أنه تاب منها. لكن أوجب على نفسه ـ بمقتضى فضله ورحمته ـ أنه لا يعذب من تاب، وقد كتب على نفسه الرحمة، فلا يسع الخلائق إلا رحمته وعفوه، ولا يبلغ عملُ أحد منهم أن ينجو به من النار، أو يدخل الجنة، كما قال أطوعُ الناس لربه، وأفضلهم عملاً، وأشدُّهم تعظيماً لربه وإجلالاً: «لن ينجي أحداً منكم عمله»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل»[(١)].

وسأله الصّديقُ دعاءً يدعو به في صلاته، فقال: «قل: اللّهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرةً من عندك وارحمني، إنك الغفور الرحيم»[(٢)].

فإذا كان هذا حال الصديق، الذي هو أفضل الناس بعد الأنبياء والمرسلين ـ فما الظنّ بسواه؟ بل إنما صار صدّيقاً بتوفيته هذا المقامَ حقه، الذي يتضمن معرفة ربه، وحقه وعظمته، وما ينبغي له، وما يستحقه على

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٨٣٤، ٦٣٢٦، ٧٣٨٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٧٠٥)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٥٣١)، والنسائي في «سننه» (٣/ ٥٣)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٨٣٥)، وأحمد في «المسند» (١/ ٤، ٧).

عبده، ومعرفة تقصيره. فسحقاً وبُعداً لمن زعم أن المخلوقَ يستغني عن مغفرة ربه ولا يكون به حاجةٌ إليها! وليس وراء هذا الجهل بالله وحقه غاية!! فإن لم يتسع فهمك لهذا، فانزلْ إلى وطأة النعم، وما عليها من الحقوق، ووازنْ بين شَكرها وكَفرها، فحينئذٍ تعلم أنه سبحانه لو عذَّب أهل سماواته وأرضه، لعذَّبهم وهو غيرُ ظالم لهم.

[انتفاع الأموات بدعاء الأحياء وصدقاتهم:]

قوله: (وفي دعاء الأحياء وصدقاتهم منفعة للأموات).

ش: اتفق أهل السُّنَّة أن الأموات ينتفعون من سعي الأحياء بأمرين:

أحدهما: ما تسبب إليه الميت في حياته.

والثاني: دعاء المسلمين واستغفارهم له، والصدقة والحج، على نزاع فيما يصل إليه من ثواب الحج: فعن محمد بن الحسن: أنه إنما يصل إلى الميت ثواب النفقة، والحجّ للحاجّ. وعند عامة العلماء: ثواب الحج للمحجوج عنه، وهو الصحيح.

واختلف في العبادات البدنية، كالصوم والصلاة وقراءة القرآن والذكر: فذهب أبو حنيفة وأحمد وجمهور السلف إلى وصولها، والمشهور من مذهب الشافعي ومالك عدم وصولها. وذهب بعض أهل البدع من أهل الكلام إلى عدم وصول شيء البتة، لا الدعاء ولا غيره. وقولهم مردود بالكتاب والسُّنَّة، لكنهم استدلوا بالمتشابه من قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩]. وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]. وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو علم ينتفع به من بعده»[(١)].

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٦٣١)، والبخاري في «الأدب المفرد» برقم (٣٨)، والترمذي في «سننه» برقم (١٣٧٦)، وأبو داود في «سننه» برقم (٢٨٨٠)، والنسائي =

فأخبر أنه إنما ينتفع بما كان تسبب فيه في الحياة، وما لم يكن تسبب فيه في الحياة فهو منقطع عنه.

واستدل المقتصرون على وصول العبادات التي تدخلها النيابة كالصدقة والحج أن النوع الذي لا تدخله النيابة بحال، كالإسلام والصلاة والصوم وقراءة القرآن، يختص ثوابها بفاعله لا يتعداه، كما أنه في الحياة ولا يفعله أحدٌ عن أحد، ولا ينوب فيه عن فاعله غيرُه ـ بما روى النسائي بسنده، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مدًّا من حنطة»(١).

[الدليل على انتفاع الميت بغير ما تسبب فيه:]

والدليل على انتفاع الميت بغير ما تسبب فيه، الكتاب والسُّنَّة والإجماع والقياس الصحيح.

أما الكتاب، فقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠]. فأثنى عليهم باستغفارهم للمؤمنين قبلهم، فدل على انتفاعهم باستغفار الأحياء. وقد دل على انتفاع الميت بالدعاء إجماع الأمة على الدعاء له في صلاة الجنازة، والأدعية التي وردت بها السُّنَّة في صلاة الجنازة مستفيضة. وكذا الدعاء له بعد الدفن، ففي «سنن أبي داود»، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، قال: كان النبي ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال: «استغفروا لأخيكم، واسألوا له التثبيت، فإنه الآن يُسأل»(٢).

= في «سننه» (٦/ ٢٥١)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٨٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) لا يعرف له أصل مرفوع، وإنما أخرجه النسائي في «الكبرى» (٤/ ٤٣/ ١)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣/ ١٤١) عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٣٢٢١)، والبيهقي في «سننه» (٤/ ٥٦)، والبغوي =

وكذلك الدعاء لهم عند زيارة قبورهم، كما في «صحيح مسلم»، من حديث بُريدة بن الحصيب، قال: كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية»[(١)].

وفي «صحيح مسلم» أيضاً، عن عائشة رضي الله عنها: سألت النبي ﷺ: كيف تقول إذا استغفرت لأهل القبور؟ قال: «قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا [ومنكم] والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»[(٢)].

وأما وصول ثواب الصدقة، ففي «الصحيحين»، عن عائشة رضي الله عنها: أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن أمي افتُلتتْ نفسها، ولم توصِ، وأظنها لو تكلمت تصدقت، أفلها أجرٌ إن تصدقتُ عنها؟ قال: «نعم»[(٣)].

وفي «صحيح البخاري»، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أن سعد بن عبادة توفيت أمه وهو غائب عنها فأتى النبي ﷺ، فقال: يا رَسول الله، إن أمي توفيت وأنا غائبٌ عنها، فهل ينفعها إن تصدقتُ؟ قال: «نعم»، قال: فإني أشهدك أن حائطي المخرافَ صدقةٌ عنها[(٤)]. وأمثال ذلك كثيرة في السُّنَّة.

= في «شرح السُّنَّة» برقم (١٥٢٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٧٠)، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «أحكام الجنائز» (ص١٥٥)، وفي «صحيح سنن أبي داود» برقم (٢٧٥٨).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١٣٨٨، ٢٧٦٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٠٠٤)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٢٥٠)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٢٧١٧).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٧٥٦، ٢٧٦٢، ٢٧٧٠)، وأبو داود في «سننه» برقم (٢٨٨٢)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣)، والترمذي في «سننه» برقم (٦٦٩)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٣٣، ٣٧٠).

وأما وصول ثواب الصوم، ففي «الصحيحين»، عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وعليه صيامٌ صام عنه وليُّه»[(١)]. وله نظائر في «الصحيح».

ولكن أبو حنيفة رحمه الله قال بالإطعام عن الميت دون الصيام عنه، لحديث ابن عباس المتقدم[(٢)]. والكلام على ذلك معروف في كتب الفروع.

وأما وصول ثواب الحج، ففي «صحيح البخاري»، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن امرأة من جُهينة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: إن أمي نذرت أن تحجّ فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «[نعم] حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دينٌ، أكنت قاضيتَه؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء»[(٣)]. ونظائره أيضاً كثيرة.

وأجمع المسلمون على أن قضاء الدين يُسقطه من ذمة الميت، ولو كان من أجنبي، ومن غير تركته. وقد دل على ذلك حديث أبي قتادة، حيث ضَمِن الدينارين عن الميت، فلما قضاهما قال النبي ﷺ: «الآن بردت عليه جلدته»[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (١٩٥٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١١٤٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٢٤٠٠)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٦٩).

(٢) وهو الموقوف كما تقدم.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (١٨٥٢، ٦٦٩٩، ٧٣١٥)، والنسائي في «سننه» (٥/ ١١٦)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٧٩).

(٤) قطعة من حديث أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٣٣٠)، والبيهقي في «سننه» (٦/ ٧٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٨)، والطيالسي في «مسنده» برقم (١٦٧٣)، والبزّار في «مسنده» برقم (١٣٣٤)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: مات رجل منّا فغسلناه وكفناه وحنطناه، ووضعناه لرسول الله ﷺ حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل، ثم آذنا رسول الله ﷺ بالصلاة عليه، فجاء معنا [فتخطى] خطى ثم قال: «لعل على صاحبكم ديناً؟» قالوا: نعم ديناران، فتخلف [قال: «صلوا على صاحبكم»]، فقال له رجل منا يقال له أبو قتادة: يا رسول الله هما علي، فجعل رسول الله ﷺ =

وكل ذلك جار على قواعد الشرع. وهو محض القياس، فإن الثواب حق العامل، فإذا وهبه لأخيه المسلم لم يُمنع من ذلك، كما لم يمنع من هبة ماله في حياته، وإبرائه له منه بعد وفاته.

وقد نبه الشارع بوصول ثواب الصوم على وصول ثواب القراءة ونحوها من العبادات البدنية. يوضحه: أن الصوم كفُّ النفس عن المفطرات بالنية، وقد نص الشارع على وصول ثوابه إلى الميت، فكيف بالقراءة التي هي عمل ونية؟!

والجواب عما استدلوا به من قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩] قد أجاب العلماء بأجوبة: أصحها جوابان:

أحدهما: أن الإنسان بسعيه وحسن عشرته اكتسب الأَصدقاء، وأولد الأولاد، ونكح الأزواج، وأسدى الخير وتودَّد إلى الناس، فترحَّموا عليه، ودَعَوْا له، وأهدَوْا له ثواب الطاعات، فكان ذلك أثرُ سعيه، بل دخول المسلم مع جملة المسلمين في عَقد الإسلام من أعظم الأسباب في وصول نفع كلّ من المسلمين إلى صاحبه، في حياته وبعد مماته، ودعوة المسلمين تُحيط من ورائهم.

يوضحه: أن الله تعالى جعل الإيمان سبباً لانتفاع صاحبه بدعاء إخوانه من المؤمنين وسعيهم، فإذا أتى به فقد سعى في السبب الذي يوصل إليه ذلك.

الثاني: وهو أقوى منه: أن القرآن لم ينفِ انتفاع الرجل بسعي غيره

= يقول: «هما عليك وفي مالك والميت منهما بريء؟» فقال: نعم، فصلى عليه، فجعل رسول الله ﷺ إذا لقي أبا قتادة يقول: «ما صنعت الدينارانِ؟» [قال: يا رسول الله إنما مات أمس] حتى كان آخر ذلك قال: قد قضيتهما يا رسول الله، قال: «الآن حين بردت عليه جلده».

والحديث حسنه العلاّمة الألباني رحمه الله في «أحكام الجنائز» (ص ١٦).

وإنما نفى مِلكه لغير سعيه، وبين الأمرين فرق لا يخفى. فأخبر تعالى أنه لا يملك إلا سعيه، وأما سعي غيره فهو ملكٌ لساعيه، فإن شاء أن يبذله لغيره، وإن شاء أن يبقيه لنفسه.

وقوله سبحانه: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٨، ٣٩]. آيتان محكمتان، مقتضيتان عدل الرب تعالى:

فالأولى: تقتضي أنه لا يعاقب أحداً بجرم غيره، ولا يؤاخذه بجريرة غيره، كما يفعله ملوك الدنيا.

والثانية: تقتضي أنه لا يفلح إلا بعمله، لينقطع طمعه من نجاته بعمل آبائه وسلفه ومشايخه، كما عليه أصحاب الطمع الكاذب، وهو سبحانه لم يقل لا ينتفع إلا بما سعى.

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]. على أن سياق هذه الآية يدل على أن المنفي عقوبة العبد بعمل غيره، فإنه تعالى قال: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [يس: ٥٤].

وأما استدلالهم بقوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله»[1] فاستدلال ساقط، فإنه لم يقل انقطاع انتفاعه، وإنما أخبر عن انقطاع عمله. وأما عمل غيره فهو لعامله، فإن وهبه له وصل إليه ثواب عمل العامل، لا ثواب عمله هو، وهذا كالدَّين يوفيه الإنسان عن غيره، فتبرأ ذمته، ولكن ليس له ما وفّى به الدين.

وأما تفريق من فرق بين العبادات المالية والبدنية ـ فقد شرع النبي ﷺ عن الميت، كما تقدم، مع أن الصوم لا تجزىء فيه النيابة، وكذلك حديث جابر رضي الله عنه، قال: صليت مع رسول الله ﷺ عيد الأضحى، فلما

(١) تقدم تخريجه.

انصرف أتى بكبش فذبحه، فقال: «باسم الله والله أكبر، اللّهم هذا عني وعمن لم يضحّ من أمتي»[(١)]، رواه أحمد وأبو داود والترمذي، وحديث الكبشين اللذين قال في أحدهما: «اللّهم هذا عن أمتي جميعاً»، وفي الآخر: «اللّهم هذا عن محمد وآل محمد»[(٢)]، رواه أحمد. والقُربة في الأضحية إراقةُ الدم، وقد جعلها لغيره.

وكذلك عبادة الحج بدنية، وليس [المال] ركناً فيه، وإنما هو وسيلة، ألا تَرى أن المكي يجب عليه الحج إذا قدر على المشي إِلى عرفات، من غير شرط المال. وهذا هو الأظهر، أعني أن الحج غير مركب من مال وبدن، بل بدني محض، كما قد نص عليه جماعة من أصحاب أبي حنيفة المتأخرين.

وانظر إِلى فروض الكفايات: كيف قام فيها البعض عن الباقين؟ ولأن هذا إهداء ثواب، وليس من باب النيابة، كما أن الأجير الخاصّ ليس له أن يستنيب عنه، وله أن يعطي أجرته لمن شاء.

وأما استئجار قوم يقرؤون القرآن ويهدونه للميت!! فهذا لم يفعله أحد من السلف ولا أمر به أحد من أئمة الدين، ولا رخص فيه. والاستئجار على نفس التلاوة غير جائز بلا خلاف. وإِنما اختلفوا في جواز الاستئجار على التعليم ونحوه، مما فيه منفعة تصل إِلى الغير. والثواب لا يصل إِلى الميت إِلا إذا كان العمل لله، وهذا لم يقع عبادةً خالصة، فلا يكون ثوابه مما يهدى إِلى الموتى!! ولهذا لم يقل أحد أنه يكتري من يصوم ويصلي ويهدي ثواب ذلك إِلى الميت، لكن إِذا أعطى لمن يقرأ القرآن ويعلمه ويتعلمه معونةً لأهل

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٢٨١٠)، والترمذي في «سننه» برقم (١٥٢١)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٣٥٦، ٣٦٢)، والدارقطني في «سننه» (٤/ ٢٨٥)، والبيهقي في «سننه» (٩/ ٢٦٤، ٢٨٧)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٢٩)، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «الإرواء» برقم (١١٣٨).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٣٩١ ـ ٣٩٢) وإسناده حسن.

القرآن على ذلك، كان هذا من جنس الصدقة عنه، فيجوز. وفي الاختيار: لو أوصى بأن يعطى شيء من ماله لمن يقرأ القرآن على قبره، فالوصية باطلة، لأنه في معنى الأجرة، انتهى. وذكر الزاهدي في «الغنية»: أنه لو وقف على من يقرأ عند قبره، فالتعيين باطل.

وأما قراءة القرآن وإِهداؤها له تطوّعاً بغير أجرة، فهذا يصل إِليه، كما يصل ثواب الصوم والحج.

فإِن قيل: هذا لم يكن معروفاً في السلف، ولا أرشدهم إليه النبي ﷺ؟ فالجواب: إنْ كان مُورد هذا السؤال معترفاً بوصول ثواب الحج والصيام والدعاء، قيل له: ما الفرق بين ذلك وبين وصول ثواب قراءة القرآن؟ وليس كون السلف لم يفعلوه حجةً في عدم الوصول، ومن أين لنا هذا النفي العام؟

فإن قيل: فرسول الله ﷺ أرشدهم إِلى الصوم والحج والصدقة دون القراءة؟ قيل: هو ﷺ لم يبتدئهم بذلك، بل خرج ذلك منه مخرج الجواب لهم، فهذا سأله عن الحج عن ميته فأذن له فيه، وهذا سأله عن الصوم عنه، فأذن له فيه، ولم يمنعهم مما سوى ذلك، وأي فرق بين وصول ثواب الصوم ـ الذي هو مجرد نية وإمساك ـ وبين وصول ثواب القراءة والذكر؟

فإِن قيل: ما تقولون في الإِهداء إِلى رسول الله ﷺ؟ قيل: من المتأخرين من استحبه، ومنهم من رآه بدعةً، لأن الصحابة لم يكونوا يفعلونه، ولأن النبي ﷺ له مثل أجر كل من عمل خيراً من أمته، من غير أن ينقص من أجر العامل شيء، لأنه هو الذي دل أمته على كل خير، وأرشدهم إِليه.

ومن قال: إِن الميت ينتفع بقراءة القرآن عنده، باعتبار سماعه كلام الله ـ فهذا لم يصحّ عن أحد من الأئمة المشهورين. ولا شك في سماعه، ولكن انتفاعه بالسماع لا يصح، فإِن ثواب الاستماع مشروط بالحياة، فإِنه عمل اختياريّ، وقد انقطع بموته، بل ربما يتضرر ويتألم، لكونه لم يمتثل أوامر الله ونواهيه، أو لكونه لم يَزْدَدْ من الخير.

واختلف العلماء في قراءة القرآن عند القبور، على ثلاثة أقوال: هل تكره، أم لا بأس بها وقت الدفن، وتكره بعده؟ فمن قال بكراهتها، كأبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية ـ قالوا: لأنه محدَث، لم تَرِد به السُّنَّة، والقراءة تشبه الصلاة، والصلاة عند القبور منهيّ عنها، فكذلك القراءة. ومن قال: لا بأس بها، كمحمد بن الحسن وأحمد في رواية ـ استدلوا بما نقل عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه أوصى أن يُقرأ على قبره وقت الدفن بفواتح سورة البقرة وخواتمها[1]. ونُقل أيضاً عن بعض المهاجرين قراءة سورة البقرة[2]. ومن قال: لا بأس بها وقت الدفن فقط، وهو روايةٌ عن أحمد ـ أخذ بما نقل عن عمر وبعض المهاجرين. وأما بعد ذلك، كالذين يتناوبون القبر للقراءة عنده ـ فهذا مكروه، فإنه لم تأت به السُّنَّة، ولم ينقل عن أحد من السلف مثل ذلك أصلاً. وهذا القول لعله أقوى من غيره، لما فيه من التوفيق بين الدليلين.

[استجابة الباري للدعوات وقضاؤه للحاجات:]

قوله: (والله تعالى يستجيب الدعوات، ويقضي الحاجات).

ش: قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]. ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة:١٨٦]. والذي عليه أكثر الخلق من المسلمين وسائر أهل الملل وغيرهم ـ: أن الدعاء من أقوى الأسباب في جلب المنافع ودفع المضارّ، وقد أخبر تعالى عن الكفار أنهم إذا مسَّهم الضرّ في البحر دَعَوا الله مخلصين له الدين، وأن الإنسان إذا مسه الضر دعاه لجنبه أو قاعداً أو قائماً. وإجابة الله لدعاء العبد، مسلماً كان أو كافراً، وإعطاؤه سؤله ـ: من جنس رزقه لهم، ونصره لهم. وهو مما توجبه الربوبية للعبد مطلقاً، ثم قد يكون

(١) وإسناده ضعيف، وانظر: «أحكام الجنائز» (ص١٩٢).
(٢) وفي ثبوت ذلك نظر، وانظر: «أحكام الجنائز» (ص١٩٣).

ذلك فتنةً في حقه ومضرةً عليه، إذ كان كفره وفسوقه يقتضي ذلك. وفي «سنن ابن ماجه» من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم يسأل الله يغضب عليه»(١). وقد نظم بعضهم هذا المعنى، فقال:

الرب يغضب إن تركتَ سؤاله وبُنيّ آدمَ حين يُسأل يغضبُ

قال ابن عقيل: قد ندب الله تعالى إلى الدعاء، وفي ذلك معانٍ:

أحدها: الوجود، فإن ليس بموجود لا يُدعى.

الثاني: الغنى، فإن الفقير لا يدعى.

الثالث: السمع، فإن الأصم لا يدعى.

الرابع: الكرم، فإن البخيل لا يدعى.

الخامس: الرحمة، فإن القاسي لا يدعى.

السادس: القدرة، فإن العاجز لا يدعى.

ومن يقول بالطبائع يعلمُ أن النار لا يقال لها: كُفي! ولا النجم يقال له: أصلح مزاجي!! لأن هذه عندهم مؤثرة طبعاً لا اختياراً، فشرع الدعاءَ وصلاةَ الاستسقاء ليبين كذب أهل الطبائع.

وذهب قوم من المتفلسفة وغالية المتصوفة إلى أن الدعاء لا فائدة فيه! قالوا: لأن المشيئة الإلهية إن اقتضتْ وجودَ المطلوب فلا حاجة إلى الدعاء، وإن لم تقتضه فلا فائدة في الدعاء!! وقد يخص بعضُهم بذلك خواصّ العارفين! ويجعل الدعاء علةً في مقام الخواص!! وهذا من غلطات بعض الشيوخ. فكما أنه معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام ـ فهو معلوم الفساد بالضرورة العقلية، فإن منفعة الدعاء أمرٌ أنشئت عليه تجارب الأمم، حتى إن الفلاسفة تقول: ضجيج الأصوات في هياكل العبادات، بفنون

---

(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه» برقم (٣٨٢٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٤٤٢، ٤٧٧)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (١٣٨٩)، وحسنه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (٣٠٨٥)، وفي «الصحيحة» برقم (٢٦٥٤).

اللغات، يحلل ما عقدته الأفلاك المؤثرات!! هذا وهم مشركون.

وجواب الشبهة بمنع المقدمتين: فإن قولهم عن المشيئة الإلهية: إما أن تقتضيه أو لا ـ ثَمَّ قسم ثالث، وهو: أن تقتضيه بشرط لا تقتضيه مع عدمه، وقد يكون الدعاء من شرطه، كما توجب الثوابَ مع العمل الصالح، ولا توجبه مع عدمه، وكما توجب الشبع والريّ عند الأكل والشرب، ولا توجبه مع عدمهما، وحصول الولد بالوطء، والزرع بالبذر. فإذا قُدّر وقوع المدعوّ به بالدعاء لم يصحَّ أن يقال لا فائدة في الدعاء، كما لا يقال لا فائدة في الأكل والشرب والبذر وسائر الأسباب. فقول هؤلاء ـ كما أنه مخالف للشرع، فهو مخالف للحسّ والفطرة.

ومما ينبغي أن يُعلم، ما قاله طائفة من العلماء، وهو: أن الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد! ومَحو الأسباب أن تكون أسباباً نقصٌ في العقل، والإعراض عن الأسباب كالكلية قدح في الشرع. ومعنى التوكل والرجاء، يتألف من وجوب التوحيد والعقل والشرع.

وبيان ذلك: أن الالتفات إلى السبب هو اعتماد القلب عليه ورجاؤه والاستناد إليه. وليس في المخلوقات ما يستحق هذا، لأنه ليس بمستقلّ، ولا بدّ له من شركاء وأضداد مع هذا كله، فإن لم يسخِّره مسببُ الأسباب لم يسخَّر.

وقولهم: إن اقتضت المشيئة المطلوب فلا حاجة إلى الدعاء؟ قلنا: بل قد تكون إليه حاجة، من تحصيل مصلحة أخرى عاجلة وآجلة، ودفع مضرة أخرى عاجلة وآجلة.

وكذلك قولهم: وإن لم تقتضه فلا فائدة فيه؟ قلنا: بل فيه فوائد عظيمة، من جلب منافع، ودفع مضارّ، كما نبه عليه النبي ﷺ، بل ما يعجل للعبد، من معرفته بربه، وإقراره به، وبأنه سميع قريب قدير عليم رحيم، وإقراره بفقره إليه واضطراره إليه، وما يتبع ذلك من العلوم العلية والأحوال الزكية، التي هي من أعظم المطالب.

فإن قيل: إذا كان إعطاء الله معللاً بفعل العبد، كما يفعل من إعطاء المسؤول للسائل، كان السائل قد أثَّر في المسؤول حتى أعطاه؟!

قلنا: الرب سبحانه هو الذي حرّك العبد إلى دعائه، فهذا الخير منه، وتمامه عليه. كما قال عمر رضي الله عنه: «إني لا أحمل همَّ الإجابة، وإنما أحمل همّ الدعاء، ولكن إذا ألهمتُ الدعاءَ فإن الإجابة معه. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥﴾ [الم السجدة: ٥]. فأخبر سبحانه أنه يبتدىء بالتدبير، ثم يصعد إليه الأمر الذي دبَّره، فالله سبحانه هو الذي يقذف في قلب العبد حركةَ الدعاء، ويجعلها سبباً للخير الذي يعطيه إياه، كما في العمل والثواب، فهو الذي وفق العبد للتوبة ثم قَبلَها، وهو الذي وفَّقه للعمل ثم أثابه، وهو الذي وفقه للدعاء ثم أجابه، فما أثّر فيه شيء من المخلوقات، بل هو جعل ما يفعله سبباً لما يفعله. قال مطرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير، أحد أئمة التابعين: نظرتُ في هذا الأمر، فوجدت مبدأه من الله، وتمامه على الله، ووجدتُ مِلاك ذلك الدُّعاء.

وهنا سؤال معروف، وهو: أن من الناس من قد يسأل الله فلا يعطَى شيئاً، أو يعطَى غير ما سأل؟ وقد أجيب عنه بأجوبة، فيها ثلاثة أجوبة محققة ـ:

أحدها: أن الآية لم تتضمن عطية السؤال مطلقاً، وإنما تضمنت إجابةَ الداعي، والداعي أعمّ من السائل، وإجابة الداعي أعم من إعطاء السائل. ولهذا قال النبي ﷺ: «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟»[1].

ففرق بين الداعي والسائل، وبين الإجابة والإعطاء، وهو فرق بين العموم والخصوص، كما أتبع ذلك بالمستغفر، وهو نوع من السائل، فذكر العام ثم الخاص ثم الأخص. وإذا عَلم العباد أنه قريب، يجيب دعوة

(١) تقدم تخريجه.

الداعي، علموا قربه منهم، وتمكنهم من سؤاله ـ: وعلموا علمه ورحمته وقدرته، فدعوه دعاء العبادة في حال، ودعاء المسألة في حال، [وجمعوا بينهما في حال]، إذ الدعاء اسم يجمع العبادة والاستعانة، وقد فسر قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] ـ بالدعاء، الذي هو العبادة، والدعاء الذي هو الطلب وقوله بعد ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠] ـ يؤيد المعنى الأول.

الجواب الثاني: أن إجابة دعاء السؤال أعمّ من إعطاء عين السؤال، كما فسره النبي ﷺ فيما رواه مسلم في «صحيحه»، أن النبي ﷺ قال: «ما من رجل يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه بها إحدى ثلاث خصال: إما أن يعجل له دعوته، أو يدَّخِرَ له من الخير مثلها، أو يصرف عنه من الشر مثلها»، قالوا: يا رسول الله، إذاً نكثر، قال: «الله أكثر»[1]. فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لا بد في الدعوة الخالية عن العدوان من إعطاء السؤال معجلاً، أو مثله من الخير مؤجلاً، أو يصرف عنه من السوء مثله.

الجواب الثالث: أن الدعاء سبب مقتض لنيل المطلوب، والسبب له شروط وموانع، فإذا حصلت شروطه وانتفت موانعه حصل المطلوب، وإلا فلا يحصل ذلك المطلوب، بل قد يحصل غيره. وهكذا سائر الكلمات

---

(١) لم يخرجه مسلم وإنما أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ١٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» برقم (٧١٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٩٣)، والبزّار في «مسنده» برقم (٣١٤٣)، وأبو يعلى في «مسنده» برقم (١٠١٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في تخريجه «للأدب المفرد» (ص٢٤٦).
وأخرج مسلم في «صحيحه» برقم (٢٧٣٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم، ما لم يستعجل» قيل: يا رسول الله، ما الاستعجال؟ قال: «يقول: قد دعوت، قد دعوت، فلم أرَ يستجيب لي، فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء».

الطيبات، من الأذكار المأثورة المعلّق عليها جلبُ منافعَ أو دفع مضارَّ، فإن الكلمات بمنزلة الآلة في يد الفاعل، تختلف باختلاف قوته وما يُعنيها، وقد يعارضها مانع من الموانع. ونصوص الوعد والوعيد المتعارضة في الظاهر ـ: من هذا الباب. وكثيراً ما تجد أدعيةً دعا بها قوم فاستجيب لهم، ويكون قد اقترن بالدعاء ضرورة صاحبه وإقباله على الله، أو حسنةٌ تقدمتْ منه، جعل الله سبحانه إجابةَ دعوته شُكرَ الحسنة، أو صادف وقت إجابة، ونحو ذلك ـ فأجيبت دعوته، فيظن أن السر في ذلك الدعاء، فيأخذه مجرداً عن تلك الأمور التي قارنته من ذلك الداعي.

وهذا كما إذا استعمل رجل دواءً نافعاً في الوقت الذي ينبغي، فانتفع به، فظن آخرُ أن استعمال هذا الدواء بمجرده كافٍ في حصول المطلوب، وكان غالطاً.

وكذا قد يدعو باضطرار عند قبر، فيجابُ، فيظنّ أن السرَّ للقبر، ولم يَدْر أن السر للاضطرار وصدْق اللجأ إلى الله تعالى، فإذا حصل ذلك في بيت من بيوت الله تعالى كان أفضلَ وأحبّ إلى الله تعالى.

فالأدعية والتعوذات والرُّقى بمنزلة السلاح، والسلاحُ بضاربه، لا بحده فقط، فمتى كان السلاح سلاحاً تامّاً والساعدُ ساعداً قويّاً، والمحلّ قابلاً، والمانعُ مفقوداً ـ: حصلت به النِّكاية في العدو، ومتى تخلَّف واحد من هذه الثلاثة تخلف التأثير.

فإذا كان الدعاءُ في نفسه غيرَ صالح، أو الداعي لم يجمع بين قلبه ولسانه في الدعاء، أو كان ثَمَّ مانعٌ من الإجابة ـ: لم يحصل الأثر.

[ملك الله تعالى لكل شيء:]

قوله: (ويملك كل شيء،ولا يملكه شيء. ولا غنى عن الله تعالى طرفة عين، ومن استغنى عن الله طرفة عين، فقد كفر وصار من أهل الحَين).

[إثبات صفتي الغضب والرضى:]

قوله: (والله يغضب ويرضى، لا كأحد من الوَرَى).

ش: قال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩، والتوبة: ١٠٠، والمجادلة: ٢٢، والبيّنة: ٨]. ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. وقال تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ﴿٦٠﴾﴾ [المائدة: ٦٠]. ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ [النساء: ٩٣]. ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١]. ونظائر ذلك كثيرة.

ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب، والرضى، والعداوة، والولاية، والحب، والبغض، ونحو ذلك من الصفات، التي ورد بها الكتاب والسُّنَّة، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى. كما يقولون مثل ذلك في السمع والبصر والكلام وسائر الصفات، كما أشار إليه الشيخ فيما تقدم بقوله: إذا كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ـ ترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المرسلين.

وانظر إلى جواب الإمام مالك رضي الله عنه في صفة الاستواء كيف قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول. وروي أيضاً عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً عليها، ومرفوعاً إلى النبي ﷺ[1]. وكذلك قال الشيخ رحمه الله فيما تقدم: «من لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زلَّ ولم يصب التنزيه». ويأتي في كلامه «أن الإسلام بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل».

فقول الشيخ رحمه الله: لا كأحد من الورى، نفى التشبيه. ولا يقال: إن الرضى إرادة الإحسان، والغضب إرادة الانتقام ـ فإن هذا نفيٌ للصفة. وقد اتفق أهل السُّنَّة على أن الله يأمر بما يحبه ويرضاه، وإن كان لا يريده ولا يشاؤه، وينهى عما يسخطه ويكرهه، ويبغضه ويغضب على فاعله، وإن كان قد شاءه وأراده. فقد يحبُّ عندهم ويرضى ما لا يريده، ويكره ويسخط لما أراده.

---

(١) وقد تقدم أنه لا يصح مرفوعاً.

ويقال لمن تأول الغضب والرضى بإرادة الإحسان: لمَ تأولتَ ذلك؟ فلا بد أن يقول: إن الغضب غليان دم القلب، والرضى الميل والشهوة، وذلك لا يليق بالله تعالى! فيقال له: غليان دم القلب في الآدمي أمر ينشأ عن صفة الغضب، لا أنّه الغضب.

ويقال له أيضاً: وكذلك الإرادة والمشيئة فينا، فهي مَيل الحي إلى الشيء أو إلى ما يلائمه ويناسبه، فإن الحي منا لا يريد إلا ما يجلب له منفعةً أو يدفع عنه مضرةً، وهو محتاج إلى ما يريده ومفتقر إليه، ويزداد بوجوده، وينتقص بعدمه. فالمعنى الذي صرفتَ إليه اللفظ كالمعنى الذي صرفتَه عنه سواء، فإن جاز هذا جاز ذاك، وثانٍ امتنع هذا امتنع ذاك.

فإن قال: الإرادة التي يوصف الله بها مخالفةٌ للإرادة التي يوصَف بها العبد، وإن كان كل منهما حقيقةً؟ قيل له: فقل: إن الغضب والرضى الذي يوصف الله به مخالفٌ لما يوصف به العبد، وإن كان كل منهما حقيقةً. فإذا كان ما يقوله في الإرادة يمكن أن يقال في هذه الصفات، لم يتعين التأويل، بل يجب تركه، لأنك تسلم من التناقض، وتسلم أيضاً من تعطيل معنى أسماء الله تعالى وصفاته بلا موجب. فإن صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرامٌ، ولا يكون الموجب للصرف ما دلّه عليه عقله، إذ العقول مختلفة، فكلٌّ يقول إن عقله دلَّه على خلاف ما يقوله الآخر!

وهذا الكلام يقال لكل من نفى صفةً من صفات الله تعالى، لامتناع مسمى ذلك في المخلوق، فإنه لا بد أن يثبت شيئاً لله تعالى على خلاف ما يعهده حتى في صفة الوجود، فإن وجود العبد كما يليق به، ووجود الباري تعالى كما يليق به، فوجوده تعالى يستحيل عليه العدم، ووجود المخلوق لا يستحيل عليه العدم، وما سمى به الرب نفسه وسمى به مخلوقاته، مثل الحي والعليم والقدير، أو سمى به بعض صفاته، كالغضب والرضى، وسمى به بعض صفات عباده ـ: فنحن نعقل بقلوبنا معاني هذه الأسماء في حق الله تعالى، وأنه حق ثابت موجود، ونعقل أيضاً معاني هذه الأسماء في حق المخلوق، ونعقل أن بين المعنيين قدراً مشتركاً، لكن هذا المعنى لا يوجد

في الخارج مشتركاً، إذ المعنى المشترك الكلي لا يوجد مشتركاً إلا في الأذهان، ولا يوجد في الخارج إلا معيناً مختصّاً. فيثبت [في] كل منهما كما يليق به. بل لو قيل: غضب مالك خازن النار وغضب غيره من الملائكة ـ: لم يجب أن يكون مماثلاً لكيفية غضب الآدميين، لأن الملائكة ليسوا من الأخلاط الأربعة، حتى تغلي دماء قلوبهم كما يغلي دمُ قلب الإنسان عند غضبه. فغضب الله أولى.

وقد نفى الجهم ومن وافقه كلَّ ما وصف الله به نفسه، من كلامه ورضاه وغضبه وحبه وبغضه وأسفه ونحو ذلك، وقالوا: إنما هي أمور مخلوقة منفصلةٌ عنه، ليس هو في نفسه متصفاً بشيء من ذلك!!

وعارض هؤلاء من الصفاتية ابن كلاب ومن وافقه، فقالوا: لا يوصف الله بشيء يتعلق بمشيئته وقدرته أصلاً، بل جميع هذه الأمور صفاتٌ لازمة لذاته، قديمة أزلية، فلا يرضى في وقت دون وقت، ولا يغضب في وقت دون وقت. كما قال في حديث الشفاعة: «إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله»(١).

وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «إن الله تعالى يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة، فيقولون: لبيك ربّنا وسعديك والخير في يديك، فيقول: هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضى يا رب؟ وقد أعطيتنا ما لم تعطِ أحداً من خلقك، فيقول: ألا أعطيكم أفضلَ من ذلك؟ فيقولون: يا رب، وأيُّ شيء أفضل من ذلك؟ فيقول: أحلُّ عليكم رضواني، فلا أسخط عليكم بعده أبداً»(٢).

فيستدل به على أنه يحل رضوانه في وقت دون وقت، وأنه قد يحل رضوانه ثم يسخط، كما يحل السخط ثم يرضى، لكن هؤلاء أحل عليهم رضواناً لا يتعقبه سخط.

---

(١) قطعة من حديث الشفاعة الطويل وقد تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٦٥٤٩، ٧٥١٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٨٢٩)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٥٥٥)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٨٨).

وهم قالوا: لا يتكلم إذا شاء، ولا يضحك إذا شاء، ولا يغضب إذا شاء، ولا يرضى إذا شاء، بل إما أن يجعلوا الرضى والغضب والحب والبغض هو الإرادة، أو يجعلوها صفات أخرى، وعلى التقديرين فلا يتعلق شيء من ذلك لا بمشيئته ولا بقدرته، إذْ لو تعلّق بذلك لكان محلاً للحوادث!! فنفى هؤلاء الصفات الفعلية الذاتية بهذا الأصل، كما نفى أولئك الصفات مطلقاً بقولهم ليس محلاً للأعراض.

وقد يقال: بل هي أفعال، ولا تسمى حوادث، كما سميت تلك صفات، ولم تُسمَّ أعراضاً. وقد تقدمت الإشارة إلى هذا المعنى، ولكن الشيخ رحمه الله لم يجمع الكلام في الصفات في المختصر في مكان واحد، وكذلك الكلام في القدر ونحو ذلك، ولم يعتن فيه بترتيب.

وأحسن ما يرتب عليه كتاب أصول الدين ترتيبُ جواب النبي ﷺ لجبريل عليه السلام، حين سأله عن الإيمان، فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر [خيره وشره]»[1]، الحديث ـ فيبدأ بالكلام على التوحيد والصفات وما يتعلق بذلك، ثم بالكلام على الملائكة، ثم وثم، إلى آخره.

[محبة أصحاب النبي ﷺ:]

وقوله: (ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم. ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم. ولا نذكرهم إلا بخير. وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان).

ش: يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الروافض والنواصب. وقد أثنى الله تعالى على الصحابة هو ورسوله، ورضي عنهم، ووعدهم الحسنى،

(١) قطعة من حديث جبريل عليه السلام وقد تقدم تخريجه.

كما قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩]، إلى آخر السورة.

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]. إلى آخر السورة.

وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ٨ ـ ١٠].

وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاؤوا من بعدهم، يستغفرون لهم، ويسألون الله أن لا يجعل في قلوبهم غلاً لهم، وتتضمن أن هؤلاء هم المستحقون للفيء. فمن كان في قلبه غلّ للذين آمنوا ولم يستغفر لهم لا يستحق في الفيء نصيباً، بنص القرآن. وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: كان بين خالد بن

الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء، فسبّه خالد، فقال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أحداً من أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أُحُد ذهباً، ما أدرك مُدّ أحدهم ولا نَصيفه»[(١)]. انفرد مسلم بذكر سب خالد لعبد الرحمن، دون البخاري.

فالنبي ﷺ يقول لخالد ونحوه: «لا تسبوا أصحابي»، يعني عبد الرحمن وأمثاله، لأن عبد الرحمن ونحوه هم السابقون الأولون، وهم الذين أسلموا من قبل الفتح وقاتلوا، وهم أهل بيعة الرضوان، فهم أفضل وأخص بصحبته ممن أسلم بعد بيعة الرضوان، وهم الذين أسلموا بعد الحديبية، وبعد مصالحة النبي ﷺ أهل مكة، ومنهم خالد بن الوليد، وهؤلاء أسبق ممن تأخر إسلامهم إلى فتح مكة، وسموا الطلقاء، منهم أبو سفيان وابناه يزيد ومعاوية.

والمقصود أنه نهى من له صحبة آخراً أن يسب من له صحبةٌ أولاً، لامتيازهم عنهم من الصحبة بما لا يمكن أن يَشرْكوهم فيه، حتى لو أنفق أحدُهم مثل أُحد ذهباً ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نَصيفهُ، فإذا كان هذا حال الذين أسلموا بعد الحديبية، وإن كان قبل فتح مكة فكيف حال من ليس من الصحابة بحال مع الصحابة؟ رضي الله عنهم أجمعين.

والسابقون الأولون ـ من المهاجرين والأنصار ـ هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة. وقيل: إن السابقين الأولين من صلى إلى القبلتين، وهذا ضعيف، فإن الصلاة إلى القبلة المنسوخة ليس بمجردة فضيلةً، لأن النسخ ليس من فعلهم، ولم يدل على التفضيل به دليل شرعي، كما دل على التفضيل بالسبق إلى الإنفاق والجهاد والمبايعة التي كانت تحت الشجرة.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٦٧٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٥٤١)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٥٨)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٨٦٠)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١١)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٣٨٥٦).

وأما ما يُروى عن النبي ﷺ أنه قال: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»[(١)] ـ فهو حديث ضعيف، قال البزار: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وليس هو في كتب الحديث المعتمدة.

وفي «صحيح مسلم» عن جابر، قال: قيل لعائشة رضي الله عنها: إن ناساً يتناولون أصحاب رسول الله ﷺ حتى أبا بكر وعمر! فقالت: ما تعجبون من هذا! انقطع عنهم العمل، فأحبَّ الله أن لا يقطع عنهم الأجر[(٢)].

وروى ابن بطة بإسناد صحيح، عن ابن عباس، أنه قال: لا تسبوا أصحاب محمد ﷺ، فلَمَقام أحدهم ساعةً يعني مع النبي ﷺ، خير من عمل أحدكم أربعين سنة[(٣)] وفي رواية وكيع: خير من عبادة أحدكم عمرَه.

وفي «الصحيحين» من حديث عمران بن حُصين وغيره، أن رسول الله ﷺ قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»، قال عمران: فلا أدري: أذَكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة[(٤)]، الحديث.

---

(١) أخرجه ابن عبد البرّ في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩١)، وهو حديث باطل، فإن في إسناده سلام بن سليم وقد أجمع العلماء على ضعفه وقال ابن حبان روى أحاديث موضوعة، وفيه أيضاً الحارث بن غصين: مجهول. وانظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للعلاّمة الألباني رحمه الله برقم (٥٨).

(٢) لم أجده.

(٣) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» برقم (٢٠) بهذا اللفظ، وأخرجه أيضاً في «فضائل الصحابة» برقم (١٥)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٦٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» برقم (١٠٠٦)، بلفظ رواية وكيع، وحسنه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (١٣٣).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٦٥١، ٣٦٥٠، ٦٤٢٨، ٦٦٩٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٥٣٥)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٢٢١، ٢٢٢٢)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٥٧)، والنسائي في «سننه» (٧/ ١٧ ـ ١٨)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٦، ٤٤٠)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٢٢٨٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤٧١)، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه. =

وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «لا يدخل النار أحدٌ بايع تحت الشجرة»[(١)].

وقال تعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: ١١٧]، الآيات.

ولقد صدق عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في وصفهم، حيث قال: إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، وابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيِّئ[(٢)].

وفي رواية: وقد رأى أصحاب محمد جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر.

وتقدم قول ابن مسعود: من كان منكم مستنّاً فليستن بمن قد مات[(٣)]، إلخ ـ عند قول الشيخ: ونتبع السُّنَّة والجماعة.

= وأخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٦٥٢، ٣٦٥١، ٦٤٢٩، ٦٦٥٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٥٣٣)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٨٥٩)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٢٣٦٢)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٧٨، ٤١٧، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤٢)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.
وفي الباب عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم.

(١) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي في «سننه» برقم (٣٨٥٩)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٥٣)، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣٨٨٩).
وأخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٤٩٦)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٣٦٢، ٤٢٠) بلفظ: «لا يدخل النار ـ إن شاء الله ـ من أصحاب الشجرة أحد، الذين بايعوا تحتها».

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٧٩)، والطيالسي في «مسنده» برقم (٢٤٦)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (١٠٥)، والبزّار في «مسنده» برقم (١٣٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٧٨) موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه، وسنده حسن.
واشتهر على الألسنة مرفوعاً ولا يصح، فإن في سنده كذاباً، والصحيح وقفه على ابن مسعود رضي الله عنه، وانظر: «السلسلة الضعيفة» برقم (٥٣٢، ٥٣٣).

(٣) تقدم تخريجه.

فمن أضلّ ممن يكون في قلبه غل على خيار المؤمنين، وسادات أولياء الله تعالى بعد النبيين؟ بل قد فضلهم اليهود والنصارى بخصلة، قيل لليهود: من خير أهل ملّتكم؟ قالوا: أصحاب موسى، وقيل للنصارى: من خير أهل ملّتكم؟ قالوا: أصحاب عيسى، وقيل للرافضة: من شَرّ أهل ملّتكم؟ قالوا: أصحاب محمد!! لم يستثنوا منهم إلا القليل، وفيمن سبُّوهم من هو خير ممن استثنوهم بأضعاف مضاعفة.

وقوله: ولا نفرط في حب أحد منهم ـ أي لا نتجاوز الحد في حب أحد منهم، كما تفعل الشيعة، فنكون من المعتدين. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١].

[لا يجوز التبرؤ من أحد من الصحابة:]

وقوله: «ولا نتبرأ من أحد منهم ـ كما فعلت الرافضة!» فعندهم لا ولاء إلا ببراء، أي لا يتولى أهل البيت حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما!! وأهل السُّنَّة يوالونهم كلهم، وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها، بالعدل والإنصاف، لا بالهوى والتعصب. فإن ذلك كله من البغي الذي هو مجاوزة الحد، كما قال تعالى: ﴿فَمَا ٱخۡتَلَفُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ﴾ [الجاثية: ١٧]. وهذا معنى قول من قال من السلف: الشهادة بدعة، والبراءة بدعة. يروى ذلك عن جماعة من السلف، من الصحابة والتابعين، منهم: أبو سعيد الخدري، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، والضحّاك، وغيرهم.

ومعنى الشهادة: أن يشهد على معيَّن من المسلمين أنه من أهل النار، أو أنه كافر، بدون العلم بما ختم الله له به.

وقوله: «وحبهم دين وإيمان وإحسان» ـ لأنه امتثال لأمر الله فيما تقدم من النصوص. وروى الترمذي عن عبد الله بن مُغفل، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً [بعدي]، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد

آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله [تعالى]، [ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه»[(١)].

وتسمية حب الصحابة إيماناً مشكل على الشيخ رحمه الله، لأن الحب عمل القلب، وليس هو التصديق، فيكون العمل داخلاً في مسمى الإيمان. وقد تقدم في كلامه: أن الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، ولم يجعل العمل داخلاً في مسمى الإيمان، وهذا هو المعروف من مذهب أهل السُّنَّة، إلا أن تكون هذه التسمية مجازاً.

وقوله: وبغضهم كفر ونفاق وطغيان ـ تقدم الكلام في تكفير أهل البدع، وهذا الكفر نظير الكفر المذكور في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] وقد تقدم الكلام في ذلك.

[خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه:]

قوله: (ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أولاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، تفضيلاً له وتقديماً على جميع الأمة).

ش: اختلف أهل السُّنَّة في خلافة الصديق رضي الله عنه: هل كانت بالنص، أو بالاختيار؟ فذهب الحسن البصري وجماعة من أهل الحديث إلى أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة، ومنهم من قال بالنص الجلي. وذهب جماعة من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية إلى أنها ثبتت بالاختيار.

والدليل على إثباتها بالنص أخبارٌ: من ذلك ما أسنده البخاري عن جُبير بن مُطعم، قال: أتت امرأة النبي ﷺ، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن جئتُ فلم أجدك؟ كأنها تريد الموت، قال: «إن لم تجديني فأتي أبا

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٣٨٦٢)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٨٧ و٥/ ٥٤، ٥٧)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» برقم (٩٩٢)، والبخاري في «تاريخه» (٥/ ١٣١)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٢٢٨٤)، وضعفه العلاّمة الألباني رحمه الله في «ظلال الجنة» (ص٤٦٥) وفي «سلسلة الأحاديث الضعيفة» برقم (٢٩٠١).

بكر»[(١)]. وذكر له سياق آخر، وأحاديث أخر. وذلك نص على إمامته.

وحديث حُذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله ﷺ: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر»[(٢)]. رواه أهل السُّنن.

وفي «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها، قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ في اليوم الذي بُدىء فيه، فقال: «ادعي لي أباك وأخاك، حتى أكتب لأبي بكر كتاباً، ثم قال: يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر»[(٣)]. وفي رواية: «فلا يطمع في هذا الأمر طامع». وفي رواية: قال: «ادعي لي عبد الرحمن بن أبي بكر، لأكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه، ثم قال: معاذَ الله أن يختلف المؤمنون في أبي بكر».

وأحاديث تقديمه في الصلاة مشهورة معروفة، وهو يقول: «مروا أبا بكر فليصلِّ بالناس»[(٤)]. وقد روجع في ذلك مرةً بعد مرة، فصلى بهم مدة مرض النبي ﷺ.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٦٥٩، ٧٢٢٠، ٧٣٦٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٨٦)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٨٢، ٨٣).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٣٦٦٢، ٣٦٦٣)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٩٧)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤٠٢)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٢١٩٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٧٥)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة برقم (١١٤٨، ١١٤٩)، والحميدي في «مسنده» (١/ ٢١٤)، وحسنه العلّامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» برقم (١٢٣٣).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٨٧)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٤٧، ١٠٦، ١٤٤)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (١٤١١).
وأخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٥٦٦٦، ٧٢١٧) بلفظ: «هممت ـ أو أردت ـ أن أرسل إلى أبي بكر وابنه، فأعهد، أن يقول القائلون، أو يتمنى المتمنون، ثم قلت: يأبى الله ويدفع المؤمنون ـ أو يدفع الله ويأبى المؤمنون ـ».

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٦٦٤، ٦٧٩، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٦، ٣٣٨٣، ٧٣٠٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٤١٨) (٩٥)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٩٦، ١٥٩، ٢٠٢، ٢١٠، ٢٢٤)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٦٧٢)، والنسائي في «سننه» (٢/ ٩٩=

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بينا أنا نائم رأيتُني على قليب، عليها دلو، فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة، فنزع منها ذَنوباً أو ذنوبين، وفي نَزعه ضعف، والله يغفر له، ثم استحالت غَرْباً، فأخذها ابن الخطّاب، فلم أرَ عبقريّاً من الناس يَفري فَرِيَّه، حتى ضرَب الناسُ بعَطن»(١).

وفي «الصحيح» أنه ﷺ قال على منبره: «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، لا يبقينّ في المسجد خوخة إلا سدَّت، إلا خوخة أبي بكر»(٢).

وفي «سنن أبي داود» وغيره، من حديث الأشعث عن الحسن عن أبي بكرة، أن النبي ﷺ قال ذات يوم: «من رأى منكم رؤيا؟ فقال رجل: أنا، رأيت [كأن] ميزاناً أنزل من السماء، فَوزُنتَ أنت وأبو بكر، فرجحت أنت بأبي بكر، ثم وُزن عمر وأبو بكر، فرجح أبو بكر، ووزن عمر وعثمان، فرجح عمر، ثم رفع [الميزان]، فرأيت الكراهة في جه النبي ﷺ، فقال: «خلافة نبوَّة، ثم يؤتي الله الملك من يشاء»(٣).

= ـ ١٠٠)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٢٣٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.
وأخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٦٧٨، ٣٣٨٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٤٢٠)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٤١٢ ـ ٤١٣)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٦٦٤، ٧٠٢١، ٧٠٢٢، ٧٤٧٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٩٢)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٦٨، ٤٥٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٦٣٣، ٣٦٧٦، ٣٦٨٢، ٧٠١٩، ٧٠٢٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٩٣)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٧، ٢٨، ٣٩، ٨٩، ١٠٤، ١٠٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٦٣٤، ٤٦٣٥)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٢٨٧)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٤٤، ٥٠)، والحاكم في «المستدرك» =

فبين رسول الله ﷺ، أن ولاية هؤلاء خلافةُ نبوة، ثم بعد ذلك ملك. وليس فيه ذكر علي رضي الله عنه، لأنه لم يجتمع الناس في زمانه، بل كانوا مختلفين، لم ينتظم فيه خلافةُ النبوة ولا الملك.

وروى أبو داود أيضاً عن جابر رضي الله عنه، أنه كان يحدث، أن رسول الله ﷺ قال: «أُرِيَ الليلة رجل صالح أن أبا بكر نيطَ برسول الله ﷺ، ونيط عمر بأبي بكر، ونيط عثمان بعمر»، قال جابر: فلما قمنا من عند رسول الله ﷺ، قلنا: أما الرجل الصالح فرسول الله ﷺ، وأما المنوط بعضُهم ببعض فهم وُلاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه[(١)].

وروى أبو داود أيضاً عن سمرة بن جندب: أن رجلاً قال: يا رسول الله، رأيتُ كأنّ دلواً دلي من السماء، فجاء أبو بكر فأخذ بعراقيها، فشرب شرباً ضعيفاً، ثم جاء عمر فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلَّع، ثم جاء عثمان فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلّع، ثم جاء علي فأخذ بعراقيها، فانتشطت منه، فانتضح عليه منها شيء[(٢)].

وعن سعيد بن جُمْهان، عن سَفينة قال: قال رسول الله ﷺ: «خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله مُلكه من يشاء»[(٣)]. أو «الملك».

= (٤/ ٧٠ ـ ٧١)، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣٨٧٥، ٣٨٧٦).

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٦٣٦)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٣٥٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٧١ ـ ٧٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» برقم (١١٣٤)، وضعفه العلاّمة الألباني رحمه الله في «ظلال الجنة» (ص٥٢٣).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٦٣٧)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢١)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» برقم (١١٤١)، وضعفه العلاّمة الألباني رحمه الله في «ظلال الجنة» (ص٥٢٦).

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٦٤٦، ٤٦٤٧)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٢٠، ٢٢١)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٧١، ١٤٥)، والطيالسي في «مسنده» برقم (١١٠٧)، ومسند العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣٨٨٢، ٣٨٨٣).

واحتج من قال لم يستخلف، بالخبر المأثور، عن عبد الله بن عمر، عن عمر رضي الله عنهما، أنه قال: «إِن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني، يعني أبا بكر، وإِن لا أستخلف، فلم يستخلف من هو خير مني، يعني رسول الله ﷺ، [قال عبد الله: فعرفت أنه حين ذكر رسول الله ﷺ غير مستخلف][(١)].

وبما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت من كان رسول الله ﷺ مستخلفاً لو استخلف. والظاهر ـ والله أعلم ـ أن المراد أنه لم يستخلف بعهد مكتوب، ولو كتب عهداً لكتبه لأبي بكر، بل قد أراد كتابته ثم تركه، وقال: «يأبى الله والمسلمون إِلا أبا بكر»[(٢)].

فكان هذا أبلغ من مجرد العهد، فإِن النبي ﷺ دلَّ المسلمين على استخلاف أبي بكر، وأرشدهم إِليه بأمور متعددة، من أقواله وأفعاله، وأخبر بخلافته إِخبار راضٍ بذلك، حامد له، وعزم على أن يكتب بذلك عهداً، ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه، فترك الكتاب اكتفاءً بذلك، ثم عزم على ذلك في مرضه يوم الخميس، ثم لما حصل لبعضهم شكّ: هل ذلك القول من جهة المرض؟ أو هو قول يجب اتباعه؟ ترك الكتابة، اكتفاءً بما علم أن الله يختاره والمؤمنون من خلافة أبي بكر[(٣)].

فلو كان التعيين مما يشتبه على الأمة لبينه بياناً قاطعاً للعذر، لكن لما دلهم دلالات متعددةً على أن أبا بكر المتعين، وفهموا ذلك ـ حصل

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٢١٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٨٢٣)، وأبو داود في «سننه» برقم (٢٩٣٩)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٢٢٥)، وأحمد في «المسند» (١/ ٤٣، ٤٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر: «صحيح البخاري» برقم (٧٣٦٦)، و«صحيح مسلم» برقم (١٦٣٧) (٢٢).

المقصود. ولهذا قال عمر رضي الله عنه، في خطبته التي خطبها بمحضر من المهاجرين والأنصار: أنت خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ، ولم ينكر ذلك منهم أحد، ولا قال أحد من الصحابة إن غير أبي بكر من المهاجرين أحق بالخلافة منه، ولم ينازع أحد في خلافته إلا بعض الأنصار، طمعاً في أن يكون من الأنصار أمير ومن المهاجرين أمير، وهذا مما ثبت بالنصوص المتواترة عن النبي ﷺ بطلانه. ثم الأنصار كلهم بايعوا أبا بكر، إلا سعد بن عبادة، لكونه هو الذي كان يطلب الولاية. ولم يقل أحد من الصحابة قط أن النبي ﷺ نصّ على غير أبي بكر، لا عليّ، ولا العباس، ولا غيرهما، كما قد قال أهل البدع!

وروى ابن بطة بإسناده أن عمر بن عبد العزيز بعث محمد بن الزبير الحنظلي إلى الحسن، فقال: هل كان النبي ﷺ استخلف أبا بكر؟ فقال: أوَ في شكٍّ صاحبُك؟ نعم، والله الذي لا إله إلا هو استخلفه، لهو كان أتقى لله من أن يتوثب عليها.

وفي الجملة: فجميع من نُقل عنه أنه طلب تولية غير أبي بكر، لم يذكر حجةً شرعيةً، ولا ذكر أن غير أبي بكر أفضل منه، أو أحقُّ بها، وإنما نشأ من حب قبيلته وقومه فقط، وهم كانوا يعلمون فضل أبي بكر رضي الله عنه، وحبَّ رسول الله ﷺ له. ففي «الصحيحين»، عن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيته، فقلت: أي الناس أحبُّ إليك؟ قال: «عائشة»، قلت: من الرجال؟ قال: «أبوها»، قلت: ثم من؟ قال: «عمر، وعدّ رجالاً»[1].

وفيهما أيضاً، عن أبي الدرداء، قال: كنت جالساً عند النبي ﷺ، إذ أقبل أبو بكر آخذاً بطرف ثوبه، حتى أبدى عن ركبتيه، فقال النبي ﷺ: «أمّا صاحبكم فقد غامر»، فسلَّم، وقال: [يا رسول الله]، إنه كان بيني وبين ابن الخطّاب شيء فأسرعت إليه، ثم ندمت، فسألته أن يغفر لي [فأبى عليّ،

(١) تقدم تخريجه.

فأقبلت إليك]، فقال: «يغفر الله لك يا أبا بكر، ثلاثاً، ثم إن عمر ندم، فأتى منزل أبي بكر، فسأل: أثَمّ أبو بكر؟ فقالوا: لا، فأتى إلى النبي ﷺ، [فسلم عليه]، فجعل وجه النبي ﷺ يتمعَّر، حتى أشفق أبو بكر فجثا على ركبتيه، فقال: يا رسول الله، والله أنا كنتُ أظلمَ، مرتين، فقال النبي ﷺ: إن الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صَدَقَ، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟ مرتين، فما أوذي بعدَها»[(١)]. ومعنى: غامر: غاضَب وخاصَم. ويضيق هذا المختصر عن ذكر فضائله.

وفي «الصحيحين» أيضاً، عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ مات وأبو بكر بالسنح[(٢)] ـ فذكرت الحديث ـ إلى أن قالت: واجتمعت الأنصار إلى سعد بن عبادة، في سقيفة بني ساعدة، فقالوا: منا أمير، ومنكم أمير! فذهب إليهم أبو بكر [الصديق]، وعمر بن الخطّاب، وأبو عبيدة بن الجرَّاح، فذهب عمر يتكلم، فأسكته أبو بكر، وكان عمر يقول: والله ما أردتُ بذلك إلا أني قد هيأت في نفسي كلاماً قد أعجلني، خشيت أن لا يبلغه أبو بكر! ثم تكلم أبو بكر، فتكلم أبلغَ الناس، فقال في كلامه: نحن الأمراء، وأنتم الوزراء، فقال حباب بن المنذر: لا والله لا نفعل، منا أمير ومنكم أمير. فقال أبو بكر: لا ولكنا الأمراء وأنتم الوزراء. هم أوسط العرب، وأعزُّهم أحساباً، فبايعوا عُمرَ [بن الخطّاب]، أو أبا عبيدة بن الجرَّاح، فقال عمر: بل نبايعك، فأنت سيدنا، وخيرنا، وأحبُّنا إلى رسول الله ﷺ، فأخذ عمر بيده، فبايعه، وبايعه الناس، فقال قائل: قَتلتم سعداً، فقال عمر: قتله الله[(٣)]. والسُّنح: العالية، وهي حديقة بالمدينة معروفة بها.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٦٦١، ٤٦٤٠) ولم يخرجه مسلم والله أعلم.

(٢) السنح ـ بضم السين المهملة وسكون النون ويجوز ضمها ـ: طرف من أطراف المدينة بعواليها، كان بينها وبين منزل النبي ﷺ ميل، وكان بها منزل أبي بكر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٦٦٨).

[خلافة عمر رضي الله عنه:]

قوله: (ثم لعمر بن الخطّاب رضي الله عنه).

ش: أي ونثبت الخلافة بعد أبي بكر رضي الله عنه، [لعمر رضي الله عنه]. وذلك بتفويض أبي بكر الخلافة إليه، واتفاق الأمة بعده عليه. وفضائله رضي الله عنه أشهرُ من أن تنكر، وأكثر من أن تذكر. فقد روي عن محمد ابن الحنفية أنه قال: قلت لأبي: فقلت يا أبتِ، من خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ فقال: يا بني، أوَ ما تعرف؟ فقلت: لا، قال: أبو بكر، قلت: ثم مَنْ؟ قال: عمر، وخشيْت أن يقول: ثم عثمان! فقلت: ثم أنت؟ فقال: ما أنا إلا رجل من المسلمين[(١)].

وتقدم قوله ﷺ: «اقتدوا باللذَيْن من بعدي: أبي بكر وعمر»[(٢)].

وفي «صحيح مسلم»، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: وضع عمرُ على سريره، فتكنَّفه الناس يدْعون ويُثنون ويصلون عليه، قبل أن يُرفع، وأنا فيهم، فلم يَرُعْني إلا برجل قد أخذ بمنكبي من ورائي، فالتفت إليه، فإذا هو علي، فترحم على عمر، وقال: ما خلَّفتَ أحداً أحبّ إليّ أن ألقى الله بمثل عمله منك، وايمُ الله، إنْ كنتُ [لأظنُّ أن يجعلك الله مع صاحبيك، وذلك أني كنت] كثيراً ما أسمع رسول الله ﷺ يقول: جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، فإن كنت لأرجو، أو لأظنُّ أن يجعلك الله معهما[(٣)].

وتقدم حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في رؤيا رسول الله ﷺ،

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٦٧١)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٢٩)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٣٨٧١).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٦٧٧، ٣٦٨٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٨٩)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٩٨)، وأحمد في «المسند» (١/ ١١٢).

ونزعه من القليب، ثم نزع أبي بكر، ثم استحالت الدلو غرباً، فأخذها ابن الخطّاب، فلم أرَ عبقريّاً من الناس ينزعُ نزْعَ عمر، حتى ضرب الناسُ بعطن[(١)].

وفي «الصحيحين»، من حديث سعد بن أبي وقّاص: قال: استأذن عمر بن الخطّاب على رسول الله ﷺ، وعنده نساء من قريش، يكلمنه، عالية أصواتهن ـ الحديث، وفيه ـ فقال رسول الله ﷺ: «إيه يا ابن الخطّاب! والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان سالكاً فجّاً إلا سلك فجّاً غيرَ فجك»[(٢)].

وفي «الصحيحين» أيضاً، عن النبي ﷺ، أنه كان يقول: «قد كان في الأمم قبلكم محدَّثون، فإن يكن في أمتي منهم أحدٌ، فإن عمر بن الخطّاب منهم»[(٣)]. قال ابن وهب: تفسير «محدَّثون» ـ ملهمون.

[خلافة عثمان رضي الله عنه:]

قوله: (ثم لعثمان رضي الله عنه).

ش: أي وثبتت الخلافة بعد عمر لعثمان رضي الله عنهما، وقد ساق البخاري رحمه الله قصة قتل عمر رضي الله عنه، وأمرَ الشورى والمبايعة

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٢٩٤، ٣٦٨٣، ٦٠٨٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٩٦)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٧١، ١٨٢، ١٨٧)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٣٨٧٤).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٤٦٩، ٣٦٨٩)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٣٩)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٣٨٧٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
وأخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٩٨)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٦٩٣)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٥٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٨٦)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

لعثمان، في «صحيحه»، فأحببتُ أن أسردها، كما رواها بسنده: عن عمرو بن ميمون، قال:

«رأيت عمر [بن الخطّاب] رضي الله عنه قبل أن يصاب بأيام بالمدينة، وقف على حذيفة بن اليمان وعثمان بن حُنيف، فقال: كيف فعلتما؟ أتخافان أن تكونا قد حملتما الأرض ما لا تطيق؟ قالا: حملناها أمراً هي له مطيقة، ما فيها كبير فضل، قال: انظرا أن تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق؟ قالا: لا، فقال عمر: لئن سلمني الله لأَدَعنّ أرامل أهل العراق لا يحتجن إِلى رجل بعدي أبداً، قال: فما أتت عليه [إِلا] أربعةٌ حتى أصيب، قال:

إِني لقائم ما بيني وبينه إِلا عبدُ الله بن عباس غداة أصيب، وكان إذا مرَّ بين الصفين قال: استوُوا، حتى إِذا لم يرَ فيهنّ خللاً تقدم [فكبر، وربما قرأ سورة يوسف، أو النحل، أو نحو ذلك في الركعة الأولى، حتى يجتمع الناس، فما هو إِلا أن كبَّر]، فسمعته يقول: قتلني، أو أكلني الكلبُ، حين طعنه، فطار العِلجُ بسكين ذات طرفين، لا يمر على أحد يميناً وشمالاً إِلا طعنه، حتى طعن ثلاثة عشر رجلاً، مات منهم سبعةٌ، فلما رأى ذلك رجل من المسلمين، طرح عليه بُرْنساً، فلما ظن [العِلجُ] أنه مأخوذ، نحر نفسه، وتناول عمر يد عبد الرحمن بن عوف، فقدّمه، فمن يلي عمر فقد رأى الذي أرى، وأما نواحي المسجد، فإِنهم لا يدرون غير أنهم قد فقدوا صوت عمر، وهم يقولون: سبحان الله، سبحان الله، فصلى بهم عبد الرحمن صلاةً خفيفة، فلما انصرفوا، قال: يا ابن عباس انظرْ من قتلني؟ فجال ساعةً، ثم جاء فقال: غلام المغيرة، قال: الصَّنَعُ[1]؟ قال: نعم، قال: قاتله الله! لقد أمرت به معروفاً! الحمد لله الذي لم يجعل منيَّتي على يد رجل يدّعي الإِسلام، قد كنت أنت وأبوك تحبان أن تكثُر العلوج بالمدينة، وكان العباس أكثرهم رقيقاً، فقال: إِن شئت فعلت؟ أي: إِن شئت قتلنا؟ قال: كذبت! بعد ما تكلموا بلسانكم، وصلَّوْا قبلتكم، وحجُّوا حجكم؟ فاحتُمل إِلى بيته،

(١) الصنع ـ بفتح المهملة والنون ـ: الماهر الحاذق في الصناعة.

فانطلقنا معه، وكأن الناس لم تصبهم مصيبةً قبل يومئذٍ، فقائل يقول: لا بأس عليه، وقائل يقول: أخاف عليه، فأتي بنبيذ[1] فشربه، فخرج من جوفه، ثم أتي بلبن فشربه، فخرج من جوفه، فعرفوا أنه ميت، فدخلنا عليه، وجاء الناس يُثنون عليه، وجاء رجل شاب، فقال: أبشر يا أمير المؤمنين ببشرى الله لك، من صحبة رسول الله ﷺ، وَقَدَم في الإسلام ما قد علمت، ثم وليت فعدلت، ثم شهادة، قال: وددت أن ذلك كَفَافٌ، لا عليّ ولا لي، فلما أدبر إذا إزاره يمسُّ الأرض، قال: رُدّوا عليَّ الغلام، قال: يا ابن أخي، ارفع ثوبك، فإنه أنقى لثوبك، وأتقى لربك، يا عبد الله بن عمر، انظر ما عليّ من الدين؟ فحسبوه، فوجدوه ستة وثمانين ألفاً أو نحوه، قال: [إنْ] وفَى له مال آل عمر، [فأدِّه من أموالهم]، وإلا فسلْ في بني عدي بن كعب، فإن لم تفِ أموالهم، فسلْ في قريش، ولا تعْدُهم إلى غيرهم، فأدِّ عني هذا المال. انطلق إلى عائشة أم المؤمنين، فقل: يقرأ عليك عمر السلام، ولا تقل: أمير المؤمنين، فإني لست اليوم للمؤمنين أميراً، وقل: يستأذن عمر بن الخطّاب أن يدفن مع صاحبيه، فسلَّم واستأذن، ثم دخل عليها، فوجدها قاعدةً تبكي، فقال: يقرأ عليك عمر [بن الخطّاب] السلام، ويستأذن أن يدفن مع صاحبيه، فقالت: كنت أريده لنفسي، ولأوثرَنّ به اليوم على نفسي، فلما أقبل، قيل: هذا عبد الله [بن عمر] قد جاء، قال: ارفعوني، فأسنده رجل إليه، قال: ما لديك؟ قال: الذي تحبُّ يا أمير المؤمنين أذِنَتْ، قال: الحمد لله، ما كان شيء أهم إليَّ من ذلك، فإذا أنا قضيت فاحملوني، ثم سلِّم فقل: يستأذن عمر بن الخطّاب، فإن أذِنَتْ لي فأدخلوني، وإن ردتني فردوني إلى مقابر المسلمين، وجاءت أم المؤمنين حفصة والنساء يَسِرْنَ معها، فلما رأيناها قمنا، فوَلَجت عليه، فبكت عنده ساعة، واستأذن الرجال، فولجت داخلاً لهم، فسمعنا بكاءها من الداخل، فقالوا: أوْص يا أمير المؤمنين، استخلف؟ قال: ما أجد أحقّ بهذا الأمر من هؤلاء النفر أو الرهط، الذين توفي

(١) وهو نقيع التمر كانوا يصنعون ذلك لاستعذاب الماء.

رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، فسمى عليّاً، وعثمان، والزبير، وطلحة، وسعداً، وعبد الرحمن، وقال: يشهدكم عبد الله بن عمر، وليس له من الأمر شيء، كهيئة التعزية له، فإن أصابت الإمارة سعداً فهو ذاك، وإلا فليستعن به أيكم ما أُمِّر، فإني لم أعزله من عجز ولا خيانة، وقال: أوصي الخليفة من بعدي بالمهاجرين الأولين، أن يعرف لهم حقهم، ويحفظ لهم حرمتهم، وأوصيه بالأنصار خيراً، الذين تبوَّؤوا الدار والإيمان من قبلهم، أن يُقْبَل من محسنهم، ويتجاوز عن مسيئهم. وأوصيه بأهل الأمصار خيراً، فإنهم ردء الإسلام، وجباة الأموال، وغيظ العدو، وأن لا يأخذ منهم إلا فضلهم، عن رضاهم، وأوصيه بالأعراب خيراً، فإنهم أصل العرب، ومادة الإسلام، أن يأخذ من حواشي أموالهم، وأن تردَّ على فقرائهم، وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله، أن يوفَى لهم بعهدهم، وأن يقاتَل مِن ورائهم، ولا يكلَّفوا [إلا طاقتهم]، فلما قبض خرجنا به، فانطلقنا نمشي، فسلم عبد الله بن عمر، قال: يستأذن عمر بن الخطّاب؟ قالت: أدخلوه، فأدخِل، فوُضع هنالك مع صاحبيه، فلما فُرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط، فقال عبد الرحمن: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، قال الزبير: [قد جعلتُ أمري إلى علي، فقال طلحة]: قد جعلت أمري إلى عثمان، وقال سعد: قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن [بن عوف]، فقال عبد الرحمن: أيكما تبرأ من هذا الأمر فنجعله إليه؟ والله عليه والإسلام، لينظرنّ أفضلهم في نفسه، فأسكِتَ الشيخان، فقال عبد الرحمن: أفتجعلونه إليّ؟ والله عليَّ أن لا آلو عن أفضلكم؟ قالا: نعم، فأخذ بيد أحدهما، فقال: لك قرابةٌ من رسول الله ﷺ والقَدَمُ في الإسلام ما قد علمت، فالله عليك، لئن أمَّرتك لتعدلن؟ ولئن أمرت عثمان لتسمعنّ ولتطيعنّ؟ ثم خلا بالآخر، فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق، قال: ارفع يدك يا عثمان، فبايعه، فبايع له عليٌّ، وولج أهل الدار فبايعوه»[1].

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٧٠٠).

وعن حميد بن عبد الرحمن: أن المِسْوَر بن مَخْرمة أخبره:

أن [الرهط] الذين ولاهم عمر اجتمعوا فتشاوروا، قال لهم عبد الرحمن: لست بالذي أنافسكم عن هذا الأمر، ولكنكم إن شئتم اخترت لكم منكم؟ فجعلوا ذلك إلى عبد الرحمن، فلما ولَّوا عبدَ الرحمن أمرهم، فمال الناس على عبد الرحمن، حتى ما أرى أحداً من الناس يتبع أولئك الرهط ولا يطأ عقبه، ومال الناس على عبد الرحمن يشاورونه تلك الليالي، حتى إذا كانت تلك الليلة [التي] أصبحنا فيها فبايعنا عثمان، ـ قال المسور بن مخرمة ـ: طرقني عبد الرحمن بعد هَجْع من الليل، فضرب الباب حتى استيقظت، فقال: أراك نائماً؟! فوالله ما اكتحلتُ هذه الثلاثَ بكبير نوم، انطلق فادع لي الزبير وسعداً، فدعوتهما [له]، فشاورهما ثم دعاني، فقال: ادع لي عليّاً، فدعوته، فناجاه حتى ابهارَّ[1] الليل، ثم قام عليّ من عنده وهو على طمع، وقد كان عبد الرحمن يخشى من عليّ شيئاً، ثم قال: ادع لي عثمان، [فدعوته]، فناجاه حتى فرق بينهما المؤذن بالصبح، فلما صلى للناس الصبحَ، واجتمع أولئك الرهط عند المنبر، فأرسل إلى من كان حاضراً من المهاجرين والأنصار، و[أرسل] إلى أمراء الأجناد، وكانوا وافَوا تلك الحَجة مع عمر، فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن، ثم قال: أما بعد، يا عليّ، إني قد نظرت في أمر الناس، فلم أرهم يعدلون بعثمان فلا تجعلنَّ على نفسك سبيلاً، فقال لعثمان: أبايعك على سُنَّة [الله و] رسوله ﷺ والخليفتين من بعده، فبايعه عبد الرحمن، وبايعه الناس والمهاجرون والأنصار وأمراء الأجناد والمسلمون»[2].

ومن فضائل عثمان رضي الله عنه الخاصة: كونه خَتَنُ رسول الله ﷺ على ابنتيه. وفي «صحيح مسلم»، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ مضطجعاً في بيته، كاشفاً عن فخذيه أو ساقيه، فاستأذن أبو بكر، فأذن له

(١) أي انتصف.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٢٠٧).

وهو على تلك الحال، فتحدث، ثم استأذن عمر، فأذن له وهو كذلك، فتحدّث، ثم استأذن عثمان، فجلس رسول الله ﷺ وسوَّى ثيابه، فدخل فتحدث، فلما خرج قالت عائشة: دخل أبو بكر فلم تهتشَّ له ولم تباله، [ثم دخل عمر فلم تهتش ولم تباله]، ثم دخل عثمان فجلست وسوّيت ثيابك؟ فقال: «ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة»(١).

وفي «الصحيح»: لما كان يوم بيعة الرضوان، وأن عثمان رضي الله عنه كان قد بعثه النبي ﷺ إلى مكة، وكانت بيعة الرضوان بعدما ذهب عثمان إلى مكة، فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنى: «هذه يد عثمان، فضرب بها على يده، فقال: هذه لعثمان»(٢).

[خلافة علي رضي الله عنه:]

قوله: (ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه).

ش: أي: ونثبت الخلافة بعد عثمان لعلي رضي الله عنهما. لما قتل عثمان وبايع الناس عليّاً صار إماماً حقّاً واجب الطاعة، وهو الخليفة في زمانه خلافة نبوة، كما دل عليه حديث سفينة المقدَّم ذكره، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله ملكه من يشاء»(٣).

وكانت خلافة أبي بكر الصديق سنتين وثلاثة أشهر، وخلافة عمر عشر سنين ونصفاً، وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلافة علي أربع سنين وتسعة أشهر، وخلافة الحسن ستة أشهر. وأول ملوك المسلمين معاوية

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٤٠٢)، وأحمد في «المسند» (٦/ ١٥، ٦٢، ١٥٥)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٤٨٩٩).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٦٩٨، ٤٠٦٦)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٧٠٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ١٠١)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) تقدم تخريجه.

رضي الله عنه، وهو خير ملوك المسلمين، لكنه إنما صار إماماً حقاً لما فوَّض إِليه الحسن بن علي رضي الله عنهم الخلافة، فإن الحسن رضي الله عنه بايعه أهل العراق بعد موت أبيه، ثم بعد ستة أشهر فوَّض الأمر إِلى معاوية، فظهر صدق قول النبي ﷺ: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»[1]. والقصة معروفة في موضعها.

فالخلافة ثبتت لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد عثمان رضي الله عنه، بمبايعة الصحابة، سوى معاوية مع أهل الشام. والحقُّ مع علي رضي الله عنه، فإن عثمان رضي الله عنه لما قُتل كثر الكذب والافتراء على عثمان وعلى من كان بالمدينة من أكابر الصحابة كعلي وطلحة والزبير، وعظمت الشبهة عند من لم يعرف الحال، وقويت الشهوة في نفوس ذوي الأهواء والأغراض، ممن بعدت داره من أهل الشام ومحبي عثمان، تظنّ بالأكابر ظنون سوء وبلغ منهم أخباراً، منها ما هو كذب، ومنها ما هو محرَّف، ومنها ما لم يُعرف وجهه، وانضم إِلى ذلك أهواء أقوام يحبون العلوَّ في الأرض. وكان في عسكر علي رضي الله عنه ـ من أولئك الطغاة الخوارج، الذين قتلوا عثمان ـ من لم يعرف بعينه، ومن تنتصر له قبيلته، ومن لم تقم عليه حجة بما فعله، ومن في قلبه نفاق لم يتمكن من إظهاره كله، ورأى طلحة والزبير أنه إن لم يُنتصر للشهيد المظلوم، ويُقمع أهل الفساد والعدوان، وإلا استوجبوا غضب الله وعقابه. فجرت فتنة الجمل على غير اختيار من علي، ولا من طلحة والزبير، وإنما أثارها المفسدون بغير اختيار السابقين، ثم جرت فتنة صِفِّين لرأي، وهو أن أهل الشام لم يعدل عليهم، أو لا يتمكن من العدل عليهم ـ وهم كافّون، حتى يجتمع أمر الأمة، وأنهم يخافون طغيان من في العسكر، كما طغوا على الشهيد المظلوم، وعلي

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٧٠٤، ٣٦٢٩، ٣٧٤٦، ٧١٠٩)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٧٧٥)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٦٢)، والنسائي في «سننه» (٣/ ١٠٧)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٤٩)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

رضي الله عنه هو الخليفة الراشد المهديّ الذي تجب طاعته، ويجب أن يكون الناس مجتمعين عليه، فاعتقد أن الطاعة والجماعة الواجبتين عليهم تحصل بقتالهم، بطلب الواجب عليهم، بما اعتقد أنه يحصل به أداء الواجب، ولم يعتقد أن التأليف لهم كتأليف المؤلَّفة قلوبهم على عهد النبي ﷺ والخليفتين من بعده مما يسوغ، فحمله ما رآه ـ من أن الدين إقامة الحد عليهم ومنعهم من الإثارة، دون تأليفهم ـ: على القتال، وقعد عن القتال أكثر الأكابر، لما سمعوه من النصوص في الأمر بالقعود [في الفتنة]، ولما رأوه من الفتنة التي تربو مفسدتها على مصلحتها. ونقول في الجميع بالحسنى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. والفتن التي كانت في أيامه قد صان الله عنها أيدينا، فنسأل الله أن يصون عنها ألسنتنا، بمنّه وكرمه.

ومن فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ما في «الصحيحين»، عن سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي»(١).

وقال ﷺ يوم خيبر: لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحبُّ الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله»، قال: فتطاولنا لها، فقال: «ادعوا لي عليّاً، فأتي به أرمد، فبصق في عينيه، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه»(٢).

ولما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٧٠٦، ٤٤١٦)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٤٠٤)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٧٦٤، ٣٧٣١)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٧٠، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٩٤٢، ٣٠٠٩، ٣٧٠١، ٤٢١٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٤٠٦)، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

﴿وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١] ـ دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: «اللّهم هؤلاء أهلي»(١).

[الخلفاء الأربعة هم الخلفاء الراشدون المهديون:]

قوله: (وهم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديون).

ش: تقدم الحديث الثابت في «السنن»، وصححه الترمذي، عن العِرباض بن سارية، قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً بليغةً، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودِّع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «أوصيكم بالسمع والطاعة، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدَثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»(٢).

وترتيب الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين في الفضل، كترتيبهم في الخلافة. ولأبي بكر وعمر رضي الله عنهما من المزية: أن النبي ﷺ أمرنا باتباع سُنَّة الخلفاء الراشدين، ولم يأمرنا في الاقتداء في الأفعال إلا بأبي بكر وعمر، فقال: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر»(٣).

وفرقٌ بين اتباع سُنَّتهم والاقتداء بهم، فحال أبي بكر وعمر فوق حال عثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين. وقد روي عن أبي حنيفة تقديم علي على عثمان، ولكن ظاهر مذهبه تقديم عثمان على علي. وعلى هذا عامة أهل السُّنَّة. وقد تقدم قول عبد الرحمن بن عوف لعلي رضي الله عنهما: إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان. وقال أيوب السختياني:

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٤٠٤) (٣٢)، من حديث سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

من لم يقدِّم عثمان على علي فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار.

وفي «الصحيحين» عن ابن عمر، قال: كنا نقول ورسول الله ﷺ حيٌّ: أفضل أمة النبي ﷺ بعده ـ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان[١].

[العشرة المبشرون بالجنة:]

قوله: (وأن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وبشرهم بالجنة، نشهد لهم بالجنة، على ما شهد لهم رسول الله ﷺ، وقوله الحق، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجرَّاح، وهو أمين هذه الأمة، رضي الله عنهم أجمعين).

ش: تقدم ذكر بعض فضائل الخلفاء الأربعة. ومن فضائل الستة الباقين من العشرة رضي الله عنهم أجمعين: ما رواه مسلم: عن عائشة رضي الله عنها: أرِق رسول الله ﷺ ذات ليلة، فقال: ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يحرسني الليلة، قالت: وسمعنا صوت السلاح، فقال النبي ﷺ: «من هذا»؟ فقال سعد بن أبي وقّاص: يا رسول الله، جئت أحرسك ـ وفي لفظ آخر: وقع في نفسي خوف على رسول الله ﷺ فجئت أحرسه، فدعا له رسول الله ﷺ ثم نام[٢].

وفي «الصحيحين»: أن رسول الله ﷺ جمع لسعد بن أبي وقَّاص أبويه يوم أُحد، فقال: ارمِ، فداك أبي وأمي[٣].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٦٩٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ١٤)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٢٧)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٧٠٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ولم يخرجه مسلم.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٨٨٥، ٧٢٣١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٤١٠)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٧٥٧)، وأحمد في «المسند» (٦/ ١٤١)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٥٠١)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٩٠٥، ٤٠٥٨، ٤٠٥٩، ٦١٨٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٤١١)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٧٥٦)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٢٩)، وأحمد في «المسند» (١/ ٩٢)، من حديث علي رضي الله عنه.

وفي «صحيح مسلم»، عن قيس بن أبي حازم، قال: رأيت يد طلحة التي وقى بها النبي ﷺ يوم أُحد قد شلَّت[١].

وفيه أيضاً عن أبي عثمان النهدي، قال: لم يبق مع رسول الله ﷺ في بعض تلك الأيام التي قاتل فيها النبي ﷺ غير طلحة وسعد[٢].

وفي «الصحيحين»، واللفظ لمسلم، عن جابر بن عبد الله قال: ندب رسول الله ﷺ الناس يوم الخندق فانتدب الزبير، ثم ندبهم، فانتدب الزبير، فقال النبي ﷺ: «لكل نبيّ حواريّ، وحواريي الزبير»[٣].

وفيهما أيضاً عن الزبير رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «من يأتي بني قريظة فيأتيني بخبرهم»؟ فانطلقت، فلما رجعت جمع لي رسول الله ﷺ أبويه، فقال: «فداك أبي وأمي»[٤].

وفي «صحيح مسلم»، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل أمة أميناً، وإن أميننا أيتها الأمة: أبو عبيدة بن الجرَّاح»[٥].

وفي «الصحيحين» عن حذيفة بن اليمان، قال: جاء أهل نجران إلى

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٦٢٤، ٤٠٦٣)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٦١)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٢٨)، ولم يخرجه مسلم كما ذكر المصنف رحمه الله.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٧٢٢، ٣٧٢٣، ٤٠٦٠، ٤٠٦١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٤١٤).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٩٩٧، ٣٧١٩، ٤١١٣، ٧٢٦١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٤١٥)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٧٤٥)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٢٢)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٣٠٧، ٣١٤، ٣٣٨، ٣٦٥).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٧٢٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٤١٦)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٧٤٣)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» برقم (١٣٩٠).

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٧٤٤، ٤٣٨٢، ٧٢٥٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٤١٩)، والترمذي في «سننه» (١٠/ ٢٤٣ تحفة)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٢٥، ١٣٣، ١٤٦، ١٧٥، ١٨٩، ٢١٢، ٢٤٥، ٢٨١، ٢٨٦).

النبي ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، ابعث إلينا [رجلاً] أميناً، فقال: لأبعثنّ إليكم رجلاً أميناً حقّ [أمين]، قال: فاستشرف لها الناس، قال: فبعث أبا عبيدة بن الجرَّاح»[(١)].

وعن سعيد بن زيد رضي الله عنه، قال: أشهد على رسول الله ﷺ أني سمعته يقول: «عشرة في الجنة: النبي ﷺ في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وطلحة في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وسعد بن مالك في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة»، ولو شئت لسمَّيت العاشر، قال: فقالوا: من هو؟ قال: سعيد بن زيد، وقال: لمشهد رجل منهم مع رسول الله ﷺ، يَغبَرُ منه وجهه، خيرٌ من عمل أحدكم، ولو عُمِّرَ عُمُرَ نوح[(٢)]. رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي وصححه. ورواه الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف[(٣)].

وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعلي في الجنة، وعثمان في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير بن العوّام في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل في الجنة، وأبو عبيدة بن الجرَّاح في الجنة»[(٤)]. رواه الإمام أحمد في «مسنده». ورواه أبو بكر بن أبي خيثمة، وقدم فيه عثمان على علي، رضي الله عنهما.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٧٤٥، ٤٣٨٠، ٤٣٨١، ٧٢٥٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٤٢٠)، والترمذي في «سننه» (١٠/ ٢٤٢ تحفة)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٣٥)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٣٨٥، ٤٠١).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٦٤٩، ٤٦٥٠)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٧٥٧)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٣٤)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٤٠)، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣٨٨٦، ٣٨٨٧).

(٣) انظر: التخريج الآتي.

(٤) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٤٠١٢)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٩٣)، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن الترمذي» برقم (٢٩٤٦).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ على حِرَاء، [هو] وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير، فتحركت الصخرة، فقال رسول الله ﷺ: «اهدأ، فما عليك إلا نبي أو صدّيق أو شهيد»(١). رواه مسلم والترمذي وغيرهما. ورُوي من طرق.

وقد اتفق أهل السُّنَّة على تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمهم، لما اشتهر من فضائلهم ومناقبهم. ومن أجهلُ ممن يكره التكلم بلفظ العشرة، أو فعل شيء يكون عشرة!! لكونهم يبغضون خيار الصحابة، وهم العشرة المشهود لهم بالجنة، وهم يستثنون منهم عليّاً رضي الله عنه! فمن العجب: أنهم يوالون لفظ التسعة! وهم يبغضون التسعة من العشرة! ويبغضون سائر المهاجرين والأنصار، من السابقين الأولين، الذين بايعوا رسول الله تحت الشجرة، وكانوا ألفاً وأربعمائة، وقد رضي الله عنهم. كما قال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

وثبت في «صحيح مسلم»، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يدخل النار أحدٌ بايع تحت الشجرة»(٢).

وفي «صحيح مسلم» أيضاً، عن جابر: أن غلام حاطب بن أبي بلتعة قال: يا رسول الله، ليدخلنَّ حاطبٌ النار، فقال رسول الله ﷺ: «كذبت، [لا يدخلها]، فإنه شهد بدراً والحديبية»(٣).

والرافضة يتبرؤون من جمهور هؤلاء، بل يتبرؤون من سائر أصحاب رسول الله ﷺ، إلا من نفر قليل، نحو بضعة عشر نفراً!! ومعلوم أنه لو فُرض في العالم عشرة من أكفر الناس، لم يُهجر هذا الاسم لذلك، كما أنه سبحانه

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٤١٧)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٦٩٦)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٤١٩)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٣٩٢٤).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٤٩٥)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٣٢٥، ٣٤٩)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٨٦٤).

لما قال: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [النمل: ٤٨] ـ لم يجب هجر اسم التسعة مطلقاً. بل اسم العشرة قد مدح الله مسماه في مواضع من القرآن: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]. ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾ [الأعراف: ١٤٢]. ﴿وَٱلْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾﴾ [الفجر: ١، ٢].

وكان ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان(١)، وقال في ليلة القدر: «التمسوها في العشر الأواخر من رمضان»(٢).

وقال: «ما من أيام العملُ الصالح فيهنّ أحب إلى الله من أيام العشر»(٣). يعني عشرَ ذي الحجة.

والرافضة توالي بدل العشرة المبشرين بالجنة، اثني عشر إماماً، أولهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ويدّعون أنه وصي النبي ﷺ، دعوى مجردةً عن الدليل، ثم الحسن رضي الله عنه، ثم الحسين رضي الله عنه، ثم علي بن الحسين زين العابدين، ثم محمد بن علي الباقر، ثم جعفر بن محمد الصادق، ثم موسى بن جعفر الكاظم، ثم علي بن موسى الرضى، ثم محمد بن علي الجواد، ثم علي بن محمد الهادي، ثم الحسن بن علي العسكري، ثم

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٠٢٦)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١١٧٢)، وأبو داود في «سننه» برقم (٢٤٦٢)، والترمذي في «سننه» برقم (٧٩٠)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٥٠، ٩٢، ١٦٨، ٢٣٢، ٢٧٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها.
وأخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٠٢٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٧١)، وأبو داود في «سننه» برقم (٢٤٦٥)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٣٣)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٠١٧، ٢٠١٩، ٢٠٢٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١١٦٩)، والترمذي في «سننه» برقم (٧٩٢)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٥٠، ٥٦، ٧٧، ٢٠٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٩٦٩)، والترمذي في «سننه» برقم (٧٥٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٢٤٣٨)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٧٢٧)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٢٤).

محمد بن الحسن، ويغالون في محبتهم، ويتجاوزون الحد!! ولم يأتِ ذكر الأئمة الاثني عشر، إلا على صفة ترد قولهم وتبطله، وهو ما خرجاه في «الصحيحين»، عن جابر بن سمرة، قال: دخلت مع أبي على النبي ﷺ، فسمعته يقول: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً»، ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت علي، فسألت أبي: ماذا قال النبي ﷺ؟ قال: «كلهم من قريش» وفي لفظ: «لا يزال الإِسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة» وفي لفظ: «لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة»(١).

وكان الأمر كما قال النبي ﷺ. والاثنا عشر: الخلفاء الراشدون الأربعة، ومعاوية، وابنه يزيد، وعبد الملك بن مروان، وأولاده الأربعة، وبينهم عمر بن عبد العزيز، ثم أخذ الأمر في الانحلال. وعند الرافضة أن أمر الأمة لم يزل في أيام هؤلاء فاسداً منغّصاً، يتولى عليهم الظالمون المعتدون، بل المنافقون الكافرون، وأهل الحق أذل من اليهود!! وقولهم ظاهر البطلان، بل لم يزل الإِسلام عزيزاً في ازدياد في أيام هؤلاء الاثني عشر.

قوله: (ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله ﷺ، وأزواجه الطاهرات من كل دنس، وذرِّياته المقدسين من كل رجس، فقد برىء من النفاق).

ش: تقدم بعض ما ورد في الكتاب والسُّنَّة من فضائل الصحابة رضي الله عنهم.

وفي «صحيح مسلم»، عن زيد بن أرقم، قال: قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً، بماء يدعى: خُمّاً، بين مكة والمدينة، فقال: «أما بعد، ألا أيها

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٢٢٢، ٧٢٢٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٨٢١)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٢٢٤)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨).

الناس، فإنما أنا بشر، يوشك أن يأتي رسول ربي، فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: **أولهما**: كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحث على كتاب الله ورغّب فيه، ثم قال: وأهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي، ثلاثاً»[(١)]. وخرج البخاري عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قال: ارقبوا محمداً في أهل بيته[(٢)].

[أصل الرفض أحدثه منافق زنديق:]

وإنما قال الشيخ رحمه الله: فقد برىء من النفاق ـ لأن أصل الرفض إنما أحدثه منافق زنديق، قصده إبطال دين الإِسلام، والقدح في الرسول ﷺ، كما ذكر ذلك العلماء. فإن عبد الله بن سبأ لما أظهر الإِسلام، أراد أن يفسد دين الإِسلام بمكره وخبثه، كما فعل بولس بدين النصرانية، فأظهر التنسك، ثم أظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى سعى في فتنة عثمان وقتله، ثم لما قدم علي الكوفة أظهر الغلوّ في عليّ والنصر له، ليتمكن بذلك من أغراضه، وبلغ ذلك عليّاً، فطلب قتله، فهرب منه إلى قرقيس. وخبره معروف في التاريخ. وتقدم أن من فضّله على أبي بكر وعمر جلده جلد المفتري. وبقيت في نفوس المبطلين خمائر بدعة الخوارج، من الحرورية والشيعة، ولهذا كان الرفض باب الزندقة، كما حكاه القاضي أبو بكر بن الطيب عن الباطنية وكيفية إفسادهم لدين الإِسلام، قال: فقالوا للداعي: يجب عليك إذا وجدت من تدعوه مسلماً أن تجعل التشيع عنده دينك وشعارك، واجعل المدخل من جهة ظلم السلف لعليّ وقتلهم الحسين، والتبرّي من تيم وعدي، وبني أمية وبني العباس، (وقل بالرجعة) وأن عليّاً يعلم الغيب! يفوَّض إِليه خلق العالم!! وما أشبه ذلك من أعاجيب الشيعة

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٤٠٨)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٣٦٦)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٤٣١ ـ ٤٣٢).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٧١٣، ٣٧٥١).

وجهلهم، فإذا أنستَ من بعض الشيعة عند الدعوة إجابةً ورشداً، أوقفته على مثالب عليّ وولده، (رضي الله عنهم). انتهى. ولا شك أنه يتطرق من سب الصحابة إلى سب أهل البيت، ثم إلى سب الرسول ﷺ، إذْ أهل بيته وأصحابه مثل هؤلاء [عند] الفاعلين الضالين.

[وجوب موالاة المؤمنين وبخاصة أهل العلم:]

قوله: (وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين ـ أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر ـ لا يُذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل).

ش: قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥]. فيجب على [كل] مسلم بعد موالاة الله ورسوله موالاة المؤمنين، كما نطق به القرآن، خصوصاً الذين هم ورثة الأنبياء، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم، يهتدى بهم في ظلمات البر والبحر. وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، إذْ كل أمة قبل مبعث محمد ﷺ علماؤها شرارها، إلا المسلمين، فإن علماءهم خيارهم، فإنهم خلفاء الرسول من أمته، والمحيون لما مات من سُنَّته، فبهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، وكلهم متفقون اتفاقاً يقيناً على وجوب اتباع الرسول ﷺ. ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه ـ: فلا بدّ له في تركه من عذر. وجماع الأعذار ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله.

والثاني: عدم اعتقاده أنه أراد تلك المسألة بذلك القول.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ. فلهم الفضل علينا والمنّة بالسبق، وتبليغ ما أرسل به الرسول ﷺ إلينا، وإيضاح ما كان منه يخفى علينا، فرضي الله عنهم وأرضاهم. ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

[تحريم تفضيل بعض الأولياء على أحد من الأنبياء:]

قوله: (ولا نفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام، ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء).

ش: يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الاتحادية وجهلة المتصوفة، وإلا فأهل الاستقامة يوصون بمتابعة العلم ومتابعة الشرع. فقد أوجب الله على الخلق كلهم متابعة الرسل، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ﴾ [النساء: ٦٤]، إلى أن قال: ﴿وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. وقال تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣١﴾ [آل عمران: ٣١].

قال أبو عثمان النيسابوري: من أمّر السُّنَّة على نفسه قولاً وفعلاً، نطق بالحكمة، ومن أمَّر الهوى على نفسه، نطق بالبدعة. وقال بعضهم: ما ترك بعضهم شيئاً من السُّنَّة إلا لكبر في نفسه. والأمر كما قال، فإنه إذا لم يكن متبعاً للأمر الذي جاء به الرسول، كان يعمل بإرادة نفسه، فيكون متبعاً لهواه، بغير هدى من الله، وهذا غش النفس، وهو من الكِبر، فإنه شبيه بقول الذين قالوا: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وكثير من هؤلاء يظن أنه يصل برياسته واجتهاده في العبادة، وتصفية نفسه، إلى ما وصلت إليه الأنبياء من غير اتباع لطريقتهم.

ومنهم من يظن أنه قد صار أفضل من الأنبياء!!

ومنهم من يقول: إن الأنبياء والرسل إنما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء!! ويدّعي لنفسه أنه خاتم الأولياء!! ويكون ذلك [العلم هو] حقيقة قول فرعون، وهو أن هذا الوجود المشهود واجب بنفسه، ليس له صانع مباين له، لكن هذا يقول: هو الله! وفرعون أظهر الإنكار بالكلية، لكن كان فرعون في الباطن أعرف بالله منهم، فإنه كان مثبتاً للصانع، وهؤلاء ظنوا أن الوجود المخلوق هو الوجود الخالق، كابن عربي وأمثاله!! وهو لما رأى

أن الشرع الظاهر لا سبيل إلى تغييره ـ قال: النبوة ختمت، لكن الولاية لم تُختم! وادعى من الولاية ما هو أعظم من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين، وأن الأنبياء مستفيدون منها! كما قال:

مقام النبوة في برزخ فويق الرسول ودون الولي!

وهذا قلب للشريعة، فإن الولاية ثابتة للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]. والنبوة أخص من الولاية، والرسالة أخصُّ من النبوة، كما تقدم التنبيه على ذلك. وقال ابن عربي أيضاً في «فصوصه»[1]:

«ولما مثّل النبي ﷺ النبوة بالحائط من اللبن فرآها قد كملت إلا موضع لبنة، فكان هو ﷺ موضع اللبنة، [غير أنه ﷺ لا يراها، كما قال: لبنة واحدة]، وأما خاتم الأولياء فلا بد له من هذه الرؤية، فيرى ما مثَّله النبي ﷺ، ويرى نفسه في الحائط في موضع لبنتين!! ويرى نفسه تنطبع في موضع اللبنتين، فتكمل الحائط!! والسبب الموجب لكونه يراها لبنتين: أن الحائط لبنةٌ من فضة ولبنة من ذهب، واللبنة الفضة هي ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو أخذ عن الله في الشرع ما هو في الصورة الظاهرة متبع فيه، لأنه يرى الأمر على ما هو عليه، فلا بد أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن! فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه المَلك الذي يوحى إليه إلى الرسول ﷺ، قال: فإن فهمت ما أشرنا إليه فقد حصل لك العلم النافع!».

[كفر ابن عربي وأمثاله:]

فمن أكفر ممن ضرب لنفسه المثل بلبنة ذهب، وللرسل المثل بلبنة فضة، فيجعل نفسه أعلى وأفضل من الرسل؟! تلك أمانيهم: ﴿إِن فِى صُدُورِهِمْ

(١) (١/ ٦٣).

﴿إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦]. وكيف يخفى كفر من هذا كلامه؟ وله من الكلام أمثال هذا، وفيه ما يخفى منه الكفر، ومنه ما يظهر، فلهذا يحتاج إلى نقد جيد، ليظهر زيفه، فإن من الزغل ما يظهر لكل ناقد، ومنه ما لا يظهر إلا للناقد الحاذق البصير[1]. وكفر ابن عربي وأمثاله فوق كفر القائلين: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. ولكن ابن عربي وأمثاله منافقون زنادقة، اتحادية في الدرك الأسفل من النار، والمنافقون يعاملون معاملة المسلمين، لإظهارهم الإسلام، كما كان يظهره المنافقون في حياة النبي ﷺ ويبطنون الكفر، وهو يعاملهم معاملة المسلمين لما يظهر منهم. فلو أنه ظهر من أحد منهم ما يبطنه من الكفر، لأجرى عليه حكم المرتد. ولكن في قبول توبته خلاف، والصحيح عدم قبولها، وهي رواية معلى عن أبي حنيفة رضي الله عنه. والله المستعان.

[الإيمان وكرامات الأولياء:]

قوله: (ونؤمن بما جاء من كراماتهم، وصح عن الثقات من رواياتهم).

ش: فالمعجزة في اللغة تعم كل خارق للعادة، و[كذلك الكرامة] في عرف أئمة أهل العلم المتقدمين. ولكن كثير من المتأخرين يفرقون في اللفظ بينهما، فيجعلون المعجزة للنبي، والكرامة للولي. وجماعها: الأمر الخارق للعادة. فصفات الكمال ترجع إلى ثلاثة: العلم، والقدرة، والغنى. وهذه الثلاثة لا تصلح على الكمال إلا لله وحده، فإنه الذي أحاط بكل شيء علماً، وهو على كل شيء قدير، وهو غني عن العالمين. ولهذا أمر النبي ﷺ أن يتبرأ من دعوى هذه الثلاثة بقوله: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وكذلك قال نوح عليه السلام، فهذا أول أولي العزم، وأول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض، وهذا خاتم الرسل، وخاتم أولي العزم، وكلاهما

(١) انظر للفائدة: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٠٤).

تبرأ من ذلك، وهذا لأنهم يطالبونهم تارةً بعلم الغيب، كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾﴾ [النازعات: ٤٢]، وتارةً بالتأثير، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾﴾ [الإسراء: ٩٠]، الآيات، وتارةً يعيبون عليهم الحاجة البشرية، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]، الآية.

فأمر الرسول أن يخبرهم بأنه لا يملك ذلك، وإنما ينال من تلك الثلاثة بقدر ما يعطيه الله، فيعلم ما علّمه الله إياه، ويستغني عما أغناه عنه، ويقدر على ما أقدر عليه من الأمور المخالفة للعادة المطردة، أو لعادة أغلب الناس، فجميع المعجزات والكرامات ما تخرج عن هذه الأنواع.

ثم الخارق: إن حصل به فائدة مطلوبة في الدين، كان من الأعمال الصالحة المأمور بها ديناً وشرعاً، إما واجب أو مستحب، وإن حصل به أمر مباح كان من نعم الله الدنيوية التي تقتضي شكراً، وإن كان على وجه يتضمن ما هو منهي عنه نهي تحريم أو نهي تنزيه، كان سبباً للعذاب أو البغض، كالذي أوتي الآيات فانسلخ منها: بلعام بن باعورا، لاجتهاد أو تقليد، أو نقص عقل أو علم، أو غلبة حال، أو عجز أو ضرورة.

[أنواع الخوارق:]

فالخارق ثلاثة أنواع: محمود في الدين، ومذموم، ومباح. فإن كان المباح فيه منفعة كان نعمةً، وإلا فهو كسائر المباحات التي لا منفعة فيها. قال أبو علي الجوزجاني: كن طالباً للاستقامة، لا طالباً للكرامة، فإن نفسك متحركة في طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة.

قال الشيخ السهروردي في «عوارفه»[1]: وهذا أصل كبير في الباب، فإن كثيراً من المجتهدين المتعبدين سمعوا سلف الصالحين المتقدمين، وما

(١) «عوارف المعارف» (ص٥٤).

منحوا به من الكرامات وخوارق العادات، فنفوسهم لا تزال تتطلع إلى شيء من ذلك، ويحبون أن يرزقوا شيئاً منه، ولعل أحدهم يبقى منكسر القلب، متهماً لنفسه في صحة عمله، حيث لم يحصل له خارق، ولو علموا بسر ذلك لهان عليهم الأمر، فيعلم أن الله يفتح على بعض المجاهدين الصادقين من ذلك باباً، والحكمة فيه أن يزداد بما يرى من خوارق العادات وآثار القدرة ـ يقيناً، فيقوى عزمه على الزهد في الدنيا، والخروج عن دواعي الهوى. فسبيل الصادق مطالبة النفس بالاستقامة، فهي كل الكرامة.

ولا ريب أن للقلوب من التأثير أعظم مما للأبدان، لكن إن كانت صالحةً كان تأثيرها صالحاً، وإن كانت فاسدةً كان تأثيرها فاسداً. فالأحوال يكون تأثيرها محبوباً لله تعالى تارةً، ومكروهاً لله أخرى.

وقد تكلم الفقهاء في وجوب القَود على من يقتل غيره في الباطن. وهؤلاء يشهدون بواطنهم وقلوبهم الأمر الكوني، ويعدّون مجرد خرق العادة لأحدهم أنه كرامةٌ من الله له، ولا يعلمون أنه في الحقيقة إنما الكرامة لزوم الاستقامة، وأن الله تعالى لم يكرم عبداً بكرامة أعظم من موافقته فيما يحبه ويرضاه، وهو طاعته وطاعة رسوله، وموالاة أوليائه، ومعاداة أعدائه. وهؤلاء هم أولياء الله الذين قال الله فيهم: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [يونس: ٦٢].

وأما ما يبتلي الله به عبده، من السر بخرق العادة أو بغيرها أو بالضرّاء ـ فليس ذلك لأجل كرامة العبد على ربه ولا هوانه عليه، بل قد سعد بها قوم إذا أطاعوه، وشقي بها قوم إذا عصوه، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥ـ ١٧]. ولهذا كان الناس في هذه الأمور ثلاثة أقسام:

قسم ترتفع درجتهم بخرق العادة.

قسم يتعرضون بها لعذاب الله.

وقسم يكون في حقهم بمنزلة المباحات، كما تقدم.

وتنوع الكشف والتأثير باعتبار تنوع كلمات الله. وكلمات الله نوعان: كونية، ودينية.

[كلمات الله تعالى كونية ودينية:]

فكلماته الكونية هي التي استعاذ بها النبي ﷺ في قوله: «أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر»(١). قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢]. وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٥]. والكون كله داخل تحت هذه الكلمات، وسائر الخوارق.

والنوع الثاني: الكلمات الدينية، وهي القرآن وشرع الله الذي بعث به رسوله، وهي أمره ونهيه وخبره، وحظّ العبد منها العلم بها، والعمل، والأمر بما أمر الله به، كما أن حظ العباد عموماً وخصوصاً العلم بالكونيات والتأثير فيها، أي بموجبها. فالأولى تدبيرية كونية، والثانية شرعية دينية. فكشف الأولى العلم بالحوادث الكونية، وكشف الثانية العلم بالمأمورات الشرعية.

وقدرة الأولى التأثير في الكونيات، إما في نفسه كمشيه على الماء، وطيرانه في الهواء، وجلوسه في النار، وإما في غيره، بإصحاح وإهلاك، وإغناء وإفقار.

وقدرة الثانية التأثير في الشرعيات، إما في نفسه بطاعة الله ورسوله والتمسك بكتاب الله وسُنَّة رسوله باطناً وظاهراً، وإما في غيره بأن يأمر بطاعة الله ورسوله فيطاع في ذلك طاعةً شرعيةً.

فإذا تقرر ذلك، فاعلم أن عدم الخوارق علماً وقدرةً لا تضرّ المسلم في دينه، فمن لم ينكشف له شيء من المغيّبات، ولم يسخر له شيئاً من

---

(١) تقدم تخريجه.

الكونيات ـ: لا ينقص ذلك في مرتبته عند الله، بل قد يكون عدم ذلك أنفع له، فإنه إن اقترن به الدين وإلا هلك صاحبه في الدنيا والآخرة، فإن الخارق قد يكون مع الدين، وقد يكون مع عدمه، أو فساده، أو نقصه.

فالخوارق النافعة تابعة للدين، خادمة له، كما أن الرياسة النافعة هي التابعة للدين، وكذلك المال النافع، كما كان السلطان والمال [النافع] بيد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر. فمن جعلها هي المقصودة، وجعل الدين تابعاً لها، ووسيلةً إليها، لا لأجل الدين في الأصل ـ: فهو شبيه بمن يأكل الدنيا بالدين، وليست حاله كحال من تديَّن خوف العذاب، أو رجاء الجنة، فإن ذلك ما هو مأمور به، وهو على سبيل نجاة، وشريعة صحيحة.

والعجب أن كثيراً ممن يزعم أن همه قد ارتفع عن أن يكون خوفاً من النار أو طلباً للجنة ـ يجعل همه بدينه أدنى خارق من خوارق الدنيا!!

ثم إن الدين إذا صح علماً وعملاً فلا بد أن يوجب خرق العادة، إذا احتاج إلى ذلك صاحبه. قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]. وقال تعالى: ﴿إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾ [الأنفال: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡ وَأَشَدَّ تَثۡبِيتٗا ۝٦٦ وَإِذٗا لَّأٓتَيۡنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجۡرًا عَظِيمٗا ۝٦٧ وَلَهَدَيۡنَٰهُمۡ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا ۝٦٨﴾ [النساء: ٦٦ـ ٦٨]. وقال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ ۝٦٤﴾ [يونس: ٦٢ـ ٦٤].

وقال رسول الله ﷺ: «اتقوا فِراسة المؤمن، فإنه ينظر نور الله» ثم قرأ قوله: «﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُتَوَسِّمِينَ ۝٧٥﴾ [الحجر: ٧٥]»[1]. رواه الترمذي من رواية أبي سعيد الخدري.

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٣١٢٧)، وضعفه العلّامة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن الترمذي» برقم (٦٠٧)، وفي «السلسلة الضعيفة» برقم (١٨٢١).

وقال تعالى فيما يرويه عنه رسول الله ﷺ: «من عادى لي وليّاً فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرَّب إِليّ عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبد يتقرب إِليّ بالنوافل، حتى أحبه، فإِذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينَّه، ولئن استعاذني لأعيذنَّه، وما ترددْت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت، وأكره مساءته، ولا بد له منه»[1].

فظهر أن الاستقامة حظّ الرب، وطلب الكرامة حظ النفس وبالله التوفيق.

وقول المعتزلة في إِنكار الكرامة: ظاهر البطلان، فإِنه بمنزلة إنكار المحسوسات. وقولهم: لو صحتْ لأشبهت المعجزة، فيؤدي إِلى التباس النبي ﷺ بالولي، وذلك لا يجوز! وهذه الدعوى إنما تصح إذا كان الولي يأتي بالخارق ويدعي النبوة، وهذا لا يقع، ولو ادعى النبوة لم يكن وليّاً، بل كان متنبئاً كذَّاباً، وقد تقدم الكلام في الفرق بين النبي والمتنبىء، عند قول الشيخ: وأن محمداً عبده المجتبى ونبيه المصطفى.

[أنواع الفراسة:]

ومما ينبغي التنبيه عليه هاهنا: أن الفراسة ثلاثة أنواع:

إيمانية، وسببها نور يقذفه الله في قلب عبده، وحقيقتها أنها خاطر يهجم على القلب، يثب عليه كوثوب الأسد على الفريسة، ومنها اشتقاقها، وهذه الفراسة على حسب قوة الإِيمان، فمن كان أقوى إِيماناً فهو أحدّ فراسة. قال أبو سليمان الداراني رحمه الله: الفراسة مكاشفة النفس ومعاينة الغيب، وهي من مقامات الإِيمان. انتهى.

---

(١) تقدم تخريجه.

وفراسة رياضية، وهي التي تحصل بالجوع والسهر والتخلي، فإن النفس إذا تجردت عن العوائق صار لها من الفراسة والكشف بحسب تجردها، وهذه فراسة مشتركة بين المؤمن والكافر، ولا تدل على إيمان، ولا على ولاية، ولا تكشف عن حقّ نافع، ولا عن طريق مستقيم، بل كشفها من جنس فراسة الولاة وأصحاب عبادة الرؤيا والأطباء ونحوهم.

وفراسة خِلقية، وهي التي صنف فيها الأطباء وغيرهم، واستدلوا بالخَلْق على الخُلُق، لما بينهما من الارتباط، الذي اقتضته حكمة الله، كالاستدلال بصغر الرأس الخارج عن العادة على صغر العقل، وبكبره على كبره، وسعَة الصدر على سعة الخُلق، وبضيقه على ضيقه، وبجمود العينين وكلال نظرهما على بلادة صاحبهما وضعف حرارة قلبه، ونحو ذلك.

[الإيمان بأشراط الساعة:]

قوله: (ونؤمن بأشراط الساعة: من خروج الدجّال، ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام من السماء، ونؤمن بطلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض من موضعها).

ش: عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: أتيت النبي ﷺ في غزوة [تبوك]، وهو في قبة [من] أدَم، فقال: «اعدد ستّاً بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس، ثم موتَانٌ يأخذ فيكم كقُعاص الغنم، ثم استفاضة المال حتى يعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطاً، ثم فتنة لا يبقى بيت من العرب إلا دخلته، ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر، فيغدرون، فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً»[1]. وروي «راية»، بالراء والغين، وهما بمعنى. رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه والطبراني.

وعن حُذَيفة بن أسِيد، قال: اطلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣١٧٦)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٢٩٢)، وابن ماجه في سننه برقم (٤٠٤٢)، والطبراني في «معجمه الكبير» (١٨/ ٤٠).

الساعة، فقال: «ما تذاكرون»؟ قالوا: نذكر الساعة، فقال: «إنها لن تقوم حتى تَروْن [قبلها] عشر آيات»، [فذكر]: «الدخان، والدجّال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى ابن مريم، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسفٌ بالمشرق، وخسفٌ بالمغرب، وخسفٌ بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم»(١). رواه مسلم.

وفي «الصحيحين»، واللفظ للبخاري، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: ذكر الدجّال عند النبي ﷺ، فقال: «إن الله لا يخفى عليكم، إن الله ليس بأعور، وأشار بيده إلى عينه، وإن المسيح الدجّال أعورُ عين اليمنى، كأن عينه عنبةٌ طافية»(٢).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من نبي إلا وأنذر قومه الأعور الدجّال، ألا إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، ومكتوب بين عينيه ك ف ر»(٣)، فسره في رواية: «أي كافر».

وروى البخاري وغيره، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده ليوشِكنّ أن ينزل فيكم ابنُ مريم حكماً عدلاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدة خيراً من الدنيا وما فيها». ثم يقول أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ وَيَوْمَ

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٩٠١)، وأحمد في «المسند» (٤/٦)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٣١١)، والترمذي في «سننه» برقم (٢١٨٣)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٠٥٥).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٤٣٩، ٣٤٤١، ٥٩٠٢، ٦٩٩٩، ٧٠٢٦، ٧١٢٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٦٩)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧٥٧)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٢٣٥)، وأحمد في «المسند» (٢/٣٧، ١٣١).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧١٣١، ٧٤٠٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٩٣٣)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٣١٦)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٢٤٥).

ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾ [النساء: ١٥٩][1].

وأحاديث الدّجال، وعيسى ابن مريم عليه السلام، ينزل من السماء ويقتله، ويخرج يأجوج ومأجوج في أيامه بعد قتله الدجّال، فيهلكهم الله أجمعين في ليلة واحدة ببركة دعائه عليهم: ويضيق هذا المختصر عن بسطها.

وأما خروج الدابة وطلوع الشمس من المغرب ـ فقال تعالى: ﴿۞ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [النمل: ٨٢].

وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأنعام: ١٥٨].

وروى البخاري عند تفسير الآية، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا رآها الناس آمَن [مَنْ] عليها، فذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل»[2].

وروى مسلم، عن عبد الله بن عمرو، قال: حفظت من رسول الله ﷺ حديثاً لم أنسه بعد، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول الآيات خروجاً طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة على الناس ضُحًى، وأيهما ما كانت

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٢٢٢، ٢٤٧٦، ٣٤٤٨، ٣٤٤٩)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٥٥)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٢٣٣)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٠٧٨)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٤٠، ٢٧٢، ٢٩٠، ٣٩٤، ٤٠٦، ٤١١، ٤٨٢، ٤٩٤، ٥٣٨).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٤٦٣٥، ٤٦٣٦، ٦٥٠٦)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٥٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٣١٢)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٠٦٨).

قبل صاحبتها فالأخرى على إِثرها قريباً»[(١)].

أي أول الآيات التي ليست مألوفة، وإِن كان الدجّال ونزول عيسى عليه السلام من السماء قبل ذلك، وكذلك خروج يأجوج ومأجوج، كل ذلك أمور مألوفة، لأنهم بشر، مشاهدة مثلهم مألوفة، وأما خروج الدابة بشكل غريب غير مألوف، ثم مخاطبتها الناس ووسمها إياهم بالإِيمان أو الكفر فأمر خارجٌ عن مجاري العادات. وذلك أول الآيات الأرضية، كما أن طلوع الشمس من مغربها، على خلاف عادتها المألوفة ـ أول الآيات السماوية.

وقد أفرد الناس [في] أحاديث أشراط الساعة مصنفات مشهورةً، يضيق على بسطها هذا المختصر.

[تحريم تصديق الكهان والعرافين:]

قوله: (ولا نصدق كاهناً ولا عرَّافاً، ولا من يدعي شيئاً يخالف الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمة).

ش: روى مسلم والإِمام أحمد عن صفية بنت أبي عُبيد، عن بعض أزواج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: «من أتى عرّافاً فسأله عن شيء، لم يقبل له صلاةٌ أربعين ليلة»[(٢)].

وروى الإِمام أحمد في «مسنده»، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من أتى عرَّافاً أو كاهناً، فصدقه بما يقول، فقد كفَر بما أنزِل على محمد»[(٣)].

والمنجم يدخل في اسم «العرّاف» عند بعض العلماء، وعند بعضهم هو في معناه. فإذا كانت هذه حال السائل، فكيف بالمسؤول؟ وفي «الصحيحين»

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٩٤١)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٣١٠)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٠٦٩)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٠١).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٢٣٠)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٦٨).

(٣) تقدم تخريجه.

و«مسند الإمام أحمد»، عن عائشة، قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الكهان؟ فقال: «ليسوا بشيء»، فقالوا: يا رسول الله، إنهم يحدثون أحياناً بالشيء يكون حقّاً؟ فقال رسول الله ﷺ: «تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني فيقرُّها في أذُن وليّه، فيخلطون فيها [أكثر من] مائة كذبة»(١).

وفي «الصحيح» عنه ﷺ أنه قال: «ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وحُلوان الكاهن خبيث»(٢). وحلوانه: الذي تسميه العامة حلاوته. ويدخل في هذا المعنى ما تعاطاه المنجم وصاحب الأزلام التي يستقسم بها، مثل الخشبة المكتوب عليها «ا ب ج د» والضارب بالحصى، والذي يخطّ في الرمل. وما تعاطاه هؤلاء حرام. وقد حكى الإِجماع على تحريمه غير واحد من العلماء، كالبغوي والقاضي عياض وغيرهما.

وفي «الصحيحين» عن زيد بن خالد، قال: خطبنا رسول الله ﷺ بالحديبية، على إِثر سماء كانت من الليل، فقال: «أتدرون ماذا قال ربكم الليلة»؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «[قال]: أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافر، فأما من قال: مُطرْنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمنٌ بي، كافرٌ بالكوكب، [وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي، مؤمن بالكوكب]»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٢١٠، ٥٧٦٢، ٦٢١٣، ٧٥٦١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٢٢٨)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٨٧).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٥٦٨) (٤١)، من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث». وأخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٢٢٣٧، ٢٢٨٢، ٥٣٤٦، ٥٧٦١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٥٦٧)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١١٨، ١٢٠)، وأبو داود في «سننه» برقم (٣٤٢٨)، والترمذي في «سننه» برقم (١٢٧٦)، والنسائي في «سننه» (٧/ ٣٠٩)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٢١٥٩)، من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٨٤٦، ١٠٣٨، ٤١٤٧، ٧٥٠٣)، ومسلم =

وفي «صحيح مسلم ومسند الإمام أحمد»، عن أبي مالك الأشعري أن النبي ﷺ قال: أربع في أمتي من أمر الجاهلية، لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة»[(١)].

والنصوص عن النبي ﷺ وأصحابه وسائر الأئمة، بالنهي عن ذلك ـ أكثر من أن يتسع هذا الموضع لذكرها. وصناعة التنجيم، التي مضمونها الأحكام والتأثير، وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية أو التمريح بين القرى الفلكية والفوايل الأرضية ـ: صناعةٌ محرمة بالكتاب والسُّنَّة، بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين، قال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]. قال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه وغيره: الجبت السحر.

وفي «صحيح البخاري»، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان لأبي بكر غلام يأكل من خراجه، فجاء يوماً بشيء، فأكل منه أبو بكر، فقال له الغلام: تدري ممّ هذا؟ قال: وما هو؟ قال: كنت تكهنت لإنسان في الجاهلية، وما أحسِن الكهانة، إلا أني خدعته، فلقيني، فأعطاني بذلك، فهذا الذي أكلت منه، فأدخل أبو بكر يده فقاء كل شيء في بطنه[(٢)].

والواجب على ولي الأمر وكل قادر أن يسعى في إزالة هؤلاء المنجمين والكهّان والعرّافين وأصحاب الضرب بالرمل والحصى والقرع والقالات، ومنعهم من الجلوس في الحوانيت والطرقات، أو يدخلوا على الناس في منازلهم لذلك. ويكفي من يعلم تحريم ذلك ولا يسعى في إزالته، مع قدرته

= في «صحيحه» برقم (٧١)، وأبو داود في «سننه» برقم (٣٩٠٦)، والنسائي في «سننه» (٣/ ١٦٤) وأحمد في المسند (٤/ ١١٧)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (١٨٨).

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٩٣٤)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٣٤٢)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٨٣)، والبيهقي في «سننه» (٤/ ٦٣).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٨٤٢).

على ذلك ـ قوله تعالى: ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة: ٧٩]. وهؤلاء الملاعين يقولون الإثم ويأكلون السحت، بإجماع المسلمين. وثبت في «السنن» عن النبي ﷺ برواية الصديق رضي الله عنه، أنه قال: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوْشك أن يعمهم الله بعقاب منه»(١).

وهؤلاء الذين يفعلون هذه الأفعال الخارجة عن الكتاب والسُّنَّة، أنواع:

نوع منهم: أهل تلبيس وكذب وخداع، الذين يظهر أحدهم طاعة الجن له، أو يدعي الحال من أهل المحال، من المشايخ النصابين، والفقراء الكاذبين، والطرقية المكارين، فهؤلاء يستحقون العقوبة البليغة التي تردعهم وأمثالهم عن الكذب والتلبيس. وقد يكون في هؤلاء من يستحق القتل، كمن يدعي النبوة بمثل هذه الخزعبلات، أو يطلب تغيير شيء من الشريعة، ونحو ذلك.

ونوع يتكلم في هذه الأمور على سبيل الجد والحقيقة، بأنواع السحر. وجمهور العلماء يوجبون قتل الساحر، كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في المنصوص عنه، وهذا هو المأثور عن الصحابة، كعمر وابنه وعثمان وغيرهم. ثم اختلف هؤلاء: هل يستتاب أم لا؟ وهل يكفر بالسحر؟ أم يقتل لسعيه في الأرض بالفساد؟ وقال طائفة: إن قَتل بالسحر يقتل، وإلا عوقب بدون القتل، إذا لم يكن في قوله وعمله كفر، وهذا هو المنقول عن الشافعي، وهو قول في مذهب أحمد.

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٢١٦٨، ٣٠٥٧)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٣٣٨)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٤٠٠٥)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢، ٥، ٧، ٩)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» برقم (٤١٥٣)، وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣٦٤٤).

[حقيقة السحر:]

وقد تنازع العلماء في حقيقة السحر وأنواعه: والأكثرون يقولون: إنه قد يؤثر في موت المسحور ومرضه من غير وصول شيء ظاهر إليه، وزعم بعضهم أنه مجرد تخييل.

واتفقوا كلهم على أن ما كان من جنس دعوة الكواكب السبعة، أو غيرها، أو خطابها، أو السجود لها، والتقرب إليها بما يناسبها من اللباس والخواتم والبخور ونحو ذلك ـ فإنه كفر، وهو من أعظم أبواب الشرك، فيجب غلقه، بل سدّه. وهو من جنس فعل قوم إبراهيم عليه السلام، ولهذا قال ما حكى الله عنه بقوله: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ۝٨٨ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ۝٨٩﴾ [الصافات: ٨٨، ٨٩]. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام:٧٦]، الآيات، إلى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ۝٨٢﴾ [الأنعام: ٨٢]. واتفقوا كلهم أيضاً على أن كل رقية وتعزيم أو قسَم، فيه شرك بالله، فإنه لا يجوز التكلم به، وإن أطاعته به الجن أو غيرهم، وكذلك كل كلام فيه كفر لا يجوز التكلم به، وكذلك الكلام الذي لا يعرف معناه لا يتكلم به، لإمكان أن يكون فيه شرك لا يعرف. ولهذا قال النبي ﷺ: «لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً»(١).

ولا يجوز الاستعاذة بالجن، فقد ذم الله الكافرين على ذلك، فقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجن:٦]. قالوا: كان الإنسي إذا نزل بالوادي يقول: أعوذ بعظيم هذا الوادي من سفهائه، فيبيت في أمن وجوار حتى يصبح، ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، يعني الإنس للجن، باستعاذتهم بهم، رهقاً، أي إثماً وطغياناً وجراءة وشرّاً، وذلك أنهم قالوا: قد سُدْنا الجنّ، والإنس! فالجنُّ تَعَاظم في أنفسها وتزداد كفراً إذا عاملتها الإنس بهذه المعاملة. وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٢٠٠)، وأبو داود في «سننه» برقم (٣٨٨٦).

﴿وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٱلۡجِنَّۖ أَكۡثَرُهُم بِهِم مُّؤۡمِنُونَ ٤١﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١].
فهؤلاء الذين يزعمون أنهم يدعون الملائكة ويخاطبونهم بهذه العزائم، وأنها تنزَّل عليهم ـ: ضالون، وإنما تنزّل عليهم الشياطين. وقد قال تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ قَدِ ٱسۡتَكۡثَرۡتُم مِّنَ ٱلۡإِنسِۖ وَقَالَ أَوۡلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلۡإِنسِ رَبَّنَا ٱسۡتَمۡتَعَ بَعۡضُنَا بِبَعۡضٖ وَبَلَغۡنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِيٓ أَجَّلۡتَ لَنَاۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثۡوَىٰكُمۡ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٞ ١٢٨﴾ [الأنعام: ١٢٨]. فاستمتاع الإنسي بالجني: في قضاء حوائجه، وامتثال أوامره، وإخباره بشيء من المغيبات، ونحو ذلك، واستمتاع الجنّ بالإنس: تعظيمه إياه، واستعانته به، واستغاثَتُه وخضوعه له.

[أدعياء الولاية من أصحاب الأحوال الشيطانية:]

ونوع منهم [يتكلم] بالأحوال الشيطانية، والكشوف ومخاطبته رجال الغيب، وأن لهم خوارق تقتضي أنهم أولياء الله! وكان من هؤلاء من يعين المشركين على المسلمين! ويقول: إن الرسول أمره بقتال المسلمين مع المشركين، لكون المسلمين قد عصوا!! وهؤلاء في الحقيقة إخوان المشركين.

والناس من أهل العلم فيهم [على] ثلاثة أحزاب:

حزب يكذبون بوجود رجال الغيب، ولكن قد عاينهم الناس، وثبت عمن عاينهم أو حدثه الثقات بما رأوه، وهؤلاء إذا رأوهم وتيقنوا وجودهم خضعوا لهم.

وحزب عرفوهم، ورجعوا إلى القدر، واعتقدوا أن ثم في الباطن طريقاً إلى الله غير طريقة الأنبياء!

وحزب ما أمكنهم أن يجعلوا وليّاً خارجاً عن دائرة الرسول، فقالوا: يكون الرسول هو ممدّاً للطائفتين. فهؤلاء معظمون للرسول جاهلون بدينه وشرعه.

والحق: أن هؤلاء من أتباع الشياطين، وأن رجال الغيب هم الجن، ويسمون رجالاً، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجن: ٦]. وإلا فالإنس يؤنَسون، أي يشهدون ويرون، وإنما يحتجب الإنسي أحياناً، لا يكون دائماً محتجباً عن أبصار الإنس، ومن ظنهم أنهم من «الإنس» فمن غلطه وجهله. وسبب الضلال فيهم، وافتراق هذه الأحزاب الثلاثة ـ عدم الفرقان بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن.

ويقول بعض الناس: الفقراء يسلَّم إليهم حالهم! وهذا كلام باطل، بل الواجب عرض أفعالهم وأحوالهم على الشريعة المحمدية، فما وافقها قُبل! وما خالفها رُدّ، كما قال النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ». وفي رواية: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»(١).

فلا طريقة إلا طريقة الرسول ﷺ، ولا حقيقة إلا حقيقته، ولا شريعة إلا شريعته، ولا عقيدة إلا عقيدته، ولا يصل أحد من الخلق بعده إلى الله وإلى رضوانه وجنته وكرامته إلا بمتابعته باطناً وظاهراً.

ومن لم يكن له مصدقاً فيما أخبر، ملتزماً لطاعته فيما أمر، في الأمور الباطنة التي في القلوب، والأعمال الظاهرة التي على الأبدان ـ: لم يكن مؤمناً، فضلاً عن أن يكون وليّاً لله تعالى، ولو طار في الهواء، ومشى على الماء، وأنفق من الغيب، وأخرج الذهب من الجيب، ولو حصل له من الخوارق ماذا عسى أن يحصل!! فإنه لا يكون، مع تركه الفعل المأمور وعزل المحظور ـ إلا من أهل الأحوال الشيطانية، المبعدة لصاحبها عن الله تعالى، المقربة إلى سخطه وعذابه. لكن مَنْ ليس يكلَّف من الأطفال والمجانين، قد رُفع عنهم القلم، فلا يعاقبون، وليس لهم من الإيمان بالله وتقواه باطناً

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٦٩٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٧١٨)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٦٠٦)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١٤)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٢٧٠)، والطيالسي في «مسنده» برقم (١٤٢٢)، والبيهقي في «سننه» (١٠/ ١٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وظاهراً ما يكونون به من أولياء الله المقربين، وحزبه المفلحين، وجنده الغالبين. لكن يدخلون في الإسلام تبعاً لآبائهم، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖۚ كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ ٢١﴾ [الطور: ٢١].

فمن اعتقد في بعض البُله أو المولعين، مع تركه لمتابعة الرسول في أقواله وأفعاله وأحواله ـ أنه من أولياء الله، ويفضله على متبعي طريقة الرسول ﷺ، فهو ضالّ مبتدع، مخطىء في اعتقاده. فإن ذاك الأبله، إمَّا أن يكون شيطاناً زنديقاً، أو زُوكارِيّاً[1] متحيلاً، أو مجنوناً معذوراً! فكيف يفضَّل على من هو من أولياء الله، المتبعين لرسوله؟! أو يساوى به؟! ولا يقال: يمكن أن يكون هذا متبعاً في الباطن وإن كان تاركاً للاتباع في الظاهر؟ فإن هذا خطأ أيضاً، بل الواجب متابعة الرسول ﷺ ظاهراً وباطناً.

وقال يونس بن عبد الأعلى الصَّدَفي: قلت للشافعي: إن صاحبنا الليث كان يقول: إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء فلا تعتبروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسُّنَّة؟ فقال الشافعي: قصَّر الليث رحمه الله، بل إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء، ويطير في الهواء، فلا تعتبروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسُّنَّة.

وأما ما يقوله بعض الناس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اطَّلعت على أهل الجنة فرأيت أكثر أهلها البُله»[2] فهذا لا يصح عن رسول الله ﷺ، ولا ينبغي نسبته إليه، فإن الجنة إنما خلقت لأولي الألباب، الذين أرشدتهم عقولهم وألبابهم إلى الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. وقد ذكر الله أهل الجنة بأوصافهم في كتابه، فلم يذكر في أوصافهم البَله، الذي

---

(١) قال في «شرح القاموس» (٣/ ٢٤٠): الزواكرة: من يتلبس فيظهر النسك والعبادة، ويبطن الفسق والفساد.

(٢) أخرجه الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (ق٢٧٥/ ١)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٢/ ٣٤٥/ ٢) وإسناده ضعيف.

هو ضعف العقل، وإنما قال النبي ﷺ: «اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء»[(١)]. ولم يقل البُلْه!

والطائفة الملاميَّة، وهم الذين يفعلون ما يلامون عليه، ويقولون نحن متبعون في الباطن، ويقصدون إخفاء المرائين! ردوا باطلهم بباطل آخر!! والصراط المستقيم بين ذلك.

وكذلك الذين يصعقون عند سماع الأنغام الحسنة، مبتدعون ضالون! وليس للإنسان أن يستدعي ما يكون سبب زوال عقله! ولم يكن في الصحابة والتابعين من يفعل ذلك، ولو عند سماع القرآن، بل كانوا كما وصفهم الله تعالى: ﴿إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]. وكما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الزمر: ٢٣].

وأما الذين ذكرهم العلماء بخير من عقلاء المجانين، فأولئك كان فيهم خير، ثم زالت عقولهم. ومن علامة هؤلاء، أنه إذا حصل في جنونهم نوع من الصَّحو، تكلموا بما كان في قلوبهم من الإيمان. ويهتدون بذلك في حال زوال عقلهم. بخلاف من كان قبل جنونه كافراً أو فاسقاً، لم يكن حدوث جنونه مزيلاً لما ثبت من كفره أو فسقه. وكذلك من جَنَّ من المؤمنين المتقين، يكون محشوراً مع المؤمنين المتقين. وزوال العقل بجنون أو غيره، [سواء] سمي صاحبه مولعاً أو متولهاً لا يوجب مزيد حال، [بل] حال صاحبه

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٧٣٧)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦٠٢)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٣٤، ٣٥٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
وأخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٣٢٤١، ٥١٩٨، ٦٤٤٩، ٦٥٤٦)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٦٠٣)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٤٢٩، ٤٣٧، ٤٤٣)، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

من الإيمان والتقوى يبقى على ما كان عليه من خير وشر، لا أنه يزيده أو ينقصه، ولكن جنونه يحرمه الزيادة من الخير، كما أنه يمنع عقوبته على الشر، ولا يمحو عنه ما كان عليه قبله.

وما يحصل لبعضهم عند سماع الأنغام المطربة، من الهذيان، والتكلم لبعض اللغات المخالفة للسانه المعروف منه!! فذلك شيطان يتكلم على لسانه، كما يتكلم على لسان المصروع، وذلك كله من الأحوال الشيطانية! وكيف يكون زوال العقل سبباً أو شرطاً أو تقرباً إلى ولاية الله، كما يظنه كثير من أهل الضلال؟! حتى قال قائلهم:

هم معشر حلوا النظام وخرقوا الـ ـسياج فلا فرضٌ لديهم ولا نفلُ
مجانين، إلا أن سرّ جنونهم عزيزٌ على أبوابه يسجد العقل

وهذا كلام ضال، بل كافر، يظن أن [في] الجنون سرّاً يسجد العقل على بابه!! لما رآه من بعض المجانين من نوع مكاشفة، أو تصرف عجيب خارق للعادة، ويكون ذلك سبب ما اقترن به من الشياطين، كما يكون للسحرة والكهان! فيظن هذا الضال أن كل من كاشف أو خَرَقَ عادةً كان وليّاً لله!! ومن اعتقد هذا فهو كافر، فقد قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝٢٢٢﴾ [الشعراء: ٢٢١، ٢٢٢]. فكل من تنزل عليه الشياطين لا بد أن يكون عنده كذب وفجور.

وأما الذين يتعبدون بالرياضات والخلوات، ويتركون الجمع والجماعات، فهم الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صُنعاً، قد طبع الله على قلوبهم، كما قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «من ترك ثلاث جمع تهاوناً من غير عذر، طبع الله على قلبه»[1].

---

(١) لم يخرجه البخاري ولا مسلم وإنما أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٥٠٠)، وأبو داود في «سننه» برقم (١٠٥٢)، والنسائي في «سننه» (٣/ ٨٨)، وابن ماجه في «سننه» برقم (١١٢٥)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٤٢٤)، والدارمي في «سننه» (١/ ٣٦٩)، =

وكل من عدل عن اتباع سُنَّة الرسول، إن كان عالماً بها فهو مغضوب عليه، وإلا فهو ضال. ولهذا شرع الله لنا أن نسأله في كل صلاة أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم، من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً، غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

[تحقيق قصة موسى مع الخضر:]

وأما من يتعلق بقصة موسى مع الخضر عليه السلام، في تجويز الاستغناء عن الوحي بالعلم اللدُني، الذي يدعيه بعض من عدم التوفيق ـ: فهو ملحد زنديق. فإن موسى عليه السلام لم يكن مبعوثاً إلى الخضر، ولم يكن الخضر مأموراً بمتابعته. ولهذا قال له: أنت موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم. ومحمد ﷺ مبعوث إلى جميع الثقلين، ولو كان موسى وعيسى حيَّين لكانا من أتباعه، وإذا نزل عيسى عليه السلام إلى الأرض، إنما يحكم بشريعة محمد، فمن ادعى أنه مع محمد ﷺ كالخضر مع موسى، أو جوّز ذلك لأحد من الأمة ـ: فليجددْ إسلامه، وليشهد شهادة الحق، فإنه مفارق لدين الإسلام بالكلية، فضلاً عن أن يكون من أولياء الله، وإنما هو من أولياء الشيطان. وهذا الموضع مفرق بين زنادقة القوم وأهل الاستقامة وحرك تر. وكذا من يقول بأن الكعبة تطوف برجال منهم حيث كانوا!! فهلا خرجت الكعبة إلى الحديبية فطافت برسول الله ﷺ حين أحصِر عنها، وهو يَوَدُّ منها نظرة؟! وهؤلاء لهم شبه بالذين وصفهم الله تعالى حيث يقول: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً ﴿٥٢﴾﴾ [المدثّر: ٥٢]، إلى آخر السورة.

= والبيهقي في «سننه» (٣/ ١٧٢، ٢٤٧)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٥٥٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٨٠)، من حديث أبي الجعد الضمري رضي الله عنه، وصححه العلاّمة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٩٢٨).

[وجوب التزام جماعة المسلمين:]

قوله: (ونرى الجماعة حقّاً وصواباً، والفُرقة زيغاً وعذاباً).

ش: قال الله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام: ١٥٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ﴾ [هود: ١١٩]. فجعل أهل الرحمة مستثنَين من الاختلاف.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾﴾ [البقرة: ١٧٦].

وقد تقدم قوله ﷺ: «إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملّة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملّة، يعني الأهواء، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة»(١). وفي رواية: قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي». فبيّن أن عامة المختلفين هالكون إلا أهل السُّنَّة والجماعة، وأن الاختلاف واقع لا محالة.

وروى الإمام أحمد عن معاذ بن جبل، أن النبي ﷺ قال: «إن الشيطان ذئب الإنسان، كذئب الغنم، يأخذ الشاة القاصية [والناحية]، فإياكم والشعاب، وعليكم بالجماعة، والعامة، والمسجد»(٢).

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ: أنه قال لما نزل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، قال:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣)، وضعفه العلّامة الألباني رحمه الله في «ضعيف الجامع» برقم (١٤٧٧)، وفي «سلسلة الأحاديث الضعيفة» برقم (٣٠١٦).

«أعوذ بوجهك» ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] ـ قال: «هاتان أهون»[(١)].

فدل على أنه لا بد أن يلبسهم شيعاً ويذيق بعضهم بأس بعض، مع براءة الرسول من هذه الحال، وهم فيها في جاهلية. ولهذا قال الزهري: وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، فأجمعوا على أن كل دم أو مال أو فرجٍ أصيب بتأويل القرآن ـ: فهو هدر، أنزلوهم منزلة الجاهلية[(٢)].

وقد روى مالك بإسناده الثابت عن عائشة رضي الله عنها، أنها كانت تقول: ترك الناس العمل بهذه الآية، يعني قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۚ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الحجرات: ٩][(٣)]. فإن المسلمين لما اقتتلوا كان الواجب الإصلاح بينهم كما أمر الله تعالى، فلما لم يعمل بذلك صارت فتنةً وجاهلية.

[وجوب الرد في كل ما تنازع فيه المسلمون إلى الله ورسوله:]

وهكذا مسائل النزاع التي تنازع فيها الأمة، في الأصول والفروع ـ إذا لم تردّ إلى الله والرسول، لم يتبين فيها الحق، بل يصير فيها المتنازعون على غير بيِّنة من أمرهم، فإن رحمهم الله أقرَّ بعضهم بعضاً، ولم يبغ بعضهم على بعض، كما كان الصحابة في خلافة عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد، فيقر بعضهم بعضاً، ولا يَعتدي ولا يُعتدى عليه، وإن لم يرحموا وقع بينهم الاختلاف المذموم، فبغى بعضهم على بعض، إما بالقول، مثل تكفيره وتفسيقه، وإما بالفعل، مثل حبسه وضربه وقتله. والذين امتحنوا

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» بالأرقام (٤٦٢٨، ٧٣١٣، ٧٤٠٦)، والترمذي في «سننه» برقم (٣٠٦٥)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٣٠٩)، من حديث جابر رضي الله عنه، ولم يخرجه مسلم.

(٢) انظر: «المصنف» لعبد الرزاق برقم (١٨٥٨٤).

(٣) لم أجده في «الموطأ» والله أعلم.

الناس بخلق القرآن، كانوا من هؤلاء، ابتدعوا بدعةً، وكفَّروا من خالفهم فيها، واستحلوا منعَ حقه وعقوبته.

فالناس إذا خفي عليهم بعض ما بعث الله به الرسول: إما عادلون وإما ظالمون، فالعادل فيهم: الذي يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء، ولا يظلم غيره، والظالم: الذي يعتدي على غيره. وأكثرهم إنما يظلمون مع علمهم بأنهم يظلمون، كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]. وإلا فلو سلكوا ما علموه من العدل، أقرّ بعضهم بعضاً، كالمقلدين لأئمة العلم، الذين يعرفون من أنفسهم أنهم عاجزون عن معرفة حكم الله ورسوله في تلك المسائل، فجعلوا أئمتهم نواباً عن الرسول، وقالوا: هذا غاية ما قدرنا عليه، فالعادل منهم لا يظلم الآخر، ولا يعتدي عليه بقول ولا فعل، مثل أن يدعي أن قول مقلَّده هو الصحيح بلا حجة يبديها، ويذُم من خالفه، مع أنه معذور.

[أنواع الاختلاف:]

ثم إن أنواع الافتراق والاختلاف في الأصل قسمان:

اختلاف تنوع، واختلاف تضاد.

واختلاف التنوع على وجوه:

منه ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقّاً مشروعاً، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة رضي الله عنهم، حتى زجرهم النبي ﷺ، وقال: «كلاكما محسن»[1]، ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح، ومحل سجود السهو، والتشهد، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، ونحو ذلك، مما قد شرُع جميعه، وإن كان بعض أنواعه أرجحَ أو أفضلَ. ثم تجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف ما أوجب اقتتال

(١) تقدم تخريجه.

طوائف منهم على شفع الإقامة وإيتارها ونحو ذلك! وهذا عين المحرم. وكذا تجد كثيراً منهم في قلبه من الهوى لأحد هذه الأنواع، والإعراض عن الآخر والنهي عنه ـ: ما دخل به فيما نهى عنه النبي ﷺ.

ومنه ما يكون كل من القولين هو في المعنى القول الآخر، لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود، وصَوْغ الأدلة، والتعبير عن المسميات، ونحو ذلك. ثم الجهل أو الظلم يحمل على حمد إحدى المقالتين وذمّ الأخرى والاعتداء على قائلها! ونحو ذلك.

وأما اختلاف التضادّ، فهو القولان المتنافيان، إما في الأصول، وإمّا في الفروع، عند الجمهور الذين يقولون: المصيب واحد. والخطبُ في هذا أشد، لأن القولين يتنافيان، لكن نجد كثيراً من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حقّ ما، أو معه دليل يقتضي حقّاً ما، فيردّ الحق مع الباطل، حتى يبقى هذا مبطلاً في البعض، كما كان الأول مبطلاً في الأصل، وهذا يجري كثيراً لأهل السُّنَّة.

وأما أهل البدعة، فالأمر فيهم ظاهر. ومن جعل الله له هدايةً ونوراً رأى من هذا ما يُبين له منفعة ما جاء في الكتاب والسُّنَّة من النهي عن هذا وأشباهه، وإن كانت القلوب الصحيحة تنكر هذا، لكن نورٌ على نور.

والاختلاف الأول، الذي هو اختلاف التنوع، الذمُّ فيه واقع على من بغى على الآخر فيه. وقد دلَّ القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل ذلك، إذا لم يحصل بغي، كما في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]. وقد كانوا اختلفوا في قطع الأشجار، فقطع قوم، وترك آخرون.

وكما في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ ﴿٧٩﴾﴾ [الأنبياء: ٧٨، ٧٩]، فخص سليمان بالفهم وأثنى عليهما بالحكم والعلم. وكما في إقرار النبي ﷺ يوم بني قريظة لمن صلى العصر في وقتها،

ولمن أخَّرها إلى أن وصل إلى بني قريظة[١]. وكما في قوله: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»[٢].

والاختلاف الثاني، هو ما حُمد فيه إحدى الطائفتين، وذُمَّت الأخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ﴾ [الحج: ١٩]، الآيات.

وأكثر الاختلاف الذي يؤول إلى الأهواء بين الأمة ـ من القسم الأول، وكذلك إلى سفك الدماء واستباحة الأموال والعداوة والبغضاء. لأن إحدى الطائفتين لا تعترف للأخرى بما معها من الحق، ولا تنصفها، بل تزيد على ما مع نفسها من الحق زيادات من الباطل، والأخرى كذلك. ولذلك جعل الله مصدره البغي في قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]. لأن البغي مجاوزة الحد، وذكر هذا في غير موضع من القرآن ليكون عبرةً لهذه الأمة. وقريب من هذا الباب ما خرجاه في «الصحيحين»، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»[٣]. فأمرهم بالإمساك عما

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٩٤٦، ٤١١٩)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٧٧٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٣٥٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٧١٦)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١٩٨، ٢٠٤، ٢٠٥)، وأبو داود في «سننه» برقم (٣٥٧٤)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٢٣١٤)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٣٥٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٧١٦) والترمذي في سننه برقم (١٣٢٦)، والنسائي في «سننه» (٨/ ٢٢٣، ٢٢٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٢٨٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٣٣٧)، =

لم يؤمروا به، معللاً بأن سبب هلاك الأولين إنما كان كثرة السؤال ثم الاختلاف على الرسل بالمعصية.

ثم الاختلاف في الكتاب، من الذين يُقِرُّون به ـ على نوعين: **أحدهما**: اختلاف في تنزيله، **والثاني**: اختلاف في تأويله. وكلاهما فيه إيمان ببعض دون بعض:

فالأول كاختلافهم في تكلم الله بالقرآن وتنزيله، فطائفة قالت: هذا الكلام حصل بقدرته ومشيئته لكونه مخلوقاً في غيره لم يقم به، وطائفة قالت: بل هو صفة له قائم بذاته ليس بمخلوق، لكنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته. وكل من الطائفتين جمعت في كلامها بين حق وباطل، فآمنت ببعض الحق، وكذَّبت بما تقوله الأخرى من الحق، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

وأما الاختلاف في تأويله، الذي يتضمن الإيمان ببعضه دون بعض، فكثير، كما في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه ذات يوم وهم يختصمون في القدر، هذا ينزع بآية وهذا ينزع بآية، فكأنما فقىء في وجهه حبُّ الرمان، فقال: «أبهذا أمِرتم؟ أم بهذا وكلتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟ انظروا ما أمرتم به فاتَّبعوه، وما نُهيتم عنه فانتهوا»[1]. وفي رواية: «يا قوم بهذا ضلت الأمم قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم وضربهم الكتاب بعضه ببعض، وإن القرآن لم ينزل لتضربوا بعضه ببعض، ولكن نزل القرآن يصدق بعضه بعضاً، ما عرفتم منه فاعملوا به، وما تشابه فآمنوا به». وفي رواية: «فإن الأمم قبلكم لم يلعنوا حتى اختلفوا، وإن المراء في القرآن كفر». وهو حديث مشهور، مخرج في «المسانيد والسنن». وقد روى أصل الحديث مسلم في «صحيحه»، من

= وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٤٧، ٣١٣، ٤٢٨، ٤٥٦، ٤٦٧، ٤٨٢، ٤٩٥، ٥٠٨، ٥١٧)، والنسائي في «سننه» (٢/ ٢)، والترمذي في «سننه» (٣/ ٣٧٩)، وابن ماجه في «سننه» (١/ ٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) تقدم تخريجه.

حديث عبد الله بن رباح الأنصاري، أن عبد الله بن عمرو قال: هجَّرْت إلى النبي ﷺ يوماً، فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ يُعرف في وجهه الغضب، فقال: «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب»[(١)].

وجميع أهل البدع مختلفون في تأويله، مؤمنون ببعضه دون بعض، يقرون بما يوافق رأيهم من الآيات، وما يخالفه: إما أن يتأوله تأويلاً يحرّفون فيه الكلم عن مواضعه، وإما أن يقولوا: هذا متشابه لا يعلم أحد معناه، فيجحدوا ما أنزله من معانيه! وهو في معنى الكفر بذلك، لأن الإيمان باللفظ بلا معنى هو من جنس إيمان أهل الكتاب، كما قال تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ لَمۡ يَحۡمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ﴾ [الجمعة: ٥]. وقال تعالى: ﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، أي: إلا تلاوةً من غير فهم معناه. وليس هذا كالمؤمن الذي فهم ما فهم من القرآن فعمل به، واشتبه عليه بعضه فوكل علمه إلى الله، كما أمره النبي ﷺ بقوله: «فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه»[(٢)]، فامتثل ما أمر به ﷺ.

[دين الإسلام هو الدين الذي لا يقبل الله سواه:]

قوله: (ودين الله في الأرض والسماء واحد، وهو دين الإسلام، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩]. وقال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣]. وهو بين [الغلو و]التقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس).

ش: ثبت في «الصحيح» عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد»[(٣)].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه بنحوه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٤٤٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٣٦٥).

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] ـ عامٌ في كل زمان، ولكن الشرائع تتنوع، كما قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

فدين الإِسلام هو ما شرعه الله سبحانه وتعالى لعباده على ألسنة رسله، وأصل هذا الدين وفروعه روايته عن الرسل، وهو ظاهر غاية الظهور، يمكن كل مميز من صغير وكبير، وفصيح وأعجم، وذكي وبليد ـ: أن يدخل فيه بأقصر زمان، وإنه يقع الخروج منه بأسرع من ذلك، من إنكار كلمة، أو تكذيب، أو معارضة، أو كذب على الله، أو ارتياب في قول الله تعالى، أو رد لما أنزل، أو شكّ فيما نفى الله عنه الشك، أو غير ذلك مما في معناه.

فقد دلَّ الكتاب والسُّنَّة على ظهور دين الإِسلام، وسهولة تعلمه، وأنه يتعلمه الوافد ثم يولي في وقته. واختلاف تعليم النبي ﷺ في بعض الألفاظ بحسب من يتعلم، فإن كان بعيد الوطن، كضمام بن ثعلبة النجدي، ووفد عبد القيس، علَّمهم ما لم يسعهم جهله، مع علمه أن دينه سينشر في الآفاق، ويرسل إليهم من يفقههم في سائر ما يحتاجون إليه، ومن كان قريب الوطن يمكنه الإتيان كل وقت، بحيث يتعلم على التدريج، أو كان قد علم فيه أنه قد عرف ما لا بد منه ـ أجابه بحسب حاله وحاجته، على ما تدل قرينة حال السائل، كقوله: «قل آمنت بالله ثم استقم»[1].

وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله، فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي ﷺ ولا عن غيره من المرسلين، إذ هو باطل، وملزوم الباطل باطل، كما أن لازم الحق حق.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٣٨)، والترمذي في «سننه» برقم (٢٤١٠)، وابن ماجه في «سننه» برقم (٣٩٧٢)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٤١٣)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٢٥٤٣)، من حديث سفيان بن عبد الله الثقفي رضي الله عنه.

[الإسلام وسط بين الغلو والتقصير:]

وقوله: «بين الغلو والتقصير» ـ قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧]. وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ وَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [المائدة: ٨٧، ٨٨].

وفي «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها: أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ سألوا أزواج رسول الله ﷺ عن عمله في السر؟ فقال بعضهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: لا أنام على فراش، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: «ما بال أقوام يقول أحدهم كذا وكذا؟! لكني أصوم وأفطر، وأنام وأقوم، وآكل اللحم، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سُنَّتي فليس مني»(١).

وفي غير «الصحيحين»: «سألوا عن عبادته في السر، فكأنهم تقالُّوها»(٢).

وذكر في سبب نزول الآية الكريمة: عن ابن جريج، عن عكرمة أن عثمان بن مظعون، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، والمقداد بن الأسود، وسالماً مولى أبي حذيفة، رضي الله عنهم في أصحابه ـ تبتَّلوا، فجلسوا في البيوت، واعتزلوا النساء، ولبسوا المسوح، وحرّموا طيبات الطعام واللباس، إلا ما يأكل ويلبس أهل السياحة من بني إسرائيل، وهموا

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٥٠٦٣)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٤٠١)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٢٤١، ٢٥٩، ٢٨٥)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وليس من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٥٠٦٣) بلفظ: «جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ فلما أخبروا كأنهم تقالوها..» ولفظ أحمد (٣/ ٢٥٩): «سألوا عن عبادته في السر..».

بالاختصاء، وأجمعوا لقيام الليل وصيام النهار، فنزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ٨٧﴾ [المائدة: ٨٧]، يقول: لا تسيروا بغير سُنَّة المسلمين، يريد ما حرموا من النساء والطعام واللباس، وما أجمعوا له من قيام الليل وصيام النهار، وما هموا به من الاختصاء، فلما نزلت فيهم، بعث النبي ﷺ إليهم، فقال: «إن لأنفسكم عليكم حقّاً، وإن لأعينكم حقّاً، صوموا وأفطروا، وصلوا وناموا، فليس منا من ترك سُنَّتنا» فقالوا: اللّهم سلَّمنا واتبعنا ما أنزلت[1].

[الإسلام وسط بين التشبيه والتعطيل:]

وقوله: وبين التشبيه والتعطيل ـ تقدم أن الله سبحانه وتعالى يحب أن يوصف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تشبيه، فلا يقال: سمع كسمعنا، ولا بصر كبصرنا، ونحوه، ومن غير تعطيل، فلا ينفي عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به أعرف الناس به: رسوله ﷺ، فإن ذلك تعطيل، وقد تقدم الكلام في هذا المعنى.

ونظير هذا القول قوله: ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه. وهذا المعنى مستفاد من قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فقوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١] ـ رد على المشبهة، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ـ رد على المعطلة.

[الإسلام وسط بين الجبر والقدر:]

وقوله: وبين الجبر والقدر ـ تقدم الكلام أيضاً على هذا المعنى، وأن العبد غير مجبور على أفعاله وأقواله، وأنها [ليست] بمنزلة حركات المرتعش وحركات الأشجار بالرياح وغيرها، وليست مخلوقة للعباد، بل هي فعل العبد وكسبه وخلقُ الله تعالى.

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» برقم (١٢٣٤٨) وإسناده ضعيف.

وقوله: وبين الأمن والإياس ـ تقدم الكلام أيضاً على هذا المعنى، وأنه يجب أن يكون العبد خائفاً من عذاب ربه، راجياً رحمته، وأن الخوف والرجاء بمنزلة الجناحين للعبد، في سيره إلى الله تعالى والدار الآخرة.

[البراءة من الفرق الضالة:]

قوله: (فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً، ونحن براء إلى الله تعالى من كل من خالف الذي ذكرناه وبيناه، ونسأل الله تعالى أن يثبتنا على الإيمان، ويختم لنا به، ويعصمنا من الأهواء المختلفة، والآراء المتفرقة، والمذاهب الرديّة، مثل المشبهة، والمعتزلة، والجهمية، والجبرية، والقدرية، وغيرهم، من الذين خالفوا السُّنَّة والجماعة، وحالفوا الضلالة، ونحن منهم براء، وهم عندنا ضلال وأرديا ء .وبالله العصمة والتوفيق).

ش: الإشارة بقوله: «فهذا» كل ما تقدم من أول الكتاب إلى هنا.

والمشبهة: هم الذين شبهوا الله سبحانه بالخلق في صفاته، وقولهم عكس قول النصارى، شبهوا المخلوق ـ وهو عيسى عليه السلام ـ بالخالق وجعلوه إلهاً، وهؤلاء شبهوا الخالق بالمخلوق، كداود الجواربي وأشباهه.

والمعتزلة: هم عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء الغَزَّال وأصحابهما، سموا بذلك لما اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصري رحمه الله، في أوائل المائة الثانية، وكانوا يجلسون معتزلين، فيقول قتادة وغيره: أولئك المعتزلة.

وقيل: إن واصل بن عطاء هو الذي وضع أصول مذهب المعتزلة، وتابعه عمرو بن عبيد تلميذ الحسن البصري، فلما كان زمن هارون الرشيد صنف لهم أبو الهذيل كتابين، وبيَّن مذهبهم، وبنى مذهبهم على الأصول الخمسة، التي سموها: العدل، والتوحيد، وإنفاذ الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر! ولبَّسوا فيها الحق بالباطل، إذْ شأن البدع هذا، اشتمالها على حق وباطل.

وهم مشبهة الأفعال، لأنهم قاسوا أفعال الله تعالى على أفعال عباده، وجعلوا ما يحسن من العباد يحسن منه، وما يقبح من العباد يقبح منه! وقالوا: يجب عليه أن يفعل كذا، ولا يجوز له أن يفعل كذا، بمقتضى ذلك القياس الفاسد!! فإن السيد من بني آدم لو رأى عبيده تزني بإمائه ولا يمنعهم من ذلك لعُدّ إمّا مستحسناً للقبيح، وإمّا عاجزاً، فكيف يصح قياس أفعاله سبحانه وتعالى على أفعال عباده؟! والكلام على هذا المعنى مبسوط في موضعه.

فأما العدل، فستروا تحته نفي القدر، وقالوا: إن الله لا يخلق الشر ولا يقضي به، إذ لو خلقه ثم يعذبهم عليه يكون ذلك جوراً!! والله تعالى عادل لا يجور. ويلزم على هذا الأصل الفاسد أن الله تعالى يكون في ملكه ما لا يزيده، فيريد الشيء ولا يكون، ولازمه وصفه بالعجز! تعالى الله عن ذلك.

وأما التوحيد فستروا تحت القول بخلق القرآن، إذ لو كان غير مخلوق لزم تعدّد القدماء! ويلزمهم على هذا القول الفاسد أن علمه وقدرته وسائر صفاته مخلوقةٌ، أو التناقض!

وأما الوعيد، فقالوا: إذا أوعد بعض عبيده وعيداً فلا يجوز أن لا يعذبهم ويخلف وعيده، لأنه لا يخلف الميعاد، فلا يعفو عمن يشاء، ولا يغفر لمن يريد، عندهم!!.

وأما المنزلة بين المنزلتين، فعندهم أن من ارتكب كبيرةً يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر!!

وأما الأمر بالمعروف، فهو أنهم قالوا: علينا أن نأمر غيرنا بما أمرنا به، وأن نُلزمه بما يلزمنا، وذلك هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمنوه أنه يجوز الخروج على الأئمة بالقتال إذا جاروا!!

وقد تقدم جواب هذه الشبه الخمس في مواضعها. وعندهم أن التوحيد والعدل من الأصول العقلية التي لا يعلم صحة السمع إلا بعدها، وإذا استدلوا على ذلك بأدلة سمعية، فإنما يذكرونها للاعتضاد بها، لا للاعتماد عليها،

فهم يقولون: لا نثبت هذه بالسمع، بل العلم بها متقدم على العلماء بصحة النقل! فمنهم من لا يذكرها في الأصول، إذ لا فائدة فيها عندهم، ومنهم من يذكرها ليبيِّن موافقة السمع للعقل، ولإيناس الناس بها، لا للاعتماد عليها! والقرآن والحديث فيه عندهم بمنزلة الشهود الزائدين على النصاب! والمدد اللاحق بعسكر مستغنٍ عنهم! وبمنزلة من يتبع هواه واتفق أن الشرع ما يهواه!! كما قال عمر بن عبد العزيز: لا تكن ممن يتبع الحق إذا وافق هواه، ويخالفه إذا خالف هواه، فإذاً أنت لا تثاب على ما وافقته من الحق، وتعاقب على ما تركته منه، لأنك إنما اتبعت هواك في الموضعين. وكما أن «الأعمال بالنيّات، وإنما لكل امرىء ما نوى»، والعمل يتبع قصد صاحبه وإرادته، فالاعتقاد القوي يتبع أيضاً علم ذلك وتصديقه، فإذا كان تابعاً للإيمان كان من الإيمان، كما أن العمل الصالح إذا كان عن نية صالحة كان صالحاً، وإلا فلا، فقول أهل الإيمان التابع لغير الإيمان، كعمل أهل الصلاح التابع لغير قصد أهل الصلاح. وفي المعتزلة زنادقة كثيرة، وفيهم من ضلَّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

والجهمية: هم المنتسبون إلى جهم بن صفوان السمرقندي، وهو الذي أظهر نفي الصفات والتعطيل، وهو أخذ ذلك عن الجعد بن درهم، الذي ضحى به خالد بن عبد الله القَسْري بواسط، فإنه خطب الناس في يوم عيد الأضحى، وقال: أيها الناس، ضحوا تقبَّل الله ضحاياكم، فإني مضحٍ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علوّاً كبيراً! ثم نزل فذبحه. وكان ذلك بعد استفتاء علماء زمانه، وهم السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

وكان جهم بعده بخراسان، فأظهر مقالته هناك، وتبعه عليها ناس، بعد أن ترك الصلاة أربعين يوماً شكّاً في ربه! وكان ذلك لمناظرته قوماً من المشركين، يقال لهم السمنية، من فلاسفة الهند، الذين ينكرون من العلم ما سوى الحسيات، قالوا له: هذا ربك الذي تعبده، هل يُرى أو يُشم أو يُذاق أو يُلمس؟ فقال: لا، فقالوا: هو معدوم!! فبقي أربعين يوماً لا يعبد شيئاً،

ثم لما خلا قلبه من معبود يؤلهه، نقش الشيطان اعتقاداً نحته فكره، فقال: إنه الوجود المطلق!! ونفى جميع الصفات، واتصل بالجعد.

وقد قيل: إن جعداً كان قد اتصل بالصابئة الفلاسفة من أهل حَرّان، وأنه أيضاً أخذ شيئاً عن بعض اليهود المحرفين لدينهم، المتصلين بلبيد بن الأعصم، الساحر الذي سحر النبي ﷺ. فقتل جهم بخراسان، قتله سَلْم بن أحْوز ولكن كانت قد فشت مقالته في الناس، وتقلدها بعده المعتزلة. ولكن كان جهم أدخل في التعطيل منهم، لأنه ينكر الأسماء حقيقة، وهم لا ينكرون الأسماء بل الصفات.

وقد تنازع العلماء في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة أم لا؟ ولهم في ذلك قولان: وممن قال إنهم ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة ـ عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط.

وإنما اشتهرت مقالة الجهمية من حين محنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء السُّنَّة، فإنه من إمارة المأمون قُووا وكثروا، فإنه قد أقام بخراسان مدةً واجتمع بهم، ثم كتب بالمحنة من طرسوس سنة ثمان عشرة ومائتين وفيها مات، وردوا الإمام أحمد إلى الحبس ببغداد إلى سنة عشرين، وفيها كانت محنته مع المعتصم ومناظرته لهم بالكلام، فلما ردَّ عليهم ما احتجوا به عليه، وبيَّن أنه لا حجة لهم في شيء من ذلك، وأن طلبهم من الناس أن يوافقوهم وامتحانهم إياهم ـ: جهل وظلم، وأراد المعتصم إطلاقه، أشار عليه من أشار بأن المصلحة ضربه، لئلا تنكسر حرمة الخلافة من بعدُ مرةً! فلما ضربوه قامت الشناعة في العامة، وخافوا، فأطلقوه. وقصته مذكورة في كتب التاريخ.

ومما انفرد به جهم: أن الجنة والنار تفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، والكفر هو الجهل فقط، وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على سبيل المجاز، كما يقال تحركت الشجرة، ودار الفلك، وزالت الشمس! ولقد أحسن القائل:

عجبت لشيطان دعا الناس جهرةً إلى النار واشتُق اسمه من جهنم

وقد نقل أن أبا حنيفة رحمه الله، لما سئل عن الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: لعن الله عمرو بن عبيد، هو فتح على الناس الكلام في هذا.

والجبرية: أصل قولهم من جهم بن صفوان، كما تقدم، وأن فعل العبد بمنزلة طوله ولونه! وهم عكس القَدَرية نفاة القدر، فإن القدرية إنما نسبوا إلى القدر لنفيهم إياه، كما سميت المرجئة لنفيهم الإرجاء، وأنه لا أحد مرجأ لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم. وقد تسمى الجبرية «قدرية» لأنهم غلوْا في إثبات القدر، وكما يسمى الذين لا يجزمون بشيء من الوعد والوعيد، بل يغلون في إرجاء كل أمر حتى الأنواع، فلا يجزمون بثواب من تاب، كما لا يجزمون بعقوبة من لم يتب، وكما لا يجزم لمعين. وكانت المرجئة الأولى يرجئون عثمان وعليّاً، ولا يشهدون بإيمان ولا كفر!!

وقد ورد في ذم القدرية أحاديث في «السنن»: منها ما روى أبو داود في «سننه»، من حديث عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم»[1].

وروي في ذم القدرية أحاديث أخر كثيرة، تكلم أهل الحديث في صحة رفعها، والصحيح أنها موقوفة، بخلاف الأحاديث الواردة في ذم الخوارج، فإن فيهم في «الصحيح» وحده عشرة أحاديث، أخرج البخاري منها ثلاثة وأخرج مسلم سائرها. ولكن مشابهتهم للمجوس ظاهرة، بل قولهم أردأ من قول المجوس، فإن المجوس اعتقدوا وجود خالقَين، والقدرية اعتقدوا خالِقين!.

وهذه البدع المتقابلة حدثت من الفتن المفرّقة بين الأمة، كما ذكر البخاري في «صحيحه»، عن سعيد بن المسيّب، قال: وقعت الفتنة الأولى،

---

(١) تقدم تخريجه.

يعني مقتل عثمان، فلم تُبق من أصحاب بدر أحداً. ثم وقعت الفتنة الثانية، فلم تبق من أصحاب الحديبية أحداً. ثم وقعت الثالثة، فلم ترتفع وللناس طَبَاخ، أي عقل وقوة.

فالخوارج والشيعة حدثوا في الفتنة الأولى، والقدرية والمرجئة في الفتنة الثانية، والجهمية ونحوهم بعد الفتنة الثالثة. فصار هؤلاء ﴿ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩] ـ يقابلون البدعة بالبدعة، أولئك غلَوْا في عليّ، وأولئك كفَّروه! وأولئك غلَوْا في الوعيد، حتى خلدوا بعض المؤمنين، وأولئك غلوا في الوعيد حتى نَفوْا بعض الوعيد أعني المرجئة! وأولئك غلوا في التنزيه حتى نفوا الصفات، وهؤلاء غلوا في الإثبات، حتى وقعوا في التشبيه! وصاروا يبتدعون من الدلائل والمسائل ما ليس بمشروع، ويعرضون عن الأمر المشروع، وفيهم من استعان على ذلك بشيء من كتب الأوائل: اليهود والنصارى والمجوس والصابئين، فإنهم قرؤوا كتبهم، فصار عندهم من ضلالتهم ما أدخلوه في مسائلهم ودلائلهم، وغيّروه في اللفظ تارةً، وفي المعنى أخرى! فلبسوا الحق بالباطل، وكتموا حقّاً جاء به نبيهم، فتفرقوا واختلفوا وتكلموا حينئذٍ في الجسم والعرض والتجسيم، نفياً وإثباتاً.

[سبب الضلال العدول عن الصراط المستقيم الذي أمر الله باتباعه:]

وسبب ضلال هذه الفرق وأمثالهم، عدولهم عن الصراط المستقيم، الذي أمرنا الله باتباعه، فقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وقال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ﴾ [يوسف: ١٠٨] فوحَّد لفظ «صراطه» و«سبيله»، وجمع «السبل» المخالفة له.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: خط لنا رسول الله ﷺ خطّاً، وقال: «هذا سبيل الله، ثم خطَّ خطوطاً عن يمينه وعن يساره، وقال: هذه سبل، على كل سبيل شيطانٌ يدعو إليه، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣][(١)].

ومن ههنا يعلم أن اضطرار العبد إلى سؤال هداية الصراط المستقيم فوق كل ضرورة، ولهذا شرع الله تعالى في الصلاة قراءة أمِّ القرآن في كل ركعة، إمّا فرضاً أو إيجاباً، على حسب اختلاف العلماء في ذلك، لاحتياج العبد إلى هذا الدعاء العظيم القدر، المشتمل على أشرف المطالب وأجلِّها. فقد أمرنا الله تعالى أن نقول: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧]. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون»[(٢)].

وثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «لتتبعُنَّ سُنَن من كان قبلكم حذْو القُذَّة بالقُذَّة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه»، قالوا: يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟!»[(٣)].

قال طائفةٌ من السلف: من انحرف من العلماء ففيه شبه من اليهود، ومن انحرف من العباد ففيه شبه من النصارى. فلهذا تجد أكثر المنحرفين من أهل الكلام، من المعتزلة ونحوهم ـ فيه شبه من اليهود، حتى أن علماء اليهود يقرؤون كتب شيوخ المعتزلة، ويستحسنون طريقتهم، وكذا شيوخ المعتزلة يميلون إلى اليهود ويرجحونهم على النصارى. وأكثر المنحرفين من العُبَّاد، من المتصوفة ونحوهم ـ فيهم شبه من النصارى، ولهذا يميلون إلى

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٤٣٥، ٤٦٥)، والدارمي في «سننه» (١/ ٦٧)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣١٨)، وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» برقم (٣١٤٢)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٣٧٨)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (١٧١٥، ٢٢٧٩)، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه وصححه العلّامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن الترمذي» برقم (٢٣٥٤).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٤٥٦، ٧٣٢٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٦٩)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٨٤، ٨٩، ٩٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

نوع من الرهبانية والحلول والاتحاد ونحو ذلك. وشيوخ هؤلاء يذمون الكلام وأهله، وشيوخ أولئك يعيبون طريقة هؤلاء ويصنفون في ذم السماع والوَجْد وكثير من الزهد والعبادة التي أحدثها هؤلاء.

ولفرق الضُّلاّل في الوحي طريقتان: طريقة التبديل، وطريقة التجهيل. أما أهل التبديل فهم نوعان: أهل الوهم والتخييل، وأهل التحريف والتأويل.

فأهل الوهم والتخييل، هم الذين يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن الله واليوم الآخر والجنة والنار بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه! لكنهم خاطبوهم بما يتخيلون به ويتوهمون به أن الله شيء عظيم كبير، وأن الأبدان تعاد، وأن لهم نعيماً محسوساً، وعقاباً محسوساً، وإن كان الأمر ليس كذلك، لأن مصلحة الجمهور في ذلك، وإن كان كذباً فهو كذب لمصلحة الجمهور!! وقد وضع ابن سينا وأمثاله قانونهم على هذا الأصل.

وأما أهل التحريف والتأويل، فهم الذين يقولون: إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال ما هو الحقُّ في نفس الأمر، وأن الحق في نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا! ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات!! ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل، بل يقولون: يجوز أن يراد كذا. وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ.

وأما أهل التجهيل والتضليل، الذين حقيقة قولهم: أن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء! ويقولون: يجوز أن يكون للنص تأويل لا يعلمه إلا الله، لا يعلمه جبرائيل ولا محمد ولا غيره من الأنبياء، فضلاً عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأن محمداً ﷺ كان يقرأ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]. ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥] ـ وهو لا يعرف معاني هذه الآيات! بل معناها الذي دلت عليه لا يعرفه إلا الله تعالى!! ويظنون أن هذه طريقة السلف!!

ثم منهم من يقول: إن المراد بهذا خلاف مدلولها الظاهر المفهوم، ولا يعرفه أحد، كما لا يُعلم وقت الساعة! ومنهم من يقول: بل تجري على

ظاهرها!! وهؤلاء مشتركون في القول بأن الرسول لم يبيِّن المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلةً أو متشابهةً، ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعله الفريق الآخر مشكلاً! ثم منهم من يقول: لم يعلم معانيها أيضاً! ومنهم من يقول: علمها ولم يبيِّنها، بل أحال في بيانها على الأدلة العقلية، وعلى من يجتهد في العلم بتأويل تلك النصوص!! فهم مشتركون في أن الرسول لم يَعلم أو لم يُعلم، بل نحن عرفنا الحق بعقولنا ثم اجتهدنا في حمل كلام الرسول على ما يوافق عقولنا، وأن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات!! ولا يفهمون السمعيات!! وكل ذلك ضلال وتضليل عن سواء السبيل.

نسأل الله السلامة والعافية، من هذه الأقوال الواهية، المفضية بقائلها إلى الهاوية.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون

وسلام على المرسلين.

والحمد لله رب العالمين[1].

(١) وبهذا انتهى الكتاب والتعليق عليه بمنّة الله تعالى ولطفه، وفضله وتوفيقه، فله سبحانه الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، ونسأله سبحانه أن يديم علينا فضله وإحسانه، ويتغمدنا بواسع رحمته وغفرانه، إنه جواد كريم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهرس

المقدمة ٥
ترجمة موجزة للإمام الطحاوي (صاحب المتن) ٧
ترجمة موجزة للإمام ابن أبي العز الحنفي (صاحب الشرح) ٩
[علم أصول الدين أشرف العلوم] ١١
[وجوب اتباع الرسول ﷺ في كل شيء] ١٦
[أقوال السلف في ذم الكلام] ١٨
[التوحيد أول دعوة الرسل] ٢٠
[أنواع التوحيد ومعانيه] ٢٣
[توحيد الصفات] ٢٣
[توحيد الربوبية] ٢٤
[توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية] ٢٦
[القرآن مملوء بالآيات التي تقرر توحيد الألوهية] ٣٠
[أنواع التوحيد الذي دعت إليه الرسل] ٣٤
[معنى الشهادة ومراتبها] ٣٥
[الاستدلال بأسماء الله وصفاته وأفعاله على وحدانيته] ٤١
[أكمل الناس توحيداً الأنبياء والمرسلون] ٤٢
[ذم الغلو في الدين] ٤٤
[تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾] ٤٤
[إثبات الصفات لله تعالى لا يستلزم التشبيه والتجسيم] ٤٦
[انتفاء التماثل بين الخالق والمخلوق] ٤٨
[المراتب الثلاث التي لا بد منها في كل خطاب] ٥٢
[تفسير القدرة وأن الله تعالى لا يعجزه شيء] ٥٢

[منهج السلف الإثبات المفصل والنفي المجمل] ٥٣
[التعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية هو سبيل أهل السُّنَّة والجماعة] ٥٤
[تفسير كلمة لا إله إلا الله] ٥٥
[تفسير صفتي القدم والبقاء] ٥٧
[بيان أن الله تعالى لا يفنى ولا يبيد ولا يكون إلا ما يريد] ٦٠
[الفرق بين الإرادة والمحبة] ٦٠
[الإرادة وأنواعها] ٦١
[بيان أن الله تعالى لا ينتهي إليه وهم ولا يحيط به علم] ٦٤
[تنزيه الله تعالى عن مشابهة مخلوقاته] ٦٤
[علامة الجهمية] ٦٥
[بيان أن الله تعالى حي لا يموت قيوم لا ينام] ٦٧
[مدار الأسماء الحسنى كلها على اسمي الحي والقيوم] ٦٩
[تفسير صفتي الخلق والرزق] ٦٩
[الإماتة والبعث] ٧٠
[بيان أن الله سبحانه لم يزل متصفاً بصفات الكمال] ٧٢
[الرد على الجهمية والمعتزلة في الصفات] ٧٦
[تفسير صفتي الخالق والبارىء] ٨٠
[المعاني المستنبطة من قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾] ٨١
[اختلاف أهل العلم في أول هذا العالم ما هو؟] ٨٢
[بيان أن الله تعالى له المثل الأعلى] ٨٧
[اختلاف عبارات المفسرين في المثل الأعلى] ٨٨
[إعراب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾] ٨٩
[بيان إن الله تعالى خلق الخلق بعلمه] ٩٠
[تقدير الأقدار وضرب الآجال] ٩١
[الدعاء المشروع وآثاره] ٩٤
[كل شيء يجري بتقدير الله ومشيئته] ٩٥
[حديث احتجاج آدم على موسى وبيان معناه] ٩٧

[الهدى والضلال] ٩٨
[بيان أن الله سبحانه متعالٍ عن الأضداد والأنداد] ٩٩
[وجوب الإيمان بنبوة النبي ﷺ ورسالته] ١٠٠
[دلائل نبوة الأنبياء كثيرة ومتنوعة] ١٠٠
[إنكار رسالة النبي ﷺ طعن في الرب تبارك وتعالى] ١٠٨
[الفرق بين النبي والرسول] ١٠٩
[نبينا ﷺ خاتم الأنبياء وإمام المرسلين وحبيب رب العالمين] ١٠٩
[ثبوت الخلة للنبي ﷺ] ١١٦
[مراتب المحبة] ١١٧
[عموم بعثته إلى الإنس والجن] ١١٨
[القرآن كلام الله] ١٢١
[افتراق الناس في مسألة الكلام وبيان مذهب أهل السُّنَّة في القرآن] ١٢١
[الرد على من ادعى أن القرآن مخلوق] ١٢٤
[مذاهب الناس في مسمى الكلام والقول] ١٣٧
[تكفير من أنكر أن القرآن كلام الله وزعم أنه قول البشر] ١٤١
[صفات الله تعالى ليست تحقيقات البشر] ١٤٣
[إثبات رؤية الله تعالى لأهل الجنة والرد على من أنكر ذلك] ١٤٣
[تواتر الأحاديث الدالة على الرؤية] ١٤٨
[أصول الدين لا تعلم إلا من الكتاب والسُّنَّة] ١٥٠
[عجز الأبصار عن رؤيته سبحانه في الدنيا] ١٥١
[اتفاق الأمة على أن الله تعالى لا يراه أحد في الدنيا بعينيه] ١٥٢
[الطرق التي يعرف بها مراد المتكلم] ١٥٤
[وجوب التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره] ١٥٦
[النهي عن التكلم في أصول الدين وغيرها بغير علم] ١٦٠
[كلام الغزالي في علم الجدل والكلام] ١٦٢
[سبب الإضلال الإعراض عن تدبر كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ والاشتغال بعلم الكلام] ١٦٥

[اعتراف كبار علماء الكلام بوقوعهم في الحيرة والشك] ١٦٦
[معنى التأويل في الكتاب والسُّنَّة] ١٧١
[معنى التأويل في كلام المتأخرين] ١٧٣
[من أمراض القلوب النفي والتشبيه] ١٧٥
[ربنا سبحانه موصوف بصفات الوحدانية] ١٧٦
[تنزيه الله تعالى عن الحدود والغايات] ١٧٧
[الواجب في باب الصفات إثبات ما أثبته الله ورسوله ونفي ما نفاه الله ورسوله] ١٧٨
[الإسراء والمعراج حق] ١٨٣
[ذكر الحوض والأحاديث الواردة فيه] ١٨٨
[إثبات الشفاعة وأنواعها والأحاديث الواردة فيها] ١٩١
[الناس في الشفاعة على أقوال] ١٩٨
[حكم الاستشفاع لرسول الله ﷺ وغيره في الدنيا] ١٩٨
[الميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم وذريته] ٢٠٤
[الإقرار بالربوبية أمر فطري والشرك طارىء] ٢١٠
[قد علم الله تعالى في الأزل عدد أهل الجنة وعدد أهل النار] ٢١٢
[كل إنسان ميسر لما خلق الله] ٢١٣
[أصل القدر سر الله تعالى في خلقه] ٢١٤
[منشأ الضلال من التسوية بين المشيئة والإرادة والمحبة والرضى] ٢١٧
[أسباب الخير ثلاثة: الإيجاد والإعداد والإمداد] ٢٢٢
[فساد الدين يأتي من الشبهات والشهوات] ٢٢٦
[مبنى العبودية والإيمان على التسليم] ٢٢٨
[الإيمان باللوح المحفوظ والقلم] ٢٣٠
[اختلاف العلماء في أول المخلوقات] ٢٣١
[جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة] ٢٣٢
[الرد على من ظن أن التوكل ينافي تعاطي الأسباب] ٢٣٥
[سبق علم الله تعالى بالكائنات قبل خلقها] ٢٣٦
[القدرية مجوس هذه الأمة] ٢٣٨

[أصول القدر] ٢٤٠
[للقلب حياة وموت ومرض وشفاء] ٢٤١
[العرش والكرسي حق] ٢٤٤
[استغناء الله تعالى عن العرش وإحاطته بكل شيء] ٢٤٨
[إثبات أن الله تعالى فوق خلقه] ٢٥٠
[دلالة النصوص على علو الله تعالى على خلقه وكونه فوق عباده] ٢٥٤
[كلام السلف في إثبات صفة العلو] ٢٥٨
[إن الله تعالى اتخذ إبراهيم خليلاً وكلم موسى تكليماً] ٢٦٣
[محبة الله تعالى وخلته كما يليق به جلَّ وعلا] ٢٦٤
[الإيمان بالملائكة والنبيين والكتب المنزلة على المرسلين] ٢٦٧
[حقيقة قول الفلاسفة وأهل البدع في الأصول التي اتفقت عليها الرسل] ٢٦٨
[أصول المعتزلة الخمسة التي هدموا بها كثيراً من الدين] ٢٦٩
[كلام الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر] ٢٧٢
[أولو العزم من الرسل] ٢٨١
[أهل القبلة مسلمون مؤمنون] ٢٨٢
[النهي عن الخوض في الله تعالى والمماراة في دينه] ٢٨٣
[النهي عن الجدال في القرآن] ٢٨٣
[الشهادة بأن القرآن كلام رب العالمين] ٢٨٦
[لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله] ٢٨٧
[الكلام على الحكم بغير ما أنزل الله تعالى] ٢٩٧
[نرجو للمحسنين العفو ودخول الجنة] ٢٩٨
[من رجا شيئاً استلزم رجاؤه أموراً] ٣٠٠
[عشرة أسباب تسقط معها العقوبة] ٣٠١
[الأمن والإياس ينقلان عن ملَّة الإسلام] ٣٠٤
[تعريف الإيمان واختلاف الناس فيه] ٣٠٧
[الكلام على زيادة الإيمان] ٣١٢
[الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه] ٣١٩

[أقوال الناس في مسمى الإِسلام] ٣٢٦
[حكم الاستثناء في الإِيمان] ٣٣١
[تفسير الولاية] ٣٣٨
[المؤمنون أولياء الرحمن] ٣٣٩
[أكرم المؤمنين عند الله أتبعهم للقرآن] ٣٤٢
[أركان الإِيمان] ٣٤٣
[لا يثبت حكم الإِيمان إلا بالعمل مع التصديق] ٣٤٥
[الإِيمان بالقدر خيره وشره: ٣٤٦
[أهل الكبائر من أئمة محمد ﷺ لا يخلدون في النار] ٣٥٣
[اختلاف العلماء في الكبائر والصغائر] ٣٥٤
[الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة] ٣٥٧
[لا نشهد لأحد معين بجنة ولا نار إلا من أخبر عنه النبي ﷺ بأنه من أهل الجنة أو من أهل النار] ٣٦٢
[لا نشهد على أحد من أهل القبلة بالكفر ما لم يظهر منه ذلك] ٣٦٣
[وجوب طاعة ولي الأمر وإن جار إلا في المعصية] ٣٦٤
[اتباع النبي ﷺ وصحابته ومن تبعهم هو سبيل الهدى والنجاة] ٣٦٧
[حب أهل العدل من كمال الإِيمان] ٣٦٩
[ما اشتبه علينا علمه نكله إِلى الله] ٣٧١
[تواتر المسح على الخفين] ٣٧٢
[الحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين إِلى يوم القيامة] ٣٧٤
[الإِيمان بالكرام الكاتبين] ٣٧٥
[الإِيمان بملك الموت] ٣٧٨
[البحث في الروح والنفس] ٣٧٨
[اختلاف الناس في مسمى النفس والروح] ٣٨٢
[الإِيمان بعذاب القبر ونعيمه] ٣٨٤
[الدور ثلاثة: دار الدنيا ودار البرزخ ودار القرار] ٣٨٩
[سؤال منكر ونكير] ٣٩٠

[اختلاف الناس في مستقر الأرواح ما بين الموت إلى قيام الساعة] ٣٩١
[الإيمان بالبعث والجزاء والأدلة على ذلك] ٣٩٥
[العرض والحساب] ٤٠٣
[الصراط] ٤٠٦
[المراد بالورود في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾] ٤٠٧
[الميزان] ٤٠٨
[الجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان ولا تبيدان] ٤١٢
[اختلاف الناس في أبدية النار] ٤١٩
[إن الله تعالى خلق للجنة أهلاً وللنار أهلاً] ٤٢٢
[الاستطاعة وأقسامها] ٤٢٤
[أفعال العباد خلق الله وكسب من العباد] ٤٢٩
[الرد على أهل البدع الذين أنكروا أن أفعال العباد من جملة مخلوقات الله سبحانه] .. ٤٣٠
[لا يكلف الله العبد إلا بما يطيق] ٤٣٨
[انتفاع الأموات بدعاء الأحياء وصدقاتهم] ٤٤٧
[الدليل على انتفاع الميت بغير ما تسبب فيه] ٤٤٨
[استجابة الباري للدعوات وقضاؤه للحاجات] ٤٥٥
[ملك الله تعالى لكل شيء] ٤٦٠
[إثبات صفتي الغضب والرضى] ٤٦١
[محبة أصحاب النبي ﷺ] ٤٦٤
[لا يجوز التبرؤ من أحد من الصحابة] ٤٦٩
[خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه] ٤٧٠
[خلافة عمر رضي الله عنه] ٤٧٧
[خلافة عثمان رضي الله عنه] ٤٧٨
[خلافة علي رضي الله عنه] ٤٨٣
[الخلفاء الأربعة هم الخلفاء الراشدون المهديون] ٤٨٦
[العشرة المبشرون بالجنة] ٤٨٧
[أصل الرفض أحدثه منافق زنديق] ٤٩٣

[وجوب موالاة المؤمنين وبخاصة أهل العلم] ٤٩٤
[تحريم تفضيل بعض الأولياء على أحد من الأنبياء] ٤٩٥
[كفر ابن عربي وأمثاله] ٤٩٦
[الإيمان وكرامات الأولياء] ٤٩٧
[أنواع الخوارق] ٤٩٨
[كلمات الله تعالى كونية ودينية] ٥٠٠
[أنواع الفراسة] ٥٠٢
[الإيمان بأشراط الساعة] ٥٠٣
[تحريم تصديق الكهان والعرافين] ٥٠٦
[حقيقة السحر] ٥١٠
[أدعياء الولاية من أصحاب الأحوال الشيطانية] ٥١١
[تحقيق قصة موسى مع الخضر] ٥١٦
[وجوب التزام جماعة المسلمين] ٥١٧
[وجوب الرد في كل ما تنازع فيه المسلمون إلى الله ورسوله] ٥١٨
[أنواع الاختلاف] ٥١٩
[دين الإسلام هو الدين الذي لا يقبل الله سواه] ٥٢٣
[الإسلام وسط بين الغلو والتقصير] ٥٢٥
[الإسلام وسط بين التشبيه والتعطيل] ٥٢٦
[الإسلام وسط بين الجبر والقدر] ٥٢٦
[البراءة من الفرق الضالة] ٥٢٧
[سبب الضلال العدول عن الصراط المستقيم الذي أمر الله باتباعه] ٥٣٢
الفهرس ٥٣٧